

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
(الحديث)

المَهَلِكَةُ عَكْسِي

لشيخ الاسلام

برهان الدين ابى الحسن على بن ابى بكر افرغاني المروغيناني

المتوفى ٥٩٣ هـ

مع الدَّرَائِة

للعامة ابى الفضل احمد بن على بن محمد العسقلاني

متوفى ٨٥٢ هـ

مع الحَاشِيَةِ

للعامة محمد عبد الحمى الكنوى

متوفى ١٣٠٤ هـ

قد بذلنا جهودنا في تصحيح هذا الكتاب عن الاغلاط
وان لا يتجاوز عن صفحة حواشيهما وتخريج احاديثها

مكتبة رحمانية



MAKTABA-E-REHMANIA

اقرأ سنتر غزني سنتر دوت كوم بازار لاهور
فون: 042-372242283-7221395

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
(الحديث)

المهدي

لشيخ الاسلام

برهان الدين ابى الحسن على بن ابى بكر لغزغانى الميرغينانى

المتوفى ٥٩٣ هـ

الدراسة

للعامة ابى الفضل أحمد بن على بن محمد العسقلانى

متوفى ٨٥٢ هـ

مع الحاشية

للعامة محمد عبد الحمى الكنوى

متوفى ١٣٠٤ هـ

قد بذلنا جهودنا فى تصحيح هذا الكتاب عن الاغلاط
وان لا يتجاوز عن صفحة حواشيهما وتخريج احاديثها

اقر أسنر غزغانى سريث
اردو بازار - لاہور

مکتب رحمانیہ

اس کتاب کے جملہ حقوق کا پی رائٹ آفس میں رجسٹرڈ ہیں۔ اس کتاب کی کتابت، تدوین و ترویج اور کسی بھی طریقہ سے کاپی کرنا کا پی رائٹ ایکٹ ۱۹۶۲ کے تحت قابل تعزیر جرم ہے اور اسکی خلاف ورزی کرنے والے کے خلاف بطور رجسٹر کا پی رائٹ مالک (owner) قانونی کارروائی کی جائے گی۔

الجزء	فہرِسُ الْہِدَايَةِ مَعَ الدَّرَایَةِ	الرابع
صفحہ	مطلب	صفحہ
۳۹۱	کتاب الشفعة	۵۸۳ فصل فی الشجارج
۳۹۵	باب طلب الشفعة والخصومة فیہا	۵۸۶ فصل
۳۹۸	فصل فی الاختلاف	۵۹۱ فصل فی الجنین
۴۰۰	فصل فیما یؤخذ بہ المشفوع	۵۹۲ باب ما یحدثہ الرجل فی الطريق
۴۰۱	فصل	۵۹۹ فصل فی الحائط المائل
۴۰۳	باب ما تجب فیہ الشفعة وما لا تجب	۶۰۱ باب جنایۃ البھیمة والجنایۃ علیہا
۴۰۶	باب ما تبطل بہ الشفعة	۶۰۴ باب جنایۃ المملوک والجنایۃ علیہ
۴۰۸	فصل	۶۱۳ فصل
۴۰۹	مسائل متفرقة	۶۱۴ فصل فی جنایۃ المدبر وام الولد
۴۱۱	کتاب القسمۃ	۶۱۸ باب غصب العبد والمدبر والصبی والجنایۃ فی ذلک
۴۱۲	فصل فیما یقسم وما لا یقسم	۶۲۱ باب القسمۃ
۴۱۶	فصل فی کیفیۃ القسمۃ	۶۳۰ کتاب المعاقل
۴۱۹	باب دعوی الغلط فی القسمۃ والاستحقاق فیہا	۶۳۴ کتاب الوصایا
۴۲۰	فصل	۶۴۲ باب الوصیۃ ما یجوز من ذلک
۴۲۱	فصل فی المہایاۃ	۶۴۴ باب الوصیۃ بثلاث المال
۴۲۳	کتاب المزارعة	۶۵۲ فصل فی اعتبار حالۃ الوصیۃ
۴۲۹	کتاب المساقاۃ	۶۵۳ باب العتق فی مرض الموت
۴۳۲	کتاب الذباہ	۶۵۶ فصل
۴۳۹	فصل فیما یجوز اكله وما لا یجوز	۶۵۸ باب الوصیۃ للاقارب وغیرہم
۴۴۳	کتاب الاضحیۃ	۶۶۳ باب الوصیۃ بالسکنی والمخدمۃ والشرۃ
۴۵۲	کتاب الکراہیۃ	۶۶۶ باب وصیۃ الذمی
۴۵۶	فصل فی الاکل والشرب	۶۶۸ باب الوصی وما یملکہ
۴۶۰	فصل فی اللبس	۶۷۵ فصل فی الشہادۃ
۴۶۰	فصل فی الوطی والنظر والمس	۶۷۶ کتاب الخنثی
۴۶۴	فصل فی الاستبراء وغیرہ	۶۷۶ فصل فی بیانہ
۴۷۱	فصل فی البیع	۶۷۷ فصل فی احکامہ
۴۷۱	مسائل متفرقة	۶۷۹ مسائل شقی
۴۸۲	کتاب احیاء الموات	۴۸۲ کتاب احیاء الموات
۴۸۸	فصول فی مسائل الشرب	۴۸۸ فصول فی مسائل الشرب
۴۹۱	فصل فی المیاء	۴۹۱ فصل فی المیاء
۴۹۲	فصل فی کروی الانہار	۴۹۱ فصل فی کروی الانہار
۴۹۲	فصل فی الدعوی والاختلاف والتصرف فیہ	۴۹۲ فصل فی الدعوی والاختلاف والتصرف فیہ
۴۹۵	کتاب الاشریۃ	۴۹۵ کتاب الاشریۃ
۵۰۳	فصل فی طبخ العصیر	۵۰۳ فصل فی طبخ العصیر
۵۰۴	کتاب الصيد	۵۰۴ کتاب الصيد
۵۰۵	فصل فی الجوارح	۵۰۵ فصل فی الجوارح
۵۱۱	فصل فی الرمی	۵۱۱ فصل فی الرمی
۵۱۴	کتاب الرهن	۵۱۴ کتاب الرهن
۵۲۵	باب ما یجوز ارتکازہ والارتکاز بہ ما لا یجوز	۵۲۵ باب ما یجوز ارتکازہ والارتکاز بہ ما لا یجوز
۵۳۲	فصل	۵۳۲ فصل
۵۳۵	باب الرهن الذی یوضع علی ید العدل	۵۳۵ باب الرهن الذی یوضع علی ید العدل
۵۳۹	باب التصرف فی الرهن والجنایۃ علیہ وجنایتہ علی غیرہ	۵۳۹ باب التصرف فی الرهن والجنایۃ علیہ وجنایتہ علی غیرہ
۵۵۰	فصل	۵۵۰ فصل
۵۵۳	کتاب الجنایات	۵۵۳ کتاب الجنایات
۵۵۴	باب ما یوجب القصاص وما لا یوجبہ	۵۵۴ باب ما یوجب القصاص وما لا یوجبہ
۵۶۲	فصل	۵۶۲ فصل
۵۶۲	باب القصاص فیما دون النفس	۵۶۲ باب القصاص فیما دون النفس
۵۶۶	فصل	۵۶۶ فصل
۵۶۹	فصل	۵۶۹ فصل
۵۷۳	باب الشہادۃ فی القتل	۵۷۳ باب الشہادۃ فی القتل
۵۷۵	باب فی اعتبار حالۃ القتل	۵۷۵ باب فی اعتبار حالۃ القتل
۵۷۷	کتاب الدیات	۵۷۷ کتاب الدیات
۵۸۰	فصل فی ما دون النفس	۵۸۰ فصل فی ما دون النفس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الشفعة

ہی ملک البقعة بما قام على المشتري بالشركة او الجوار ۱۲ اک

الشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت بها لأنها من ضم البشدة إلى عقار الشفع قال الشفعة واجبة

للخليط في نفس المبيع ثم الخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم الجارافاد هذا اللفظ ثبوت حق الشفوعة لكل

واحد من هؤلاء وافاد الترتيب اما الثبوت فلقوله عليه السلام الشفعة اشريك لم يقاسم ولقوله عليه

السلام على جدار الدار الحق بالدار والارض ينتظره وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا لبقوله عليه السلام

الجراح حق بسقبة قبل يا رسول الله ما سقبة قال شفعتة ويروى الجراح حق بشفعتة وقال الشافعي لا شفعة

بالجوار لقوله عليه السلام الشفعة فيا لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولا ان حق

الشفعة معدول به عن سنن القياس لما فيه من تملك المال على الغير من غير رضاها وقد مراد الشرع

قوله كتاب الشفعة وجزم سبعة الشفعة بالغصب تلك الانسان مال غيره لارضاء في كل منها فالحق تقدم بما لو كانت مشروطة ودون يمكن توفير الحاجة الى معرفته لما تضرر غرضه وسببها التعامل ملك
 الشفيع ملك المشتري وشروطها كون البيع عقار ١٢ عناية **قوله** ثم للغبطين حق البيع وسوا الشريك الذي قاسم وبقيت لم تترك في الطريق والشراب الخاضعين وانما قيد بان ذلك لانها اذا كانا عاين
 لم يستحق بها الشفعة على ما يأتي ١٣ عني **قوله** وافاد الترتيب صورة منزل من اثنين في سكة غير نافذة باع اعدا الشريكين نصيبا فاشترك المصالح في المنزل اتق بالشفعة فان سلم فاعل السكة
 اتق فان سلموا فالجار هو الذي على ظهر المنزل وباب داره في سكة اخرى ١٤ عني **قوله** الشفعة ان لم تلت غريب اخرج مسلم عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالشفعة
 في كل شرك لم يمت به بغيره او غاصط ١٥ **قوله** جار الدار ان تلت بغيره كمن حديثي فصدل الحديث اخرج ابو داود ابن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قل جارا لاني بدل الجار الاول الا ان آخره اخرج اصحاب السنن الاربع عن جابر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الجار اتق بالشفعة ينظر بها وان كان غائبا اذا كان طرفهما واحدا ١٦ **قوله** جار الدار في هذا الحديث صنعة العكس وسوم صنائع علم البديع ونظيره قولهم عادات
 مساوات مساوات العادات وكلام الامام امام الكلام وكلام الملوك ملوك الكلام ١٧ مولى محمد بن يحيى ر **قوله** ينظر بها يعني يحق على شفعته غيبته اذا تشرع لغيره في البطال حتى تقر سببه قبل معناه
 اتق بغيره عليه البيع الا ترى انه فسر الحق بالانتظار اذا كان غائبا واجيب بان صلى الله عليه وآله وسلم جعل الحق على الاطلاق قبل البيع وادعوه وقول ينظر لقبه لبعض ما يشكك الحق وسوكره على شفعته مدة الغيبة ١٨ ع **قوله**
قوله اذا كان لغيره واحد المولى جابر هو شريك في الطريق وثبت الحكم في الشرب ودلالة لان الشفعة انما ثبتت بالشركة في الطريق باعتبار الخلطة وقد وجدت في الشرب ١٩ كافي **قوله** الجار اتق ان تلت
 اخرج البخاري في صحيحه عن عمرو بن اشيد عن ابي رافع مولى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول الجار اتق بقبضه وقوله قيل يا رسول الله ليس في الحديث وفي معجم الطبراني قبل بعد من الشدي يا اسقب قال الجوار ٢٠
 ت **قوله** الشفعة ان لم يمت به بغيره او غاصط ١٥ **قوله** ينظر بها يعني اذا كان قابلا للقسمة وانما اذا لم يكن فلا شفعة عنه وانه قال فاذا وقعت
 الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وفيه دلالة ظاهرة على عدم الشفعة في المقسوم بالشركة في حق البيع والجار لان حق كل منها مقسوم فلا شفعة فيه ٢١ ع **قوله** قوله معدول به ان كان الواجب ان لا يثبت في الشفعة
 اصلها وورد الشرع به فيما لا يقسم فلا يطبق به غيره قياسا اصلا دلالة اذ لم يكن في معناه من كل وجه ٢٢ ع

الدراية في تخریج احادیث الهداية

كتاب الشفعة - حديث الشفعة لشريك لعريقسم لعاجدة هكذا وانها اخرجه مسلم من طريق ابى الزبير عن جابر قال قفى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لعريقسم ربيعة او حاط لا يصلح ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك فاذا باع فلم يؤذنه فهو احق به قال الدارقطني لم يقل فيه لعريقسم الا ابن ادم ليس وهو من الخاط ورواه ابن وهب عن ابن جريج فلم يقلها اخرجه مسلم ايضا حديث جابر الدارقطني بالرواية ينتظر له وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحد لعاجدة هكذا في حديث واحد وانها هو ملق من حديثين فاخرج الاربعة وابن حبان والبخاري والدارقطني كلهم من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة بلفظ جابر الدارقطني بدرا الجار والارض وفي لفظ جابر الدارقطني بشفعة الدار وفي لفظ جابر الدارقطني بالدار واخرجه النسائي والبخاري من رواية عيسى بن يونس عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة وبه عن قتادة عن انس به قال البخاري جمعها عيسى بن يونس وفي الباب عن شريك بن سويد الثقفي اخرجه احمد في مسنده بلفظ جابر الدارقطني بالدار من غيره واما بقية الحديث فاخرجه الاربعة ايضا من طريق عبد الملك بن ابى سليمان عن عطاء عن جابر رفعه الجار احق بشفعة جارة ينتظرهما وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحد قال الترمذي لا نعلم من رواه الا عبد الملك وقد تكلم شعبة فيه لاجل هذا الحديث وقال الشافعي يخاف ان لا يكون محفوظا وقال احمد هو منكرو وقال يحيى بن سعيد انكره الناس عليه ويقال انه راي عطاء ادرجه عبد الملك حديث الجار احق بسبقه قيل يا رسول الله ما سبقه قال مفتوح ويرى بشفعة لما الاول فاخرج البخاري من رواية عمرو بن الشريد عن ابى رافع انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجار احق بسبقه واخرجه اسحق من هذا الوجه باللفظين باسناد ابن احق بسبقه واهق بشفعته واخرجه النسائي وابن ماجة من وجه آخر عن عمرو بن الشريد عن ابيه رجلا قال يا رسول الله ارفى ليس لاحد فيها شرك ولا قهر الا الجوار فقال الجار احق بسبقه ما كان لكن قول المصنف قيل يا رسول الله ما سبقه لا يوجد في شيء من الطرق وانما وقع عند الطبراني قبل عمرو بن الشريد ما سبقه قال الجوار نعم عند ابى يعلى الجار احق بسبقه يعني بشفعته قال ابراهيم الحارثي العقب بالصاد والسين ما قرب من الدار حديث الشفعة فيما يعقلم فاذا وقعت الحدود ومرفت الطرق فلا شفعة البخاري من حديث ابى سلمة عن جابر قفى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لعريقسم الحديث وادعى الطحاوي انه من قوله فاذا وقعت الحدود ومدرج .

بمورد الشرع وهذا الاتصال على هذه الصفة انما انتصب سبباً فيه لدفع ضرر الجوار اذ هو مادة المضار على

ما عرف وقطع هذه المادة بتملك الاصل اولى لان الضرر في حقه بازعاجه عن خطه ابائه اقوى وضار القسمة

مشروع لا يصلح علة لتحقيق ضرر غيره وأما الترتيب فلقلوله عليه السلام الشريك أحق من الخليط والخليط أحق

من الشفيع والشريك في نفس المبيع والخليط في حقوق المبيع والشفيع هو الجار ولدان الاتصال بالمبيع في المبيع

أقوى لأنه في كل جزء وبعبارة الاتصال في الحقوق لأنه شركة في مرافق الملك والتزجيم يتحقق بقوة السبب

ولأن ضرر القسمة أن لم يصلح علة صلح مرتجأ قال وليس للشرأى في الطريق والشرب وأجار شفعة مع الخيط

في الرقبة لها ذكرنا انه مقدم قال فان سلموا الشفعة للشريك في الطريق فان سلم اخذها الجار لما بيننا من الترتيب

والمراد بهذا الجار الملاصق وهو الذي على ظهر الدار المشقوعة وبأبوابه في سكة أخرى وعن أبي يوسف أن مع وجود
 احترام من الجار المقابل هناك
 في غير هذا الموضع
 في غير هذا الموضع

الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم واستوفى لانهم محجوبون به ووجه الظاهر ان السبب قد تقر في

۱۰ قولہ و ہذا ای الجار یعنی شفعۃ الجار لیس فی معنی ماورد بہ الشرع لان ثبوت الشفعۃ وحق الاعدائہ

لرفع ضرر مؤنة القسمة اذا لم يأخذها المبتدئ القسمة فيباخره مؤنة القسمة وهذا لا يوجد في الجار ١٢ الى ٢٢ قوله في الاصل اي فيما لم يقسم ولا مؤنة عليه في الفرع وهو المقسوم ولغيره من قبلة كلامه ان نراه
ليس في الجار ١٢ وفيه اشك في بقية المسئلة المقسوم الضايف الى القسمة كالمرد الحام ٢٤ الى ٣٤ قوله ما روي ان من الاحداث المذكورة فان قيل المراد بالجار في الحديث المذكور التركيب

ليس في الجار وحده بل فيه وفي التبريك في حق البنية لأنه مقسوم القيار كما يجعل القسمته كالبير وعام هـ

المشترى عن أبيه قال قلت يا رسول الله ارض ليس لاحد فيها قسم ولا شريك الا الجوار قال الجار لا حتى يسبقه ما كان ١٢ يسبقه بطنان الهداية **قوله** ملك الدحل اي المشتري وسماه دحلا لانه ليس باصيل في الجوار والاصل هو الجار ١٢ يعني **قوله** وفرد ذكر القرار استرا من المشتري شراء فاسد لانه لا قرار له انما هو واجب النقص دفعا لفساد ١٣ **قوله** عند وجود المعاوضة بالمال

أتم زعم عن الإجابة والدار المرسومة والمجسمة بهر ١٢ عيني -
 كقولهم لرفع منزل الخ أي لرفع ضررنا الذي بسبب المجاورة على الدوام حتى لا يثبت المستاجر والمستجير أو مادة المضار من حيث القاد النار والعلل والمجارد مع ضوء النار وأشارة القبار ولا يندفع

وَلَمْ يَكُنْ لَكَ فِتْنَةٌ بَلْ أَنْتَ رَكَبٌ مُنِيرٌ ۝۸۰

قولهم وهو ان يقال الشفعة ان يضر بالبدليل اي يضر بملك الشفعين مالم لا يبيح قولهم يحرمنا سائر حصة الجار في ملكه بملكه فلهذا قيل في رد المحتار

قولهم وضرر القسمة الخ جواب عن قول الشافعي رحمه الله ان ثلثة القسمة تضر فيه الاصل عند بيع احد الشركيين فهو محل العلة المؤثرة في استحقاق الشفعة عنهما لبيع لزوم المونة القسمة ولم يذكر الجواب عن الاستدلال

[illegible]

من المبادىء والبرهان سواء أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال الشريك الحق بالشفعة فان لم يكن شريك فالجار والمخيط الحق من الشفيع والشفيع الحق بمن سواه اثباته قوله الحق من المخيط أى الشريك راجع إلى حق الشفعة بالنسبة إلى المخيط فلما تقدم على المخيط وإن كان المخيط استحقاق معه بخلاف الابن وابن ابن آخر لأن شرط استحقاقه عدم الابن فمنا لو اسقط الابن حقه في الزكاة لا يثبت لابن

والابن حتى فيها مع وجود الابن والحاصل ان الشريك حاجب للخليط في الحكم والابن حاجب لابن ابن آخر في السبب ١٢ اعظم ١٣ قوله ولان التقاطع آه صورة الاجتماع على ما في بعض شروح الوفاية ان يكون دار مشتركة بين رجلين وفي الدار منزل مشترك بين احداهما وبين ثالث ودار الدار في سكتة غير نافذة وعلى غير المنزل والدار رجل وداره في سكتة اخرى فباع الشريك في المنزل حصته من المنزل فالشريك الآخر في

[illegible]

في الطريق العام فان سلم فالشعنة يفتنه للجوار ١٢ سقا به لعشطان الهدايه من لصايف مولانا محمد عبد الحكيم اوقله الشر دار العجيم **قوله** اعدا الجار لمن من شرط ذلك ان يكون الجار قلب السعفه من السريه اذا علم بالبيع ليكنه الاخذ فاسلم الشريك فان لم يطلب حتى يسلم الشريك فلما تحل له بعد ذلك ١٢ ع **قوله** وباب في سكتة اخرى اخبر عما اذا كان باب في سكتة غير نافذة على هذه الدار ١٢ ك **قوله** منزلة

دين الخ اي كفى غراما الصعقة مع غرام المرض في التركة فانه اذا سقط حقهم بالاراد كانت التركة لغرام المرض لديونهم لان سبب استحقاقهم ثابت ١٢ انما

حدثنا الشريد احمق من الخليلط احمق من الشقيع لم اجدته وقال ابن الجوزي لا يعرف انه ادى سعيد بن منصور من مرسل الشعبي الشقيع اولى من الجار

والجار اولى من الحب انتهى واخرجه عبد الرزاق مثله ورواه ابن ابى شيبة من وجه اخر عن الشعبي عن شريح قال الخبط اعق من الشقيم والشقيم اعق الجار والجار اعق من سواه ولعبد

الرزاق من طويق ابن سيدي عن شروم الخليلي اخق من الجار والجار اخق من غيره ولا ابن ابي شيبة عن ابراهيم الفخري الشريك اخق بالشفعة فان لم يكن شريك فالجار

والخليط احق من الشفيق والشفيع احق ممن سواه :

قوله ودون اهل العميلة لا يشتركة فيها ولا في المورد وليس لهم ان يفتخروا فيها بما بان كانت كالمملوكة لا لبنا بخلاف السكة الواحدة اذا بيعت دار في اقصادها كانت الشفعة بين اهل السكة الواحدة وان لم يكن لاهل الاصل حق المورد في الاقصى لان السكة اذا كانت واحدة والطرف فيها واحد فلكل فيما شتركة من اول السكة الى آخرها لان شتركة البعض اكثر والترجيح لا يقع بالكثرة **هـ** قوله ما ذكرنا الخ وهو قولان فتح المورد لاحتمالين في المورد واصل ذلك ان استحقاق الشفعة وجواز فتح الباب يتلازمان فكيف من له ولاية فتح الباب في سكة فلم يستحقاق الشفعة في تلك السكة ومن لافلا ١٢ راع **قوله** فوعلى قياس الخ فان استحقاق الشفعة هناك باعتبار جواز الطريق فلذلك قال على قياس الطريق يعني لو بيع ارض متصلة بالنهر الاصغر كانت الشفعة لاهل النهر الاصغر للاهل النهر الصغير كما ذكرنا الحكم في السكة المنشعبة مع السكة المستطيلة العظمى ١٢ راع **قوله** والشريك في الخسبة تاويلها اذا كان له حق وضع الخسبة تكون على الحائط من غير ان يملك شيئا من رتبة الحائط لانه اذا كان كذلك فلا حق للشغل لا في مكان جار الاشراكا ١٣ كافى **قوله** لما بينا ان العلقة هي الشتركة في العقار وبالشتركة في الخسبة لا يكون شريكا في الماد **هـ** قوله ولا يعتبر الخ بيان وارمين ثلثة لاحد هم نصفوا واكثر ثلثا ولا غرض سها باع صاحب النصف نصيبه وطلب الآخر ان الشفعة قضى بالشخص الباع بينهما عند الشافعي **ز** اثباتا بقدر ملكه وان باع صاحب السدس نصيبه قضى بينهما اخماس وان باع صاحب الثلث قضى بينهما ارباعا وعندنا قضى بينهما نصفان في الكل وكذلك على اصلنا اذا بيعت ديارا جارلن جارلن ثلاثة جوانب ولا غرض من جانب واحد وطلب الشفعة فهو بينهما نصفان **اك** **قوله** فاشبه الرجز فان الشريكين اذا اشتريا شيئا بمائة عشر درهما مشاء ولم يشترط شيئا ومال احدهما خمسة ومال الآخر عشرة ثم باعه فرجما فلهما جميع فالدرهمان لصاحب العشرة والدرهم الواحد لصاحب الخمسة لان الرجز تبع المال فكان بينهما على قدر راس بالهما ١٤ راع **قوله** والعلة فقلت يا فتى قد علمت حيزي من الزجوب وتعود جزائى وقد كراى مكان وزود دفعا واحدا زمين ١٥ من **قوله** والدولد الثمرة اى شبه الولد من الجارية المشتركة او البسيمة المشتركة يكون للملك فيه لكل واحد بقدر الملك في الآدم وكذا مكثرة اتفق المشتركين ١٦ معنى **قوله** استودا الخ وذلك لان سبب استحقاق الشفعة اما الجوار او الشتركة وقد استودا في اصل ذلك فان صاحب القليل شريك لصاحب الكثير وجاز لاتصال ملكه بالبيع لكما صاحب الكثير **هـ** **قوله** استحقاق الخ يعني ان صاحب الكثير لو باع نصيبه كان لصاحب القليل ان يأخذ الكل بالاتفاق كما لو باع صاحب القليل كان لصاحب الكثير ان يأخذ جميع البيع لما ان ملك كل جزء علة تامة لاستحقاق جميع البيع بالشفعة فانما اجتمع في حق صاحب القليل علة واحدة والمساواة تتحقق بين العلة الواحدة والسلك الاترى ان اصحاب المدعين لو اقام شاهد بين والاخر عشرة فما سواد وكذلك لو ان رجلا جرح رجلا بجراحة واحدة وجرح اخر عشر بجراحات ثلث استويا في حكم القتل **اك**

وكثرة الاتصال تؤذن بكثرة العلة والترحيم يقع بقوة في الدليل لا بكثرة ولا قوة ههنا الظهور الاخرى
 بقاء بئله وتملك ملك غيره لا يجعل ثمرة من ثمرات ملكه بخلاف الثمرة واشباهها ولو اسقط بعضهم
 حقه فهي للباقي في الكل على عددهم لان الانتقاص للمناجحة مع كمال السبب في حق كل منهم وقد
 انقطعت ولو كان البعض غيبا يقضى بها بين الحضور على عددهم لان الغائب لعله لا يطلب وان قضى لحاضر
 بالجميع ثم حضر اخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد تحقيقا للتسوية فلو سلم
 الحاضر بعد ما قضى له بالجميع لا يأخذ القادم الا النصف لان قضاء القاضي بالكل للحاضر قطع حق
 الغائب عن النصف بخلاف ما قيل القضاء قال والشفعة تبى بعقد البيع ومعناه بعدا لانه هو السبب
 لان سببها الاتصال على ما بينا والوجه فيه ان الشفعة انما تجب اذا رغب البائع عن ملك الدار والبيع
 يعرفها ولهذا يكفي بثبوت البيع في حقه حتى يأخذها الشفيع اذا اقر البائع بالبيع وان كان المشتري يكذبه
 قال وتستقر بالاشهاد ولو بد من طلب المواثبة لا ندعي ضعف يبطل بالاعراض فلا بد من الاشهاد والطلب
 ليعلم ذلك رغبته فيه دون اعراضه عنه ولانه يحتاج الى اثبات طلبه عند القاضي ولا يمكنه الا بالاشهاد
 قال وتملك بالاختار اذا سلمها المشتري او حكم بها الحاكم لان الملك للمشتري قد تم فلا ينتقل الى الشفيع
 الا بالتراضي او قضاء القاضي كما في الرجوع في الهبة وتظهر فائدة هذا فيما اذا مات الشفيع بعد الطلبين
 او باع داره المستحق بها الشفعة او بيعت دار مجنب الدار المشفوعة قبل حكم الحاكم وتسليم المخاصم لا تورث
 عنه في الصورة الاولى وتبطل شفيعته في الثانية ولا يستحقها في الثالثة لانعدام الملك له ثم قوله تبى
 بعقد البيع بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه ان شاء الله تعالى والله سبحانه اعلم بالصواب
 في باب ما يجب فيه الشفعة ولا تجب

له قوله وكثرة الاتصال الخ جواب عما يقال من اتصال سبب الاستحقاق وصاحب الكثير اكثر اتصالا في تساويان ١٢ يعني
 بقوة في الدليل كاشريك يزوج على الجار وكثر الرتبة من حرج الاخر فان حكم القتل يضاف الى الجازا الى الجارح بالاعتقاف ١٢
 المرجوح مدفوعا لارواح وسببها حق صاحب العقيل لا يبطل اصلا فخر فانه لا ترجيح في جانب من حيث قوة العلة ١٢ ناهية
 جارية ابنه ولا يبعد من ثمرات ملكه ١٢ له قوله بخلاف الثمرة واشباهها فانما مشفوعة من العين فيقول بقدر الملك اما ملكه ملك غيره فلا يولد عن ملك فكيف يجعل كالثمرة واللبن والولد ١٢
 ولو اسقط بعضهم الخ يعني اذا اجمع الشفعاء واسقط بعضهم حقه فلا يخلو ان يكون قبل القضاء له حقه او بعده فان كان قبله فاشفعته للباقيين في كل على عددهم دون انصافهم ١٢
 لما قضى بينهما صار كل واحد منهما مقضيا عليه من جهة صاحبه فيما قضى به صاحبه والمقضى عليه في امر لا يصير مقضيا لغيره ١٢ ع

له قوله لانه سبب وقيل البيع هو السبب يدل ان الشفيع لو اسقط الشفعة قبل الشراء لا يصح كونه اسقاطا قبل وجود سببه وهو البيع ولو كان السبب الاتصال يصح وجوبه انما لم يصح لفقد شرط وهو
 البيع لان السبب لا يكون سببا الا عند وجود شرط كما في الطلاق المعلق ١٢ ان يبي ٤ قوله لان سببها اعتراض عليه بان سبب ثبوت الشفعة وكان هو الاتصال لكان ينبغي ان يبطل الشفعة وسلم الشفيع الشفعة
 قبل البيع وليس كذلك اجماعا واجيب بان البيع شرط تسليم الشفعة قبل الكفاة الميعين قبل الحث فلا يجوز استغايه لمعطشان الهداية ٤ قوله ان الشفعة الخ يعني ان الشفعة انما تجب اذا رغب البائع
 عن ملك الدار ورغبته عنه اخرج في يطلع عليه ولم دليل على انه لم يزوج وهو البيع فيقام مقامه والحاصل ان الاتصال بالملك سبب والرغبة عن الملك شرط والبيع دليل على ذلك قائم مقامه وقوض بما اذا بارع
 بشرط الخيار له او سبب ولم فلان الرغبة عنه قد عرفت وليس للشفيع الشفعة واجيب بان في ذلك تردد البقاء للخيار للبائع بخلاف الاقرار فانه يخرج به عن انقطاع ملكه عن ملكية فقول بكازمة وابسته لا تدل
 على ذلك لان فرض الالاب الكفاة ولهذا كان لا الرجوع فلا يقطع عنه حقه بالكلية ١٢ ع ١١ قوله ولا يبي طلب المواثبة اي من طلب الشفعة على المسارعة اضاف الطلب الى المواثبة لتسليمه بها ١٢
 ع ١٢ له قوله وتظهر فائدة هذا اي فائدة توقف الملك في الدار المشفوعة بعد الطلبين الى تسليم المشتري الدار الى الشفيع وحكم الحاكم ١٢ ع ١٣ قوله في الصورة الاولى وهي اذا مات الشفيع
 بعد الطلبين لانه لم يملك المورث فكيف يورث عنه ١٢ ناهية ١٣ قوله في الثانية اي في الصورة الثانية وهي اذا بارع واره المستحق بها الشفعة لان سبب الاخذ بالشفعة اتصال ملك الشفيع بالدار
 المشفوعة وقد زال ملكه عما يستحق به الشفعة ولا يخلو ان يأخذ بافهم حق السبب قبل ان يثبت الحكم فلا يثبت الحكم ١٢ ناهية ١٤ قوله ولا يستحق في الثالثة اي ويستحق الدار التي بيعت بالشفعة
 في الصورة الثالثة وهي اذا بيعت دار مجنب الدار المشفوعة لانه لم يملك المشفوعة فكيف يملك بها غير ١٢ ناهية

حديث ١٠: الشفعة لمن وثبها العاجدة وانما ذكره عبد الوزاق من قول شريح وكذلك ذكره قاسم بن ثابت في او اخر غريب الحديث وفي المعنى اخرجه ابن ماجة
البراء بن عدي من حديث ابن عمر رفعه الشفعة كحل العقال واسناده ضعيف ١٢:

المشتري او البائع حاضر او كان عند العقار كفيده ويقوم ذلك مقام الطلين ١٢ زيلبي ١٠ قوله اول على المبتاع اي المشتري اطلق هذا ولم يقيد بكونه الدار في يد المشتري لان هذا لا يتفاوت فان الطلب عند المشتري صحيح سواء كانت الدار في يد المشتري او في يد البائع هذا كله من الذخيرة ١٣ ١١ قوله لم يصح الاستهاد عليه كذا ذكره القدروري والناطقي وذكر شيخ الاسلام انه يصح استحسانا ١٤ قوله ان تركما شر الخ قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على هذا التفسير احوال الناس في الامور بالغير ١٥ زيلبي ١٦ قوله شر الخ ورواية ثلثة ايام لانها هي التي ضربت لابلاد الا عذارا كمال المضمم للذخ ١٧ زيلبي ١٨ قوله معناه اذا الخ انا قال معناه انما تركها من غير عذر لانهم اجمعوا على انه اذا ترك برص او جنس او غير ذلك ولم يكن التوكيل بهذا الطلب لا تبطل شفعة وان طالت المدة ١٩ قوله في الايات قال في باب اليمين في تعاضى الدراهم ما دون الشهر بعد قربا والشهر وما زاد عليه بعد بعيد اول هذا يقال عند بعد العمد لا يقتك منذ شهر ٢٠ قوله واذا ذكر من الضر الخ جواب عن قول محمد يعني ان الشفيع اذا كان غائبا فلم بالشرا لم تبطل شفعة بتاخير هذا الطلب بالا اتفاق ولا فرق في حق المشتري بين الضر والسفر في لزوم الضر لكلا لا تبطل وهو غائب لا تبطل وهو حاضر ٢١ عنابه ٢٢ قوله يشك الخ فان قيل لا يشك لان حالة الغيبة انما لا تبطل وذا الضر الشفيع ودفع ضرر الشفيع مقدم على ضرر المشتري وفيما اذا كان حاضرا لا يتحقق ضرر الشفيع فكذلك من لا يغد قلنا لما تبطل شفعة حالة الغيبة رعاية تحقر وهو ضعيف وعسى ان لا يطلب الشفعة فمننا وقد نقوى حقه وتقرى بالطلين لان لا تبطل بالبرقي الاول ٢٣ اك ٢٤ قوله ولا فرق الخ اى لا فرق في لزوم الضر على المشتري بين ان يكون الشفيع حاضرا او غائبا ثم لا يميز الضر فيها اذا كان غائبا حيث لم يبطل حتى الشفعة بتاخير هذا الطلب وهو طلب الخصومة فيما اذا كان غائبا بالاتفاق فيجب ان لا تبطل ايضا فيما اذا كان الشفيع حاضرا وافر طلب الخصومة ٢٥ انابه ٢٦ قوله واذا تقدم الشفيع الخ فهو في كيفية طلب الخصومة اى كان وعدا بقبل هذا انابه ٢٧ قوله فادعى الشراء الخ وصوره ذلك ان يقول الشفيع للقاضي ان فلانا اشترى دارا ومن مصر او محلبا ومردوا وما شفعها بداري ومن مردوا فامرهم بتسليمها الي وانما بين هذا الاشهاد لان الدعوى انما تصح في المعلوم واعلام العقار بهذه الاشياء ٢٨ انابه ٢٩ قوله ولا كلف الخ اى ان انكر ان يكون شفعها فاعترض بسبب شفعة بان كان المدعى ادعى الشفعة بسبب الجوار والمدعى عليه انكر ان يكون يدملك ويحتل ان يكون يداجارة او عارية او المحمل لا يصلح حجة واقصى ما فيه ان الظاهر ان يده يدملك ولكن تلك الدار في يد المدعى وظل المدعى بان قيم البيعة على ان تلك الدار ملكه لان اليد محتملة تحتل ان يكون يدملك ويحتل ان يكون يداجارة او عارية او المحمل لا يصلح حجة واقصى ما فيه ان الظاهر ان يده يدملك ولكن الظاهر كفى لا يتقدم ما كان على ما كان ولا يمكن الاستحقاق الى الاستحقاق على المشتري والظاهر لا يمكن لذلك ٣٠ انابه

اليده ظاهر محتمل فلا تكفى لإثبات الاستحقاق قال ^{أي المشتري ١٢} يسأل القاضي المدعي قبل ان يقبل على المدعي عليه عن موضع الدار و حد ودها لانه ادعى حقها فصا ركبا اذا ادعى رقبته واذا بين ذلك يسأله عن سبب شفعته واختلاف اسبابها فان قال انا شفيعها بدا رلى تلامتها الان ثم دعواه على ما قاله الخصاف وذكر في الفتاوى تحديد هذه الدار التي يشفع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالتجنيس ^{أي القدر ١٢} والمزيد قال فان عجز عن البينة استخلف المشتري بالله ما يعلم انه مالك الذي ذكره ما يشفع معناه بطلب الشفيع لانه ادعى عليه معنى لواقتر به لزمه ثم هو استخلاف على ما في يد غيره فيجلف على العلم فان نكل او قامت للشفيع بينة ثبت ملكه في الدار التي يشفع بها وثبت الجوار فبعد ذلك سأله القاضي يعني المدعي عليه هل اتباع امر لا فان انكر الابدتيا ع قيل للشفيع اقوال البينة لان الشفعة لا تجب الا بعد ثبوت البيع وثبوتها بالحجة قال فان عجز عنها استخلف المشتري بالله ما يتبع او بالله ما استحق عليه في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا اعلى الحاصل ^{أي المشتري ١٢} والاول على السبب وقد استوفينا الكلام فيه في الدعوى وذكرنا الاختلاف بتوفيق الله وانما يحلفه على البتات لونه استخلاف على فعل نفسه وعلى ما في يده اصالة وفي مثله يحلف على البتات قال وتجاوز المنازعة في الشفعة وان لم يحضر الشفيع الثمن الى مجلس القاضي فاذا قضى القاضي بالشفعة لزمه احضار الثمن وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضى حتى يحضر الشفيع الثمن وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لان الشفيع عساه يكون مفلسا فيتوقف القضاء على احضاره حتى لا يتولى مال المشتري وجه الظاهر انه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليمه فكذا لا يشترط احضاره واذا قضى له بالدار فلم يشتري ان يجلسها حتى يستوفي الثمن وينفذ القضاء عند محمد ايضا لانه فصل مجتهد فيه ووجب عليه الثمن فيحبس فيه فلما اخرا داء الثمن بعد ما قال له ادفع الثمن اليه لا تبطل شفعته لانها تأكدت بالخصوصية عند القاضي قال وان احضر الشفيع البائع والمبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفعة لان اليد له وهو يد ^{أي المشتري ١٢} مستحقة ولا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل العهدة عليه لان الملك للمشتري واليد للبائع والقاضي يقضى بهما للشفيع فلا بد من حضورهما ^{أي البائع والمالك ١٢}

لغة قوله لا تفتك اسبابها فان بعضهم قالوا اثبت الشفعة

لغير المقابل وهو قول شريح ذكره في المبسوط اذا كان اقرب بابا وعندنا الشفعة على مراتب فلا بد ان يبين سببها لينظر القاضي ان ما زعم سببا بل هو سبب ولابد ان يكون سببا بل هو سبب بغيره ١٢ ناهية عنه قوله فان قال المالك اي بين سببا صالحا ولم يكن محجوبا بغيره سالنا متى علم وكيف صنع حين علم اننا تبطل بطول الزمان وبالعروض وما يدل عليه فلا بد من كشف ذلك فاذا بين ذلك سأل عن طلب التقرير كيف كان وعنه من اشهدوا بل كان الذي اشهد عليه اقرب من غيرهم لاننا فابين ذلك كله ولا يجوز ان نشترط انهم دعواه واقبل على المدعي عليه ١٢ زيلعي

سأله قوله بالتجنيس فيه بيان ما استنبطه المتأخرون ولم يفسر عليه المتقدمون ١٢ اشفت الظنون ١٢ قوله فيحلف على العلم هذا قول ابي يوسف روى عن محمد روى يحلف على البتات لان المدعي يدعي عليها استحقاق الشفعة بهذا السبب وصار كالمالك سبب الشفعة او غيره وهو يكرهه ان يحلف على البتات كذا سنا ١٢ كسأله قوله وذكرنا الاختلاف الخ وهو ما ذكره في فصل كيفية البينة والاستخلاف من كتاب الدعوى بقوله فيحلف على الحاصل في هذه الوجه الى ان قال وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ما على قول ابي يوسف روى يحلف في جميع ذلك على السبب ١٢ كسأله قوله وهذا ظاهر رواية الاصل ولم يقبل هذا رواية الاصل لانه لم يصح في الاصل كذا ولكنه ذكر ما يدل على ان القاضي يقضي بالشفعة من غير احضار الثمن لانه قال للمشتري ان يجلس الدار حتى يستوفي الثمن منادى من وثمة ان مات ١٢ ع كسأله قوله انه لا ثمن له عليه يعني ان المشتري على الشفيع قبل قضاء القاضي بالشفعة فكيف يطلب المشتري الثمن من الشفيع قبل ان يرضى بقضاء القاضي له بالشفعة حتى يتمكن المشتري من مطالبة الثمن عن الشفيع الى هذا اشار في المبسوط ١٢ ناهية عنه قوله لانه فصل مجتهد فيه يعني ان عند محمد لا يقضى بالشفعة قبل احضار الثمن ومع هذا لو قضى بها قبل الاحضار نفذ القضاء وعنه ايضا لو قدر في محل مجتهد فيه ١٢ كسأله قوله فيحبس الخ اسبب حبس البائع في يد المشتري حتى يأخذ الثمن ١٢ ناهية عنه قوله لان اليد له وهي يد مستحقة من مستحق كيد الملك ولهذا كان له ان يجلس حتى يستوفي الثمن ولو ملك في يده ملك من ماله وانما قال ذلك احترازا عن يد الدرع والمستحق ومن لم يذكر ذلك فهو خصم من ادعى عليه ١٢

بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتد بحضور البائع لانه صار اجنبياً اذا لا يبقى له يد ولا ملك
وقوله فيفسخ البيع بشهد منه اشارة الى علة اخرى وهي ان البيع في حق المشتري اذا كان يفسخ لا بد من حضوره
ليقتضى بالفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ المذكور ان يفسخ في حق الاضافة لا متناً قبض المشتري بالاخذ بالشفعة
وهو يوجب الفسخ وانما يبقى اصل البيع لتعذر انفساخه لان الشفعة بناء عليه ولكنه تتحول الصفقة اليه
ويصير كأنه هو المشتري منه فلذلك يرجع بالعهد على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاخذه من يده
حيث تكون العهدة عليه لانه تملكه بالقبض في الوجه الاول انتع قبض المشتري وانه يوجب الفسخ و
قد طولنا الكلام فيه في كفاية المنتهى بتوفيق الله تعالى قال ومن اشترى داراً لغيره فهو الخصم للشفيع لانه هو
العاقب والاخذ بالشفعة من حقوق العقد فيتوجه عليه قال ان سلبها الى الموكل لانه لم يبق له يد ولا ملك
فيكون الخصم هو الموكل وهذا لان الوكيل كالبائع من الموكل على ما عرف فتسليمه اليه كتسليم البائع الى
المشتري فتصير الخصومة معه الا انه مع ذلك قاتمه مقام الموكل فيكتفى بحضوره في الخصومة قبل التسليم
وكذا اذا كان البائع وكيل الغائب للشفيع ان يأخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع
وصي الميت فيما يجوز بيعه لباذكرنا قال واذا قضى للشفيع بالدار ولم يكن رها فله خيار الرؤية وان وجد بها
عيباً فله ان يردّها وان كان المشتري شرط البراءة منه لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء الا يرى انه مبادلة
البال بالمال فثبت فيه الخياران كما في الشراء ولا يسقط بشرط البراءة من المشتري ولا يرويته لانه ليس بنائب
عنه فلا يملك اسقاطه فصل في الاختلاف قال وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري
لان الشفيع يدعي استحقاق الدار عليه عند نقد الاقل وهو ينكر القول قول المنكر مع بيده ولا يتحالفان لان الشفيع
ان كان يدعي عليه استحقاق الدار فالمشتري لا يدعي عليه شيئاً للتخير بين الترك والاخذ ولا نص ههنا فلا

له قوله الى علة اخرى يكون اشتراط حضور المشتري معلوماً بملتين معلومة ان يصير مقضياً عليه في حق الملك لانه ذكر قبل هذا بقوله لان الملك للمشتري واليد للبائع والقاضي يقتضي بما للشفيع فلا بد من حضور
بها وبعده ان يصير مقضياً عليه في حق الفسخ كما ذكره هنا بقوله يقتضي بالفسخ عليه والفسخ على الغائب لا يجوز ملكاً او شيئاً فلا بد من حضوره ١٢ ان
المشتري فكانت حدود النقد وادفائه الى الشفيع فكان البائع باعاً من الشفيع فان قيل فليكن ذلك يكون اخذ بالشفعة بل بالشرع من البائع ولما يرجع بالعهد عليه فلان لم يمسك اخذ بالشفعة نظر الى الظاهر
١٢ عظمى قوله في حق الاضافة فان قول البائع للمشتري بعثت ايجاب للبائع وقوله منك اضافة اليه فاذا اخذ الشفيع بالشفعة كان ذلك البيع اضيف الى الشفيع بعد ان كان مضافاً الى المشتري
فيقتضى البيع في حق الاضافة لانه يقتضى اصل العقد كما اذا رضى سماً الى انسان فقدم عليه غيره فصاره فالمرى في نفسه لم يتبدل ولكن الارسال والتوجيه على الاول قد انقطع بتجمل هذا في فخرج من ان يكون
مقصود البائع كذا استأنسنا تحولات الصفقة اليه كان العقد من الابتداء وقع معه ١٢ كافي قوله لانه لا يتعذر ان يفسخ في حق الاضافة يعني يقتضي قبض المشتري بسبب اخذ الشفيع الدار من
البائع لا محالة فلما اتفق قبضه وجب القول بالفسخ لكنه لم يمكن الفسخ من الاصل لانه يتعذر الشفعة فقبل بالانفساخ من حيث الاضافة ١٣ من قوله لانه يبقى الخ اي ليس المراد انه يقتضى البيع اصلاً لانه
لو انفسخ من الاصل لم يكن للشفعة وجود لان الشفعة تقتضي سابقية وجود البيع ١٤ من قوله فلهذا ان يتحول الصفقة اليه يرجع بالعهد على البائع لان البائع ما كان ولو كان بعقد جديد كانت على المشتري
١٥ ع قوله لانه مع ذلك ان قيل لو كان الوكيل كالبائع والموكل كالمشتري بشرط حضورهما كما شرطه فلما انما نائب عن الموكل فكان حضوره حضور الموكل في الخصومة قبل التسليم بخلاف البائع
مع المشتري فانه لا يكتفى بحضرة البائع حتى يحضر المشتري لان البائع ليس بنائب عن المشتري ١٦ كافي قوله فيكتفى بحضوره الخ اي بخلاف البائع مع المشتري فانه لا يكتفى بحضرة البائع حتى يحضر المشتري
لان البائع ليس بنائب عن المشتري وكان هذا جواب سؤال يرد على قوله وبذلك ان وهو ان يقال لو كان هو كالبائع والموكل كالمشتري يشترط حضورهما كما شرط لهما فاجاب بان
الوكيل مع ذلك قائم مقام الموكل فيكتفى بحضوره قبل التسليم الى الموكل ١٧ كافي قوله اذا كان البائع وصي الميت فيما يجوز بيعه لانه لا يجوز بيع الوصي ولا شراؤه الا بائناً ان الناس فلا يجوز فيما لا يتباين
الناس في شدة لان ولاية الوصي نظرية ولا نظر في النقص الفاحش فلا يجوز ذلك ١٨ من قوله فيما يجوز بيعه ذكر في الباب الاول من شفعة المبسوط البائع اذا كان وصي الميت لان الوارثة كالكلام وليس على
الميت دين ولم يوص شيئاً يباع فيه الدار لم يبيع الوصي لان الملك للورثة وهم متكئون من النظر انفسهم وان كان فيهم صغير جاز بيع الوصي في الدار جميعاً وكذلك ان كان عليه دين او وصي بوصية من ثمن الدار وهو
استحسان ذهب اليه الحقيقة وفي القياس لا يجوز بيعه الا في نصيب الصغير خاصة او بقدر الدين والوصية ثم فيما جاز بيعه كان للشفيع ان يأخذ الدار منه بالشفعة اذا كانت في يده ١٩ ك
٢٠ قوله وفصل في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها فبها ٢١ من قوله ولا نص ههنا انما النص في حق البائع والمشتري
مع وجود معنى الانكار من الطرفين هناك فوجب ابيح لذلك في الطرفين ولم يوجد الانكار ههنا في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ما ورد فيه النص فلذلك لم يجب التحالف ههنا وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
البائع والمشتري ولكن معنى فارق بينهما لم يكن ورد النص بالتحالف هناك بمنزلة الورود ههنا ٢٢ ان

الاول واهلها الفسخ لا يظهر في حق الشقيق وهو التحريم لبينة الوكيل لانه كالبائع والموكل كالمشتري منه
 فان الفسخ يكون بين العاقدين والفسخ ما يشاء
 فلا يكون قول العاقدين فيها الا بفسخ القول لا بفسخ قول
 كيف وانها ممنوعة على ما روئى عن محمد واما المشتري من العدو قلنا ذكر في السير الكبير ان البينة بينه المالك
 اي المشتري من العدو والمالك القديم اذا اختلفا
 القديم قلنا ان نمع وبعد التسليم نقول لا يصح الثاني هنالك الا بفسخ الاول اما ههنا بخلافه ولان بينة

الشفيع ملزمة وبيندة المشتري غير ملزمة والبيئات للالزام قال واذا ادعى المشتري ثبنا وادعى البائع اقل
 منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قاله البائع وكان ذلك خطأ عن المشتري وهذا لان الامران كان
 على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به وان كان على ما قال المشتري فقد حط البائع ببعض الثمن وهذا

الحط يظهر في حق الشفيع على ما تبين ان شاء الله تعالى ولان التملك على البائع بايجابه فكان القول قوله
 في مقدار الثمن ما بقيت مطالبتة في اخذ الشفيع بقوله قال ولو ادعى البائع الاكثر تجالفان ويتراذان وايهما
 نكل ظهران الثمن ما يقوله الاخر في اخذها الشفيع بذلك وان حلفا يفسخ القاضى البيع على ما عرف ويأخذ

الشفيع يقول البائع ان فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع قال وان كان قبض الثمن اخذ بما قال
 المشتري ان شأول لم يلتفت الى قول البائع لانه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج هو من البين وصار
 كالأجنبي بقي الاختلاف بين المشتري والشفيع وقد بيناه ولو كان نقد الثمن غير ظاهراً فقال البائع بعث الدار
 كالأجنبي بقي الاختلاف بين المشتري والشفيع وقد بيناه ولو كان نقد الثمن غير ظاهراً فقال البائع بعث الدار

بالت وقبض الثمن يأخذها الشفيع بالالف لانه لما بدأ بالاقرار بالبيع تعلقت الشفعة به فبقوله بعد ذلك
 قبضت الثمن يريد اسقاط حق الشفيع فيرد عليه ولو قال قبضت الثمن وهو الف لم يثبتت الى قوله لان الاول
 اى من نفسه ١٣ المتعلق باقراره من الثمن ١٤

انه قوله كبينة البائع اى مع المشتري يعنى لو اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن واقاما البينة

[illegible]

له قول لان فسخ البيع الرخ يعني اني الفسخ وان كان بالقضاء لا يظهر في حق الشيفع لان القاضي نصب ناظر للمسلمين لا مبطلا لحقوقهم ولان الفسخ مفقود بحق الشيفع لا لارفع ولهذا
له قول فلو تعلققت الشفعة بانه اخبر عن الشئ في حال له ولاتية البيان فبني الحكم عليه ثم بقوله قبضت الثمن يريد اسقاط حق الشيفع في الاخذ بما قاله فيرد
بمخالفات ما اذا اقر باستيفاء الثمن اولاً لانه بذلك خرج من المبيع فلم يقبل بيانه وقد خرج من المبيع اذ كان في يد البايع ان المبيع اذا كان في يد البايع فاقرب بعض الثمن
وزعم انه العن فاقول قوله لان التملك يقع على البايع فيخرج الى قوله ١٢

المشتري وصاحب الحق

بما نسبته الى الاجل لان الرضا فيه في حق المشتري ليس برضا في التسليم

١٤ قوله فصل لما فرغ من بيان احكام المشفوع وهو الاصل لانه المقصود من حق الشفعة شرع في بيان ما يوجب به وهو البيع لان الذي يوجب المشفوع هو الثمن ١٢ **١٥ قوله** بعض الثمن الخ لانه بعض الثمن وان الزيادة فيه يستويان في باب المراجعة دون الشفعة لان في المراجعة ليس في الزام الزيادة ابطال حق مستحق بخلاف الشفعة فان الزيادة فيها ابطال حق مثبت للشفيع باقرار ١٣ **١٦ قوله** لانه لا يتحقق الخ وذلك لان شرط جميع الثمن لو ان التقي باصل العقد فاما ان يصير العقد منه ولا شفيع للشفيع في الهبة او يصير بيعا لا ثمن فيكون فاسدا ولا شفعة في البيع الفاسد فيؤدي الى ابطال حق الشفع
١٧ قوله بغيره اي بغيره عرض عندنا وقال اهل المدينة **١٨ قوله** ياخذها بغيره الدار ودعا لها من المشتري والمثل نوعان كامل وهو المثل صورة ومعنى وقاص وهو المثل معنى فان اشتراها بمكيل او موزون اخذها بمثل لقدرته على المثل الكامل لانها من ذوات الاشكال وان اشتراها بعرض اخذها بغيره العرض بعجزه عن المثل الكامل لانه من ذوات القيم ولئن كان بيع الشيء بالقيمة فهو في حال البقاء قصارا كما لا يستحق احد العبدين ويعتبر قيمة العرض وقت الشراء لا وقت الاخذ بالقيمة ١٩ **٢٠ قوله** كما في الامتاع فانه عند تغذر داء العين يرد المثل فيما له مثل والقيمة فيما لا مثل له ١٤ **٢١ قوله** فللمشفيع الخيار الخ قال في الذخيرة هذا اذا كان الاجل معلوما فاما اذا كان مجهولا نحو المحصاد والدياس واشباه ذلك فقال الشافع انا اجعل الثمن واخذها لم يكن له ذلك لان الثمن بالاجل مجهول فاصدو حق الشفع لا يثبت في الشراء الفاسد ١٥ **٢٢ قوله** كما في الزبوت فللمشفيع حق الزبوت الذي يملك به المشتري بصفة كما لو اشترى بالعت زبوت ياخذ الشافع بالزبوت ١٢ كما في **٢٣ قوله** وليس الرضا به الخ دليل آخر تقرره انه لا بد في الشفعة من الرضا لكونه مبادلة ولا رضاء في حق الشفع تغذت الناس ١٣ **٢٤ قوله** رضاء به الخ وليس من لوازم العقد فاشترط في حق المشتري لا يكون اشتراطا في حق الشفع كما في الخيار والبرادة من الزبوت ١٢ **٢٥ قوله** وليس الاجل الخ جواب عن قول زفر يعني ان وصف الشيء يتبعه لا محالة وهذا ليس كذلك فان الثمن للبايع والاجل حق المشتري على البايع فكيف يكون الاجل صفة للثمن ١٢ **٢٦ قوله** لما بينا من قبل اي في ادوار باب طلب الشفعة وهو ان البيع انفسخ في حق المشتري وقام الشفع مقام المشتري في حق اضافته العقد اليه وانفساخ العقد يسقط الثمن عن المشتري ٢٠

لوسكت عنه بطلت شفيعته عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لقول أبي يوسف الآخران حق الشفعة إنما يثبت بالبيع والاخذ يتراخي عن الطلب وهو ممكن من الاخذ في الحال بأن يؤدي الثمن حالاً فيشترط الطلب عند العلم بالبيع قال واذا اشترى ذمي بخمراً خنزيراً وشفيعها ذمي اخذها بثل الخمر قيمة الخنزير لان هذا البيع مقضى بالصحة فيما بينهم وحق الشفعة يعم المسلم والذمي والخمر لهم كالحل لنا والخنزير كالشاة فيأخذ في الاول بالمثل والثاني بالقيمة قال وان كان شفيعها مسلماً اخذها بقيمة الخمر الخنزير بما الخنزير قفاً هروكنا الخمر تناع التسليم والتسلم في حق المسلم والتحق بغير المثل وان كان شفيعها مسلماً وذمياً اخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر الذي نصفها بنصف مثل الخمر اعتباراً بالبيع بالكل فلو اسلم الذمي اخذها بنصف قيمة الخمر لعجزه عن تمليك الخمر وبالإسقاط أكد حقه لان يبطل فصار كما اذا اشترى بكم من رطب فحضر الشفيع بعد انقطاعه يأخذها بقيمة الرطب كذا هذا فصل قال واذا اشترى او غرس ثمر قضي للشفيع بالشفعة فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن قيمة البناء والغرس وان شاء كلف المشتري قلعها وعن أبي يوسف انه لا يكلف القلع ويخير بين ان يأخذ بالثمن قيمة البناء والغرس وبين ان يتركه قال الشافعي الا ان عندك له ان يقلعه ويعطي قيمة البناء لا يوجب يوسف انه حق في البناء لانه بناء على الدار ملكه والتكليف بالقلع من احكام العدوان وصار كما لو هو له والمشتري شراء فاسداً او كما اذا زرع المشتري فانه لا يكلف القلع وهذا لان في ايجاب الاخذ بالقيمة دفع على الضرر بتحمل الادنى فيصارد اليه ووجه ظاهر الرواية ان يفي في محل تعلق به حق متأكد للغير من غير تسليط من جهة من له الحق فينقض كالماله اذ ان يفي في المهرهون وهذا لان حقه اقوى من حق المشتري لانه يتقدم عليه ولهذا ينقض بيعه وهبته وغيره من تصرفاته بخلاف الهبة والشراء الفاسد عند أبي حنيفة لانه حصل بتسليط من

له قوله خلافاً لقول أبي يوسف الآخر وكان أبو يوسف يقول لا لا نقول ثم رجع عنه وقال لا تبطل الشفعة بان خير الى حلول الاصل لان الطلب ليس بمقصود ليعين على الاخذ في الحال لا يمكن من الاخذ فائدة في طلبه في الحال فسكت لا يكون دليل الامراض عن الاخذ بل انه لم يرقه فائدة وجوابه انما لا يسلم ان المقصود به الاخذ ولعل كان فلا يسلم ان لا يمكن من الاخذ في الحال بل يمتنع منه بان يؤدي الثمن حالاً ١٢ الى قوله واذا اشترى ذمي الخ قوله ذمي احتراز عن المسلم فان شراء المسلم باذنه فاسد لا شفعة فيه وقوله بخمراً خنزيراً احتراز عما اذا اشترى ذمي بميتة او دم فان الشراء بها باطل لا شفعة فيه او من الشراء بما هو موقوف عند اسكن فان الحكم لا يختلف فيه بين المسلم والذمي وقوله وشفيعها ذمي احتراز عن المرتد فان المرتد لا شفعة له سواء قتل في ردة او اذ او لحق بدار الحرب ولا ورثة لان الشفعة لا يورث واما الحرب المتسانن في وجوب الشفعة له وعليه دار الاسلام سواء بمنزلة الذي لانه من جهة المعاملات وهو قد التزم حكم المعاملات مدة مقامه في دارنا فيكون بمنزلة الذي في ذلك ١٢ اك -

قوله بقيمة الخمر والخمر لا يقال قيمة الخمر تقوم مقام الخنزير فوجب ان يحرم على المسلم عليه بنحو قيمة الخمر على ما عرفت في موضعنا نقول انما يحرم عليه تمليكها اذا كانت القيمة بدلاً عن الخنزير ما اذا كانت بدلاً عن غيره فلا وهنا يدل على الدار وطرق معرفة قيمة الخمر والخمر لا يورث الرجوع الى ذمي اسلم او فاسق تاب فان وقع الاختلاف في ذلك فاقول قول المشتري بثل ما اذا اختلف الشفيع والمشتري في مقدار الثمن ١٢ الى قوله وبالإسلام الخ ولو اسلم احد المتعاقدين والخمر غير مقبوضة اتفق البيع لان الاسلام يمنع قبضها ولكن لا تبطل الشفعة لانهما وجبت بالبيع فلا تبطل بانها صفة ١٢ الى قوله كما اذا اشترى الخ وكذا كل ما يكون الثمن مشكياً فاقطع قبل الاخذ بالشفعة فانه يأخذ بقيمة الخمر ١٢ الى قوله فصل الاصل في المشفوع عدم التغير والتغير بالزيادة اذا نقصان بفعل نفسه او بفعل الغير عارض فكان جبراً لانه في فصل عليه ١٢ الى قوله ويعطي قيمة البناء اي يعين ارشس النقصان والبناء والمشتري فالحاصل ان عند أبي يوسف ان شاء اخذ بقيمة البناء والغرس فاقمين على الارض غير مقبوضين وان شاء برك وعند الشافعي زرعاً لانه يقطع البناء ويعين ارشس النقصان والتفاوت بين قول الشافعي وبين قولهما في الامر بالقلع ان عنده يعين نقصان القلع وعندهما لا يعين نقصان القلع وذكر في التنبيه لا صاحب الشافعي ان للشفيع ان يقطع والمقنوع للمشتري وبعض الشفيع ارشس القلع ١٢ اك - قوله وصار كما لو هو بطل يعني ان الموهوب له اذا بنى في الارض الموهوبة ليس للمواسب ان يقطع بناءه ويرجع في الارض لانه بناءه في ملكه وكذلك المشتري شراء فاسداً عند أبي حنيفة وكذا ازارع المشتري ثم جاء الشفيع فانه لا يأخذها بالشفعة حتى يترك الارض ١٢ اك - قوله دفع على الضررين الخ بيان انه اجتمع هنا ضرران لانه في تكليف المشتري القلع ضرراً لاجاره ولو اوجبه قيمة البناء والغرس على الشفيع فانه لا يأخذها الاخذ بغيره ضرورة ان الثمن الا ان له جبراً لانه يدخل في مقابلة في ملكه عوض وهو البناء والضرر يبدل اهلون من الضرر بغيره بدل فيصير اليه ١٢ اك - قوله من غير تسليط من جهة الخ احتراز عن الموهوب له والمشتري بالشفعة فاسد فان بناءهما حصل بتسليط الواسب والبالغ ١٢ الى قوله لان حقه اقوى فلا مساواة بين اثنين حتى يرجح بزيادة الضرر لان الترجيح انما يصدر اليه عند الشاوي ١٢ الى قوله بخلاف الهبة الخ متصل بقوله من غير تسليط من جهة من له الحق وانما قيد بقوله عند أبي حنيفة لانه عدم الاستزاد والبالغ في الشراء الفاسد اذا بنى المشتري في المشتري انما هو قوله واما عند جابر الاستزاد بعد البناء كما شفيع في ظاهر الرواية ١٢ الى

جهة من له الحق وان حق الاسترداد فيها ضعيف ولهذا لا يبقى بعد البناء وهذا الحق يبقى فلا معنى لايجاب
 القيمة كما في الاستحقاق والزمع يقلع قياسا وانما لا يقلع استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى بالاجر وليس فيه
 كثير ضرر وان اخذه بالقيمة يعتبر قيمته مقلوعا كما بينا في الغصب ولو اخذها الشفيع فبني فيها او غرس ثم
 استحق رجوع بالثمن لانه تبين انه اخذها بغير حق ولا يرجع بقيمة البناء والغرس لا على البائع ان اخذها منه
 ولا على المشتري ان اخذها منه وعن ابي يوسف انه يرجع لانه متبلك عليه
 فنزلا منزلة البائع والمشتري والفرق على ما هو المشهور ان المشتري مغرور من جهة البائع ومسقط عليه من جهة
 ولا غرور لا تسليط في حق الشفيع من المشتري لانه مجبور عليه قال واذا انهدمت الدار او احترق بناؤها او
 جفت شجرة البستان بغير فعل احد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن لان البناء والغرس تابع حتى
 دخلا في البيع من غير ذكر فلا يبقا بلكها شيء من الثمن ما لم يصرم مقصودا ولهذا يبيعهها مرا بحة بكل الثمن
 في هذه الصورة بخلاف ما اذا غرق نصف الارض حيث يأخذ الباقي بحصته لان الفأنت بعض الاصل
 قال وان شاء ترك لان له ان يمتنع عن تملك الدار بباله قال وان نقض المشتري البناء قيل للشفيع
 ان شئت فخذ العرصه بحصتها وان شئت فدع لانه صار مقصودا بالاتلاف فيقابل به شيء من الثمن بخلاف
 الاول لان الهلاك بافة سماوية وليس للشفيع ان يأخذ النقص لانه صار مفصولا فلم يبق تبعاً قال ومن
 ابتاع ارضا وعلى نخلهما ثم اخذها الشفيع بشرها ومعناه اذا ذكر الثمر في البيع لانه لا يدخل من غير ذكره وهذا
 الذي ذكره استحسان وفي القياس لا يأخذ لانه ليس بتبع الا يرى انه لا يدخل في البيع من غير ذكره فاشبه
 المتاع في الدار وجه الاستحسان انه باعتبار الاتصال صار تبعاً للعقار كالبناء في الدار وما كان مركبا فيه فياخذ
 الشفيع قال وكذلك ان ابتاعها وليس في النخل ثم فاشترى يد المشتري يعني يأخذ الشفيع لانه بيع تبعاً لان
 البيع سرى اليه على ما عرفت في ولد المبيع قال فان جنه المشتري ثرجاء الشفيع لا يأخذ الثمر في الفصلين جميعا
 لانه لم يبق تبعاً للعقار وقت الاخذ حيث صار مفصولا عنه فلا يأخذ قال في الكتاب فان جد المشتري سقط
 له قوله ولله

فيقال

لا يبقى الخ في نظر لان الاسترداد في البيع الفاسد انما لا يبقى على من يذهب اليه عني فله الاستبدال به لا البيع والحجاب انه لما كان ثابتا بدليل ظاهر لم يغير بخلافه في ١٢ عن ابي
 يعني اذا ثبت التكليف بالقلع فلا معنى لايجاب القيمة على الشفيع لان الشفيع بمنزلة المشتري والمشتري لا يملك البناء والغرس على البائع دون المشتري فكذا هنا ١٢
 عن ابي قوله وان اخذه الخ معطوف على مقدر وتقرره ان الشفيع بالخيار ان شاء اقلع وان شاء اخذه بالقيمة فان كلفه ذلك ان اخذه بالقيمة يعتبر قيمته مقلوعا ١٢ عن ابي
 له قوله بالثمن لا غير اخذه من البائع او المشتري ١٢ عن ابي له قوله لانه متبلك عليه اي لان الشفيع متبلك على من اخذه من غير ان يملك الشفيع ومن اخذه من منزلة البائع والمشتري اذ انما واستحققت فانه
 يرجع بقيمة البناء على البائع ووجه المشهور ان حق الرجوع بقيمة البناء انما ثبت لرجح الضرر والبائع التزم السلامه للمشتري عن الاستحقاق فصار المشتري مغرور من جهة البائع ولا غرور في حق الشفيع لانه يملك على
 صاحب البند جبر الغير اختيار منه فلا يرجع ١٢ له قوله والفرق في ان المشتري عند ظهور الاستحقاق يرجع على بانه بقيمة البناء والشفيع لا يرجع على المشتري ١٢ له قوله فلا يقابلها شيء الخ لان قيام البناء
 بالارض كقيام الوصف بالموصوف فكان بمنزلة العين في الجارية والعين وصف وفوات الوصف لا يفسد شيئا من الثمن اذا كان باقة سماوية لان الثمن بمقابلته الاصل دون الوصف فان قيل الطرف انما جعل
 وصفا من الجدران فله لانه يجوز ايراد العقد عليه مقصودا ما هنا ايراد العقد على البناء مقصودا جائز فيجب ان يعتبر صلحا كما لو حصدته وحجب بمقابلته شيء من الثمن فلا انما يجوز ايراد العقد على البناء بشرط القلع وعند ذلك
 يصير صلحا ايراد العقد عليه وهو متبع لا يجوز لانه بمنزلة العين من العقد ١٢ له قوله بحصتها فيقسم الثمن على ثمة الارض وقيمة البناء يوم وقع الشراء فياخذ الارض بحصتها من الثمن ١٢ له قوله فيقال بل الخ
 فان كان له حصته من الثمن فيقسم الثمن على ثمة الارض والبناء يوم العقد عليها بخلاف المسألة الاولى وهو اذا انهدم نفسه وكان النقص باقيا حيث يستخرجها قيمة النقص يوم اخذها بالشفعة لانه صار له قيمة بالجنس
 ١٢ له قوله فاشترى يد المشتري في يد المشتري لانه اذا اشترى يد البائع قبل القبض ثم قبضه المشتري لرحمته من الثمن كما اذا كان موجودا في وقت الشراء ١٢ له قوله على ما عرفت في ولد المبيع
 فان الجارية المبيعة اذا ولدت ولدا قبل قبض المشتري ليس حكم البيع الى الولد حتى يكون الولد ملك المشتري ايضا كالام ١٢ عن ابي له قوله في الفصلين اي في فصل اذا كان في النخل ثمر حين وقع الشراء ثم
 جنه المشتري وفي فصل اذا لم يكن على النخل ثمر حين وقع الشراء على الارض والنخل ثم ثمر النخل ثم جنه المشتري ثم جاء الشفيع ١٢ عن ابي له قوله وما كان الا كالباب والمفتاح والاعناق واسلم المركبة ١٢

قال الشفعة واجبة في العقار وان كان مبالاً يقسم وقال الشافعي لا شفعة فيما لا يقسم لان الشفعة انما
 وجبت دفعاً لمونة القسمة ولهذا لا يتحقق فيما لا يقسم ولنا قوله عليه السلام الشفعة في كل شئ عقار او
 ربع الى غير ذلك من العمومات ولان الشفعة سببها الاتصال في الملك والحكمة دفع ضرر سؤ الجوار على ما مر
 انه يتنظم القسمين ما يقسم وما لا يقسم هو الحما والرحى والبير والطريق قال ولا شفعة في العروض السفن
 لقوله عليه السلام لا شفعة الا في ربع او حائط وهو حجة على مالك في ايجابها في السفن ولان الشفعة انما وجبت
 لدفع ضرر سؤ الجوار على الدوام والملك في المنقول لا يدوم حسب دوامه في العقار فلا يلحق به وفي بعض نسخ
 المختصر لا شفعة في البناء والخل اذا بيعت دون العرصه وهو صحيح مذكور في الاصل لانه لا قرار له فكان
 نقلها وهذا بخلاف العلوحيث يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة في السفن اذ المكين طريق العلوفيه لانه
 بباله من حق القرار التحق بالعقار قال المسلم الذي في الشفعة سواء للعمومات ولا نهما يستويان في السبب و
 الحكمة فيستويان في الاستحقاق ولهذا يستوى فيه الذكر والانثى والصغير والكبير والباغى والعادل والمحرو والعبد
 اذا كان ماذونا ومكاتباً قال واذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة لانه امكن مراعاة شرط الشرع
 فيه وهو التملك بثل ما تملك به المشتري بصورة اوقية على ما مر قال ولا شفعة في الدار التي يتزوج الرجل

قوله جواب الفصل الاول وهو اذا تبايع ارضا وعلى ثلثها ثمن ١٢ نايه **قوله** اما في الفصل الثاني وهو اذا ابتاعها وليس في النخيل ثمن فاشترى في يد المشتري ١٢ نايه **قوله** باب ما يجب الخ ذكر تفصيل ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب بعد ذكر نفس الوجوب بمجمل لان التفصيل انما يحتاج اليه اذا شق ذكر الحال ١٢ نايه **قوله** واجبة في العقار وهو كل مال حاصل من دار او ضيعة والسربح الدار حيث كانت في المصر او القرى ١٢ اك **قوله** مولاهم لا يقسم اي مما لا يتحمل القسمة اي وتقسيم قسمة حصة لا يتقسم به كالحام ١٢ نايه **قوله** وقال شافعي في الخ الخلاف بيننا وبينه راجع الى اصل وهو ان اصل الشافعي بان الاخذ بالشفعة لرفع ضرر مونة القسمة وذلك لا يتحقق فيما لا يتحمل القسمة وعندنا لرفع ضرر التاذي بسوء المجاورة على الدوام وذلك فيما لا يتحمل القسمة موجود لان اتصال احد المالكين بالآخر على وجه التام والقرار ١٢ اك **قوله** (عليه السلام) الخ قلت روى السخري بن راهبوس في مسند عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال الشريك شفع في شفع الشفعة في كل شيء ١٢ انتهى ١٢ يخرج من معنى **قوله** حسب دوامه المحب بسكون السنين وفتحنا في معنى القدر واشارنا للجهرى الفتح وقال انما يمكن في ضرورة الشعر ١٢ ع **قوله** وهذا بخلاف العلويات الخ يتعلق بقوله ولا شفعة في البناء والعلم بمرادنا فكان ينبغي ان لا يكون فيه شفعة الا انه لا يتحقق بالعقار ١٢ اك **قوله** اذ لم يكن طريق العلوفى في السفلى وهذا البيان ان استحقاق الشفعة بالعلو بسبب الجوار لا بسبب الشركة وليس هو معنى الشفعة اذا كان له طريق في السفلى بل اذا كان له طريق في السفلى كان استحقاق صاحب العلوفى شفعة في السفلى بسبب الشركة في الطريق لا بسبب الجوار حتى انه يكون مقدما على الجوار كما لو بيع العلو وكان لذلك العلو طريق في دار رجل صار صاحب الدار التي فيها الطريق اول من صاحب الدار التي عليها العلو لان الشريك في الطريق مقدم على الجوار ١٢ اك **قوله** سواء قال ابن ابي ليلى لا شفعة ولا في ويقول لان الاخذ بالشفعة في شري فثبت لمن هو شركه في الشفعة وهو الكافر وكذا نأخذ بما قضى به شرع رده وقد تأيد ذلك بما نقله عمر بن الخطاب ١٢ نايه **قوله** والصغير والكبير وهذا عندنا وقال ابن ابي ليلى ان لا شفعة للصغير لان وجوبه لئلا يفسد الجواردة وذلك بين الكبير دون الصغير ولان الصغير في الجوار تبع فهو في معنى المستعير والمستاجر وكذا نقول بسبب الاستحقاق في حق الصغير وهو الشركة او الجوار من حيث اتصال ملكه بالبيع على وجه التام فيكون مساويا للكبير في الاستحقاق به ايضا ثم هو محتاج الى الاخذ لرفع الضرر في الثاني عن نفسه ولم يكن محتاجا الى ذلك في الحال ١٢ نايه **قوله** والعبد اذا كان مازوا وبه اذا كان بائع الدار غير المولى فالمسألة مجعزة على عمومها اذا كان بائعا لمولى والعبد شفعيا فلا يبعد الشفعة اذا كان عليه دين والا فلا وعلى هذا لو باع العبد مولا شفعيا فان لم يكن عليه دين فلا شفعة للمولى ولان بيع العبد وقوله وان كان عليه دين فله الشفعة لان بيعه كالباع ١٢ اك **قوله** عليه ما في فصل ما يؤخذ به المشغور في قوله ومن اشترى دار بعرض اخذها الشفعة بقية ١٢ اك

حديث : الشفعة في كل شئ عقار و دمع اسحق واخبرنا الفضل بن موسى حدثنا الوحمزة السكري عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس رفعه الشريف شفيق والشفعة في كل شئ ورجال هذه الاسناد ثقات وروى الطحاوي من وجه آخر عن ابن عباس قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شئ حديث لا شفعة الا في ربح الزمان حديث جابر بهذا اللفظ وهذا لا ينبغي له ان يبيع حتى يستامر صاحبه فان شاء اخذ وان شاء ترك ورجالها اثبات ١٢ :

١٤ **قوله** واغير ما اى غير دار من عباد و عاوت ١٢ ع ٧ **قوله** خلاف المشروع لان الشئ
لا يقدر على تمليك هذه الاشياء للمشترى حتى يتحقق التمك بثل ما ملك به ١٢ ع ٣ **قوله** منقومة عنده لان النقوم حكم شرعى والشرع جعل هذه الاشياء مضمونة بهذه الاعراض وضمان الشئ قيمة ذلك الشئ الا ترى
ان الشرع جعل المرمية البضع وكذا المنافع عنده منقومة كالاعيان فاذا جعل الدار عوضا عن البضع او نحوه وقد قلنا على الشئ لا يملكه الاخذ به فله ان يأخذ بقيمة كما لو اشترى بعبد ١٢ كافى ٤ **قوله** فامكن الاخذ
بقيمتها وهو مهر المثل وجر المثل فى التزوج والاحارة وقيمة الدم والعبد فى الصلح والاشاق ١٢ ع ٥ **قوله** او ايضا بهما اى وايضا به كبد المثل والاحرة اى اذا جعل شقصا من داره بدل المثل او بالجرة ١٢
نهاية **قوله** ان تقوم لى عنى ان تقوم سافع البضع بالعقد ضرورى فلا يظن فى حق الشفعة وبذلك ان المال ليس مثل للشفقة بعد النكاح لاصورة ولا معنى فلم يصح بيعه لانه لى قيمة الشئ لا يقوم مقامه لتمامه واما
المعنى الخاص وبذلك المعنى لا يتحقق بين المال وبين المستحق بعقد النكاح فبذلك ان الشرع جعل ملك النكاح مضمونا بالمهر ابانة لحظوه واعطاهم تقدره وصونا لهذا العقد عن التقبيل بالابانة فظهر تقوم لى عنى هذا المعنى خاصة
على خلاف القياس لكان الضرورة فلا يظهر معنى التقوم فى حق الشفعة وكذا المنافع ليست باحوال عندنا ولهذا لا يضمن بالغب والافتاد على امر فى الغصب وانما يظهر تومنها فى العقد للضرورة فلا يظهر فى غيره فهذه هى
الحجة فى الثلثة الاول ١٢ اك **قوله** فلا يظن فى حق الشفعة لان ما ثبت بالضرورة يقتصر عليها ولا ضرورة فى حق الشفعة فلا تكون متقومين فى حقها فيكون المأخوذ بمقتضاها بمنزلة المورث بالاعراض ١٢ ع ٧ **قوله**
قوله وكذا الدم والعنق الخ انما افرد ههنا لتقومها بعد انما ليسا بالمالين فضلا عن التقوم ١٢ ع ٩ **قوله** فى المعنى الخاص المطلوب فان قيل الدار ضمن بالقيمة والمعنى الخاص المطلوب منها السكنى وكذا الثوب
المعنى الخاص المطلوب منه دفع المحر والبر ويعنى بالقيمة فلما بل المعنى الخاص المطلوب منها المالية الا ترى ان من اتفقت ثوب انسان او وقع بنا دار انسان يعنى قيمتها ولا ذلك الا باعتبار المالية وقد لا يكون الدار
للسكنى والثوب للباس ١٢ اك **قوله** فلا يتحقق فيها اى لا يتحقق المعنى الخاص وهو المالية فى الدم والعنق استقاطا وازالة والدم ليس الا حق الاستيفاء وليس من جنس ما يتولى به ويدفعه والى ايجاب
الدية فليصانته من الابدال ١٢ ع ١١ **قوله** بخلاف ما اذا باعنا لى عنى تجب الشفعة فان قيل كيف يأخذها واوليها فاسد لجملة مهر المثل فلما جاز ان يكون معلوما عند سواها ولانه بهالة فى الساقط فلا يفضى الى المنازعة
فلا يفسد البيع ١٢ كافيه **قوله** لانه مبادلة مال بمال لان ما اعطاهم من الثوب بدل عاقبى ذمته من المهر اى يبيع **قوله** لا يفسد بشرط النكاح ولو كان البيع اصلا يفسد كما لو قال بعثت منك هذه الدار بالثوب
على ان تزوجنى نفسك ١٢ ع ١٢ **قوله** اذا باع دارا الخ صورته اذا كان راس المال الفا فخرج المضارب ورجع الفاتم اشترى بالالفين دارا ورب المال شفعها بالمحارثم باعها بالالفين فان رب المال لا يستحق
الشفقة فى حصة المضارب من الرزق باعتبار ان الرزق تبع لراس المال وليس فى مقابلته راس المال شفعة لرب المال لان البيع كان لرب المال ولان المضارب وكيل لرب المال فى حصته وليس فى بيع الوكيل
الشفقة للموكل فلذا حصة الرزق ١٢ ع ١٣ **قوله** او يباع لى عنى الخ عطفت التقدرى قوله او يباع لى عنى عليها باعها على قوله او يبيع لى عنى عليها بعدا من الصور التى لا تجب فيها الشفعة ١٢ ع ١٤ **قوله** ثوب خصمه والشغب
بالفتح وبمقتضى ان ركنيها فتنه وفساد ونجاس ١٢ ع ١٥ **قوله** اذا لم يكن من جنس اى اذا لم يكن الصلح على بعض المثل لانه لا يكون اخذ اعين تحرق زعمه فلا شفعة ١٢ اك **قوله** اذا لم يكن من جنس اى اذا
لم يكن العوض من جنس حقه وقد بذل لانه اذا كان من جنس حقه كان اخذ حقه فليس فيه معاوضة فلا تجب الشفعة ١٢ ع ١٦

قوله ممنوع عنه واستمرض بالانام انه ممنوع عن التصرف بل لم ان يبيع بيعا صحيحا ولا يفتي بالتحريم النقص وفيه تقرير الفساد ايضا واجيب باننا لم ان له ذلك بل هو منهي عنه وقد تيزن على المحذور
 بعض الاحكام كالوطي حاله البغيض فانه يحل المرأة على زوجها الاول وتقرير الفساد المأمور بقضه من الشارع متين وفي شرع النفع في البيع العاقد ذلك والبيع المحذور الصادر من العبد ليس بمضات الى
 الشرع **قوله** فان سقط حق الفسخ بان باع المشتري من آخر وجبت النسخة لان امتناع حق النسخة انما كان لثبوت حق الفسخ فاذا سقط حق الفسخ وجبت النسخة ولا شفع ان ياخذ بالبيع
 الثاني بالتمن المذكور او ينقص البيع الثاني وياخذ بالبيع الاول بقيمة **ح** قوله قررناه الخ ان البتة بشرط المعوض تبرع ابتداء معا هذه انتهى **ع**

الفسخ وجبت الشفعة لزوال المانع وان بيعت دار بجنبها وهي في يد البائع بعد فله الشفعة لبقاء ملكه وان سلبها
 الى المشتري فهو شفيعها لان الملك له ثمران سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما اذا باع بخلاف
 ما اذا سلم بعدها لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقيت الماخوذة بالشفعة
 على ملكه وان استردها البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطع ملكه عن التي يشفع بها قبل
 الحكم بالشفعة وان استردها بعد الحكم بقت الثانية على ملكه كما بينا قال واذا اقتسم الشراكم العقار فلا
 شفعة لجارهم بالقسمة لان القسمة فيها معنى الافراز ولهذا يجري فيه الجبر والشفعة ما شرعت الا في المبادلة
 المطلقة قال واذا اشترى دارا فسلم الشفعة ثوردها المشتري بخيار رؤية او شرط او بعيب بقضاء قاض
 فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل وجه فعاد الى قديم ملكه والشفعة في انشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض
 وعدمه وان ردّها بعيب بغير قضاء او تقايلا البيع فلا شفيع للشفعة لانه فسخ في حقها لولايتها على انفسها
 وقد قصد الفسخ وهو بيع جديد في حق ثالث لوجود حد البيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي والشفيع ثالث
 ومراعاة الرد بالعيب بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ما عرفت وفي الجامع الصغير
 ولا شفعة في قسمة ولا خيار رؤية وهو بكسر الراء معناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الرؤية لما بيناه ولا تصح الرواية
 بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمة انه ثبت في القسمة خيار الرؤية وخيار الشرط
 لانها يثبتان للحلل في الرضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمة والله سبحانه اعلم به

باب ما تبطل به الشفعة

قال واذا ترك الشفيع الاشهاد حين علم بالبيع وهو يقدر على ذلك تبطل شفيعته لا عراضه عن الطلب
 وهذا لان الاعراض انما يتحقق حالة الاختيار وهي عند القدرة وكذلك ان اشهد في المجلس ولم يشهد على

له قوله لان الملك له ولا يعود الى تقرير الفساد لان الفسخ ممكن بعد الاخذ والفساد في الماخوذة ان لم يعل
 البائع الدار المبينة بالبيع القاصد الى المشتري قبل الحكم بالشفعة للبائع بطلت الشفعة لزوال المانع وان بيعت دار بجنبها وهي في يد البائع بعد فله الشفعة لبقاء ملكه وان سلبها
 الى المشتري فهو شفيعها لان الملك له ثمران سلم البائع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته كما اذا باع بخلاف
 ما اذا سلم بعدها لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فبقيت الماخوذة بالشفعة
 على ملكه وان استردها البائع من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلت لا تقطع ملكه عن التي يشفع بها قبل
 الحكم بالشفعة وان استردها بعد الحكم بقت الثانية على ملكه كما بينا قال واذا اقتسم الشراكم العقار فلا
 شفعة لجارهم بالقسمة لان القسمة فيها معنى الافراز ولهذا يجري فيه الجبر والشفعة ما شرعت الا في المبادلة
 المطلقة قال واذا اشترى دارا فسلم الشفعة ثوردها المشتري بخيار رؤية او شرط او بعيب بقضاء قاض
 فلا شفعة للشفيع لانه فسخ من كل وجه فعاد الى قديم ملكه والشفعة في انشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض
 وعدمه وان ردّها بعيب بغير قضاء او تقايلا البيع فلا شفيع للشفعة لانه فسخ في حقها لولايتها على انفسها
 وقد قصد الفسخ وهو بيع جديد في حق ثالث لوجود حد البيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي والشفيع ثالث
 ومراعاة الرد بالعيب بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ما عرفت وفي الجامع الصغير
 ولا شفعة في قسمة ولا خيار رؤية وهو بكسر الراء معناه لا شفعة بسبب الرد بخيار الرؤية لما بيناه ولا تصح الرواية
 بالفتح عطف على الشفعة لان الرواية محفوظة في كتاب القسمة انه ثبت في القسمة خيار الرؤية وخيار الشرط
 لانها يثبتان للحلل في الرضاء فيما يتعلق لزومه بالرضاء وهذا المعنى موجود في القسمة والله سبحانه اعلم به

الى ان الصلح ان كان على بعض الدار مع ولم يطل الشفعة لان ذلك على وجهين احدهما ان يصلح على اخذ نصف الدار ونصف الثمن وقدر يصلح جائز لفقدان الارض والثاني ان يصلح على اخذ نصف الدار ونصف الثمن والصلح فيه لا يجوز لان حصته مجهولة وله الشفعة لفقد الارض ١٢ غايه **قوله** بطلت شفعة لما بطلت الشفعة فلان حق الشفعة ليس بحق متقرر في المحل لانه مجرد حق التمكك والبيع حتى متقرر في المحل يصلح الاعتياض عنه ولما رد الوضف فلان حق الشفعة لا يتعلق بالمحل لزم الشرط لعين الشرط الملائم وهو ان يتحقق امتداد المثل ليس فيه ذكر المال مثل قول الشيفع للمشتري سلكتك شفعة هذه الدار على ان اجر بيتها واخر بيتها فالاسد هو ما ذكره المال فالفصل بين الملائم وغيره ان كان فيه توقع الانتفاع بمنافع المشفوع كالاجارة والاعارة والتولية ونحوها فهو ملائم لان الاخذ بالشفعة يستلزم رد المالك فيه ذلك كذا الوضف فهو غير ملائم لانه اعراض عن لازم الاخذ واذا لم يتعلق بالشرط وقد وجد الاسقاط بطل الشرط وصح الاسقاط ١٢ **قوله** بطلت هذا اذا كان بعد البيع وما قبل البيع فلان اسقاط المحل قبل وجوبه لا يصلح وبعده تسقط بالاسقاط علم بالسقوط اوله يعلم لانه لا يعجز بالبيع في دار الاسلام ١٢ ان يعل **قوله** ليس حتى متقرا حتى الاصطحاب في العيد والمحل المتقرر كالمالك في المملوك ١٢ اعطى **قوله** لما بينا من ان حق الشفعة ليس بحق متقرر في المحل حتى بيع الاعتياض عنه حتى القصاص والطلاق والعتاق في كونها غير اموال والاغتياض عنها صحيح ايجاب منه بقوله بخلاف القصاص لانه حتى متقرر والفصل بين المتقرر والمشتري عليك الدار قبل الصلح وبعده على وجه واحد فلم يكن حقا متقرا ١٢ **قوله** لانه حتى متقرر في المحل ولهذا يستوفيه وينفرد به الا ترى ان الحلول ان يقتله بغير قضاء ولا رضاء ولولا ذلك لما تمكن من ذلك ١٢ ان يعل **قوله** ولا ثبت الوضف لانه مالك لبعثها قبل اختيارها وبعده على وجه واحد فكان اخذ الوضف اكل مال بالباطل وهو لا يجوز ١٢ **قوله** في رواية اي رواية الى حفص ثيل وعليه الفتوى ووجهه ان حق الكفيل في الطلب وهو فعل فلا يصلح الاغتياض عنه ١٢ **قوله** لا تبطل الكفالة الخ والفرق بينا وبين الشفعة ان الكفالة لا تسقط بالاتمام الرضا ولهذا لا يسقط بالسكوت وتام الرضا انما يتحقق اذا وجب المال فاما حق الشفعة فليس كذلك لانه لا يسقط بالسكوت بعد اتمامه ١٢ غايه **قوله** لانه روايت اي رواية الى سليمان في الكفالة تكون روايت في الشفعة ايضا حتى لا يسقط الشفعة بالصلح على مال ولا يجب المال ١٢ **قوله** تورث منه فان عنده كما تورث الاطاك فكذلك تورث الحقوق اللازمة بما يقتاض منها بالمال ولا يلغياض في ذلك سواء بطريق ان الوارث يقوم مقام المورث فان حاجته الوارث كما حاجته المورث ونحن نقول مجرد الولى والمشيئة لا يجري فيه الارث لانه لا يبقى لجدونه ليخلف الوارث فيه والثابت له بالشفعة مجرد المشيئة بين ان ياخذ او يترك ١٢ **قوله** وهذا نظير الاختلاف الخ اي لا يورث خيار الشرط عندنا وعند الشافعي لا يورث فكذلك في الشفعة ووجهه لا يخاف به ما ذكره في الايضاح ان الثابت للشفيع حتى ان يملك فظهر اثر هذا المثل في ان يتخير بين ان ياخذ او يترك بين ان ياخذ والارث لا يجري في الخيار ١٢ **قوله** لان المستحق باق الخ بخلاف موت الشيفع فان السبب الذي كان ياخذ به الشفعة يزول بموته وهو ملكه وقيام السبب الى وقت الاخذ شرط ولهذا لو باع ملكه قبل ان ياخذ المشفوع لم يكن لان ياخذ بالشفعة فكذلك اذا نال بموته والثابت لوارث حواريه تركه حادث بعد البيع فلا يستحق به الشفعة ١٢ **قوله** ولا يبايع الخ يعني لا يقدم وبين المشتري وحيثه على حق الشيفع لان حتى الشيفع مقدم على حق المشتري ١٢ **قوله** ولهذا ينقض تصرفه في حياته اي حتى السجد والمقبرة والوقت ١٢ ان يعل **قوله** بطلت شفعة فان بقاها بالشفيع به شرط الى وقت القضاء بالشفعة وانقضاء الشرط يتلزم انقضاء الشرط ١٢ غايه

عہ قولہ ولوباہ ای فی دین المشتري المیت ۲۲

قوله في ظاهر الرواية استراذ عماري عن أبي يوسف على عكس هذا لأنه قد يتمكن من تحصيل ثمن النصف دون المبيع وقد يكون له حاجة إلى النصف ليمتد به مرفق ملكه ولا يحتاج إلى المبيع ١٢ ع ١٣ قوله فصل لما كانت الشفعة تسقط في بعض الأحوال علم تلك الأحوال في هذا الفصل لأنه يتحمل أن يكون الجار فاسقا تبادى به وفي استعمال الجملة لاستقاط الشفعة تحصيل الخلف من مثل هذا الجار فاحتج إلى

بسم الله ١٢٠

[illegible]

من تمام القبض لما فيها من تكميل الانتفاع ولهذا يتو القبط بالقسمة في الهبة والشفيع لا ينقض القبض إن
 كان له نفع فيه يعود العهدة على البائع فكذلك لا ينقض ما هو من تمامه بخلاف ما إذا باع أحد الشريكين نصيبه
 من الدار المشتركة وقاسم المشتري الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه لأن العقد ما وقع مع الذي قاسم فلم
 تكن القسمة من تمام القبض الذي هو حكم العقد بل هو تصرف بحكم الملك فينقضه الشفيع كما ينقض بيعه
 وهبته ثم أطلق الجواب في الكتاب يدل على أن الشفيع يأخذ النصف الذي صار للمشتري في أي جانب كان
 وهو المروي عن أبي يوسف لأن المشتري لا يملك إبطال حقه بالقسمة وعن أبي حنيفة أنه إنبا يأخذ إذا
 وقع في جانب الدار التي يشفع بها لأنه لا يبقى جارا فيها يقع في الجانب الآخر قال ومن باع دار وله عبد
 مآذون عليه دين فله الشفعة وكذا إذا كان العبد هو البائع فلم يولد الشفعة لأن الأخذ بالشفعة تملك بالثمن
 فينزل منزلة الشراء وهذا لأنه مفيد لأنه يتصرف للغرماء بخلاف ما إذا لم يكن عليه دين لأنه يبيعه لمولاه
 ولا شفعة لمن بيع له قال وتسليم الأب والوصي الشفعة على الصغير جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 قال محمد وزفر جهم الله هو على شفيعته إذا بلغ قالوا وعلى هذا الخلاف إذا بلغها شراء دار بجوار دار الصبي
 فلم يطلب الشفعة وعلى هذا الخلاف تسليم الوكيل بطلب الشفعة في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح لمحمد
 وزفر أنه حق ثابت للصغير فلا يملك إبطاله كديته وقوده ولأنه شرع له دفع الضار فكان إبطاله اضرا
 به وله ما أنه في معنى التجارة فيلزم أن تركه الاتري أن من أوجب بيعا للصبي مخرجة من الأب والوصي ولأنه
 دائر بين النفع والضرر وقد يكون النظر في تركه كيبقى الثمن على ملكه والولاية نظرية فيملكه وسكوتها
 كما بطلها لكونه دليل الإعراض وهذا إذا بيعت بمثل قيمتها فإن بيعت بأكثر من قيمتها بما لا يتغابن الناس
 فيه قيل جاز التسليم بالأجباع لأنه يتحضر نظرا وقيل لا يصح بالاتفاق لأنه لا يملك الأخذ فلا يملك التسليم
 كالأجنبي وإن بيعت بأقل من قيمتها بما لا يتغابن الناس فيه قيل لا يصح التسليم منها ولا رواية عن أبي يوسف أعلم

له قوله والشفيع لا ينقض القبض إذا قبض المشتري المبيع يأخذ الشفيع من المشتري ولا يملك أن ينقض قبض المشتري المبيع غير أنه إلى البائع ويأخذ منه لتكون العهدة عليه فكذلك لا ينقض قسمة الناس
 من تمام القبض كما في قوله لا ينقض القبض وهذا لأن القبض بغير علم البائع لا يملك القبض الموجود بغير علمه ١٢ زبيلي ٣٥ قوله وقاسم المشتري الخ أي قاسم المشتري مع الشريك
 الذي لم يبيع كان للشفيع نقضه لأن هذه القسمة لم تجز بين العاقدين فلا يمكن جعلها قبضا بحكم العقد فجعلت مبادلة والشفيع أن ينقض المبادلة ١٢ ك ٣٥ قوله فلم تكن القسمة من تمام القبض الذي هو حكم الخ لأن
 القسمة مع غيرهما قد ليس من تمام القبض المستحق بالعقد فاما تصرفه بغيره بحكم الملك ١٢ كافي ٥٥ قوله ثم أطلق الجواب في الكتاب وهو قوله أخذ الشفيع النصف الذي صار للمشتري ١٢ ك ٣٥ قوله
 فينزل منزلة الشراء لأن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء أحدهما من صاحبه يجوز إذا كان على العبد دين لأنه يفيد ملك اليد فكذلك الأخذ بالشفعة ١٢ كافي ٥٥ قوله ولا شفعة لمن الخ بخلاف ما إذا اشترى لانه لا يقع له
 ومن ابتاع أو ابتاع لا يبطل شفيعته ١٢ زبيلي ٥٥ قوله وتسليم الأب والوصي الخ قد ذكرنا أن الحمل والصغير في استحقاق الشفعة كالكبير لاستواءهم في سببية فيقوم بالطلب والأخذ من يقوم مقامهما شرعا في استيفاء
 حقوقه وهو الأب ثم وصيه ثم جد الوصي ثم وصيه ثم الوصي الذي نصبه القاضي فان لم يكن أحد من هؤلاء فهو على شفيعته إذا ورث فان ترك هؤلاء الطلب مع الامكان أو سلم بعد الطلب سقطت ١٢ ع ٥٥
 قوله وعلى هذا الخلاف تسليم الخ فيصح التسليم لمن عندنا حيفه إذا كان في مجلس القاضي لأن الوكيل بطلبها يقوم مقام الموكل في الخصومة ومجلس القاضي وعذابي يوسف فيه وفي غيره كونه تابعا للموكل
 مطلقا وعند محمد وزفر لا يصح من التسليم أصل ١٢ ع ٥٥ قوله وهو الصحيح احتراز عما روي أن محمد طامع إلى حيفته في جواز تسليم الوكيل الشفعة فلا قال يوسف ١٢ ع ٥٥ قوله أنه في معنى التجارة بل بينه
 الأثرى أنه مبادلة المال بالمال ١٢ زبيلي

له قوله ليقبض الثمن الخ فيعمل على أن يكون الترك انفع بابقاء الثمن على ملك الصغير فيملكه كالأخذ بخلاف القود واختير فانه البطل بغير عوض ومنها البطل لمعوض يقابل به الثمن فلا يضره ١٢ زبيلي ٥٥ قوله
 سكوتها الخ لما كان ما ذكر من الدليل مقتضا التسليم ارد بقوله وسكوتها الخ ١٢ ع ٥٥ قوله فمن الخ حيفته ر أنه لا يصح التسليم الخ وأما لم يصح التسليم عنده لا يصح عند محمد وزفر لأنها لا تنالها بريا تسليمها فيما بيعت
 بمثل الثمن فلان لا يرا إذا بيعت بأقل مما كانت عليه أولى وأما خص قول أبي حنيفة بالذكر لأن المبادلة كثيرة لا يخرجها عن كونها معنى التجارة ولها ولاية الاشتناع عن التجارة في مال الصغير ولكن قال لا يصح التسليم في
 هذا لأن تصرفه في مال الغني يكون بائعي حسن وليس تركها هينا كذلك وهذا المعنى أيضا خص قول أبي يوسف بقوله ولا رواية عن أبي يوسف ر لأنه كان مع أبي حنيفة ر في صحة التسليم فإذا بيعت بمثل قيمتها ١٢ ع

كتاب القسم

قال القسمة في الاعيان المشتركة مشروعة لان النبي عليه السلام باشرها في المغانم والموارث وجرى التوارث
بها من غير تكثير ثقلها لا تعرى عن معنى المبادلة لانها يجتمع لاحدها بعضه كان له وبعضه كان لصاحبه فهو
ياخذ عوضا عما بقي من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلة وافرازا وافرازا هو الظاهر في المكيلات والموزونات
لعدم التفاوت حتى كان لاحدها ان ياخذ نصيبه حال غيبة صاحبه ولو اشترياه فاقتسياه يبيع احدهما
نصيبه مرا بحة بنصف الثمن معنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض للتفاوت حتى لا يكون لاحدهما
اخذ نصيبه عند غيبة الاخر ولو اشترياه فاقتسياه لا يبيع احدهما نصيبه مرا بحة بعد القسمة الا انها اذا كانت
من جنس واحد اجبر القاضى على القسمة عند طلب احدا الشركاء لان فيه معنى الافراز لتقارب المقاصد
والمبادلة مما يجري فيه الجبر كما في قضاء الدين وهذا لان احدهم بطلب القسمة يسأل القاضى ان يخصه
بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع بملكه فيجب على القاضى اجابته وان كانت اجناسا مختلفة لا
يجبر القاضى على قسمتها لتعدا المعادلة باعتبار فحش التفاوت في المقاصد ولو تراخوا عليها جاز لان الحق لهم
قال ويتبغى للقاضى ان ينصب قاسما يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجر لان القسمة من
جنس عمل القضاء من حيث انه يتم به قطع المنازعة فاشبه رزق القاضى ولان منفعة نصب القاسم تعم
العامة فتكون كفايته في مالهم غريبا بالغنم قال فان لم يفعل نصب قاسما يقسم بالا اجر معناه باجر على
المتقاسمين لان النفع لهم على الخصوص ويقدر اجر مثله كيلا يتحكم بالزيادة والافضل ان يرزق من

له قوله كتاب القسمة اور والقسمة عقيب الشفعة لان كلامه نتائج النصيب الشائع فان احد الشريكين اذا اراد ان يفرق مع بقاؤه ملكه طلب القسمة ومع عدم مباع وجوب عنده الشفعة وقدم الشفعة لان بقاء ما كان اصل ١٢ مع انفار **له** قوله القسمة هي في اللغة اسم لما قسم كالفقرة لاقتدار وفي الشرعية جمع النصيب الشائع في معين وسببا طلب احد الشريكين الانتفاع بتخصيصه على الخصوص وكذا يحصل به الافرز والتمييز بين النصيبين كالكليل في الميكليات والوزن في الموزونات والذراع في المزدوعات والعرد في المعدوات وشرطه ان لا ينفوت فغير بالقسمة ولهذا لا يقسم الحائط والحمام ونحوهما ١٢ **له** قوله باشر باما قسمته في الغنايم فقد ذكرنا في كتاب السير واما قسمته في الموارث فقد اخرجها النسائي والبخاري والحاكم والبرادور والترمذي ١٢ يعني **له** قوله ثم هي لا ترقى عن معنى المبادلة سواء كانت في ذوات الاشياء او في غير ذوات الاشياء ١٢ **له** قوله فكان مبادلة وافرزا لانه ما من جزء الا وهو شتمل على النصيبين فكان ما يأخذ كل واحد منها نصفه ملكه ولم يستفد من صاحبه فكان افرادوا نصف الاخر كان لصاحبه نصيبا له عوض عما في يد صاحبه فكان مبادلة ٢ **له** قوله عدم انتفاذ اي من العاين الميكليات والموزونات لان ما يأخذ مثل حقة صوة ومعنى فاكمن ان يجعل عين حقه ولهذا جعل عين حقه في القرض وقضا الدين ١٢ كما في **له** قوله هو الظاهر الخ فان ما يأخذ كل واحد منها ليس بشئ لما ترك على صاحبه يتبين فلم يكن بمنزلة اخذ العين حكما ١٢ **له** قوله للثقات اي بين الباطن فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حقه ١٢ كما في **له** قوله الا انما الخ جواب سوال يريد على قول ومعنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض وفي المعنى فان قيل لو كان الرحمان للمبادلة لكان لا يحبر الا في عليا اي في غير ذوات الاشياء وبالاجماع يجوز قلنا يجوز على هذه المبادلة باعتبار حق مستحق للغير الا ترى ان المشتري يجبر على تسليم الدار الى الشفيع وان كان التسليم مباينة وانما يجبر لحق الشفيع ١٢ **له** قوله كما في قضا الدين فان المقبوض ليس عين الدين وانما هو بدل منه والمدين بحبس حتى يبع بالمد ويقضي الدين فجزان الجبر لا يفي المباينة ١٢ **له** قوله لتعدر المعادلة الخ لان القسمة في مختلف الجنس مبادلة كالتجارة والترفه في التجارة شرط بالنص ١٢ **له** قوله من جنس على القضاة وليست القسمة بقضاة على الحقيقة حتى لا يفرض على القاضي ما شرنا وانما الذي يفرض عليه جبر الالهي على القسمة الا ان لها شيئا بالقضا من حيث انما يستفاد بولاية القضاة حتى ملك القاضي جبر الالهي ولم يملك الا صهي ذلك فمن حيث انما ليست بقضاة عازا اخذ الاجر عليها ومن حيث انما تشبه القضاة يستحب ان لا يأخذ الاجر عليها ١٢ **له**

الدراية في تخریج احادیث الهداية

كتاب القسمة ١. حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم باشر القسمة في الفنائم والمواريث وجرى التوارث بهما من غير تكثير اما قسمة الفنائم ففي الصحيح عن الشريفة بنت النبي صلى الله عليه وسلم غنائم حنين وغير ذلك من الاحاديث واما قسمة المواريث ففي البخاري عن ابي موسى انه سئل عن ابنة ابنة ابن واخنت فقال بنت النصف والاخنت النصف واثبت ابن مسعود فسل فقال لقد ضللت اقصى فيها ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقي فللاخنت وروى الاربعة الا النسائي من حديث جابر ان امرأة سعد بن الربيع قالت يا رسول الله ان سعد اهلك وترك ابنتين واخاه الحديث ونقله حديث النسائي من رواية عبد الله بن شداد عن بنت حمزة في الولاة.

بيت المال لأنه ارفق بالناس وابتعد عن التهمة ويجب ان يكون عدلاً ما مونا عالماً بالقسمة لأنه من جنس
عمل القضاء ولأنه لا بد من القدرة وهي بالعلم ومن الاعتماد على قوله وهو بالامانة ولا يجبر القاضي الناس
على قاسم واحد معناه لا يجبرهم على ان يستأجروه لأنه لا جبر على العقود ولأنه لو تعين التحكم بالزيادة على اجر مثله
ولو اصابوا فاقسموا اجازاً اذا كان فيهم صغير فيحتاج الى امر القاضي لأنه لا ولاية لهم عليه قال ولا يترك
القسم ليشتركون كيلا تصير الاجرة غالية بتواكلهم عند عدم الشركة يتبادر كل منهم اليه قسمة خيفة الفوت فيخص
الاجر قال واجرة القسمة على عدد الرؤس عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف وهما على قدر الانصاء لأنه مؤنة
المالك فيقدر بقدره كاجرة الكيال والوزان وحفر البير المشتركة ونفقة المملوك المشترك ولا يبي حنيفة ان الاجر
مقابل بالتميز وأنه لا يتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد ينعكس الامر فتعدرا اعتباراً فيتعلق
الحكم باصل التمييز بخلاف حفر البير لان الاجر مقابل بنقل التراب وهو يتفاوت والكيل والوزن ان كان للقسمة
قيل هو على الخلاف وأن لم يكن للقسمة فالاجر مقابل بعمل الكيل والوزن وهو يتفاوت وهو العذر لو اطلق
ولا يفضل عنه أنه على الطالب دون المبتنع لنفعه ومضرة المبتنع قال واذا حضر الشركاء عند القاضي و
في ايديهم دارا وضعية وادعوا انهم ورثوها عن فلان لم يقسمها القاضي عند ابي حنيفة حتى يقيموا البيعة على رثته
وعد دورثته وقال صاحبها يقسمها باعترافهم ويذكر في كتاب القسمة أنه قسمها بقوله وان كان المال المشترك
ما سوى العقار وادعوا انه ميراث قسمه في قولهم جميعاً ولو ادعوا في العقار انهم اشتروه قسمه بينهم لهما ان اليد
دليل الملك والاقرار اماراة الصدق ولا منازع لهم فيقسمه بينهم كما في المنقول البوروث والعقار المشتري وهذا لأنه
لا منكر ولا بيعة الا على المنكر فلا يفيد الا انه يذكر في كتاب القسمة انه قسمها باقرارهم ليقصر عليهم ولا يتعدا
في ايديهم البيعة

١- قوله لا يترك بالناس لأنه متى حصل البير علم على كل حال لا يميل باخذ الرشوة الى البعض ١٢ ع ٢
٢- قوله عدلاً ما مونا ذكر الامانة بعد الصلاة وان كانت من لوزمها لوزان تكون غير ظاهرة الامانة ١٢ ع ٣
٣- قوله ولو اصابوا فاقسموا اجازاً اي لا يجلي القاضي القاسمين المعنيين بانفسهم على رايهم في الاشتراك بحيث لا يتجاوز
ان في القسمة بمعنى المعاوضة فيثبت بالترخي كافي سائر المعاوضات كذا في اوس القاضي ١٢ ع ٤
٤- قوله ولا يترك الخ اي لا يجلي القاضي القاسمين المعنيين بانفسهم على رايهم في الاشتراك بحيث لا يتجاوز
امر القسمة منهم الى غيرهم لانه لو عين في الاستيجار على القسم يكون زيادة على اجر الشغل فيقتصر بها القاسمون بل يقول القاضي بكل واحد من القاسمين استبدلت بالقسمة من غير مشاركة الآخر فكان كل واحد منهم
ما دون ما جازا بالقسمة من جانب القاضي فيجسار على كل من القسم الى ما قسم من الاجر فيقسم احوال المشتركة بارض الاور كمالا فيفوت منه ذلك وان قل فلا يقتصر به القاسمون ١٢ ع ٥
٥- قوله لا يجوز ان يتوصل كل واحد منهم من الاتفاق بتعصيبه منعت صاحب اكثر كثر فيكون مؤنة عليه اكثر اذ ليس
المالك الخ ولان المقصود بالقسمة ان يتوصل كل واحد منهم من الاتفاق بتعصيبه منعت صاحب اكثر كثر فيكون مؤنة عليه اكثر اذ ليس
هو مشترك بينهم فالاجرة على قدر الانصاء وكذا ملك الوزان والمخازن ١٢ ع ٦
٦- قوله ان الاجر الخ حقيقة ان القسم لا يستحق الاجر بالمساواة ولا العاقب والشئ على الحد ولا يستعان في ذلك بارباب
المالك استوجب كمال الاجر لانه قسمه فدل على ان الاجرة في مقابلته اقصر من انصافه لان الحساب يدق بتفاوت الانصاف ويزاد وقترة بقله الانصاف فقل تميز نصيب صاحب الظيل اشق ويجوز ان يسير عليه نصيب صاحب الكثر
كسور وقت فيقتدر اعتبار الكثرة والقلّة فيتعلق الحكم باصل التميز ١٢ ع ٧
٧- قوله قبل هو على الخلاف اي اذا استأجر واحد لكيل الخطة المشتركة بينهم او لذرع ثوب مشترك بينهم ان كان الاستيجار لاجل
القسمة فالامانة على الخلاف ١٢ ع ٨
٨- قوله وان لم يكن القسمة ان بان اشتراكها او موزنا او امنا بان كيلة يصير الكيل معلوم القدر والاجر بقدر الانصاء ١٢ ع ٩
٩- قوله وهو العذر الخ الى التفاوت هو العذر الى الجواب عن قياسها على
ان الاجرة مقابل عمل الكيل والوزن لو اطلق ولا يفضل اي لو اريد اجراء المسألة على الاطلاق من غير ان يفصل لانه للقسمة اولاً ١٢ ع ١٠
١٠- قوله وهو العذر الخ الى التفاوت هو العذر الى الجواب عن قياسها على
اجرة الكيال والوزان لو كان الاجرة تجب ثمرة مطلقاً تفصيل على قدر الانصاء فان كيل الكثير اشق واصعب لا محالة من القليل وكذلك الوزان بخلاف القسم فان القسمة افراز والشريكان في سواد فاذا افراز القليل
افراز الكثير لا محالة وبالعكس ١٢ ع ١١
١١- قوله دون المتع روي الحسن عن ابي حنيفة ان الاجر على الطالب للقسمة دون المتع وقال صاحبها عليه ان الطالب للقسمة انما يطلبها لنفسه والمتع انما يمتنع
لغيره بيقظة بما فلا معنى لا يجاب الاجرة على من لا منفعة له ١٢ ع ١٢
١٢- قوله وفي ايديهم عرض او شيء مما يتعلق قسم باقرارهم بالاتفاق ١٢ ع ١٣
١٣- قوله وادعوا انهم الخ قيد به
لانهم لو ادعوا انهم انما قسم بينهم باقرارهم بالاتفاق ١٢ ع ١٤
١٤- قوله لهما ان الخ يعني ان الاتفاق عن القسمة اما ان يكون بشبهة في الملك او مشتمة في دعواه او المنازع للمدعى في دعواه وكل من ذلك لا يتحقق لان المداخ ١٢ ع ١٥
١٥- قوله لهما ان الخ يعني ان الاتفاق عن القسمة اما ان يكون بشبهة في الملك او مشتمة في دعواه او المنازع للمدعى في دعواه وكل من ذلك لا يتحقق لان المداخ ١٢ ع ١٥
لان حكم القسمة بالبيعة بخلاف حكم القسمة بالامانة يتعدى الى الغير حتى لو ادعت ام ولد هذا المبت او مدبره المتفق فالقاضي يفتي لهما بالحق ولا يكلفهما اقامتنا البيعة على الموت وحكم القسمة بالاقرار لا يتعدى
الاترى انه لا يقضي بالمتفق في اثنين العودتين الا بيعة تقوم على الموت ١٢ ع ١٦

١ قولته فنفذ وصاياه فيها ومن هذا قولنا اذا وصى بجماعة لاسان فولدت قبل القسمة تنفذ الوصية فيها بقدر الثلث كانه اوصى بها ١٢ ر
٢ قولته لان بعض الورثة ينقص خصما عن المورث بان يحمل احد الحاضرين مديا والاخر مدي عليه فان قيل كل منهم مدي صاحب المدي والمقر لا يصلح خصما للمدي اجاب بقوله ولا يمتنع ذلك اى كونه خصما بسبب اقراء
لجواز اجتماع الادوار مع كونه خصما كافي الوارث ١٣ ر اجاب بقوله كافي الوارث اى اى كالمواضع رجل دينا على الميت وقدم وارثا من ورثته الى القاضي فاقول الوارث بخلافه فادعوا الطالب ان يقيم البيينة منذ القاضي الى طرفه ليكون تحق في جميع مال الميت
ويؤزم ذلك جميع الورثة فان القاضي يقبل بيئته ويحكم له بدنيته في جميع مال الميت لان المدي يحتاج الى اثبات الدين في حقه وحق غيره وكذا الوصى اذا اقربا للدين فقبل البيينة عليه
مع اقراء لبطان ١٤ ر قولته فممنوع على من دفع في يده بعد القسمة نفى القسمة جعله ممنوعا وفي ذلك نظر لميت يتخلف العقار عند اى حفيضة فانه لا يعبر بممنوعا على من دفع في يده غيره ١٥ ر
قولته بذهاب البيينة فيما بينهم من غير اقامته البيينة ١٦ ر قولته هو قول ابي حنيفة الخ وعندنا يقيم بينهم لانها ليعقمان في الميراث بلا بيئته نفى هذا ادلى ١٧ ر قولته لان تسمية الخ لعنى ان القسمة نوعان
قسمة تحت الملك لتكامل المنفعة وتحقق الابدال لالحفظ والصيانة والثاني في العقار غير محتاج اليه لانه محفوظ لنفسه متعين قسمة الملك وقسمة الملكا — تنقسم الى قيام الملك ولا ملك بدون البيينة فامتنع الجواز ١٨ ر
٣ قولته والدار في ايديهم والصغير في قولهم في ايديهم وذكر لفظ الجمع وان كان رجعا الى التبيين لان في الثانية معنى الجمع ١٩ ر قولته لان في نظر الغائب والصغير الخ بظهور نصيبهما في غير الغائب فانه بالقسمة
يعزل نصيب الغائب فكان هذا محض نظري حتى الغائب والصغير ٢٠ ر قولته فانه في هذه القسمة تضاد على الغائب والصغير وعندنا يقيسها بينهم باقرارهم ويعزل حق الغائب والصغير ويشترط
قسما باقرار الكبار المحضوران الصغير والغائب على حجة ٢١ ر كافي
٤ قولته يصير معزورا الخ صورة استزى المورث بجماعة واثباته واستولى بالوارث ثم استخفت يكون الولد حرا بالبيعة ويرجع الوارث بها وبالاشن على البائع كالمورث ٢٢ ر
٥ قولته في هذا الفصل اشارة الى قوله وان كان العقار في يد الوارث الغائب او شيء منه لم يقيم ٢٣ ر
٦ قولته هو الصحيح احتراز عما ذكر في المبسوط وان كان شيء من العقار في يد الصغير والغائب لا يقيسها باقرار المحضور حتى يقيم البيينة
على اصل الميراث لانه قامت لاثبات ولاية القاضي في تركه الميت فتقبل ٢٤ ر

حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البينة لانه لا بد من حضور خصمين لان الواحد لا يصلح مخاصماً و
 مخاصماً وكذا مقاسماً ومقاسماً بخلاف ما اذا كان الحاضر اثنين على ما بينا ولو كان الحاضر صغيراً وكبيراً نصبت
 القاضي عن الصغير وصياً وقسم اذا اقيمت البينة وكذا اذا حضر وارث كبير وموصي له بالثلث فيها فطلب
 القسمة واقام البينة على الميراث والوصية يقسمه لاجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموصي له عن نفسه وكذا
 الوصي عن الصبي كانه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه فصل فيما يقسم وما لا يقسم قال واذا كان كل واحد
 من الشركاء ينتفع بنصيبه قدم بطلب احدهم لان القسمة حق لانهم فيها يحتلها عند طلب احدهم على ما بيناه من
 قبل وان كان ينتفع احدهم ويستضربه الاخر قلنا نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب القليل
 لم يقسم لان الاول منتفع به فاعتبر بطلبه والثاني متعنت في طلبه فلم يعتبر وذكر الجصاص على قلبه هذا لان ما
 الكثير يريد الاضرار بغيره والاخر يرضى بضر نفسه وذكر الحاكم الشهيد في مختصره ان ايها طلب القسمة يقسم
 القاضي والوجه اندرج فيما ذكرناه والاصح المذكور في الكتاب وهو الاول وان كان كل واحد يستضر لصغيره لم
 يقسمها الا بتراضيهما لان الجبر على القسمة لتكميل المنفعة وفي هذا تفويتها ويجوز بتراضيهما لان الحق لهما وهما
 اعرف بشأنيهما اما القاضي فيعتمد الظاهر قال ويقسم العروض اذا كانت من صنف واحد لان عند اتحاد الجنس
 يتحد المقصود فيحصل التعديل في القسمة والتكميل في المنفعة ولا يقسم الجنسين بعضهما في بعض لانه لا
 اختلاط بين الجنسين فلا تقع القسمة تمييزاً بل تقع معاوضة وسيلها التراضي دون جبر القاضي ويقسم كل
 موزون ومكيل كثيراً وقليلاً والمعدود والمتقارب وتبتر الذهب والفضة وتبتر الحديد والنحاس الاول بانفرادها او
 البقر والغنم ولا يقسم شاة وبعيراً وبرذونا وحماراً ولا يقسم الاواني لانها باختلاف الصنعة التحقت بالاجناس
 المختلفة ويقسم الثياب الهروية لاتحاد الصنف ولا يقسم ثوباً واحداً لاشتغال القسمة على الضرر اذ هي لا تتحقق
 له قوله لان الواحد لا يصلح الخ فالماضون كان خصماً من نفسه فليس لهم خصم من الميت وعن الغائب وان كان خصماً عنها
 فمات خصم من نفسه لقيم البينة ١٢ غنايه ١٢ قوله لا يصلح مخاصماً ومخاصماً وهذا عندنا في حقيقته لانه يحتاج الى اقامة البينة فمات خصم من الميت
 يوسف ر ان القاضي ينتصب عن الغائب خصماً ويسمع البينة عليه ويقسم الدار ١٢ ك ١٢ قوله نصيب القاضي الخ وانما نصيب القاضي عن الصغير وصياً اذا كان حاضراً اما اذا كان غائباً فلا نصيب عنه
 وصياً لان القاضي لا ينصب الخصم عن الغائب الا لضرورة وحتى كان المدعى عليه صلباً لورثته الجرم عن جوابه لم يكن محجراً عن احضاره فلا ينصب القاضي خصماً عنه في حق المحضرة فلم يصح الدعي لانها لا تقع من غير مدعى
 عليه حاضر ولا كذلك اذا حضر لان المدعى يصح عليه كونه حاضراً الا انه محجور عن الجواب فينصب خصماً بحسب عن مجزأ عن احضاره فلا ينصب القاضي خصماً عنه في حق المحضرة فلم يصح الدعي لانها لا تقع من غير مدعى
 له قوله فيما يقسم مسائل القسمة على بدين النويين اي ما يقسم وما لا يقسم شرع في بيانها ١٢ غنايه ١٢ قوله على ما بيناه من قبل اشارة الى قوله اذا كانت من جنس واحد اجبر القاضي على القسمة عند
 طلب احد الشركاء لان في معنى الافراز تقارب المقاصد والمبالغة مما يكره فيه الجبر كقضاء الدين الخ غنايه ١٢ قوله فاعتبر بطلبه الخ لانه طالبون بخصمه بالانتفاع بمكة ومنع الغير من الانتفاع بمكة ومنعهم
 طلب الحق والانتفاع فان لم يكن يمنع غيره من الانتفاع بمكة والقاضي نصب ناظر الاصل في الحقوق الى اهلها ودفع المظالم ولا يعتبر ضرر الآخر لانه يريد ان ينتفع بمكة غيره فلا يمكن من ذلك وان لم يمنع ضرر ١٢
 زعمي ١٢ قوله متعنت في طلبه اي متعنت في طلب القسمة والقاضي يحجب المتعنت بالرد وتجزؤ الانتفاع بنصيبه لقلته نصيبه لانه من جهة صاحب الكثير ١٢ ك ١٢ قوله على قلب هذا لطلب
 صاحب القليل قسم ولو طلب صاحب الكثير لم يقسم وذكر في بعض نسخ النسخات مكان الجصاص والاصح هو الجصاص لان الاول قول النصف ١٢ كفايه -

٩ قوله والوجه اندرج الخ لان دليل القول الاول دليل اهل الجانين ودليل قول الجصاص دليل الجانب الآخر ١٢ غنايه ١٢ قوله فيما ذكرناه وهو ما ذكر لان الاول منتفع به فاعتبر بطلبه والقول الآخر مرضي
 بغير نفسه ١٢ ك ١٢ قوله والاصح المذكور الخ لان القاضي يحجب عليه اصيل الحق الى استخذه وفي طلب صاحب الكثير ذلك ولا يلزم منه ان يجبرهم الى انفراد القسم وفي صاحب القليل ذلك ١٢ زعمي ١٢
 قوله وفي هذا تفويتها فيكون على من هو موقوف بالنقص وهذا لان الطالب للقسمة متعنت وهو يريد اذلال الضرر على غيره من ذلك فلا يحجب الى حكم البينة لانه اشتغال بالالبغيد بل بما يضره ١٢ زعمي ١٢ قوله وهما
 عرفون بشأنيهما ولكن القاضي لا يباشر ذلك وان طلبوا منه لان القاضي لا يشتغل بما لا فائدة فيه لاسيما اذا كان فيه اضرار واضاعة للحال لان ذلك حرام ولا يمنعون من ذلك لان القاضي لا يمنع من اتمام ما رآه
 الحكم واندس جملة ١٢ زعمي ١٢ قوله بعضنا في بعض بان جميع نصيب احد سما في الاول ونصيب الآخر في البقرة ١٢ غنايه ١٢ قوله فبهر الذهب تير بالكر طلاقه ونفقه ويش انك لم يكن له ان يزوجك كذا اعتد ذهب
 ونفقه كونه يد وبمعنى كفتا ند تير زواله ١٢ ك ١٢ قوله ولا يقسم شاة الخ اي لا يقسم جبراً في هذه الاشياء فقسمة جميع بان جميع نصيب احد لورثته في الشاة خاصة ونصيب الآخر في البقرة خاصة بل يقسم الشاة بينهم
 جميعاً على ما يستحقون وكذلك في البقر وغيره لان الاجناس اذا اختلفت كانت القسمة بطريق الجبر لبعض المنفعة لا كالمكة ١٢ ك ١٢ قوله اتحقت الخ وان كان اصلاً واحداً لا جابراً ولا تقسمة والطلت
 المتحدة من الصفر مثلاً وكذلك الاثواب المتخذة من نطق اذا اختلفت بالصنعة كالقبا والجبة والقميص لا يقسم القاضي جبراً ببعضها في بعض ١٢ ك

او بالقطع ولا ثوبين اذا اختلفت قيمتهما لبايئنا بخلاف ثلثة اثواب اذا جعل ثوب ثوبين او ثوب وربع ثوب
 وفي قطع ثلاث جزء من اقل اربعة اقسام ثم كراية بعض الشرايك
 بثوب وثلثة ارباع ثوب لانه قسمة البعض دون البعض وذلك جائز وقال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق والجواهر
 اذا كانت بين اثنين
 لتفاوتها وقال لا يقسم الرقيق لاتحاد الجنس كما في الابل والغنم ورقيق المغنم وله ان التفاوت في الادمى فاحش
 لتفاوت المعاني الباطنة فصارك الجنس المختلف بخلاف الحيوانات لان التفاوت فيها يقل عند اتحاد الجنس
 الا ترى ان الذكر والانثى من بني ادم جنسان ومن الحيوانات جنس واحد بخلاف المغنم لان حق الغانمين
 في المالية حتى كان لادما مبيعها وقسمة ثمنها وههنا يتعلق بالعين والمالية جميعا فافتراقا فاما الجواهر فقد قيل
 اذا اختلف الجنس لا يقسم كاللؤلؤ والياقوت وقيل لا يقسم الكبار منها لكثرة التفاوت ويقسم الصغار لقلة التفاوت
 وقيل يجري الجواب على اطلاقه لان جهالة الجواهر فاحش من جهالة الرقيق الا ترى انه لو تزوج على لؤلؤ او
 ياقوتة او خال عليها لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبد فاولى ان لا يجبر على القسمة قال ولا يقسم حمام
 ولا بيد ولا رحي الا ان يتراضى الشركاء وكذا الحائض بين الدارين لانه يشتمل على الضربين اذ لا يبقى
 كل نصيب منتفعا به انتفاعا مقصودا فلا يقسم القاضي بخلاف التراضي لما بينا قال واذا كانت دور مشتركة
 في مصر واحد قسم كل دار على حدتها في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ان كان الاصلح لهم قسمة بعضها في بعض
 قسمها وعلى هذا الخلاف الاقرحة المتفرقة المشتركة لهما انها جنس واحد اسما وصورة نظر الى اصل السكنى واجناس
 معني نظر الى اختلاف المقاصد ووجوه السكنى فيفرض الترجيح الى القاضي وله ان الاعتبار للمعنى وهو المقصود
 ويختلف ذلك باختلاف البلدان والمحال والجيران والقرب الى المسجد والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التعديل
 في القسمة ولهذا لا يجوز التوكيل بشراء دار وكذا التزويج على دار لا تصح التسمية كما هو المحكوم فيها في الثوب بخلاف
 الدار الواحدة اذا اختلفت بيوتها لان في قسمة كل بيت على حدة ضاردا فقسمت الدار قسمة واحدة قال تقيد
 الوضع في الكتاب اشارة الى ان الدارين اذا كانتا في مصرين لا تجمعان في القسمة عندها وهو رواية هلال عنهما
 اي وضع المسألة ١٢
 اي تجمعا في القسمة ١٣

له قوله لما بينا اي لانه لا تحقق الا بالقطع لانه لا يمكن
 التعديل الا بالقطع او زيادة درهم مع الاكس ولا يجوز احوال الدارهم في القسمة جز الان القسمة من في الملك المشترك والشركة بينهما في الثياب فلو اختلف في القسمة الدارهم يقسم باليس بمشرك وهذا لا يصح ١٢ ك
 قوله ثوب ثوبين يعني اذا كان قيمة الثوب الواحد مثل قيمة الثوبين واراد احداهما القسمة والى الآخر يقسم القاضي بينهما ويعطى احداهما ثوبا والاخر ثوبين ١٣ غنايه
 له قوله لا تقسم البعض الى اي لانه يصير قسمة بعض
 المشترك دون البعض لان كل واحد منهما يتفرق بثوب ويبقى المشترك في ثوب وذلك جائز اذا لم يكن ضده ان يقسم الضيقة ويترك النهر على الشركة وهو قسمة بعض الملك دون البعض ١٤ كافي
 له قوله جائز لانه يفسر عليها التمييز في بعض المشترك ولو تميز ذلك في الكل قسم الكل عند طلب بعض الشركة فكذا ذلك في البعض ١٥ ع
 له قوله وقال لا يقسم الى هذا الخلاف فيما اذا كان الرقيق وهدم وليس معهم شيء
 آخر من العروض وهم ذكور فقط وانثى فقط واما اذا كانوا مختلفين من الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع لان الذكور والاناث من بني ادم جنسان على ما عرفت وان كان مع الرقيق شي آخر جازات القسمة في الرقيق تبعا لغير
 هم بالاجماع ويجبرهم القاضي لطلب البعض وكمن شي يرضى تبعا وان لم يجز قوله قصد كسب الشرب والطريق يدخل في بيع الارض تبعا ولا يجوز بيعه وحده ١٦ انيل
 له قوله فلو كان من الصانع كالكتانة ومنهم من لا يصنع شي منها فلا يمكن جمع نصيب كل واحد في واحد لتعدد الافراز والتمييز فلا يكون قسمة وانما هي مبادلة ولا جبر عليها ١٧ انيل
 له قوله ولا يقسم الى هذا الاصل في هذا ان الجبر في القسمة انما يكون عند انتفاء الضرر عنها بان بقي نصيب كل واحد منها بعد القسمة منتفعا به انتفاع ذلك الجنس وفي قسمة الحمام والبيد والرجى ضررها او لاهلها فلا يقسم
 الا بالتراضي ١٨ ع
 له قوله لما بينا اشارة الى ما ذكر في اوائل هذا الفصل فان كان كل واحد يستصرف صغره لم يقسمها الا بتراضيهما ١٩ ك
 له قوله ان كان الاصلح لهم الى اي جمع كرهه خوفا منها بمنزلة النجاسة وجمع كرهه
 شروحه في كبري لا ويرى خانة ازان خانة حتى كرهوا شرا كان خانة مكران كبري ٢٠ ترجم
 له قوله وعلى هذا الخلاف الى اي عند سائل القاضي ان يقسم بعضها في بعض كافي الدور وعندنا في حقيقه يقسم كل قراح على حدة لانهما
 متفاوتات فيما هو المقصود منها من الفلذ والصلابة لا لطيفة ولا كرم وغير ذلك بمنزلة تفاوت الدور والاجناس ٢١ ك
 له قوله فيفرض الى اي فان كان الاول قسم كافي الغنم والقياب الهروية وان مال ال انثى في
 لا يقسم ٢٢ كافي
 له قوله كما هو الحكم فيها اي في الكالز والقسمة في المهر في الثوب اي لو وكل رجلا بشرا واراد بيع التوكيل كالموكله بشرا ثوب وكذا تزويج امرأة على دار لا يصح القسمة كما تزويج على ثوب ٢٣ ك

[illegible]

اعتبار القيمة لانه لا يمكن اعتبار المعادلة الا بالتقويم وعن ابي حنيفة انه يقسم الارض بالمساحة لانه هو الاصل في
 المسوحات ثم يريد من وقع البناء في نصيبه او من كان نصيبه اجود دراهم على الاخر حتى يساويه فتدخل الدراهم
 في القسمة ضرورة كالآخر ورواية له في المال ثم يملك تسوية الصداق ضرورة التزويج وعن محمد انه يرد على شريكه
 بمقابلة البناء ما يساويه من العرصية واذا بقي فضل ولا يمكن تحقيق التسوية بان لا تبقى العرصية بقيمة البناء حينئذ
 يرد للفضل دراهم لان الضرورة في هذا القدر فلا يترك الاصل الا بها وهذا يوافق رواية الاصل قال فان
 قسم بينهم ولا حد هو مسيل في نصيب الاخر او طريق لم يشترط في القسمة فان امكن صرف الطريق والمسيل عنه ليس

له ان يستطرق ويسيل في نصيب الاخر لانه امكن تحقيق معنى القسمة من غير ضرر وان لم يمكن فسخت القسمة
 لان القسمة مختلفة لبقاء الاختلاط فتستأنف بخلاف البيع حيث لا يفسد في هذه الصورة لان المقصود منه تملك
 العين وانه مجامع تعذر الانتفاع في الحال اما القسمة لتكامل المنفعة ولا يتم ذلك الا بالطريق ولو ذكر الحقوق في
 الوجه الاول كذلك الجواب لان معنى القسمة الافراز والتمييز وتما ذلك بان لا يبقى لكل واحد تعلق بنصيب
 الاخر وقد امكن تحقيقه بصرف الطريق والمسيل الى غيره من غير ضرر فيصا الى بيعه بخلاف البيع اذا ذكر فيه الحقوق
 حيث يدخل فيه ما كان له من الطريق والمسيل لانه امكن تحقيق معنى البيع وهو التملك مع بقاء هذا التعلق
 بهما في غير وفي الوجه الثاني يدخل فيها لان القسمة لتكامل المنفعة وذلك بالطريق والمسيل فيدخل عند
 باعتبارها وفيها معنى الافراز وذلك بانقطاع التعلق على ما ذكرنا فباعتبارها لا يدخل من غير تنصيص بخلاف الاجابة
 حيث يدخل فيها بدون التنصيص وان كل المقصود الانتفاع وذلك لا يحصل الا بادخل الشرب والطريق

فيدخل من غير ذكر ولو اختلفوا في رفع الطريق بينهم في القسمة ان كان يستقيم لكل واحد طريق يفتحه
 في نصيبه قسم الحاكم من غير طريق يرفع لجماعتهم لتحقيق الافراز بالكلية ودونه وان كان لا يستقيم ذلك رفع
 طريقا بين جماعتهم ليتحقق تكامل المنفعة فيها وراء الطريق ولو اختلفوا في مقداره جعل على عرض بالدار
 وطوله لان الحاجة تندفع به والطريق على سها مهم كما كان قبل القسمة لان القسمة فيها وراء الطريق وفيه

له قول ضرورة التزويج اي لاجل ضرورة صحة النكاح لان النكاح ليس بمشروع بلا مهر ١٢ يعني ٢٠ قوله العورة عورة بالفتح كشركي ميان خانه ١٣ م .
 ٣٠ قوله وهذا يوافق رواية الاصل فانه قال في تقسيم الدار من اربعة ولا يمكن لاحد ما على غيره فضل من الدار وغيره وكذا في بعض الشروع ١٤ غناية ٢٠ قوله فانه اذا باع دارا وارضا ولا يمكن
 للمشتري من الاستطراق ولا من تسهيل الماء ولم يذكر الحقوق فانه لا يفسد ١٥ ع ٢٠ قوله وانما يباح اي البيع يباح تميز الانتفاع في الحال كمن اشترى حشا صغيرا وارضا صغيرا فانه يجوز ان كان لا يتفق به
 المشتري فاما القسمة فالمقصود منها ايجاد كل واحد منها الى الانتفاع بنصيبه وانما لم يكن له دفع على الطريق ولا مسيل ما هو فيه قسمة وقعت على الضرر فلا يجوز ١٦ ك ٢٠ قوله كذلك الجواب اي ليس لان
 يستطرق ويبذل في نصيب الاخر مع ذكر الحقوق ثم المارد من ذكر الحقوق ان يقول هذا ملك بحقوقي واما اذا قال هذا ملك بطريقه وشربه وسيل ما فيه فانه ثبت هذه الحقوق ١٧ ك ٢٠ قوله فيصا الى بيعه الا اذا قال له هذا
 بطريقه وشربه وسيل ما فيه فانه لا يثبت له باقية وجوه الاثبات ١٨ يعني ٢٠ قوله لان القسمة انما هي ان معنى الافراز لما كان مراد في القسمة كان ينبغي ان لا يدخل الطريق والمسيل اللذان في نصيب
 صاحبه وان ذكر الحقوق في القسمة لانه لا يحصل الانقطاع والافراز من كل وجه لكن في القسمة وان كان معنى الافراز فيها معنى تكامل المنفعة فاعتبر كما سها بهذا الطريق ١٩ ك ٢٠ قوله فيدخل الخ تقرره ان في القسمة
 تكامل وافراز الحقوق بالنظر الى التكامل تفضل وبالنظر الى الافراز لا تدخل فان ذكرت لان دخولها في الافراز فلا بد من
 الامكان ٢٠ ع ٢٠ قوله ولو اختلفوا الخ فقال بعضهم لانه طريقا مشتركا بينا بل يقسم الكل وقال بعضهم بل ندع نظر القاضي فيه ان كان يستقيم الخ ٢١ غناية ٢٠ قوله ولو اختلفوا في مقداره الخ فقال
 بعضهم يجعل سعة الطريق اكثر من عرض الباب الاعظم وطوله من الاعلى الى السواد وقال بعضهم غير ذلك ثم المارد من طول الطريق هو الطول من حيث الاعلى الى الطول من حيث الشئ هكذا ذكره شيخ الاسلام في مبسوط وقال
 ولم يرد محمد بذكر الطول الذي هو عند العرض لان ذلك الطول انما يكون الى حيث ينتهي به الى الطريق الاعظم ٢٢ ك ٢٠ قوله لان الحاجة تندفع به فانه في جعله عرض من ذلك وفائدة قسمة ما وراء طول الباب
 من الاعلى هي ان احد الشركاء اذا اراد ان ينفذ جبا في نصيبه ان كان فوق طول الباب كان له ذلك لان البواب فيها زاد على طول الباب مقسوم بينهم فكان بانها على خالص حقه وان كان فيها دون طول الباب
 ينفذ من ذلك لان قدر طول مشترك بينهم فصار بانها على البواب المشتركة وهو لا يجوز من غير رضا الشركاء وان كان المقسوم ارضا فيمنع من الطريق مقداره ما يرب ثور واحد لانه لا بد للزراعة من ذلك ولا يجعل مقداره
 ما يرب ثورين معا وان كان يحتاج الى ذلك لانه يحتاج اليه يحتاج الى الحاجة فيؤدى الى ما لا يتناهي كذا في النهاية ٢٣ ع

لآخر وسفل مشترك بينهما وعلوه لآخر وبسبب كامل مشترك بينهما والكل في دار واحدة اذ في دارين وازرافيا على القسمة وطلب من القاضى القسمة وانما قيدنا بذلك لما يقال تقسيم العلوم السفل قسمة واحدة ان كانت البيوت متفرقة لا يبلغ ١٢ ر **قوله** اي سفل مشترك بين رحلين لعلو عليهما او عليهما علوا لآخر ١٢ كغاية

قوله قولهم قول كل واحد اذ كان قسمة سواء كان ذراع بذراع وان كان قيمة احداهما نصف قيمة الاخر يجب ذراع بذراعين وعلى هذا الحساب ١٢ ر **قوله** قل اجاب كل منهم ان اء اجاب ابو حنيفة ر بنا على ما يدر من عادة اهل بغداد في التسوية بين العلو والسفل في منفعة السكنى ومحمد على ما شاهد من اختلاف العادات في البلدان من تغصيل السفل مرة والعلو اخرى ١٢ ر **قوله** لان لكل واحد منهما ان يفعل الخ حتى كان لصاحب العلوان يمين اذ لم يعرض لصاحب السفل ولصاحب السفل ان يجعز اذ لم يعرض لصاحب العلوان ١٢ ر

قوله ثلثة وثلثون ر الخ لان الذراع الواحد من البيت الكامل بمقابلة ثلثة اذ ر من العلو المجرد فاذا ضربت الثلثة في ثلثة وثلثين وثلث ذراع يكون مائة فيستوي ثلثة وثلثون وثلث ذراع من البيت الكامل مع مائة ذراع من العلو المجرد ١٢ ر **قوله** لان العلو عند مثل نصف السفل ثلثة وثلثون وثلث من علو البيت الكامل يكون بمقابلة مثل من العلو المجرد وثلثة وثلثون وثلث من سفل البيت الكامل يكون بمقابلة ستة وستين وثلثين من العلو المجرد ١٢ ر **قوله** ومئة ثلثة وثلثون وثلث ذراع الخ لان الذراع الواحد من البيت الكامل انما كان في تقدير ذراعين احداهما من السفل والاخر من العلو ١٢ ر

قوله لان علوه مثل نصف سفل لان كل ذراع من البيت الكامل بمقابلة ذراع ونصف من السفل وبذا معنى قوله لان علوه مثل نصف سفل فاذا ضربت الواحد والنصف في ستة وستين وثلث ذراع يكون مائة لا محالة فيستوي الستة والستون وثلثان من البيت الكامل مع مائة ذراع من السفل المجرد ١٢ ر **قوله** لان علوه فكان العلو والسفل مثل مائة ذراع من السفل ١٢ ر **قوله** فبلغت اي اذ ر الخ تفقد من البيت الكامل بمقابلة مائة ذراع من السفل المجرد فبلغ المائة لانه اذ ر من البيت الكامل ستة وستون ذراعا وثلثا ذراع بمقابلة ثلثا من السفل المجرد ثم زيد على هذا العدد نصفه وهو ثلثة وثلثون وثلث ذراع لان هذا العدد من البيت الكامل اعني ستة وستين وثلث ذراع علوه ويقدر نصف هذا وهو ثلثة وثلثون وثلث فكان المجرد مائة وكان في هذه المائة من البيت الكامل بمقابلة مائة من السفل المجرد

واذا اختلف المتقاسمون وشهد القاسمان قبلت شهادتهما قال ^{أي المصنف ١٢} رضى الله عنه هذا الذي ذكره قول ابي حنيفة و
 ابي يوسف وقال محمد لا تقبل وهو قول ابي يوسف واولا وبه قال الشافعي وذكر الخصاص قول محمد مع قولهما و
 قاسما القاضى غيرهما سواء لمحمد انها شهدا على فعل انفسهما فلا تقبل كمن علق عتق عبده بفعل غيره
 فشهد ذلك الغير على فعله ولهما انها شهدا على فعل غيرهما وهو الاستيفاء والقبض لا على فعل انفسهما لان
 فعلهما التمييز ولا حاجة الى الشهادة عليه ^{أي القسمة ١٢} اولادته لا يصلح مشهودا به لهما ^{أي القسمة ١٢} انه غير لازم وانما يلزمه بالقبض و
 الاستيفاء وهو فعل الغير فتقبل الشهادة عليه وقال الطحاوي اذا قسما باجر لا تقبل الشهادة بالاجماع واليه
 مال بعض المشايخ كونها يدا عيان ايفاء عمل استوجرا عليه فكانت شهادة صورة ودعوى معنى فلا تقبل الا اذا
 نقول هما لا يجبران بهذه الشهادة الى انفسهما مغنيا لا اتفاق الخصوم على ايفائهما العمل المستاجر عليه وهو التمييز
 وانما الاختلاف في الاستيفاء فانفتت التهمة ولو شهد قاسم واحد لا تقبل لان شهادة الفرد غير مقبولة على
 الغير ولو امر القاضى امينه بدفع المال الى اخريقبل قول الامين في دفع الضمان عن نفسه ولا يقبل في الزام الاخر
 اذا كان منكرا والله اعلم ^{أي القسمة ١٢}

باب دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق فيها

قال واذا ادعى احداهم الغلط وزعم ان ما اصابه شيئا في يد صاحبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق
 على ذلك الابينة لانه يدعى فسخر القسمة بعد وقوعها فلا يصدق الابحجة فان لم تقم له بينة استخلف ^{أي القسمة ١٢} الشركاء
 فمن نكل منهم جمع بين نصيب الناكل والمدعى فيقسم بينهما على قدر انصائبهما لان النكل حجة في حقه
 خاصة فيعاملان على زعمهما قال رضى الله عنه ينبغي ان لا تقبل دعواه اصل لتناقضه واليه اشار من بعد و
 ان قال قد استوفيت حقي واخذت بعضه فالقول قول خصمه مع يمينه لانه يدعى عليه الغصب وهو منكر
 وان قال اصابني الى موضع كذا فلم يسلبه الى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذا به شريكه تحالفا وفسخت
 القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار نظيرا لاختلاف في مقدار المبيع على ما ذكرنا من ^{أي القسمة ١٢}

له قوله واذا اختلف المتقاسمون الخ ذكره القدوري ولم يذكر خلافا فكانه مال الى قول الخصاص فانه ذكر قول محمد قولهما ١٢ ع ٢ قوله وشهد القاسمان الخ اذا كان قسمت الدرا ولا الارض
 بين الورثة او الشترين فان لم يثبت ان يكون استوفى نصيبه فشهد القاسمان اللذان تولوا القسمة انما استوفى نصيبه قبلت شهادتهما ١٢ ع ٣ قوله اولادته لا يصلح مشهودا به اي فعلها الذي هو التمييز لا يصلح
 مشهودا به لكونه غير لازم لصحة الرجوع قبل القبض ١٢ ع ٤ قوله لما انه غير لازم قيل لان الرجوع صحيح قبل القبض وهو صحيح ان كانت القسمة تبرا ضيفا اما اذا كان القاضى او نائبه يقيم فليس بالشركاء لان
 بالي ذلك بعد رجوع بعض السهام ١٢ ع ٥ قوله باب لما كان الغلط والاستحقاق من العوارض التي عسى ان تكون وهي ان لا تكون اخر ذكره ١٢ ع ٦
 له قوله استخلف الشركاء لانهم لو افردوا الزعم فاذا انكروا استخلفوا لاجراء النكل فمن حلفت لاسبيل عليه ومن نكل جمع بين نصيبه ونصيب المدعى ولا تخالف لوجود تناقض في دعواه ١٢ ع ٧ قوله
 ينبغي ان لا تقبل دعواه اصلا يعني وان افام الابينة لتناقضه لانه شهد على نفسه اي اقوالا استيفاء وهو عبارة عن قبض الحق كمال فكان الدعوى بعد ذلك تناقضا ١٢ ع ٨ قوله واليه اشار من بعد قوله وان قال
 اصحابي الى موضع كذا فلم يسلم ال ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء تحالفا فحق هذا ان لا تقبل دعواه فيما اذا شهد على نفسه بالاستيفاء ولان عدم التوافق هذا الاشهاد على الاستيفاء لم يكن المعنى الا ان
 التناقض بل لصحة الدعوى ولا تخالف عند عدم صحة الدعوى الا ترى ان يجرى التوافق عند صحة الدعوى لوجود موجب التوافق وهو الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فكان هو نظير الاختلاف في مقدار المبيع ١٢ ع ٩

احكام التحالف فيما تقدم ولو اختلفا في التقويم لم يلتفت اليه لانه دعوى الغبن ولا معتبر به في البيع فكذا
في القسمة لوجود التراضي الا اذا كانت القسمة بقضاء القاضى والغبن فاحش لان تصرفه مقيد بالعدل
ولو اقتصم ادا واصاب كل واحد طائفة فادعى احدهما بيتا في يد الاخر انه مباحا به بالقسمة وانكر الاخر
فعليه اقامة البينة لما قلنا وان اقاما البينة يؤخذ ببينة المدعى لانه خارج وبينة الخارج تترجح على بينة
ذى اليد وان كان قبل الاشهاد على القبض تحالفا وترادا وكذا اذا اختلفا في الحدود واقاما البينة يقضى
لكل واحد بالجزء الذى هو قيد صاحبه لهما بيتا وان قامت لاحدهما بينة قضى له وان لم تقم لواحد منهما
تحالفا كما في البيع فصل قال واذا استحق بعض نصيب احدهما بعينه لم تفسخ القسمة عند ابى حنيفة
ورجع بحصة ذلك في نصيب صاحبه وقال ابو يوسف تفسخ القسمة قال وفي الله عند ذكر الاختلاف في استحقاق بعض بعينه
وهكذا اذكر في الاسرار والصحيح ان الاختلاف في استحقاق بعض شائع من نصيب احدهما فاما في استحقاق
بعض معين لا تفسخ القسمة بالاجماع ولو استحق بعض شائع في الكل تفسخ بالاتفاق فهذه ثلاثة اوجه
ولم يذكر قول حماد وذكره ابو سليمان مع ابى يوسف وابو حفص مع ابى حنيفة وهو الاصح لادى يوسف ان
باستحقاق بعض شائع ظهر شريك ثالث لهما والقسمة بدون رضاه باطلة كما اذا استحق بعض شائع في
النصيبين وهذا ان باستحقاق جزء شائع ينعدم معنى القسمة وهو الافراز لانه يوجب الرجوع بحصته في
نصيب الآخر شائعا بخلاف المعين ولهما ان معنى الافراز لا ينعدم باستحقاق جزء شائع في نصيب
احدهما جازت القسمة على هذا الوجه في الابتداء بان كان النصف المقدم مشتركا بينهما
وبين ثالث والنصف المؤخر بينهما لا شركة لغيرها فيه فاقسم على ان لاحدهما مالهما من المقدم وربع المؤخر
فكذا في الانتهاء وصار كاستحقاق شئ معين بخلاف الشائع في النصيبين لانه لو بقيت القسمة لتضرر الثالث
بعدم استحقاقه

له قولم ولو اختلفا في صورة اقتسام شاة فاصاب احدهما خمس وخمسون شاة والاخر خمس واربعون شاة ثم ادعى صاحب الاخر غلطا في التقويم لم يقبل بنبذة في ذلك ابى حنيفة
يلتفت اليه ان لو اختلفا في التقويم فليكن ما ان يكون يسيرا او فاحشا لا يبدل تحت تقويم المعوين فان كان الاول لم يلتفت الى دعواه سواء كانت القسمة بالتراضي او بقضاء القاضى لان الامتناع من شكره غير جاز
وان كان الثاني فان كانت القسمة بقضاء القاضى تفسخ عند الكل لان التراضي منهم لم يوجد وتصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالتراضي لم يذكره حماد في هذا الفصل في الكتاب وحكى عن الفقيه ابى جعفر
الهمداني انه كان يقول نقائل ان يقول لا نسلم هذه الدعوى لان القسمة في معنى البيع ودعوى الغبن في البيع لا تصح لانه لا فائدة فيه فان البيع من المالك لا ينقض بالغبن الفاحش ونقائل ان يقول تسع هذه الدعوى لان
المعاصرة شرط في القسمة والتقدير في الاشياء المتفاوتة تكون من حيث القيمة واذا ظهر في القسمة غبن فاحش كان شرط جواز القسمة فاشيى فوجب نقضا والصدرا لك سيد حسام الدين ركان ياخذ بالقول الاول
وبعض مشايخ عصره كانوا ياخذون بالقول الثاني كذا في الذخيرة ١٢ في فتاوى قاضى خان جعل القول الاخير اول ١٢ له قولم ولو اقتصم ادا واصاب كل واحد طائفة فادعى احدهما بيتا في يد الاخر انه مباحا به بالقسمة وانكر الاخر
مسائل اخرى عليها ١٢ ك ١٢ له قولم ما قلنا اشارة الى قولم يصح على ذلك البينة لانه يدعى فسخ القسمة بعد وقوعها ١٢ ١٢ له قولم وكذا اذا اختلفا في الحدود والحق قليل صورة دار القسمة ارجح ان صاحب
احدهما جانب منه وفي طرف حده بيت في يدا حبه واصاب الآخر جانب في طرف حده بيت في يدا حبه فادعى كل واحد منهما ان البيت الذى في يدا حبه داخل في حده واقاما البينة يقضى لكل واحد بالجزء الذى
في يدا حبه ١٢ ١٢ له قولم وكذا اذا اختلفا في الحدود والحق بان قال احدهما هذا الحد قد دخل في نصيبه وقال الآخر هذا الحد قد دخل في نصيبه ١٢ كافي ١٢ له قولم لما بينا وهو قول لانه خارج وبينة
الخارج تترجح على بينة ذى اليد ١٢ ١٢ له قولم ذكر الاختلاف في استحقاق بعض بعينه فله نظر فان قول القدرى واذا استحق بعض نصيب احدهما بعينه ليس بنص في ذلك لجواز ان يكون قوله بعينه
متعلقا بنصيب احدهما لا ببعض ١٢ ١٢ له قولم وكذا ذكر في الاسرار في ذكر الاختلاف في الاسرار في استحقاق بعض بعينه كذا سنا وهذا وقع سهوا وان وضع المسئلة في الاسرار في استحقاق بعض شائع
والمذكور فيه واربعين جليلين انقسموا بالنصيبين ثم استحق النصف من نصيب احدهما شاعلا لم يطل القسمة عند ابى حنيفة روى ولكن يخير المستحق عليه ان شاء ورواها ابى حنيفة ثانيا وان شاد رجع على الشريك بقدر
ما استحق ولم ينقص ١٢ كفاية

له قولم فبذرة ثمنه اوجبه والحاصل ان المسئلة على ثمنه اوجبه ففي استحقاق بعض معين في احد النصيبين او فيهما جميعا لا ينقض القسمة بالاتفاق وفي استحقاق بعض شائع في النصيبين ينقض القسمة
بالاتفاق وفي استحقاق بعض شائع في احد الطرفين لا ينقض القسمة عند ابى حنيفة خلافا لابي يوسف روى مسئلة الكتاب ١٢ عن ١٢ له قولم يعدم معنى القسمة وهو الافراز اذ فيها ظهر فيه الاستحقاق فظاهر
وكذا في نصيب الاخر لانه يوجب الرجوع بحصته في نصيب الآخر
بان كان النصف اى لو اوجد منهم نصف والنصف الآخر بين اثنين على السوية والمؤخر بين اثنين على السوية ايضا فاقسم الاثنان على ان ياخذ احدهما نصيبا من النصف المقدم ربع النصف المؤخر
ياخذ الآخر الباقي من ذلك وهو ثلثه ارباع من النصف المؤخر فيكون لكل واحد منهما ثلثه اثنان جميع الدار لان قسما بعد نصيب الثالث ثلثه ارباع جميع الدار ١٢ ك ١٢ له قولم بخلاف الشائع في النصيبين لان
معنى الافراز ان يميز لم يتحقق مع بقا نصيب البعض في الكل ولهذا لا يجوز القسمة انما على هذا الوجه فكذا القسمة لانه لا يميز

له قوله وقينها سواء بان يكون قيمة الدار الفاداة في درهم مثلا وقيمة الثلث المقدم
متساوية درهم مثلا قيمة غلث المقدم ستة مائة درهم وقيمة الباقي مثله ١٢ عنابه **٢** قوله فعد هما ان شاء الخ يعني ان القسمة لم تنفخ وانا لم تنفخ القسمة فهو بائنا لان شاذ الخ ١٢ مل **٣** قوله ربح نصف
الخ فيصير في يد كل من الشريكين الربع فانه وخصون درهما والمجموع تسعين وثلثه ارباع الف واثنتين ١٢ ع **٤** قوله لما ذكرنا يعني من قوله لانه لو استحق كل المقدم ربح نصف ما في يده الخ قوله اعتبر العجز بالكل
١٢ عنابه **٥** قوله والمقبوض الخ جواب عما يقال ينبغي ان ينقض البيع لانه بناه على القسمة الفاسدة والبناء على الفاسد فاسد ووجه ان القسمة في معنى المبيع لوجود البادلة اذا كانت فاسدة كانت في معنى ابيع
الفاسد والمقبوض بالعقد الفاسد ملوك فنفذ البيع فيه وهو مضمون بالقيمة تعذر الوصول الى عينه لانه كان البيع فيضمن نصف صاحبه ١٢ ع **٦** قوله قال اي
المعصف ذكره هذه المسئلة تفريعا على مسئلة القدرى وهي من مسائل الاصل ولكن ينبغي ان لا يذكر في اول المسئلة قال لانها غير مذكورة في البداية ١٢ ع **٧** قوله لانه يمنع وقوع الملك الخ حتى لو كان في التركة
المستغرقة بالدين ملوك وهو ذرهم محرم لوارث لم يفتق عليه ١٢ عنابه
٨ قوله لان المانع قد زال بخلاف اذا ظهروا وارث او الوصي له بالثلث او الربع بعد القسمة وقالت الورثة نحن نقضي حقتنا فان القسمة تنقضي ان لم يرث الوصي لان حقتنا في عين التركة فلما انتقل الى
المالية ابرضا ثما ١٢ ع **٩** قوله صح دعواه وقال ان يقول ان لم يكن اربوا باطله لعدم التناقص فتكون باطلة باعتبار انها اذا صححت كان لمان ينقض القسمة وذلك سعي في نقص باقم من جهة الجواب ان اذا ثبت
الدين بالبيضة لم يكن القسمة تامة فلا يلزم ذلك ١٢ ع **١٠** قوله فصل في المباياة لما فرغ من بيان احكام قسمة الاعيان شرع في بيان احكام قسمة الاعراض كونهما فزا عليها وكان التوجه الى الباب اول لان الكلام في
باب دعوى الغلط والاستحقاق والمباياة ليست منها ويجوز ان يفرد الفصل من كتاب القسمة والمباياة متفاعلة من المباياة وهي الحالة الظاهرة للتعريف وانهما يتفاعل فيها ويجوز ان يفردا على امر فيزادوا به حقيقة
ان كما سهر يعني بحالة ديجارها واما المباياة بابدال العزة الفالغفة وهي في عرف الفقهاء عبارة عن قسمة المانع ١٢ مل **١١** قوله حائرة استحسانا واما القياس فياى جواز المباياة لانها سبالة المنفعة بحسبها اذ كل
واحد من الشريكين في نوبته يفتخ بملك شريكه فومن من اتفاد الشريك
١٢ ان **١٢** قوله اذ يتعذر الاجتماع الخ اي يتعذر الاجتماع على عين واحد في الاتفاد بها فكانت المباياة جمعا للمنافع في زمان واحد كالقسمة مع النسيب الشائع في مكان معين فخرت المباياة مجرى القسمة
١٣ قوله ولما جرى الخ اي اناطلها بعض اشركا واني غيره ولم يطلب القسمة بحجة القاضي كما يجز ان ابي في القسمة عند اتحاد الجنس ١٢ ع

له قولهم والتمايؤنى بهذا الوجه

انما قيل بقوله في هذا الوجه وهو ان يسكن هذا في جانب من الدار ويسكن هذا في جانب آخر منها في زمان واحد لانه اذا اتحد زمان الاستيفاء يجعل افرزا للمبادلة واما اذا كان التباين في مكان واحد لا يمكن جعله افرزا بل يجعل كل واحد منهما كالمستقرض عن الآخر في نوبة مكان مبادلة لا افرزا **ك** **هـ** قوله لمبادلة لانه لو كان مبادلة لما صح لانه لا تجوز في المجلس الواحد شيئين الربو ١٢ يلحق **هـ** قوله وهذا لا يشترط الخ ايضاح انه افرزا لانه لو كان مبادلة يشترط ان تبت كافي الاجابة لانه لو كان مبادلة كان عليك المنافع بالعرض فيلحق بالاجابة فيشترط ان تبت **ك** **هـ** قوله ولكل واحد الخ انذار الكلام لئلا يفتي قول من قال انها افتان لما ولم يشترط الاجابة في اول العقد عليك احداهما ان يستغل ما اصابه **ح** **هـ** قوله يستغل استعمال غدا كورن خواستن ومزوري كرقن يقال استغل المستغلات اى اخذ غلتها **ح** **هـ** قوله في محل تخمينا كالدرا مثلا بان يطلب احداهما ان يسكن في مقدمها وصاحبها في موخرها والاخر يطلب ان يسكن جميع الدراش شهر او صاحب شهر آخر **ح** **هـ** قوله اعدل لان كل واحد منهما يفتق في زمان واحد **ك** **هـ** قوله فان افتراه من حيث الزمان الخ انما قيد الاختيار من حيث الزمان ولم يطلق لان التسوية في المكان يمكن في الحال بان يسكن هذا بعضا والاخر بعضا اما التسوية من حيث الزمان فلا يمكن الا ان بعض مدة احداهما يسكن الآخر مثل تلك المدة فيقرع نيفا للتمتع وتطبيقا للقلب **ك** **هـ** قوله قبل عندنا بى حفيظ الخ اى قبل نظر الى اصل الامام من غير رواية عنه **ح** **هـ** قوله للمسامحة الخ لان العادة جرت بالمسامحة في الطعام الممايك فلا يفتى الجاهل الى المنازعة ونظيره استيجار النظر بطعاما وكسرتا الى الجاهل لا يفتى الى المنازعة لجرى بان العادة بالمسامحة لاجل الولد ونحو ذلك كسوة المملوك لانه لا يسامح فيها عادة **ح** **هـ** قوله ما عندنا فظاهر وكذا عنده لان التفاوت يفتى في المنافع فيجوز بالتراضي ويحرم فيه جبر القاضى ويعتبر افرزا كالامان المتعارفة بخلاف القسمة لانه يكثر التفاوت في اعيانها فالتحقق بالايجاب استلزم التفاوت فصار مبادلة **ك** **هـ** قوله انه لا يجوز التباين اصلا لى لا يطرق الجبر ولا يطرق التراضي اما بالجبر فلما قلنا وهو قوله اعتبارا بالقسمة والتراضي لانه بيع الكنى بالكنى وهو غير جائز على ما مر في الاجابات وجواب ظاهر الرواية عن هذا ما ذكر ان المحرمة عند وجود احد وصفى للزوجة الربا ثابت بالنقص سخاوت القياس والنقص ودرجها هو مبادلة من كل وجه وهو البيع والمباياة افرزا من وجه مبادلة من وجه يجعل فيها يقضيته القياس **ك** **هـ** قوله ووجه الفرق الى بين حوز التباين في الاستعمال في دار واحدة وعنده في العمد الواحد والمبادلة الواحدة **ح**

في العقار وتغيره في الحيوانات لتوالي اسباب التغير عليها فتقوت المعادلة ولو زادت الغلة في نوبة احدها عليها
 في نوبة الاخر فيشتركان في الزيادة ليمتدح التمدل بخلاف ما اذا كان التها يؤول على المنافع فاستغل احدهما في
 نوبته زيادة دون التمدل فيما وقع عليه التها يؤول حاصل وهو المنافع فلا تنضه زيادة الاستغلال من بعد
 والتها يؤول على الاستغلال في الدارين جائز ايضا في ظاهر الرواية لما بينا ولو فضل غلة احدها لا يشتركان
 فيه بخلاف الدار الواحدة والفرق ان في الدارين معنى التميز والافراز ما حجب لاتحاد زمان الاستيفاء وفي الدار
 الواحدة يتعاقب الوصول فاعتبر قرضا وجعل كل واحد في نوبته كالوكيل عن صاحبه فلهذا ايرد عليه حصته
 من الفضل وكذا يجوز في العبد بين عند هبا اعتبارا بالتهايؤ في المنافع ولا يجوز عند لان التفاوت في اعيان
 الرقيق اكثر منه من حيث الزمان في العبد الواحد فاولى ان يستمتع الجواز والتهايؤ في الخدمة جواز ضرورة وكلا
 ضرورة في الغلة لا مكان قسمتها لكونها عيناً ولان الظاهر هو التسامح في الخدمة والاستقصاء في الاستغلال
 فلا يتقاسان ولا يجوز في الدارين عند خلا فالهما والوجه ما بيناه في الركوب ولو كان اشجارا وغنم بين اثنين
 فتها يؤول على ان يأخذ كل واحد منهما طائفة يستثمرها او يربحها ويشرب البانها لا يجوز لان المهايأة في المنافع
 ضرورة انها لا تبقى فيتعد رقبتهما وهذه اعيان باقية يرد عليها القسمة عند حصولها والحيلة ان يبيع حصته
 من الاخر ثم يشتري كلها بعد مضي نوبته او ينتفع بالبن ببقدار معلوم استقرارا لنصيب صاحبه اذ قرض المشاء
 جائز والله اعلم بالصواب

كتاب المزارعة

قال ابو حنيفة المزارعة بالثلث والرابع باطلة اعلان المزارعة لغة مفاعلة من الزرع وفي الشريعة هي عقد
 بذات الفقد وري ١٢

١- قوله فتقوت المعادلة لان الاستعمال والظاهر ان علمه في الزمان الثاني لا يكون كما كان في الاول لان القوى الجسمانية تتكاسل ١٢ عناءه
 ٢- قوله فلا تنضه الخ لان بالتفاوت في الغلة لا يتبين فوات المعادلة في المنافع فان الشئيين قد يستويان ثم يختلفان في البدل عند العقد ١٢ زيلعي ٣- قوله في ظاهر الرواية اقترار عماري عن ابي حنيفة
 في الكسائيات انه لا يجوز لان قسمة المنفعة تعتبر بقسمة العين وهي عنده في الدارين لا يجوز للتفاوت ١٢ ع ٤- قوله لا اتحاد زمان الخ فان كل واحد منهما يعمل الى الغلة في الوقت الذي يصل اليه صاحب ١٢ كافي
 ٥- قوله فاعتبر قرضا لان فرض نصيب من غلة هذا الشئ على ان يستوفي من نصيبه في الشئ الثاني ويجعل كل واحد منهما وكيلاً عن صاحبه في اجارة نصيب صاحبه فاذا استوفى قدر القرض كان الباقي مشتركاً ١٢ كافي
 ٦- قوله اكثر منه فيحصل العبد في شئ واحد من الغلة لا يحصل الاخر في سنة فاولى ان ينتفع وتقرره ان التها يؤول في استعمال العبد الواحد لا يجوز بالاتفاق ففي استعمال العبدين اولى ان لا يجوز ١٢ يعني ٧-
 قوله فاولى ان ينتفع الجواز وورض بان معنى الافراز والتميز راجح في غلة العبدين لان كل واحد منهما يصل الى الغلة في الوقت الذي يصل اليها فيه صاحب فجزء كما في الجزمة واجب بان التفاوت يمنع عن رجحان معنى
 الافراز بخلاف الخدمة لما بينا من وجه الاصح ان المنافع من حيث الجزمة فلي تفاوت ١٢ ع ٨- قوله والتها يؤول الخ هذا جواب اشكال يرد على قوله لان التفاوت في اعيان اكثر وهو ان يقال لو كان
 التقابل بالتفاوت في اعيان الرقيق مفعلاً عليه لما جاز ذلك في الاستعمال فاجاب بان في الاستعمال ضرورة لانه لا يمكن قسمتها ولا ضرورة في الغلة لا يمكن قسمتها لكونها عيناً ١٢ كافي ٩- قوله لا مكان قسمتها الخ
 فيستغلل على طريق الشئ ثم يقسمان ما حصل من الغلة وقابل ان يقول استدل على جواز التها يؤول في المنافع بقوله من قبل لان المنافع من حيث الجزمة قسماً متفاوتة وعلمه هنا بضرورة تعذر القسمة وفي ذلك
 توارد علمتين مستقلتين على حكم واحد بالشخص وهو باطل ويمكن ان يجاب عنه بان المذكور من قبل تتمه هذا التعليل لان علته الجواز تعذر القسمة وقلة التفاوت جميعاً لان كل واحد منهما علمته مستقلة ١٢ ع ١٠-
 قوله فلا يتقاسان اي فلا يعملان لانه لا يتغير بالاستقلال كما ذكرنا في العبد ففصل التفاوت بخلاف الدارين لان الظاهر عدم التغير في العقار ١٢ زيلعي ١١- قوله ولو كان نخلاً او شجرين شريكين فها يؤول على
 ان يأخذ كل واحد منهما طائفة يستثمرها لا يجوز وكذا لو كان غنم بين اثنين فالتها يؤول على ان يأخذ كل واحد منهما طائفة يربحها او يتفق بالبانها لم يجز ١٢ كافي ١٢- قوله فيتعذر قسمتها بخلاف لبن بني آدم حتى لو كانت جارية
 مشتركة بين اثنين فها يؤول على ان يرضع احدهما ولما احدهما والاخرى ولذا لا حرج لان لبن بني آدم لا قيمة له فجزى المانع ١٢ زيلعي ١٣- قوله ثم يشتري كلها اي كل النخل والشجر والغنم فيعمل لكل واحد منهما ما تامل
 لانه حصل الثمر واللبن على ملك المشتري ١٢ يعني ١٤- قوله لو يتفق الخ فاذا مضت المدة ينتفع صاحبها باللبن مثل تلك المدة بعض من نصيب صاحبه في هذه المدة وبعضها اقترضه في المدة الماضية ولكن ينبغي ان يزن
 اللبن او يكيله في المدة حتى يحقق المساواة في الاستيفاء ولا يكون الربوا لان اللبن يزيد وينقص في المدة ١٢ يعني ١٥- قوله بالثلث انا قيد بالثلث والرابع يتبين محل النزاع لانه لم يبين اعياناً معينين ولا مسمات
 كانت فاسدة بالاجماع ١٢ ع ١٦- قوله مفاعلة من الزرع وهي تقتضي فعلان الجابنين كالمناظرة والمقابلة وفعل الزرع يوجد من احد الجابنين وانما سمي بهذا الطريق للتغليب كالمضاربة مفاعلة من الضرب

اے قولہ وی

فائدة الخ والحيلة لمجازة عنه ان يتاجر العامل بالجر معلوم الى مدة معلومة فاذا مضت المدة يعطيه بعض الخارج عوضا عما وجب له من الاجر في ذمة صاحب البذر فيجوز ذلك بقرضيهما كما في سائر المدون ١٢ نزيل
قوله فان ذاك المال الخ فان الانسان قد يكون له ارض المزارعة ولا يمتد الى اياها وقد يكون مهنديا ولا يكون لارض فست الحاجة الى انعقاد لينتظم مصلحتها ويحصل مقصود ههنا من الزرع كما في المضاربة فان
 ذاك المال لا يمتد الى العمل والقوى عليه لا يجد المال فست الحاجة الى انعقاد هذا العقد بيننا ١٢ **قوله** نصف الزوائد في نصف الاولاد والا برسم فان تلك الزوائد تولد من العيين ولا اثر لعل الراعي والمالك
 فيها وانما يحصل الزيادة بالعلم والستى والحيوان يباشرها باختياره فلم يتحقق الشكر ١٢ كما في **قوله** لانه لا اثر الخ لانه تحمل فضل فاعل مختار وهو اكل الحيوان فيضاف اليه واذا كان مضافا اليه لا يضاف
 الى غيره وهو العامل فلم يتحقق فيه شكر ١٢ **قوله** هي المزارعة من الخبز وهو الاكالة لعلها لجنه الخبار وهي الارض الرقوة وقيل من المنجزة وهي النصب ١٢ **قوله** ولانه استيجار الخ والدليل على انه
 استيجار هو انه لا يصح بدون ذكر المدة وذلك من خصائص الاجارات فكان هذا استيجارا لبعض ما يخرج منه فيكون في معنى تفضير الطمان وقد نهي النبي عليه السلام عن تفضير الطمان وهو ان يتاجر رجلا يعطيه
 من حنطة بفضير من دقيقا ١٢ **قوله** ولان الاجر مجمل على تقدير وجود الخارج فانه لا يعلم ان نصيب الثلث والربح يبلغ مقدار عشرة اشغرة او اقل منه او اكثر او معدوم على تقدير عدم الخارج بالآفة ١٢ **قوله**
قوله معاملة النبي الخ ولم يذكر الجواب عن القياس على المضاربة نظور فساد فان من شرط ان يتعدى الحكم الشرعي الى فرع هو نظيره ومنها ليس كذلك لان معنى الاجارة فيها اغلب حتى اشترطت المدة فيها بخلاف
 المضاربة ١٢ **قوله** كان خراج مقاسمة المخرج نوعان خراج وليقة وهو ان يوظف الامام عليهم كل سنة ويعطيهم ما يطيق اراضيهم والثاني خراج مقاسمة وهو ان يشترط عليهم بعض ما يخرج كالنصف والثلث
 ونحو ذلك جزا شائعا والدليل على ذلك انه عليه السلام لم يبين لهم المدة ولو كانت مزارعة لم يبينها لان المزارعة لا تجوز عنه من يجزيها الا ببيان المدة ١٢ نزيل **قوله** بطريق المن والصالح لانه لو اخذ لكل مجاز فانه عليه
 السلام ملكه غنمية وكان ما ترك في ايدىهم فضلا ولم يبين مدة معلومة وقد اجمعوا على ان عقد المزارعة لا يصح الا ببيان المدة فلم يكن الحديث حجة لمن جزم بها ١٢ **قوله** لانه غايبه نقص من غصب بذا فزعه فان الزرع
 له وان كان غاصد ملكه لصاحب البذر واجب بان الغاصب عامل لنفسه باختياره وتخصيبه فكان اضافته الى الحادث الى عمدا ولي والمزارع عامل بالمرغبه فجعل العمل الى الامر ١٢ **قوله** كما فصلنا وهو قوله هذا
 انما كان البذر من قبل صاحب الارض وان كان البذر من قبله فعليه اجر شئك الارض ١٢ **قوله** قوله بيان المدة بان يقول الى سنة او سنتين او اما اشبه ذلك وان بين وقتا لا يمكن فيه من الزلزلة فقدت
 المزارعة فصاعدا ذكره ولا ذكره سواء وكذلك ان كان بين مدة لا يعيش احدما الى مثلهما غالبا لا يصح في معنى اشتراط العقل الى ما بعد الموت ١٢

کتاب المزارعة حدیث ۱. ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم عامل اہل خیبر علی نصف ما یمخرج من ثمر او زرع متفق علیہ من حدیث ابن

عمر وروى البخاري من حديث إلى هريزة قالت ان انصلا قسم بيننا وبين اخواننا النخل قال لا قال فكفونا المونة ونشرككم في الثمرة قالوا سمعنا واطعنا ١٣ :

حديث : النعمي عن المخابرة اخبره مسلم عن حديث جابر بهذا اللفظ وزاد المحاملة والمزانية وتفسيرها واخرج ايضا عن ابن عمر كنا نخابروا نرى بذلك باسأحتي زعم رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فمى عنه فتركناه وللمشجحين من وجهه اخر عن نافع عن ابن عمر انه كان يكرى مزارعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكرو عمر وصدر من اماراة مغوية ثم حدث عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم فمى عن كرى المزارع فذهب ابن عمر الى رافع فذهبت معه فساله فقال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كرى المزارع وروى الاربعة الا الترمذي من حديث عروة بن الزبير قال قال زيد بن ثابت يغفر الله لرافع بن خديج انا والله اعلم بالحديث منه انما اتى رجلا قد اقتتلا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان هذا شأكم فلا تكرر المزارع فسمع رافع قوله لا تكرر والمزارع وفي الباب عن ثابت بن خنيس و

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فمى عن المزارعة وامر بالمواجعة قال لا باس بها اخبره مسلم :

لها لتعلم بها والرابع بيان من عليه البذر قطعاً للمنازعة وأعلاماً للمعقود عليه وهو منافع الأرض والمنافع العامل والخامس بيان نصيب من لا بذر من قبله لأنه يستحقه عوضاً بالشرط فلا بد أن يكون معلوماً وما لا يعلم لا يستحق شرطاً بالعقد والسادس أن يختل رب الأرض بينها وبين العامل حتى لو شرط عمل رب الأرض يفسد العقد لغوات التخلية والسابع الشركة في الخارج بعد حصوله لأنه ينعقد شركة في الانتهاء فبما يقطع هذه الشركة كان مفسداً للعقد والثامن بيان جنس البذر ليصير الاجر معلوماً قال وهي عندها على أربعة أوجه إن كانت الأرض والبذر لواحد والبقر والعمل لواحد جازت المزارعة لأن البقرة العمل فصاركها إذا استأجر خياطاً ليخيط بآلة الخياط وإن كان الأرض لواحد والعمل والبقر والبذر لواحد جازت لأنه استأجر الأرض ببعض معلوم من الخارج فيجوز كما إذا استأجرها بدارهم معلومة وإن كانت الأرض والبذر والبقر لواحد والعمل من الآخر جازت لأنه استأجره للعمل بآلة المستأجر فصاركها إذا استأجر خياطاً ليخيط ثوبه بأبرته أو طياً تأليطتين بمره وإن كانت الأرض والبقر لواحد والبذر والعمل لغيره في باطله وهذا الذي ذكره ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يجوز أيضاً لأنه لو شرط البذر والبقر عليه يجوز فكذلك إذا شرط وحده وصار كجانب العامل وجه الظاهر أن منفعة البقر ليست من جنس منفعة الأرض لأن منفعة الأرض قوة في طبعها يحصل بها البناء ومنفعة البقر صلاحية يقام بها العمل كل ذلك مخلق الله تعالى فلم تجانساً فتعذر أن تجعل تابعة لها بخلاف جانب العامل لأنه تجانست المنفعتان فجعلت تابعة لمنفعة العامل وههنا وجهان إحداهما أن يكون البذر لأحد ههنا أن يكون البذر لأحد ههنا والبقر والأرض للبقر والعمل لأحد ههنا لأنه لا يجوز لأنه يتم شركة بين البذر والعمل ولم يرد به الشرع والثاني أن يجمع بين البذر والبقر وأنه لا يجوز أيضاً لأنه لا يجوز عند الأفراد فكذلك عند الاجتماع والخارج في الوجهين لصاحب البذر في رواية اعتباراً بسائر المزارعات الفاسدة وفي رواية لصاحب الأرض فيصير مستقراً للبذر قابضاً له باتصاله بأرضه قال ولا تصح المزارعة إلا على مدة معلومة لها بيتاً وإن يكون الخارج

من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل رب الارض فالمعقود عليه منفعة العامل ولا بد من بيان المعقود عليه لان الجاهل تودي الى المنازعة بينها **الح** **قوله** فلو اشتركت في الخارج ارجع يعني ينبغي ان لا يشترط فيه مقدار معين لاحد بما اذ يجوز ان لا يخرج من الارض الا ذلك القدر فلم يبق شركة على ذلك التقدير ومن شرطها بقاؤا الشركة **ح** **قوله** كان مفصدا لا لانه اذا شرط فيما يقطع الشركة في الخارج تبقى اجارة محضنة والقياس يابي جواز الاجارة المحضنة بآخر معدوم **ح** **قوله** بيان جنس البذر لانه جرد من الخارج فلا بد من بيانه ليعلم ان الخارج من اي نوع ولولم يعلم عسى ان لا يرعى لانه ربما يعطى بذرا يحصل الخارج به لا يعمل كثير **ح** **قوله** وهي عند سائر الخ المراءاة المستعملة بين الناس لا المراءاة الصحيحة لانها على ثلثة اوجه ولا المراءاة لانها على ستة اوجه **ح** **قوله** فصار كما اذا استأجر الخ فالاجر كله بازاء الخياطة دون الابرة فكذا ههنا يكون الخارج بازاء العمل ودون البقر فلم يكن مستأجر البقر ببعض الخارج فيصح **ح** **قوله** وصار كما نسب العامل فانه لما جاز ان يكون البذر مع البقر مشروطا على العامل بما جاز ان يكون البقر مشروطا عليه بدون البذر **ح** **قوله** لان منفعة الخ تقدر ان منفعة الارض قوة توشر بالاختيار فلو تم تخليسا وهذا القدر لا ينع جعل احدتها تابعة للاخرى فان الجوهر والعرض جنسان مع انه يجعل العرض تابعا للجوهر في البيع فزاد قوله كل ذلك بخلق الله تعالى اي كل منها مستقل ولا يضاف احدهما الى الاخرى فلا يصلح للتبعية فلا يجعل تابعا لثلاثة من منفعة البقر والعامل لا يملك البقر ليعطى الى العامل فيصالح للتبعية فجعل تابعا لمنفعة العامل وظهر بما ذكرنا ان معنى قوله كل ذلك بخلق الله تعالى ليس ببيان ان الحدوث بخلق الله تعالى لبيان دفع توهم كون المصنف من المعتزلة وليس له دخل في الدليل كما هو في الكفاية والحاوية بل بهذا القول دخل في الدليل **ح** **قوله** فلو تم تخليسا ضابطه في معرفة التجانس ما فهم من كلامه وهو ان ما صدر عن القوة الحيوانية فهو جنس وما صدر عن غير ما هو جنس آخر **ح** **قوله** فلو تم تخليسا فبقى البقر مقصودا بالاستيثار ببعض الخارج ولم يرد به الشرع **ح** **قوله** لانه تم شركة الخ فان صاحب البذر مستأجر للخارج والتخلية بين المستأجر والمستأجر شرط فاعتمد التخلية ههنا لان الارض تكون في يد العامل **ح** **قوله** لانه لم يرد به الشرع اي لم يرد بجوازه وليس الشرع من نص او اجماع او قياس فيبقى على اصل المرتبة **ح** **قوله** عند الاغوا البذر والبقران كان من احد هما البقر لا يراى البذر لا يراى **ح** **قوله** لصاحب البذر وذكر في السبوط بعد ما ذكر هذا فقال بقاء اشكال وهو انما وجب لصاحب الارض اجر شغل الارض ولم يسلم صاحب الارض ههنا الى صاحب البذر فكيف يستوجب عليه اجر شكره وكذا نقول صارت منفعة اي منفعة العامل ومنفعة الارض كلها مسلمة الى صاحب البذر سلامة الخارج وكذا ذلك ان لم يخرج الارض شيئا لان عمل العامل باسره في القاد وبذره كعمله بنفسه فيستوجب اجر الشغل عليه في الوجهين **ح** **قوله** لما بين قوله في بيان شروطها وثالث بيان المدة لانه عقد على منافع الارض **ح**

شأننا بينهما تحقيقاً لمعنى الشركة فان شرطاً واحداً قفلاً نامسأة فهي باطلة لان به تنقطع الشركة لا ارض
 عماها لا يخرج الا هذا القدر وصار كاشتراط دراهم معدودة لاحدهما في المضاربة وكذا اذا شرط ان يرفع صاحب
 البذر بذره ويكون الباقي بينهما نصفين لانه يؤدي الى قطع الشركة في بعض معين او في جميعه بان لم يخرج
 الا قدر البذر وصار كما اذا شرط ارفع الخراج والارض خراجية وان يكون الباقي بينهما بخلاف ما اذا شرط صاحب
 البذر عشر الخراج لنفسه او للاخر والباقي بينهما لانه معين مشاع فلا يؤدي الى قطع الشركة كما اذا شرط ارفع
 العشر وقسمة الباقي بينهما والارض عشرية قال وكذلك ان شرطاً ما على الماذا يانات والسواقي معناه لاحدهما
 لانه اذا شرط لاحدهما زمع موضع معين افضى ذلك الى قطع الشركة لانه لعله لا يخرج الا من ذلك الموضع
 وعلى هذا اذا شرط لاحدهما ما يخرج من ناحية معينة ولاخر ما يخرج من ناحية اخرى وكذا اذا شرط لاحدهما
 التبن وللآخر الحب لانه عسى يصيبه افة فلا ينعقد الحب ولا يخرج الا التبن وكذا اذا شرط لاحدهما
 التبن ونصف الحب والحب لانه يؤدي الى قطع الشركة فيها هو المقصود وهو الحب ولو شرط الحب نصفين
 ولم يتعرض للتبن صحت لا اشتراطها الشركة فيها هو المقصود ثم التبن يكون لصاحب البذر لانه بناء ملكة
 وفي حقه لا يحتاج الى الشرط والفسل هو الشرط وهذا سكوت عنه وقال مشايخ بلخ رحبهما الله التبن بينهما
 ايضاً اعتباراً للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولانه تبع للحب والتبع يقوم بشرط الاصل ولو شرط الحب
 نصفين والتبن لصاحب البذر صحت لانه حكم العقد وان شرط التبن للآخر فسدت لانه شرط يؤدي الى
 قطع الشركة بان لا يخرج الا التبن واستحقاق غير صاحب البذر بالشرط قال واذا صحت المزارعة فالخراج
 على الشرط لصحت الالتزام وان لم يخرج الا ارض شيئاً فلا شئ للعامل لانه يستحقه شركة ولا شركة في غير
 الخارج وان كانت اجارة فالاجر مستحق فلا يستحق غيره بخلاف ما اذا فسدت لان اجراً مثل في الذمة لا تقوت
 الذمة بعدم الخارج قال واذا فسدت فالخراج لصاحب البذر لانه بناء ملكة واستحقاق الاخر بالتسوية وقد
 فسدت فبقى النماء كله لصاحب البذر قال ولو كان البذر من قبل رب الارض فللعامل اجر مثله لا يزداد على
 مقدار ما شرط له لانه رضى بسقوط الزيادة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحبهما الله وقال محمد له اجر
 ربع الخراج الخ اي اذا كان الخراج قراح وغيره بان يكون دراهم مسأة بحسب الخارج او قفلاً نامسأة وما اذا كان خراج مقاسمة وهو من الخراج حشاً فانما هو الثلث والربع فانما يفسد المزارعة بهذا الشرط ١٢ عن ابي

ت بذر لا

١٤ قوله وصار كما اذا شرط
 ربع الخراج الخ اي اذا كان الخراج قراح وغيره بان يكون دراهم مسأة بحسب الخارج او قفلاً نامسأة وما اذا كان خراج مقاسمة وهو من الخراج حشاً فانما هو الثلث والربع فانما يفسد المزارعة بهذا الشرط ١٢ عن ابي
 ١٥ قوله فلا يؤدي الخ وهو يصلح حيلة للوصول الى رفع البذر ١٢ ان يبيع ١٣ قوله على الماذا يانات الخ الماذا يانات فارسي معرب اصغر من النهر والعظم من الجدول والسواقي جمع الساقية وهي فوق الجدول
 دون النهر كذا في المغرب فعلى هذا يكون الماذا يانات والسواقي من الانفاظ المتروكة وقال في الغريبين السواقي دون الماذا يانات وقال الخطابي في شرح السنن والماذا يانات الانهار معربة وقال احمد بن المظفر الرازي
 في فوائده فتصغر القدر ويرى الماذا يانات معربة وهي الانهار العظام سميت بذلك لانها تولد منها الانهار الصغار والسواقي الانهار الصغار لانها كالسقيانات ١٢ اغنية البيان ١٤ قوله والمفسد هو الشرط اي المفسد
 هو الشرط الفاسد وهو الشرط الذي لا يلزم العقد وهو ان يشترط التبن لغير صاحب البذر وما سكتنا من ذكر الشرط الفاسد والسكوت عن ذكر الشرط الفاسد لا يكون مفسداً ١٥ قوله وقال مشايخ بلخ
 الخ والجواب عما قال مشايخ بلخ ان الاصل فيها عدم الجواز لانها تنقض مع المنافي فيقدر ما وجد المجوز يعمل به وما لم يوجد فلا ١٦ قوله اعتباراً للعرف فان العرف عند من ان الحب والتبن يكون بينهما نصفين
 وتكليم العرف عند الاشتباه واجب ١٢ ع ١٣ قوله والتبع يقوم اي ثبت بشرط الاصل وقد وجد الشرط صحة الشركة في الاصل وهو الحب لانها اشتراط في الشركة فتثبت الشركة في التبن ايضاً تبعاً للحب كالاناء
 اذا دخل المهر ولوى الاقامة يصير المجدي مقيماً وان لم يكن في موضع الاقامة وكذا المولى مع العبد ١٢ ع ١٤ قوله لانه حكم العقد الخ يعني لو انها سكتنا عن ذكر التبن كان التبن لصاحب البذر لانه موجب العقد
 فاذ الفاضل عليه فانما هو ما هو موجب العقد فلا يتغير به وصف العقد فكان وجود الشرط وعدمه سواء ١٢ ع ١٥ قوله فالخراج على الشرط فان العقد اذا كان صحيحاً يجب المسمى وهذا عقد صحيح فيجب فيه المسمى ١٢ ع
 ١٦ قوله وان كانت الخ يعني فان قيل كانت المزارعة اجارة ابتداء فلا بد من الاجرة اجاب عنه بقوله وان كانت اي المزارعة اجارة الخ ١٢ ع ١٧ قوله بخلاف ما اذا فسدت الخ يعني ان كانت فاسدة فلا
 فرق بين ان تخرج الارض وان لا تخرج الارض في وجوب اجر المثل للعامل فان اخرجت شيئاً فالخراج لصاحب البذر ١٢ ع -

مثله بالغاً ما بلغ لانه استوفى منافعه بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها وقد مر في الاجارات وان كان
من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه لانه استوفى منافع الارض بعقد فاسد فيجب ردها وقد
تعذر ولا مثل لها فيجب رد قيمتها وهل يزداد على ما شرط له من الخارج فهو على الخلاف الذي ذكرناه ولو جمع
بين الارض والبقر حتى فسدت المزارعة فعلى العامل اجر مثل الارض والبقر هو الصحيح لان له مدخله
في الاجارة وهي اجارة معنى واذا استحق رب الارض الخارج لبذره في المزارعة الفاسدة طاب له جميعه لان
النماء حصل في ارض مملوكة له وان استحقه العامل اخذ قدر بذره وقد راجع الارض وتصدق بالفضل
لان النماء يحصل من البذر ويخرج من الارض وفساد الملك في منافع الارض اوجب خبثاً فيه فبأسلوه بعض
طاب له وما لا عوض له تصدق به قال واذا عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه
لانه لا يمكنه المضي في العقد الا يضرب يلزمه فصار كما اذا استاجر اجيراً اليهد مزارعة وان امتنع الذي ليس من
قبله البذر راجبه الحاكم على العمل لانه لا يلحقه بالوفاء بالعقد ضرر والعقد لازم بمنزله الاجارة الا اذا كان
عذر يفسخ به الاجارة فيفسخ به المزارعة قال ولو امتنع رب الارض والبذر من قبله وقد كرب المزارع الارض
فلا شيء له في عمل الكراب قيل هذا في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى يلزمه استرضاء العامل لانه غرة
في ذلك قال واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة اعتباراً بالاجارة وقد مر الوجه في الاجارات فلو
كان دفعها ثلث سنين فلما نبت الزرع في السنة الاولى ولم يستحصد حتى مات رب الارض ترك الارض
في يد المزارع حتى يستحصد الزرع ويقسم على الشرط وتنتقض المزارعة فيما بقي الستين لان في ابقاء العقد
في السنة الاولى مراعاة الحقين بخلاف السنة الثانية والثالثة لانه ليس فيه ضرر بالعامل فيحافظ فيها
عن المزارع وعن الورثة ١٣ في

الـ قولهم وقد مر في الاجارات قال صاحب النهاية وفي هذا الذي ذكره من الحوالة نوع تغير لانه ذكر في باب الاجارة الفاسدة في كتاب الاجارات في مسئلة ما اذا استاجر حرا راعيا لم يقف منه فلا جارة فاسدة
 علم قال ولا يجاوز بالاجر فغير لانه لما فسدت الاجارة فالواجب الاقل مما سمي ومن اجر المثل وبذلك لما اشتراك في الاحتطاب حيث يجب الاجر بالعام بالبلغ عند محمدر لان السمي هناك غير معلوم فلم يصح الميط
 فمن هذا الذي ذكره في الاجارة يعلم ان عند محمدر لا يبلغ اجر المثل بالعام بالبلغ في الاجارة الفاسدة كما هو قولهما في الشركة في الاحتطاب ثم ذكره سينا وقال محمدر اجر مثله بالعام بالبلغ الى ان قال وقد مر في الاجارة
 وذلك يدل على ان مذهبه في جميع الاجارات الفاسدة يبلغ الاجر بالعام بالبلغ وليس كذلك واجيب بان هذه الاجارة ممن قبل الشركة في الاحتطاب لان الاجر غير معلوم بل هو مخرج الخارج وهذه حوالة بل انظر ١٢ ر
الـ قولهم هو المبيع وقيل يزرع مثل اجر الارض بكرة فاما البقرة فلا يجوز ان يستحق العقد المزارعة بحال فلا ينقد العقد عليه صحيحا ولا فاسدا ودوجب اجر المثل لا يكون بدون انعقاد العقد اذا لم ينفذ
 الا بالعقد والراجح ان عقد المزارعة من جنس الاجارة لما هو مضاف البقرة يجوز استحقا قبالا بعقد الاجارة فينقد عليها عقد المزارعة بصيغة الفساد فيجب اجر المثل كما يجب اجر مثل الارض ١٢ كافي **الـ** قولهم لان لم اى
 للبقر دخل في الاجارة يجوز ايراد عقد الاجارة عليه والمزارعة اجارة معني فينقد المزارعة عليه فاسدا ويجب اجر المثل ١٢ ر **الـ** قولهم لان النماء يحصل من اليد ويخرج من الارض اى فهو محتاج اليهما فكان الخبث
 شديدا فادورث وجوب التصديق وعمل العامل وهو القاء البذر وقح المجدول ليس بذلك المشابة بجواز حصول النماء بدونه عاقلة كما اذا هبت الريح فالنقت البذر في الارض واسطر السواد فكان تأمن
 بالعمل تشبته الخبث فلم يورث وجوب التصديق وهذا هو الفارق بين خبث تمكن في منفعة الارض فواجب التصديق بالفضل وبين خبث تمكن
 في عمل العامل فلم يوجب ذلك ١٢ ر **الـ** قولهم فانتج صاحب البذر اى قبل القاء البذر وما بعد القاء فيجوز لان عقد المزارعة يكون لازما من الجانبين بعد القاء البذر ١٢ ر **الـ** قولهم لانه لا يلحقه الخ لانه
 التزام اقامته العمل وهو قاعد على اقامته العمل كما التزم بالعقد وجوب العقود المزارعة وجوب تسليم العقود عليه فاما اذا امتنع صاحب البذر من العمل ففي التزام موجب العقد اياه ضرر فيما لم يتناوله العقد لان البذر
 ليس يعقود عليه وفي القائه في الارض خلفه كذا في المبسوط ٢١ ر **الـ** قولهم اذا كان عذر الخ كالممنع المانع للعامل عن العمل او الدين الذي لا وفاء به منه الا يبيع الارض فيفسخ به المزارعة ١٢ ر **الـ**
الـ قولهم فانتج له في عمل الكراب لان المائي هو مجر ومنتفع وهو لا يتقوم بالعقد والعقد هو مجر من الخارج وقد فاق ١٢ ر **الـ** قولهم يلزمه استرضاء العامل يعني بان يعطى العامل اجر مثل عمله لانه انما استعمل
 باقامته العمل ليزرع فمصلح له نصيبه من الخارج فاذا اخذ الارض بعد اقام هذه الاعمال من كراب الارض وحفر الانبار كان هو غائرا للعامل لمصلحة البذر وهو لا يورث فحينئذ ان يطلب رضاه ١٢ ر **الـ**
الـ قولهم واذا مات الخ وعلم انه لا يقوله واذا مات احد المتعاقدين بعد ابدء الزرع لان الذي يكون قبله مذكور فيما يليه ولم يفصل بين ما نبت الزرع او لم ينبت ولكن ذكر جواب الثالث في قوله فلما نبت الزرع
 الخ ولم يذكر جواب ما لم ينبت عند موته ولعله ترك ذلك احتياطا على دخول في الطلاق اول المسئلة ١٢ ر **الـ** قولهم وقد مر الوجه في الاجارات وهو قوله لانه لو نفي العقد صار المنفعة للملكة او الاجرة للملكة
 لغير العاقد مستحقا بالعقد لانه ينتقل بالموت الى الوارث وذلك لا يجوز ١٢ ر **الـ** قولهم ترك الارض الخ اى يبقى عقد المزارعة الى ان يستحصد ولا يثبت اجارة مبتدأة حتى لا يجب الاجر على المزارع
 ١٢ ر **الـ** قولهم فحفظ الخ اى فحفظ في ستة اشان بنز واثالثه على وحده القياس حيث تبطل المزارعة بخلاف ستة الاولى فانه لا تبطل المزارعة فيها استحسانا ١٢ ر

على القياس ولو مات رب الأرض قبل الزرع اعدت بعد ما كرب الأرض وحفر الانهار انتقضت المزارعة لانه
ليس فيه ابطال مال على المزارع ولا شئ للعامل بمقابله ما عمل كما نبينه ان شاء الله تعالى واذا فسخت المزارعة
بدين فادرج الحق صاحب الأرض فاحتاج الى بيعها فباع جاز كما في الاجارة وليس للعامل ان يطالبه بكرب
الأرض وحفر الانهار بشئ لان المتافع انما تتقوم بالعقد وهو انما قوم بالخارج فاذا انعدم الخارج لم يجب شئ
ولو نبت الزرع ولم يستحصد لم تبع الأرض في الدين حتى يستحصد الزرع لان في البيع ابطال حق المزارع
والتأخير اهون من الابطال ويخرجه القاضي من الحبس ان كان حبسه بالدين لانه لما امتنع بيع الأرض لم
يكن هو ظالما والحبس جزاء الظلم قال واذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدر ككان على المزارع اجر مثل
نصيبه من الأرض الى ان يستحصد والنفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقها معنا حتى يستحصد
لان في ببقية الزرع باجر المثل تعديل النظر من الجانبين فيصار اليه وانما كان العمل عليها لان العقد قد
اتهي بانتهاء المدة وهذا عمل في المال المشترك وهذا بخلاف ما اذا مات رب الأرض والزرع بقل حيث يكون
العمل فيه على العامل لان هناك ابقينا العقد في مدته والعقد يستدعي العمل على العامل اما ههنا العقد قد
انتهى فلم يكن هذا ابقاء ذلك العقد فلم يختص العامل بوجوب العمل عليه فان اتفق احدهما بغير اذن
صاحبه وامر القاضي فهو متطوع لانه لا ولاية له عليه ولو اراد رب الأرض ان يأخذ الزرع بقل لم يكن له
ذلك لان فيه اضرا بالميزارع ولو اراد المزارع ان يأخذه بقل قليل لصاحب الأرض اقلع الزرع فيكون بينكما
واعطيه قيمة نصيبه او اتفق انت على الزرع وارجع بما تنفق في حصته لان المزارع لما امتنع من العمل لم يجبر
عليه لان ابقاء العقد بعد وجود المنتهي نظره وقد ترك النظر لنفسه في أرض مخير بين هذه الخيارات لان بكل
ذلك يستدفع الضرر ولو مات المزارع بعد نبات الزرع فقالت ورثته نحن نعمل الى ان يستحصد الزرع و
أبي رب الأرض فلهم ذلك لانه ضرر على رب الأرض ولا اجر لهم بما عملوا انا ابقينا العقد نظرا لهم فان ارادوا

له قوله انتقضت المزارعة بخلاف المسئلة الاولى حيث بقي براضائه لانه كان مغرورا من جهة بالاتفاق
باعتباره ولم يوجد ذلك ههنا لان الموت يأتي بدون اختياره ١٢ زيلبي ١٢ قوله واذا فسخت الخ هذا القول والتشبيه بالاجارة يشير الى انه اختار رواية الزيادات فانه عليها لا بد لصحة الفسخ من القضاء او الرضا
لا ينافي معنى الاجارة وعلى رواية كتاب المزارعة والاجارات والجراح الصغير لا يحتاج فيه الى ذلك ١٢ ع ١٢ قوله لم تبع الأرض الخ ولا كذلك لو زرع الأرض ولم تنبت بعد لانه ليس لصاحب البذر
في الأرض عين مال قائم لان التبذير استهلاك ١٢ زيلبي ١٢ قوله اجر مثل نصيبه الخ حتى لو كانت المزارعة بالنصف كان عليه اجر مثل نصف الأرض لان المزارعة لما انتهت بانقضاء المدة لم يبق للعامل
حق منفعة الأرض وهو بوقوفها بترتيب نصيبه من الزرع الى وقت الادراك ١٢ زيلبي ١٢ قوله والنفقة على الزرع وهي مؤنة الحفظ والسقي وكري الاشارة عليها على مقدار نصيبها حتى يستحصد كنفقة المهر
المشترك العاجز عن الكسب ١٢ ع ١٢ قوله معناه اي معنى قوله والنفقة على الزرع عليها يريد ان النفقة على الزرع عليها حتى يستحصد الزرع ١٢ ع ١٢ قوله تعديل النظر فانما امرنا العامل بقطع الزرع
عند انقضاء المدة تفريضا وان ابقينا به بلا اجر فضرر رب الأرض فابقينا به بالاجر وفيه تعديل النظر من الجانبين ١٢ ع ١٢ قوله وهذا عمل في المال المشترك فيكون العمل عليها وهو قبل انتهاء المدة كان على العامل
خاصته فاعمل بعد الانتهاء يكون باعتبار الشركة في الزرع ١٢ ع ١٢ قوله وقد مر ٩ قوله وهذا بخلاف الخ فانه يبقى الزرع بلا اجر ولا اشتراك في النفقة ولا اشتراك في العمل ١٢ ع ١٢ قوله
حيث يكون الخ مسئلة الموت مخالفة مسئلة انقضاء المدة في الاحكام الثلث وهي وجوب اجر الأرض والاشتراك في النفقة والاشتراك في العمل حيث لم يجز اجر مثل نصيبه من الأرض على العامل ١٢ ع ١٢
١٢ قوله فان اتفق الخ احدهما بغير اذن صاحبه وامر القاضي اي فيما اذا انقضت مدة المزارعة فهو متطوع لانه اتفق على ملك الغير بغير امره وبغير امره من يملكه عليه ١٢ ع ١٢ قوله لانه لا ولاية الخ ولا هو
مضطر لذلك لانه يمكن ان يتفق بامر القاضي فصار هذا نظير ترميم الدار المشتركة ١٢ زيلبي -
١٣ قوله لم يجز عليه اي بعد مضي المدة لانتها العقد فبقى الزرع مشتركا بينهما فيخررب الأرض بين هذه الخيارات ١٢ ع ١٢ قوله نظر لهم فقاموا مقامه وهو لا يستحق الاجر فكذلك ١٢ زيلبي

معاملة من السقي وهي معاملة في الاشجار ببعض الخارج منها ١٣

قال ابو حنيفة المساقاة بجزء من الشرب باطلة وقال جائرة اذا ذكر مائة معلومة وسى جزء من الثمرة
مشاعا والمساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلام فيها كالكلام في المزارعة وقال الشافعي ^{في} المعاملة جائزة ولا
يلغى اهل الحديث ع ١٣

قوله لما بنا وهو قوله لان البقاء العقد بعد وجود المني نظر الخ ١٢ **٤** قوله والمالك على الخيارات الخ يمكن في هذه الصورة بوجه المالك بالتفكير بوجه بكلمة اذا العمل على العامل مستحق لبقاء العقد
١٣ **٥** قوله وكذلك اجرة المصداخ يعني كما ان النفقة عليها فيما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان اجرة المصداخ والرفاع والدبايس والتذرية عليها ١٢ **٦** قوله والرفاع بالغ
والكسر هو ان يرفع الزرع الى البعد والتذرية تمييز الحب من التبن بالرجع والبذر موضع الطعام الذي يترك فيه ١٢ **٧** قوله والدبايس الدرايسة في الطعام ان يوطأ بقوام الدواب والدبايس
صيقل السبب واستعمال الفقهاء اياه موضع الدرايسة تسامح اودع ١٢ منزب **٨** قوله والتذرية ذرت الرزب تذرية مرواشت بادخاها او يرايند ويرد ١٢ من **٩** قوله فان شرطه اي كون
اجرة المصداخ والدبايس والرفاع والتذرية في المزارعة على العامل ١٢ **١٠** قوله وهذا الحكم الخ لما كان القدر في ذكره المسألة عقيب انقضاء المدة والزرع لم يدرك كان توهم اختصاصه بذلك فحال
المنصف في هذا الحكم ليس يختص الخ ١٢ **١١** قوله ولا يقتضيه لان العقد يقتضي على المزارعة وفيه الاشياء ليست من اعمال المزارعة ١٢ **١٢** قوله يفيد العقد
والاصل ان اشتراطه ليس من اعمال المزارعة على المتعارفين يفيد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد منهما ومشكلة لغيره الاجابة ١٢ **١٣** قوله كشرط الحمل اي حمل
المنطقة ونحوها الى منزل رب الارض ١٢ يعني **١٤** قوله وهو اختيار مشايخ الخ وهم يزيدون على هذه الرواية ويقولون يجوز شرط التفتية والحمل الى منزل على العامل للتعامل ١٢ **١٥** قوله فهو عليها تمييز
ملك كل واحد منهما عن ملك الآخر فكان التذرية في ملك واحد منهما ايم ١٢ **١٦** قوله والتفتيح ملحق الغنل ادخال شيء من قولها في ما نها تفتيح الحيوانات ١٢ بل
١٧ قوله وما كان بعد القسمة كالجزل الى البيت والطحن فهو على كل واحد منهما في نصيبه خاصة لان بالقسمة تمييز ملك احدهما عن الآخر فيكون التذرية في ملك واحد منهما اليه
١٢ **١٨** قوله لانه مال مشترك ماه مشترك كما بعد القسمة باعتبار ما كان وقيل باعتبار ان المهور بعد القسمة بينهما الا ترى ان نصيب كل واحد منهما اذا كان معيناً في تفرقة يقل لهم شره كما في القرعة ١٢ **١٩** قوله
القصص يقل لكل زرع بعد النيات قبل الادراك ١٢ عن -

١٨ قوله كتاب المساقاة لا يخفى مناسبتها مع المزارعة وهي المشاركة في الخارج ثم كثرة الفايدين سجوا وورد لا حادوث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر قدمت المزارعة عليها لشدة الحاجة إلى معرفة أحكامها وكثرة فروعها ومسائلها كما أفاده في النهاية ١٢٠ والاختصار ١٩ قوله المساقاة الخ ثم معنى المساقاة لغة شرا عا ما هو مذكور في الصحاح وغيره إن المساقاة أن تتصل بجلك في الغنيل أو كروم أو غيرهما ليقوم بأصلها على أن يكون له سهم معلوم من ثمره ١٢١ قوله والظاهر فيها الخ أي وشرا لظهاى الشرا لظاقتي ذكرت في المزارعة وفي فتاوى قاضيان وشرا لظهاى بيان نصيب العامل وإن بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب الدارخ جازا استحسانا كما قلنا في المزارعة ومنها الشراكة في الخارج كما في المزارعة ومنها التخليص بين الأشجار والمعامل ومنها بيان الوقت فإن سكتا عن الوقت جازا استحسانا ليقع العقد على أول ثمرة تكون في تلك السنة فإن لم يخرج في تلك السنة فهو ميتقنع بالمعاملة هناك ١٢٢ قوله وقال الشافعي المعاملة جائزة إلى قوله والمنقول في وقف العقار من كلمات الشافعي ١٢٣

يجوز المزارعة لا يتبع للمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها لان فيه شركة في الزيادة دون
 الاصل وفي المزارعة لو شرط الشركة في الربح دون البذر بان شرط رفعه من راس الخارج يفسد فجعلنا المعاملة
 اصلا وجوزنا المزارعة بتبعها كالشرب في بيع الارض والمنقول في وقت العقار وشرط المدة قياس فيها لانها
 اجارة معني كما في المزارعة وفي الاستحسان اذ المربين المدة يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان الثمر لا دركها
 وقت معلوم وقل ما يتفاوت ويدخل فيها ما هو المتيقن وادراك البذر في اصول الرطبة في هذا ابتذلة
 ادراك الثمار لان له نهاية معلومة فلا يشترط بيان المدة بخلاف الزرع لان ابتداءه يختلف كثيرا خريفا
 وصيفا وربيعا والانتها بناء عليه فقد خله الجهالة وبخلاف ما اذا دفع اليه غرسا قد علق ولم يبلغ الثمر معاملة
 حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضي وضعفها تفاوتنا فاحشة وبخلاف ما اذا دفع نخلا
 او اصول طيبة على ان يقوم عليها او اطلق في الرطبة تفسد المعاملة لانه ليس لذلك نهاية معلومة لانها
 تنمو ما تركت في الارض فجهلت المدة ويشترط تسمية الجزء مشاعا لبيتا في المزارعة اذ شرط جزء معين
 يقطع الشركة وان سميا في المعاملة وقتا يعلم انه لا يخرج الثمر فيها فسدت المعاملة لفوات المقصود وهو الشركة
 في الخارج ولو سمي مدة قد يبلغ الثمر فيها وقد يتاخر عنها جازت لاننا لا نتيقن بفوات المقصود ثم لو خرج في
 الوقت المسمى فهو على الشركة لصحة العقد وان تاخر فللعامل اجور المثل لفساد العقد لانه تبين الخطاء في المدة
 المسببة فصا ركما اذ علم ذلك في الابتداء بخلاف ما اذا لم يخرج اصلا لان الذهاب بافة فلا يتبين فساد المدة
 فبقي العقد صحيحا ولو شئ لكل واحد منهما على صاحبه قال وتجوز المساقاة في النخل والشجر والكرم والزيتون
 واصول الباذنجان وقال الشافعي في الجديد لا تجوز الا في الكرم والنخل لان جوازها بالاثرو قد خصها وهو
 حديث خبير ولنا ان الجواز للحاجة وقد عتبت واثر خبير لا يخصها لان اهلها يعملون في الاشجار والرباط
 في قوله لا يخرج الثمر فيها وقد يتاخر عنها جازت لاننا لا نتيقن بفوات المقصود ثم لو خرج في الوقت المسمى فهو على الشركة لصحة العقد وان تاخر فللعامل اجور المثل لفساد العقد لانه تبين الخطاء في المدة المسببة فصا ركما اذ علم ذلك في الابتداء بخلاف ما اذا لم يخرج اصلا لان الذهاب بافة فلا يتبين فساد المدة فبقي العقد صحيحا ولو شئ لكل واحد منهما على صاحبه قال وتجوز المساقاة في النخل والشجر والكرم والزيتون واصول الباذنجان وقال الشافعي في الجديد لا تجوز الا في الكرم والنخل لان جوازها بالاثرو قد خصها وهو حديث خبير ولنا ان الجواز للحاجة وقد عتبت واثر خبير لا يخصها لان اهلها يعملون في الاشجار والرباط

عنه فانه لا يخرج غير الرسول صلى الله عليه وسلم اليهود على ان يعملوا فيها على نصف ما يخرج فيها من ثمار او زرع ١٢ -
 بين النخل والكرم ارض يضيئها بقاء النخيل وقد اخذ النخل مع الارض معاملة تجازت لو كانت الارض تستقي بما على حدة لا يجوز ١٢ يعني قوله والعقار فانه يصير وقتا يتبع للعقار ولا يجوز
 وقدره بانفاده ١٢ يعني قوله وادراك البذر الخ معناه لو دفع رطبة قد انتهى جوازها على ان يقوم عليها ويستقيما حتى يخرج بذرها على ان لا يزرع الثمر من رزق فهو بينهما نصفان جازا اذا كان البذر مما يرغب فيه
 وحده لانه يصير في معنى ثمر الشجر وبالن ان لا ادراك البذر وقتا معلوما عند المزارعين فكان ذكره بمنزلة ذكره في سمين والبذر اذا جعل يعمل العمل فاشترط ان المصاغة فيه يكون صحيحا والرطبة لصاحبها ١٢ يعني قوله
 في اصول الرطبة اي معاملة ما يندو شخص برطوبة كسيرة وكند ما لك پنجاه رطبة اثنى سبست واكمه در زمين مذکور است يدركي تا آب دهره از او عمل كند و ان حتى كرمه آرد و پنجه شود ان تخم و پنجه از تخم حاصل شود مشترك
 باشد میان آنها و تعیین مدت نمکند پس این معامله جائز است و واقع شود بر اول تخم که ظهور بر آید و پنجه گردد و زراعت تخم بمنزلة ثمر است ١٢ ترجمه قوله الرطبة بالفتح الا سفتت وفي كتاب العشر بقوله غير
 الرطاب فانما البقول مثل الكراث ونحو ذلك والرطاب هو القثاء والبطيخ والباذنجان وما يجري مجراه والاول هو المذكور فيما عتدي من كتب اللغة منسوب ١٢ مغرب ٤ قوله مختلف الخ فان من الناس
 من يزرع في الخريف ومنهم من يزرع في الربيع ومنهم من يزرع في الصيف وانما كان ابتداء العمل مما يتقدم وتاخره فان كان الانتهاء كذلك فكانت المدة مجملة فلا يجوز ١٢ ك ٤ قوله وبخلاف ما اذا دفع
 البذر الخ اي اذا دفع الرجل الى الرجل غرس شجر او كرم او نخل قد علق على ان يقوم عليه ويسقيه ويصلحها فما اخرج الله من ذلك الغرس من الثمر فهو بينهما نصفان فهذه معاملة فاسدة ١٢ عن ٤ قوله لا يجوز هذا لانه
 لا يدري متى يحل الشجر وقد يتفاوت الاشجار في المحل بحسب قوة الارض وضعفها فلا بد من بيان المدة ١٢ عن ٩ قوله الا ببيان المدة بان يذكر سمين معلومة لانه لا يدري في كم يحل الشجر والنخل والكرم انظر في الاشجار
 تتفاوت في ذلك بتفاوت مواضعها من الارض بالقوة والضعف فان بينا مدة معلومة صار مقدار المعقود عليهم من العمل معلوما فيجوز وان لم يبين ذلك لا يجوز ١٢ ك ٤ قوله على ان يقوم عليها ١٢
 حتى يذهب اصولها ويخطف نباتا اي لا يجوز انما اذا دفع النخيل او اصول الرطبة على ان يقوم عليها معاملة مطلقا فيجوز اذا كان للرطبة جواز معلوم ويقع المعاملة في
 النخيل على اول ثمرة يخرج وفي الرطبة على اول حصة يخرج اما اذا لم يكن للرطبة جزء معلوم فلا يجوز سوا قيد بذهب اصولها او اطلق اول يذكر شيئا هو المراد من قوله اطلق في الرطبة لان في كل منها جهالة المدة في
 الرطبة بخلاف النخيل فانه لو قيد بقوله دفعنا معاملة الى ان يذهب اصولها فلا يجوز وان اطلق عن ذلك فهو جائز ويقع المعاملة على اول ثمرة يخرج في تلك السنة ١٢ ك ٤ قوله لانها تتفاوت دليل الرطبة
 ولم يذكر دليل النخل والرطبة اذا شرط القيام عليها حتى يذهب اصولها لانه لا نهاية لذلك فكان غير معلوم ١٢ عن ١٢ قوله فجلت المدة لان الرطبة مما يزاد وطول البقول المدة فتس لم يكن وقت الجوزة معلوما كان مدة المعاملة
 مجزولة بخلاف الثمر لان لا ذكره وقتا معلوما اذا بلغ ذلك لا يزداد بعد ذلك وان طال الزمان اما الرطبة بخلافها ١٢ ك
 ١٣ قوله يعملون الخ روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج من ثمار زرع رواه البخاري ومسلم وجماعة اخرى دلهما مطلق فلا يجوز تعقيده ببعض الاشجار دون بعض
 ١٢ رطب

ايضا ولو كان كما زعم فالاصل في النصوص ان تكون معلولة سيما على اصله وليس لصاحب الكرم ان يخرج
 العامل من غير عذر لانه لا ضرر عليه في الوفاء بالعقد وكذا ليس للعامل ان يترك العمل بغير عذر بخلاف
 المزارعة بالاضافة الى صاحب البذر على ما قدمناه قال فان دفع بخلافه تم مساقاة والتميز بالعلم
 جاز وان كانت قد انتهت لم يجز وكذا على هذا اذا دفع الزرع وهو بقل جاز ولو استحصدا وادرك لم يجز
 لان العامل انما يستحق بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي والادراك فلو جوز ان كان استحقاقا بغير عمل
 ولم يرد به الشرع بخلاف ما قبل ذلك لتحقق الحاجة الى العمل قال واذا فسدت المساقاة فللعامل اجور مثله
 لانه في معنى الاجارة الفاسدة وصارت كالتمرارة اذا فسدت قال وتبطل المساقاة بالموت لانها في معنى
 الاجارة وقد بينا فيهما فان مات رب الارض والخارج بسرف للعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم قبل ذلك الى
 ان يدرك التمر وان كره ذلك ورثة رب الارض استحقاقا فيبقى العقد دفعا للضرر عنه ولا ضرر فيه على الآخر
 ولو التزم العامل الضرر وتخير ورثة الاخرين ان يقتسوا البسر على الشرط وبين ان يعطوه قيمة نصيبه من
 البسر وبين ان ينفقوا على البسر حتى يبلغ فيرجعوا بذلك في حصة العامل من التمر لانه ليس له الحاق الضرر
 بهم وقد بينا نظيره في المزارعة ولو مات العامل فلورثته ان يقوموا عليه وان كره رب الارض لان فيه النظر
 من الجانبين فان ارادوا ان يصرموه بسرا كان صاحب الارض بين الخيارات الثلاثة التي بينها وان مات جميعا
 فالخيار لورثة العامل لقيامهم مقامه وهذا خلافة في حق مالي وهو ترك الثمار على الاشجار الى وقت الادراك لا
 ان يكون وراثته في الخيار فان ابى ورثة العامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك الى ورثة رب الارض على ما
 وصفنا قال واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بسرا خضر فهذا الاول سواء وللعامل ان يقوم عليها الى ان يدرك
 لكن بغير اجر لان الشجر لا يجوز استيجاره بخلاف المزارعة في هذا لان الارض يجوز استيجارها وكذلك العمل كله

له قوله ولو كان له اي لو كان الامر كما زعم من كون العمل خيرا مقتصر على التخييل والكرم فلا يقتضي هذا اقتضار حكم الشرع على المورد لان الأصل في النصوص التعليل فيمنع الأصل المذكور اقتضار الحكم على
 المورد وانما اقتضار الحكم على العمل اي يكون مخالفا للقياس لا سيما الأصل الذي عند الشافعي فان هذا الأصل عنده حجة موجبة اما عندنا فلا يجوز العمل بهذا الأصل الا بقدر قيام الدليل على ان هذا النص معتل في الحال فلا
 يجوز العمل بهذا الأصل بدون قيام هذا الدليل عندنا لكنه يفي في منع اقتضار الحكم على المورد ١٢ اعظمي ١٣ قوله بالاضافة الى صاحب البذر لان في الباقي والبذر في الارض اختلف ملكه فلا بد ان يرضى به وهما لا يحتاج
 رب الكرم في البقاء للعقد الى اتفاق شئ من ماله فيلزم العقد من الجانبين ١٢ كافي ١٣ قوله على ما قدمناه اشارة الى ما قال في كتاب المزارعة واذا عقدت المزارعة فاحق صاحب البذر من العمل لم يجز عليه
 الخ ١٢ اعظمي ١٣ قوله تبطل لانه لو بقي العقد تغير التغير المحمكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لانه يتقبل بالموت الى الوارث ١٢ ١٣ قوله فيما في الاجارة من ان اذا مات احد المتعاقدين فقد عقد
 الاجارة لنفسه انفسخت الاجارة ١٢ ١٣ قوله وان كره ذلك ورثة الخ اي ليس لورثته ان يمنوه من ذلك استحسانا لان في منع الحاق الضرر فيبقى العقد دفعا للضرر عنه ولا ضرر على الورثة ١٢ اعظمي ١٣
 ١٤ قوله استحسانا واما في القياس فقد انتقضت المساقاة بينهما وكان البسر بين ورثة صاحب الارض وبين العامل النصا فان شرط النصا لان صاحب الارض استاجر العامل ببعض الخارج والاجارة
 تنقضي بموت احد المتعاقدين ١٢ ١٣ ١٤ قوله فيرجعوا الى حصة اشكال وكان ينبغي ان يرجعوا عليه بجميعه لان العامل انما يستحق بالعمل وكان العمل كله عليه فلورثته عليه بحصة فقط يورث الى
 ان العمل يجزى عليها حتى يستحق المونة بحصة فقط وهذا خلف لانه يورث الى استحقاق العامل بلا عمل في بعض المساقاة وهذا الاشكال واراد في المزارعة ايضا ١٢ اعظمي ١٣
 ١٥ قوله بين الخيارات الثلاثة اي ان شاء اجزوا والبسر فقسر على الشرط وان شاء اعطوه نصف قيمة البسر وصار البسر كله بينهم وان شاء انفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا بالنفقة في حصة العامل من التمر كما في
 المزارعة ١٢ ١٣ ١٤ قوله لقيامهم مقامه وكان له في حياته هذا الخيار بعد موت رب الارض فكذا يكون لورثته بعد موته ١٢ كافي ١٣ قوله وهذا خلافة الخ انا فاقا جوابا لسؤال مقدربان يقال خيار
 البسر لا يورث عندكم لانه لو كان لا يقبل النقل فكيف ثبت هذا الخيار لم يقل انه خلافة في حق مالي الخ ١٢ ١٣ ١٤ قوله سواء والعامل بالخيار ان شاء عمل كما كان يعمل وان ابى خسر من الخيارات الثلاثة ١٢ ١٣
 ١٥ قوله لكن بغير اجر اي على العامل في معاملة نصيبين الثمرة التي بقيت على الشجر بعد انقضاء المدة ١٢ ١٣ ١٤ قوله لا يجوز استيجاره حتى لو اشتري ثمارا على الاشجار ثم استاجر الاشجار الى وقت الادراك
 لا يجب عليه اجر ١٢ ١٣ ١٤ قوله يجوز استيجارها فان من اشترى زرعيا في ارض ثم استاجر الارض مدة معلومة جاز وجب المسمى وان استاجر بالالى وقت ادراك الزرع وجب اجر الشئ ١٢ ١٣ ١٤
 قوله وكذلك العمل الخ اي اذا اظهر الفرق بيني عليه فرق آخر هو ان العمل هناك عليهما بحسب حكمهما في الزرع لان رب الارض لما استوجب الاجر على العامل لا يستوجب عليه العمل في نصيبه بعد انتهاء المدة وهما
 العمل على العامل في الكل لانه لا يستوجب رب العمل عليه اجر بعد انقضاء المدة كما كان لا يستوجب عليه ذلك قبل انقضاء المدة فيكون العمل كله على العامل الى وقت الادراك كما قبل انقضاء المدة ١٢ ١٣

على العامل ههنا وفي البزاعة في هذا عليها لانه لما وجب اجر مثل الارض بعد انتهاء المدة على العامل لا يستحق عليه العمل وههنا لاجر فجاز ان يستحق العمل كما يستحق قبل انتهائها قال وتفسخ بالاعدار لما بيننا في الاجارات وقد بينا وجوه العذر فيها ومن جعلتها ان يكون العامل سارقا يخاف عليه سرقة السعف والثمر قبل الادراك لا يلزم صاحب الارض ضرر لم يلزمه فيفسخ به ومنها مرض العامل اذا كان يضعف عن العمل لان في الزامه استيجار الاجراء زيادة ضرر عليه ولم يلزمه فيجعل ذلك عذرا ولو اراد العامل ترك ذلك العمل هل يكون عذرا فيه روايتان وتاويل احدهما ان يشترط العمل بيده فيكون عذرا من جهته ومن دفع ارضا بيضاء الى رجل سنين معلومة يغرس فيها شجرا على ان تكون الارض والشجر بين رب الارض والغراس نصفين لم يحجز ذلك لا بشرط الشركة فيما كان حاصله قبل الشركة لا بعمله وجميع الثمر والغرس لرب الارض وللغراس قيمة غرسه واجرمثله فيما عمل لانه في معنى تفيز الطحان اذ هو استيجار بعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان فيفسد وتعد رد الغراس لا تصالها بالارض فيجب قيمتها واجرمثله لانه لا يدخل في قيمة الغراس لتقومها بنفسها وفي تخريبها طريق اخري بناء في كفاية

المنتهي وهذا اصحها والله اعلم

كتاب الذبائح

قال الذبائح شرط حل الذبيحة لقوله تعالى اما ذكيتم ولان بها يتميز الدمار النجس من اللحم الطاهر وكما ثبت به الحل يثبت به الطهارة في المأكول وغيره فانها تنبئ عنها ومنه قوله عليه السلام ذكاة الارض يبسه وهي اختيارية كالجرح فيما بين اللبنة والخمين واضطرابية وهي الجرح في اتي موضع كان من البدن

قوله وقد بينا وجوه الى ان يفسد قوله ولان انما في غير متقومة وهي المعقود عليها فصارت العذرة في الاجارة كالعيب قبل القبض لانه لا يلزم ان يفسخ الا من عذر وهو ما يلحق به ضرر وسهنا ليس كذلك وفي الاخرى عذرة ما يليان بشرط عليه العمل بنفسه فاذا ترك العمل كان ذلك عذرا اما اذا دفع اليه النخل على ان يعمل فيها بنفسه وباجرائه فعليه ان يستعمل غيره فلا يكون ترك العمل عذرا في فسخ المعاملة اعني قوله اذ هو استيجار ارض لانه استاجر اجرا يجعل ارضه بثلث بالاثلاث الاجر على ان يكون اجرة نصف البستان الذي يظهر عمله اذ يلبي

قوله لا تصالها لانه فانه لو قطع الغراس وسلم لم يكن تسليم الشجر بل يكون يعطيه خشبة ولم يكن مشروطا بل المشروط تسليم الشجر اعني قوله لانه لا يدخل في قيمة الغراس وقد استحق بغيره وجرم نصف الارض اوصفت الى ربح ولم يحصل شي اذ يلبي قوله لتقومها بنفسها اي لانها ايمان متقومة بنفسها لا باجاسته منها وبين عمل العامل لا تقوم بالعقد لا قيمة لنفسه اعني قوله طريق آخر وهو ان يكون مشترضا نصف الغراس منه بنصف الارض والغراس مجزئة فلا يجوز اعني قوله وهذا اصحها يعني المذكور في البداية اصحها لانه نظير من استاجر اصباغا يصنع ثوبا يصنع نفسه على ان يكون نصف المصنوع لصا في ان الغراس انما يجعل الارض بها بستانا كالصنع للثوب واذا فسدت الاجارة بقيت الالة متصلة بملك صاحب الارض وهي متقومة فيلزم قيمتها كما يجب على صاحب الثوب قيمة ما زاد الصنع في ثوبه واجر عمله اعني قوله كتاب الذبائح ذكر ما بعد المسافة لان في كل منها اصلاح لا يتغير بالاكل في الحال لا يتغير في الحال كذا نقل في رد المحتار والذبائح هي جمع ذبيحة وهي اسم ما يذبح كالذبح بالكر والذبيح مصدر ذبح اذ قطع الادراج والذكاة الذبح اسم من ذك الذبيحة تذكره اذا ذبحها اعني قوله الذكاة اعني ان الذبح شرط لكل ما يذبح لحيوان الجوان قوله تعالى اما ذكيتم بعد قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الخ استثنى من الحرمة المذكور فيكون حلالا والترتب على المشتق معلول بصيغة المشتق منه كذا ما كان الحلال ثابتا بالشرع حدث شرطه اعني قوله قوله عليه السلام قلت غريب وروي ابن ابي شيبة في مصنف عن ابن الحنفية والي فلا يثبت قال اذا جفت الارض فقد ذكت اعني قوله ذكاة الارض يبسا اي طهارة الارض اي اذا ميتت من رطوبة النجاسة طهرت وطابت كما بالذكاة نظر الذبيحة وتطيب كذا في الصحاح والمغرب ١٢ ك

الدراية في تخرج احاديث الهداية

كتاب الذبائح حديث : ذكاة الارض يبسه تقدم في الطهارة . سنوا جمع سنة اهل الكتاب غيرنا كمن ساءهم ولا اكل ذبايحهم لاجدة جهنم اللفظ ولكن اخرج عبد الرزاق وابن ابي شيبة من رواية الحسن بن محمد بن الحنفية ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس هجر يعرض عليهم الاسلام فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم فمريت عليه الجزية غيرنا كمن ساءهم ولا اكل ذبايحهم وهو مرسل جيد الاسناد وروي ابن سعد من وجه اخر عن ابن سعيد بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس هجر يعرض عليهم الاسلام فان ابوا عرض عليهم الجزية بان لا تنكح نسائهم ولا تؤكل ذبايحهم الحديث وفيه قصة واسناده ساقط .

ففي هذا قولهم وان ترك العلم ان التسمية شرط وتركها مع ذكرها او التتركا من لم يعلم باشتراطها فهو في حكم ان لم يسم كما ذكره في المعاني ١٢ استقابه لعطشان الهادي من تصانيف مولانا
 ١٣ قولهم وان ترك العلم ان التسمية شرط وتركها مع ذكرها او التتركا من لم يعلم باشتراطها فهو في حكم ان لم يسم كما ذكره في المعاني ١٢ استقابه لعطشان الهادي من تصانيف مولانا
 ١٤ قولهم وان ترك العلم ان التسمية شرط وتركها مع ذكرها او التتركا من لم يعلم باشتراطها فهو في حكم ان لم يسم كما ذكره في المعاني ١٢ استقابه لعطشان الهادي من تصانيف مولانا
 ١٥ قولهم وان ترك العلم ان التسمية شرط وتركها مع ذكرها او التتركا من لم يعلم باشتراطها فهو في حكم ان لم يسم كما ذكره في المعاني ١٢ استقابه لعطشان الهادي من تصانيف مولانا
 ١٦ قولهم وان ترك العلم ان التسمية شرط وتركها مع ذكرها او التتركا من لم يعلم باشتراطها فهو في حكم ان لم يسم كما ذكره في المعاني ١٢ استقابه لعطشان الهادي من تصانيف مولانا
 ١٧ قولهم وان ترك العلم ان التسمية شرط وتركها مع ذكرها او التتركا من لم يعلم باشتراطها فهو في حكم ان لم يسم كما ذكره في المعاني ١٢ استقابه لعطشان الهادي من تصانيف مولانا
 ١٨ قولهم وان ترك العلم ان التسمية شرط وتركها مع ذكرها او التتركا من لم يعلم باشتراطها فهو في حكم ان لم يسم كما ذكره في المعاني ١٢ استقابه لعطشان الهادي من تصانيف مولانا
 ١٩ قولهم وان ترك العلم ان التسمية شرط وتركها مع ذكرها او التتركا من لم يعلم باشتراطها فهو في حكم ان لم يسم كما ذكره في المعاني ١٢ استقابه لعطشان الهادي من تصانيف مولانا
 ٢٠ قولهم وان ترك العلم ان التسمية شرط وتركها مع ذكرها او التتركا من لم يعلم باشتراطها فهو في حكم ان لم يسم كما ذكره في المعاني ١٢ استقابه لعطشان الهادي من تصانيف مولانا

٩ **قوله** والافان في حق الناس الخ جواب عن تنزل الشافي بقوله ولو كانت شرط الخ ١٢ **قوله** وما رواه ابي الشافعي وهو قوله صلى الله عليه وسلم المسلم يذبح على اسم الله تعالى سمي اوله يسلم
١٢ **قوله** تشترط عند الذبح الخ والمعتبر ان يقع الذبح عقيب التسمية قبل ان يقبل المجلس حتى اذا سمي ثم اشتغل اخر من كلام قبيل او شرب ما اذا اكل نعمة او تحديده شفرة ثم ذبح بكل وان كان كثيرا لان القاطع الذبح بالتسمية بحيث لا يتخلل بينهما شيء لا يمكن الا يخرج عظيم فاقيم المجلس مقام الاتصال فالعمل القليل لا يقطع المجلس والكثير يقطع ١٢ ان يمين

قوله والخلاف في متروك التسمية علماء فذهب ابن عمر انه يحرم ومذهب ابن عباس وعلى انه يحل كذا قال ولما اجدته مقيداً بالعباد بالنيان واما ابن عمر فاخرجه
ابو بكر الرازي في احكام القرآن ان قصاباذ بن شاة وشي ان يذكر اسم الله تعالى عليهما فاما ابن عمر غلامه ان يقوم عنده فاذا جاء انسان يشتري يقول له ابن عمر
يقول لك ان هذه شاة لعنتك فلا تشتري منها شيئاً واخرج عن علي وابن عباس وغيرهما قالوا لا بأس باكل ما نسي ان يسمى عليه عند الذبح وقالوا انها هي على اهلها
وروي مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد ان عبد الله بن عباس سئل عن الذي ينسى ان يسمى الله تعالى على ذبيحته فقال يسمى وياكل ولا بأس وقد روي هذا موطعاً في الذي
بعده **حديث** المسلم بن نهم عن اسم الله تعالى في طيم لم اجد هذا اللفظ وانما اخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
المسلم يكنيه اسمه فان نسي ان يسمى حين يذبح فليسمه وليذكر اسم الله ثم ليأكل ورواه سعيد بن منصور وعبد الرزاق والحميد عن هذا الوجه فوقه وصوب الحفاظ
وقفه وفي الباب عن ابي هريرة قال رجل النبي صلى الله عليه وسلم الرجل مني نسي ان يذبح فليسمه وليذكر اسم الله ثم ليأكل ورواه سعيد بن منصور وعبد الرزاق والحميد عن هذا الوجه فوقه وصوب الحفاظ
اخبره الدارقطني وابن عدي وفيه مروان بن سالم وهو متروك وروي ابو داود في المراسيل من رواية الثوري بن يزيد عن الصلت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله اوله يذبحه ومن الحجاة في ذلك حديث عائشة ان قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم ان قوماً يأتوننا بالبحر لا ندرى اذكروا اسم الله
ام لا فقال صلى الله عليه وسلم سموا انتم عليه وكما اخرج البخاري حديث عدي بن حاتم فانك انما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك متفق عليه
في انشاء حديث -

الى صيدا وسى واصاب غيره حل وكذا في الارسل ولواضع شاة وسى ثورمى بالشفرة وذبح باخرى اكل ولوسمى
 على سهم ثورمى بغيره صيد الا يوكل قال ويكره ان يذكر مع اسم الله تعالى شيئا غيره وان يقول عند الذبح
 اللهم تقبل من فلان وهذه ثلث مسائل احدها ان يذكر موصولا لا معطوفا فيكره ولا تحرم الذبيحة وهو المراد
 بها قال ونظيره ان يقول بسم الله محمد رسول الله لان الشركة لم توجد فلم يكن الذبح واقع له الا انه يكره لوجود
 القرآن صورة فيتصور بصورة المحرم والثانية ان يذكر موصولا على وجه العطف والشركة بان يقول بسم الله و
 اسم فلان او يقول بسم الله وفلان او بسم الله ومحمد رسول الله بكسر الدال فتحرم الذبيحة لانه اهل به لغير الله
 والثالثة ان يقول مفصلا عنه صورة ومعنى بان يقول قبل التسمية وقبل ان يضجع الذبيحة او بعده و
 هذا لا بأس به لباردني عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن امة محمد مبن
 شهد لك بالواحدة انية ولي بالبلاغة والشرط هو الذكر الخالص المجرد على ما قال ابن مسعود رضي الله عنه جردوا
 التسمية حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي لا يحل لانه دعاء وسؤال ولو قال الحمد لله او سبحان الله يريد
 التسمية حل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في اصح الروايتين لانه يريد به الحمد لله على
 نعمة دون التسمية وماتد اولته الالسن عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس رضي
 الله عنهما في قوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليه صافات قال والذبح بين الحلق واللبدة وفي الجامع الصغير لا بأس

[illegible]

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

حديث - ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن امة محمد ممن شهد ذلك بالوحدانية ولى بالبلاد مسلم من حديث عائشة فى قصة الغنمية وفيه فاصحه ثم ذكر ان بسم الله اللهم تقبل من محمد ومن آل محمد ومن امة محمد ثم فتح بيده وهو عند ابى داود والواو بدل ثم روى الحاكم من حديث ابى رافع نحوه بلفظ آخر ثم يقول اللهم هذا عن امة محمد الحديث حديث ابن مسعود جردوا التسمية لعاجدة :-

قوله وما تداولته الاسن عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر فنقول عن ابن عباس فى قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صوات الحاكم من طريق زبليان عن ابن عباس فى قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صوات قال تياما على ثلاثة قوائم معقولة يقول بسم الله الله اكبر اللهم منك واليك ورجاله ثقات وفى الباب حديث مرفوع متفق عليه من طريق قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعضي بكبشيتين يذبحهما بيده ويسمى ويكبور فى لفظ مسلم ويقول بسم الله والله اكبر الحديث **حديث** الزكاة اما بين اللبنة والخبين لعاجدة وانما فى الدارقطني من حديث ابى هوريرة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل ابن درقاء الخزاعى على جمل اوراق يجمع فى جناح منى الا ان الزكاة فى الحلق واللبنة واسناده واوه وقد اخرج عبد الرزاق عن عمرو بن موقان عن ابن عباس كذا لك

الحديث افرالوداج

بما شئت لأجده وبغيت عنه حديث أفره الدم بما شئت متفق عليه من حديث عدي بن حاتم به وإخراجه من حديث رافع بن خديج كل ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلو الحديث لكن مقصود المصنف اشتراط ذكر الأوداج نعم أخرجه ابن أبي شيبة عن رافع بن خديج سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذئب بالليل فقال كل ما أفرى الأوداج إلا أسناده ففرأى عن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أفرى الأوداج ما لم يكن قرص سن أو جرح فلف الحديث وفيه قصة أخرجه الطبراني ١٢.

بالذبح في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللبته والحيين ولان
 مجمع المجري والعروق فيحصل بالفعل فيه انهار الدم على ابلغ الوجوه فكان حكم الكل سواء قال والعروق
 التي تقطع في الذكاة اربعة الحلقوم والمرئى والودجان لقوله عليه السلام افر الاوداج بما شئت وهي اسم
 جمع واقله الثلث فيتاوى المرئى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالحلقوم والمرئى
 لانه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الحلقوم فيثبت قطع الحلقوم باقتضائه وبظاها ما ذكرنا يحتاج مالك
 ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها فكذلك عند ابي حنيفة
 وقالوا بد من قطع الحلقوم والمرئى واحد الودجين قال رضى الله عنه هكذا ذكر القدرى الاختلاف في مختصه
 والبشهور في كتب مشائخنا رحمهم الله ان هذا قول ابي يوسف وحده وقال في الجامع الصغير وان قطع نصف
 الحلقوم ونصف الوداج لم يوكل وان قطع الاكثر من الوداج والحلقوم قبل ان يموت اكل ولم يخرج خلافا
 واختلفت الرواية فيه فالجاءل ان عند ابي حنيفة اذا قطع الثلث اى ثلث كان محل وبه كان يقول ابو يوسف
 ولا تخرج الى ما ذكرنا وعن محمد انه يعتبر اكثر كل فرد وهو رواية عن ابي حنيفة لان كل فرد منها اصل بنفسه
 لانفصاله عن غيره ولورود الامر فيه فيعتبر اكثر كل فرد منها ولا ييوسف ان المقصود من قطع الودجين
 انهار الدم فينبوب احدها عن الاخر اذ كل واحد منهما مجرى الدم اما الحلقوم مخالفت المرئى فانه مجرى
 العلف والماء والمرئى مجرى النفس فلا بد من قطعها ولا يي حنيفة ان الاكثر يقوم مقام الكل في كثير من
 الاحكام وما يثلث قطعها فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود يحصل بها وهو انهار الدم المسفوح والتوجيه
 في اخراج الروح لانه لا يحى بعد قطع مجرى النفس والطعام ويخرج الدم بقطع احد الودجين فيكتفى بتجزؤا
 عن زيادة التعذيب بخلاف ما اذا قطع النصف لان الاكثر باق فكانه لم يقطع شيئا احتياطا الجانب المحرمة
 قال ويجوز الذبح بالظفر والسن والقرن اذا كان متزوعا حتى لا يكون باكله بأس لانه يكره هذا الذبح

له قوله والاصل فيه ان بين روايتي المبسوط والجامع الصغير اختلاف من

حيث الظاهر ان رواية المبسوط تقتضي الحل فيما اذا وقع الذبح فوق العقدة قبل الحلق لانه وان كان قبل العقدة فهو بين اللبته والحيين فيلزم رواية الجامع الصغير تقتضي ان لا يكل لان رواية محل الذبح الحلق
 فلما وقع الذبح قبل العقدة لم يكن الحلق محل الذبح فلا يجوز فكانت رواية الجامع الصغير مقيدة لاطلاق رواية المبسوط فكان المراد من اطلاق رواية المبسوط ما بين الذكاة ما بين اللبته والحيين المقيد وهو ان تقع الذكاة
 في الحلق بعد ان تكون ما بين اللبته والحيين وقد مر في ذبح الذبيرة بان الذبح اذا وقع على من الحلقوم او اسفل منه يحرم الكلا لانه ذبح في غير المذبح لان المذبح هو الحلقوم ١٢ له قوله اجمع جميع فان قلت
 الوداج جمع وليس باسم جمع وبينهما فرق كما عرفت في موضع قلت المراد بالاسم مفهومه المعنوي اى لفظ جمع ولا يريد به نحو الحلقوم والربط ١٣ معنى ١٤ قوله واقله الثلث فان قيل الجمع المحلى بالاعف والاسم بصير للجنس
 ويلغويه معنى الجمع فتكونه تعالى لا يكل لك النساء قلنا انما يصار الى الجنس اذا لم يكن شئ مسمود مهن العروق اى يروى عليها الذبح مسمود معلومة فلا يصار الى الجنس ولا يلغويه صيغة الجمع ١٥ له قوله فيثبت
 قطع الخ واما قال ان النص يتناول المرئى من حيث اللفظ والحلقوم بطريق الاتساع لان قطع مجرى النفس ابلغ في حصول المقصود من قطع مجرى العلف وقد فسره المصنف المرئى مجرى النفس واحتج الشافعي به بانه
 جمع الوداج وانه الودجان فدل على ان المقصود بهما يحصل به انزاع الروح وهو يتقطع الحلقوم والمرئى لان الحيوان لا يعيش بعد قطعها وهو ضعيف لفظا ومعنى اما لفظا فلان الوداج لادانته لهما على الحلقوم
 والمرئى اصلا وما معنى فلان المقصود اسالة الدم الجنس وهو انما يحصل بقطع مجزاه ١٦ له قوله وبظاها ما ذكرنا من اشتراط قطع الاربعة اثبات بدلالة اللفظ صحيح مالك حيث لا يجوز الاكثر من الاربعة اى
 اشد من بل يشترط قطع جميع الاربعة كما قال المصنف في المبانيه وقال ابي واستادى نور الله منعه في السقاية لبطشان الهادي فاني لعن الشروح وبظاها ما ذكرنا من الحديث وهو قطع الشدة بجمع مالك ولا يجوز الاكثر
 منها انتهى فسطط ١٧ مولوى محمد عبد الحمى مدني عنه ١٨ له قوله فانه مجرى العلف والماء الخ قيل هذا عكس بل الحلقوم مجرى النفس والمرئى مجرى النفس والمرئى مجرى العلف كما عرفت في الايضاح وذكر في المغرب المرئى
 مجرى الطعام والشرب وذكر في تاج الاسامي المرئى راه گذر آب ١٩ ان

له قوله عندنا ما اذا قطع الخ يريد به لما كان الرجمان بجانب الترميم كان للنصف الباقي حكم اكثر ويحتمل ان يريد بان الاكثر من الثلث القائم مقام الاربعة باق فانه اذا ترك الاثنين غير مقطوع يكون الباقي اكثر
 ما شرط قطع لكل وهو الثلث فان قيل المقطوع ايضا اكثر ما شرط قطع لكل قلنا اعتبار اكثر في الترميم وكذا بولى من اعتبار اكثر في المقطوع ترجيح للمعصوم ويمكن ان يقال المراد الاكثر من الواحد باق فيجوز لان المرخص
 ترك الواحد لا غير مالك ٢٠ له قوله احتياطا الخ هذا جواب عن التعرض بمن وجوه العلمة تقديره ان لا يمس بعد قطع مجرى النفس فقط شكاو قطع احد الودجين مع انه لا يكل وتقريرا لجواب ان السلة
 لم توجد على احتياطا الجانب المحرمة مع وجود التعارض ظاهر بين النصف المقطوع فرجنا المحرم احتياطا ٢١ اعظمي

وقال الشافعي المذبح ميتة لقوله عليه السلام كل ما أنهر الدم وأفرى الاوداج ما خلا الظفر والسن فأنها مدي الحبشة ولأنه فعل غير مشروع فلا يكون ذكاة كما اذا ذبح بغير المنزوع ولنا قوله عليه السلام أنهر الدم بها شئت ويروى أفرى الاوداج بها شئت ومارواه محبوب على غير المنزوع فإن الحبشة كانوا يفعلون ذلك ولأنه أفرى جارحة فيحصل به ما هو المقصود وهو أخرج الدم وصار كالحجر والحديد بخلاف غير المنزوع لأنه يقتل بالنقل فيكون في معنى المتخفة وإنما يكره لأن فيه استعمال جزء الأدمي ولأن فيه أعساراً على الحيوان وقد أمرنا فيه بالاحسان قال ويجوز الذبح بالليطة والبروة وكل شئ أنهر الدم إلا السن القائم والظفر القائم فإن المذبح بهما ميتة لها بنا ونص محمد في الجامع الصغير على أنها ميتة لأنه وجد فيه نصاً والمريجد فيه نصاً يحتاج في ذلك فيقول في المحل لا بأس به وفي الحرمة يقول يكره أو لم يوكل قال ويستحب أن يحل الذبائح شقته لقوله عليه السلام إن الله كتب الإحسان على كل شئ فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبائح وليحد أحدكم شقته وليحد ذبيحته ويكره أن يضجعها ثم يحل الشفرة لما روى عن النبي عليه السلام أنه رأى رجلاً اضجع شاة وهو يحل شقته فقال لقد أردت أن تبنيها موتات هلاحدتها قبل أن تضجعها قال ومن بلغ بالسكين النخاع أو قطع الرأس كره له ذلك وتوكل ذبيحته في بعض النسخ قطع مكان بلغ والنخاع عرق أبيض في عظم الرقبة أما الكراهة فلما روى عن النبي عليه السلام أنه نهى أن تنزع

له قوله كل ما أنهر الدم قلت برزلق من حشيش فروي الأئمة الستة من حديث رافع بن خديج قال كن مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقلت يا رسول الله أنا نكون في المغازي فلا تكون منمدي فقال ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً أو ظفراً أو ساجدة ثم من ذلك ما السن ففعلنا والظفر ففعلنا الحبشة انتهى ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن رافع بن خديج قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبح بالليطة فقال كل ما أفرى الاوداج إلا السن أو ظفراً انتهى ١٣ ر ٢ قوله وأفرى الفري القطع للأصابع والأفراؤ للأنف والجرح المزمع بهما اللين ١٢ ر ٣ قوله فأنها مدي الحبشة فأنهم لا يفعلون الظفر ويجدون الأسنان ويقالون بالحدش والعن ١٢ ر ٤ قوله ولنا قوله عليه السلام أفرى وهو باللقية يقتضي الجواز بالمنزوع وغيره إنما ترك غير المنزوع بما رواه الشافعي فإن فيه والله على ذلك وهو قوله عليه السلام فأنها مدي الحبشة وهذا معنى قوله ومارواه ١٢ ر ٥ قوله ولأنه أفرى جواب عن الدليل المقول للشافعي وهو قوله فأنها مدي الحبشة والمنزوعين غير مشروع فأنه أفرى ١٢ ر ٦ قوله فماتت أي بخلاف غير المنزوع فإنه يوجب الموت بالنقل مع الحدة فتصير الذبيحة في معنى المتخفة على قاري ١٢ ر ٧ قوله لا يقتل الخ أي لا تقتل وتحنق وليس بذبح حتى الذبح إلا انقطاع سجدة الأكمة ١٢ ر ٨ قوله المتخفة أي الميتة خفاً يقال شقته إذا عصر حلقته حتى يموت ومطاعه انحنى وحنق كذا في الجمن ١٢ ر ٩ قوله بالليطة الخ الليطة قشر القصب والمروة الجوز الذي فيه حبة وفي الجوزة المروة واحدة وهي حجارة إصبع برزلق قول قد صحح بعض شرح الوفاية بكسر الهمزة ولم نجد في المعبر من اللغات وقد ورد بها صاحب الدرر في الميم المتخوفة كذا قال أي زادوه ١٢ ر ١٠ قوله الشفاة الذبح والقتلة كلاهما بكسر اللام وهي الميتة والحال في المنزوع إذا ذبحتم فأحسنوا الذبائح خطأ وإنما الصواب الذبيحة انتهى فأنى بعض الشرح من تفسير القتل بالقتل والذبح لمدح فخيئت كذا في الدالي واستأذى رحمه الله تعالى في السقايم ١٢ ر ١١ قوله لقد أردت أن تبنيها موتات هلاحدتها قبل أن تضجعها ذلك إذ علم المقصود بالذبح أن الحد يدبر وليس كذلك لأن المنزوع لا يقتل وهو موجود فغير العقل يحتاج اليرموزة الكليات وأنهم في ليس كذلك ١٢ ر ١٢ قوله لقد أردت الخ ذكر في المبسوط في هذه المسئلة أنها توفت ما تراد بها كما جاز في الخبر بهت البهائم الخ من الرزق فالتقاراد فماتت فأنها كانت توفت ذلك وهو جرح الشفرة بين يديها كان في زيادة العلم غير محتاج إليه ١٢ ر ١٣ قوله النخاع بالكسر والفتح والعظم لغيره وقصر المصنف بأنه عرق أبيض في عظم الرقبة ونسب ما حسب النهاية إلى السهو وقال هو خط أبيض في جوف عظم الرقبة يمتد إلى الصلب وروبان بدن الحيوان المركب من عظام وأصاب وعروق وهي شرايين أوتار وأشهر شئ يسمى بالخط أصلاً ١٢ ر ١٤

الدراية في تخريج أحاديث الهداية

حديث ١: كلما أنهر الدم وأفرى الاوداج ما خلا الظفر فأنها مدي الحبشة له اجدته هكذا هو ملحق من حديثين فحديث أفرى الاوداج تقدم قبله من حديث رافع بن خديج وبقيته من حديث رافع بن خديج أيضاً في الصحيحين وفيه ساعدتكم من ذلك وزعم ابن القطان أن هذه القصة مدرجة حديث أنهر الدم بها شئت ويروى أفرى الاوداج بها شئت تقدم ما حديث أن الله تعالى كتب الإحسان على كل شئ فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبائح بجهة وليحد أحدكم شقته وليحد ذبيحته مسلم والأربعة من حديث شداد بن أوس حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى س جلاً اضجع شاة وهو يحل شقته فقال لقد أردت أن تبنيها موتات هلاحدتها قبل أن تضجعها الحاكم من حديث ابن عباس وأخرجه الطبراني وهو عند عبد الرزاق من مرسل عكرمة وفي الباب عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تحد الشفاة وان توارى عن البهائم وقال إذا ذبح أحدكم فليجهز أخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني والطبراني وابن عدي وفيه ابن لهيعة وصوب الحفاظ إرساله وفي الموطأ عن هشام عن عاصم بن عبد الله أن رجلاً أخذ شفرة وقد أخذ شاة لينذ بها فضر به عمر باله ١٤ وقال اتعذب الروح هلا فقلت هذا قبل أن تأخذها. حديث ٢: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تنزع الشاة إذا ذبحت قال المصنف أي تبلى بالسكين النخاع له اجدته وروى الطبراني وابن عدي من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الذبيحة أن تفرس وقال إبراهيم الحارثي في غريبه الفرس أن نذبح الشاة فتقطع حديث النهي عن تعذيب الحيوان تقدم في التفقات قوله والمستحب في الأبل الفخرو والغنم الذم لمواقة السنة المتواترة ويكره العكس لمخالفة السنة تقدم في الحج -

١٤ قوله ويكره ان يجزأ وكذا لو زجها موجبا لغير قبلته يكون ولو كل لان السنة في الذبح ان يستقبل القبلة ١٢ زيلعي ١٤ قوله الا ان اكره استهتري كراهته هذا الفعل اي حرمة لمعنى زائد اي عارض فلا
 يوجب هذا التحريم تحريم المذبوح ولو قال الا ان انتهى لمعنى في غيره فكان اظهر ١٢ اعظمي ١٤ قوله ويكره اي يكره هذا الذبح لانه فيزيه بآفة الالم وما في بعض الشروح ويكره اكلها فسطط لانه لا ينطبق عليه الدليل استتباع
 ١٥ قوله على ما اشارة الى ما ذكر في اول الذبائح وهو قوله والثاني كالمثل من الاول ١٢ غاية البيان ١٥ قوله لا يجزأ فبان ان
 انفسا لان البقر يدفع بقدره والبقر يشقوه ونابه ونجات النضل منها فيقع النحر عن ذكاة الاختيار فيها ١٢ يعني ١٥ قوله النحر اي قطع عروقها الكاشنة في اسفل عنقها عند صدره لان موضع النحر عنها لعم عليه وما سوى
 ذلك من المحل عليه لم يخلط فانما اسفل من الذبح ١٢ مجمع الانس ١٥ قوله لموافقة السنة المتوارثة قال انه تعالى ان الشراير كما ان تدبح بالبقرة وفديناه بذبح عظيم وفصل لربك وانحر الجوز
 ١٢ زيلعي ١٥ قوله ولا اجتماع الخ اي لان موضع النحر من البقر لعم عليه وما سوى ذلك من حلقه عليه لم يخلط وعرفنا جميع في النحر فكان في الابن سهل فاما في البقر والعظم فالذبح اليسر لاجتماع العروق في الذبح ١٢ الكافي
 ١٤ قوله وقال ابو يوسف ومحمد راجح وفي المبسوط قال ابو يوسف ومحمد والشافعي يولكل الا انه روي عن محمد بن ابي نايك اولا الشافعي تمت حلقته ١٢ ان ١٤ قوله ذكاة الجنين الخ اي ذكاة الام نامة عن ذكاة الجنين
 كما يقال لسان الوزير لسان الامير ورجح الوصي بريح البيت ١٢ ١٤ قوله ذكاة امه والحواب عن هذا الحديث انه لا يصح الاستدلال فانه روي ذكاة امه بالنصب والرفع فان كان منصوبا فلا اشكال فانه التشبيه وان كان
 مرفوعا فكذلك لانه اقوى من التشبيه من الاصل عرف ذلك في علم البيان وقيل مما يدل على ذلك تقديم ذكاة الجنين كما في قوله ١٥ وعيناك عيناها وجيدك جيدها سوي ان عظم الساق منك دقيق ١٢ راجع

حدیث: ذکاۃ النبی ذکاۃ امہ الوداد و الترمذی وابن ماجہ واحمد من حدیث ابی سعید الخدری بهذا وصححه ابن حبان وروی الدارقطنی وزاد اشعرولہ یشیر وقال

بغذاؤها ويتنفس بتنفسها وكذا احكامها حتى يدخل في البيع الوارد على الامر ويعتق باعتاقها واذا كان جزء منها
 فالجرح في الامر ذكاة له عند العجز عن ذكاته كما في الصيد وله انه اصل في الحيوة حتى يتصور حياته بعد
 موته وعند ذلك يقر بالذكاة ولهذا يقر بايجاب الغرة ويعتق باعتاق مضان اليه وتصر الوصية له وبه
 وهو حيوان دموي وما هو المقصود من الذكاة وهو التميز بين الدم والحمل لا يحصل بجرح الامر اذ هو ليس بسبب
 لخروج الدم عنه فلا يجعل تبعاً في حقه بخلاف الجرح في الصيد لانه سبب لخروجه ناقصاً في مقام مقام الكامل
 فيه عند التعذر وانما يدخل في البيع تحريماً للجواز كيداً يفسد باستثناءه ويعتق باعتاقها كيداً ينفصل من
 الحرة ولد رقيق فصل فيما يحل اكله وما لا يحل قال ولا يجوز اكل ذى ناب من السباع ولا ذى مخلب من
 الطيور لان النبي عليه السلام نهى عن اكل كل ذى مخلب من الطيور وكل ذى ناب من السباع وقوله من
 السباع ذكر عقيب النوعين فينصرف اليهما في تناول سباع الطيور والبهايم لا كل ماله مخلب او ناب والسبع كل مختلف
 منتهب جارح قاتل عاد عادية ومعنى التحريم والله اعلم كرامة بن ادم كيداً بعد وشئ من هذه الاوصاف الذميمة
 اليهم بالاكل ويدخل فيه الضبع والتعلب فيكون الحديث حجة على الشافعي في اباحتهما والفيل ذو ناب فيكون
 والبرقع وابن عرس من السباع الهوام وكرهوا اكل الرخو والبغاث لانها يا كلان الجحيف قال ولا بأس بغراب
 له قوله

كما في الصيد فانه اذا لم يوجد القدرة على ذكاة الاختيار اكتفى بذكاة الاضطراري الجرح في اي موضع كان اي من قوله فيروى عن اذ تلفت الاموات الجنين من ذلك يعني ان تلفت الام وغرة الجنين ولو كان
 جزء الام لكان بمنزلة اليد والرجل ولا يجب في هذه الاعضاء شئ بعد ايجاب الذممة ١٢ يعني قوله كيداً يفسد فانه لو لم يدخل في بيع الامر كان ذلك بمنزلة استثناء النور من بيع الام وانه مفسد بيع الام فيفضل الولد
 في بيع الام تحريماً لجواز بيع الام ١٣ كنه قوله ويعتق باعتاقها يعني ان شققة عند امتناع الام بطريق السرقة من الام والسرقة مخصوصة بالصفات الشرعية وكونه من الصفات الحقيقية وقائم مقام ذكاة الاختيار
 ما يورث عنه وهو ما يفيد مقصوداً بوصف المقصود عنها في افاقته وهو الجرح المدمي ولهذا لو اصاب السهم الظلف والقرن فمات لا يحل لعدم الجرح وما قولهم انه يغتذى بغذاء الام قلنا لا نسلم بل يفتقر الى اكل
 في بطن الام من غير ذكاة ويوصل الله تعالى الغذاء اليه كيف يشاء ١٤ كنه قوله فصل ان لا يذكر احكام الذبائح وما يتعلق بها ذكر في هذا الفصل المأكول منها وغير المأكول اذا المقصود الاصل من شريعة الذبح
 هو التوصل الى الاكل وقدم الذبائح لانه ذكر في البسوط ان شوط على تناول فمما يحل من الحيوانات الذكاة لقوله تعالى الا ما ذكرتم فاشترط تقدم على المشروط ١٥ كنه قوله لان النبي عليه السلام ارخ اخرج مسلم عن
 ابن عباس رضي الله عنهما قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل ذى ناب من السبع وعن كافي مخلب من الطيور انتهى ١٦ كنه قوله فينصرف اليها اي الى النوعين المذكورين في الحديث لا الى
 احدهما واذا انصرفت اليها صار تقريراً الى حيث كانه قل نعم عن كافي ذى مخلب من السباع الطير ونهى عن اكل كل ذى ناب من السباع فيكون الموم بهذا الحديث كل ذى مخلب من سباع الطيور لا كل طير ومخلب
 وكل ذى ناب من السباع لا كل حيوان له ناب ١٧ غاية البيان كنه قوله لا كل ماله مخلب الخ فاحتملها لها مخلب والبعر لناب والبقر كذلك وقالوا المراد بالناب والمخلب ما هو سلاح منبهما بان يصيد بها فذرو
 الناب من السباع الاسد والذئب والتمر والقند والتعلب والفضع والكلب والسنور البري والاهلي وذو المخلب من الطير الصقور والبازي والفسر والعقاب والشاين والموشى والحرة الايداء فهو طور يكون بالناب
 وتارة يكون بالمخلب والذئب والتمر والقند والتعلب والفضع والكلب والسنور البري والاهلي وذو المخلب من الطير الصقور والبازي والفسر والعقاب والشاين والموشى والحرة الايداء فهو طور يكون بالناب
 الذميمة اليهم ولما كان اسم السبع شاملاً على القبليتين فمما لا يوجب البيع بالوصف اي الانخطات والانتهاج ١٨ كنه قوله كل مختلف الخ الفرق بين الانخطات والانتهاج من فعل الطيور والانتهاج من فعل
 سباع البهايم قال في البسوط فالله يذكي الخففة ما يخطف بمخيل من البرم كالبازي والعقاب ومن ذى النبتة ما ينيب بنابه من الارض كالاسد والذئب ١٩ كنه قوله كيداً بعد وشئ الخ لما ان الغذاء من الاثر في
 ذك قال عليه الصلاة والسلام لا يرزقكم الله من الغنم الا من ذكاهن ٢٠ كنه قوله ويدخل فيه الضبع والتعلب لانهما بايقان بنابه فلا يولك لهما كالذئب ٢١ كنه قوله فيكون الحديث حجة الخ وما روى انه
 عليه السلام اباح اكلها محمول على التبريد ٢٢ كنه قوله من السباع الهوام جمع هامة وهي المذمة من رواب الارض ٢٣ كنه قوله اكل الرخو والبغاث الرخم جمع رخيم وهي طائر التي يشبه النسر في
 الخلقه يقال له الاثوق والبغاث ما لا يصيد من صغار الطير وضعافه كالصافير ونحوها الواحدة بغاثه وفي اولها الحركات الثلاث ٢٤ ك-

الدراية في تخريج احاديث الهداية

المعجم موقوف وفي رواية ابى داود وقصة وعنده قلنا يا رسول الله نحر الناقة ونذبح البقرة والشاة في بطنها الجنين المنقبه ام ناكله فقال صلى الله عليه وسلم كوه فان ذكاته ذكاة
 امه وفي الباب عن جابر عن ابى داود وابى يعلى وعن ابى هريرة عن الحاكم والدارقطني عن جهم عن ابن عمر عن الحاكم والدارقطني عن جهم عن ابى الوب عن الحاكم ايضا وعن
 ابن مسعود وعن علي عن الدارقطني باسنادين وعن ابن عباس كذا وعن ابى الدرداء والى امامة عند البزار من طريق خالد بن معدان عنهما واخرجه الطبراني وابن عدى ايعنا وعن
 كعب بن مالك عند الطبراني قال ابى حبان انما هو من الزهري قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ان شعر الجنين ذكاته ذكاة امه وقال ابن المنذر لم يرو عن احد
 من الصحابة والتابعين وغيرهم ان الجنين لا يذبح باسنياف الذكاة الا عن ابى حنيفة ولا احسب اصحابه وافقوه عليه حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل كل ذى مخلب
 من الطيور واكل كل ذى ناب من السباع مسلم عن حديث ابن عباس بلفظ من الطير اخرجها من طريق ابن بشير عن ميمون اخبره ابو داود عن رواية علي بن الحكم عن ميمون بن
 مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال البزار تابع ابى بشر الحاكم واقره علي بن الحكم بزيادة سعيد وفي الباب عن علي بن عبد الله بن احمد في ذوات المسند وعن خالد بن الوليد عند
 ابى داود اصل الحديث قال المتن عن ابى ثعلبة دون ذكر الطير واخرجه مسلم عن حديث ابى هريرة

الزهر لانه يأكل الحب ولا يأكل الجيف وليس من سباع الطير قال ولا يؤكل الا بقع الذي يأكل الجيف وكذا
 الغدات قال ابو حنيفة لا بأس بأكل العقق ^{١٣} لانه يخلط فاشبه الدجاجة وعن ابي يوسف انه يكره لان غالب ^{١٢}
 اكله الجيف قال ويكره اكل الضبع والضب والسحفاة والزنبور والحشرات كلها اما الضبع فلان ^{١٣}
 النبي عليه السلام نهى عائشة حين سألته عن اكله وهو حجة على الشافعي في اباحته والزنبور من الموزيات ^{١٢} والسحفاة
 من خبائث الحشرات ولهذا لا يجب على المحرم بقتله شيء وانما تكره الحشرات كلها استدلالا بالضب لانه منها ^{١٣}
 قال ولا يجوز اكل الحمر الاهلية والبغال لما روى خالد بن الوليد رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 نهى عن لحوم الخيل والبغال والحمير وعن علي رضى الله عنه ان النبي عليه السلام اهدا للمتعة وحرم لحوم ^{١٣}
 الحمر الاهلية يوم خيبر قال ويكره لحم الفرس عند ابي حنيفة وهو قول مالك وقال ابو يوسف ومحمد و
 الشافعي رحمهم الله لا بأس باكله لحديث جابر رضى الله عنه انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ^{١٣}
 لحوم الحمر الاهلية واذن في لحوم الخيل يوم خيبر ولا في حنيفة قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها و ^{١٣}

له قوله لا يقع الا بقع الزهر لانه يخلط فاشبه الدجاجة وعن ابي يوسف انه يكره لان غالب اكله الجيف وكذا
 الغدات قال ابو حنيفة لا بأس بأكل العقق لانه يخلط فاشبه الدجاجة وعن ابي يوسف انه يكره لان غالب
 اكله الجيف قال ويكره اكل الضبع والضب والسحفاة والزنبور والحشرات كلها اما الضبع فلان النبي عليه السلام
 نهى عائشة حين سألته عن اكله وهو حجة على الشافعي في اباحته والزنبور من الموزيات والسحفاة من خبائث
 الحشرات ولهذا لا يجب على المحرم بقتله شيء وانما تكره الحشرات كلها استدلالا بالضب لانه منها
 قال ولا يجوز اكل الحمر الاهلية والبغال لما روى خالد بن الوليد رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 نهى عن لحوم الخيل والبغال والحمير وعن علي رضى الله عنه ان النبي عليه السلام اهدا للمتعة وحرم لحوم
 الحمر الاهلية يوم خيبر قال ويكره لحم الفرس عند ابي حنيفة وهو قول مالك وقال ابو يوسف ومحمد و
 الشافعي رحمهم الله لا بأس باكله لحديث جابر رضى الله عنه انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 لحوم الحمر الاهلية واذن في لحوم الخيل يوم خيبر ولا في حنيفة قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها و

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله واما الضبع فلان ذكرنا انتهى في الباب عن خزيمة بن جزول قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل الضبع فقال ادبأكل الضبع احد فيه الخير اخبرني الترمذي وضعفه
 وابن ماجه بلفظ فقال ومن يأكل الضبع دروي واحد واصحاب ابو يعلى من طريق عبد الله بن يزيد السعدي سالت سعيد بن المسيب عن اكل الضبع فقال ان اكلها لا يجل
 فقال شيخه عنه سمعت ابا الدرداء يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل ذي خطفة ونهية مجتمة وكل ذي ناب من السباع فقال سعيد صدق ويعارضه ما اخرججه
 الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن ابي عمارة سالت جابر بن عبد الله عن الضبع اميدى قال نعم قلت اكلها قال نعم قلت اشئ سمعته من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال نعم محمد الترمذي ونقل عن البخاري تصحيحه وصححه ابن حبان والحاكم وهو عند ابي داود بلفظ سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال
 هو مبيد ويجعل فيه كبش اذا مائة المحرم واخرجه الحاكم من طريق عطاء عن جابر بن عبد الله بلفظ الضبع مبيد فاذا اصابه المحرم فقيه كبش من ديوكل حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن اكله عن عائشة حين سالت عن اكله لم اجد عند ابي داود من حديث عبد الرحمن بن شبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضبع واسناده
 شاذ ولا يخلو من مقال ويعارضه حديث خالد بن الوليد انه دخل مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة وهي خالته فوجد عندها فبا محمودة انا هو رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بيده الى الضبع فقلت هو الضبع يا رسول الله فرمى به فقال خالد احرام الضبع يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بل من قومي فاجد في اعانه قال نعم لدا
 فاجترته فاكلته والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر ولم ينهني متفق عليه وعن ابن عباس قال اكل على مائدة على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم اكله عليه وسلم اكله عليه وسلم اكله عليه وسلم
 والا قط وتترك الضبع تقذرا قال ابن عباس قال على مائدة على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم اكله عليه وسلم اكله عليه وسلم اكله عليه وسلم اكله عليه وسلم اكله عليه وسلم
 ناس من الصحابة فيهم سعد بن هبوا يكون من الحرفاء وانه امره ان لا ياكل من الضبع فاما سكونه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكلوا واعطوا فانه حلال وقال لا بأس به ولكنه ليس من طعامي اخرجاه
 ومنه شل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال لا اكله ولا احرمه متفق عليه عن ميمونة قالت اهدى لي الضبع فذكر نحو الاول وفي اخره انكم اهل نجد تاكلونها وانا اهل
 تهامة نغافها اخرجها ابو يعلى باسناد حسن حديث خالد بن الوليد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال والحمير لمحمد والطبراني والدارقطني والاربعة الا الترمذي من
 حديث خالد وفي رواية ابي داود قصة اولها غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر واخرجه الواقدي قال ثبت عندنا ان خالد بن الوليد شهد خيبر وقال النسائي يشبه ان
 كان ميمونا ان يكون مشروحا يقول جابر في حديثه واذن في لحوم الخيل يعني الذي سياتي وقد اخرج الحاكم عن جابر انه يوم خيبر اكل الحمر والبغال والخيل فنهاهم النبي صلى الله
 عليه وسلم عن الحمر والبغال ولعنهم عن الخيل حديث علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم اكله عليه وسلم اكله عليه وسلم اكله عليه وسلم اكله عليه وسلم اكله عليه وسلم
 النساء يوم خيبر وعن اكل الحمر الانسية واما ما اخرج البوداد من حديث غالب بن ابي حرقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرم لحوم الحمر الاهلية فاما بتاسنة فلم يكن فيمالي
 شيء اطعم اهلي الاشياء من حمر فاتيته صلى الله عليه وسلم فقال اطعم اهلك من سمين سمرك فانما حرمتها من اجل جوال القرية واخرجه الطبراني والبزار..... وابن
 ابي شيبة وعبد الرزاق قال البزار لا نعلم لغالبا بن ابي حرقال اختلافه فيقبل هكذا قيل ايجز من غالب وقيل غالب بن ذريح وقيل ابن ذريح وقال البيهقي هو مضطرب
 فيه وان مما ناهى رخص له عند الضرورة حلالا يمشي جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الاهلية واذن في لحوم الخيل يوم خيبر متفق عليه وفي الصحيح
 عن اسماء بنت ابي بكر عن ابي بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فاكله وفي رواية اكلنا لحم فرس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكرهه وقد تقدم حديث
 خالد بن الوليد الذي يعارضه وان بعضهم ادعى نسخة وبعضهم ادعى تاويله

زينة خرج منخرج الاثنتان والاكل من اعلی منافعها والحكيم لا يترك الاثنتان باعلى النعم ويبتن بادناها
ولانه اله ارباب العد وفكره اكله احترامه ولهذا يضرب له يسهم في الغنمة ولان في اباحتها تقليل
اله الجهاد وحديث جابر معارض بحديث خالد رضي الله عنه والترجيح للمحرمة ثم قيل الكراهة عنده
كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والاول اصح وماله بئنه فقد قيل لا بأس به لانه ليس في شربه تقليل اله
الجهاد قال ولا بأس باكل الامران لان النبي عليه السلام اكل منه حين اهدى اليه مشويا وامراصا به
رضي الله عنهم بالاكل منه ولانه لس من السباع ولا من اكلة الجيف فاشبه الطبي قال واذا ذبح مالا
يوكل لحمة طهر جلد له ولحمه الا دمي فالخنزير فان الذكاة لا تعمل فيها اما الا دمي فله حرمة وكرامته و
الخنزير نجاسته كما في الدباغ وقال الشافعي الذكاة لا تؤثر في جميع ذلك لانه يؤثر في اباحة اللحم اصلا
وفي طهارته وطهارة الجلد تبع ولا تبع بدون الاصل وصار كذب المجوسي ولنا ان الذكاة مؤثرة في ازالة
الوطيات والد ماء السائلة وهي النجسة دون ذات الجلد واللحم فاذا زالت طهر كما في الدباغ وهذا احكم
مقصود في الجلد كالتناول في اللحم وفعل المجوسي امانة في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر لحمة يطهر
شحمه حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافا له وهل يجوز الانتفاع به في غير الاكل قيل لا يجوز اعتبارا
بالاكل وقيل يجوز كالزيت اذا خالطه وذاك الميتة والزيت غالب لا يوكل وينفع به في غير الاكل قال
ولا يوكل من حيوان الماء الا السمك وقال مالك وجباعة من اهل العلم اطلاق جميع ما في البحر واستثنى
بعضهم الخنزير والكلب والانسان وعن الشافعي انه اطلق ذلك كله والخلاف في الاكل والبيع واحد لهم

له قوله خرج اخرج يعني ان هذه الامة سبقت لبيان المنته وقدم علينا بالركوب ولم يبين الاكل ولو كان ما كولا كان الاكل لا ينافي مع قوله لا يترك الاثنتان باعلى النعم ويبتن بادناها
الحكيم العدول عن بيان عظم المنافع الى بيان الاكل عند اتمام المنته وهذا لا يستلزم ان ينقل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان لا يترك الاثنتان باعلى النعم ويبتن بادناها
الحكام في ان ترك اكل النعم والذباب الى ما دون ذلك على ما حمل ليس كذلك بل في قوله معارض اخرج قلت ميشال حديث خالد المتقدم انه عليه السلام نهى عن لحم الخيل والبغال والحمير فانه لغير فان حديث
جابر صحيح وحديث خالد صحيح فثبت وقيل قال الواقدي ان خالد اسلم بعد فتح غير فلم يشد فيه فذكره في قوله لا يترك الاثنتان باعلى النعم ويبتن بادناها
فما لا يك في قوله اخرج اخرج يعني ان هذه الامة سبقت لبيان المنته وقدم علينا بالركوب ولم يبين الاكل ولو كان ما كولا كان الاكل لا ينافي مع قوله لا يترك الاثنتان باعلى النعم ويبتن بادناها
في شرح النقاية من ظاهر الرواية ١٢ مقايير لعشاق الهداية ١٢ قوله اكل الخ لما في البخاري عن انس بن مالك قال انني اربا بامر الظهران فسمي القوم فقلوبنا فادركتها فاخذتها فانييت بها طمعة فذبحها وبعثت بوركها اذ قال
بغزة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبلت قلت واكل منه قال واكل منه وفي سنن النسائي عن ابى هريرة قال قال جابر اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم بارب قد شربوا فوضعها بين يديه فاسك رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلم ياكل وامر القوم ان ياكلوا فاذ في لفظ وقال لي لو اشتبهت بها لكانت ١٢ شرح مقايير من على القادي ١٢ قوله طهر جلد له ولحمه في رواية لا يطهر بالذكاة لم ياكل لحمه والجلد يطهر وهو الصحيح ١٢ زيلبي
له قوله لا يؤثر في اكل الذكاة لا يؤثر في اباحة المنته فوات الاصل يدل على فوات التبع فصار كذب المجوسي ١٢ قوله امانة في الشرع لانه ليس على الوجه المشروع واعتلوا في ان
الموجب لطهارة ما لو ياكل لحمه من الذبح مع التسمية قال بعضهم محرر الذبح وقال بعضهم بل الذبح مع التسمية لان المطهر هو الذكاة وهي عبارة عن الذبح مع التسمية ١٢

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل من الارنب حين اهدى اليه مشويا وامراصا به بالاكل
منه الشافعي ولحمه واين حبان من حديث ابى هريرة جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم بارب قد شربوا فوضعها بين يديه فاسك وامر القوم ان ياكلوا وقد اختلف فيه
فقبل عن موسى بن طلحة عن ابى هريرة وقيل عن ابى داود وقيل عن ابى ذر وقيل عن ابن الحوتية عن ابى ذر قيل عن ابن الحوتية عن عمرو وهذا الرواية عند اسمعق والحارث
والبيهقي في الشعب ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بارب يهديها اليه فقال ما هذه قال هدية وكان رسول الله عليه وسلم لا ياكل من الهدية حتى يامر
صاحبها فاكل منها من اجل الشاة التي اهديت اليه فخير فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كل قال اني مائة قال تصوم ما اذا قال ثلثا من كل شهروا قال فاجعلها البيض القرثلث
عشوة واربع عشوة وخمس عشوة لفظ البيهقي وفي رواية اسمعق فاهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد الى الارنب ليأخذ منها فقال الاعرابي ما في رايته تاهي فاسك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبده وفي الباب عن انس قال انني اربا بامر الظهران فسمي القوم فقلوبنا فادركتها فاخذتها فانييت بها طمعة فذبحها وبعثت بوركها الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم او قال فخذها فقبله وفي رواية واكل منه واخرجه البخاري واسله في مسلم وعن محمد بن صفوان الانصاري انه ما دارني به فمر على النبي صلى
الله عليه وسلم وهو معلقها الحديث وفيه اناطعها قال فعر اخرجه ابن حبان من رواية عامر عن الشعبي عنه واخرجه الترمذي في العلل المفرد من رواية قتادة
عن الشعبي عن جابر وقال حديث محمد بن صفوان اسم وحديث جابر ليس بمحفوظ وروى الدارقطني من حديث ابن عباس عن عائشة قالت اهدى الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ارنب وانا نائمة فنبأني منها العجز فلما قمنا اطعمني واسناده ضعيف :

قوله تعالى احل لكمصيد البحر من غير فصل قوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته ولانه
لا دم في هذه الاشياء اذ الد موي لا يسكن الماء والمحرم هو الدم فاشبه السمك ولنا قوله تعالى ويجرم عليهم
الخبثات وما سوى السمك خبيث ونهى رسول الله عليه السلام عن دواء يتخذ فيه الضفدع ونهى عن بيع
السرطان والصيد المذكور فيما تلا محمول على الاصطیاد وهو مباح فيما لا يحل والميتة المذكورة فيما روى
محمولة على السمك وهو حلال مستثنى من ذلك لقوله عليه السلام ما حلت لنا ميتتان ودمان اما الميتتان
فالسمك والجراد واما الدمان فالكبد والطحال قال ويكره اكل الطافي منه وقال مالك والشافعي رحمهما
الله لا بأس به لا طلاق ماروينا ولا ن ميتة البحر موصوفة بالحل بالحديث ولنا ما روى جابر رضى الله عنه
عن النبي عليه السلام انه قال بانضبت عنه الماء فكلوا وما لفظه الماء فكلوا وما طفا فلا تاكلوا وعن جماعة من
الصحابه مثل بن هبنا وميتة البحر بالفظه البحر لكون موته مضافا الى البحر وامامات فيه من غير اذنه قال
ولا بأس باكل الجرث والماراهي وانواع السمك والجراد بلا ذكاة وقال مالك لا يحل الجراد الا ان يقطع الاخذ راسه
ويشويه لانه صيد البر ولهذا يجب على المحرم بقتله جزاء يليق به فلا يحل الا بالقتل كما في سائر الهجج
عليه ماروينا وسئل على رضى الله عنه عن الجراد ياخذ الرجل من الارض وفيها الميت وغيره فقال

له قوله ولنا قوله تعالى ان وردني
جابر انهم اصابهم بوع شديد في الغزو والحق البحر ميتا يقال له الغنم فاكلنا منه نصف شتر فلما قمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وآله وسلم كلوا رزقا اخرجه الله لكم الطهور ماؤه والحل ميتته
ممكن الحديث ولنا انه لا يدل على مردهم فانه قال نعمنا جوعا شديد فاقى البحر حوت ميتا لم يزل يقولون لا نأكله حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم واخذوا به فاكلوا على ان كان سمكا وان لم يكن سمكا فهو في حال النخسة وفيها يحل الميتة
والنخاسة في ذلك بصيد البحر وهو طاهر بالاجماع لا يعلو عليه قوله لقوله عليه السلام احلت الخ فان قيل هذا الخبر في الحوت لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولنا ان هذا الخبر مشهور برواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الكتاب به والدم الحلي بالاناء والدم معبود على ما ذكر في آية اخرى او ما سقوا فعينه من ان المعبود ولا يشرب من الكتاب والخبر انك الله قوله الطافي هو اسم فاعل من طاف الشيء فوق الماء يطغى اذا
غلا والراد من السمك الطافي الذي هو ميت في الماء احتف انظر عليه ١٢ ع الله قوله انضبت عنه الماء فكلوا وما لفظه الماء فكلوا وما طفا فلا تاكلوا وعن جماعة من
وما لفظه وما وجدته طافيا فوق الماء ميتا فلا تاكلوه فانه خبر ابن عدي في السك كذا قال لا يعلو في تخريج ١٢ ع الله قوله وعن جماعة من الصحابة مثل بن هبنا وميتة البحر بالفظه البحر لكون موته مضافا الى البحر وامامات فيه من غير اذنه قال
باب لا يعرف قياسا ثبتت انهم قالوه سمعا ١٢ ع الله قوله باكل الجرث بجر المعجمة وتشديد الميم في القاموس كسكت بسمك اسود كذا قاله السبكي وقال الوالي نوع من السمك مدور كالترس ابو المسعود ١٢ ع الخبر
الله قوله والجراد عليه ماروينا يعني قوله عليه السلام احلت لنا ميتتان ودمان الخ ١٢ ع

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته تقدم في الطهارة حد يثا فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن دواء يتخذ فيه الضفدع البوداد والشافعي واحد
واسحق والطحا لسي من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي ان طيبا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضفدع ع يجعلها دواء فنهى عن قتلها حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم فنهى عن بيع السوطان لم اجد حديثا احلت لنا ميتتان ودمان اما الميتتان فالسمك والجراد واما الدمان فالكبد والطحال ابن ماجه واحمد والشافعي وعبد بن
حميد والدارقطني وابن عدي وابن مردويه عن طريق زين بن اسلم عن ابن عمر واسناده ضعيف وقيل عن زيد بن اسلم عن ابى سعيد اخبره الخليل حديث جابر
ما انضبت عنه الماء فكلوا وما لفظه الماء فكلوا وما طفا فلا تاكلوا وعن جماعة من الصحابة مثل بن هبنا وميتة البحر بالفظه البحر لكون موته مضافا الى البحر وامامات فيه من غير اذنه قال
وتدروى موقنا قال البوداد وهو ارج وكذا قال الدارقطني واخرج الترمذي من حديث جابر ايضا بلفظ ما اصطد تموه وهو حي فكلوه وما وجدته ميتا طافيا فلا تاكلوه وقال
الترمذي سالت محمد اعنه فقال ليس بمحفوظ واخرجه الطحا لسي من وجه اخر عن وهب بن كيسان عن جابر رفته ما حسر عنه البحر فكل ما لقي فكل وما لفظه فلا تاكل
قال البورقة هذا خطأ وانها هو موقوف ورواية عبد العزيز بن عبد الله واة وكن اقال ابن عدي ويعارضه حديث الحل ميتته وحديث احلت لنا ميتتان قد تقدم وحديث
جابر بن قصة العبر متفق عليه قوله وعن جماعة من الصحابة مثل بن هبنا وميتة البحر بالفظه البحر لكون موته مضافا الى البحر وامامات فيه من غير اذنه قال
عن ابى بكر وعن ابى ايوب -

حديث شمس على عن الجراد ياخذ الرجل من الارض وفيها الميت وغيره فقال كلة كلة لم اجد هكذا اوله اى اخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن محمد عن ابيه من على قال
الميتتان والجراد ذكى كلة والدارقطني من طريق عمر الجراد ذكى كلة والحوت ذكى كلة وفي الباب عن ابن عمر رفته كل دابة من دواب البر والبحر ليس لها دم ينقذ فليس لها ذكاة
اخرجه الطحا لسي باسناد ضعيف كتاب الاضحية حديث من اراد منكرا ان يعنى فلا ياخذ من شعره وظفارة مسلم والاربعة من حديث سلمة وهو فاسد ركه وفي
الباب عن ابن عباس رفته ثلاث هن على فراض وهن لكم تقوى التوراة والنور العتيق وقد تقدم في التوراة عن ابى مسعود قال انى لا اذ ع الاضحية وانما من اليسر كركاهية ان
يعتقد الناس انها حتم واجب اخبره سعيد بن منصور حديث من وجد سعة فلم يقم فلا يقرب مصلانا ابن ماجه واحمد وابن ابى شيبة واسحق والبويعي والدارقطني و
الحاكم من حديث ابى هريرة وقد اختلف في وقته ورفعه والذي رفته نعمة وفي الباب عن ابى بردة بن نيار قال يا رسول الله ان عندى جذعة قال صلى الله عليه وسلم اذبحها وان
تجزى عن احد بعدك متفق عليه ومن نضف بن سليم على كل اهل بيت في كل عام اضحية وعتيقة وسيا في انشاء الله تعالى وعن على قال نسف الاضحية كل ذبح ومضان كل صوم
اخرجه الدارقطني ثم البهقي واسناده ضعيف روى الدارقطني من طريق هرير بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج عن عائشة قالت يا رسول الله استدين واضحى قال صلى الله عليه وسلم
نعم فانه دين مقضى قال الدارقطني هرير لم يدرك عائشة

كله كله وهذا عد من فصاحته ودل على ابا حته وان مات حثف انفه بخلاف السمك اذا مات من
غير افة لا نأخصنا بال نص الوارد في الطافي ثم الاصل في السمك عندنا انه اذا مات بافة يحل كالماخوذ
واذا مات حثف انفه من غير افة لا يحل كالطافي وتنسحب عليه فروع كثيرة بينهاها في كفاية المنتهى
وعند التامل يقف المبرر عليها منها اذا قطع بعضها فبات يحل اكل ما يبين وما بقي لان موته بافة وما
ابين من الحي وان كان بيتا فبيته حلال وفي الموت بالحر والبرد روايتان والله اعلم بالصواب :-
دفع دخل وجران ما من من المي ميت فلا يكون حلالا

کتاب الضحیۃ

اور والا غنیۃ عقیب الذاریۃ لان التفسیۃ ذیح خاصہ القاص بعد العام ۱۲ ع

قال الاضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر في يوم الاضحى عن نفسه وعن ولدا الصغار اما الوجوب
فقول ابى حنيفة ومحمد وزفر والحسن واحداى الروايتين عن ابى يوسف رحمهم الله وعنه انها سنة ذكره
في الجوامع وهو قول الشافعى وذكر الطحاوى ان على قول ابى حنيفة واجبة وعلى قول ابى يوسف ومحمد سنة
مؤكدة وهكذا اذكر بعض المشايخ الاختلاف وجه السنة قوله عليه السلام من اراد ان يضحي منكم فلا يأخذ
من شعرة واطفارة شيئا والتعليق بالارادة ينافي الوجوب ولانها لو كانت واجبة على المقيم لوجب على المسافر
لانها لا يختلفان في الوظائف المالية كالزكاة وصار كالعتيرة ووجه الوجوب قوله عليه السلام من وجد
سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا ومثل هذا الوعيد لا يلحق بترك غير الواجب ولانها قريبة يضاف اليها
وقتها يقال يوم الاضحى وذلك يؤذن بالوجوب لان الاضافة للاختصاص وهو بالوجود والوجوب هو المفضى
الى الوجود ظاهرا بالنظر الى الجنس غير ان الاداء يختص باسباب يشق على المسافر استحضارها ويقوت بعض

١ قوله فقال كره قلت غريب بهذا اللفظ وروى عبد الرزاق في مصنفه عن علي قال الجيتان والحراذكي كلمة انتفى ١٢
٢ قوله حنف الفقه حنف بالغخ مركب من حنوت جمع مات فلان حنف انفر مدبر فرائض بدون قتل وضرب وغرق ومروق قيل هذا في الامم ثم علم في كل حيوان اذ نامت بغير سبب ١٣ قوله ثم الاصل في بعض
الشرع السمك الميتة بكل اوقات بغیر سبب ولما اوقات بسبب فلا يكل انتهى وهذا لفظناش ١٤ احتياجه
اخرى فانما قول لان ضيق المكان سبب لموتها وكذلك ان قلنا شئ من طير الماء وغيره كذلك ان مات في جيب لان ضيق المكان سبب لموتها وكذلك ان جمعا في حظيرة فلا يستطيع الخروج منها وهو يقدر على اخذها
من غير صيد لان ضيق المكان سبب لموتها وان كانت لا تؤخذ بغیر صيد فلا يخفى ان الكلب لا يهرس لموتها سبب طلبها بل سبب مكنة لصيدها المحبوس لها تحل من غير تسمية فان المسلم اذا اخذ السمكة وترك عليها التسمية عدا
يكل ويأكل بدون التسمية فالمحوي وغيره المحوي فيه سواء ١٥ قوله روايتان احدتهما انما قول لان ما مات بسبب حادث فكان كالواقاء المواد على البعس والاخرى انما قول لان الحر والبر وصفتان من صفات
الزمان وليسا من اسباب الموت في الغالب واطلق القدر في الروايتين ولم ينسبا الى احد وذكر شيخ الاسلام انه على قول ابى حنيفة لا ياكل وعلى قولهما ياكل ١٦ قوله كتاب الاخعية يعرف في اللغة اسم
ما يدعى في يوم الربوهية وكان اصله الضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسين قلبت الواو ياء ودونغت الياء وكسرت الحاء لتساب الياء ويصح على اصاحي تشديد الياء قال الاصمعي وفيها اربع
لغات بعلم المنة ذكرها في معنى العفا والكهنية وبدا واصحاة وحجدة اعني كالأطاة وارطى وقال الغزالي الاصمعي يذكر موثوث وفي الشريعة عبارة عن ذبح حيوان مخصوص في وقت مخصوص في يوم مخصوص وهو يوم الاصغى وسبب وجوب
الاخصية الوقت وهو ايام اترو العفاء الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر شرط وجوبها كذا في النهاية وغيره ١٧ قوله الاخعية تلحق العلم ان القرية الحالية نوعان نوعا بطريق التحكيم كالصدقات ونوعا بطريق
الاتفاق كالامتناع وفي الاخعية اجتمع المعنيان فانما تقرب بالقرابة الدم وبوالفاد ثم بالتصدق بالهم وهو عليك ١٨ قوله قوله عليه السلام من اراد ان يكثر من الصدقة فليكثر من الصدقة
الشعر عليه وعلى آله وسلم قال من راي بلال ذي النجرة مكرم واراد ان يعفي فليعسك عن شوقه وانفاده انتهى ١٩ قوله في الوفاة المالية قيد بالمالية استرازا لمن البدئية كالصلاة والصوم فانما يتخلغان فيها لان المسلمين
يلحقوا المشقة في ادائها ٢٠ قوله وصار كالغيرة في المغرب المتيرة ذبيحة في رجب يتقرب بها اهل الجارية والمسلمون في صدر الاسلام نسخ يعني ان العترة لما لم تجب على المسافر لا تجب على المقيم فكذلك الاخعية
لما لم يكن واجبة على المسافر لا تكون واجبة على المقيم والجائز كون كل واحد منهما قربا بترتيبهما بمال الله تعالى وصار قوله كانه ليسان المطر وقوله كانه تيسر بيان العكس والعكس مؤكد ومرجح للعلمة ٢١ كفايه الله
قوله من وجد سنة راى قلت اخرجه ابن ماجه في سننه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان له مستعمل لم يعص فلا يقرب من معاصي الله ٢٢ قوله لا يبق الخ اعترض عليه بقوله صلى الله
عليه وآله وسلم من ترك سنتي لم تسلم شعاعتي واجب بان يحمل على الترك اعتقاد او الترك اصل فان ترك الفتنة اصل حرام ولا يجب المعاقبة مع جماعة تركوا الاذان وان كان الاذان سنة لان افعال الصلوات واجب
٢٣ قوله لان الاقامة لا تختص اي الاختصاص بالصفة بالصفات التي هي ثابتة اذ اوجه الصفات هي لا محالة وانما لا يختص اذ كان واجبا بالنظر الى الجنس اي جنس المكلفين بجواز ان يحكموا
على ترك ما ليس بواجب ولا يجنبون على ترك الواجب ولا يصح الاضافة باعتبار جواز الاداء فيه فالصوم يجوز في سائر الشهور والمسعى بشهر الصوم رمضان ٢٤ قوله يخص باسباب يعني ان المسافر ليحذف زيادة مشقة في
اقامة هذه القرية لانه لا بد من شراء ما يصلح للاضيعة فربما يجد ذلك وربما لا يجد دوى وجه اشتري احتلج الى حفظه الى ان يحضى وقتها ويتيسر عليه ذلك حاله السفر ثم الذبح يحتاج الى اصلاح السقط وغير ذلك ليالكه او يطعم
غيره ويتيسر عليه ذلك ايضا فسقطت عن المسافر دفعا للحرج ٢٥ فن-

قوله وكذا اذا كان نصيب احد من اقل من السبع لا يجوز كما اذا مات وترك ابنا وامراة وبقرة فنجبا بها يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة اقل من السبع فاذا لم يجز في نصيبها لم يجز في نصيب الابن ايضا
ع **قوله** لا يجوز عن الكل اي كما لا يجوز من صاحب الكثير لا يجوز من صاحب القليل ١٢ غاية البيان **قوله** لقوله عليه السلام الخ قلت اتوجه اصحاب السنن الاربعة عن ابن سليم قال كنا وقوفامه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعرفات قال يا ايها الناس على كل اهل بيت في كل عام اخضاة ومعتقة اندرون المعتقرة هي التي يقول الناس انها الرجعية انتهي ١٣ **قوله** لو يدير دوى على كل مسلم ارخ هذا حكم وقوله عليه الصلاة والسلام على كل اهل بيت متمتع فحمله على الحكم ١٤ **قوله** اخضاة الاخضاة بالفتح لثمة في الاضيحة لجميع الاضيحة كما في بعض الشروح فان جمع الاضيحة الضحايا ١٥ استغنيا **قوله** في الاصح هذا احتراز عن قول بعض الشيخ فانه قالوا لا يجوزهما لان لكل واحد منهما ثلثة اسباع ونصف سبع ونصف السبع لا يجوز في الاضيحة فاذا لم يجز البعض لم يجز الباقي وقال بعضهم يجوز اخذ الفقيه ابو الليث والصدور الشهيد وجهما الله لانه لما جاز ثلثة اسباع جاز نصف السبع تبعا ووجه ذلك ان نصف السبع وان لم يكن اضيحة فهي قربة تبعا للاضيحة كما اذا ضعي شاة فخرج من بطنها جنين حي فانه يجب عليه ان يعصيه وان لم يجز تفصيلا ابتداء ١٦ **قوله** الا اذا كان معه شيء الخ يعني اذا كان مع احد منها بعض الكادع ومع الآخر الجملة وبعض الكادع ومع احدهما بعض الكادع والجملة حتى يعرف الجنس الى خلاف الجنس فبجوز كذا في البيع اي في بيع الجنس مع الجنس جزا فاذا كان مع احدهما او مع كل واحد منهما شيء من خلاف الجنس فيجوز ١٧ **قوله** من المالك كادع الاركارع جمع الكر ع وكر ع جمع كراع والكرار في الغنم والبقرة منزلة الظلف في الفرس والبعر وهو الساق يدور ويؤت وفي النمل اعطى العبد كراعاً فطلب فداعاه لان الذراع في اليد وهو افضل من الكراع في الرجل ١٨ يعني **قوله** ولاشارك هذه صفة اي السبع بطريق القول ١٩ **قوله** لا يمنع البيع فان من اشترى شاة للتخصيم وجدها عجاء فبيعهما اليشترى سمينة يجوز فكذلك الاشراك ٢٠ **قوله** لما بينا ادوسه قوله لانه ادسا التوتية فيمنع عن بيعها الخ ٢١ **قوله** لما بينا من اشترى ادا البسار والا فائدة ٢٢ اغنى

حديث على كل اهل بيت في كل عام اضحية وعتيرة الاربعة واحمد وابن ابي شيبة والبيهقي وابن سلع قال كنا وقوفام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعمرات فقال يا ايها الناس على كل اهل بيت في كل عام اضحية وعتيرة اندرون ما العتيرة هي التي يقول الناس انها الرجبية واخرجه عبد الرزاق من وجه اخر عن محمد بن سليمان قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة وهو يقول هل تعرفونها على اهل كل بيت ان يذبحوا شاة في رجب وفي كل اضحية شاة فمن هذا الوجه اخرجه الطبراني **قوله** ويروى على كل مسلمة في كل عام اضحية وعتيرة لما اقف عليه بهذا اللفظ **قوله** والعتيرة منسوخة وهي شاة تقام في رجب على ما قيل كانه يشير الى حديث رفعه نسخت النكاح كل صدقة وموم ومضان كل صوم وغسل الجنابة كل غسل والا ضاحي كل ذبح اخرجه الدارقطني ثم البيهقي وقد تقدمت الاشارة اليه وانه ضعيف فان عبد الرزاق اخرجه موقفا على وفي الصحيحين عن ابي هريرة دفعه لافرع ولا عتيرة زاد احمد في الاسلام والنسائي نهى عن الفرع والعتيرة ووقف تفسير الفرع في العميم وانه مدرج فان ابا داود استهمل قول سعيد بن المسيب **قوله** روى عن ابي بكر وعمر انهما كانا لا يضحيان اذا كانا مسافرين لم اجد ذبيل ثم عنهما انهما كانا لا يضحيان مطلقا حينئذ خشية ان يكن وجودهما **حديث** على ليس على المسافر جمعة ولا اضحية لم اجد ذبيل وقد تقدم في الجمعة **حديث** على لاجمعة ولا تشريق الا في مصر جا مع الحديث

السلام من ذبح قبل الصلوة فليعد ذبيحته ومن ذبح بعد الصلوة فقد تم نسكه واصاب سنة المسلمين
وقال عليه السلام ان اول نسكنا في هذا اليوم الصلوة ثم الاضحية غير ان هذا الشرط في حق من عليه الصلوة
وهو المصري دون اهل السواد ولان التأخير لا حتمال التشاغل به عن الصلوة ولا معنى للتأخير في حق
القروي ولا صلوة عليه وما رويناها حجة على مالك والشافعي رحمهما الله في نفى الجواز بعد الصلوة قبل
نحر الامام ثم المعتبر في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت في السواد والمضحي في المصر يجوز كما انشق
الفجر ولو كان على العكس لا يجوز الا بعد الصلوة وحيلة المصري اذا اراد التعجيل ان يبعث بها الى خارج
المصر فيضحي بها كما طلع الفجر وهذا لا يشبه الزكاة من حيث انها تسقط بهلاك المال قبل مضي
ايام النحر كالزكاة بهلاك النصاب فيعتبر في الصرف مكان المحل لا مكان الفاعل اعتبارا بها بخلاف
صدقة الفطر لا تسقط بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم الفطر لوضحي بعد ما صلى اهل المسجد
ولم يصل اهل الجبالة اجزاء استحسانا لانها صلوة معتبر تحقوا بجزائهم وكذا على هذا عكسه
وقيل هو جازئ قياسا واستحسانا قال وهي جائزة في ثلاثة ايام يوم النحر ويومان بعده وقال الشافعي ثلاثة
ايام بعده لقوله عليه السلام ايام التشریق كلها ايام ذبح ولنا ما روي عن عمرو بن عبد الله بن عباس رضي
الله عنهم انهم قالوا ايام النحر ثلاثة افضلها اولها وقد قاله سما عا لان الراي لا يهتدى الى المقادير وفي الاخبار
تعارض فاخذنا بالمتيقن وهو الاقل وافضلها اولها كما قالوا ولان فيه مسارعة الى اداء القرية وهو

له قوله من ذبح الخ قلت اخبرني البخاري ومسلم عن البراء بن عازب قال سئلتني خالي البرزة قبل الصلوة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكلم
شاة لحم فقال يا رسول الله ان عندي جذعة المعز فقال ضع بها ولا تصلح لغيرك ثم قال من ضحك قبل الصلوة فاما ذبح نفسه ومن ذبح بعد الصلوة فقد تم نسكه واصاب سنة المسلمين انتهى ١٢ فخرج زيلعي ١٣
قوله ان اول نسكنا الخ قلت اخبرني البخاري ومسلم عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اول ما تبدأ به في يومئذ ان فعلتي ثم نزع فخرج زيلعي ١٤ قوله
في حق من عليه الخ لان النص ورد في حق من عليه الصلوة ولا يجوز الحاق غيره به لعدم الجامع ١٥ عظمى

له قوله وما رويانه الخ اراد به قوله عليه الصلوة والسلام ومن ذبح بعد الصلوة فقد تم نسكه وهو عمومته يتناول ما قبل نحر الامام وما بعده ١٦ ك
للمسافر قصر الصلوة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل الصلوة والا فلا ١٧ فاضى خان ١٨ قوله لا نالنا لا نسط الخ فكان حكمنا الذمة فاعين فيها مكان المؤدى لا مكان الولد والرقيق على ما عليه الفتوى ١٩ كفايه
له قوله ووضي الخ معناه ان يخرج الامام الناس الى الجبانة ويستخلف من يصلي بالضعفاء في الجامع هكذا فعله على رضي الله عن عيين قدم الكوفة ١٢٠ ع ١٢١ قوله اجراء استحسانا والقياس ان لا يجوز لانا
عبادة دارت بين الجواز وعدمه فينبغي ان لا يجوز احتياطاً وبذلك لانا من حيث كونها بعد الصلوة تجوز ومن حيث كونها قبل الصلوة التي تؤدى في الجبانة لا تجوز ١٢٢ ك ١٢٣ قوله اجراءتهم يعني لا يجب عليهم
الذهاب الى الجبانة ولو لم يكن معتبراً لوجب عليهم الذهاب اليها ١٢٤ ك ١٢٥ قوله هو جاز ولو صلى الامام ثم تبين انه صلى بغير طهارة تعاد الصلوة ودون الاضحية لان من العلماء من قال لا يعيد الصلوة الا بالام وحده
فكان لاجتهادهم وسامع جعلناه عذراً في جواز التخصية تحريم الجواز صيانة لا مناجيم عن الفساد ١٢٦ زيلعي ١٢٧ قوله قياساً واستحساناً لان المسنون في العيد الخروج الى الجبانة فابل الجبانة هو الاصل وقد صلوا
فيجوز قياساً واستحساناً وقيل على الاستحسان والقياس فيها ١٢٨ ك ١٢٩ قوله لقوله عليه السلام الخ قلت رواه احمد في مسنده وابن حبان في صحيحه في النوع الثالث والاربعين من القسم الثالث من حديث
عبد الرحمن بن ابى حسين عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل ايام التشريق ذبح وعرفة كلها توقفت الى آخره ورواه البرزاني في مسنده وقال ابن حسين لم يلق جبير بن مطعم ١٣٠ ك ١٣١ قوله
عن عمر قال الشيخ ابن عمر اعم من عظم اوه واما عن علي فذكره مالك في الموطأ بل غاها واما عن ابن عباس فلم اراه ١٣٢ سقايه ١٣٣ قوله هو الاصل اي الاصل المسارعة الى اداء القرية لا المعامضة كافي الاسفار بالغمر والاراء
بالنظر نحوه وقوله عليه الصلوة والسلام اسفر ظاهراً وروى ١٣٤ ك

الدراية في تخریج احادیث الهداية

حديث من ذم قبل الصلوة فليعد ذم يحتمل ومن ذم بعد الصلوة فقد تم نسكه واصاب سنة المسلمين متفق عليه من حديث البراء بن عازب قال سمعتُ خالي ابو بردة قبل الصلوة الحديث **حديث** ان اول سكتنا في هذا اليوم الصلوة ثم الاضحية هو في الذي قبله بالمعنى ولقد ان اول ما نبدء به في يومنا هذا ان نصلي ثم نرجع فنخرو في الباب عن جندب انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم اضحى وقال فانصرف فاذا هو بالحم وذبح ثم لا اضحى فعرف انما ذبحت قيل ان يصلي فقال صلى الله عليه وسلم من كان ذم قبل ان يبسل فيلزم ذم مكانها اخرى الحديث متفق عليه ولمسلم عن جابر نحوه -

حديث ايما التثريق كلها ايما ذبح احمد وابن حبان من حديث جبير بن مطعم من رواية عبد الرحمن بن ابي حسين عنه اورده البزار من هذا الوجه وقال انه منقطع واخرجه الدارقطني من وجهين اخرين موصولين فيهما ضعف اخرجه البزار واخرجه احمد والبيهقي من طريق سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم وهي منقطعة ايضا وفي الباب عن ابي سعيد اخرجه ابن عدي وضعفه بمعوية بن يحيى الصدي وقد ذكر ابن ابي حاتم عن ابيه انه موضوع بهذا الاسناد **قوله** روى عن عمرو بن ابي عباس انهم قالوا ايما النحر ثلاثة افضلها اولها واما عمر فلم اره واما علي فذكره مالك في الموطأ عنه بلاغا واما ابن عباس فلم اجد له ولكن في الموطأ عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول الاضي لومان بعد يوم النحر.

الاصل والمعارض ويجوز الذبح في لياليها الا انه يكره لاحتمال الغلط في طلبه الليل وايام النحر الثلاثة و
ايام التشريق ثلاثة والكُل يبضى بأربعة اولها نحر لا غير واخرها تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق
والتضحية فيها افضل من التصديق بثمن الاضحية لانها تقع واجبة او سنة والتصدق تطوع محض
فتفضل عليه ولانها تقوت بفوات وقتها والصدقة توتى بها في الاوقات كلها فنزلت منزلة الطواف
والصلوة في حق الافاقى ولولم يضح حتى مضت ايام النحر ان كان اوجب على نفسه او كان فقيرا وقد
اشترى الاضحية تصدق بها حية وان كان غنيا تصدق بقيمة شاة اشترى او لم يشتر لانها واجبة على
الغنى وتجب على الفقير بالشراء بنية التضحية عندنا فاذ اذات الوقت يجب عليه التصديق اخراجه عن
العهد كالجمعة تقضى بعد فواتها ظهر او الصوم بعد العجز فدية قال ولا يضحى بالعباء والعوراء و
العرجاء التي لا تمشي الى المنسك ولا العجفاء لقوله عليه السلام لا تجزى في الضحايا اربعة العوراء البين
عورها والعرجاء البين عرجها والمريضة البين مرضها والعجفاء التي لا تنقى قال ولا تجزى مقطوعة
الاذن والذنب اما الاذن فللقوله عليه السلام استشفوا العين والاذن اى اطلبوا سلامتهما واما الذنب فلانه
عضو كامل مقصود فصا كالاذن قال ولا التي ذهب اكثر اذنها وذنبها وان بقي اكثر
الاذن والذنب جاز لان لاكثر حكم الكل بقاء وذهابا ولان العيب اليسير لا يمكن
التحرر عنه فجعل عفوا واختلفت الرواية عن ابي حنيفة في مقدار الاكثر ففي الجامع الصغير عنها
وان قطع من الذنب او الاذن او العين او الالية الثلث او اقل اجزاء وان كان اكثر لم يجزه لان الثلث
المبرور عنه يابى وكذا سرحه ١٢ من

له

قوله في بياباى في ليالى ايام النحر والاربعاء المثلثان المتوسطان لا يغفلان بليلة الاولى وهي ليلة العاشر من ذي الحجة ولا ليلة الرابع من يوم النحر لان وقت الاضحية يدخل بطول يوم النحر على ما ذكر في
الكتاب وهو اليوم العاشر ويقوت بنوب الشمس من اليوم الاثني عشر فلا يجوز في ليلة النحر التمتع فوعا قبل وقتها ولا في ليلة التشريق المحض لوجوبه وانما جازت في الليل لان الليالي تبع الايام واما الكراهة فلما ذكره
في الكتاب ١٢ له قوله لاحتمال الخطا في نذره او في الشاة في انهاره او غيره او نذره شاة فان فيها بعض الشرط ١٢ كفاية قوله والتضحية فيها اى في ايام النحر افضل من التصديق بثمن الاضحية اى في حق
الموسر فلانها تقع واجبة في ظاهر الرواية او ستر في احد قولى ابي يوسف والتصديق بالثمن تطوع محض ولا شك في افضلية الواجب او السنة على التطوع واما في حق الموسر فلان فيها جمعا بين التقرب باقائه الدم
والتصدق والارادة فترت بفوات هذه الايام ولا شك ان الجمع بين القربين افضل وهذا الدليل يشتمل الغنى والفقير اعنايه ١٢ له قوله فنزلت منزلة الخ فان الطواف في حق الافاقى لغوازة افضل من
صلوة التطوع بخلاف المكي فان الصلوة في حق افضل ١٢ اعنايه ١٢ له قوله ان كان اوجب على نفسه اى شاة بينما بان يكون في ملكه شاة فيقول اضحي بهذا او يقول بشر على ان اضحي بهذا او يقول على
ان اضحي بهذه ١٢ كفاية

له قوله

تصدق بها حية وان ذبح لا يجوز له تناول من لم يبال تصدق بلحما افضل ما بين قيمتهما مذبوحه و غير مذبوحه كذا في الاوضح ١٢ ك له قوله عندنا وروى الزعفراني عن ابي بنار حمم الشاة لا يجب وهو قول
الشافعي لان القرب انما يلزم بالشروع او بالتدريج لو وجد واحد وانما يقول الشراء من الفقير متروا بنية الاضحية بمنزلة النذر ١٢ ك له قوله كاجمة الخ والجاسع بينهما ان تقنعا ما وجب عليه في الاداء بخمس
غير جنس الاداء ١٢ ك له قوله ولا يضحى الخ هذا بيان ما لا يجوز التضحية به والاصل فيه ان العيب الفاحش مانع واليسير غير مانع لان الحيوان قل ما يتجوع من سيرة العيب واليسير لا اثر له في لحمها ولعورها
اثر في ذلك لانه لا يسير بعين واحد من هاتين العينين وقلة السمك تورث الهزال ١٢ ك له قوله البين عرجهاى ان لا يكونا الشيء رجلا العرجاء وانما تشي بثلاث قوائم حتى لو كانت تنفع الاربعة على
الاربع وضعنا خضفا يجوز ذكره خرابه زاده ١٢ ك له قوله لا تنقى اى ليس لها نقي وهي الحسن شاة العجف ١٢ ك له قوله لا تنقى الخ ومنه ان يضحي بالعجفاء التي لا تنقى اى ليس لها نقي من شدة
عجفها ١٢ منوب ١٢ له قوله بقا وذهبا اى بقا الاكثر كبقا السك وذهاب الاكثر كذهاب السك ١٢ ك

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث لا تجزى في الضحايا اربعة العوراء البين عورها الحديث الاربعة احمد والحاكم كلهم من رواية عبيد بن فيروز عن البراء ووقع في رواية الجاود الكسيري بدل
العجفاء واخرجه الحاكم من رواية ابي سلمة عن البراء وادعى ان مسلما اخرجه من رواية عبيد بن فيروز والذكرة فلهو بسبب ورواية ابي سلمة فيها اللوب ابن سويد وهو ضعيف
حديث استشفوا العين والاذن الطبراني من حديث حذيفة بن اذقال في الاوسط لا يروى عن حذيفة الا بهذا الاسناد واخرجه البخاري بلفظ امرنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان تستشف العين والاذن قال وقد روى هذا عن علي بن ابي طالب وحديث علي اخرجه الاربعة وابن حبان والحاكم باللفظ الثاني حديث سعد التثني
كثيرا في انشاء الله تعالى في الوصايا

قوله وقد سمع ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي بكشين الملمين موجودين تقدم في باب الحج عن المغيرة وانه روى من حديث عبد الله بن محمد بن عجيل واختلف عليه فقيل عنه عن جابر وقيل عنه عن ابي سلمة عن ابي هريرة وقيل عنه عن علي بن حسين عن ابي رافع اخبرها كلها احمد وجمع في رواية بين ابي هريرة وعائشة وحدث جابر بطريق اخرى عند ابي داود ابن ماجه من رواية ابي عياش المعافى عنه والحديث ابي هريرة طريق اخرى في الحلية في ترجمة ابن المبارك واخرج احمد من حديث ابي الدرداء قال نفي النبي صلى الله عليه وسلم بكشين جذعين الملمين موجودين قيل الوجاء بكسر الواو بالميم هم المد عرق الاثنيين وقيل نزع الاثنيين والله اعلم قوله لعننقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولاعن الصحابة الضعيفة بغير الاصل والبقر والغنم هو كما قال قد ثبتت الامور الثلاثة في الصحيح لعنن فيه ولاخبره سواها فاما الاصل ففي مسلم حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم غر يوم الخربدة ثلاثا وستين بدنة واما البقر ففي الصحيحين عن جابر وعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي عن سائده بالبقر واما الغنم ففي الصحيحين عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي بكشين :-

كان فقيرا تجزئ به هذه لان الوجوب على الغني بالشرع ابتداء لا بالشراء فلم تتعين به وعلى الفقير بشرائه
بنية الاضحية فتعينت ولا يجب عليه ضمان نقصانه كما في نصاب الزكاة وعن هذا الاصل قالوا اذا
ماتت المشتراة للتضحية على الموسر مكانها اخرى ولا شئ على الفقير ولو ضلت او سرق فاشترى اخرى ثم
ظهرت الاولى في ايام النحر على الموسر ذبحا واحدا وعلى الفقير ذبحها ولو اضجعها فاضطربت فانكسر رجلها
فذبحها اجزاه استحسانا عندنا خلافا لغيره والشافعي رحمه الله لان حالة الذبح ومقدار ما به ملحقة بالذبح
فكانه حصل به اعتبارا وحكما وكذا الوتيعيت في هذه الحالة فانفلتت ثم اخذت من فوره وكذا بعد
فوره عند محمد خلافا لابن يوسف لانه حصل بمقدار الذبح قال والاضحية من الابل والبقر والغنم
لانهما عرفت شرعا ولم تنقل التضحية بغيرها من النبي عليه السلام ولا من الصحابة رضي الله عنهم
قال ويمجزى من ذلك كله الشئ فصاعدا الا الضان فان الجذع منه يمجزى لقوله عليه السلام ضحوا
بالثنايا الا ان يعسر على احدكم فليذبح الجذع من الضان وقال عليه السلام من نعت الاضحية الجذع من
الضان قالوا وهذا اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالثنيان يشبهه على الناظر من بعيد والجذع من
الضان ماتت له ستة اشهر في مذبح الفقهاء وذكر الزعفراني انه ابن سبعة اشهر والثني منها ومن
المعز بن سنان ومن البقر ابن سنتين ومن الابل ابن خمس سنين ويدخل في البقر الجاهل موس لانه من
جنسه والمولود بين الاهل والوحشى يتبع الام لا نفاها في التبعية حتى اذا نزل الذئب على الشاة
يضحي بالولد قال واذا اشترى سبعة بقرة ليضحوا بها فبات احدها قبل النحر وقالت الورثة اذبحوها
عنه وعنكم اجزا هم وان كان شريك الستة نصرا نيا او رجلا يريد اللحول يمجز عن واحد منهم و

له قولهم كما في نصاب الزكاة فانما اذا نقص النصاب الذي يجب فيه الزكاة بعد الحول ينقص الواجب بقدره ولا
يعرض برب المال النقصان ان لم يكن بفعله والجامع بينهما ان على الوجوب فيما يجبا المال لا الذمة فانه يسقط الوجوب بملك ذلك المال المعين فيها جميعا فكذلك في النقصان ينقص الواجب بقدره من غير ضمان ١٢
له قولهم وعن هذا الاصل يعني كون الوجوب على الغني بالشرع لا بالشراء وعلى الفقير بالشرع لا بالاشتمال بنية الاضحية والشراء قد تعدد فيتمتع بالوجوب
وعلى الغني بالوجوب بالشرع لا بالشراء وحده كذا في الفتاوى الظهيرية ١٢ ناهية له قولهم فانما هو جالس باب ذكر الخاص وادارة العام فانه اذا احبها باعيب مانع غير الانكسار بالاضطراب حالة
الاضطراب للذبح كان الحكم كذلك ١٣ له قولهم خلافا لغيره والشافعي لانها صارت معيبة قبل الذبح فلم تجزئ تضحية ١٢ معنى له قولهم خلافا لابن يوسف وصبر قول ابن يوسف انه متى اخذ من فوره فافعل الذي
حدث منه كان من اسباب هذا الذبح فصاعدا حقا بحقيقة الذبح فاما اذا انقطع الفور فافعل الذي حصل به العيب عرج من ان يكون سببا من اسباب هذا الذبح الذي وجد بعد الفور فصار بمنزلة ما لو حدث
العيب بسبب آخر وصر قول محمد ان الغائت باسباب الذبح كالفاشت بالذبح ١٢ من له قولهم من الابل وقالت الظاهرية يجوز التضحية بكل حيوان وحشى وان شئ وكل طائر وكل لحم ليدل على حرمة فورا
مثل الجوز الى الجوز كمثل من يهدى بقرة ثم كمن يهدى شاة ثم كمن يهدى دجاجة ثم كمن يهدى ببيضة والعصفور قريب الى البيضة والجواب عنه ان المراد بيان قدر الثواب لانه يجوز التضحية به ١٢
له قولهم قولهم في مذبح الفقهاء وقيل بقوله في مذبح الفقهاء لان عندنا من المذبح اجزاء من الثنايا ماتت له ستة اشهر كذا في النهاية ١٢ غنايه له قولهم لانها هي الاصل في التبعية لانه جازها ولها تبعها في الرق والحرية
وهذا لان المنفصل من العمل هو الماد فانه غير محل لهذا الحكم والمنفصل من الام هو الحيوان وهو محل ١٢

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث ضحوا بالثنايا الا ان يعسر على احدكم فليذبح الجذع من الضان له احدى هذه اللفظ الا عند مسلم عن جابر رفعه لانه نحو الامسنة الا ان يعسر عليكم فذبحوا جذعة من
الضان حديث نعمت الاضحية الجذع من الضان الترمذي من رواية ابى كاش عن ابى هريرة واستغريه ونقل عن البخاري انه اشار الى ان الراجح وقته وفي الباب عن ابل بلال
بن هلال من ايها هلال الاسلمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يمجزى قال يمجزى الجذع من الضان اخرجه ابن ماجه وقد ورد في الصحيح ما يشده فخرهما عن عقبه ابن عمر قال قسم النبي صلى
الله عليه وسلم بين اصحابه ضحايا فصادت لى جذعة فقلت يا رسول الله صارت لى جذعة فقال صلى الله عليه وسلم فم بها كمن دوى البيهقي هذا الحديث من مخزج الصحيح وفيه
ولا خمسة فيها لاحد بعدك وقال البيهقي فهدى ايدى على انه خص له كما رخص لابي بردة بن نيار انتهى وحديث لابي بردة بن نيار في الصحيحين وقال فيه عندى جذعة خير من ستة
فقال نعمها ولن تجزى عن احد بعدك وروى ابن ملحة من طريق ابى قلابة عن ابى زيد الانصاري نحو قصة ابى بردة لكن لم يسم صاحب القصة وقال اذبحها ولن تجزى عن احد
بعدك وعند ابى داود من حديث زيد بن خالد الجهني نحو حديث عقبه بن عامر بن زيدا قال البيهقي يحمل على العمل عليه غيره فعلى هذا الذين رخص لهم في ذلك ثلاثة
وان كان حديث ابى زيد في غير قصة ابى بردة فيكون من رخص لها اربعة حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم فم بها كمن دوى البيهقي عن امته تقدم في الف ١٢

١ قوله لكن من شرط ان يكون قصد الكل القرينة لان النص ورد على خلاف القياس في ذلك فان قيل النص
ورد في الاصلية فكيف يجوز تم مع اختلاف جهة القرب من الاصلية والقربان والمتعة قلنا اعتد على ذلك زعموا لم يجوزوه عندنا فقلنا فما كانا نقول اذا كانت الجهات قرباً متحداً معنا ما من حيث كونها قرينة فجاء الالحاق بخلاف
ما اذا كان بعضها غير قرينة فانه ليس في معناه ١٢ **٢** قوله والقربان هو ان يهل حج وعمره من الميتات او قبله في أشهر الحج او قبيلها ويقول بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج والمعرة فيسبر سبيلاً وتقبلها مني ١٣ تنوير الابهام
٣ قوله والمتعة هو ان يعقل العمرة واكثر اشواطها في أشهر الحج عن الاحرام بها قبلها منها ١٤ تنوير الابهام **٤** قوله لان فيه الزام الخ لان الولاد لمن المتيقن وليس للوارث الا لزام على الميت بخلاف الاصلية
عنه فما جازت لعدم الالتزام ١٥ يعني **٥** قوله ولو فرض بان كل واحد لو كان فيهم صبي وضعي عنه الوءه وكان العداء نشر كما و ام ولد وضعي عنها مولاهما جاز لان الصبي اهل للقرينة وكذلك الولد ١٦ كافي **٦** قوله لما بينا ان لا يشترط
وجه الاستحسان وفي القياس لا يجوز فان الارقة لا تجزى وبعض الارقة صار فعلاً والحق فصار لكل كذلك لان الاب لا يجب عليه ان يضعي عن ولده الصغير اذا لم يكن له مال على ظاهر الرواية فكان الاب منتظوعاً وكذا
نصيب ام الولد يكون تطوعاً ونصيب الميت انقلاب تطوعاً ايضا لانه لما مات ولم يتعرض لم يجب على الورثة ان يضعوا عنه واذا لم يجب عليهم كانوا مقطوعين عن الميت ١٧ **٧** قوله وبياكل من
لم يخ الخ باني الاصلية الواجبة والسنة سواء اذا لم يمكن واجبة بالنذر وان وجبت بالنذر فليس لصاحبها ان ياكل منها شيئاً ولا ان يطعم غيره من الاغنياء سواء كان الناذر غنياً وفقيراً لان سبيلها التصديق وليس
للمصدق ان ياكل من صدقاته ولان يطعم الاغنياء ولو اكل فعلياً قيمته ما اكل ١٨ انتهى

٨ قوله لقوله عليه السلام الخ اخرج البوراد وعن نبشته البهذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انما كنا ننبئكم عن نحو مما ناكل وما فوق ثلث مكي تسكعون وجواد الله بالسعة فكلوا واشربوا ١٩ ست
٩ قوله القانع والمغتة القانع هو الراضى بما عنده وما يعطى من غير سؤال والمغتة المتعوض للسؤال كذا قال العين وقال في العناية بالقانع هو السائل من اقصور لاسن القناعة والمعروة الذي يتعرض لسؤال
ولا يسأل ٢٠ **١٠** قوله وذلك مثل ما ذكرنا بينا لا ينقطع والحرج بالفرار القدر والعصاة لانه لو وجدوا انتفع به في بيته يجوز كذا اذا اشتري ما به ينتفع به في بيته لان للبدل حكم البدل ٢١ **١١** قوله والا بايزيد
الاشرار وسقط الفدر كالارداء المحض ونحو ما ٢٢

حديث كنت نهيتكم عن لحوم الايمانى فكلوا منها وادخروا مسلم من حديث بريدة واخرجه من حديث جابر بلفظه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحوم النخايا بعد ثلاث ثم قال بعد كوا وتزودوا وادخروا ومن حديث ابى سعيد بمعناه ومن حديث عائشة انهم قالوا لاي رسول الله ان الناس يتخذون الاسقية من نخاياهم ويمهلون فيها الودك وقد نهيت ان ياكل لحوم الايمانى بعد ثلاث فقال صلى الله عليه وسلم انها نهيتكم من اجل الدابة التي دنت فكلوا وادخروا وتصدقوا واخرجه البخارى من حديث سلمة بن الاكوع بهذا المعنى ولفظه فان ذلك العام كان بالناس جهد فاردت ان تعينوا فيها ولا يداؤد من حديث نبيشة بلفظه انها نهيتكم عن لحومها ان تاكلوها فوق ثلاث لكي تسعكم جاء الله بالسعة فكلوا وادخروا واتقوا والاوان هذه الايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل

١ **له قول** والمعنى اى المعنى فى عدم اشتراط ما لا يتحقق به الابد استتمه كما انه تصرف على قصد القول وهو قد خرج عن جهة القول فاذا قولته بابيع وجب التقصد لان هذا الثمن حصل بفعل كرهه فيكون نجيبا فيجب التقصد **٢** **يعنى** **له قول** فى البيع اختر اعاقيل انه ليس فى العلم الا الاكل لولا الاطعام فلو باع البنى لايحجز اصلا سواء باعه شىء يتحقق به بيعه او باعه شىء ولا يتحقق به الابد استتمه كما والبيع ما قال شيخ الاسلام ان اللحم بمنزلة الجلود باعه بشىء يتحقق به بيعه باع جلوده ابن سماعة عن محمد بن ابي نواس عن شريك بن الحارث قال باع بلسه **٣** **له قول** تصدق بثلثه لان معنى القول سقط عن الاضحية فاذا قولها باع البيع انتقلت القرينة الى بدل فوجب التقصد **٤** **كانى** **له قول** وظلها الخطاطم الزوام اى المقود وقيل هو جبل حجيل فى نىق البعير **٥** **يعنى** **له قول** لانه فى معنى البيع لان كل واحد منهما معا وضعت لانه اعطى الجزار بمقابلته جزره والبيع كرهه فكذا ما هو بمعناه **٦** **له قول** يحرق بالجزء الصوف وجزء النخل اذا مره والجزء كالجبلد بالفتح واكسره الا ان الجزار خاص فى النخل والجزء فيه وفى الزرع والصوف والنجرة وقد فرق محمد بن زيد بينهما فذكر الجزار قبل الادراك والجزء بعده وهو ان ثبت حسن **٧** **مغرب** **له قول** لانه اقيمت القرينة به لان القرينة بالذبح والانتفاع بعد اقامته القرينة تطلق كالاكل **٨** **كانى** **له قول** ويكره ان يكسب لهن ما يمتنع بهما كما فى الصوف اى كما يكره له الانتفاع بصوفها وبذلال اللبن يتولد من عينها وقد جعلنا القرينة فى تصرف شيئا منها الى منفعة نفسه قبل ان يبلغ محلها ولكن يفتى بضرعها بالمد البارد حتى يتقصص اللبن فلما تاذى به الا ان هذا انما يقع اذا كان يقرب من ايام الخرد ما اذا كان بالبعد فلا يفيده فلا يضر انما بعد ما يتقصص ولكن ينبى ان يكسبها ويقصد باللبن كالمدرى اذا عطب قبل ان يبلغ محله فان عليه ان يذبحه ويقصد بجمعه كذا فى المبسوط **٩** **كفاه** **له قول** واذا غلط رجلان اخرج بذل شرط لانه ذكر فى النوادر ابن سماعة عن محمد بن محمد بن محمد بن زيد عن اضية رجل عن رجل لم يحجز عن صاحب الاضحية ولوان صاحب الاضحية ضمن الذابح قيمته فى العمد جازت الاضحية ضمن الذابح **١٠** **غن** **له قول** حتى وجب عليه ان يعنى بها بيعها فى ايام الضربة فى نظر الغنى وشراء الفقير **١١** **له قول** ويكره ان يبدل ما غير ما اى اذا كان غنيا **١٢** **له قول** اذناه لانه الاذن والانه كالاذن صرح كما فى شرب ماء السقاية وذبح شاة ثم انقضت رجلا للذبح لان الشاة تعين للذبح بمشدر الرجل فيكون راضيا بالذبح ولانه مع انه رجا عرض له ما من من الذبح كذا فى **١٣** **كفاه**

حديث من باع جلد افعية فلا افعية له الحاكم والبيهقي من حديث ابى هريرة

بهذا اورده الحاكم في تفسير سورة الحج **حديث** قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلى تصدق بجلالها لخطاها ولا تقط اجزا منها متفق عليه من حديث علي بمعناه وقد تقدم في الهدى **حديث** قال النبي صلى الله عليه وسلم لعاطمة قومي فاشهدي اى اضعيتك فانه يغفر لك باول قطرة من دمعها كل ذنب اسمعاق والطيراني والحاكم والبيهقي من حديث عمران بن حصين به وانتم منه واخرجه البزار والحاكم من حديث ابى سعد شعبة واخرجه سليمان الرازي في الترغيب من حديث علي باسناد واهل في حديث عمران البوحمة الثاني متروك وفي حديث ابى سعيد عطية ضعيف وفي حديث علي عمرو بن خالد واهل.

کتاب الکراہیۃ

له قولم الدورق في ديوان الادب الدورق كيمال الشرب وقال ابن دريد والادورق الذي يستعمل فاجمعي عرب كذا في الحمرة والمراد به هنا هو الدواقي يحيطون فيها المخططة عند الطعن
يزول منها المخططة الى قطب الرمي ١٢ عن
له قولم تشا حاج بيك دغير جريص كردن بر كاري نافوت نشو ويقال تشا حرجان على الامر لا يريد ان يغوتها من
له قولم فصار كولو باع الخ يعني انه باع اضيعته واشترى بثمنها غيره
فلو كان غير ما انقص من الاول تصدق بماض على الثانية ولو لم يشتر به حتى مضت ايام الخ تصدق بثمنها كله ١٢
له قولم من انكف الخ منقل بقوله وان تشا حاجي ان تشا حاجن التحليل كان كل واحد منهم متلفا لم
اضيعته صاحبه ومن انكف لم اضيعته صاحبه كان الحكم اذكرنا وهو انه قد خالف في قوله انكف
اضيعته غيره غير ما عن نفسان خضه المالك فينها يجوز عن الذراع دون المالك لانه نظران الارزق حصلت على ملكه ١٢ انكفي قوله لانه ملكا يعني فكانت الضعيته واردة على ملكه
له قولم كتاب الكرايمته اوردا الكرايمته بعد الاضيعة
لان عامة مسائل كل واحد منها المتكلم من اصل او فرع ترد فيه الكرايمته ان ترى ان في وقت الاضيعة في ايام الخ وفي التصرف في الاضيعة بجز الصوت وحلب اللبن وغيره من المسائل كيف تحققت الكرايمته وفي
كتاب الكرايمته ايضا ١٢
له قولم لانه لما لم يد الخ اي اذا وجد نصا ثبت القول في المصنوع بالتحريم او التحليل وفي غير مخصوص يقول في المحل لا باس وفي الحرمة اكره اولم يوكل ١٢ عن
له قولم لحوام الاتن
خص الاتن مع شمول الكرايمته لم سائر الحرمة ليستقيم عطف الالبان عليه ١٢

في الذي يشرب في اناء الذهب والفضة انها يخرج في بطنه نار جهنم واتي ابوهريرة بشراب في اناء فضة فلم يقبله وقال نها ناعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا ثبت هذا في الشرب فكذلك في

الصغير يكره ومراده التحريم ويستوى فيه الرجال والنساء لعبوم انتهى وكذلك الأكل ببلعة الذهب والفضة والاكتحال ببيل الذهب والفضة وكذلك ما شبه ذلك كالمكحلة والبراءة وغيرها لما ذكرنا

والفضة في التفاخر به قلنا ليس كذلك لأنه ما كان من عادتهم التفاخر بغير الذهب والفضة قال ويجوز الشرب في الأثناء المفضض عند أبي حنيفة والركوب في السرج المفضض والجلوس على الكرسي المفضض و

وفي السرير والسرّج موضع المجلس وقال ابو يوسف يكره ذلك وقول محمد يروي مع ابى حنيفة ويروي مع ابى يوسف وعلى هذا الخلاف الاناء المصنوب بالذهب والقضة والكُرسى المصنوب بهما وكذا اذا جعل ذلك

١٤ قولهم فتاويل قول ابي يوسف رداً على الاختلاف الى التاويل الى قوله وما على قول محمد بن فضال بل ان قولنا ما يوليكم محمد بن طاهر عنده نجس

[illegible]

يرسل ما ماني الغروس من رفع النكرو تفسير بحجج معتق فليس بذلك اك **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠** **١٠١** **١٠٢** **١٠٣** **١٠٤** **١٠٥** **١٠٦** **١٠٧** **١٠٨** **١٠٩** **١١٠** **١١١** **١١٢** **١١٣** **١١٤** **١١٥** **١١٦** **١١٧** **١١٨** **١١٩** **١٢٠** **١٢١** **١٢٢** **١٢٣** **١٢٤** **١٢٥** **١٢٦** **١٢٧** **١٢٨** **١٢٩** **١٣٠** **١٣١** **١٣٢** **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣** **٣٥٤** **٣٥٥** **٣٥٦** **٣٥٧** **٣٥٨** **٣٥٩** **٣٦٠** **٣٦١** **٣٦٢** **٣٦٣** **٣٦٤** **٣٦٥** **٣٦٦** **٣٦٧** **٣٦٨** **٣٦٩** **٣٧٠** **٣٧١** **٣٧٢** **٣٧٣** **٣٧٤** **٣٧٥** **٣٧٦** **٣٧٧** **٣٧٨** **٣٧٩** **٣٨٠** **٣٨١** **٣٨٢** **٣٨٣** **٣٨٤** **٣٨٥** **٣٨٦** **٣٨٧** **٣٨٨** **٣٨٩** **٣٩٠** **٣٩١** **٣٩٢** **٣٩٣** **٣٩٤** **٣٩٥** **٣٩٦** **٣٩٧** **٣٩٨** **٣٩٩** **٤٠٠** **٤٠١</**

تلك قوله لانه في سجنه لان كلامها استعمال لها والمخرج هو الاحتفال قبل موقد النار وان كان المحرم هو ان ياخذ آتية الذهب والفضة ويصيب الدهن بعل الراس واما اذا واصل يده فيها واخذ الدهن ثم صبر على الراس لايكره
تقال صاحب النباهة كذا ذكره صاحب الدرر في الناح الصغر وارى انه يخالف لما ذكره المصنف في الحكم فان الحكم لا يدلان تفصيلا عنها من الاحتفال ويبرع بذلك فذكره في الحاشيات ١٢

المترفين أي المنعيين يقال ارتفأ أي نعمه وارتفأ الكعبة أي الطمعة كذا في الديوان ١٢ عن

البيان في قولهم الرصاص بالغ أرز برزبان وقسم است سيفك كز قلبي كوزيد يا كز اسلار بر كوزيد ١٢ منتخب قوله والبلور والعقيق ويجوز استعمال الاداني من الصغر لما روي عن عبد الله ابن

[illegible]

بالمصيب اى الشدة ويقال باب مصيب اى شدة وبالضباب جمع الضبته وهى الحديدة العريضة التى يقضب بها ومنه ضباب السنان بالمفصلة اذا شربها وفى الذخيرة الذهب العريض او الفضة يجعل على وجه الباب وما اشبه ذلك **كقوله** وكذا اذا الخ اى وجه اى القفص فى رثا سيف وسقم. واذ قفصة الولى ام او كراب ولم يعنى به موضع الذنب والفضة والى قوله

۱۱

كتاب الكراهية - حديث الذي يشوب من اناة الذهب والفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم متفق عليه من حديث ام سلمة وليس عند البخاري

ذكر الذهب واخره مسلم في رواية الا ان ابنا ولد ارقطى من حديث ابن عمر في آية الذهب والعصه اذ يهوى من ذلك حليل ان ابنا هريرة اي شراب في الدار فله يقيه وقال انها نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اجد من حديث ابني هريرة وانما هو في الصحيح عن حذيفة .

في السيف والمشحة وحلقة البراة او جعل المصحف مذنباً او مفضضاً وكذا الاختلاف في اللجام والركاب
 والثفرا اذا كان مفضضاً وكذا الثوب فيه كتابة بذهب او فضة على هذا وهذا الاختلاف فيها تخلص فاما
 التوبة الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع لهما ان مستعمل جزء من الاناء مستعمل جميع اجزائه فكله
 كما اذا استعمل موضع الذهب والفضة ولا يبي حنيفة ان ذلك تابع ولا معتبر بالتتابع فلا يكره كالحنيفة المكفوفة
 بالحرج والعلوم في الثوب ومساير الذهب في الغص قال ومن ارسل أجيراً له مجوسياً أو خادماً فاشترى لحماً
 فقال اشتريته من يهودى او نصراني او مسلم وسعه اكله لان قول الكافر مقبول في المعاملات لانه
 خبر صحيح لصدوره عن عقل ودين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة ماسة الى قبوله لكثرة وقوع
 المعاملات وان كان غير ذلك لم يسعه ان يأكل منه معناه اذا كان ذبيحة غير الكتابي والمسلم لانه
 لما قبل قوله في الحل اولى ان يقبل في الحرمة قال ويجوز ان يقبل في الهدية والاذن قول العبد و
 التجارية والصبي لان الهدايا تبعت عادة على ايدى هؤلاء وكذا لا يمكنهم استصحاب الشهود على الاذن
 عند الضرب في الارض والبايعه في السوق فلو لم يقبل قوله لم يؤدي الى الحرج وفي الجامع الصغير اذا قالت
 جارية لرجل بعثني مولاي اليك هدية وسعه ان يأخذها لانه لا فرق بين ما اذا اخبرت باهداء المولى
 غيرها ونفسها لما قلنا قال ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في الديانات الا قول العدل
 ووجه الفرق ان المعاملات يكثر وجودها فيما بين اجناس الناس فلو شرطنا شرطاً ما اندأ يؤدي الى الحرج فيقبل
 قول الواحد فيها عدلاً كان او فاسقاً كافراً كان او مسلماً عبداً كان او حراً ذكراً كان او انثى دفعا للحرج اما
 الديانات فلا يكثر وقوعها حسب وقوع المعاملات فجاز ان يشترط فيها زيادة شرط فلا يقبل فيها الا قول
 المسلم العدل لان الفاسق متهم والكافر لا يلتزم الحكم فليس له ان يلزم المسلم بخلاف المعاملات لان
 الكافر لا يمكنه القيام في ديارنا الا بالمعاملة ولا يتهيأ له المعاملة الا بعد قبول قوله فيها فكان فيه ضرورة
 فيقبل ولا يقبل قول المستور في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يقبل قوله فيها جرياً على مذهبه انه
 وهو الذي لم يعلم عدله ولا فسقه

له قوله

وحلقة المرأة والمراد حلقة المرأة التي تكون حوالى المرأة لا ما تحته المرأة بيد فذلك مكره اتفاقاً ١٢
 موضع الجلوس وفي الركاب موضع الرجل وفي الائمة موضع الفم وفي موضع الاخذ ايضاً ويحتجب في النسل والقبضه والجماع موضع اليد فاحصل ان المراد بالاتفاق بالقبضه الاستئصال ١٢ والمراد بالثوب الخسائي ان المنسوج يذهب
 بحسب ان كان مقدار أربع اصابع تامل ١٢ والمراد بالحنيفة المكفوفة يقال ثوب مكفوف لما كان جدياً لم يزل يلبس على آكرو لم يزل يلبس حبة اطرافها من الديار ١٢ ١٣
 قوله في العلم في الثوب ١٢ والمراد به ما كان من خالص الحرير نسي او خياطه ١٢ والمراد بالثوب ١٢ قوله في العلم في الثوب ١٢ والمراد به ما كان من خالص الحرير نسي او خياطه ١٢
 الديانات الا قول العدل والجوسى ليس بعدل لانهما يقولان اخباراً بالشر من يهودى او نصراني او مسلم وانهم من المعاملات وانما ثبتت الحل في ضمنه وكذلك لو قال اشتريت من غيرهم اثبات الحرمة فيه ضمنى فلا يقبل قوله
 في الشر اثبتت ما في ضمنه لانكم من شئ ثبتت ضمناً ولا يثبت قصد كوفت المنقول ضمناً بغير المنقول وكسب الشرب وغيره ١٢ كفايه
 حقه قوله والاذن اي قال العبد والجارية او الصبي انه اذن لي في التجارة ١٢ ١٣
 يقبل فيها خبر كل ميم حرك كان او صديراً لم يعم الصفة فان الانسان فلما يجد المستعجل من شرط العدالة ليعاونه او يستعمره ويقتضيه الى وكلامه ونحو ذلك ولا دليل مع السامع سوى الخبر ولان
 المعاملات ليس فيها الزام واشترط العدالة لانها لم يعم الصفة فان الانسان فلما يجد المستعجل من شرط العدالة ليعاونه او يستعمره ويقتضيه الى وكلامه ونحو ذلك ولا دليل مع السامع سوى الخبر ولان
 في الديانات ضمناً ضرورة فكم شئ ولا يصح قصد البيع ضمناً ولان كل معاملة لا تكون وبانته فلو لم يثبت فيها في ضمن المعاملات لادى الى الحرج بخلاف الديانات المقصودة ١٢ فليحى حقه قوله لان الفاسق
 منهم لانه يتركب الكبائر فجاز ان يتركب الكذب ١٢ كافي ١٢ حقه قوله جرياً على مذهبه انه يجوز القضاء اى يقتصر على حكم على ظاهر العدالة في الشا عند ابي حنيفة رداً لم يلحق الخصم ولا يصح ان المستور كان فاسقاً
 لا يكون خبره حجة حتى تظهر عدلته ١٢ ك

حديث من لعيب الدعوة فقد عصى ابا القاسم مسلم عن ابي هريرة بلفظ فقد عصى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واخرجه ابان بن موقرنا بهذا اللفظ واخرجه ابو داود ومن حديث ابن عمر بلفظ من دعى فلم يجيب فقد عصى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم واساده ضعيف واخرجه ابو يعقوب من حديثه باسناد اصم منه **حديث** ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير والديباة وقال انها يلبسها من الاخلاق له في الآخرة لم اجده هكذا وكان مطلق من حديثين احدهما عن حذيفة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباة ولا تشربوا في انية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لها هم في الدنيا ولكم في الآخرة متفق عليه وفيها عن البراء بن عازب قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهاها عن سبع فذكر الحديث وفيه عن الحرير والديباة وما الثاني ففي المتفق ايضا عن ابن عمر راي عمر حلة سبراء الحديث وفيه انها يلبس الحرير في الدنيا من الاخلاق له في الآخرة قوله روى عن عدة من الصحابة منهم علي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم خروجه باحدى يديه حريرا وبالاخرى ذهب وقال هذا ان حرمان علي ذكر امتي حلال لاننا نهم قلت جاء من حديث علي وابي موسى وعبد الله بن عمرو وغيرهم اما حديث علي فاخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه واحمد وابن حبان من طريق عبد الله بن زبير عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ حريرا فجعله في يمينه واخذ ذهبا فجعله في شماله ثم قال ان هذا من حرام علي ذكر امتي واما حديث علي بن ابي موسى فاخرجه الترمذي والنسائي واحمد وابن ابي شيبة من رواية سعيد بن ابي هند عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حرم لباس الحرير والذهب علي ذكر امتي واحل لاننا نهم قال الترمذي حسن صحيح وقال الباقون عن علي وعقبة بن عامر وهما في انفس حديثه وعلمنا وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر بن ابي حمزة والسلم وجابون وسعيد بن ابي هند لم يسمع من ابي موسى وقد روى عنه عن ابي موسى كذا قال اسامة بن زيد عن نافع عن سعيد وقال عبد الله بن عمر عن نافع عن سعيد عن رجل عن ابي موسى ذكره الدارقطني في العلل وذكر ان يحيى بن سليم رواه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر سندك الجادة وتابعة بنية قال ويدل على وهمهما ان طلحة بن حبيب قال لا يجرى عن عمر واسمعت ان النبي صلى الله عليه وسلم في الحرير شيئا قال لا واما حديث عبد الله بن عمر فاخرجه الصحيح وابن ابي شيبة والبخاري وعلي بن الطبراني بلفظ خرج النبي صلى الله عليه وسلم في احد يديه ثوب من حرير وفي الاخرى ذهب وقال ان هذا من حرام علي ذكر امتي حل لاننا نهم وفي اسناده الاخر في حديث عمر فاخرجه البخاري في اسناده عمر بن جرير وهو ضعيف واما حديث عقبة بن عامر رواه ابو سعيد بن يوسف بن تاريخ مصر من رواية مسلمة بن مخلد عنه بلفظ الذهب والحرير حل لاننا نهم حرام علي ذكرها واما حديث ام هانئ واس ومن بعد هما فانها هون في مطلق تحريم الحرير وقد روى نحو هذا عقبة عن زيد بن ارقم اخرجه ابن ابي شيبة وعن ابن عباس اخرجه البخاري وعنه واثله اخرجه الطبراني .

١٥ قولهم لان في ذلك شين الدين لان المقصدى امام في الدين وفعل ما الدين

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا موضعين او ثلاثة او اربعة مسلم من طريق قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر به قال الدارقطني لم يرفعه غير قتادة وهو مدلس وقد رواه داود وبيان وابن ابى شيبة وابن ابى السقر عن الشعبي به موقوفاً على ابي عثمان واخرج النسائي وهو في المتفق من طريق ابى عثمان انا ناكب عمر ونحن مع عتبة بن فرقان اذ ربحنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحرير الا هكذا وأشار باصبعه اليه انا في الباب عن ابن عباس انها في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصمت من الحرير كما الملعوش شبهه فلا بأس اخرج به النسائي حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير مسلم من حديث اسماء بنت ابى بكر بلغنا فخرجت جبه طيالية كسراية لها لينة ديباج وخرجها مكفوفة بالديباج ولا يلى داود جبة مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباج **حديث** واياكم وزى الاعاجم ابن حبان والمارث بن ابى اسامة والبيهقي في الشعب من حديث ابى عثمان قال انا ناكب عمر باذريحان ونحن مع عتبة بن فرقان ابعث فارقت واذا نزيروا واستلوا وارموها بالحقاف واقطعوا السراويلات وعليك بلباس ابيكم اسمعيل واياكم والتعم وزى الاعاجم وعليك بالشمس فانها حمام العرب واخشوشوا واخلو لقوا وارموها الا غراض وانزوا عن الحديث وبعضه عند مسلم لا يثبت استدل به المصنف على كراهية توسد الحرير واهو ح منه

به في الحرب للضرورة ويكره في غيره لا نعيد امها والاعتبار للحمة على ما بينا قال ^{مؤودة ١٢} ولا يجوز للرجال التحلي
 بالذهب لهما رؤينا ولا بالفضة لانها في معناها الا بالخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة تحقيقا لعني
 النموذج والفضة اغنت عن الذهب اذ هما من جنس واحد كيف قد جاء في اباحة ذلك اثار وفي الجامع
 الصغير ولا يتختم الا بالفضة وهذا نص على ان التختم بالحجر والحديد والصفحة حرام وراى رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم على رجل خاتم صفر فقال مالي اجد منك رائحة الاضنام وراى على اخر

ليه قولكم على بابنا اشارة الى قولهم لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج الخ ١٢ ع ٢٦ قولهم يمسحون المتبركة لما عرف ان العبرة في الحكم لارضه صفى العلة ١٣ اك

[illegible]

الدراية في تخریج احادیث الهداية

قوله ولا يجوز للرجال التخلي بالذهب والفضة الا بالخنات والمنطقة وحلية السيف وقد جاء في اباحة ذلك انما انتهى فاما الخاتم ففيه اهاديث مشهورة منها **حديث** ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم اخذ خاتماً من فضة له فمسح به حتى متفق عليه وله طرق واما المنطقة فلم اذكرها لكن نقل ابن سيد الناس في السيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح به منطقة من اديم مشهور ثلاث حلقاتها وازميرها وطرفها فضة وروى الواقدي في المغازي عن عامر بن ثابت جاء يوم احد بمنطقة فيها خمسين ديناراً وجدها في العسكر فتشدها على حقوقه من تحت ثيابه فقلعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك واما السيف فروى الثلاثة في السنن من طريق جرير بن حازم عن قتادة عن انس كانت قبضة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة وللنساء كان فعل سيفه صلى الله عليه وسلم من فضة وقبضة سيفه من فضة وما بين ذلك حلق فضة قال الترمذي رواه بعضهم عن قتادة عن سعيد بن ابي الحسن وموسى بن الحسن اللذان في اخرجاه هو ابو داود وروى عبد الرزاق في كتاب الجهاد عن جعفر بن محمد قال رايت سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا الفقار قائمة من فضة ونحله من فضة وبين ذلك حلق من فضة وهو عند هؤلاء يعني خلفاء بني العباس وروى الطبراني من طريق مروان بن الحنفية انه مقل سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا الفقار وكانت له قبضة من فضة وحلق من فضة وروى الترمذي من حديث مزينة العمري دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النخبة على سيفه ذهب وفضة وروى البخاري في صحيحه من طريق هشام بن عروة عن ابيه كان سيف الزبير محلى بفضة وكان سيف عروة محلى بفضة وروى البيهقي من طريق عثمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر انه تقلد سيف عمر يوم تبكلى عثمان وكان محلى قلت كذا كانت حاله قال ارم مائة ومن طريق السعدي رايت في بيت القاسم بن عبد الرحمن سيفاً قبضة من فضة فقلت سيف من هذا قال سيف عبد الله بن مسعود **حديث** ان النبي صلى الله عليه وسلم راى على اخراجه حديد فقال ما لى ارى عليك حلية اهل النار اصحاب السنن الثلاثة ولهم والبول والوعى وابن حبان من طريق عبد الله بن بريدة عن ابيه وفي رواية الجميع ثم جاءه وعليه خاتم من شبه وفي رواية من مفرق كره وكلام الاصل يوهن الى غير الاول زاد الترمذي واخذ ثم جاءه وعليه خاتم من ذهب فقال ما لى ارى عليك حلية اهل الجنة **حديث** علي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن التمسك بالذهب مسلماً والاربعة من حديث علي قد ذكر زيادة وفي الباب عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى في يد رجل خاتماً من ذهب فنزعها وطرحها وقال يعمل لحدكم الى جمره من نار فيجعلها في يده اخرجته مسلماً وعن ابى هريرة مثل حديث علي اخرجته مسلماً وعن البراء في حديث نهانا عن سبع مذكورة وعن النخبة بالذهب متفق عليه **حديث** عروة بن عوف بن سعد بن مسعود بن مالك فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وانشأ من ذهبه لساناً ثلاثاً واحداً من حديث عبد الرحمن بن طرفة العبد عروة بن كره وفيه فأتى انفاً من ورق فأتى عليه وفي رواية لابي داود والترمذي عن عبد الرحمن بن جده عروة وفي اخرى للنسائي نحوه وصححه ابن حبان واتفقه ابن القطان وفي الباب عن عبد الله بن عمر ان اباة سقطت ثنيته فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يشدها بذهب اخرجته الطبراني في الاوسط من رواية ابى الريح السمان من هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن عبد الله بن ابي اسلول اخرجته ابن قاتم وروى الطبراني في ترجمة انس من طريق محمد بن سعد ان عن ابيه رايت انس بن مالك يطوف به بنوه حول الكعبة على سواعدهم وقد شدوا اسنانه بذهب وفي رواية السنن عن من راى عثمان انه ضبيب اسنانه بذهب وعند ابن سعد عن ابن جرير ان ابن شهاب سئل فقال لا بأس به وقد شد عبد الملك بن مروان اسنانه بذهب قال اخبرنا الوظن رايت به اسنان عبد الله بن عوف مشدودة بذهب وعن ابراهيم بن عبد الرحمن مولى موسى بن طلحة قال رايت موسى بن طلحة قد شد اسنانه بذهب ٤١

الدراية في تخریج احادیث الهداية

قوله روى ان النبي صلعم امر بعض اصحابه بذلك يعني ربط الخيط في الاصبع لئلا يترك الحاجة لعاجدها هكذا وانما الخرج ابو يعلى من حديث ابن عمر كان النبي صلعم اذا اشفق من الحاجة ان يساهار ربط في اصبعه خيطا لئلا يتركها وفي اسناده سالم بن عبد الله والاعلى وفي ترجمته ذكره ابن حبان وابن عدى والعقيلي وهو متروك ونقل الترمذى عن البخارى انه قال متروك وابن ابى حاتم عن ابيه انه باطل كلامها في العلل واخرج الطبرانى في الاوسط من حديث وثالة بن الاسقم ان النبي صلعم كان اذا اراد الحاجة لو ثقب في غاتم خيطا وفيه بشر بن ابراهيم **فصل في رويته** ذكره ابن عدى وقال انه من يضع الحديث واخرجه الطبرانى في الكبير من حديث رافع بن خديج رايت النبي صلعم يربط في اصبعه خيطا فقلت ما هذا يارسول الله قال صلى الله عليه وسلم شئ استذكر به اوردة باسنادين في احدهما غياث بن ابراهيم وهو من يضع الحديث وفي اخر بقية عن عبد الرحمن مولى بنى تميم وهو مجهول وقد ورد ما يخالف هذا من حديث انس دفعه من حول خاتمه ادعاه امرته او علق خيطا لئلا يتركها فقد اشرك بالله عز وجل هو يدرك الحاجات اخرجه ابن عدى في ترجمة بشر بن الحسين وهو متروك قوله روى عن علي بن ابي عباس في قوله تعالى ولا يدين من ذنبتهم الا ما ظهر منها قال هو الكحل والخاتم على فلما جده عنه واما ابن عباس فاخرجه الطبرانى والبيهقى من رواية السلم اللاتى عن سعيد بن جبير عنه وذكره ابن ابى شيبه عن عكرمة وسعيد بن جبير وابى مالم من قوله وكذا ذكره عبد الرزاق عن قتادة قوله لا يخالف ذلك فروى البيهقى من طريق عبد الله بن مسلم بن هرمز عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الوجه والكفان ومن حديث عائشة مثله موقوفا واخرج الطبرانى عن ابن مسعود قال هي الثياب واسناده قوى **حاصل** يشبهن نظرا لى عباس امرأة اجنبية عن شهوة مسب في عينيه الا نك يوم القيمة لعاجده وهذا الوعيد ورد في اسناده الى حديث قوم وهم له كارهون مسب في اذنيه الى آخره اخرجه البخارى من حديث ابن عباس **حاصل** يشبهن من كذا امرأة ليس منها بسبيل ورفع على اقرع حمزة يوم القيمة لعاجده .

شَايَةً تَشْتَهِي أَمَا إِذَا كَانَتْ عَجُوزًا لَا تَشْتَهِي فَلَا بَأْسَ بِصَافِحَتِهَا وَمَنْ يَدَّهَا لَا نَعْدُ أَمْخُوفَ الْفِتْنَةِ وَقَدْ
اشتهاه خواست آنرا و از روی نمود و دوست داشت ۱۲ من بالفتح زن ببرد عام مجوزہ بزنا و فی ما کوئند ۱۲
رَوَى إِبْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَدْخُلُ بَعْضَ الْقِبَائِلِ الَّتِي كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِيهِمْ وَكَانَ يَصَافِحُ الْعِجَازَ
قلت غريب ۱۲
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْجَرَ عَجُوزَ التَّمْرَةِ وَكَانَتْ تَغْمِزُ رَجُلَهُ وَتَقْلِي رَأْسَهُ وَكَذَا إِذَا كَانَ
قلت غريب ۱۲
شَيْخًا مِنْ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَيْهَا قَلْبًا وَإِنْ كَانَ لَا يَأْمَنُ عَلَيْهَا لَا تَحِلُّ مَصَافِحَتُهَا لَهَا فِيهِ مِنَ التَّعْرِضِ لِلْفِتْنَةِ
اجنبیہ ۱۲
وَالصَّغِيرَةُ إِذَا كَانَتْ لَا تَشْتَهِي يُبَاحُ مَسْهَا وَالنَّظَرُ إِلَيْهَا لَعَدَمِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ قَالَ وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي إِذَا ارَادَ أَنْ يَحْكُمَ
إشارة الى قوله لا نعدها لفتنة ۱۲
عَلَيْهَا وَلِلشَّاهِدِ إِذَا ارَادَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهَا النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهَا وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَهِيَ لِلْعَاجِزَةِ إِلَى أَحْيَاءِ حَقُوقِ النَّاسِ
ای القدری فی حق منقره ۱۲
بِوَسْطَةِ الْقَضَاءِ وَإِذَا دَاءِ الشَّهَادَةِ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ بِهِ ادَاءَ الشَّهَادَةِ أَوْ الْحُكْمَ عَلَيْهَا لِقَضَاءِ الشَّهْوَةِ تَحْزُرًا
عَنْ أَنْ يَكُنْهُ التَّحْزُرُ عَنْهُ وَهُوَ قَصْدُ الْقَبِيحِ وَأَمَّا النَّظَرُ لِحَمْلِ الشَّهَادَةِ إِذَا اشْتَهَى قِيلَ يَبَاحُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَبَاحُ
عَنْهُ الْقَضَاءُ ۱۲
لَا أَنَّهُ يَوْجَدُ مَنْ لَا يَشْتَهِي فَلَا ضَرُورَةَ بِخِلَافِ حَالَةِ الْإِدَاءِ وَمَنْ ارَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَنْظُرَ
إِلَيْهَا وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَشْتَهِيهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ ابْصُرْهَا فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدِّمَ بَيْنَكُمَا وَلَنْ مَقْصُودُهُ أَقَامَةُ
السَّكَنِ ۱۲
السَّكَنِ لِقَضَاءِ الشَّهْوَةِ وَيَجُوزُ لِلطَّبِيبِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَوْضِعِ الْبَرَضِ مِنْهَا لِلضَّرُورَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلِمَ امْرَأَةً مَا دَاوَاهَا
وَأَنَّهَا لَنْ تَحْتَسِبَ إِلَى الْمَرْكَبَةِ ۱۲
لَا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْجَنْسِ أَسْهَلُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَاسْتَرَكَلَ عَضْوُومَهَا سَوَى مَوْضِعِ الْبَرَضِ ثُمَّ يَنْظُرُ وَيَغْضُ
بِهِ الْفَتْلَ الْقُدْرَى فِي مَقَرِّهِ ۱۲
بِصَرَّةٍ مَا اسْتَطَاعَ لِأَنْ مَآثِبَتُ بِالضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقُدْرَتِهَا وَصَارَ كَنْظَرِ الْخَافِضَةِ وَالْخَتَّانِ وَكَذَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ
أَي نَظَرَ الطَّبِيبِ إِلَى مَوْجِعِ لَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ ۱۲

قوله اما اذا كانت الخ قال بعض المتأخرين بيان حرمة مس الوجه والكف شخص با اذا كانت
 مشتاة اما اذا كانت يجوز الا تشبهى فلا بأس بمسا انتهى القول لم يذكر في الكتاب ولا في غيره من كتب الفقه عدم الباس بمس وجه المرأة الأجنبية شاة كانت او عور او ناعا المذكور هنا وفي سائر ١٠٠٠ مكتب
 عدم الباس بمس كفها يجوز انعم ظاهر الدليل الحفظي وهو ان عدم خوف الفتنة لا يابى عن التيمم لكن لا مجال لفرار الخ الماسة بمجر ذلك بدون ان تذكر في المكتب نقلنا ١٢٠٠ انت **قوله** لا نعدم خوف الفتنة فان
 غلبت بذات قيل في مقابلة النفس وهو ما ذكر في الكتاب من مس كف امرأة ليس منها بسبيل وضع على كف حجر يوم القيمة قلت المراد امرأة تدعو لنفس الى مسها اما اذا انزوى الخاطرة عن لقائها في ١٢ تاج الشريعة
قوله كذا اذا كان الخ لان الشيخ الكبير لم سبق له اربعة كما صغر ٢٠ يعني **قوله** وان كان لا يابى عن عليها الخ قول الضمير في عليها للمرأة وجه تخصيص ذكر عدم الامن عليها بوصول العلم بحكم عدم الامن
 على نفسه ولا من بيان حكم عدم الامن عليها فانه اذا لم تحل مصافحتها عند عدم الامن عليها لما فيه من تعريض الغير للفتنة فلا تحل مصافحتها عند عدم الامن على نفسه اولى لما فيه من المباشرة للفتنة بنفسه ١٢ التاج انكار **قوله** ما ج
 سبال الخ لا ليس بعد ما حكم العورة ولا في النظر والمس خوف الفتنة ٢٠ اك **قوله** لم يجز الا ترى ان شهود الزنا لم ينظر الى موضع العورة على قدر تحمل الشهادة ٢٠ كافي **قوله** تجزأ لما يمكن التحرز منه لان ما لم يمكن التحرز فلا فقد كمنه
 التحرز منه قلبا ١٠ اك **قوله** لم يجز حالتها اذا قد انزمت هذه الامانة بالتحمل وهو متعين لا دأما ٢٠ اك **قوله** فلا بأس الخ ولا ينبغي ان يحس شيئا من ذلك ان كانت ممن تشبهى لان المس اغلظ
 من النظر لان الشهوة فيه اكثر فمع من غير حاجته... كذا في شرح الاقطع ٢٠ عن **قوله** لقوله عليه السلام الخ روى الزمخشري في جامعها با سنده الى مغيرة بن شعبه انه خطب امرأة فقال النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم انظر اليها فانه احرى ان يؤرم بينكما قال في الفائق الا دم والا يلام الاصلاح والتوفيق من ادم الاطعام وهو اصلاحه بالادام وجعله موافقا للطعام ١٢ عن **قوله** فانه احرى الخ فان
 لا يصار اولى بالاصلاح وايقاع اللفظة والوفاق ٢٠ اك **قوله** ان يؤرم يصلح بان يؤرم فخذت الباء وحذف ما مع الـ وان كثير ١٢ عن **قوله** للضرورة لان للضرورة نافية في ابته المحرمات بدليل اباية
 الميتة والتمنع عند الضرورة وخشية التلف ٢٠ غاية البيان **قوله** فان لم يقدر وادى لم يجز والمرأة تدومها وخافوا على المرأة ان تنكح او يصيبها بلاء او دخل من ذاك وجع غير محتلم ولم يكن للعلاج بد من
 الرجل ١٢ عن **قوله** كخطر الخ لفظة والاحتنا يعني انها ينظر ان الى العورة لاجل الضرورة لان الحائض سنة وهو من جملة الفطرة في حق الرجال لا يمكن تركها وهو مكروه للنساء ايضا والمخض للمباركة كاختن للعالم
 رجاءه مخضضه اي محتونة ١٢

الدراية في تخریج احادیث الهداية

حديث - ان ابابكر ^{رضي الله عنه} كان في الجاهلية اجدد ايضا حديث ان عبد الله بن الزبير استاجر عجوز القرمزى وكان تغز رجليه وتقى راسه لعاجدة ايضا. **حديث** ابصرها فانه احرى ان يؤدب بينكما الترمذى والنسائى وابن ماجة من حديث مغيرة بن شعبه خطب امرأة فقال النبى صلى الله عليه وسلم انظر اليها فانه احرى ان يؤدب بينكما قال الترمذى حسن ومعناه ان يؤدب المودة بينكما قال وفى الباب عن ابى هريرة وجابر بن عبد الله بن محمد بن مسلمة وابى جبر انهم انعموا فاما حديث ابى هريرة فاخرجه مسلم عن طريق ابى حازم منه قال خطب رجل امرأة من الانصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فانظر اليها فان فى عين الانصار شيئا واما حديث جابر فاخرجه ابو داود ومن رواية واقد بن عبد الرحمن عن جابر رفعه اذ خطب احدكم المرأة فان استطاع ان ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليقبل وذكر فى الحديث قصة موقوفة واسناده حسن واما حديث انس فاخرجه احمد والبخارى والطبرانى والدارقطنى وابن حبان كلهم عن طريق معمر بن ثابت عن انس ان المغيرة خطب امرأة الحديث واما حديث محمد بن مسلمة فاخرجه ابن ماجة واحمد واسحق والطبرانى وابن ابى شعبة وعبد الرزاق وابن حبان والحاكم عن طريق محمد بن سليمان وابن ابى حثمة عن محمد بن بلغظ اذ قال النبى صلى الله تعالى فى قلب امرأكم خطبة امرأة فلا بأس ان ينظر اليها وفيه قصة لمحمد بن مسلمة وسمى احمد وابن ابى شعبة المرأة التى خطبها محمد بثينة بنت الضمالي وابهرمت فى رواية الحاكم وغيره واما حديث ابى حميد فاخرجه اسحق والطبرانى بلغظ اذ خطب احدكم المرأة فلا جناح عليه ان ينظر اليها اذ كان انما ينظر اليها للخطبة .

النظر الى موضع الاحتقان من الرجل لانه مداواة ويجوز للمريض وكذا اللبزال الفاحش على ما روى عن
 ابي يوسف لانه اشارة المرض قال وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا الى ما بين سرتة الى ركبته
 لقوله عليه السلام عورة الرجل ما بين سرتة الى ركبته ويروى ما دون سرتة حتى تجاوز ركبته وبهذا ثبت ان
 السرة ليست بعورة خلافا لما يقوله ابو عصبه والشافعي رحمهما الله والركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي و
 الفخذ عورة خلافا لما صاحب الظواهر وما دون السرة الى منبت الشعر عورة خلافا لما يقوله الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل الكباري ره معتمدا فيه العادة لانه لا معتبر بها مع النص بخلافه وقد روى ابوهريرة
 رضى الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال الركبة من العورة وايدى الحسن بن علي رضى الله عنهما
 سرتة فقبلها ابوهريرة رضى الله عنه وقال عليه السلام لمجره دار فخذك اما علمت ان الفخذ عورة ولا
 الركبة تلتقي عظم الفخذ والساق فاجتمع المحرم والمبيح في مثله يغلب المحرم وحكم العورة في الركبة اخف
 منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السوءة حتى ان كاشفت الركبة ينكر عليه برفق وكاشفت الفخذ
 يعنف عليه وكاشفت السوءة يودب ان لج وما يباح النظر اليه للرجل من الرجل يباح المس لانها فيها
 ان يج ولا يعزب ١٢ فخر
 تعنيف من زنى كرون دور شتى نمودن ١٢

صم وانشافني لايقول بكون الركبة من العورة

[illegible]

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

حديث ابى هريرة الركبة من العورة تقدم في الصلوة من حديث على قوله وابدى الحسين بن على سرته فقبلها ابو هريرة كذا فيه والمحفوظ الحسن فاخرج احمد وابن حبان والبيهقي من طريق عمير بن اسحاق كنت امشي مع الحسن بن على فلقينا ابو هريرة فقال الحسن الكشف لي عن بطنك حتى اقبل حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبله فكشف عن بطنه فقبل سرته وفي رواية الطبراني فرغ عن بطنه ووضع يده على سرته **حديث** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال جرده اما علمت ان الفخذ عورة مالك عن ابى النضر عن زرعة بن عبد الرحمن ابن جرده عن ابيه كان جرده من اصحاب الصفة قال جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا ونحذى منكشفة فقال اما علمت ان الفخذ عورة هكذا اخبره ابو داود من الوجه ^{فذا} واخرجه الترمذي والحاكم من طريق ابن عيينة عن ابى النضر عن زرعة بن مسلم بن جرده عن جده جرده قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بجرده فذكر نحوه ومن رواية محمد بن ابى الزناد اخبرني ابن جرده عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم جرده الحديث ومن رواية عبد الله بن محمد بن عجيل عن عبد الله بن جرده الاسدي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة واخرجه الدارقطني من رواية ابى سفيان عن ابى الزناد حدثني آل جرده عن جرده واخرجه احمد وابن حبان من طريق مالك وقال ابن حبان من زعم انه زرعة بن مسلم فقد وهم وفي الباب عن علي رفعه لا تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذى ولا ميت اخبره ابو داود ومن رواية ابن جريح اخبرنا عن حبيب بن ابى ثابت عن عاصم بن ضمرة عنه واخرجه ابن ماجه والحاكم من وجه اخر عن ابن جريح فقال عن حبيب وقال ابن ابى حاتم في العلل عن ابي لهو يسمعه ابن جريح عن حبيب ولا حبيب من عاصم وعن ابن عباس رفعه الفخذ عورة اخرجه الترمذي والحاكم وحمد والبيهقي والطبراني وعن محمد بن عبد الله بن محمد كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمر على معمر وهو جالس على باب داره وفخذاه مكشوفة فقال له يا معمر غط فخذك فان الفخذ عورة اخرجه احمد والطبراني والحاكم والطحاوي والبخاري في التاريخ وعلقه في صحيحه **حديث** ابن عباس وجرده ويعارض هذه الاحاديث حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم غزا اخير فقبلنا عندها صلوة الغداة بغلس فركب نبي الله صلى الله عليه وسلم وركب ابو طلحة وانا رديف ابى طلحة فاجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذات خيبر ثم حسر الازار عن فخذاه حتى اتى لناظر الى بياض فخذاه الحديث اخرجه البخاري هكذا الحديث عند مسلم بلفظ فانحسروا مال الاسماعيلى الى ترجيحها قلت لكن لا فرق في نظري بين الرايتين من جهة انه صلى الله عليه وسلم لا يقر على ذلك لو كان حراما فاستوى الحال بين ان يكون حراما باختياره او الحس يغير اختياره والله اعلم :

ليس بعورة سواء قال ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه اذا امنت الشهوة
لاستواء الرجل والمرأة في النظر الى ما ليس بعورة كالثياب والدواب وفي كتاب الخنثى من الاصل ان
نظر المرأة الى الرجل الاجنبى بمنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنس اغلظ فان
كان في قلبها شهوة او اكبر رايها انها تشتهى او شكت في ذلك يستحب لها ان تغض بصرها ولو كان الناظر
هو الرجل اليها وهو بهذه الصفة لم ينظر وهذا الاشارة الى التحريم وجه الفرق ان الشهوة عليها غالبية
وهو كما المتحقق اعتبارا فاذا اشتبهى الرجل كانت الشهوة من الجانبين موجودة ولا كذلك اذا اشتبهت
المرأة لان الشهوة غير موجودة في جانب حقيقته واعتبارا فكانت من جانب واحد والمتحقق من
الجانبين في الافضاء الى المحرم اقوى من المتحقق في جانب واحد قال وتنظر المرأة من المرأة الى ما
يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل لوجود المجانسة وانعدام الشهوة غالبا كما في نظر الرجل الى الرجل
وكذا الضرورة قد تحققت الى الانكشاف فيما بينهما وعن ابي حنيفة ان نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل
الى محارمه بخلاف نظرها الى الرجل لان الرجال يحتاجون الى زيادة الانكشاف للاشتغال بالاعمال
والاول اصح قال وينظر الرجل من امته التي تحل له وزوجته الى فرجها وهذا الاطلاق في النظر الى سائر
بدنها عن شهوة وغير شهوة والاصل فيه قوله عليه السلام غض بصرك الا عن امك وامراتك ولان

لانه قوله سواء اقول لقائل ان يقول استواءهما ممنوع كيف وقدر من وجب له وجبته وكفها ليس بعورة ويكفي للرجل ان ينظر اليها اذا امن الشهوة ولكن لا يجوز ان ينظر اليها وان امن الشهوة
فلم يشترط النظر ويمكن ان يقال المراد انما هو ما لم يرد النص على خلاف ذلك ١٢ انت له قوله كالثياب والدواب يعني يحل النظر الى الدابة والثوب للرجل والمرأة ١٢ مجيبه له قوله بمنزلة الخ يعني على تلك
الرواية لا ينظر المرأة من الرجل الى ظهره وبطنه ١٢ عن له قوله وبهذه الصفة اي كان في قلبه شهوة او كان اكبر رايها انها تشتهى او شكت في الاشتباه ١٢ عن له قوله وجه الفرق اي بين الرجل والمرأة
حيث كان نظر الرجل حراما وغض بصرها مستحبا ١٢ غايته البيان له قوله فاذا اشتبهى الرجل يعني انه لو كان الناظر بشهوة هو الرجل فلان النساء اكثر شهوة من الرجال فكثر الشهوة من جانبها ثبت اشتباهها
من حيث الاعتبار وقد وجد من جانب الرجل حقيقة الاشتباه والاشتهاء من الجانبين اكثر فسادا في النوع الى الحرم من الاشتباه من جانب واحد واما اذا كان الناظر بشهوة هي المرأة فلا اشتباه وان تحقق من جانبها
من حيث الحقيقة لم يعتبر ثابتا من جانب الرجل ويجوز اشتباهه من احد الجانبين في سببية هو حرم دون الشهوة من الجانبين فلهذا قلنا بالاستحباب في جانب المرأة وبالحرم في جانب الرجل ١٢ عن له قوله
من الجانبين في جانبه حقيقة لانه هو المفروض في جانبها اعتبار القيام الغلبة مقام الحقيقة ١٢ ع
له قوله قد تحققت الخ فان العرب الظاهر في جميع البلدان بناء الحمامات للسداد وتكئين من فحول الحمامات وليس على صحة فقلنا وجبته النساء الى فحول الحمامات فوق حاجته الرجل لان المقصود بتحصيل
الزينة والمرأة الى هذا سراج من الرجل ويمكن الرجل من الانكشاف في الانسداد والحياض والمرأة لا تتكئين من ذلك والى هذا اشار في المبسوط ١٢ ع له قوله كنظر الرجل الخ فلا يجوز لها ان تنظر من المرأة الى الظهر والبطن
في هذه الرواية ١٢ عن له قوله وينظر الرجل الخ هذا هو القسم الثاني من اقسام نظر الرجل والمرأة والتساخ في رعاية الترتيب في كلام المصنف ظاهر ١٢ ع له قوله التي تحل له قد باطل لان باقية النظر الى جميع
بدن امته بمنزلة على حل الوطى ولا يلح من امته كانه الجوسية وامته التي هي اخته من الرضاة كان الحكم في النظر كانه النير ١٢ عن له قوله عليه السلام الخ اخرج اصحاب السنن الاربعون ابو داود في الحام
والترمذي في الاستيذان والنسائي في عشرة النساء وابن ماجه في الكناز عن عروة بن جارية قلت يا رسول الله انما في منها ما نذكر قال احفظ عورتك الا من زوجتك او امك يملك ١٢

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث غض بصرك الا عن امك وامراتك لعادة بهذا اللفظ والذي عند الاربعة والحاكم عن طريق بهز بن حكيم عن ابيه عن جده قلت يا رسول الله عودتا ما ناتي
منها وما نذكر قال صلى الله عليه وسلم احفظ عودتك الا من زوجتك او امك وامراتك لعادة بهذا اللفظ والذي عند الاربعة والحاكم عن طريق بهز بن حكيم عن ابيه عن جده قلت يا رسول الله عودتا ما ناتي
الكندى قال اتى عثمان بن مظعون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى استحيى ان يرى اهل عورتى قال صلى الله عليه وسلم ولعوقد جعلك الله تعالى لهن لباسا وجعلهن
لك قال الكوة ذلك قال صلى الله عليه وسلم فانهم يرونه متى ارادوا منهم قال انت قال انا قال فمن بعدك اذا يا رسول الله قال فلما ادبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
ابن مظعون لحي ستر حديث اذا اتى احدكم اهله فليستروا استطاع ولا يتجردان تجرد البعير ابن ملجة والطبراني من حديث عتبة بن عبد بلفظ ولا يتجردا واخرجه النسائي
والطبراني ابن عدى من حديث عبد الله بن سرجس بلفظ اذا اتى احدكم اهله فليلق على عجزه وعجزها شيئا ولا يتجردان تجرد البعير ابن اوردته من رواية زهير بن محمد عن عامر
والحفوف عن عامر عن ابي قلابة مرسلا كذلك اخرجه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق واخرجه ابن ابي شيبة والبخاري وابن عدى والعقيلي والطبراني من حديث ابي واغل عن عبد الله بن
مسعود كالذى قبله قال البخاري تفرد به منديل عن الاعشى واخطأ فيه وقد ذكر شريك انه كان عند الاعشى وعند عامر ومنديل فحدث عامر عن ابي قلابة بهذا مرسلا وكان
منديل لا يظنه عن الاعشى وقال ابو زرعة اخطأ فيه منديل ونقل العقيلي ان الاعشى بلغه ذلك فقال كذب منديل اما هو عن عامر عن ابي قلابة وهذا كله يدل على ان الذى اخرجه
الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن ابي غسان عن اسرايل عن الاعشى عن ابي واغل عن ابن مسعود خطأ اما من اسرايل او ممن دونه والله اعلم وفى الباب عن امامة اخرجه الطبراني
بلفظ منديل وعن ابي هريرة اخرجه الطبراني فى الاوسط والبخاري بلفظ اذا اتى احدكم اهله فليستروا فانه اذا لم يستروا سميت الملكة فخرجت وبقى الشيطان فاذا كان بينهما
ولكان للشيطان فيه نصيب وفى اسناده ضعف وروى الترمذي فى باب الاستئذان عند الجماعة ٤ من حديث ابن عمر رفعه اياكم والتعري فان معكم من لا يفارقكم الا عند الغائط وحين

قوله والمصاهرة كزوجة الاب والجد وان علا وذرة الابن وان سفل ١٢ قاضى خان **١٣** قوله في الاصح منقول بقرائن وسطه لان اختلاف المشايخ في المصاهرة بالزنا لا في المصاهرة بالكحل لانهم قالوا جميعا اذا كان محرما بسبب مباح واشبهته بجوز الخوة والمسافرة معها واذا كان محرم بالزنا فلان سفر معه عند بعضهم وبغيره القدرى وناقضه لانا اثبتنا حرمة المصاهرة بحيث لا يجوز نكاح ام المرئية ونبتها احتياط والا حقا ان ليسافر ولا يتجمل معهن ١٤ قوله لم يبين اشارة الى ذكره بقوله فلو خرج النظر الى هذه المواضع ادى الى الحرج وكذا الرغبة نقل المعونة المؤبدة ١٥ قوله في المسافة لانه في المسافة يحتاج الى الركابها وانزالها وفدتها فلو لم يخرج المس ادى الى الحرج مجي زالمس ايضا لمخرج وقلة الرغبة ١٦ قوله لان الشهوة الخ فان الشهوة بين الاجانب والاجنبات شكلت فلو جوزنا المس لادى الى الفساد غالبا ١٧ عن

ينبغي ان يكون البلق في تحصيل معنى الذلة لم أجله .

فحينئذ لا ينظر ولا يمس لقوله عليه السلام العيانان تزنيان وزناها النظر واليدان تزنيان وزناها
البطش وحرمة الزنا بذوات المحارم اغلظ فيجنب ولا بأس بالخلو والمسافة بهن لقوله عليه السلام
لا تسافر المرأة فوق ثلاثة ايام وليا لها الا ومعها زوجها او ذورا محرما منها وقوله عليه السلام الا
لا يخلون رجل بامرأة ليس منها بسبيل فان ثالثهما الشيطان والبراد اذا لم يكن محرابا فان احتاجت
الى الراكب والراكب فلا بأس بان يمسها من وراء ثيابها وياخذ ظهرها وبطنها دون ما تحتها اذا امتا
الشهوة فان خافها على نفسه او عليها تيقنا او ظنا وشكا فليجنب ذلك بجهده ثم ان امكنها الركوب بنفسها
يبتنع عن ذلك اصلا وان لم يمكنها يتكلف بالثياب كيلا تصيبه حرارة عضوها وان لم يجد الثياب يدفع
الشهوة عن قلبه بقدر الامكان قال وينظر الرجل من مملوكة غيره الى ما يجوز ان ينظر اليه من ذوات
محارمه لانها تخرج لحوائج مولاه وتخدم اضيافه وهي في ثياب مهنتها فصار حالها خارج البيت في حق
الاجانب كحال المرأة داخله في حق محارم الاقارب وكان عمر رضى الله عنه اذا رأى جارية متقنعة
علاها بالدرة وقال القى عنك الخمار ياد فارا تشبهين بالحرائر ولا يحل النظر الى بطنها وظهرها خلافا
لما يقوله محمد بن مقاتل انه يباح الا الى ما دون السرة الى الركبة لانه لا ضرورة كما في المحارم بل اولى
لقلة الشهوة فيهن وكما لها في الاء ولفظة السلوكة تنظم المدبرة والمكاتبه وامر الولد لتحقيق الحاجة والمستع
كال مكاتبه عند ابى حنيفة على ما عرف واما الخلو بها والمسافة معها فقد قيل يباح كما في المحارم وقد قيل
لا يباح

له قوله العيانان الخ قلت اخرجه مسلم في كتاب القدر عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال كتب علي ابن آدم
فصيمم الزنا ودرى ذلك لا محالة فالعيانان تزنيان وزناها النظر واليدان تزنيان وزناها البطش والزناهما المشي والقلب
يوسوس ويغني ويصدق ذلك الفرج او يذهب انفس ١٢ له قوله ولا بأس الخ ولو كان اكبر لثمة انه لو خلا بها او سافر بها ان يشبهها لم يحل له ذلك لان الغالب مخي باللفظ احتياطاً ١٢ عن
قوله لا تسافر المرأة الخ قلت اخرجه مسلم عن ابى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تسافر المرأة فوق ثلث الا ومعها زوجها او ذورا محرما منها ١٢ له قوله فوق ثلثة ايام
الخ كثر فوق منها صلت فان حرمته المسافة ثمانية ايام ايضا وكان نظيره قوله تعالى فان كن نساف فوق اثنتين فلهن ثلث ما نزلن ١٢ له قوله لا يخلون الخ قلت غريب بهذا اللفظ وقد روي
من حديث عمرو بن عمرو بن جابر بن سمرة وعامر بن ربيعة وليس فيه قوله ليس منها بسبيل وهو محل الاستدلال ١٢ له قوله والمراد اذا لم يكن الخ اقول نقائل ان يقول كون المراد اذا لم يكن محرما
ليس باحلي من اصل المسألة يجوز ان يكون المراد اذا لم يكن زوجا وليس مسلم كون المراد ذلك فجواز ان يخلوا الرجل بامرأة ذات محرم منه لا يستفاد من هذا الحديث الا بطريق مفهوم المخالفة وهو ليس بنجته عندنا
١٢ له قوله وباتت ظهرا بالخ ولا يجوز النظر الى النظر والبطن وما تحت السرة من ذوات المحارم لانه لا ضرورة الى ذلك فان كان عليها ثياب ان كانت رفيقة يحكي ما تحتها لم يحل النظر اليها
عورة والنظر الى العورة حرام وان كانت تخفيه جاز ذلك لانه يقع النظر على الثياب دون العورة ويجوز المس من وراء الثياب لما بينا انه يحتاج الى ذلك ١٢ عن قوله بجهد الجهد والم والفتح
الا جتهد وعن الغراب البصر الطامة وبالفتح المشتقة ١٢ مطول له قوله اي يجوز ان يمسها من وراء ثيابها وعصاها وشعرها وقدمها وساقها ١٢ منقصر رخصي له قوله لما يقول محمد بن مقاتل مستند
بقول ابن عباس رضى الله عنه من اراد ان يشترى جارية فليفتظرها اليها الا موضع الميزر ١٢ زلبي له قوله فليفتظرها اليها واللفظ وقال البيهقي والاثار بذلك عن عمر بن الخطاب كذا في تاريخ الزيلعي ١٢ -
له قوله والمستع اذا علق المولى بعض مملوكه علق ذاك القدر ويسعى في بقيقه فقيمة مولاه والمستع كالمكاتب اذ هو مالك يد الارقة وهذا كله عند ابى حنيفة وعلى ما عرف في كتاب العقاق ١٢

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث العيانان تزنيان وزناها النظر واليدان تزنيان وزناها البطش مسلوم طريق سهيل عن ابيه عن ابى هريرة به في حديث وفي المتفق من طريق ابى عباس
عن ابى هريرة حديث لا تسافر المرأة ثلثة ايام الا ومعها زوجها او ذورا محرما منها مسلم من حديث ابى سعيد بلفظ فوق ثلث وهو في البخاري بلفظ يومين وانقفا عليه من
حديث ابن عمر بلفظ فوق ثلث وفي رواية للبخاري ثلثة ايام وفي رواية لهما عن ابى هريرة مسيرة يوم وليلة وفي رواية لسلمة مسيرة ليلة وفي لفظ يوم واخرجه ابو داود واب
حبان والحاكم بلفظ بريد وقد تقدم في كتاب الحج مستوفى حاشيا لا يخلون رجل بامرأة ليس منها بسبيل فان الشيطان ثالثهما الترمذي والنسائي من حديث عمر بن اشاء حديث قال
فيه الا لا يخلون رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان وصححه ابن حبان واخرجه ايضا من حديث جابر بن سمرة بلفظ لا يخلون رجل بامرأة فان الشيطان ثالثهما واخرج احمد
من رواية عامر بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ابيه نحوه واخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عمر نحوه وفي المعتمد بن جابر بن سمرة عن رجل عن امرأة الا ان يكون
ناكحا اذا محرم حاشيا كان عمر اذا رأى جارية متقنعة علاها بالدرة وقال القى عنك الخمار ياد فارا تشبهين بالحرائر بعدا واخرج البيهقي من طريق نافع عن صفية بنت
ابى مبيد قالت خرجت امرأة غميمة فتقال عمر من هذه المرأة قليل جارية لفلان من بينه فارسل الى حفصة ما حملك على ان تخمري هذه الامة وتجليها حتى همت
ان اقم بها لا تشبه الامة بالمحسنتات قال البيهقي والاثار بذلك عن عمر بن الخطاب كذا في تاريخ الزيلعي ١٢

لا يباح لعدم الضرورة وفي الاركان وانزال اعتبر محمد في الاصل الضرورة فيهن وفي ذوات المحارم مجرد الحاجة قال ولا بأس بان يمس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتهى كذا ذكر في المختصر واطلق ايضا في الجامع الصغير ولم يفصل قال مشائخنا رحمهم الله يباح النظر في هذه الحالة وان اشتبه للضرورة ولا يباح المس اذا اشتبه او كان اكبر ما به ذلك لانه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والشرط عدم الشهوة قال واذا حاضت الامة لم تعرض في ازار واحد ومعناه بلغت وهذا لما بينا ان الظهر والبطن منها عورة وعن محمد انها اذا كانت تشتهى وتجامع مثلها فهي كالبالغة لا تعرض في ازار واحد لوجود الاشتها قال والخصي في النظر الى الاجنبية كالفعل لقول عائشة رضي الله عنها الخشاء مثله فلا يبيع ما كان حراما قبله ولا نه فحل يجامع وكذا المجبوب لانه يسحق وينزل وكذا الخنثى في الردى من الرفع لانه فحل فاسق والحاصل انه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه والطفل الصغير مستثنى بالنص قال ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيدته الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك هو كالمحرّم وهو احد قول الشافعي لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهن ولان الحاجة متحققة لدخوله عليها من غير استئذان ولنا انه فحل غير محرّم ولا زوج والشهوة متحققة لجواز النكاح في الجبهة والحاجة قاصرة

له قوله لعدم الضرورة يعني ان الامة باقية بالضرورة ولا ضرورة لها يعني في حق الخلوة والسفر بها ١٢ عن قوله في الاركان الخ اذا لم تقدر الامة الاجنبية على الركوب والنزول الا بشقة وضرب لغيره في ركبتها وينزل بها الاجنبى وفي ذوات المحارم المستبرحة والحاجة يعني يركبها وينزل بها مجرد حاجته ذات الحرم الى الركوب والنزول سواء كان في ركوب نفسها او تزولها ضررا ولا غاية البيان ١٣ قوله الضرورة اي الضرورة التي لا يدفع لها يعني اذا خافت الملاك على الامة بان كانت في الغيا في فلولم يكن يركبها ينقطع عن القافة ويملك واما الحاجة ان يكون المرأة في البلد او القرية ولها حاجة ان تمشي الى المرفق ١٤ قوله لم يفصل الخ اي لم يفصل في جواز المس من الامة الاجنبية بما يجوز النظر اليه من الاستثناء وعدمه لانه قال في اصل الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن ابى حنيفة في الرجل يريد شراء جارية فلا بأس بان يمس ساقها وصدرها ووزنها وينظر الى ذلك كله كشفا الى ههنا لفظ فيجوز على جواز مس من يريد الشراء بالاستثناء لان الطلاق الملقح يشترط ذلك واما جاز من هذه المواضع التي يحل النظر اليها لان النظر لاجاز اليها لمساس الحاجة لان الامة محتاجة الى الخروج في الحاجات والاخذ والا عطا وتكليف السير تؤدي الى الحرج فمست الحاجة الى اباحتها النظر كذلك بلح الحاجة الى المس وذلك تعرض صحيح محل المس ١٥ قوله لانه نوع استمتاع لان المس شهوة جماع معنى والجماع حقيقة حرام وان اراد الشراء كذلك الجماع معنى فحلت النظر لشهوة فانه ليس بجماع اصلا ١٦ قوله لم تعرض في ازار المملوك بالانزال واستر ما بين السرة والركبة ١٧ كافي ١٨ قوله معناه بلغت لان الحيض روي البلوغ فاراد به المردود كناية ١٩ عن قوله والخصي الخ خصاء نزع خصيته تخصية خصاء على فعال والانصاف في معناه خطأ ٢٠ اما الخصي كما في حديث الشعبي على فعل فقياس وان لم نسمع والمفعول خصي على فصيل والجمع خصيان ٢١ قوله يقول عاترة الخ قلت غريب واخره ابن ابي شيبة عن ابن عباس قال خصل البهائم مثله واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن شهر بن حوشب الخصاص مثله ٢٢ قوله الخصاص الخ روي ذلك عن عائشة روى في عاترة كتب الصحابي بطريق الارسل وقوله فلا يمس ما كان حراما قبله من كلام عائشة روى كما يدل عليه تقرير الثقات في عاترة المعتبرات ٢٣ قوله لانه فحل الخ ولان الخصي في الاحكام مثل الشهادة والمواثيق كالفحل وقطع الامة منه كقطع عضو اخر ومعنى القنينة لا يفوت بالخصاء فانه قريبا من فصيل هو اشد الناس جماعا لان الامة لا تفتر ٢٤ قوله وينزل ولهذا وجبات امراته بول شيت نسبة منه فصار هو والفحل بمنزلة واحدة ٢٥ قوله في الروي الخ قيد بالروى من الافعال وهو ان يكون من نفسه اخره ابن الخنث الذي في اعضائه لين وفي لسانه تكسر باصل الخنثية ولا يشتمى النساء ولا يكون مجيبا في الروي من الافعال فانه قدر خص بعض مشائخنا في ترك شمله مع النساء استدلالا بقوله تعالى او اتا بعين غير اولي الارز من الرجال قيل هو الخنث الذي لا يشتمى النساء وقيل هو المجبوب الذي جفت ماؤه قبل المراهمة الابل الذي لا يدري ما يصنع بالنساء اما بهمة لبطنه وفي هذا كلام ايضا فانه اذا كان شابا نجى عن النساء واما ذلك اذا كان شيخا كبر اقدمت شهوته في شخص في ذلك ٢٦ قوله يحكم كتاب الله المنزل فيه وهو قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم الخ قال شمس الامة الخ ان قوله تعالى والنابيع الخ من المشائخ وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم الخ يحكم فاما حكمه ونقول قل من كان من الرجال فلا يحل له ان يتدبى موضع الزينة الباطنة بين يديه لا يحل له ان ينظر اليها ٢٧ قوله مستثنى بالنص وهو قوله تعالى والطفل الذين لم ينظروا على عورات النساء اي لم يطلعوا ولم يعرفوا العورة ولا يميزون بينها وبين غيرها ٢٨ قوله هو كالمحرّم بل هو محرّم الا ترى انه لا يجوز ان تبرز جوارحه لانه حرمة النكاح بينهما مؤقتة فصارت كالمزوجة بالغير واشت زوجته ولهذا لا يجوز ان يسافر معها ولو كان محرما جاز ٢٩ قوله في الروي الخ يعني في قوله تعالى الخ وذلك لان كلمة ما عاترة تناول الذكور والاناث فيلزم ان ابداء مواضع زنيتهن الى ما يمكن ٣٠ قوله ولان الحاجة الخ اي المولا قد تحتاج الى خدمة العبد ويؤيد على الاستئذان وهي كاشفة شرها وقدما فلم يجز لادى الى الحرج ٣١ عن -

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث عائشة الخشاء مثله لعاجدها عنها ولكن ذكر ابن ابي شيبة عن ابن عباس قال خشاء البهائم مثله ثم تلى ولا امرهم فليغيرن خلق الله واخرجه عبد الرزاق عن مجاهد نحوه وعن شهر بن حوشب قال الخشاء مثله قوله قال سعيد والحسن لا تقرنكم سورة النور فانها في الاناث دون الذكور لعاجدها بهذا اللفظ لكن ذكر ابن ابي شيبة من رواية طارق عن سعيد بن المسيب لا تقرنكم الآية الا ما ملكت ايمانكم انها عنى بها الاماء ولم يعن به العبيد وقال ابن ابي شيبة حدثنا عبد الوعلى عن هشام عن الحسن انه كره ان يدخل المملوك على مولاه بغير اذنها

لانه يعمل خارج البيت والهاد بالنعص الاماء قال سعيد والحسن وغيرهما لا تغرنكم سورة النور فانها
 في الاثبات دون الذكور قال ويعزل عن امته بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته الا باذنها لا نه عليه
 السلام نهى عن العزل عن الحرة الا باذنها وقال لمولى امه اعزل عنها ان شئت ولا ان الوطى حق الحرة
 قضاء للشهوة وتحصيل الولد ولهذا التحير في الحب والعنة ولا حق للامة في الوطى فلهذا لا ينقص حق
 الحرة بغير اذنها ويستبد به المولى ولو كانت تحت امه غيرة فقد ذكرناها في النكاح فصل في الاستبراء
 وغيرها قال ومن اشترى جارية فانه لا يقربها ولا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرأ
 والاصل فيه قوله عليه السلام في سبأيا او طاس الا توطأ الحبالى حتى يضع حملهن ولا الحبالى حتى
 يستبرئن بحبضة افاد وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسبية وهو استحداث الملك و
 اليد لانه هو الموجود في مورد النص وهذا الان الحكمة فيه التعرف عن براءة الرحم صيانة للياه المحترمة
 عن الاختلاط والانساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل او توهم الشغل بهاء محترم وهوان
 لما آخر ١٢

له قوله والمراد بالنص الخ والمراد من قوله تعالى او نسا نهن المجرى المسلمات لان ليس بوضوح ان تتجرب ومن يدعى مشركه او كذا كذا كذا عن ابن عباس رضي الله عنه والظاهر انه معنى نسا نهن من في صحتهن
 من الحر والنساء كلهن سواء في حل نظر بعضهم الى بعض ١٢ له قوله قال سعيد بن المسيب وكذا في الكفائات وفي النباير اطلق اسم السعيد ولم يقيده بالنسبة الى ابيه ليصح تناوله للسعيد بن ابي سعيد
 ابن المسيب وسعيد بن جبير صاحب الغناية والكفاية وتلقب صاحب غايتة البيان بانه يلزم ح ان يكون للمشرك عموم في موضع الاشبات وهو فاسد اقول ان المراد بالتناول في قولهم تناولوا على سبيل
 البذل وهو جائز في المشترك انما المنوع فيه عندنا تناول على سبيل الشؤل والعموم كما هو مصرح في الاصول مولانا محمد عبد الحليم نور الثمرة قدس سره قوله لا تغرنكم فقلت غريب بهذا اللفظ وبعبارة ما رواه
 ابن ابي شيبة في مصنفه عن سعيد بن المسيب قال لا يغرنكم آية الاما ملكت ايما كنتم انما معنى بالاماء ولم يكن بر السعيد وحدث عبد الله عن الحسن انكره ان يدخل المملوك على مولاه بغير اذنها ١٢ له قوله في
 الحب المحبوب هو الذي استوصل ذكره وخصيته من الحب وهو النطق كذا في النباير ١٢ له قوله والعنة العنين فيمن من عن اذا عرض فان ذكره يستتر فيمن يساؤه شمال ولا يقصد لئلا يتناوذا الفقهاء يذكرون في مصدره
 العنة ولم يوجد ذلك في كتب اللغة والعين هو الذي لا يصل الى النساء مع قيام الاكته وان كان يصل الى الشيب دون الابكار او الى بعض النساء دون البعض ١٢ له قوله فقد ذكرنا في النكاح
 وهو قوله اذا تزوج امرأه فلا نزل في العزل الى المولى عندنا في حقيقة وعنه الى يوسف ومحمد ان الاذن اليها الخ ١٢ له قوله فصل في الاستبراء الخ الوطى المقيد بغير الوطى مطلق لنفسه فانه يتعلق بالوطى المقيد وهو الاستبراء
 بما يتعلق بالوطى المطلق ١٢ له قوله من اشترى الخ في الطلاق هذه المسألة نظرفان من اشترى جارية كانت تحت فكا حوا كانت تحت نكاح غيره ولكن لطفنا زوجه بعد ان اشتراها ذلك المشتري
 وتقبضها او كانت معتدة الغير فاقضت عدتها بعد ان اشترى او قبضها لم يلزم الاستبراء في شيء من هذه الصور كما مر حوا ١٢ له قوله في سبأيا الخ سبأيا جمع سبيته وهي
 جارية تسمى واطاس اسم موضع على ثلث مراحل من مكة ورسول صلى الله عليه وسلم غزوة مشهورة بروي غوة جنين ١٢ له قوله لا توطأ الحبالى الخ الحبالى جمع حبال وهي التي لا حمل بها على خلاف القياس لان زواج
 بالحبالى وهي جمع حبال ويستبرئ بالهزمة لا غير من سبأيا الخ الجارية يطلب براءة رجسا من الحمل بحبضة او ما قام مقامها ١٢ له قوله افاد وجوب الخ لان النبي عن الوطى مع الملك وهو المطلق الخ اضرب
 على وجوب الاستبراء لا وجوب الاما ملك عن امتيها فانه وانفى بلغ عن النبي ١٢ له قوله وهو استحداث الخ لا يقال الوجه كونها سبيته لانه اضافته لا يدخل بها في العلة لانه لا تعتبر ذلك
 انسداد باب القياس وان مقتضى النص هو السبب ولما منع الشرع عن الوطى مع الملك لا يجوز عن حكمه وهي صيانة الماء عن الخلط بغيره ولا يجوز ان يكون الحكمه موجبة لان الحكمه معقبة والعلة سابقة ١٢ له
 ليس الا استحداث الملك واليد فيكون هو السبب ولما منع الشرع عن الوطى مع الملك لا يجوز عن حكمه وهي صيانة الماء عن الخلط بغيره ولا يجوز ان يكون الحكمه موجبة لان الحكمه معقبة والعلة سابقة ١٢ له
 قوله صيانة الخ اور عليه صاحب الاصلاح والايضاح حيث قال يراد به انهم يتكروا في الخلط الولد من باين لعدم امكان الاختلاط بينهما انتهى اقول ليس هذا بشيء اذ ليس المراد بالاختلاط المذكور في قولهم صيانة
 الخ الاختلاط الحقيقي بل المراد الاختلاط الحكمي وهو ان لا يتبين الولد من اماء العلق يراد به قول المصنف والانساب عن الاشتباه ويقص عنه قول الكافي في تبديل الاختلاط اذ لو وطئها قبل التبرع براءة رجمها فاد
 يدعى ان الولد منه ومن غيره والذي يكرهه هو اختلاط الماسن اختلاط حقيقيا ١٢ له قوله باء مترم اما قيده بما مترم وان كان الحكم في غير الموم كذا فان الجارية اذا كانت حامل من الزنا لا يجزى وطئها
 لانه اخراج الكلام مخرج اذنا في الشرع لان وضع الشرع ان لا يكون الا في الحمل ١٢ له قوله وهو الخ الخرم بان يكون الولد ثابت النسب على حذف الجارسن كمنه ان كما هو القياس على ما عرفت في علم
 النحو وكون الولد ثابت النسب انما يتحقق بان يكون الامه من قبل في ملك النيز كما هو مبين ١٢ له

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث ١ - ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن العزل عن الحرة الا باذنها وقال لمولى امه اعزل عنها ان شئت قلت هما حديثان الاول اخرجه ابن ماجة والحمد و
 الدارقطني من رواية ابي هريرة عن عمر بن الخطاب قال باذنها قال الدارقطني الصواب عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر ومسل والحديث الثاني اخرجه مسلم من حديث جابر قال
 جابر وجعل من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية اطوف عليها وانا اكون ان تحمل قال صلى الله عليه وسلم اعزل عنها ان شئت فانه سيأتيها ما قد دلها
 الحديث حديث الا لا توطأ الحبالى حتى يضع حملهن ولا الحبالى حتى يستبرئن بحبضة قاله في سبأيا او طاس البوداؤد من حديث ابي سعيد بلفظ لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذلك حمل حتى
 تحيض حبضة وصححه الحاكم وروى ابن ابي شيبة عن ابي خالد الاحمر عن داؤد بن ابي هند قلت للشعبي ان ابا موسى نهى يوم فتح تستان لا توطأ الحبالى ولا يشارك المشتري كون في
 اولادهم فان الماديزيبي في الولد اهو شئ قاله برائه ام رواه فقال الشعبي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اوطاس ان توطأ حامل حتى تضع او حامل حتى تستبرأ يخرج عبد الزنا
 الحديث المرسى بدون قصة ابي موسى فوجه آخر عن الشعبي في الباب عن ربيعة بن ثابت رفعه لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقع على امرأة من السبي حتى تستبرأ الحديث
 اخرجه البوداؤد اخرجه من وجه اخر واد حتى يستبرأ بالحبضة وصححه ابن حبان وعن علي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان توطأ الحامل حتى تضع والحامل حتى تستبرأ
 بحبضة اخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عباس نحوه اخرجه الدارقطني

يكون الولد ثابت النسب ويجب على المشتري لا على البائع لان العلة الحقيقية ارادة الوطى والمشتري هو
 الذى يريد به دون البائع فيجب عليه غير ان ارادة امر مبطن فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن من
 الوطى والتمكن انما يثبت بالملك واليد فانصب سبباً وادير الحكم عليه تيسيراً فكان السبب استحداث
 ملك الرقبة المؤكد باليد وتعدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث والخلع
 والكتابة وغير ذلك وكذا يجب على المشتري من مال الصبي ومن المرأة ومن المملوك ومن لا يحمل
 له وطياً وكذا اذا كانت المشتراة بكر الموطأ لتحقيق السبب وادارة الاحكام على الاسباب دون الحكم بطونها
 فيعتبر تحقق السبب عند توهم الشغل وكذا لا يجتزأ بالحیضة التى اشتراها في اثباتها ولا بالحیضة التى
 حاضتها بعد الشراء او غيره من اسباب الملك قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة بعدها قبل القبض
 خلافاً لابي يوسف لان السبب استحداث الملك واليد والحكم لا يسبق السبب وكذا لا يجتزأ بالحاصل
 قبل الاجازة في بيع الفضولى وان كانت في يد المشتري ولا بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان
 يشتريها شراء صحيحاً لباقلنا ويجب في جارية للمشتري فيها شقص فانشترى الباقي لان السبب قد تم الا ان
 والحكم يضاف الى تمام العلة ويجتزأ بالحیضة التى حاضتها بعد القبض وهى مجوسية او مكتوبة بان
 كاتبها بعد الشراء ثم اسلمت المجوسية او عجزت المكاتبه لوجودها بعد السبب وهو استحداث الملك
 واليد اذ هو مقتضى للحل والحرمة لما منع كفاً في حالة الحيض ولا يجب الاستبراء اذ رجعت الأبقرة او
 ردت المغصوبة او المواجدة او فكت المهرهونة لا نعدا من السبب وهو استحداث الملك واليد وهو سبب
 متعين فادير الحكم عليه وجوداً او عدماً ولها نظائر كثيرة كتبناها في كفاية المنتهى واذ ثبت وجوب الاستبراء
 وحرم الوطى حرم الداعى لا فضاها اليه او لاحتمال وقوعها في غير الملك على اعتبار ظهور الحمل ودعوة
 البائع بخلاف الخائض حيث لا تحرم الداعى فيها لانه لا يتحمل الوقوع في غير الملك ولانه زمان نفرة

١- قوله فكان السبب اي العلة لصدق تعريفها عليه وهي الباعث للشارع على الحكم بحكمته واستحداث
 الملك كذا كان ١٢ غنمى ٢ قوله والخلع والكتابة يعني انما خالف امره على جارية او كاتب عبده على جارية لا يحل للزوج والمولى وطى الجارية قبل الاستبراء ١٣ غنم ٣ قوله وغير ذلك كما اذا تصدق على
 الفقير جارية يجب الاستبراء على الفقير وكذا اذا اجره على جارية الى سنة لا يحل وطى الموطر قبل الاستبراء ١٤ غنم ٤ قوله من مال الصبي الخ يعني اذا باع اب الصبي او وصيه جارية الصبي يجب على المشتري الاستبراء وكذا اذا اشتري جارية من مولاتها يجب الاستبراء ولا يحل الوطى قبله ١٥ غنم ٥ قوله
 ومن لا يحل له الخ بان كانت الجارية تحت البائع من الرضا او كان البائع وطى امها ووطى ابوه او ابنته ١٦ ك ٦ قوله من توهم الشغل فان قلت كيف يتصور توهم الشغل في المشتراة من مال الصبي ومن المرأة وفي المشتراة البكر قلت يستعمل
 ان يكون جارية الصبي او امرأة موطوءة يشبهه فيثبت النسب من الوطى فيثبت توهم الشغل واما البكر فلان الرجل قد يجامعها فيسبق المانع قبل معاقبة البكر فيثبت توهم الشغل ايضا بهذا الطريق ١٧ غنم ٧ قوله
 قوله خلافاً لابي يوسف فان منعه مجتزأ بتلك الحيضة للقبول لغير الرجم كما لو طلق قبل الرجم لا يجب العدة لذلك ١٨ ك ٨ قوله ولا بالحاصل الخ لان العلة لم توجد وجب الملك واليد وحكم الشئ لا يسبق
 عليه فكان الاستبراء الحاصل قبل السبب كان لم يكن ١٩ غنم ٩ قوله لما قلنا اشارة الى قوله لان السبب استحداث الملك واليد والحكم لا يسبق السبب ٢٠ غنم ١٠ قوله لان السبب الخ اي لان السبب
 محل الوطى وهو ملك الرقبة قد تم الآن اي بعد ملك جميع رقبتها وملك بعض الرقبة بمنزلة بعض العلة وثبت الحكم عند كمال العلة ٢١ ك ١١ قوله ويجتزأ الخ قال الكرخي في مخبره واذ اشتري الرجل امه مجوسية
 او كانت مسلمة فكاتبها قبل ان يستبين ثنائهم حاضت المكاتبه في حال كتابتها او اسلمت المجوسية اجزأت تلك الحيضة من الاستبراء الى ههنا لفظ الكرخي في ذلك لان الحيضة وجدت بعد سبب الاستبراء
 وحرمه الوطى لا يمنع من الامتناع وبالحیضة عن الاستبراء كمن اشتري جارية محرمة فخاضت في حال احرامها ٢٢ غنم ١٢ قوله لا بقية يعني البقت في دار الاسلام ثم رجعت الى مولها فان البقت الى
 دار الحرب ثم عادت اليه بوجه من الوجوه فكذلك عندنا في حقیقة ولا نهم لا يملكونها فلم يحدث الملك وعندنا يجب عليها الاستبراء لانهم لم يملكوها ٢٣ ك ١٣ قوله نظائر كثيرة الخ منها اذا كاتب امه ثم عجزت
 وورثت في الرق لا يلزمه الاستبراء وكذلك اذا باعها على انه بالخيار ثلثة ايام وسلم الى المشتري ثم البطل البع في مدة الخيار ومنها لا يلزمه الاستبراء اذا او دعاهم استبراء ٢٤ ك ١٤ قوله على اعتبار ظهور
 الحمل ودعوة البائع فصارت ام ولده فيظهر ان الدواعى حصلت في ملك غيره ٢٥ ك ١٥

فلا طلاق في الدواعي لا يفيض الى الوطى والرغبة في المشتراة قبل الدخول اصدق الرغبات فتقضى اليه
ولم يذكر الدواعي في السبية وعن محمد انها لا تحرم لانها تحتل وقوعها في غير الملك لانه لو ظهر بها
حبل لا تصح دعوة الحرب بخلاف المشتراة على ما بينا والاستبراء في الحامل بوضع الحمل لها رؤيا وفوات
الشهر بالشهر لانه اقيم في حقهن مقام الحيض كما في المعتدة واذا حاضت في اثنا بطل الاستبراء بالاولا
للقدره على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كما في العدة فان ارتفع حيضها تركها حتى اذا تبين
انها ليست بحامل وقع عليها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية وقيل يتبين بشهرين او ثلثة وعن
محمد اربعة اشهر وعشر وعنه شهران وخمسة ايام اعتبارا بعدة الحرة والامة في الوفاة وعن زفر سنتان
وهو رواية عن ابي حنيفة قال ولا بأس بالاحتياط لا سقاط الاستبراء عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقد
ذكرنا الوجهين في الشفعة والماخوذ قول ابي يوسف فيها اذا علم ان البائع لم يقربها في طهرها ذلك وقول
محمد فيها اذ قربها والحيلة اذ لم تكن تحت المشتري حرة ان يتزوجها قبل الشراء ثم يشتريها ولو كانت فالحيلة
ان يزوجه البائع قبل الشراء او المشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشتريها ويقبضها او يقبضها ثم يطلق
الزوج لان عند وجود السبب وهو استحاد الملك المؤكد بالقبض اذ لم يكن فرجها حلالا له لا يجب الاستبراء
وان حل بعد ذلك لان المعتبر اوان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير قال ولا يقرب المظاهر ولا يمس
ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يكفر لانه لها حرم الوطى الى ان يكفر حرم الدواعي للأفضاء اليه لان
الاصل ان سبب الحرام حرام كما في الاعتكاف والاحرام وفي النكحة اذا وطئت بشبهة بخلاف حالة الحيض
فلا يمس الزوج الاول والوطى والدواعي قبل العدة فان فساد الوطى والدواعي

له قوله اصدق الرغبات لتوفر رغبة فيها لم يحصل مقصوده منها اكد له قوله ولم يذكر الخ واستشكل
ذلك حيث تعدى الحكم من الاصل وهو المسببة الى الفرع وهو غير ما تبين من حرم الدواعي في غير المسببة ومنها يمكن ان يسحب عنه بيان التعمية هنا بطريق الدلالة ولا يبعد ان يكون للاختلاف دلالة على ان
لم يكن للمعتق به دليل ههنا ان حرم الدواعي في هذا الباب مجتهد فيه لم يقل بها الشافعي واكثر الفقهاء فلما كان علنا في المسببة امر او احدا هو الافضاء لم تغتبر ولما كان في غير امر الافضاء والتفويض
في غير الملك تعاضدا فاعتبرت ١٢ له قوله على ما بينا اشارة الى قوله ولا احتمال وقوعها في غير الملك على اعتبار ظهور الحمل ودعوة البائع ١٢ نتائج الافكار
له قوله لما روي اشارة الى قوله لا توطى حتى يضع حملهن ١٢ عن ٥ له قوله كما في المعتدة اى كمال الشهر يقوم مقام الحيض في حق المعتدة اذا كانت من ذوات الاشهر ١٢ له قوله
كما في العدة اى اذا كانت معتدة بالاشهر فزالت الدم في خلاها يجب الاعتدال بالحيض ١٢ عني ٤ له قوله فان ارتفع حيضها اى انظر باي اوان الحيض لا يطأ باحتى اذا تبين انها ليست بحامل جامع لان
المقصود تعرف برادة الرحم وقد حصل بمعنى مدة نزل على ان الحمل وكان يظهر ١٢ له قوله فان ارتفع اى من ابتاع بمارية ممن تحيض فقبضها فان ارتفع حيضها لا يحمل يعلم بانها فان محمد روى عن ابي يوسف
عن ابي حنيفة قال تركها اى لا يطأ باحتى ١٢ من غير طهر ١٢ له قوله حتى اذا تبين ان الحمل اذا مضت مدة طهر علاماتها حملها بانفتاح جوفها ونزول لبنها فاذا مضت المدة ولم يبين الحمل فالظاهر
انما غير حامل فصارت لو استبرأ بحضرة نخل وطيبها ١٢ عن ٩ له قوله وقع عليها اى تمتع بها من قولهم وقع الطير على اللحم وتفسير الوطى بالجماع تفسير باحد انواع التمتع ١٢ عظمى ١٢ له قوله
اربعة اشخ فان اربعة اشهر وعشر اقصى ما يقع به الاستبراء بالشهور فاذا مضت ولم يظهر الحمل حل الوطى ووجه الرواية الاخرى عن ان هذا القدر يعتبر في الحرة فلما اتمت فاقصى ما يعتبر استبراء بها بالشهور شهران
وخمسة ايام في عدة الوفاة فاذا مضت جاز الوطى ١٢ عن ١١ له قوله شهران وخمسة ايام وهذا القول المرجوح اليه والفتوى عليه لانه متى صلحت للتعرف عن شغل يومهم بالنكاح في الاما فان يصلح
للتعرف عن شغل يومهم بملك سليمين وهو دون اولى ١٢ اكد ١٢ له قوله سنتان لانه اكثر مدة يبقى الولد في البطن ١٢ اكد ١٢ له قوله وقد ذكرنا الوجهين اى وجهي قول ابي يوسف وقول محمد يعني بسبيل
الاشارة مما قال في الشفعة وهو ان يمنع عن وجوب الاستبراء ورفع شبهة فلا يلزم الاحتياط في الاسقاط عند ابي يوسف ووجه قول محمد ان الاستبراء انما يجب صيانة للماء المختص من الاختلاط وصيانة
للانسان عن التنبه فلو جاز الاحتياط في الاسقاط يلزم الاختلاط ولا شبهة فذكره ١٢ عن ١٢ له قوله ممن يوثق به لانه اذا لم يوثق به لم ياطأ فالحاصل المقصود في فاقوى فاضى خان واذا اشترى جارية
واراد ان يزوجه قبل القبض وخاف ان تزوجه من عبده او اجنبى ربها لا يطأها الزوج فالحيلة ان يزوجه على ان يكون امر ببيده يطلعه متى شاء ١٢ اكد ١٢ له قوله ثم يطلق الزوج يعني بعد القبض لانه ان
طلعا قبل القبض كان على المشتري الاستبراء اذ قبضها في اصح الروايتين عن محمد لانه اذا طلقها قبل القبض فان قبضها والقبض بحكم العقد بمنزلة العقد صار كأنه اشتراها في هذه الحالة وليست في نكاح ولا عدة
فيلزم الاستبراء ١٢ له قوله كما اذا كانت الخ يعني اذا اشترى امته معتدة وقبضها ونقضت عدتها بعد القبض لا يجب الاستبراء لان عند استحداث الملك المؤكد بالقبض لم يكن فرجها حلالا للمشتري فلما لم يجب
الاستبراء وقت استحداث الملك لم يجب بعد لعدم حرم السبب ١٢ ناهيه ١٢ له قوله المظاهر الخ هذه المسألة ليست من مسائل الاستبراء لكنها مذكورة في الجامع الصغير استطراد فان الكلام لما اتفق في
الاستبراء الى حرمة الدواعي وفي هذه المسألة حرمة الدواعي ذكرنا ويجوز ان يقال صدر الفصل بالاستبراء وغيره ونه من غيره ١٢ له قوله حرام لانه لو كان السبب حلالا كان السبب ايضا حلالا لان المقصود من
مشرعية السبب هو المسبب كما في الاعتكاف لما حرم الوطى حرم الدواعي ايضا والاحرام لما حرم الوطى حرم الدواعي ايضا واذا وطئت بشبهة حرم وطيبا قبل انقضاء العدة فكذلك حرم الدواعي ١٢

المعانقة لما روى ان النبي عليه السلام عانق جعفر عانق جعفر حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيه
 ولها ما روى ان النبي عليه السلام نهى عن المكامعة وهي التقبيل وما رواه حمول
 على ما قبل التحريم ثم قالوا الخلاف في المعانقة في ازار واحد اذ كان عليه قميص اوجبة فلا بأس بها بالاجماع
 وهو الصحيح قال ولا بأس بالمصافحة لانه هو المتوارث وقال عليه السلام من صافح اخاه المسلم وحرك
 يده تناثر ذنوبه فصل في البيع قال ولا بأس ببيع السرقين ويكره بيع العذرة وقال الشافعي لا يجوز
 يده تناثر ذنوبه فصل في البيع قال ولا بأس ببيع السرقين ويكره بيع العذرة وقال الشافعي لا يجوز

له قوله قبل بين عينيه وذلك يوم فتح خيبر وقال لا ادرى ما اذا سرفخ خيبر ام بقدم جعفر وعانق زيد بن عاصم وكان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلون ذلك وفي الكافي كان الاعراب
 يقولون المرات النبي صلى الله عليه وسلم اربعين سنة قوله من انك قلت رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابي رجالة صاحب النبي عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بين كاهن او كاهنة المرأة ليس بينهما شيء وعن مكافعة
 او مكافعة الرجل ليس بينهما شيء انتهى قال ابو عبيدة والمكافعة ان يلمس الرجل فاه صاحبه باخذه من كاهن البعير وهي ان يشد فاه ازارا من المكافعة ان يصافح الرجل صاحبه في ثوب واحد ولذلك قيل يزوج
 المرأة كميح انتهى ١٢ سنة قوله وهي المعانقة تفسير المكافعة بالمعانقة في نظر لانه قال في ديوان الادب وفيه ما صحح امراته صاحبها وكاهن المرأة قبلما وقال في العانق نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المكافعة والمكافعة
 اي عن ملاعبة الرجل الرجل ومفاجعة اياه لا يستمر بينهما ١٢ سنة قوله ثم قالوا الشيخ ابو منصور وفي الا حارث فقال المكافعة ما كان على وجه الشبهة وعبر عنه المصنف بقوله في ازار واحد
 فانه سبب ليقضي اليها فاما الدير والكرامة اذا كان عليه قميص اوجبة فلا بأس به ١٢ سنة قوله من صافح اخاه المسلم وحرك يده تناثر ذنوبه فصل في البيع اخبر البيهقي عن فضل الاكل والشرب واللمس والوطئ لان اثر تلك الاعمال تنصل بسدر
 من اذا تقى المؤمن فسلم عليه واخذ بيده فضاخره تناثر خطاياهما كما يتناثر ورق الشجر ١٢ سنة قوله فصل في البيع اخبر البيهقي عن فضل الاكل والشرب واللمس والوطئ لان اثر تلك الاعمال تنصل بسدر
 الانسان وهذا لان ما كان اكثر اتصالا كان اقل بالتقديم ١٢ سنة

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم عانق جعفر حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيه الحاكم من حديث ابن عمر قال وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم جعفر بن
 ابي طالب الى بلاد الحبشة فلما قدم منها اعتنقه النبي صلى الله عليه وسلم وقبل بين عينيه ومن حديث جابر لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر قدم جعفر من الحبشة فلقاه
 فقبل بجمهته وقال قد كوخوه واخرجه عن الشعبي مرسلا ليس فيه جابر واخرجه البيهقي في الدلائل من وجه اخر عن جابر واخرجه مرسلا ايضا ابو داود بن ابي شيبة والطبراني بلفظ من
 الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تلقى جعفرا فالتزمه وقبل ما بين عينيه واختلف فيه عن الشعبي فقيل عنه عن جابر وقيل عنه عن عبد الله بن جعفر وروى الطبراني في الاوسط
 والصغير من طريق عون بن ابي جحيفة عن ابيه قال قدم جعفر من الحبشة فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين عينيه وقال كوخوه وفي الباب عن عائشة عند ابن عدي والدارقطني
 والبيهقي والشعب وعن اسبليل بن عبد الله بن جعفر عن ابيه قال لما قدم جعفر من الحبشة فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين عينيه وقال كوخوه وفي الباب عن عائشة عند ابن عدي والدارقطني
 قد مر زيد بن حارثة المدينة ففرع الباب ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فقام اليه عريانا فبجروا ثوبه والله ما رايته عريانا الا قبله ولا بعده فاعتنقه وقبله وقال حسن غريب
 واخرجه ابو نعيم في الدلائل من هذا الوجه مطولا وفيه قصة ام قرفة وروى ابن سعد في ترجمة نعيم بن عبد الله النخعي انه هاجر الى المدينة في اربعين نفرا من اهله فالتى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاعتنقه وقبله :-

النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل نساؤه وهو ما كرمه ايضا جعفر بن وهن حيفض اما الاول فتفق عليه من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو ما كرمه
 ويماشروا وهو ما كرمه وفي لفظ في رمضان ولسلم عن حفصة نحوه ولها عن ابي سلمة نحوه ولا بد واود واحد من وجه اخر عنها كان يقبلها وهو ما كرمه ويمس لسانها واما الثاني
 فتفق عليه عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يماشروا اذا كانت حائضا ان تترجم ايضا جعفر بن وهن في لفظ ثريا شوهها والبخاري عن ام سلمة بينها انا مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مضطجعة في الخيلة حففت فاشللت فاحذت ثياب حيفضتي فقال صلى الله عليه وسلم انفتحت ثيابي فاضطجعت معه في الخيلة

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المكامعة وهي المعانقة وعن المكافعة وهي التقبيل ابن ابي شيبة وابن ماجه عنه من حديث يحيى بن ابي عبيد بن عياش بن عياش
 عن ابي الحسين عن ابي عامر الجري عن ابي رجالة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن مكافعة او مكافعة المرأة ليس بينهما شيء وعن مكافعة او مكافعة الرجل الرجل
 ليس بينهما شيء واخرجه ابو داود والنسائي من وجه اخر عن عياش مختصرا في اشاء حديث اوله نهى عن عشرة اشياء واخرجه ابو عبيد بن الغريب من طريق الليث عن عياش
 رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المكافعة او المكافعة وفي الباب عن ابن ابي عمير قال قال رجل يا رسول الله الرجل منا يلقى اخاه فيقول له قال لا قال ايتكوه وقبله قال لا قال
 ايتكوه ويصافحه قال نعم واخرجه الترمذي والبيهقي ويأرضه ما وقع في حديث الاثني عن عائشة فقال ابو بكر لعائشة قومي فقبلي راس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وروى الاربعة الا النسائي من حديث ابن عمر انه كان في مشربة قال ذنونا من النبي صلى الله عليه وسلم فقبلنا يده وروى الاربعة الا ابن ماجه من حديث عائشة
 كانت اي فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخلت عليه قام اليها فقبلها وجلسها في مجلسه الحديث وروى الاربعة الا ابو داود عن صفوان ابن عسال ان قوما من
 اليهود قبلوا النبي صلى الله عليه وسلم ورجليه وروى ابو داود البخاري في الادب المفرد من حديث الزارع بن عامر قال فجعلنا نقتادهم من راحلتنا ونقبل يد النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم ورجليه وروى الاربعة الا النسائي من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عثمان بن مظعون وهو ميت فاكب عليه قبله ثم بكى حتى رايت
 دموعه تسيل على وجنتيه واخرجه الحاكم واخرج ابو داود من حديث اسيد بن حضير في قصة فرفع النبي صلى الله عليه وسلم عن قميصه فحضره وجعل يقبل كشمه وروى الحاكم من
 طريق عبد الله بن بريدة عن ابيه في قصة قال تعاذن له فقبل راسه ورجليه واخرجه البزار قلت وجم ابن المقرئ جزء في تقبيل اليد فيه احاديث واثار معناه بعد
 من ما خلفه المسلم وحرك يده تناثر ذنوبه الطبراني في الاوسط والبيهقي في الشعب من حديث حذيفة دفعه ان المؤمن اذا التقى المؤمن فسلم عليه واخذ بيده فضاخره
 تناثر خطاياهما كما يتناثر ورق الشجر والبيهقي في الشعب عن يزيد بن البراء عن ابيه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فحسب في واخذ بيدي وقال لا يلقى مسلم مسلما فيرهب
 به ولا يخذ بيده الا تناثر ذنوبه بينهما كما يتناثر ورق الشجر واخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه واحمد من وجه اخر عن البراء بلفظ ما من مسلمين يلتقيان فيصافحان الاغفر لهما
 قبل ان يتفرقا ولا يذنبان في ذنوبهما الا ما غفر الله عليه وسلم الا ما غفر الله عليه وسلم في الحديث وفيه انه اعتقه مائة وللترمذي عن ابن مسعود دفعه من تمام النخبة الاخذ باليد واستادة
 ضعيف وله من حديث ابي امامة دفعه من تمام عيادة المريض ... ان يضع احدكم كعبه على جبهته ومن تمام النخبة المصافحة وفي الباب في الصحيحين في حديث
 كعب بن مالك الطويل فقام الى ابوطحمة يهرول حتى صافحني وهناني والبخاري عن قتادة قلت لانس اكانت المصافحة في اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال نعم :-

بيع السرقين ايضا لانه نجس العين فشابه العذرة وجلد الميتة قبل الدباغ ولنا انه منتفع به لانه يلقى في الاراضى لاستكثار الرعي فكان مالا والمال محل للبيع بخلاف العذرة لانه ينتفع بها مخلوطا ويجوز بيع المخلوط هو الهروي عن محمد وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط في الصحيح والمخلوط بمنزلة زيت خالطه النجاسة قال ومن علم بحجارية انها لرجل فزاي اخر يبيعها وقال وكلني صاحبها ببيعها فانه يسعه ان يبتاعها ويطأها لانه اخبر بخبر صحيح لا منازعه له وقول الواحد في المعاملات مقبول على اي وصف كان لما مر من قبل وكذا اذا قال اشتريتها منه او وهبها لي او تصدق بها علي لما قلنا وهذا اذا كان ثقة وكذا اذا كان غير ثقة واكبر رايه انه صادق لان عدالة الخبر في المعاملات غير لازمة للحاجة على ما مروا ان كان اكبر رايه انه كاذب لم يسعه ان يتعرض بشئ من ذلك لان اكبر الراي يقام مقام اليقين وكذا اذا لم يعلم انها لفلان ولكن اخبره صاحب اليد انها لفلان وانه وكله ببيعها واشترها منه والمخير ثقة قبل قوله وان لم يكن ثقة يعتبر اكبر الراي لان اخباره حجة في حقه وان لم يخبره صاحب اليد بشئ فان كان عرفها الاول لم يشتريها حتى يعلم انتقالها الى ملك الثاني لان يد الاول دليل ملكه وان كان لا يعرف ذلك له ان يشتريها وان كان ذواليد فاسقا لان يد الفاسق دليل الملك في حق الفاسق والعدل ولم يعارضه معارض ولا معتبر باكبر الراي عند وجود الدليل الظاهر الا ان يكون مثله لا يملك مثل ذلك فينبذ يستحب له ان يتنزه ومع ذلك لو اشتراها يرحي ان يكون في سعة من ذلك لاعتماد الدليل الشرعي وان كان الذي اتاه بها عبد او امه لم يقبلها ولم يشتريها حتى يسأل لان المملوك لا ملك له فيعلم ان الملك فيها لغيره فان اخبره ان مولاه اذن له وهو ثقة قبل وان لم يكن ثقة يعتبر اكبر الراي وان لم يكن له رأى لم يشتريها لقيام الحاجر فلا بد من دليل قال ولوان امرأة اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات عنها وطلقها ثلثا او كان غير ثقة واتاها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكبر رايها انه حق يعني بعد التحري

له قوله فكان مالا لان المال ما يتولى اي يد فروقت الحاجة وقد يتولى المسلمون السرقين وانتفعوا من غير تكريم احد من السلف ١٢ عن ثقة قوله ويجوز بيع المخلوط مال عندنا يجوز بيعه ونجاسته العين تمنع الاكل ولا تمنع الانتفاع في زرع ذلك لوجوه الانتفاع ١٢ عن ثقة قوله بمنزلة زيت الخ يعني ان الزيت المخلوط بالنجاسة يجوز بيعه ويجوز الانتفاع به بالاستصباح اتفاقا فكذا العذرة المخلوطة بالزيت النجس يجوز بيعها في سلعها وبها كونه منتفعا بها لان الناس ينتفعون بها ١٢ عن ثقة قوله لما مر من قبل يعني في فصل الاكل والشرب في قوله من ارسل اجير له مجربا وهذا لان خبر الواحد في المعاملات مقبول من غير شرط العدالة ودفع المخرج ١٢ عن ثقة قوله لما قلنا اشارة الى قوله لانه اخبر بخبر صحيح لا منازعه له ١٢ عن ثقة قوله اذا كان ثقة ان مراد المصنف بقوله اذا كان ثقة اذا كان عدلا وقوله اذا كان غير ثقة اذا كان غير عدل وتعليل بقوله لان عدالة الخبر في المعاملات الخ دليل واضح على كون مراده بغير الثقة غير العدل بالثقة العدل لا تناقض بين ذلك وبين قوله على اي وصف كان اصلا فان المستفاد من قوله على اي وصف كان عموم الاوصاف لا عموم الجزئيات وقد شبه بقوله وان كان اكبر رايه انه كاذب الخ على عدم وقوع بعض جزئيات غير الثقة في الحكم السابق ولا يغير فيه فان كلامه هنا تفصيل لما اجمعه في ما قبل ولا بعد في ان يفيد التفصيل مالا يفيد الاجمال ١٢ انت له قوله على ما مر اشارة الى ما قال في فصل الاكل والشرب ان قول الواحد قبل في المعاملات ودفع المخرج ١٢ عن ثقة قوله وكذا اذا لم يعلم الخ يعني هذا الذي قلنا فيما اذا لم يكن الجارية في يد فلان فاعلمنا ان ثمة ما في يد غيره مبيعا وقال وكلني الخ وكذا اذا لم يعلم الخ ١٢ غاية البيان له قوله حجة في حقها في حق نفسه فيما يريجه اليه وهو قوله ليس ولكن لفلان ولكن غير حجة في حق غيره فيما يريجه اليه وهو قوله وكلني او اشتريت من فلان بدين تجوزوا اكبر الراي ١٢ عن ثقة قوله في حق الفاسق والعدل اي في حق الناس كافة لان اليد دليل الملك شرعا والفاسق والعدل في هذا سواء حتى اذا نازعه غيره فالقول له ويحل لمن رآه في يده ان يثبته بالملك ١٢ عن ثقة قوله لا يملك مثل ذلك كدرة مثله في يد فقير لا يملك شيئا او راي كتاب في حياض ولم يكن في ابايه من هو اهل لذلك فيظن كل واحدنا سارق لذلك العين فكان التثنية عن ثمة ان فضل ١٢ عن ثقة قوله وان كان الذي اتاه الخ اي اذا قلنا بجارية فجاره في شتر حتى يسأل الخ ١٢ عن ثقة قوله اكبر الراي فان كان اكبر رايها صادق صدق وان كان اكبر رايها كاذب لم يتعرض بشئ من ذلك ١٢ عن ثقة قوله لم يشتريها اي لم يرض لشئ منه لوجود المنع للملك وهو الرق وهو معنى قوله لقيام الجارية بالرد المسئلة لان الرق حاجر من التصرف اي مانع عن خالقه لوجوده دليل لم يعلم بغير اليد ١٢ عن ثقة قوله ولوان امرأة آتت هذه المسئلة مع ما بعد ما الى قوله واذا باع المسلم غرام من مسائل كتاب الاستحسان ذكر ما بهنا تفريعا على مسألة الجاهل الصغير ١٢ عن

١٤ **قوله** فلا بأس أن لا يقطع إذا كان
 طاريا ولا منازع للمعبر به فيقول قول الواحد فان كان ثقتا لا يحتاج الى غيره وان لم يكن لابد من انضمام راي المخبر ١٢ **قوله** ثم تنزوع بذاتي الاخبار واماني الشهادة فلا يصح وان كان الشاهد اثنين حيث
 لا يتفقان بالثقة لا ترضى على الغائب ١٣ **قوله** لان القطع اى قاطع الشك طارعا على الشك السابق يمكن الجرح بينهما ولا منازع فيصح العمل به ١٤ **قوله** فلا بأس أن لا يقطع إذا كانت الثقة او وقع
 في قلبه انها صادقة ١٥ **قوله** وكذا لو قالت جارية الخ جارية لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعي انما له فلما برزت لقبه رجل فقامت ان سبدي قد اعتقني حل لسان تميز وجها ولو قالت انها عرة الاصل لا يحل له
 ذلك لما بين ان الخبر الاول في غير موضع المنازعة والثاني في موضع المنازعة فلا يقبل ١٦ **قوله** لانه خبر الخ اى لان هذا خبر في موضع المنازعة لان الظاهر من حال العاقلة انه يدعي صحة عقده فكذا يدعي فسادة فلا يقبل
 الا اذا شهد عنه شاهدان عدلان على ذلك فيجوز يقبل ١٧ **قوله**
 ١٨ **قوله** ثبتت المنازعة الخ فالجواب انما لا يقبل خبر الواحد في موضع المنازعة لما جئنا الى الايجاب وقيلنا في موضع المسئلة لعدم كفايته ١٩ **قوله** فلم يثبت المنازعة الخ اعترض عليه بان ان قبل خبر الواحد
 في افساد الشك بعد الصحة من هذا الوجه فوجه آخر فيه يوجب عدم القبول وهو ان ملك الزوج فيها ثابت والملك الثابت للغير فيها لا يبطل بخبر الواحد واجيب بان ذلك اذا كان ثابتا بدليل موجب ولكنه فيها ليس
 كذلك بل باستصحاب الحال وخبر الواحد اقوى منه ٢٠ **قوله** يدور الفرق وهو ان المفسد اذا كان طاريا يثبت بخبر الواحد العدل وان كان مفارضا فلا يثبت حتى يشهد بذلك عدلان ٢١ **قوله**
 بخلاف ما تقدم وهو ان قامت اعتقني مولاي يقبل لعدم المعارض اى اني قوله انها عرة الاصل يوجد معارض مفارضا لان كونها عرة الاصل ينافي الملك عليها اى اني قولها اعتقني لم يوجد المعارض لان كونها مملوكة للياني الاعتناق
 في وقت آخر فيقبل حتى اذا قال المولى ما اعتقته لا يثبت التعلق لوجود المعارض ٢٢ **قوله** فانه كره الخ روى عن محمد انه قال هذا اذا كان القضاء والاقتضاء بالثقة اى فان كان القضاء والقاضي بان قضى عليه
 بهذا الشئ غير عالم بكونه شئ الخ لم يطلب له ذلك بقضاء ٢٣ **قوله** وبكره الاختراكم هو افتعال من كذاى حبس والمرد حبس الاوقات متربعا للعداء ٢٤ **قوله** وكذلك التفتي صورة التفتي ان يخرج من
 البلد الى القافلة التي جاءت بها الطعام واشتترى اخرج البلد وهو يريد حبسا ويمتنع عن بيعها ولم يترك حتى يدخل القافلة البلد ٢٥ **قوله** الجباب الخ قال الفقيه ابو الليث اراد بالجباب الذي يشتري
 الطعام للبيع فيجلبه الى بلد يبيع به وهو مزوق لان الناس يفتقون به فينالهم بركة دعاء المسلمين والخمير يشتري الطعام للتمتع ويصرف بالناس ٢٦ **قوله** لمعون قيل اللعن على نوعين احدهما الطرد من رحمة
 الله تعالى وذلك لا يكون الا لكافر والثاني الابداع عن درجته الارادة مقام الصالحين وهو المارد ومنه لان عند اهل السنة المؤمن لا يخرج عن اليمان ما ترك كبره ٢٧

حديث الجالب مرزوق والمتكر ملعون ابن ماجه واسحاق بن راهويه والحاكمر والد ارمي وعبد الرزاق والبيهقي من حديث عمرو بن اسناده على بن سالمه وفي ترجمته ذكره العقبلي في الضعفاء وفي الباب عن معمر بن عبد الله دفعه لا يمتكر الا خا طي اخرجه مسلو ح **ديث** ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقى الجلب وعن تلقى الركبان ما الاول فالخرجه مسلو من حديث ابى هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب وفي رواية له لا تلقوا الجلب لمن تلقاه فاستأجره فاذا اتى السوق فييدها بالخيار واما الثاني فمتفق عليه من حديث ابن عباس دفعه لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاهن لباد.

اذا كان يضربهم ذلك بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضربان كان المصركبير لانه حابس ملكه من
 غير اضرار بغيره وكذا التلقى على هذا التفصيل لان النبي عليه السلام نهى عن تلقى الجلب وعن تلقى الركبان
 قالوا هذا اذا لم يكن المتلقى على التجار سعر البلدة فان ليس فهو مكروه في الوجهين لانه غادر بهم وتخصيص
 الاحتكار بالاقوات كالخطة والشعير والتبن والقت قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف كل ما اضرب بالعامه حبسه
 فهو احتكار وان كان ذهباً او فضة او ثوباً وعن محمد انه قال لا احتكار في الثياب فابو يوسف اعتبر حقيقة
 الضرر اذ هو المؤثر في الكراهة وابو حنيفة اعتبر الضرر المعهود المتعارف ثم المدة اذ اقصرته لا يكون احتكار والعدم
 الضرر واذا طالت يكون احتكاراً فمكروها التحق الضرر ثم قيل هي مقدرة باربعين يوماً لقول النبي عليه السلام
 من احتكر طعاماً اربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه قيل بالشهر لان ما دونه قليل عاجل والشهر وما
 فوقه كثير اجل وقد مر في غير موضع ويقع التفاوت في التأثريين ان يترتب العزة وبين ان يترتب القحط
 والعياد بالله وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا اما يا ثور وان قلت المدة والحاصل ان التجارة في الطعام غير محمودة
 قال ومن احتكر غلة ضيعته او ما قبله من بلد اخر فليس به حكر اما الاول فلانه خالص حقه لم
 يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يزرع فذلك له ان لا يبيع واما الثاني فالمدكور قول ابي حنيفة لان
 حق العامة انها يتعلق بها جميع في البصر وجلب الى فنائها وقال ابو يوسف يكره لاطلاق ما رويناه وقال محمد
 كل ما يجلب منه الى البصر في الغالب فهو بمنزلة فناء المصريحوم الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به
 بخلاف ما اذا كان البلد بعيداً لم تجر العادة بالحمل منه الى المصرا لانه لم يتعلق به حق العامة قال ولا ينبغي
 للسلطان ان يسعر على الناس لقوله عليه السلام لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض الباسط الرانق ولان
 الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي للامام ان يتعرض لحقه الا اذا اتعلق به دفع ضرر العامة على قانين

له قوله من تلقى الجلب انتهى والثاني اخرجه البخاري ومسلم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتلقوا الركبان
 قالوا هذا اذا لم يكن المتلقى على التجار سعر البلدة فان ليس فهو مكروه في الوجهين لانه غادر بهم وتخصيص
 الاحتكار بالاقوات كالخطة والشعير والتبن والقت قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف كل ما اضرب بالعامه حبسه
 فهو احتكار وان كان ذهباً او فضة او ثوباً وعن محمد انه قال لا احتكار في الثياب فابو يوسف اعتبر حقيقة
 الضرر اذ هو المؤثر في الكراهة وابو حنيفة اعتبر الضرر المعهود المتعارف ثم المدة اذ اقصرته لا يكون احتكار والعدم
 الضرر واذا طالت يكون احتكاراً فمكروها التحق الضرر ثم قيل هي مقدرة باربعين يوماً لقول النبي عليه السلام
 من احتكر طعاماً اربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه قيل بالشهر لان ما دونه قليل عاجل والشهر وما
 فوقه كثير اجل وقد مر في غير موضع ويقع التفاوت في التأثريين ان يترتب العزة وبين ان يترتب القحط
 والعياد بالله وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا اما يا ثور وان قلت المدة والحاصل ان التجارة في الطعام غير محمودة
 قال ومن احتكر غلة ضيعته او ما قبله من بلد اخر فليس به حكر اما الاول فلانه خالص حقه لم
 يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يزرع فذلك له ان لا يبيع واما الثاني فالمدكور قول ابي حنيفة لان
 حق العامة انها يتعلق بها جميع في البصر وجلب الى فنائها وقال ابو يوسف يكره لاطلاق ما رويناه وقال محمد
 كل ما يجلب منه الى البصر في الغالب فهو بمنزلة فناء المصريحوم الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به
 بخلاف ما اذا كان البلد بعيداً لم تجر العادة بالحمل منه الى المصرا لانه لم يتعلق به حق العامة قال ولا ينبغي
 للسلطان ان يسعر على الناس لقوله عليه السلام لا تسعروا فان الله هو المسعر القابض الباسط الرانق ولان
 الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي للامام ان يتعرض لحقه الا اذا اتعلق به دفع ضرر العامة على قانين

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث من احتكر طعاماً اربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله منه احمد بن ابي شيبه والبخاري والترمذي والدارقطني والحاكم والطبراني في الاوسط والبعث
 في الحديث من حديث ابن عمر في اسناده اصح من زيد وفي ترجمته اورده ابن عدي في الضعيف وقال ابن ابي حاتم من ابيه هذا حديث منكر حديث لا تسعروا فان الله
 تعالى هو المسعر القابض الباسط الرانق والاربعة الا النسائي من حديث انس غلا السعر فقال الناس يا رسول الله سعرنا فقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى هو المسعر
 القابض الباسط الرانق وان لا رجوان ان الله تعالى وليس احد منك يبيح البني بمظلمة من دم ولا مال ومحمد الترمذي وابن حبان واخرجه ايضا الدارقي والبخاري
 والبيهقي وفي الباب عن ابي حنيفة اخرجه الطبراني مثله الا انه في عرضه ولا مال ومحمد الترمذي وابن حبان واخرجه ايضا الدارقي والبخاري
 في الاوسط ولعن ابن كزاعة القابض الباسط الرانق وقال في اخره في دين ولا دنيا تليق به لم يقع في شيء من طريقه لا تسعروا وبصيغة النهي وان كان ذلك قد يستفاد

في سياق المتن بطريق الدراية

واذا رفع الى القاضي هذا الامر يا محتركم ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله على اعتبار السعة في ذلك وفيها
 عن الاحتكار فان رفع اليه مرة اخرى حبسه وعزرة على ما يرى زجراله ودفعاً للضرر عن الناس فان كان
 ارباب الطعام يتحكمون ويتعدون عن القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين
 الا بالتسكير فحينئذ لا بأس به بمشورة من اهل الرأي والبصيرة فاذا فعل ذلك وتعدي رجل عن ذلك
 وباع بالكثر منه اجازة القاضي وهذا ظاهر عند ابي حنيفة لانه لا يرى الحجر على الحركه عند هاتان
 يكون الحجر على قوم باعيا نهم ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكره على البيع وهل يبيع القاضي
 عن المحكر طعامه من غير رضا قليل هو على الاختلاف الذي عرفت في بيع مال المديون وقيل يبيع بالاتفاق
 لان ابا حنيفة يرى الحجر ليدفع ضرراً عاماً وهذا كذلك قال ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة معناه ممن
 يعرف انه من اهل الفتنة لانه تسبب الى المعصية وقد بيناه في السيرة ان كان لا يعرف انه من اهل الفتنة
 ولا بأس بذلك لانه لا يمتثل ان يستعمله في الفتنة فلا يكره بالشك قال ولا بأس ببيع العصير ممن يعلم انه
 يتخذ خمره لان المعصية لا تقام بعينه بل بعد تغييره بخلاف بيع السلاح في ايام الفتنة لان المعصية تقام
 بعينه قال ومن اجر بيتاً ليتخذ فيه بيت ناراً وكنيسة او بيعاً فيه الخمر بالسواد فلا بأس به وهذا عند
 ابي حنيفة وقال لا ينبغي ان يكره لشيء من ذلك لانه اعانة على المعصية وله ان الاجارة ترد على منفعة البيت
 ولهذا تجب الاجرة بمجرد التسليم ولا معصية فيه وانما المعصية بفعل المستاجر وهو مختار فيه فقطع نسبتة
 عنه وانما قيد بالسواد لانهم لا يمكنون من اتخاذ البيع والكنائس واظهار بيع الخمر والخنازير في الامصار والظهور
 شعائر الاسلام فيها بخلاف السواد قالوا هذا كان في سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة فاما في سوادنا
 فاعلام الاسلام فيها ظاهرة فلا يمكن كونها ايضاً وهو الاصح قال ومن حبل الذمي خمره فانه يطيب له
 الاجر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يكره له ذلك لانه اعانة على المعصية وقد صرح النبی عليه
 السلام في ذلك

له قوله مرة اخرى وفي الحام مع الصغير فان رفع اليه مرة اخرى وعظم دمه فان رفع اليه مرة ثالثة فيجوز حبسه ١٢ كفاية
 له قوله تعدياً فاشان ببيعوا فغير مائة وهو يشترى خمسين فيمنعون دفعاً للضرر عن المسلمين ١٢
 قوله وكذا عندنا اي كذا هو ظاهر عندنا لاننا وان راينا الحجر على من يبيع من اهل الذمة على قوم مجبورين فلا يمنون كذلك فلا يصح ١٢ يعني في قوله ومن باع منهم كلمة من البليان وليس بصلة لبايع اي
 من باع ومن المحكرين شياً مما احكوه بما قدره الامام يبيع ولا يكون للبائع حتى الفسخ كما يكون للمكره ١٢
 ويبيع على من يبيع ما كان في بيع مال المديون الخلف اذا انتفع عن البيع وقيل يبيع بالاتفاق ١٢
 من يتخذ خمره ممن يبيع اهل الفتنة وكذا ما لا يكره ووزان بيع السلاح من اهل الفتنة بيع الخمر لان الفساد يقع ببيع الجميع ولكن يبيع الخمر بعينه لا يجوز اصله لاننا ليست بتقوتته في حق المسلم وبيع السلاح منهم
 يجوز بغيره لان السلاح مال مشغوم واكثره للمعصية المجاورة ١٢
 انشراح له قوله وانما المعصية التي في بيت النار والكنيسة والبيعة معصية لادنى افعالها فمنها ما يكون بالامان بلا خلاف واتخاذها في ايمان كان معصية قطعاً وبيع الخمر ليس بمعصية لانها فان كان خطاب التحريم نازل على الكفار فقول
 المصنف وانما المعصية بفعل المستاجر الخ محمول على التغليب ١٢
 للسكنى جازو سوادهم من عبادة فيلزم ١٢
 والبيع ونحو ذلك استخفاف بالمسلمين بخلاف السواد ١٢
 فهو شريعة ١٢ معالم المنزل ١٢
 له قوله وهو الاصح وهو اختيار شمس النعمة الشريفة وفخر الاسلام على البرزوي وعندنا القلي لا يمنعون عن ذلك في السواد ١٢

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله وقد صرح النبی صلعم لعن في الخمر عشرة حاملها والمحمولة اليه الحديث الغرمي وابن ماجة من حديث انس بن مالك وفي الباب عن ابن عمر اخرجه ابو داود واحمد
 وابن ابي شيبة واسحق والترمذي وابن علقمة عن ابن عمر انها سمعاه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها وساقيها و
 بايعها ومبتاعها وعاصرها واكل ثمنها ومعصرها وحاملها والمحمولة اليه واخرجه الحاكم من وجه اخر عن ابن عمر واخرجه اسحق من طريق محمد بن ابي حميد عن ابي توبة

السلام لعن في الخمر عشرين حمله والمحول اليه وله ان المعصية في شربها وهو فعل فاعل مختار وليس الشرب
 من ضرورات الحمل ولا يقصد به والحديث محمول على الحمل المقرون بقصد المعصية قال ولا بأس
 ببيع بناء بيوت مكة ويكره بيع ارضها وهذا عند ابي حنيفة وقال لا بأس ببيع ارضها ايضا وهذا رواية عن
 ابي حنيفة لانها مملوكة لهم لظهور الاختصاص الشرعي بها فصار كالبناء ولا يبي حنيفة قوله عليه السلام لا
 ان مكة حرام لا تباع رباعها ولا تورث ولانها حرة محترمة لانها فناء الكعبة وقد ظهر اثر التعظيم فيها حتى
 لا ينقص صيدها ولا يختل خلها ولا يعرض شوكها فكذا في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص ملك الباني و
 يكره اجارتها ايضا لقوله عليه السلام من اجار ارض مكة فكلما اكل الربوا ولدان ارضي مكة تسمى السواكب على
 عهد رسول الله عليه السلام من احتاج اليها سكنها ومن استغنى عنها اسكن غيرها ومن وضع درهما عند

رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها وساقيها وباعها ولانها مملوكة لهم لظهور الاختصاص الشرعي بها فصار كالبناء ولا يبي حنيفة قوله عليه السلام لا
 الذي بل مقصوده تحصيل الاجرة ١٢ كنه قوله لظهور الاختصاص الشرعي اراد بالاختصاص الشرعي الارض وقسمتها في المورثات ١٢ كنه قوله ان مكة تسمى السواكب على
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة حرام حرمها الله لا يبيع رباها ولا اجارة بيوتها انتهى ١٢ كنه قوله رباها واربعا ربيع وهو الدار بعينها حيث كانت والمحلة والمنزل كذا في القاموس ١٢ انت
 كنه قوله تورث ولانها تورث لثمنها من ابيه وورث اباه ما فعل ازان ١٢ تاج اللغات كنه قوله لانه خالص ملك الباني لانه لم يورث في المتاجر او في الوقف صار البناء ملكا له واربعا ربيع
 قوله ملك الباني قال ابن الجوزي في التحقيق بيع ربا مكة بنتي علي انها ان فتحت عنوة فكون وقفا على المسلمين فلا يجوز بيعها وان فتحت مملوكة فهي باقية على اهلها فيجزاها انتهى ١٢ كنه قوله ويكره اجارتها الخ
 وروى هشام عن ابي يوسف عن ابي حنيفة عن ابن كره اجارة بيوت مكة في غير الموسم وفرض في غير الموسم لان اهل الموسم لم يورثوا في النزول والمقيم لا يورث في النزول ١٢ كنه قوله من اجار ارض مكة فكلما اكل الربوا ولدان ارضي مكة تسمى السواكب على
 اللفظ وروى محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكل من اجرة بيوت مكة فكلما اكل الربوا ولدان ارضي مكة تسمى السواكب على
 في الحج عن علقمة قال تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة واربعا ربيع وهو الدار بعينها حيث كانت والمحلة والمنزل كذا في القاموس ١٢ كنه قوله رباها واربعا ربيع وهو الدار بعينها حيث كانت والمحلة والمنزل كذا في القاموس ١٢ انت
 لو كان في يده يملك او يبيع في غير مكة ما كان في شري التواكل والمخ والكزبة وليس له فليس حتى يشتري بها ما يبيع من الحاجة كل ساعة فيعطى الدرهم البقال لان يافضه يحتاج اليه
 ما ذكرنا بحسب جوازها حتى يستوفى ما يقابل الدرهم وهذا الفعل منكره لان حاصل هذا الفعل رابع الى ان يكون قرضا فيجر نفعه ويكرهه ١٢ كنه قوله

الدراية في تخرج احاديث الهداية

المصري سمعت ابن عمر ذكره بلفظ لعن الخمر وغارسها لا يغرسها الا للخنزير لعن بختيتها وحاملها الى المعصرة وعاموها وشابها ربا نكها واكل ثمنها ودم برها وحمد ضعيف وعن ابن عباس
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اتاني جبرئيل عليه السلام فقال يا محمد ان الله تعالى لعن الخمر الحديث اخرج ابن حبان والحاكم والحمد عن عبد الله بن مسعود مثل حديث ابن
 عمر اخرج احمد والبخاري

حديث مكة حرام لا تباع رباها ولا تورث الدارقطني والحاكم من طريق ابي حنيفة عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابي نعيم عن عبد الله بن عمر رفعان الله
 تعالى حرم مكة فحرام بيع رباها واكل ثمنها وقال من اكل من اجرة بيوت مكة حرام وحرام بيع رباها وحرام اجرة بيوتها قال الدارقطني وهم
 ابو حنيفة في قوله ابن يزيد وانما هو ابن الزيات وهو الفلاح وفي رفعه وانما هو موقوف ثمارا خرج من طريق عيسى بن يونس عن عبيد الله بن ابي زياد كذا انتفى وقد رواه القاسم بن الحكم
 عن ابي حنيفة فقال عن عبيد الله بن ابي زياد قالوه حرم فيه من محمد بن الحسن راويه ادلا عن ابي حنيفة وكذا اخرج الدارقطني كنه في كتاب الآثار قال عن ابو حنيفة
 عن عبيد الله بن ابي زياد على الصواب وقد رضعه ابن ابن امارنا بل عن عبيد الله بن ابي زياد ايضا كما لم ينفرد ابو حنيفة برفع اخرج الدارقطني ايضا في او اخرجه وله طريق اخرى اخرج
 الدارقطني والحاكم من رواية اسمعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمر رفعه مكة من ارباعها ولا تورث بيوتها واسمعيل قال البخاري منكر الحديث
 وفي ترجمته اخرج ابن عدي والعقيلي في الضعفاء وفي الباب من مرسل مجاهد مكة حرام حرمها الله تعالى لا يبيع رباها ولا اجارة بيوتها اخرج ابن ابي شيبة ومن معمر
 عن ليث عن مجاهد وعطاء وطاوس قالوا لا يكرهون بيع شئ من ربا مكة وروى عبد الرزاق عن ابن جريج كان عطاء ينهى عن الكراه في الحرم ويقول ان عمر كان ينهى ان
 تبوب دور مكة لان لا يزل الحاج في عرساتها

فكان اول من بوب داره سهيل بن عمرو فقام له عمر فقال اني رجل تاجر فارتوت ان اتخذ بابا يبيعس ظهرا قال فلا اذ او من طريق مجاهد ان عمر قال يا اهل مكة لا تتخذوا الدوركم ابوابا لينزل
 البادي حيث شاء وعن معمر اخبرني بعض اهل مكة لقد استخلف معاوية وما دار مكة باب تنبيه - لم اجد في شئ من طرقه ولا تورث وستاق ان شاء الله تعالى بقية احاديث الباب بعد هذا
 حديث من اجار ارض مكة فكلما اكل الربوا ولدان ارضي مكة تسمى السواكب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كنه قوله فكلما اكل الربوا ولدان ارضي مكة تسمى السواكب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بين الشافعي واسحاق بن عيسى في كراهية بيوت مكة واحتجاج استحقاق بقول تعالى سوا العاكف فيه والباد وجواب الشافعي بانها في المسجد خاصة اذ لو كانت في جميع مكة لما جاز فيها
 نحر المدين ولا ابقاء الارط ونحو ذلك واستدلاله بحديث اسامة بن زيد وهل ترك لنا عقيل من دار فلو كانت المنازل لا تملك لما قال ذلك وان احد استحسن ذلك وحديث قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تأمنوا من اهل مكة من سبق هكذا اخرج ابو عبيد في كتاب الاموال والمحفوظ من هذا انه في منى قوله ولان ارضي مكة كانت تسمى السواكب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من احتاج اليها سكنها ومن استغنى عنها اسكن غيره ابن ماجه من حديث علقمة بن فضالة قال تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة واربعا ربيع وهو الدار بعينها حيث كانت والمحلة والمنزل كذا في القاموس ١٢ كنه قوله رباها واربعا ربيع وهو الدار بعينها حيث كانت والمحلة والمنزل كذا في القاموس ١٢ انت
 احتاج سكن ومن استغنى اسكن واخرج ابن ابي شيبة والدارقطني والطبراني والازرقى حديث ابن مسعود جرد والقران ويروى جرد والمصحف ابن ابي شيبة من طريق ابراهيم عنه
 باللفظ الاول ومن وجه اخر موصول عنه بهذا وزاد لا تحقوا به ما ليس منه واخرجه هكذا عبد الرزاق والطبراني من وجه اخر عن ابن عباس وقال ابو عبيد كان ابراهيم يذهب
 به الى نقط المصاحف واخرج الطبراني من وجه اخر من مسروق عن ابن مسعود انه كان يكره التعشير
 في المصحف وقال البيهقي اذا بقوله جرد والقران لا تخلطوا به غيره ويؤيده ما روينا فاق عن قرظة بن كعب قال لما خرجنا الى العراق خرج معنا عرفقال لنا انكم تاتون اهل قرية
 ليجردوا بالقران كدوى النخل فلا تغلواهم بالاحاديث فصددهم وجرده والقران وقال ابراهيم الحربي في غريب الحديث يحتمل قوله جرد والقران امرين جردوه في الصلاة
 لا تخلطوا به غيره او جردوه في الخط من النقط والتعشير

بقال يأخذ منه ما شاء يكره له ذلك لا يملكه قرضاً جريه نفعاً وهو ان يأخذ منه ما شاء حالاً فحالاً وهي

رسول الله عليه السلام عن قرض جرنفعاً وينبغي ان يستودعه ثم يأخذ منه ما شاء جزاً فجزاً لأنه وديعة وليس

بقرض حتى لو هلك لا شيء على الأخذ والله اعلم مسائل متفرقة قال ويكره التعشير والنقط في المصحف

لقول ابن مسعود رضي الله عنه جرد القرآن ويروى جرد والمصاحف وفي التعشير والنقط ترك التجريد ولان

التعشير يخل بحفظ الآتي والنقط يحفظ الاعراب اتكالا عليه فيكرة قالوا في زماننا لا بد للعجم من دلالة فتترك

ذلك اخلال بالحفظ وهجران القرآن فيكون حسناً قال ولا بأس بتحلية المصاحف لما فيه من تعظيمه وصار

لكتش المسجد وتزيينه بباء الذهب وقد ذكرناه من قبل قال ولا بأس بان يدخل اهل الذمة المسجد

الحرام وقال الشافعي يكره ذلك وقال مالك يكره في كل مسجد للشافعي قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا

المسجد الحرام بعد عامهم هذا ولا ينزل الكافر ولا يخلو عن حنابلة لانه لا يغتسل اغتسالاً يخرج به عنها والجنب يجب

المسجد وبهذا ايجب مالك والتعليل بالنجاسة عام فينتظم المساجد كلها ولنا ما روى ان النبي عليه السلام انزل

وفد ثقيف في مسجده وهم كفار ولا ينزل الخبيث في اعتقادهم فلا يؤدى الى تلويث المسجد والاذية محمولة على

الحضور استيلاء واستلاء وطائفين عراة كما كانت عاداتهم في الجاهلية قال ويكره استخدام الخصيان لان

الرغبة في استخدامهم حيث الناس على هذا الصنيع وهو مثله محرمة قال ولا بأس باخصاء البهائم وانزاع

اله قوله يأخذ منه الخ هذا خارج مخرج الشرطين وضع بشرط ان يأخذ

منه ما شاء واذا وضعه لم يشترط شيئا فهو وليه ان يملك لم يضمن شيئا منها ١٢

فيصير قرضاً نفعاً وهو منى منه فان القرض فليكن الشيء مثله فاذا جرد فصار كانه استرا فيه الوافلا يجوز لان القرض تبرع وجر المنفعة يخرج عن موضوعنا فيكون اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد واذا لم تكن مشروطة

فيه يكون المقرض متبرعاً بها فصار كالحمان الذي دفعه صلى الله عليه وسلم في بدل القرض وقد روى عن ابن عمر ان كان يستقرض فاذا خرج عطاؤه اعطاه اهود وما اخذ منه ١٣

وهو كمن يبيع عن العلامة فندى مشركايات ١٤

بطل وقيل انه حث على ان لا يتعلم يتي من كتب التفسير القرآن لان غيره انما يؤخذ من السور والفهارى وليسوا بما يزين فيها ١٥

جروا المصاحف فريضة ١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

الهداية مع الدراية في تخرىج احاديث الهداية

الحمير على الخيل لان في الاول منقعة البهيمه والناس وقد صرح ان النبي عليه السلام ركب البغلة فلو كان
هذا الفعل حراما لما ركبها لما فيه من فتح بابه قال ولا بأس بعبادة اليهودي والنصراني لانه نوع بر في حقهم
وما نهينا عن ذلك وصرح ان النبي عليه السلام عاد يهوديا مرض بجواره قال ويكره ان يقول الرجل في دعائه
اسألك بمعقد العزم من عرشك وللمسألة عبارتان هذه ومعقد العزم ولا ريب في كراهية الثانية لانه من
العقود وكذا الاولى لانه يؤهم تعلق عزة بالعرش وهو محدث والله تعالى بجميع صفاته قد يدور عن ابي
يوسف انه لا بأس به وبه اخذ الفقيه ابو الليث لانه ما ثور عن النبي عليه السلام روي انه كان من
دعائه اللهم اني اسألك بمعقد العزم من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وحداك
الوعلى وكلما تلى التامة ولكننا نقول هذا خبر الواحد وكان الاحتياط في الامتناع ويكره ان يقول في دعائه
بحق فلان او بحق انبيائك ورسلك لانه لاحق للمخلوق على الخالق قال ويكره اللعب بالشرط نج والند
والاربعة عشر وكل لهول لانه ان قام بها فاليسر حرام بالنص وهو اسم لكل قمار وان لم يقام بها فهو
عيب ولهو وقال عليه السلام لهو المؤمن باطل الا الثلاث تاديبه لفرسه ومناضلته عن قوسه وملاعبته مع
اهله وقال بعض الناس يباح اللعب بالشرط نج لما فيه من تشجيع الخواطر وتزكية الافهام وهو محكي عن الشافعي
ولنا قوله عليه السلام من لعب بالشرط نج والند شير فكانا غمس يده في دم الخنزير ولانه نوع لعب يصلي
عن ذكر الله وعن الجمع والجماعات فيكون حراما لقوله عليه السلام ما الهالك عن ذكر الله فهو ميسر ثم ان قام
بغيره

له فانه منقعة البهيمه فان فيه منها وليطيب به لهما وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمشي بمشيتين الحسين بن جعفر عن
خصاها الـ قال عليه السلام في الحديث المجوز على انه لا بأس بعبادته ولكن المشايخ اختلفوا فيه فنهى عن اكل الدابة كاليسود والنصارى وقال بعضهم لا يجوز لان المجوز البعيد عن الاسلام من اليهود والنصارى لا يترى
انه لا يجوز فنهى المجوز وكما جهلهم من اليهود والنصارى واختلفوا في بياضة الفاسق ايضا والاصح انه لا بأس به لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين كذا قال في تخرجه في تخرجه الجاهل الصغير عن كنه قوله لانه من العقود فلا يشك في كراهيته
لان وصفه ان قال باطل وهو القعود وهو العكس على العرش وذلك قول الجسمة وهو قول باطل عن كنه قوله لانه يوم الخ فنهى عن امره حادث تتعلق بالحديث والعز صفته القديمة لم يزل موصوفا به ولا يزال
هه قوله بحق فلان الخ ولو قال رجل لغيره بحق الله او بالشرع لكان لا يجب على ذلك الغير ان ياتي بذلك الفعل شرعا وان كان الاول ان ياتي ١٢ كلف كنه قوله والند ونز بالفتح بازي ست معروف
ارو شيرين بابك انما وضع كره لاجرم نرد شيرين زمانه ١٢ من كنه قوله هو المؤمن الخ رواه الحاكم في المستدرک في الجملة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل شيء من هو الدنيا باطل الا شئ
انتصافك ففوسك وتاديبك فركك ولا يفتك ابلك فان من الحق مخفف وقال حديث صحيح على شرط مسلم ١٢ است كنه قوله من ضلته منا ضلته تير اندزي كردن باهم ونبرد نورون ونيرو اندزي ١٢ من كنه
قوله ولنا قوله الخ روي عن علي بن ابي طالب انه مر بقوم يلعبون بالشرط نج فقال ما هذا تامل التي اتم لها عاكفون روي مثل هذا عن ابي بصير عن رفقهم يلعبون بالشرط نج وقد شبه عليهم بعمل عبادة الاوثان ١٢ عن كنه
قوله من لعب الخ قلت غريب بهذا اللفظ والحديث في مسلم وليس فيه ذكر الشرط نج اخرج عن بريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لعب بالشرط نج فانه يبيع يده في دم الخنزير ورواه ابي
اله قوله ما الهالك الخ قلت غريب مرفوعا ورواه احمد في كتاب الزهد من قول القاسم بن محمد قال قال اله عن ذكر الله وعن الصلوة فهو ميسر انتهى ورواه البيهقي في شعب الايمان في الباب الحادي و
الابن عن عبد الله بن عمر انه قال قال القاسم بن محمد بن الزهري ذكرنا ما بال الشرط نج قال اله عن ذكر الله وعن الصلوة فهو الميسر انتهى ١٢ است

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله وقد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهوديا بجواره محمد بن الحسن في الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن علقمة بن
مروث عن ابن بريدة عن ابيه قال كنا جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال لنا قوموا بنا نعبد . . . جازنا اليهودي فاني انا فقال له كيف انت يا فلان ثم عرض عليه الشهادتين فثلث
مرات فقال له ابوه في الثالثة يا بني اشهد فشهد فقال الحمد لله الذي اعطى في سمة من النار ومن هذا الوجه اخرج به ابن السني في عمل اليوم والليلة وروي عبد الوزاق عن مرسل ابن ابي
حسين نحوه وذا وفيه غسله النبي صلى الله عليه وسلم وكفنه فحنطه وصل عليه
وروي ابن حبان من حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهوديا واصل هذا عند البخاري واحد والحاكم مطولا وليس فيه انه كان جارا وفي الباب عن ابن عباس قال قال مرض ابو طالب
فعاده النبي صلى الله عليه وسلم وعن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عاد رجلا على غير الاسلام لم يجلس عنده وقال كيف انت يا يهودي كيف انت يا نصراني في حديثه الذي هو عليه
حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان من دعائه اللهم اسألك بمعقد العزم من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم ومجدك الاعلى وكلما تلى التامة البيهقي
في الدعوات من حديث ابن مسعود دفعه قال اثنى عشرة ركعة تصليهن من ليل او نهارا فشهد بهن كل ركعتين فاذا استشهدت من اخر صلوتك فاش على الله وصل على النبي صلى الله عليه وسلم واقرأ وانت ساجدا
فاتحة الكتاب سبع مرات وقل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات ثم قل اللهم اني اسئلك بمعقد العزم من عرشك وذكره وفي اخره ثم
سل حاجتك ثم ارفع يديك ثم سلم يمينا وشمالا ولا تغلوها السفهاء فانهم يدعون بها فيستجاب لهم واخرجه ابن الجوزي في الموضوعات من طريق عامر بن خداش عن عمرو بن ماريون
ابن ونقل تكذيب عمر بن ابن معين قال وقد صرح النهي عن القراءة في السجود قلت وظاهر الساني انه يسجد بين الشهادتين والسلام سجدة واحدة يقول فيها ذلك ولا يخفى ما فيه وزعم السروي
ان هذا الحديث في الحلية فينظر قلت وهو في الطبراني حل في السجود المومن باطل الاثنته تاديبه لفرسه ومناضلته عن قوسه وملاعبته مع اهله اصحاب السنن واحمد والطبراني من حديث
عقبة بن عامر في اثنا عشر حديث طويل وفي الباب عن ابي هريرة اخرج به الحاكم نحوه وفي اسادة سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف رواه عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عنه وقال ابن

به تسقط عنه التوبة وان لم يقامر لا تسقط لانه متاول فيه وكرة ابو يوسف ومحمد التسليم عليهم تحذير الله
 ولم يرد حنيفة به بأساً ليشغلهم عما هم فيه قال ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة
 دابته وتكره كسوته الثوب وهديته الدراهم والدنانير وهذا الاستحسان وفي القياس كل ذلك باطل لانه
 تبرع والعبد ليس من اهله وجه الاستحسان انه عليه قبل هدية سليمان رضى الله عنه حين كان عبداً او قبل
 هدية بريدة رضى الله عنها وكانت مكاتبة واجاب ربه من الصحابة رضى الله عنهم دعوة مولى ابى اسيد
 وكان عبداً اولان في هذه الاشياء ضرورة لا يجب التاجر بها ومن ملك شيئاً يملك ما هو من ضروراته ولا

له قول ليس من المملوك قوله تعالى عبد مملوك لا يقدر على شيء لان ما في يده
 مملوك لمولى فلا يملك التفرق لا يقدر عليه وان ملك التجارة دون التبرعات ١٢ على قوله قبل بديهة بركة كانت مكاتبة لبني هلال واستعانت في كتابها من عايشة رضى الله عنها فالتفت عايشة
 ان شاء الله اشترى منك منهم واعتقك والاولى تقالوا لارضى الا ان يكون الولد انما فذكرت ذلك لرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال اولاد من انتفق فاشترت وانتقت فكان الناس يتهدقون عينا وي
 تهدق عايشة وغيره واوعد عليهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهدمت اليه رطباً والقدر تغلى من اللحم فقال لم تجعل لنا نصيباً من اللحم فالتفت عايشة على فقال لك صدقة ولنا بديهة ودري حديث بريدة البجلي
 وسلم ابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه كلهم عن عايشة رضى الله عنها والقدر تغلى من اللحم فقال لم تجعل لنا نصيباً من اللحم فالتفت عايشة على فقال لك صدقة ولنا بديهة ودري حديث بريدة البجلي
 مكاتبة على ثمانية اواق لم تعط من كتابها شيئاً انتهى ١٢ مولى عبد الجيم نور الله مرقه سئل قوله واجاب ان قلت غريب وفيه حديث مرفوع اخرجه الترمذي وابن ماجه عن انس بن مالك قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يعود المريض ويتبع الجنائز ويحجب دعوة المملوك ١٢ ات سئل قوله دعوة مولى الخ قال الفقير المولى الخ وغيره في شرح الجامع الصغير روى عن ابى اسيد مولى ابى اسيد قال لست وانما بعد
 فدعوت برطمان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيهم ابو ذر فاجابوا ١٢ عن سئل قوله لا يجدر التاجر بها لان من فتح ذكاً للتجارة يجتنب عنده جمع من الناس فلا يجلس ان يطلب احد منهم شربة
 ماء او نحوه فلما منع ينسب الى البخل فلا يجتمعون اليه فيفسد باب التجارة فصار هذا من ضروراته ١٢

الدراية في تخريج احاديث الهداية

ابى حاتم عن ابيه وابى زعفة اخطاء فيه سويد وانما هو عن ابن جحلا عن ابن ابي حسين عن النبي صلعم مرسل كذا ادناه الليث وغيره عنه قال ابو حاتم وقد رواه ابن عيينة
 عن ابن ابي حسين عن رجل عن ابى الشعثاء وهو مرسل ايضا وعن عمرو ونحوه اخرجه الطبراني في الاوسط وذكره ابن حبان في الضعفاء في ترجمة المنذر بن ابي ادع عن عطاء
 قال رايت جابر بن عبد الله وجابر بن عمير يرميان فمل احداهما فقال لا اخذك سلت قال نعم قال اما سمعت رسول الله صلعم يقول كل شئ ليس من ذكر الله تعالى فهو لهو
 ولعب وفي نظره فهو سهو ولغو الاربع ملاعبة الرجل امراته وتاديبه فرسه ومشى الرجل بين الغرضين وتعلم الرجل السباحة اخرجه النسائي واسحق والطبراني والبيهقي اسناد
 حسن حديث من لعب بالشطرنج لم يزد شيركا ما غمس يده في دم خنزير مسلم من حديث بريدة بلفظ من لعب بالنرد شيركا ما غمس يده في دم خنزير وفيه خوارق الشطر نج
 ذلك ووردها احاديث واهية عنها عن ابى هريرة قال مرسل الله صلعم يقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه الكوبة العانة عنها لعن الله من يلعب بها اخرجه العقيلي وابن
 حبان في ترجمة مطهر بن اليهم وهو متروك وفي رجاله متروك وكان مجهولاً لا يضاف الى احد من ائمة الا سقم رفعه ان الله تعالى في كل يوم ثمانية وستين نظرة لا ينظر فيها الى صاحب الشاة
 يعني الشطر نج اورد ابن حبان في الضعفاء في ترجمة محمد بن الحجاج المصغر وهو متروك حديثهما الهالك عن ذكر الله تعالى فهو ميسر اراه مرفوعاً وانما اخرجه احمد في
 الزهد عن القاسم بن محمد قال الهى عن ذكر الله تعالى وعن الصلوة فهو ميسر واخرج البيهقي في الشعب من طريق عبد الله بن عمر قلت للقاسم هذه التوبة تكرر فيها بال
 شطر نج قال كل ما الهى عن ذكر الله تعالى وعن الصلوة فهو ميسر حديث ان النبي صلعم قبل هدية سلمان حين كان ابن اسحق في السيرة الكبيرة ومن طريقه ابن سعد واليوحيد
 والحاكم واليونس في الدلائل من طريق ابن عباس عن سلمان مطولا وفيه باعوني من يهودى وبعث الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم فدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم
 فقلت بلغني انك رجل صالح واصحابك غريباء وهذا الشئ عندى الصدقة ورايتكم احق به ثم قربته اليه فقال لا صحابه كلوا ولعلك يد ثعرجت من الغد ومعنى شئ اخر فقلت
 انى رايتك لا تاكل الصدقة وهذه هدية اكرمك بها فاكل واحصاها فاكلوا الحديث واخرجه ابن حبان من طريق ابى اسحق عن ابى قرة الكندي عن سلمان فذكر قصة
 اسلامه بطولها وانما استاذن مواليها ان يهره يوما ففعلوا قال فاخطبت فبعت وصنعت طعاما واتيته يعني النبي صلعم به فقال ما هذا فقلت هدية فقال بيده بسم الله فاكلوا كل
 والوا معه الحديث واخرجه الحاكم من طريق سمالك ابن حرب عن زيد بن صوحان انه سال سلمان كيف كان بدأ اسلامك فذكر الحديث بطوله ومن طريق عبيد المكتب عن
 ابى طليل عن سلمان نحوه واخرجه اليعقوبى في الدلائل من طريق ابى سلمة بن عبد الرحمن عن سلمان مطولا وفيه الفاظ منكورة ومخالفات كثيرة وله طريق اخرى صحيحة اخرجه الحاكم
 والبرز والطبراني واسحق واليوحيد من طريق عبد الله بن بريدة عن ابيه ان سلمان الفارسي لما قدم المدينة اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعائنة عليه وسلم بعائنة فقال له ما هذا يا
 سلمان قال صدقة تصدقت بها عليك وعلى اصحابك قال ان لا تاكل الصدقة حتى اذا كان من الغد جاء بمثلها الحديث وفيه قال له من انت قال لقوم قال غا طلب اليهم ان
 يكاتبوك وروى اليعقوبى من طريق الليث عن يحيى عن سعيد بن المسيب ان سلمان كان خادما ناسا من اصحاب دايد بال بارض فارس قبل الاسلام فسمم بذكر رسول الله صلعم
 وسممته منه فاذن في حديثه راي كل الهدية ولا ياكل الصدقة وبين كفيها خاتمة النبوة الحديث فيه فاخبر النبي صلعم انه عبد مملوك فقال لو كاتبهم يا سلمان وهذا ان كان سعيد
 سمعه من سلمان اسم طريقه والله اعلم حديث ان النبي صلعم قبل هدية بريدة وكانت مكاتبة متفق عليه من حديث عايشة كانت في بديهة ثلاث سنين وفي ذك ان الناس يتهدقون
 عليها وتهدى لى فذكرت ذلك النبي صلعم فقال هو عليها صدقة ولنا هدية وفي الباب عن انس اخرجه ايضا فقال عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح اخبرنا ابو الزبير انه سمع عروة
 بن الزبير يقول جاءت وليدة لبني هلال يقال لها بريدة تسال عائشة في كتابتها فذكر الحديث الحديث وفيه قسم النبي صلعم شاة فاهدت لعائشة منها فقال النبي صلعم هل عندكم
 من طعام قالت لا بل من الشاة التي اعطيت بريدة فطر ساعة ثم قال قد وقعت موقعا وهي عليها صدقة وهي لنا منها هدية واكل منها ومن هذا الوجه اخرجه البرزاق روى
 ان ربهط من الصحابة لما جلا دعوة مولى سيد المخرج في الباب حديث مرفوع عن انس كان النبي صلعم يعود المريض ويشهد الجنائز ويحجب دعوة المملوك اخرجه الترمذي
 وابن ماجه والحاكم وفيه مسلم بن كيسان وهو ضعيف :

قوله فليقل اللقيط لنته ما يلقط اى ما يرفع من الارض فعمل بمعنى مغفول وشرعا مولودا له من العيلة او
 فرا من التهمة ١٢ ودر شرح غفر **قوله** لا اب ر هذا قيد اخر اذ معنى اللقيط الذى كان له اب حاضر فانه لا يجوز من كان في يده وشك ذلك اللقيط ان يقبض اليه ولو العتقة لعل على موجب ما مر في كتاب البتة من ان
 زوج الصغيرة عليك قبض البتة لها بعد الزفاف مع حضرة الاستغناء لا بغيره الام وكل من يعولها غير بائنه لا يكون الا بالبدون اب او بغيره فبغيره لا يصح لان تعاقب هؤلاء العتقة لا تخفى الاب
 ومع حضرة الاب لا ضرورة انتهى اذ لا شك ان الملتقط داخل في كنية قوله وكل من يعولها غير بائنه لا يكون الا بالبدون اب او بغيره فبغيره لا يصح لان تعاقب هؤلاء العتقة لا تخفى الاب
قوله ومن باب الولية ومن هذا النوع وهو مذكور في كل ما يكون نفعا ويحتمل ان يكون نفعا ويحتمل ان يكون ضررا كالاجارة والبيع لا لئلا يباح له ليملكه الاب والجدة وصيها سواء كان في يد يريم او لا واما الاشكال فمجرد ان كل عتقة ذى رحم عندهم عند
 بغيره فله ولا يجوز من غيرهم ١٢ ان يرمى **قوله** واجارة الاظهار وفي بعض النسخ واجارة العتقة والاولى هي الصحيحة لان اجارة العتقة ليست من ضرورات حال العتقة لانه لا محالة ولذا لم يذكره الصدر الشهيد في تحرير الدين
 قاضي خا في شريحها واما اجارة الاظهار فمن ضروريات حال الصغير والصغار لم يشرح الناقص على روية هذا الكتاب انما الجامع الصغير لانه صرح فيه ان الملتقط لا يجوز له ان يواجر اللقيط نعم على رواية القدوري يجوز ذلك
 لمحمد العبي عن الصبياع ولا كلام لتأنيده وفي بعض النسخ واجارة الاظهار للصغار وهي اوضح من هذا ما في غاية البيان وقال في العتقة ان في اكثر النسخ واجارة العتقة في الكفاية من موافق رواية الجامع الصغير لا ما لم يشر
 في لفظ فخر الاسلام على البردوي حيث قد قيل في تاويله ان معنى قوله واجارة العتقة تسليمهم في العتقة ولهذا عذرنا في انواع الضرورة تدبر ١٢ **قوله** فتح باب الخ اى لانه لما كان نفعا محضا كان تحقيق معناه في فتح باب
 الاحابة من كل وجه ومن وجوب الولية ومن وجوب العتقة ومن جهة العقل والتمييز لان اكمل كلها موجودة وليس في ذلك بدافعة الحكم ١٢ **قوله** لا يجوز ذلك لان عقد العتقة انما يصح فيما يرفع محض وليس في
 لزوم العقد منفعة خالصة لانه مشوب بالضرر ١٢ **قوله** محض خالص كرون دوسى وغيره فواي ١٢ **قوله** وهو نظير العتد المحجور لا يصح اجارة فبغيره لا يصح فيما يرفع محض وليس في
 وفرغ من العمل يصح استحسانا لانه انقلب نفعا محضا ١٢ غاية البيان **قوله** ويكره آخ قالوا هذا كان في زمانهم عتقة الابن واما في زماننا فلا بأس بعتقة الابن خصوصا في السنو وكذا ذكره الامام قاضى خا ١٢ **قوله**
قوله الرتبة بالراء المعجمة على سبيل في معنى العتد من الحديد علانية على انه آخذ والدابة بالبدل ليس بشىء وهو غلط من الكتاب والنحو ١٢ **قوله** داهل الدعارة الداعر الخبيث المفسد ومصدره
 الدعارة وهو من قولهم عود عرا كثير الدعان ١٢ **قوله** مباح آخ والامر بالتوكل محمول على التوكل عند اكتساب الاسباب ثم التوكل بعده على الله دون الاسباب قال الله تعالى لم يريم ونهى اليك بجنده
 الخلة مع قدرته على ان يريه قداما من غير ان يذكره فخر الاسلام ١٢ **قوله** باب اجارة المحرث قلت يشير الى حديث تداوا واخرج اصحاب السنن الا لينة عن اسامة قال قالوا يا رسول الله اتد ادى نفق
 تداوا فان الله عز وجل لم يرضع ادا ولا وضع له واد غير السلام والبر ١٢

[illegible]

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

حل يمشي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عتاب بن اسيد الى مكة ففرض له وبعث عليا الى اليمن وفرض له لم يعد ذلك اما عتاب بن اسيد فامر جده الحاكم من طريق مصعب الزمري قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم عتاب بن اسيد على مكة وهذا مشهور وروى ابن سعد عن الواقدي عن ابراهيم بن جعفر عن ابيه سمعت عمر بن عبد العزيز في خلافة يقول قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وعتاب بن اسيد عامله على مكة كان ولاه يوم الفتح فلم يرزل عليها حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الفضال بن محمد عن خالد بن ابي عثمان عن مولى لهما اراه ابن كيسان قال قال عتاب ما اصبحت منذ وليت على هذا الا اثنين معقدين كسوةهما مولاي كيسان واما علي فعقد في القضاء وليس فيه انه فرض له نعم وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن ابيه كان معاذ رجلا سميا شابا جيلا وكان لا يمسك شيئا فلم يرزل يدا ان حتى اخلق ماله فذكر الحديث فلما كان في فقم مكة بعثه النبي صلى الله عليه وسلم على طائفة من اليمن اميرا للبيضة فمكث في اليمن اميرا وكان اول من اتجر في مال الله تعالى هذا يدل على انه كان له رزق على الامارة لما يدل عليه قوله للبيضة بذلك وفي مصنف عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عمرو بن شريح وسمان بن ربيعة الباهلي عن الفضلاء وروى ابن سعد من طريق ابن ابي ليلى بلغني ان عليا رزق شريحا خمسمائة ومن طريق نافع استعمل عمر بن عبد العزيز بن ثابت على القضاء وفرض له رزقا ومن طريق عطاء بن السائب لما استخلف ابو بكر اصبح فاديا الى السوق فلقية عمرو الوعيدة فقالا انطلق حتى نفرض لك شيئا الحديث من طريق عمرو بن ميمون عن ابيه لما استخلف ابو بكر جعلوا له الفين فقال زيد وفي فزادوه خمسمائة

نفقة السنة والاصح انه يجب الرد قال ولا بأس بان تسافر الامة وامر الولد بغير محرمان الاجانب في حق
 الماء فيها يرجع الى النظر والمس بمنزلة المحارم على ما ذكرنا من قبل وامر الولد امة لقيام الملك فيها وان امتنع
 بيعها والله اعلم بالصواب

كتاب احياء الموات

قال الموات ما لا ينتفع به من الاراضي لا نقطاع الماء عنه او لغلبة الماء عليه او ما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة
 سمي بذلك لبطون الانتفاع به قال فما كان منها عاديا لملك له او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له
 مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا وقف انسان من اقصى العام فصار لا يستمع الصوت فيه فهو
 موات قال رضي الله عنه هكذا ذكره القدوري ومعنى العادي ما قد مر خرابه والهدوي عن محمد انه يشترط
 ان لا يكون مملوكا لمسلم او ذمى مع انقطاع الارتفاق بها لتكون ميتة مطلقا فالما التي هي مملوكة لمسلم او ذمى
 لا تكون مواتا واذا لم يعرف ملكه يكون لجماعة المسلمين ولو ظهر له ملك ترد عليه ويضمن الزارع نقصانها والبعد
 عن القرية على ما قال شرطه ابو يوسف لان الظاهر ان ما يكون قريبا من القرية لا ينقطع ارتفاق اهلهما عنه
 فيدار الحكم عليه ومحمد اعتبر انقطاع ارتفاق اهل القرية عنها حقيقة وان كان قريبا من القرية كذا ذكره الامام
 المعروف بنحو اهرن ادة وشمس الائمة السرخسي اعتمد على ما اختاره ابو يوسف ثم من احياء باذن الامام ملكه و
 ان احياء بغير اذنه لم يملكه عند ابي حنيفة وقال لا يملكه لقوله عليه السلام من احلى ارضا ميتة فهي له ولانه

فاما في زماننا فله الغلبة اهل الفساد وكف
 قوله على ما ذكرنا من ان ما ذكر في فضل الاستبراء بقوله واما الخلو بها والمسافة مما فقد قيل بباح كما في المحارم ١٢ عن
 قوله احياء الموات مشروعية بقوله صلى الله عليه وسلم من احيى ارضا ميتة فهي له احياء الارض عبارة عن جعلها بحيث ينتفع به وبغير
 نتائج الافكار هذا ليس بام فان قيدان لا يكون له ملك معتبر في معناه القوي ايضا قال في الصحاح والموات بالفتح ما لا روح فيه والموات ايضا الارض التي لا ملك لها من الادميين ولا ينتفع بها احد انتهى معنى تقدير
 ان يجعل ما في الكتاب تفسير المعنى القوي يكون تفسيره بالاعم للحدود على ما ذكره في قوله لا يملك ما لم يكن له ملك معتبر في معناه القوي ايضا قال في الصحاح والموات بالفتح ما لا روح فيه والموات ايضا الارض التي لا ملك لها من الادميين ولا ينتفع بها احد انتهى معنى تقدير
 على ان اكثر تعاريف اللغة تعريفات لفظية وهي تتجوز بالاعم الا ان يقال ان هذا مني على كون ما في الكتاب تعريفه في اللغة والقادر يقدر غير ما مل ١٢ مولانا عبد الحليم نور الله منزه -
 قوله او كان مملوكا الخ هذا قول بعض المشايخ وقال بعضهم الاراضي المملوكة ان القرض اهلها في كالمقطة ١٢ عن
 يوسف قال يقوم رجل جوري الصوت من اقصى التران على مكان عال ويناوي باعلى صوت في موضع الذي لا يسمع صوت غيره يكون بعيدا ١٢ عن
 فينتفعون به لانهم سيجدون اليه لرعي مواشهم وطرح حصائدهم فلم يكن انتفاعهم مقطوعا عنه ظاهر فلا يكون مواتا ١٢ عن
 ابو يوسف بطول معنى الزمان عليه نسيب ال عاده فمعه ما تقدم حرا به فيما يعلم انه لا يملك لحد ف ١٢ عن
 عن القديم لان عدا كان في قديم الايام ١٢ عن
 الارض مملوكة لاحد فان كان مملوكا لمسلم او ذمى وصار خرابا او انقطع عنها الماء وارتفاق الناس بها من حيث المرمى والانتخاب فانه لا يكون ميتة حتى لا يملك باذن الامام من جميع لان ما كان مملوكا لمسلم
 او ذمى لا يزول الملك عنها بخراب وانقطاع الماء عنها والمرافق بل يفسر لوارثه ان عرف وان لم يعرف يرثه جماعة المسلمين فيكون مملوكا والميتة لا تكون مملوكة لاحد ولا يملكها الا من اطلق اسم الميتة ان لا يكون
 مملوكا لمسلم ولا لذي ولا اذ لم يكن الارض مملوكا لمسلم ولا لذي وانقطع عنها مرقق الناس الا ان الماء لا ينقطع عنها الماء ولم يكن مملوكا لاحد لانه لا ينقطع مرقق الناس منها بان كان ينتفع
 بها اهل مصر وقرية لا يكون ميتة لهذا ١٢ عن
 قوله فيدار الحكم عليه اي على القرب الذي هو دليل الارتفاق فالحيصل عند ابي يوسف يدار الحكم على القرب والبعد وعند محمد على حقيقة الارتفاق وعند ١٢ عن

الدراية في تخريج احاديث الهداية

كتاب احياء الموات، حديث من احيى ارضا ميتة فهي له البخاري من طريق عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعمر ارضا
 ليست لاحد فهو احق قال عروة وقتنا بها عمر في خلافة واخرجه ابو داود والدارقطني والطحاوي وابن عدي من وجه اخر عن عروة عن عائشة بلفظ من احيى ارضا ميتة
 فهي له وقد تقدمت طرقة في الكلام على حديث ليس لعرق ظالم عن وفيه بيان الاختلاف على عروة هل هو عن عائشة او عن سعيد بن زيد او مسلا وعن عبد الله ابن
 عمر واخرجه الطبراني في الاوسط من طريق ابن ابي مليكة عن عروة عن عبد الملك بن مروان عن اميه به ورجال اساده ثقات وفي الباب من جابر اخرجه الترمذي والنسائي
 من رواية ابوب عن هشام بن عروة عن دهب بن كيسان عنه بلفظ من احيى ارضا ميتة فهي له وخالفه وكيم عن هشام فقال ابن ابي رافع من جابر اخرجه ابن ابي شيبة و
 الطبراني وابن عدي عن ابن عباس نحوه اخرجه الطبراني في الكبير اخرجه ابن جبان بوجه آخر عن جابر عن فضالة بن عبيد بن جابر عن ابي رافع عن جابر اخرجه ابن ابي شيبة و
 الطبراني وابن عدي عن ابن عباس نحوه اخرجه الطبراني في الكبير اخرجه ابن جبان بوجه آخر عن جابر عن فضالة بن عبيد بن جابر عن ابي رافع عن جابر اخرجه ابن ابي شيبة و

الاصح في كتاب احياء الموات

مال مباح سبقت يده اليه فيملكه كما في الخطب والصيد ولا في حنيفة قوله عليه السلام ليس للمسلم الا ما طابت به نفس امامه وما روياه ^{١٢}يُحتمل انه اذن لقوم لا نصب لشرع ولانه مغتوم لو صوله الى يد المسلمين بايجاب ^{١٢}الاصحاب ^{١٢}من اخطب خطبا في الغنائم ولزم من اخطب مبيدا فلوله ١٢ قلقت رواه الطبراني وفيه منعت من حديث معاذ ١٢

الحيل والركاب فليس لاحد ان يختص به بدون اذن الامام كما في سائر الغنائم ويحب فيه العشر لان ابتداء ^{١٢}توظيف الخراج على المسلم لا يجوز الا اذا سقاه بقاء الخراج لانه حينئذ يكون ابقاء الخراج على اعتبار الماء فلو ^{١٢}مقترون ^{١٢}من اخطب مبيدا فلوله ١٢ قلقت رواه الطبراني وفيه منعت من حديث معاذ ١٢

احياها ثم تركها ومنعها غيرة فقد قيل الثاني احق بها لان الاول ملك استغلا ولها لا رقبته فاذا تركها كان ^{١٢}الثاني احق بها والاصح ان الاول ينزعها من الثاني لانه ملكها بالاحياء على ما نطق به الحديث اذا اضافة ^{١٢}فيه بلام التملك وملكه لا يزول بالترك ومن احيى ارضا ميتة ثم احاط بالاحياء بجوانبها اربعة من اربعة ^{١٢}نفر على التعاقب فعن محمد ان طريق الاول في الارض الرابعة لتعينها لطرقه وقصد الرابع ابطال حقه ^{١٢}اول ^{١٢}اول

قال ويملكه الذي بالاحياء كما يملكه المسلم لان الاحياء سبب الملك الا ان عند ابي حنيفة اذن الامام من ^{١٢}شرطه فيستويان فيه كما في سائر اسباب الملك حتى اوستيلد على اصلنا قال ومن حجار ارضا ولم يعبرها ثلث ^{١٢}سنين اخذها الامام ودفعها الى غيره لان الدفع الى الاول كان ليعمرها فتحصل المنفعة للمسلمين من ^{١٢}العشر والخراج فاذا لم يحصل يدفعه الى غيره تحصيل المقصود وان التحجير ليس باحياء ليملكه به لان ^{١٢}الاحياء انها هو العبارة والتحجير للاعلام مسمى به لانهم كانوا يعلمونه بوضع الاحجار حوله او يعلمونه بحجرهم ^{١٢}عن احيائه فبقى غير مملوك كما كان هو الصحيح وانما شرط ترك ثلاث سنين لقول عمر رضي الله عنه ^{١٢}قلت رواه ابو يوسف في كتاب الخراج عن سعيد بن المسيب ١٢

له قوله تعالى انما اذن الخ تفرجه ان المشرعات على نوعين احدهما نصب الشرع والاخر اذن بالشرع فالاول بقوله عليه السلام من ^{١٢}قوله تعالى في صلاته فليصنع والآخر بقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه اي الامان ان ياذن للغازي بهذا القول وكان ذلك منه عليه السلام اذا تقوم معين يجوز ان يكون قوله عليه السلام من احياء ارضا مواتا ^{١٢}فهي لم من ذلك القبيل وحاصلها ان ذلك لا يتحقق الا بغيره ولا ذكره الوحي في رد مفسر لا يقبله فكان راجحا وفيه وجه آخر هو ان قوله عليه السلام من احيى ارضا ميتة فهي لم يدل على السبب فان الحكم اذا ترتب على المشتق ^{١٢}يدل على حلية المشتق منه لذلك الحكم وليس فيه ما يمنع كونه مشروطا باذن الامام وقوله عليه السلام ليس للمسلم الا ما طابت به نفس امامه يدل على ذلك ١٢ قوله ولانه اذن الموات مغتوم لانه كان في ^{١٢}ايدي المشرعين ثم صار في ايدي المسلمين بايجاب الخ ١٢ يعني ^{١٢}قوله فليس لاحد ان يختص به بدون اذن الامام لا يملك ان يفرده احد دون واحد ذلك حتى ان لو امر ^{١٢}واحد ان يخذل شيئا من الخيش او صيدا بعينه من براوته لا يملك المامور قبل الاخذ ولا صليبا ولا يؤخذ غيره كان اولى به منه بخلاف الموات لان المامور بالاحياء يملكه بنفس الامر قبل الاحياء اذا اخط له خطية فيكون ^{١٢}اولى من غيره ولان الامام يملك الارضين الموات لانه لو باعها جاز ولا يملك الصيد ولا يملك الباع الصيد في البر لم يجز فخطر الفرق بين المقيس والمقيس عليه كذا ذكره الطحاوي في شرح الآثار ١٢ عن ^{١٢}قوله ^{١٢}وجوب فيه الخ واذا ملك ارض الموات باذن الامام او بغيره اذ على الاختلاف فزعمنا فانه ينظر ان زرعها بماء السماء فهي ارض العشر وان زرعها بماء من انهار المسلمين فعلى قول ابي يوسف حكمها حكم تلك الاراضي ^{١٢}التي فيها ذلك ان كانت من ارض الخراج فهي من ارض الخراج وان كانت من ارض العشر فهي من ارض العشر ومحمد بن محمد كان الماء الذي ساقه اليها من مياه الانهار العظام كالنيل والفرات وما اشبهها ^{١٢}فهي من ارض العشر وان كان ذلك الماد من نهج حفره الامام من الخراج فهي ارض الخراج برأيه الطحاوي في شرح الآثار ١٢ الامام لا يملك الا ما طابت به نفس امامه ^{١٢}قوله على ما نطق به الخ نقول ان يقول الاستدلال بهذا الحديث ^{١٢}على انه سبب صحيح والمال على مذنب ابي حنيفة ففقه نظر لانه حمل على كونه اذنا شرعا فكيف يصح الاستدلال به والجواب انه وان كان اذنا لكنه اذا اذن له الامام كان شرعا لا يرى ان من قال له ام من قتل قتيلا ^{١٢}فله سلبه ملك سلب من قتل ١٢

قوله لتعينها لتطرق الخ لانه حين سكت عن الاول والثاني والثالث صار الباقي طريقا فاذا احيى الارض فقد احيى طريقه من حيث الخ فيكون له طريق ١٢ ^{١٢}قوله لتطرق الخ يعني ان يفتح اول ثلثي ^{١٢}وغيره ارضه مشروءه راءه ياتين ١٢ ^{١٢}قوله حتى الاستيلاء اي انما ملك مال الكافر بالاستيلاء فكذلك الكافر يملك مال المسلم بالاستيلاء فكذلك ههنا ١٢ ^{١٢}قوله ومن جرح اعلم ان الاحتجار ^{١٢}هو الصبح يقال احتجرت الارض اذا ضربت عليها منار او علمت علماني حدودها للحيانة كذا في المغرب وقد ذكر الفقهاء في حقه التجزئة والقياس ومفاده الا علام بانه قصد احياء الموات بوضع الحجر ونحوه قوله ^{١٢}واشتقاقه من الجرح بفتح الجيم او من الحجر بسكون الجيم فالمعنى اعلام موضع الموات بحجر الخبز فان من اعلم في موضع من الموات علامة فكانت منع الغير من احياء ذلك الموضع كذا في غاية البيان والبيان ١٢ ^{١٢}من ^{١٢}قوله لان الدفع اقول لا يتم هذا التحليل لانه يقتضي ان ياخذ الامام ويدفعها الى الغير بعد احياءه ايضا اذ لم يزرعها ثلث سنين تحصيل المنفعة للمسلمين من حيث العشر والخراج ١٢ ^{١٢}قوله ^{١٢}او يعلمونه اي يعلمون الموات بشيء آخر سوى الاحتجار بمنع غيرهم من احيائه ١٢ كفاية

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث ليس للموع الاما طابت به نفس امامه الطبراني من حديث معاذ وقد تقدم في السير

حديث عيسى بن علي لم يجر بعد ثلاث سنين حق اليوسف في كتاب الخراج عن الحسن بن عماره عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال عمر من احيى ارضا مائة فهو له وليس لمتمجر حق بعد ثلاث سنين واساده والا وروى حميد بن زنجويه عن طريق عمرو بن شعيب ان النبى صلى الله عليه وسلم اقطم ناسا من جهينة ارضا فخطوها وتركوا فاخذها قوم اخرون فاحمروها فحماهم والاولون الى عمر فقال لو كانت قطيعة متى او من لى كبرها ولكنها من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من كانت له ارض فخطها ثلاث سنين لا يعمرها نعمرها غيرا فهو الحق بها وهذا امر سل رجاله ثقات قوله وفي الخبر ورد الخبر بحدديث من حفر فى بئر مقداد ذاع فيه فهو متجر وهذه الحديث هكذا ذكره السفناقي ولا وجود له فى شئ من كتب الحديث :

قوله ولانه الخ اقول هذا التعديل ضعيف جدا لانهم حوا بان المراد من بير العطن ان ييسق من ماء باليد ومن بير الناضح ان ييسق من ماء بالبعير فكيف يتم ان يقال قد يسق من بير يعطن بالناضح ومن بير الناضح باليد ولكن سلم ذلك فهو على التدرج فكيف يتم ان يقال فاستوت الحاجه فيها انت ^٩ قوله ومن بير الناضح الخ عندهم بير الناضح ان يشد الحبل في وسط البئر ويشد الدلو في الطرف الآخر من الحبل ثم يساق فاذا ساق مقعدا الحبل يقع الدلو في السلس البير فيؤخذ الماء فاذا كان بير الناضح عندهم على هذا التفسير يمكنه نزع الماء باليد ويمكن في العطن الناضح ايضا فاستويا ^{١٠} يعني ^{١١} قوله وان كانت مينا الخ من حفرتي في ارض واد وكلها مما يملك به مزارعنا فلهذا خرج مما دوس قوس بانته زان من كل جانب من جوانبها ^{١٢} انحصر طرادي

حديث من حفريه اقله مما حولها اربعون ذراعاً عطا لما شئته احمد من حديث ابى هريرة رفعه حريم البير اربعون ذراعاً من جوانبها كلها اعطان الابل والغنم وابن السبيل اول شارب ولا يمنع فضل ماء ليمتن به الكلاء والخروج ابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل بلغه من حفريه اقله اربعون ذراعاً عطا لما شئته واخرجه اسحاق والطبراني وفي الباب عن ابى هريرة رفعه حريم البير البير خمسة وعشرون ذراعاً وحريم البير العادية خمسون ذراعاً قال الدارقطني العيم من سعيد بن سعيد بن المسيب سلا ومن اسنده فقد وهم انتهى والمرسل عند ابى داود في المراسيل ورجاله ثقات **حديث** حريم العين خمس مائة ذراع وحريم البير العطن اربعون ذراعاً وحريم بئر الزم ستون ذراعاً عالجده هكذا وقد ذكرنا في الذي قبله من مرسل سعيد بن المسيب وفيه عند ابى داود قال سعيد وحريم قلب الزرع ثلثمائة ذراعاً وزاد الزهري وحريم العين خمسمائة ذراعاً من كل ناحية قال الا ان يكون العم في ارض اسلموا عليها وابتاعوها واخرجه الدارقطني فادرج فيه الموقوفات واخرجه الحاكم بدون الزيادة وهو مرفوع في اسناده عمرو بن قيس وهو ضعيف ورواه ابن ابن شبة من طريق الشعبي عن سعيد بن المسيب مرسل ولم ينكر قول الزهري واخرجه عبد الرزاق من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب نحو الاول وزاد قال ابن المسيب وارى انا حريم بئر الزرع ثلثمائة ذراعاً ٤٠

خمس مائة ذراع من كل جانب كما ذكرنا في العطن والذراع هو المكسرة وقد بيناه من قبل وقيل ان التقدير
 في العين والبير بما ذكرناه في اراضيها صلاية بها وفي الارضين راحة فيزداد كيلا يتحول الماء الى الثاني فيتعطل
 الاول قال فمن اراد ان يحفر في حريمها منع منه كيلا يؤدي الى تفويت حقه والاخذ به وهذا الاخذ بالحفر
 ملك المحريم ضرورة تمكنه من الانتفاع به فليس لغيره ان يتصرف في ملكه فان احتقر احريرا في حد حريم الاول
 لا الاول ان يصلحه ويكبسه ثبرا ولو اراد اخذ الثاني فيه قيل له ان ياخذ كما يكبسه لان ازالة جنائية حفره
 به كما في الكناسة يلقبها في دار غيره فانه يؤخذ برفعها وقيل يضمه النقصان ثم يكبسه بنفسه كما اذا هدم
 جدا رعيه وهذا هو الصحيح ذكره في ادب القاضي للنص وذكروا طريق معرفة النقصان وما عطي في الاول
 فلا ضمان فيه لانه غير متعدي ان كان باذن الامام فظاهر وكذا ان كان بغير اذنه عندهما والعذر لابي حنيفة
 انه يجعل المحفر تحجيرا وهو بسبيل منه بغير اذن الامام وان كان لا يملكه بدونه وما عطي في الثانية ففيه
 الضمان لانه متعدي فيه حيث حفر في ملك غيره وان حفر الثاني بيرا ورا محريم الاول فذهب ماء البير الاول
 لا شيء عليه لانه غير متعدي في حفرها وللثاني الحريم من الجوانب الثلاثة دون الجانب الاول لسبق ملك المحفر
 الاول فيه والقناة لها حريم بقدر ما يصلحها وعن محمد انه بمنزلة البير في استحقاق الحريم وقيل هو عندهما
 وعنداه لا حريم لها ما لم يظهر الماء على الارض لانه نهر في التحقيق فيعتبر بالنهر الظاهر قالوا وعند ظهور الماء
 على الارض هو بمنزلة عين فواره فيقدر حريمه بخمس مائة ذراع والشجرة تغرس في ارض موات لها حريم
 ايضا حتى لم يكن لغيره ان يغرس شجرا في حريمها لانه يحتاج الى حريم له يجده فيه ثمرة ويضعه فيه وهو

١٤ قوله هو المكسرة في المغرب الذراع هو المكسرة ست قبضات وهي ذراع العامة وهي ذراع الكرمات
وهو اقصر من ذراع المساحة التي هي ذراع الملك لان ذراع المساحة سبع قبضات مع رفع الابهام في كل مرة والقبضة اربعة اصابع والاصبع ست شعيرات بطون بعضها ملاصقة بظهور بعض والشيف
ست شعيرات من شعر البردون وانما وصفت بالمكسرة لانها تنقصت من ذراع الملك بقبضة وهو بعض الكاسرة لا الكسرى الاخير وهذا هو اختيار خواهر زاده وبعضهم اختار ذراع المساحة لانها اليق بالمسوحة
١٥ قوله وقد بيناه من قبل قال بعض الشارحين اي بين الوجه في ان تمسك ١٦ يعتبر من كل جانب لانه لم يذكر بيان الذراع المكسرة فيما تقدم قلت لانه لم يذكر بل لانه ذكر ذراع الكرمات وهي
الذراع المكسرة في كتاب الطيارة في باب الماء الذي يجوز به الوضوء واختيارها توسعة الامر على الناس لانها اقصر من ١٧ قوله فير وادار الخ اقول فير اشكال اذا التقادير مما لا دخل للمرا فيه اصلا
وانما مداره النص من الشارح كما صرحوا عليه والذي ثبت في البعض فيما نحن فيه ما ذكره ما قبل لا غير فيصير الزيادة عليه علما للمرا فيما هو من التقادير وهو لا يجوز علينا في الدرس ١٨ نتائج الانكار في كشف الرموز و
١٩ قوله في حرمة العين التي احياها الاول اوني حرمة البير التي احياها من الثاني منه لانها يذهب ما البير وهو حي او ينقص فحي الاول فوات حقه وفي الثاني الاخلال بحقه وكلاهما
لا يجوز لان فيه ضرابا ٢٠ قوله ان يصلمه ويكبسه من باب المجنى زيد وكرهه فيكون السطع للتفسير فان الاصلاح بالكبس ٢١ قوله ان ياخذ بكبسه اي يامر الثاني بكبس البير التي حرما
٢٢ عيني ٢٣ قوله اذ هم الخ حيث يفحص نقصان الهدم ثم يبينه بنفسه ٢٤ قوله طري معرفة النقصان وهو ان يقوم الاول قبل حفر الثانية وبعده فيضمن النقصان مينا ٢٥ قوله وما
عطب الخ اي الاصلان فيما عطب من البير الاول سوادا جياها باذن الامام او بعينه اذنه جميعا وهذا يشك على قولها لان له ان يحفر بدون اذن الامام ولذا يملك البير في الحالتين فاذا كان له ولاية الحفر لا يكون
متعديا فلا يضمن ما تولد من حفره كما لو حفر في داره وكذلك لا اشكال على قول ابى حنيفة ان كان حفره باذن الامام فلما اذ كان حفره بالامام اذن الامام لم يبق اشكال على قوله وعلما يقال له ولاية تجبيرة الامام وان
لم يكن له الاجابة بغيره فبعض حفره بغير اذن الامام تجبيرة الاجابة فاذا كان كذلك فقد فعل بالمفعول ما لا يكون متعديا فاصح ٢٦ قوله يعمل الخ لا يعمل الخ الامام بمنزلة من حفره من نحو ذراع ياتيه ولم يكون ذلك تجبيرة
اولم يثبت له الملك بذلك القدر فذلك الحفر التام بدون اذن الامام لان في الحفر التام وان وجدت العلة لكن الشرط وهو اذن الامام لم يوجد فعمل العمل عليه فلا يثبت الملك فبقي تجبيرة او بالتجربة لا يكون متعديا
فلا يضمن بالافتاق ٢٧ قوله حيث حفر الخ اقول في التعليل قصور لانه لا يتشبه فيما اذخر الاول بغير اذن الامام على العمل ابى حنيفة فانه يجعل الحفر هناك كالحفر كالحفر الاول لا الحفر على ملكها
للمحفر فلا يصدق هناك على اهلها ان يقال ان الثاني حفر في ملك غيره فلا دوى في التعليل ان يقال لانه متعدد حيث حفر في حق غيره اذ لا شك ان الحق يثبت بالتجربة لا يثبت بالايجاب ولذا لا يصدق الامام ان ياخذ ما من يدله
وذهب الى غيره الا اذا حفره او لم يحفره بل ثبت ستم كما مر فثبت التعليل بهذا الوجه في الصورة المذكورة الضاع على اهل التمسك جميعا ٢٨ نت

قوله لانه غير متداول لان له ان يحفر بئر خارج حريم الاول والخارج سبب فاذالم يكن متعديا في التسبيب لا يكون عليه ضمان^{١٢} عن قوله والفتاة آت ذكرها تفريعا وهي من مسائل الاصل يعني اذا خرج قامة في ارض موات فهي بمنزلة البئر فلما سن المحرم باللبس كذا قال في الاصل ولم يرد هذا وقال في الشامل الفتاة بها حريم مفوض الى راي الامام لانه ناص في الشرع وقال المشائخ هذا الذي ذكره في الاصل قولهما وعندنا بصيغة الاحريم بان الخارج وقال ابو يوسف في كتاب الخراج واجعل للفتاة من الحرم ما لم يسبح على وجه الارض مثل الجبل على الارض بالأبار فاذا ظهر الماء وسحب على وجه الارض جعلت حرمة حكم النهر^{١٣} عن
قوله والفتاة فال شارح المواقف ان لم يجعل مسيل فهو البر وان حمل فهو الفتاة ونسبة الى الابار كنسبة العيون السائلة الى الرائدة وفي شرح الصواب الفتاة كالبركة كاليزن كأركونيند كه برير زمين
اب پوشيده سجائه از جائي رود وني البرهان القاطع كالرزيز جو اي راكونيك در ديزم يكند تا آب آنرا رواں شود^{١٤} مل **قوله** والشجرة الخ ذكرها تفريعا على مسألة المختص قال شيخ الاسلام
خواهر زاده في شرح كتاب الشرب لم يذكره محمد في الكتاب اي في الاصل^{١٥} عن

مقدار خمسة اذرع من كل جانب به وروى الحديث قال **وما ترك الفرات والدجلة وعدل عنه البناء ويجوز**
عوده اليه لم يجز احياءه **لحاجة العامة الى كونه نهرا وان كان لا يجوز ان يعود اليه كالنهر اذ الميراث حريصا**
لعمري انه ليس في ملك احد ان يرفع قهر الماء يدفع قهر غيره وهو اليوم في يد الامام قال **ومن كان له نهر في ارض**
غيره فليس له حريم عند ابي حنيفة الا ان يقيم بينة على ذلك وقال له **مسألة النهر يمشى عليها ويلقى عليها**
طينه قيل هذه المسألة بناء على ان من حفر نهر في ارض موات باذن الامام لا يستحق الحريم عنده وعندنا
يستحقه لان النهر لا يتغير به الا بالحريم لحاجته الى المشى لتسهيل الباء ولا يمكنه المشى عادة في بطن النهر والى القاء
الطين ولا يمكنه النقل الى مكان بعيد الا يخرج فيكون له الحريم اعتبارا بالبيرة وله ان القياس يا بابه على ما ذكرناه و
في البيرة عرفناه بالاثار والحاجة الى الحريم فيه فوقها اليه في النهر لان الانتفاع بالماء في النهر ممكن بدون الحريم ولا
يمكن في البيرة الا بالاستقاء ولا استقاء الا بالحريم فتعد الارض لحاق ووجه البناء ان باستحقاق الحريم تثبت اليد عليه
اعتبارا للنهر والقول لصاحب اليد وعدم استحقاقه تنعدم اليد والظاهر يشهد لصاحب الارض على ما ذكره
ان شاء الله تعالى وان كانت مسألة مبتدأة فلهما ان الحريم في يد صاحب النهر باستمسكه الباء به ولهذا لا
يملك صاحب الارض نقضه وله انه اشبه بالارض صورة ومعنى اما صورة لا ستواتها ومعنى من حيث
صلاحيتها للغرس والزراعة والظاهر شاهد لمن في يده ما هو اشبه به كاشنين تنازعا في مصراع باب ليس في
صلاحيتها للغرس والزراعة والظاهر شاهد لمن في يده ما هو اشبه به كاشنين تنازعا في مصراع باب ليس في

لقد تولى به ورد الحديث فان حفر نهر في ارض فلاة فجاء آخر فادان نهر من شجرة اخرى بجنب شجرة فلهما صاحب الشجرة
الاول الى النبي صلى الله عليه وسلم فحمل النبي عليه وسلم من الحريم خمسة اذرع واطلق الآخر فادان ذلك وهذا حديث صحيح مشهور كذا في مسوط شيخ الاسلام ١٢٨٦ ك
اليه لان الفرات والدجلة ملك لجماعة المسلمين فاذا جازعوا للماء لم يقطع الحكم الاول وكان الماء لم يذهب فلهما من
بجرحه فادان ذلك فلهما من
ارضا على شط النهر رجل آخر فادان في المسألة فان كان بين الارضين وبين النهر حائل كالحائط ونحوه كان المسألة لصاحب النهر بالجماع وان لم يكن بينها حائل قال ابو حنيفة رضي الله عنه لصاحب الارض ولصاحب
النهر فيما بين تيسيل الماء حتى ان صاحب الارض اذا اراد فضاء كان لصاحب النهر من ذلك ولصاحب الارض ان يفرس فيها لان الملك لم يزل لصاحب النهر من ذلك وقال صاحب المسألة ملك
لصاحب النهر وقال شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح كتاب الشرب وانا لطيف في الخلاف في ان الغرس والزراعة لمن يكون فعلى قول ابي حنيفة رزق الرب الارض وعلى قولها لصاحب النهر ١٢٨٦ من
وقال له الخ ذكر في كشف الغواص ان الخلاف في نهر كبير لا يحتاج الى كسري في كل حين الا ان النهر الصغير الذي يحتاج الى كسري في كل وقت فلهما حريم بالاتفاق كذا ذكر في النهاية وظاهر كلام المصنف في ١٢٨٦
له قوله وعندنا يستحقه فيثبت له الحريم كما يثبت لم يذكر قدر الحريم على قولها في الاصل بل قال له من الحريم قدر ما لا يستحقه غيره والنهر وكذلك لم يقدري في الجامع الصغير ايضا وقال خواهر زاده في مسوط قالوا قد ذكر في
النوازل في تقدير الحريم خلاف بينهما فخلى قول محمد بن بطون النهر من كل جانب نصف بطن ارض النهر وقال ابو يوسف من كل جانب مقدار بطن النهر وذكر الوالي في الخلاف بخلاف هذا من
لا يتفق الخ لان قوام النهر بالماضي وصاحب النهر لا يستحق الماء الا بما جعلها فكان هو المستعمل لها فكان اولى ١٢٨٦ من
اب وقيل بغيره بسبب جزي ١٢٨٦ من قوله اعتبره بالبر يعني بجماع الاستباس فان استحقاق الحريم للحاجة منى موجودة في النهر في البيرة واليمين فتعدى الحكم منها اليه ١٢٨٦ من قوله على
ما ذكرناه وهو قوله لان القياس ياتي استحقاق الحريم لان علمه في موضع الحفر في الاستحقاق بالعلم وهو الحفر ولا يلزم في غير موضع الحفر فلا يستحق ١٢٨٦ ك
في الاصل فلا يصح تعدية ١٢٨٦ من قوله ممكن فيرانه لم يحقق بعض الحرج في نقل الطين والمشي في وسطه ١٢٨٦ يعني
لا يستحق لذلك حريما وان كان يحتاج اليه لاعتد الكفاية لانه يمكنه الانتفاع بدون الحريم فلا يقاس على البيرة ليعني

له قوله ووجه البناء ان الخ اي وجه بناء مسألة المختص على مسألة من حفر نهر على المذهبين ان باستحقاق الحريم يثبت اليد لصاحب النهر عليه عندنا باعتبار الحقيقة كما ثبتت اليد على النهر حقيقة والقول في
المنازعة لصاحب اليد وعندنا الى حنيفة ولما لم يثبت استحقاق الحريم لا يثبت اليد ايضا عليه فكان الظاهر شاهد لصاحب الارض فانقول لمن يشهد له الظاهر ١٢٨٦ من قوله وان كانت مسألة الخ هذا
اشارة الى قول اهل التحقيق من شأننا حيث قالوا هذه مسألة انما هي لبا على مسألة من حفر نهر في ارض موات لان ثم لهن حريما بالاتفاق وانا الخلاف ههنا فيما اذا لم يعرف ان المسألة في يد من هي ١٢٨٦ من
له قوله باستمسكه الملاح اسه لاستمسك الماء في النهر والقاء الطين عليه والاستعمال يد فبا اعتبارا من في يده جعل القول قوله كما توتنا زاعا في ثوب واحد ما لا يسهل ككف
ان الخلاف فيما اذا لم يكن المسألة ترقرق على الارض واما اذا كانت المسألة ارفع من الارض فقول صاحب النهر لان الظاهر ارتفاعه لقاء طينه ١٢٨٦

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله هو مقدار خمسة اذرع ورد الحديث يعني حريم الشجرة التي تغرس في ارض موات ابو داود من حديث ابي سعيد قال اختصم الى النبي صلى الله عليه وسلم رجلان
في حريم نخلة فوجدت سبعة اذرع وفي لفظ خمسة اذرع ففضوا بذلك واخرجوه الطحاوي خمسة اذرع لعيشك وفي الباب عن عباد ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في النخلة
ان حريمها مبلع جريد ها وبن عمر نحوه اخرجوه الطحاوي وعن عروة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حريم النخلة طول عسيبها اخرجوه ابو داود في المراسيل ب

يدها والمصراع الآخر معلق على باب احدها يقضى للذي في يده ما هو شبه بالمتنازع فيه والقضاء في موضع
 الخلاف قضاء ترك ولا نزاع فيها به استمسك الماء انما النزاع فيها وراها مما يصلح
 للغرس على انه ان كان مستمسكاً به ماء نهره فالآخر دافع به الماء عن ارضه
 والمانع من نقضه تعلق حق صاحب النهر لملكه كالحائط لرجل ولا خر عليه جذوع لا يمكن من نقضه وان
 كان ملكه وفي الجامع الصغير نهر لرجل الى جنبه مسناة ولا خر خلف المسناة ارض تلزقها وليست المسناة في يد
 احدها فهي لصاحب الارض عند ابي حنيفة وقال ابي بصير لصاحب النهر حرياً لم يلق طينه وغير ذلك وقوله
 وليست المسناة في يد احدها معناها ليس لاحدها عليه غرس ولا طين ملقى فينكشف بهذا اللفظ موضع
 الخلاف اما اذا كان لاحدها عليه ذلك فصاحب الشغل اولى لانه صاحب يد ولو كان عليه غرس لا يدرى
 من غرسه فهو من مواضع الخلاف ايضاً وثمة الاختلاف ان ولاية الغرس لصاحب الارض عنده وعند
 صاحب النهر واما القاء الطين فقد قيل انه على الخلاف وقيل ان لصاحب النهر ذلك ما لم يفحش واما المرو
 فقد قيل يمنع صاحب النهر عنده وقيل لا يمنع للضرورة قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقوله في الغرس ويقولها
 في القاء الطين ثم عن ابي يوسف ان حريه مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعن محمد مقدار بطن النهر
 من كل جانب وهذا الرق بالناس

فصول في مسائل الشرب

فصل في المياه واذا كان لرجل نهر او بئر او قناة فليس له ان يمنع شيئاً من الشفة والشفة الشرب لبني آدم
 والبهاائم اعلم ان المياه انواع منها ماء البحار ولكل واحد من الناس فيها حق الشفة وسقى الاراضى حتى ان من
 اراد ان يكرى نهرها الى ارضه لم يمنع من ذلك والانتفاع بماء البحر كالانتفاع بالشمس والقمر والهواء فلا

له قوله تعالى ترك يعني ليس قضاء ملك واستحقاق
 فالمراد بقضاء الترك ان يترك في يد صاحب الارض عنده وفي يد صاحب النهر عندهما فعنده لو اقام صاحب النهر على الحرم المسناة بينة يقضى له بها فلو كان القضاء قضاء ملك واستحقاق لم يقضى له لان المقضى عليه
 في حادثة لا يكون مقضياً له في تلك الحالة ابله الـ قوله ولا نزاع الخ جواب عن قولنا ان الحرم في يد صاحب النهر استمسك الماء ١٢ الـ قوله فلا خروا الخ فاستويان هذا الوجه وتزوج صاحب
 الارض بما ذكره ١٢ زليلي الـ قوله وفي الجامع الصغير الخ انما ورد رواية الجامع الصغير ليكشف موضع الخلاف اي ان الخلاف فيما اذا لم يكن الحرم في يد احد ١٢ الـ قوله موضع الخلاف وهو ان يكون
 الحرم موازياً للارض لا فاصلاً بينهما وان لا يكون مشغولاً حتى احدهما ١٢ الـ قوله فهو من مواضع الخ فعنده الاشجار لرب الارض وعنده مالرب النهر ١٢ الـ قوله ان ولاية الخ فانه لما لم
 يكن لصاحب النهر حريم عنده بل كان طرف النهر لصاحب الارض ولصاحب النهر حريم عندهما فله من ان ولاية الغرس في مقدار ذلك الحرم لصاحب الارض عنده ولصاحب النهر عندهما اذ لا شك ان
 ولاية الغرس في موضع لمن يستحق ذلك الموضع انت الـ قوله ان لصاحب الخ فالحريم لا يملكها الا من لا يمنع الاخر من الانتفاع به على وجه لا يبطل حتى ما كره كالمرو والقاء الطين ولا يغرس الا المالك لا يبطل

حقه ١٢ زليلي الـ قوله اخذ الخ اي اخذ بالقولين جميعاً اخذ بقول ابي حنيفة في ان الملك لصاحب الارض واخذ بقولنا ان لصاحب النهر القاء طينه على الخ فبينت ولصاحب الارض ان يغرس ما يمنع القاء
 الطين على الخ فبينت كذا ذكر الفقيه ابو الليث ١٢ الـ قوله الشرب في المغرب الشرب بالكسر النصيب من الماء وفي الشريعة عن لورثة الانتفاع بالماء سقياً للمزارع والدواب قال الامام نجم الدين
 ويعلم الشرب فعل الشارب وهو المصدر من حد علم وبقية المصدر ايضا ويكون جميع شارب ايضا كالصاحب والصاحب ١٢ الـ قوله فضل في المياه مسائل هذه الفصول كلها من هذا الكتاب الا شربة
 ليست بمذكورة في البداية لانهما ليست في الجامع الصغير ومقتضى القدوري وانما ذكرها شيخ الاسلام المعروف بنحوه زاده في شرح كتاب الشرب ثم لما ذكر احياء الموات ذكر تقسيم مسائل الشرب لان الانسان اذا
 احبى موثلاً احتاج الى الماء فذكر الشرب وهو النصيب من الماء لهذا قدم فصل الماء على فصل كرى الانهار لان الماء هو الاصل فقدم لاصالته ١٢ الـ قوله الشفة اصل الشفة شفة ولها تقول في تصغيرها
 شفبة وفي جمعها شفاة والتصغير والتكثير يراد الاشياء الى اصولها وحذفت الباء تخفيفاً يقال هم اهل الشفة اي لهم حق الشرب بشفاهم وان يقولوا بهم ١٢ الـ قوله لا انتفاع الخ لان هذا الماء ليس
 لاحد فحق على الخصوص فان ذلك الموضع غير داخل تحت قهر احد لان قهر الماء يمنع قهر غيره ١٢ الـ

حديث الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار ابن ماجه من حديث ابن عباس بلغظ المسلمون وزاد في اخره وثمنه حرام واخرجه الطبراني من حديث ابن عمر بغير زياده والبداء ومن طريق جرير بن عثمان عن حبان بن زيد بن ابي خراش عن رجل عن الصحابة قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا اسمعه يقول فذكر منته واخرجه احمد وابن ابى شيبة وابن عدى ورجاله ثقات :

الشرب والشرب خص منه الاول وبقي الثاني وهو الشفة ولان البير ونحوها ما وضع للاحرار ولا يملك
 البياح بدونه كالظبي اذا تكس في ارضه ولان في ابقاء الشفة ضرورة لان الانسان لا يمكنه استصحاب الماء
 الى كل مكان وهو محتاج اليه لنفسه وظهره فلو منع عنه افضى الى حرج عظيم فان اراد رجل ان يسقي بذلك
 ارضا احياءها كان لاهل النهر ان يمنعوه عن اضربهم او لم يضر لانه حق خاص لهم ولا ضرورة ولا نالوا بخنا ذلك
 لا نقطعت منفعة الشرب والرابع الماء المحرز في الاواني وانه صار مملوكا له بالاحراز وانقطع حق غيره عنه كما
 في الصيد لما خوذ لانه بقيت فيه شبهة الشراكة نظرا الى الدليل وهو ما روينا حتى لو سرقه انسان في موضع
 يعز وجوده وهو يساوي نصبا لم تقطع يده ولو كان البير والعين او الحوض او النهر في ملك رجل له ان يمنع
 من يريد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجده ماء اخر بقرب من هذا الماء في غير ملك احد وان كان لا يجد
 يقال لصاحب النهر ان تعطيه الشفة او تتركه ياخذها بنفسه بشرط ان لا يكسر ضفته وهذا مروي عن
 الطحاوي وقيل ما قاله صحيح فيها اذا احتقر في ارض مملوكة له اما اذا احتقرها في ارض موات ليس له ان
 يمنع لان الموات كان مشتركا والحفر احياء حق مشترك فلا يقطع الشراكة في الشفة ولو منع عنه عن ذلك
 وهو يخاف على نفسه او ظهره العطش له ان يقتله بالسلاح لانه قصد اتلافه بمنع حقه وهو الشفة والماء في
 البير مباح غير مملوك بخلاف الماء المحرز في الاواني حيث يقتله بغير السلاح لانه قد ملكه وكذا الطعام عند
 اصابة الخمصة وقيل في البير ونحوها الاول ان يقتله بغير سلاح بعضا لانه ارتكب معصية فقام ذلك
 مقام التعزير له والشفة اذا كان ياتي على الماء كله بان كان جديلا صغيرا وفيما يرد من الابل والمواشي كثرة
 ينقطع الماء بشربها قيل لا يمنع منه لان الابل لا يرد لها في كل وقت فصار كالماء وممة وهو سبيل في قمة
 الشرب وقيل له ان يمنع اعتبارا بسقي المزارع والمشاجر والجامع تقويت حقه ولهم ان يأخذوا الماء منه للوقوع
 وغسل الثياب في الصحيح لان الامر بالوضوء والغسل فيه كما قيل يؤدي الى الحرج وهو مدفوع وان اراد ان
 يسقي شجرا او خضرا في دأره حلا بجار له ذلك في الاصح لان الناس يتوسعون فيه ويعدون المنع من

له قوله خص منه الاول اي الشرب بالاجماع لانه يجوز بيعه تبعا للأرض بالاتفاق ومقصودنا في رواية ٢٢ ك...
 الى المشقة في الجهاد والحج والتجارة ولا يمكن ان يحمل مع نفسه ما يحتاج اليه نفسه وله ما به كما...
 قوله لم تقطع يده ان قلت فان قلنا ان لا يقطع السارق نظرا الى قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا فقلت مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد...
 وقوله تعالى واحصل لكم ما اريدكم ولا يجوز الزاد على الاربع فكذلك معنى الآية والله اعلم خلق لكل واحدكم ما رزق في يده لكل الاشياء وفيما نحن فيه اثبتنا الحديث الشريفة لئلا نأثر الشريعة...
 يقال ان حق الشفة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة...
 اذا لم يجد ما اقر في قرب من لان الماء في النهر والعين لم يبر ملكا لما كان لا يملكه من احرار فحق مشترك بين الناس فانما منع غيره من الاستقاء منه منع حق ومن منع حقا مستحقا لغيره كان لصاحب الحق ان
 يقتل المانع بغير سلاح ليصل الى حقه كما لو منع طعاما مشتركا بينه وبين المانع كان لانه يقتل المانع بالسلاح والاصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان من قتل دون ماله فهو شهيد...
 ما نحن... قوله بخلاف الماء المحرز اي اذا منع ما حرزا بان احزه في قرية او حرج او حرج حتى انقطع شركة النهر وعنه وكان المريد للماء مضطرا الى ذلك فانه يقتله بما دون السلاح ولا يقتله بالسلاح لانه لم يمنع
 حقه لانه انقطع الشركة بالاحراز وانما منع من منع المانع كان المضطر ان يقتله بما دون السلاح من العصا وغير ذلك كما لو منع طعاما مملوكا له من المضطر وبذلك لانه لم يمنع ملكا غير مملوكا له احياء لنفسه
 وهو قادر على احيائها ومن ترك احيائها كان تركها معصية ومن ارتكب معصية فالسبيل ان ينهي عن ذلك بالنقل فاذا لم ينه بالقول يقتل بما دون السلاح ولا يقتل بالسلاح لان قتل النفس
 بغير حق من كبر الكبائر... قوله الاول ان الخ فيه اشارة الى انه يجوز ان يقتله بالسلاح حيث جعل الاول ان لا يقتله فيكون موافقا لما ذكره في اليوم الذي لا يرد الابل
 يكون الماء لصاحب الجدول ويصير ذلك كالماء ومرة فيما بينه وبين صاحب الشفة وقت لصاحب الابل ووقت لصاحب الجدول وهذا هو السبيل في الماء المشترك اذا كان لا يصل الى كل واحد منهم حقه
 فيقبل بينهم بالنوبة... قوله في الصحيح اشارة الى اختلاف المشايخ فان منهم من قال لا يجوز ان يأخذوا الماء منه للوضوء والغسل للثياب لان الشركة ثبتت في حق الشفة لا غير الصحيح جواز دفع
 للحرج... قوله في الاصح احتراز عن قول بعض المشايخ من انهم يمنعوا من انهم قالوا ليس له ذلك الا بان صاحب النهر...
 قوله في الاصح احتراز عن قول بعض المشايخ من انهم يمنعوا من انهم قالوا ليس له ذلك الا بان صاحب النهر...

الشرب ۱۲ اک - **قوله** لما بينا اشارة الى قول لان الحق بهم والمنفعة تعود اليهم الخ ۱۲ مائة **قوله** فانه توصيه بمن حضر ان ضررا لآبي وهو اتفاق الملك في كرى نصيبه حتى تمكنوا من سقي الارضينهم وضرر آبي بعوض فانه يسقي الضرر وضرر اصحابه غير عوض ولا تنك ان ما كان من الضرر غير عوض اكبر الضررين فيجب دفعه تحمل الضرر الاول كافي آبي عن كرى النهر العام ۱۲ عن **قوله** وقيل لا يحبر وهو قول الي بكر بن سعيد البلخي ركنه في فتاوى قاضي خان ۱۲ اك **قوله** لان كل واحد الخ يعني ان ضرر آبي وضرر اصحابه تعاقبا فلا يستويان فيترك ما كان على مكان لما تضرر دفع احداهما بالآخر كما في الحائطين اثنين اذا اهدم اواهدم علوه وسفل فاراد احد ان يبني وبالي الآخر لا يحبر لآبي ولقال لآخر من انت ان شئت واما قلنا باستواء الضررين لان كل واحد يعوض ضرر آبي اذا جبر على اكرى فظاهر واما عوض ضرر اصحابه فظاهر يمكن ان يرفعوا الى القاضي حتى يادون بهم في حفر نصيب من الشرب يستوفون نصيب آبي من الشرب قدر ما يبلغ قيمته فانفقوا من نصيبه فاذا استوى الضرران وجب ترك ما كان ۱۲ عن

۱۔ اعلیٰ حضرت ضریحہ الابی

بالرجوع على الأبي بها انفقوا فيه اذا كان بأمر القاضي فاستوت الجنبتان بخلاف ما تقدم ولا جبر لحق الشفة كما
^{نقد عمنه الأبي ١٢} اذا امتنعوا جميعاً ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من اعلاه فاذا جاوزا أرض رجل رفع عنه وهذا عند ابي
^{نهر ١٢} حنيفة وقال هي عليهم جميعاً من اوله الى اخره بحصص الشرب والارضين لان لصاحب الاعلى حقاً في الاسفل
^{مؤنة الكرى ١٢} لا احتياجهم الى تسهيل ما فضل من الماء فيه وله ان المقصد من كرى الانتفاع بالسقى وقد حصل لصاحب
^{انتفاع بالسقى ١٢} الاعلى فلا يلزمه انفاع غيره وليس على صاحب المسيل عبارة كما اذا كان له مسيل على سطح غيره كيف
^{الصواب نعم لانه الانتفاع في معنى النفع غير مجموع ١٢} وانه يمكنه دفع الماء عن ارضه بسداً من اعلاه ثوانياً يرفع عنه اذا جاوز ارضه كما ذكرنا وقيل اذا جاوز فوهة
^{الكرى ١٢} نهره وهو مروى عن محمد والاول اصح لان له رأياً في اتحاد الفوهة من اعلاه واسفله فاذا جاوز الكرى ارضه
^{فعله بدل الفوهة ١٢} حتى سقط عنه مؤنته قيل له ان يفتح الماء ليسقى ارضه لانتهاه الكرى في حقه وقيل ليس له ذلك ما لم
^{من اصل قوله نهر الشرب ١٢} تفرغ شركاؤه نفياً واختصاصه وليس على اهل الشفة من الكرى شئ لانهم لا يحصون ولا نههم اتباع
^{نهر ١٢} فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ويصح دعوى الشرب بغير ارض استحساناً لانه قد يملك
^{دعوى الشرب ١٢} بدون الارض ارثاً وقد يبيع الارض ويبقى الشرب له وهو مرغوب فيه فيصح فيه الدعوى واذا كان نهر
^{بدون الشرب ١٢} لرجل يجري في ارض غيره فاراد صاحب الارض ان لا يجري النهر في ارضه ترك على حاله لانه مستعمل له
^{دعوى ١٢}

قوله بخلاف ما تقدم أي بخلاف الآبي في كرى النهر المملوك العام حيث يحجر الآبي على الكرى لان الضرين باستقوال ضرب المشر كلوا أكثر الضرين على ما بينا ١٢ من **قوله** ولا جبر الخ سوال
 ورجحان به جميع مست ووجهه كركملى انان ضرب عام ست وان ضرب كركملى يتيقن أنها خردون آب است پس بايد كم جبر كرده شود و كركملى بالكمذا كركدن نه خاص نیز بجيت دفع ضرب عام جواب جبر نيست بجيت حق
 خردون آب چنانچه كركملى باز مانده تر فيكند حاكم بر ١٢ مانا ترجمه **قوله** كما اذا انتعشوا جميعا مع الكرى لا يجردون على الكرى حتى اصحاب الشفة ١٢ من **قوله** ونونه آخ وضع المسألة في النهر
 الخاص وبيان ذلك ما قال في التحفة ان النهر اذا كان بين عشرة لكل واحد منهم ارض فان الكرى من فونة النهر الى ان يتجاوز شرب اولهم ينتم على عشرة اسم على كل واحد منهم الشرف اذا تجاوز شرب الاول خرج من
 الكرى ويكون الكرى على الباقيين تسعة اسم فاذا تجاوز شرب الثاني سقطت عنه النفقة ويكون الكرى على الباقيين على ثمانية اسم وعلى هذا الترتيب وقالوا النونه ينتم على عشرة اسم من اول النهر الى آخره ١٢ من
قوله ونونه كرى النهر الخ اختلفوا في نونه كرى النهر المشترك بل يجب عليهم جميعا لان اقام البعيفة لا يجب عليهم جميعا بل يجب النونه على من هو في ارضه فاذا جاوز ارضه رفع منه مصرف الكرى
 واستدل عليه بان الغرض الاعلى من كرى النهر هو الارتفاع بالسقي وقد حصل ذلك له اذا جاوز ارضه فلا يلزمه الا ما يتم به غرضه لا ما يتم به غرض الآخر فان تبرع فذلك امر اخر وليس بالذم وقال ابو يوسف ومحمد نونه كرى
 المشترك عليهم جميعا فيقسم عليهم من اوله الى آخره بحصص الشرب والارضين لان الارتفاع وان كان يتعلق بارضه فقط لكن لصاحب الاعلى خفافى الاسفل ايضا احتياج صاحب الاعلى الى السيل ما فضل من ماء
 فان الماء اذا فضل وسد اسفله مثله يقع به الضرر البين فكان انتفاعه موقوف على كرى الموضع الاسفل فكان عليه كرى الاعلى والاسفل جميعا وقس عليه الاسفل فانه ان لم يحصل كرى الاعلى لا يصل الى اسفله الماء فينتز به فيكون
 عليه كرى الاسفل والاعلى جميعا وان كان هذا كذلك فيكون نونه الكرى منقسمه على صاحب الاعلى والاسفل كلهم بل طبق حصصهم لان ارتفاع كل متعلق بارتفاع الآخر فكان في كرى كل جزء ارتفاع كل منته فيقسم عليهم واما جاب
 عنه البعيفة بان صاحب الاعلى لا يتوقف انتفاعه على كرى الاسفل لانه يمكن ان يسيل ما فضل من ماء الى الجانب الآخر من غير حاجته الى الاسفل فيكون كرى الاسفل خصه انتفاعه في اصحاب الاسفل ولا يتوقف غرض صاحب
 الاعلى عليه ولا وجه لوجوب نونه كرى على صاحب الاعلى نعم نونه كرى ما في ارضه واجبة عليه لكون مقصوده لا يحصل الا به وبذلك الترتيب من من جانبه الامام ولذا اخذ اكثر الفقهاء بقوله في هذه المسألة واقره عليه لقوة دليله
 فان الاعتبار في الفتوى في الانقل فيه موقوف الدليل فافهم ١٢ مولى محمد عبدالحى دام فيضه **قوله** لا احتياجه الى السيل الخ فانه اذا سد عليه فاض الماء على زرعه واخذ زرعه فبقين ان كل واحد ينتفع بالنهر من اوله
 الى آخره فليذا يتدرون في استحقاق الشفة واذا استوفوا الغنم وجب ان يستوفوا في العمر ١٢ من علي -

قوله ان المقصد من الكرى اخ يعنى ان الكرى انما يجب سفى الارض الاثرى انه اذا كانت الارضى يمكن سقيها بدون الكرى لا يجب الكرى والذى جاوز الكرى ارضه امكنه سقى ارضه ولم يبق له حاجة فلا يجب الكرى عليه بعد ذلك ١٢ **عنه** **قوله** وليس على صاحب الخاى ليس على من هو فى اعلى النهر عمارة اسفل النهر يسبب سقى تسهيل المالدله وبذا جواب عن قولنا لا اعتبار الى تسهيل ما فضل من المالا فیه قلنا مع ذلك لا يلزمه شئ من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسهيل الماد فيه الاثرى ان من لم يفتح تسهيل ما اسطر على سطح جاره فلا يلزمه شئ من عمارة سطح جاره ثم يتمكن من دفع الضر عن نفسه بدون كرى اسفل النهر بان يسد فوهة النهر من اعلاه استغنى عن الماد فوفقنا ان الحاجته المعبرة فى الزام مؤنثة الكرى الحاجته الى سقى الارضى ١٢ **قوله** اذا جاوز فوهة الخاى هرگاه تجاوز کند کندن از دانه نهر که مردی راست پس مؤنثه کندن ساقط میشود از آن مرد اترجه **قوله** لان نه ریا الخ اى زياره ان مرد را در تعيين نمودن موضع دانه از بالاى نهر و پايين نهر اختيار است ١٢ **قوله** نه ریا الخاى بالافتتاح بالماد دون شركائو للترز عن هذا الخلاف جرى الزم ان لو غرض من الكرى من اسفل النهر او يترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من اسفله ١٢ **قوله** لا نعم لا يحصلون ومؤنثة الكرى لا يستحق على قوم لا يحصلون ولان اهل الشفة جميع اهل الدنيا فلا يمكن تجميعه فى الكرى ١٢ **قوله** ولا نعم لانهم يتابعوا ومؤنثه على الاول دون الاتباع لا ترى ان المؤنثه ... فى الغنيل الموجود فى الحمة على اصحاب الخطه

دون المشترين والسكان ١٢٦ قوله فصل في الدعوى الخ لما قرب الفراغ عن بيان مسائل الشرب ختمه بفضل يشتمل على مسائل ثلثي مسائل الشرب ١٢ نتائج الافكا في كشف حوزة الاسرار ١٢٧ قوله استحسانا والقياس ان
 لا يصح لان المدعى يطلب من القاضي ان يقضي له بالملك فيما يدعيه اذا ثبت ودعواه بالبينة والشرب لا يتجمل التمليك لمبر ارض فلا يسمع القاضي فيه الدعوى كما تخفى حق المسلمين ١٢٨ انت ١٢٩ قوله وهو مذهب
 فيه فاذا استولى عليه غيره كان له ان يرفع الظلم عن نفسه بانبات حق بالبينة ١٢٩ زيلعي ١٣٠ قوله واذا كان الخ اى نهجى الى بستان رجل اراضه بجري في ارض غيره فاداه صاحب الارض ان لا يجزى النهر
 في ارضه اى قال صاحب الارض لا ادعك بايما ارض الرجل تجزى الماء الى بستانك وهذا النهجى وليس لك حق فيه قال ذلك الرجل انه حتى في خان كان النهجى وقت المنازعة يقضى بالنهر لذلك الرجل لصاحب
 الارض وليس لصاحب الارض منه من الاجراء وهذا حتى قوله ترك على حاله لانه ان كان ذلك الرجل مستعمل لى لغيره يسوق الماء اليه باجر او ماله والاستعمال لصاحب الارض واما للمنه اتصال بملكه فاعرفتمى تنازعا
 في شئ احدهما مستعمل لذلك والاخر متعلق به فيقضى بذلك المستعمل فانه صاحب اليد فعند اختلاف بين ذلك الرجل وصاحب الارض يكون القول قوله اى قول ذلك الرجل فيترك النهر على حاله كذا في غاية البيان وغيره
 ١٣١ مولانا محمد عبد الجليل نور الله مرقدہ

باجراء مائه فعند الاختلاف يكون القول قوله فان لم يكن في يده ولم يكن جاريا فعليه البينة ان هذا النهر له
اوانه قد كان له مجراة في هذا النهر يسوقه الى ارضه ليستقيها فيقضي لاثباته بالحجة ملكاله او حقا مستحقا فيه وعلى
هذا المصتب في نهرا وعلى سطح او الميزاب والمشي في دار غيره فحكم الاختلاف فيها نظيره في الشرب واذا كان
نهرين قوم واختصوا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر ارضهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فتنقد
بقدره بخلاف الطريق لان المقصود التطرق وهو في الدار الواسعة والضيقة على نبط واحد فان كان الاعلى
منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين ولكنه يشرب بحصته فان تراضوا
على ان يسكر الاعلى النهر حتى يشرب بحصته او اصطلاحا على ان يسكر كل رجل منهم في نوبته جاز لان الحق لهم
الا انه اذا تنكس من ذلك بلو لا يسكر بيا ينكبس به النهر من غير تراض لكونه اضمارا بهم وليس لاحد همن ان
يكري منه نهرا او ينصب عليه رحي ماء الا برضا اصحابه لان فيه كسر صفة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء
الا ان يكون رحي لا يضرب بالنهر ولا بالبهاء ويكون موضعا في ارض صاحبها لانه تصرف في ملك نفسه ولا ضرر في حق
غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر صفة وبالبهاء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالة
والسانية نظير الرحي ولا يتخذ عليه جسرا ولا قنطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف ما اذا كان لواحد نهرا

له قوله فان لم يكن الخ اعلم ان كون الاشجار ارجل في جانب النهر وسائر تصرفاته علامته ان يكون هذا النهر له وحيوان باله في علامته ان يكون مجراه في هذا النهر قوله فان لم يكن
في يده اشارة الى انتفاء العلامة الاولى وقوله لم يكن جابيا اشارة الى انتفاء العلامة الثانية ويعبر معنى مجبور كانه فان لم يوجد شيء من العلامتين ولهذا قال المصنف ولم يكن جاريا بجملة الواسطة الى انتفاء
فعلية على المدعى وهو ذلك الرجل البينة ان هذا النهر له ان كان يدعي رتبة النهر اذ قد كان له مجراة اى موضع الاجراء والمروءى التسبيل في هذا النهر ليسوق الى ارضه ليستقيها ان كان يدعي حق الاجراء في هذا النهر
فيقضي له ان ذلك الرجل لا يثبت له بالحق ملكا لانه اذا اقام البينة ان هذا النهر له او حقا مستحقا فيه اى في النهر يعني فيما اذا اقام البينة ان له مجراه في هذا النهر فحق كذا في نتائج الافكار وغيره ١٣ مولانا محمد عبد الحليم نور
الشرقة الهيم افقر

له قوله وعلى هذا المصتب الخ قال شيخ الاسلام خواهر ناده في او اخر شرح كتاب الشرب رجل لم يجزى الماد الى بستانه في بستان غيره او مجرى ميزاب في دار قوم قد كان ينفذ الى منزله فقال
صاحب البستان او الدار لا ادعك المجرى الماد الى بستانك ولا ادعك تمشي في داري وقال صاحب البستان والمشي انه حتى في ان كان الماد يجري الى بستانه وقت المنازعة او كان ماشيا في داره وقت
المنازعة فاقول قول صاحب البستان لان صاحب البستان يستعمل له ولا فخر متعلق لان ملكه متصل به فيقضي بذلك لمستعمل الا ان يقيم الاخر فينبذ على ما دعي وان لم يكن الماء جاريا ولا كان اشيا فيها وقت المنازعة
فالقول قول صاحب الدار لان صاحب البستان غير مستعمل للمجرى ولا كان المجري متصلا بملكه فيجعل ايضا ملكه متعلقا حتى تنازعا في شيء احدهما متعلق به والاخر لا يتعلق له به فالمستعلق اول وبهذا اذا لم يقيم احد ما بينه فان
اقام صاحب البستان البينة على ان له طريقا في داره او مجرى ماء الى بستانه فيقضي بذلك لان الثابت بالبينة العادلة كالثابت بحاشية ١٢ عن **له قوله** فحكم الاختلاف الخ اى حكم اختلاف التماسين
او المدينين فيها اى في هذه المذكورات من المصتب والميزاب والمشي نظيره اى نظير الاختلاف في الشرب ١٢ عن **له قوله** واذا كان الخ اى نهريين قوم لهم عليه ارضون ولا يعرف كيف اصل بينهم فاختلفوا فيه
واختصموا في الشرب فالشرب يقيم بينهم على قدر ارضهم قال في الاجناس وعلى ان اى على الدقاق صاحب كتاب الحيض لا يركبون من يقيم على قدر حاجتهم فالثابت ان كان لاصدم عشرة اجرة ولا فخر متعلق الا ان ارضه لا تقتضي
بالمنازعة مقدار ما ينفذه فعلى ما قاله محمد الماد بينهم نصفان وعلى قول الدقاق لاخذ الماد زيادة وهذا اذ لم يعلم كيت كان الشرب بينهم فاما على قسم على ما كان ١٢ عن **له قوله** لان المقصود الخ معاض باهم فمذاقنا
انبات الير على الماد الذي في النهر والسادة في الميزاب السادة في الاستحقاق واجب بان اثبات الير على الماد اذ افاضها بالانفاد بالماء ومن ريشة قطاع لا يكون انتفاع مثل انتفاع من له قطعة واحدة
فلا يتحقق التساوي في اثبات اليد ١٢ عن **له قوله** بخلاف الطريق الخ اى طريق مشترك بين جماعة ولا يعرف كيف اصل بينهم فاختلفوا في ذلك فانه يقيم بينهم على عدد الرؤوس لا على قدر اماكنهم حتى يعطى لصاحب
القطيع يعطى لصاحب الكثير وفي الشرب يعطى لصاحب الكثير اكثر مما يعطى لصاحب القليل فهذا اذ لم يعلم مقدار حقهم وان علم قسم على ما كان في الاصل ١٢ غاية البيان **له قوله** فان كان الاعلى الخ كان في الاجناس قال
الوطرو الطري وهو تلميذ محمد بن شجاع او محمد بن اذ كان نصيب صاحب اعلى النهر لا يكفي لجميع ارضه حتى يسكر النهر فيساق كل الماد اليه ليس له ذلك الا ان يكون صاحب الارض الاعلى من بقعة لا يعمل الماد اليها الا
ان يتخذ في النهر سكورا باب الارضين مقرن ان مشربا من هذا النهر فهذا لا بد ان يجعل فيه سكورا حتى يرفع الماد اليها والسكورا من الماد من الجريان ١٢ عن **له قوله** لا يشرب الخ اى لا يمكن ان يسقي ارضه تباها
الا بالسكورا ومن سكورت النهر سكورا اسدرة ١٢ عن **له قوله** لان الحق لم ياتي لان المانع حقهم وقد زال من ارضهم ١٢ عن **له قوله** شريك البكس بنك انما شئت جاهد وجوى والا بكاس انما شئت شئت ١٢
له قوله وليس لاحد ان يكرى الخ سواء كان يكرى من النهر لارض كان مشربا من هذا النهر او كان يكرى من ارضه لارض لا يشرب لارض من هذا النهر ١٢ عن **له قوله** ويكون موضع الخ صورته ان يكون حافا النهر ويطن
النهر ملكا ولا غيره حتى اجراء الماد فوضع الخ حيث تصرف في خالص ملكه واذا لم يعبر بجره الماد لا يمنع من ذلك وان ارضه يبيع كعبد يبيع شريكا كاتبة احدهما ١٢ عن **له قوله** في ارض صاحبها بان يكون بطن النهر ملكا
ولا فخر حق التسليم ١٢ عن **له قوله** ولا فخر الخ والمانع من الانتفاع بالماد مع بقائه على حاله متعنت فاعله لاهل ارضه لا ادع الخ ارضه عن نفسه فلا يلتفت الى تعنه ١٢ عن **له قوله** ان يتغير الخ بان يكرى
نهر من هذا النهر ويجري الماد حتى يصل الى الرمي المتوكل في ارضه فيدري حاه ثم يجري من النهر الى اسفله فيضرب بالثكرا بقطع الماء عن سننه فينقله وصول حقهم اليهم ١٢ عن **له قوله** والدالة الخ الدالة جذع طويل
تركب تركيب ملاق الارض في راسه فخر بكرة يستقي بها والاسانية البيرة يسنى عليه ان يستقي البيرة ١٢ عن **له قوله** والدالة البيرة والبريرة وازكر در سران يك طرف برس ازكر غراما نكند بنذود ودر طرف
ويكرى لود نكول بستره بدل آبيا شي فابند ١٢ انتهى الارب **له قوله** ولا يتخذ عليه الخ اى ليس له ان يتخذ على النهر جسرا او قنطرة الا برضاهم لانه لا بد من وضع الجذوع على حافتي النهر وهو مشترك بينهم وليس لاحد
الشر كين ان يجره حدثا في مكان مشترك الا باذن صاحبه ١٢ عن **له قوله** جسرا الخ الجسر اسم لما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والوارح والقنطرة يتخذ من الحجر والحجر يكون موضعا باثباتا لا يرفع ١٢ عن **له**
قوله طريق فليس لاحد منهم ان يبنى ولا يفتح بابا فيه من دار اخرى ولا يلبس بيل فيه ماء ولا يستريح فيه ميزابا ولا ينفذ ارضه من ارضه ١٢ عن

[illegible]

كتاب الشربة

له قوله بالاشفاق الخ قيل لا يصار بالاشفاق بعين الشرب احتراز عن الالبصاء
 بيع الشرب فان ذلك باطل ما ذكر في الكتاب ١٢ **له قوله** والوصية بذلك اي بخلاف الوصية ببيع الشرب وصدقته وهبته فان ذلك لا يصح كما لا يصح بيعه وهبته ١٣ **له قوله** للجباله فانه لا يصير
 معلوما بالاشارة او بالكيل او بالوزن ولم يوجد شيء منها فكان مجهولا بجهة تقضي الى المنازعة ١٤ يعني **له قوله** حتى لا يضمن اذا سقى الخ اي من لا يشرب لمن هذا الصنف اذا سقى ارضه بشرب غيره لا يضمن وهذا على
 رواية الاصل واختار فخر الاسلام انه يضمن كذا في الكفاية والكنافي والخاصة فلهذا ردنا ما قال صاحب البرهان من ان الشرب يجوز بيعه تجالارض بالافاق الروايات و
 مفروا في روايته وهو اختيار شارح الخ فانه لا يضمن الماء ولهذا يضمن بالاشفاق وله قسط من الثمن انتهى فان كلا صنفين المقامين منا با على الروايتين بدير ١٥ مولانا محمد عبد الجليم نور الله منزه **له قوله** حتى يجب الخ يعني
 اذا تزوج الرجل امرأة على شرب بغير ارض فانها لا حرج جازم وليس لها من الشرب شيء لان الشرب بدون الارض لا يتحمل التملك بعقد المعاوضة ١٦ **له قوله** ولا في الخلع الخ يعني لو اشتملت امرأة حسن
 زوجها على شرب بغير ارض كان باطلا لا يكون من الشرب شيء ولكن الخلع صحيح وعليهما ان تردوا المهر الذي اخذت لانها اشتملت الزوج بهذه التسمية فيما هو مرغوب فيه فقصر غارة بهذه التسمية والغرور في الخلع لم يها دما
 قبضت كما لو اشتملت على ما في بيتها من المتاع فاذا ليس في بيتها شيء ١٧ **له قوله** ولا يصح الخ يعني اذا جعله بدل الصلح فالمدعي على دعواه اذ لم يكن عن تعصا فان كان عن تعصا فعلى القاتل الدية
 وارش الجراحه ١٨ **له قوله** لا يملك الخ يعني اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى في ارض لدار او كرم فصاح بحسن ودعاه على ان يشرب بغير ارض فان الصلح باطل لان الصلح اذا وقع على غلات بمنزلة الخ لا يفي معنى البيع وبيع الشرب
 به ارض لا يجوز فكذلك لا يجوز الصلح على الشرب من غير ارض ١٩ **له قوله** كما في حال حياته فان بيع الشرب في حال حياته لا يجوز بقدر الدين فكذلك لا يجوز بعد وفاته ٢٠ **له قوله** الاصح ان يعطى الخ وقيل
 يتخذ حواشيه في ذلك المادى في كل نوبة ثم يبيع المادى الذي يجمع في الحوض ثم معلوم فيقضي به الدين ٢١ **له قوله** فيمنوع الخ فان كان تشتري مع الشرب بانه تخمين وبدون الشرب تشتري بانه
 يعرف ان قبعة الشرب تحسون وربما فيعرف التحسون الى الدين ٢٢ يعني **له قوله** لانه غير متغير وبذلك ان يكون الفعل عليه للشيء انما يوجب بالاشراق المالك له والاشراق المالك لم يفعل له اجتماع المادى في ارضه فانما صارت ارض
 حاره ذات نزع للشرب والاجتهاد وهو اتفاق في ذلك ان يكون وقد لا يكون فلا يضاف الى فعله الا انه لو فعله لم يحصل ذلك الفساد فصاح بفعله حتى بهذا الاثر بنا بمحض السبب انما يضمن اذا دعوى كذا في البرهان ووافق المحرر
 وفعله في ارضه مباح فلم يضمن قالوا انما سقى ارضه سقيا متكما احتمل ارضه عادة المادى حتى لا يتحمل ارضه فيضمن لانه يجري المادى الى ارض حاره تقدير ٢٣ **له قوله** كتاب الاشربة ذكر في كتاب الاشربة بعد الشرب لمناسبة
 بينهما في الاشتقاق وهو اشتراك العطفين في المعنى الاصل والحرث الاصول ولكن قدم الشرب لانه حلال ولا اشربة فيها حرام كالخمر ٢٤ **له قوله** سمي بها اي سمي بهذا الكتاب بالاشربة اي اضيف اليها والحال
 ان الاشربة هي شرب وهو اسم في اللغة لكل ما يشرب من المالحات سواء كان حراما او حلالا في استعمال الال الشرب اسم لما كان حراما فيه لما فيه الخ ٢٥ **له قوله** واشتمد المراد بالاشتماد الصلابة للمساكن
 ٢٦ **له قوله** وقيل يقال انقع الزبيب او التمر في الجابية انقاه فيما يتبل وتخرج منه الخلاد في الماء واسم الشرب ليقع ٢٧ **له قوله**

هم وهو الشيخ بالان معنى التقدير انما اليه حظه في مرتبة كون الخلق اسما موصفا ما لم يفسد الكواكب

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

كتاب الاشربة - حديث كل مسكر خمر مسلم من حديث ابن عمر رفعه كل مسكر خمر وكل مسكر حرام واخرجه احمد وابن حبان بلفظ وكل خمر حرام وكذا اخرجه عبد الرزاق بن طريقه الدارقطني وهو عند مسلم مثله ولكن قال لا اعلمه الا عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله وهذا الحديث طعن فيه ابن معين وذكره غيره من اهلينا ان ابن معين طعن في هذا وفي حديث من مس ذكره فليتوضأ في حديث لا في الاولي قال المصنف هذا الكلام كله لعدم جوده في شيء من كتب الحديث **حديث** الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب مسلمة والاربعه من طريق يزيد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة وفي لفظ للمسلم الكوفة والنخلة واخرج البخاري عن ابن عمر لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء اى العنب والدليل عليه ما اخرجه البخاري ايضا من حديث ابن عمر نزل تحريم الخمر وان بالمدينة يومئذ خمسة اشربة ما فيها شراب العنب واخرجه ايضا من حديث انس قال حرمت الخمر علينا حين حرمت وما نجد خمر الا عاب الا قليلا وعامة خمرنا البسر والتمر وروى الدارقطني من طريق جعفر بن محمد عن بعض اهل بيته انه سأل عائشة عن التبين فقالت ان الله تعالى لعجوز الخمر لا سميها فانها حرم لعاقبتها فكل شراب يكون عاقبته كعاقبة الخمر فهو كخمر الخمر قوله وما ذكره من ان الخمر اسم بكل ما خامر العقل فلا ياتي في كون الاسم خاصا بانه فان الخمر مشتق من الظهور وهو خا من النجم المعروف كانه يشير الى حديث عمر الخمر ما خامر العقل اخرجه البخاري قوله وقد جازت السنة متواترة ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم الخمر وعليها تعتد اجماع الامة اما السنة ففيها احاديث منها عن عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه ان الله تعالى حرم الخمر والميسر والكوبة والغير او اخرجه احمد وعن ابن عباس في قصة الذي استاذن في بيع الخمر ان الذي حرم شرها حرم بيعها اخرجه مسلم واخرج ابو يعلى نحوه عن جابر وفيه فقال له رجل يا فلان ان الخمر قد حرمت وعن ابن عمر قال لما حرمت الخمر امر في النبي صلى الله عليه وسلم ان آتى الاسواق كلها فلا ادخ فيها زق خمر الا شققته اخرجه احمد والبيهقي وعن انس قال كنت ساق القوم يوم حرمت الخمر في بيت طلحة الحديث متفق عليه وفي لفظ للبخاري فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ينادى الا ان الخمر قد حرمت وعن عبد الله بن ابي الهذيل كان عبد الله يحلف بالله ان اتى امر بها النبي صلى الله عليه وسلم ان تفسدنا نحن احب من حرمت الخمر من التمر والزبيب اخرجه الدارقطني وعن ابي هريرة رفعه مد من خمر كعباد بن اشقر اخرجه ابن ماجه عن ابن عباس نحوه واخرجه ابن حبان وعن عبد الله بن عمرو بن العاص نحوه اخرجه البزار وعن عثمان قال اجتنبوا الخمر فانها ام الخبائث الحديث وفيه قصة وفي آخره فاجتنبوا الخمر فانها لا تجتمع هي والايمان ابد الا اوشك احد هما ان يخرج صاحبه اخرجه البيهقي واخرجه ابن ابي الدنيا في ذم المسكر فروعنا عن ابي الدرداء قال او ما في خليلي صلى الله عليه وسلم لا تشرب الخمر فانها مفتاح كل شر اخرجه ابن ماجة عن خباب بن الارت رفعه اياك والخمر فان خيلتها تضرب الخطايا كما ان شجرتها تنشرع الشجر اخرجه ابن ماجه وعن ابن عمر رفعه من شرب الخمر لم تقبل له صلاة اربعين صباحا الحديث اخرجه الترمذي وعن ابن عباس نحوه اخرجه البزار وعن عبد الله بن عمر نحوه اخرجه ابن ماجه وعند احمد نحوه من حديث اسماء بنت يزيد :

[illegible]

قول والشافعي يهديه اليها وهو بعيد لانه خلق الله المشهورة كانه يشير الى الحديث الاقبي اشاء الله حرمت الخمر لعينها حديث ان الذي حرم شربها حرم سبيها واكل ثمنها
 قريباً حديث من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه ولا فان عاد فقتلوه تقدم من الحد وقوله وعلى ذلك اتفقوا جميعاً ٤ الصيامه يعني الجلد فيها لا القتل لواجب من
 صريحه الا ان كلام الترمذي في آخر كتابه يرشد اليه وقد تعقب بان عبد الله بن عمرو كان يقول ايتوني بمن شربها في الرابعة فان اقبله والا فامتلوني وان الحسن البصري
 كان يفتي به

[illegible]

قوله ولنا اجماع الصحابة اى على تحريم السكر وهو النبي من ماء التمر لاجد من نقل الاجماع وقد موح بتحريم السكر ابن مسعود اخرج عبد الرزاق من طريق ابى واثل قال اشكى رجل منا بطنه فنتع له سكر فقال ابن مسعود ان الله تعالى لم يكن ليحل شفاء كرم فيما حرم عليكم قال وقال معمر السكريون من التمر واخرجه الطبرانى وابن ابى شعبة ولهم طريق ابراهيم قال عبد الله السكوني وهو من حديث ابن عمر انه سئل عن السكر فقال الخمر - **قوله** وروى عن ابن عمر انه حرمه يعنى نقيع الزبيب هو النبي منه لما جدد

الدراية في تخریج احادیث الهداية

قوله وعن ابن زياد قال سقاني ابن عمر شربة ما كنت اهتدي الى اهلي فقد دت الى ابن عمر من الغد فاخبرته بذلك فقال ما ذنالك على عجموة وذبيب اخرجه محمد بن الحسن في الاثار اخبرنا الرحيفة عن سليمان الثبياني عن ابن زياد بعد اوابن زياد لا اعرفه ولوا من سماه. **حلي** يش ابن عباس ما كان من الاشربة يتبعه بعد عشرة ايام ولا يفسد فهو حرام له اجدة هكذا عند ابن ابي شيبة من طريق الضحاك عن ابن عباس النبيذ الذي اذا بلغ فسدا وما ازيد على طول الزمان جودة فلا خير فيه

ابن عمر شربة مأكدة اهتدى الى اهلى فعدوت اليه من الغدا فاخبرته بذلك فقال ما زدناك على عجة
وزبيب وهذا من الخليطين وكان مطبوخا لان الهوى عنه حرمة نقيع الزبيب وهو التي منه ماروى انه
عليه السلام ^{عن} الجمع بين التمر والزبيب والرطب والبسر محمول على حالة الشدة وكان ذلك
في الابتداء قال ونبيذ العسل والتين ونبيذ الحنطة والذرة والشعير حلال وان لم يطبخ وهذا عند ابى
حنيفة وابى يوسف رحهما الله اذا كان من غير لهو وطرب لقوله عليه السلام الخمر من هاتين الشجرتين
واشار الى الكرمة والنخلة تخص التحريم بهما والمراد ببيان الحكم ثقل يشترط الطبخ فيه لا باحته وقيل لا
يشترط وهو المذكور في الكتب لان قليله لا يدعى الى كثيرة كيف ما كان وهل يحل في المتخذ من الحبوب اذا
سكر منه قيل لا يحل وقد ذكرنا الوجه من قبل قالوا والاصح انه يحل فانه رؤى عن محمد فيمن سكر من الشربة
انه يحل من غير تفصيل وهذه الان الفساق يجتمعون عليه في زماننا اجتماعهم على سائر الاشربة بل فوق ذلك
وكذلك المتخذ من اللبان اذا اشتد فهو على هذا وقيل ان المتخذ من لبن الرماك لا يحل عند ابى حنيفة اعتبار
بلحمه اذا هو متولد منه قالوا والاصح انه يحل لان كراهة لحمه لما في ابا حنيفة من قطع مادة الجهاد ولا احترامه
فلا يتعدى الى لبنه قال وعصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه بقي ثلثاه حلال وان اشتد وهذا عند ابى
حنيفة وابى يوسف وقال محمد ومالك والشافعي حرام وهذا الخلاف فيما اذا قصد به التقوى اما اذا قصد
به التهيؤ لا يحل بالاتفاق وعن محمد مثل قولها وعنه انه كره ذلك وعنه انه توقف فيه لهم في اثبات الحرمة

[illegible]

الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ

الدراية في تخرج أحاديث الهداية قوله وروى عن ابن عمر أنه حرمه يعني نعيم الزبيب وهو الذي منه لواء جند

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الجمع بين التمر والزبيب والوطب والبسر والزبيب واللبس والوطب مسلم عن ابن عباس نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يخلط التمر والزبيب جميعا ولا يخلط التمر والبسر جميعا وله عن ابى سعيد انها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخلط بسر بتمر وزيبا بتمر وزيبا ببسر وقال من شرب منكوا النبيذ فليس شربه زيبا فردوا التمر فردا او البسر فردا وله عن ابن عمر قال نهى ان يبيذ البسر والوطب جميعا والتمر والزبيب جميعا وله عن ابى قتادة نحوه وهو في الصحيح بلفظ نهى عن خلط الزبيب والتمر وعن خلط البسر والتمر وعن خلط الزهر والتمر وقال ابنه وكل واحد على حدة وفيهما عن جابر نحو الاول

قوله وهو محمول على حالة الشدة وكان ذلك في الايتداء اي النهي عن الخلط لاشارة النبي لما أخرجه محمد بن الحسن في الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال لا باس بين خلط البسر والتمر وانما كره الشدة العيش في الزمن الاول لما كره السم والحمر والقران في التمر فلما اذا وسع الله تعالى فلا باس واخرج ابن عدى عن طريق عطاء بن ابي ميمون عن ابى طلحة وام سلمة انهما كانا يشربان نبيذ الزبيب والبسر يخلطانه فقيل له يا ابا طلحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا قال انما نهى للعوز في ذلك الزمان كما نهى عن القران في التمر وفي اسناده عمرو بن ربيع وهو ضعيف واخرج ابوداؤد عن عائشة قال كنت اخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فالتقيت في الاناء فامرسته ثم اسقيته النبي صلى الله عليه وسلم واسناده ضعيف حديث الجمهور من هاتين الشجرتين تقدم

الدراية في تخریج احادیث الهدایة حل یش کل مسکو خبر تقدمه حل یش ما السکر کثیره فقليله حرام

المخروف فان انظر و لا تحمل شيئا ولا تحرمه ولا تشربوا المسكوقا بعد ما اخبر عن النبي عنه مسلم والاربعة عن يزيدة رفعه كنت نهيتكم عن الاشرية الا في ظرف الادام فاشربوا في كل وعاء
 فغير ان الاشرىوا مسكرا الحديث وفيه ذكر زيارة القبور وغير ذلك وفي رواية لمسلم فان المخروف لا يحمل شيئا ولا تحرمه وكل مسكرا حرام واخرج ابن حبان عن ابن مسعود رفعه اني
 نهيتكم عن هذا الاوعية الادوان وعاء لا يحرم شيئا وكل مسكرا حرام.

[illegible]

يذهب الماء لظافته اولاً وثارة يذهب العصير والماء معاً فلو زباً معاً كل شربة كما يحل شرب المشكف لانها لما زباً معاً كان الذاهب من العصير ايضا ثلثين كما لو دهنك تجوز شربة لكن لما لم يتيقن بذهابها معاً
واحتمل ذهاب الماء اولاً لظافته ثانياً بحجته شربة احتياطاً لان اذا زباً الماء اذ لا كان الذاهب اقل من ثلثي العصير وهو حرام عندنا على ما روي بالباقي ١٢ **هـ** قوله ولو طبخ العنب آخ هذه المسائل كلها ذكرت
تقريباً على مسألة المنقصر من قوله ولو طبخ العنب كما هو المذهب **هـ** قوله فصار كما بعد العصر يعني اذا طبخ ماء العنب بعد العصر لا يحل مالم يذهب ثلثاه فلذا اذا طبخ العنب اولاً ثم عصره واؤه لا يحل بالسطح
بعد ذلك الا اذا زباً ثلثاه ١٢ **هـ** قوله او يبي التمر والوزيب قال صاحب غايته البيان ولنا في قوله او يمين التمر والوزيب نظران ماء الوزيب كما هو التمر يكتفي فيها بما في طبعته وقد صرح بذلك القندوري قبل هذا
وهو قوله نبذ التمر والوزيب اذا طبخ كل واحد منهما ادنى بطنته محلل وان اشتد انتهى ولعله بهذا في صاحب الكافي عبارة فقال ولو صحح بين الطبخ وبين العنب والتمر او يمين العنب والوزيب لا يحل مالم يذهب بالسطح منه
ثلثاه انتهى ويحتمل ان يقع لفظ التمر في قول المصنف او يمين التمر والوزيب بدل لفظ العنب سهواً من نفس المصنف او من النسخ اللول لان من يقبل نوع قصور في التقليل الذي ذكره مهنا عن افادة المدي في الصلوة
اقتضى على كل حال اذ لم يتعوض بالوزيب في التقليل قط ووجه تاج الشرح في هذه العبارة بان هذا على ما روي في شام في النوادر على ان يصفته في يوسف ثم لا يحل مالم يذهب ثلثاه بالسطح ١٢ **هـ** قوله وفيه ايراد بقوله غير
سائر الاثرية المحرمة كالعصير الذاهب اقل من ثلثيه ونقيع التمر والوزيب يعني اذا اشتد بعد هذه الاثرية ثم طبخ بعد الاستدلال فذهب ثلثاه لا يحل لان النار انما تضاف في وقع المحرمة لاني رافعا ولكن مع هذا يجب المحل في شربة
قبل السكران المحرمان من ماء العنب وهذا مطبوع فلا يكون شارباً شراب الخمر وقد مر ذلك ١٢ **هـ** قوله في الابداء آخ الدباء الفزج حج وباداة وانهم جبراً وهو خصوصاً يحل فيها الخمر الى المدينة والواحدة المحتمة
والثمة هو الظرف المطلق بالرفث وهو الغير ١٢ **هـ** قوله في حديث غيره غير طول روى محمد في كتاب الاثنا عشر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه قال ينبغي لمن زيارته القبور فزورها ولا تقولوا همرا فقد اذن محمد في زيادة
قبورها ونحن نحول الاصح ان تسكروا فوق ثلثه ايام فاسكروا بايديكم فزروا فانما ينبغي لكم ليس هو مسلح على فقيركم من البعيد في الدباء وانهم في الظروف لا يحل شرباً ولا جبراً ولا شرباً المسكر
قال ابو عبد الله عن الاحصى الهجراني في شرب في المطلق ١٢ غايته البيان **هـ** قوله عن النبي عز وجل ان علم ان هذه الظروف كانت محتصة بالخمر فاذا حرمت الخمر حرم النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف لان
في الاستعمال بها تشبهاً بشرب الخمر لان هذه الظروف كانت فيها اثر الخمر فلا مضى مدة اباح النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف فان اثر الخمر قد زال عنها وايضا في ابتداء تحريم شيء يبالغ في تشدده ويترك
الناس مره فاذا ترك الناس واستقر الامر بنزول التشدد وبعد حصول المقصود ١٢ شرح وقاية **هـ** قوله تطهيره اي تطهير كل واحد من الديار والختم والظرف ١٢ غايته البيان -
هـ قوله فان كان الوعاء آخ ان انبت في هذه الاجزاء قبل استعمالها في الخمر اشكال في حكمها وانما استعمل فيها الخمر نظر فان كان الوعاء قتيقاً آخ ١٢ **هـ** قوله وفي مسألة آخ الى مسألة تطهير
الوعاء مسألة لا ينعصر بالعصر والمخلف فيها مشهور في المختلف ١٢ غايته البيان **هـ** قوله قولنا واصل لان يلقن في الخمر يتعجن بادل الملقات ويكون نجسا لا يفيد الطهارة بخلاف ما اذا تخللت بنفسها لان لم
يوجد فيه شيء يتعجن بالملاقات ١٢ **هـ**

في التحليل باقتراباً من الخمر على وجه التمول والامر بالاجتناب ينافية ولنا قوله عليه السلام نعم الادام لخل ولان
 بالتحليل يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشهوة والتغذي به والاصلاح
 مباح كذا الصالح الصالح اعتباراً بالتحلل بنفسه وبالذباغ والاقتراب لاعداد الفساد فاشبه الاوراقه والتحليل اولى لما فيه
 من احواز مال يصير حلالاً في الثاني فيختاره من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهر ما يوازيها من الاناء فما علاه وهو الذي
 نقص منه الخمر قليل يطهر تبعاً وقل لا يطهر لانه خمر يابس اذا اغسل بالخل فيتخلل من ساعته فيطهر وكذا اذا
 صب منه الخمر ثم نلئ خلا يطهر في الحال على ما قالوا قال ويكره شرب دردي الخمر والامتناع به لان فيه اجزاء الخمر
 والانتفاع بالحر حرام ولهذا لا يجوز ان يداوى به جرّحاً او جذرة دابة ولا ان يسقى ذبياً ولا ان يسقى صبيّاً للتداوى والوبال
 على من سقاه وكذا لا يسقيها الدواب قيل لا تحلل الخمر لهما ما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب والميتة
 ولو القى الدردى في الخل لا بأس به لانه يصير خلا ولكن يباح حمل الخل اليه لا عكسه لما قلنا قال ولا يحل
 شارب اى شارب الدردى ان لم يسكر وقال الشافعي يحل لانه شرب جزء من الخمر لئان قليله لا يدعوا الى كثيره لما في الطباع
 من النبوة عنه فكان ناقصاً فاشبهه غير الخمر من الاشرية ولا حد فيها الا بالسكروان الغالب عليه الثفل فصار كما اذا غلب عليه
 الماء بالامتزاج ويكره الاحتقان بالخمر واقطارها في الاحليل لانه الانتفاع بالحر حر ولا يجب الحد لعدم الشرب هو السبب
 جعل الخمر في مرقه لا توكل لتنجسها بها ولا حد بالسكروانه لانه اصابه الطبخ ويكره اكل خبز عجن عجينه بالخمر لقيام
 اجزاء الخمر فيه فصل في طبخ العصير الاصل ان ما ذهب بغليانه بالنار وقذفه بالزبد يجعل كان لم يكن يعتبر ذهاب
 ثلث ما بقي ليحل الثلث الباقي بانه عشرة دوارق من عصير طبخه فذهب دورق بالزبد يطبخ الباقي حتى يذهب ستة

قوله نعم الخ روى جابر عن رسول صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل اهل الادام فقالوا ما عندنا الا خل فدمى بوجع ياكل به ويقول نعم الادام الخ رواه احمد ومسلم والحديث عام يتناول كل ما يطلق عليه اسم الخ ل ١٢ من **قوله** وكذا الصالح الخ اما قوله عليه السلام لا تتخذ الخمر خلاصته لاستعمال الخمر استعمال الخل اي لافضو على المواد كما يوضع الخل ١٢ كلف **قوله** وكذا الصالح يجوز ان يكون معناه الخل صالح للصالح والصالح للمصالح مباح ١٢ ع **قوله** ولا تقرب جواب عن قوله ان في التخييل اقترابا من الخمر على وجه التحول ١٢ ع **قوله** فاشبه الراقية اي يجوز اراقة الخمر بالاجماع وفي اراقتها اقترابها لمخالفة فعلها ان قاله خصم ضعيف فلذلك كانت الراقية جائزة لانما اعلام المفسر في تخييل الاولى لانه اعلام المفسر وصحة العيون عن التلف ١٢ من **قوله** فيتمدها في فتحها والتخيل على الراقية ١٢ اك **قوله** وردى بالعقم الخجرتك نشيد ازواج بحور وعن زيرب وخران خلفت صافي ١٢ من **قوله** ولا مشتطبه وانما خص الاشتطال لان له تاثيرا في تحسين الشعر ١٢ من **قوله** بودرة الخ الدابة واحد للبر والدبر واحد ارباير الابل وهو مقر الرجل او ابوان **قوله** ادبرة ديرة بنعتين ريش شدن شود ١٢ م **قوله** ولا ان يسقى صبيا لانه فيساق ابا النحر وهو امر بالتجنب عز ١٢ يعني **قوله** كاني الكلب والميتة قد تحمل الميتة الى الكلب وتوفد الكلب الى الميتة بخود ١٢ كف **قوله** لما قلنا اشارة الى قوله كاني الكلب والميتة ١٢ كفايه -

قوله التفل بالعقم وردكم به تشديد كذا في القاموس وفي الصراح الخجرتك نشيد ازواج ١٢ م **قوله** كذا اذا غلب عليه الماء الخ حيث لا يجد اذا كان الماء هو الغالب ١٢ يعني **قوله** بمن عجن بالفخ غير كردن ومرشتن هر چیزی ١٢ منتخب **قوله** لقيام اجزاء الخمر والعجين الخمس لا يطهر بالخبز فلا يحل الاكل ١٢ اك **قوله** فضل في طبخ الصغير لما ذكرنا فيما تقدم ان الصغير لا يحل مالم يذهب ثلثه شرعا وذكر كيفية طبخ الصغير الى ان يذهب ثلثه ثم اعلم ان ما في هذا الفصل ليس بمذكور في الجامع الصغير ومختصر القدوري وقد ذكر تفريعا على ما ذكر قبل هذا وانما هو مذکور في المبسوط ١٢ من **قوله** ان ما ذهب الخ اي ما خرج من القدر من شدة الخليان وقد ذف بالزبد يجعل كان لم يكن ١٢ اك **قوله** عشرة دوائر المدوق كيال للشرب يسعد الربوة اشاء وهو العجم ١٢ اك **قوله** من عصير الخ اي مشرق دوائر عصير صب في قدر تطنج فتخلي وتقدر الزبد فجعل باخذ ذلك الزبد حتى جمع من ذلك الزبد قدر مدوق بطبخ الباتي الخ ١٢ من

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

حديث نعم الامام الخليل مسلم والاربعة من حديث جابر واخرجه البيهقي في الشعب من وجه اخر عن جابر وفيه قصة ومسلم والترمذي من حديث عائشة
 الاول واخرجه الحاكم من حديث ام هانئ به وفيه قصة وزاد لا يفكر بيت فيه خل وعن جابر رفعه خبر خلكم خل غمركم ذكره البيهقي في المعرفة من الغيرة بينا زيد عن ابي الزبير
 عنه وقال الغيرة ليس بقوى وعن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشاة ان دها غمها يحل كما يحل خل الخمر واخرجه الهارقي وقال تغريبه فرج بن فضالة وهو ضعيف
 ويعارض ظاهره بحديث انس سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن انس ان ابا طلحة سأل النبي عن ايتام ورووا الخمر قال اهرقها قال اقلها فنجعلها
 خلا قال لا وللطبراني من حديث ابي طلحة قلت يا رسول الله اني اشتريت خمر الايتام في تجري قال اهرق الخمر واكرم الدنان وروي ابو يعلى من حديث جابر بن جابر وزاد
 فيه قال اذا اتانا مال الجزين فانا نعوض ايتامك ما لهم وقد تقدم حديث ابن عمر في شق زقاق الخمر وروي ابن سعد من طريق بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف
 عن ابيه ان عمر هرق بيت رويشد الشقي وكان خافوا للشرب فلقد رايته يلتهم ناراً

دوارق ويبقى الثلث فيحل لان الذي يذهب زبدا هو العصير ^{لأنه} كما جعل كان العصير تسعة دوارق فيكون ثلثها ^{دوارق البقر والبيضاء شراب ١٢}
 ثلثه واصل اخرا ان العصير اذا صب عليه ماء قبل الطبخ ^{ثم ياكله} ان كان الماء اسرع ذهابا لرقته لطافته يطبخ الباقي بعد ما ذهب مقدار ^{من الشغل والشراب البودي ١٢}
 ما صب فيه من الماء حتى يذهب ثلثا لان الذي ذهب الاول هو الماء والثاني العصير فلا بد من ذهاب ثلثي العصير ^{بيان ما دونه}
 وان كانا يذهبان معا تغلي الجبله حتى يذهب ثلثاها ويبقى ثلثها فيحل لانه ذهب الثلثان ماء وعصيرا والثلث الباقي ^{انظر جوشائين ١٢}
 ماء وعصير فصا كما اذا صب الماء فيه بعد ما ذهب من العصير بالغلي ثلثا كما بيانه عشرة دوارق من عصير وعشرين دوارقا ^{فمنها ياكل ثلثاها ١٢}
 من ماء في الوجه اول يطبخ حتى يبقى تسع الجبله لانه ثلث العصير وفي الوجه الثاني حتى يذهب ثلثا الجبله لما قلنا ^{اي عشرون ١٢}
 والغلي بدفعه ودفعات سواء اذا حصل قبل ان يصير محرما ولو قطع عنه النار فغلي حتى يذهب ^{اي جوشين داون شيرة ١٢}
 الثلثان يحل لانه اثر النار واصل اخرا ان العصير اذا طبخ فذهب بعضه ثم اهرق بعضه كم ^{اي قبل ان يصير العصير محرما ١٢}
 تطبخ البقية حتى يذهب الثلثان فالسبيل فيه ان تاخذ ثلث الجميع فتضربه في الباقي بعد المنصب ^{اي جوشين داون شيرة ١٢}
 ثم تقسمه على ما بقي بعد ذهاب ما ذهب بالطبخ قبل ان ينصب منه شيء فما يخرج بالقسمه فهو ^{اي مامل العصب ١٢}
 حلال بيانه عشرة ارطال عصير طبخ حتى يذهب رطل ثم اهرق منه ثلثة ارطال تاخذ ثلث العصير ^{اي جوشين داون شيرة ١٢}
 كله وهو ثلثة وثلث وتضربه فيما بقي بعد المنصب وهو ستة فيكون عشرين ثم تقسم العشرين على ما ^{اي جوشين داون شيرة ١٢}
 بقي بعد ما ذهب بالطبخ منه قبل ان ينصب منه شيء وذلك تسعة فيخرج لكل جزء من ذلك اثنان ^{ارطال ١٢}
 وتسعان فعرفت ان الحلال ما بقي منه رطلان وتسعان وعلى هذا اتخرج المسائل ولها طريق اخر وفيما ^{ارطال ١٢}
 اكتفيناه كفاية وهداية الى تخريج غيرها من المسائل والله اعلم بالصواب

کتاب الصید

الصَّيْدُ الْأَصْطِيَادُ وَيُطْلَقُ عَلَى مَا يَصَادُ وَالْفِعْلُ مَبَاحٌ لِغَيْرِ الْمُحْرَمِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِذَا حَلَلْتُمْ

تعتبر ان يكون الذائب زبد الماء العصير غير ظاهر اذ لا يكون فرق بين الذائب زبد الماء من عشرة دوايق ومن الباقي منها في كونها عصيرا فانها اذا جاز اعتبار بعض منها وهو الذائب زبد الماء في حكم العدم بلا هو وجوب علم مجردا لبعض من التسعة الباقية منها ايضا في حكم العدم عند ذهابه بالبطخ والاطمئنان لهذا ان يقال ان الذي يذيب بالزبد جعل كل ما لم يكن لان الزبد ليس ببعض عصير كما لو صب فيه دوايق من ماء ولو كان كذلك لم يعتبر الماء كذلك بذائبت
قوله ان كان الماء آخر قال في النسيئة كان محمدا رة علم ان العصير على نوعين منه ما لو صب الماء فيه ويطبخ يذيب الماء ولا ودمها اذا صب فيه فيزبدان فيه فيما نفصل الجواب فيه تفصيلا ١٢ عناية
قوله في الوجه الاول وهو ما اذا كان الماء اسرع ذبا بالبطخ كقوله وفي الوجه الثاني اي فيما اذا كان يذيب الماء والعصير معا يطبخ حتى آخر ١٢ من **قوله** لما قلنا من انه يذيب بالخليلان ثلثا العصير وثلثا الماء والباقي ثلث العصير وثلث الماء فمذا لو صب الماء في العصير بعد ما يطبخ حتى يذيب ثلثا سواد الكفاية
قوله ولو قطع آخر مثاله لو طبخ الرجل عصير حتى يذيب ثلثه انما سدد في نسيته ثم قطع عنه النار فلم يبر حتى وذهب عن تمام الثلثين فلما باس بذلك لانه صار مثقالا بقوة النار فان الذي يلقي من الحرارة بعد ما قطع عنه اثر تلك النار فهو ما لو صارت مثقالا والنار تحته سواد وهذا بخلاف ما برز قبل ان يعبر ثلثا ثم علمي واشتد حتى يذهب في الخليلان من شئ فانه لا يلجئ لان الخليلان بعد التقطع عنه اثر النار لا يكون الا بعد الشدة وصين اشتد صار حرا ١٢ راع **قوله** واصل آخر آخر الاصل الاول الذي ذكره في بيان ان ما يذيب بالزبد لا يعتبر الاصل الثاني فيما اذا صب فيه الماء ويان ذلك مر وهذا الاصل في بيان مفرقة طبخ البقية بعد ازالة البعض بعد ما يذهب بعضه بالبطخ ١٢ عن **قوله** ثم اخذنا في ذلك لان الرطل الذي يذهب بالبطخ ليس بذائب حقيقة بل هو قائم ولكن تدخل اجزائه في اجزاء الباقي فيزاد في راجع الرطل الى اجزاء البقية وهو مستعار رطل فيكون مع كل رطل تسع رطل فاذا انصب منه ثلثه ارطال ثلثه انما سار رطل الباقي يستعار رطل وستة انما سار رطل ولو كان هذا حقيقة ليطبخ حتى يبقى رطلان وتسع رطل كذا هنا ١٢ **قوله** وما هو طريق آخر هو ان الذي يذيب بالبطخ ذائب من الحرام لانه انما يطبخ ليذهب حره ويقضي حره ثلثا عشرة ارطال حرام وبمستة ارطال وثلثا رطل فاذا اهرق ثلثه فمذا من الحلال والحرام جميعا لانه لا يتعلق للذائب حسابا بالحلال او بالحرام فكان الذائب منها على السواء فذهب من الحلال ثلثه وهو رطل وتسع رطل فيبقى ثلثه رطلان وتسع رطل ١٢ **قوله** كفاية وبذلك قلت في ذهابهم لطيف كذا تسمية السمي احد ما كفاية المشتبه والآخر بليدية ١٢ ننت
قوله كتاب الصيد مناسبه كتاب الصيد بكتاب الاثرية من حيث ان كل واحد من الاثرية والصيد مما يورث السرور لانه قدم الاثرية لحرثها اقتبالا بالانتران منها وما جازته ومحاسن المكاسب ١٢ عناية
قوله الصيد بولفة الاصطيد او قد يسمى الصيد صيد السمية بالمصدر والاصطيد ما سار لغير الحرم في غير الحرم بالكتاب والسنة واجماع الاحترام بالكتاب فوله تعالى واذ جعلتم فاصطيدوا امرالا اصطيدا ودوايق درجات
الامر الا باخرة والسنة قوله عليه السلام الصيد لمن اخذ فخي في ذبايب ان الاصطيد ما سار لغير الحرم في غير الحرم بالكتاب والسنة واجماع الاحترام بالكتاب فوله تعالى واذ جعلتم فاصطيدوا امرالا اصطيدا ودوايق درجات
او نفع اذاه من الناس ١٢ **قوله** الصيد لئلا ان الصيد بعد ربحي الاصطيد وهو اخذ الصيد كالخطاب وهو اخذ الخطيب بمراو به واما ما جازا طلاق اسم المصدر على الفعل وهو قوله انكوتن من الاولى باصل فقلنا ما كان لا نويكون

ما تلونا من النص ينطبق باشتراط التعليم والحديث به وبالارسال ولانه انما يصير الة بالتعليم ليكون عاملاً
 له فيترسل بأرساله ومعه عليه قال وتعليم الكلب ان يترك الاكل ثلث مرات وتعليم البازي ان يرجع
 ويحب اذا دعوته وهو ما ثور عن ابن عباس رضي الله عنه ولان بدن البازي لا يحتمل الضرب وبدن الكلب
 يحتمل فيضرب ليركه ولان اية التعليم ترك ما هو ما لوفه عادة والبازي متوحش متنفّر فكانت الاجابة
 اية تعليمه اما الكلب فهو الوف يعتاد الانتحاب فكان اية تعليمه ترك ما لوفه وهو الاكل والاستلاب ثم
 شرط ترك الاكل ثلثاً وهذا عندهما وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله لان فيما دونه مزيد الاحتمال فلعلة
 ترك مرة او مرتين شبعاً فاذا تركه ثلثاً دل على انه صار عادة له وهذا لان الثلث مدة ضربت
 للاختبار وابلء الاعذار كما في مدة الخيار وفي بعض قصص الاخبار ولان الكثير هو الذي يقع اماره على العلم
 دون القليل والجمع هو الكثير وادناه الثلث فقدر بها وعند ابي حنيفة على ما ذكر في الاصل لا يثبت التعليم
 ما لم يغلب على ظن الصائد انه معلم ولا يقدر بالثلث لان المقادير لا تعرف اجتهاداً بل نصاً وسماعاً
 ولا سمع فيفوض الى راي المبتلي به كما هو اصله في جنسها وعلى الرأية الاولى عندنا يحل ما اصطفاة
 ثالثاً وعندنا لا يحل لانه انما يصير معلماً بعد تمام الثلث وقبل التعليم غير معلم فكان الثالث صيداً
 كلب جاهل وصار كالتصرف المباشر في سكوت المولى وله انه اية تعليمه عندنا فكان هذا صيداً جارحة
 معلمة بخلاف تلك المسألة لان الاذن اعلام ولا يتحقق دون علم العبد وذلك بعد البشارة قال و
 اذا ارسل كلبه المعلم او بازيه وذكر اسم الله تعالى عند ارساله فاخذ الصيد وجرحه فمات حل اكله لما
 روينا من حديث عدي رضي الله عنه ولان الكلب او البازي الة والذبح لا يحصل بمجرد الالة الا
 بالاستعمال وذلك فيهما بالارسال فنزل منزلة الرمي وامرار السكين فلا بد من التسمية عند ولو تركه
 بالارسال فيهما استعمال السكين في الذبح

قوله ينطبق
 الخ اقول فيه شبهة لان كون ما ناله من الحديث ناطقاً بالتعليم والارسال محالاً كلام فيه ولكن ما ناله من الآية ناطقاً باشتراط التعليم وكون ما رواه من الحديث ناطقاً باشتراط التعليم وباشترط
 الاشارة فليس نظاماً ولا يدرى ان على الاشتراط المذكور بطريق مفهوم المني لغة وليس بجته عندنا في الاولة الشرعية انت
 ثم صاوا لثالث فلم ياكل فهو معلم والتعليم عندنا ان يرسل ثلث مرات كل مرة يقتل الصيد ولم ياكل منه انت
 عن ابن عباس قال ما امسك عليك كلبك ان كان عالماً فكل فان اكل فمات اكل منه فانا امسكه على نفسه واما الصقر والبازي فكل وان اكل فان تعليمه اذا دعوته ان يجيبك ولا يستطيع ضرب حتى تدرك الاكل قل محمد بن
 ناخذوه حتى اتي حفيظه والى ما نطق كتاب الآثار انت
 ذكره فرقا بين الكلب والبازي لا غير ذلك صحيح واذا اريد الفرق فهو ما اعتمد به الاول ١٢ ع
 هـ قوله لان الثلث الخ وفي المبسوط فقد رآه ذلك بالثلث لانه من طائفة ما لا يدرى اصل فيه فقتله موسى عليه السلام مع معلم حيث قال في الثالثة هذا فرق بيني وبينك وكذا الشرع قد ردة الخيار ثلثة ايام لا يقبل
 وقال عليه السلام اذا استاذن احدكم ثلثاً فلم يؤذن فليرجع وقال عمر رضي الله عنه اذا لم يرز احدكم في التجارات ثلث مرات فليستحل اليه غير ما رآك
 فوداخر ١٢ من كنه قوله كما هو اصله في اصل ابي حنيفة وفي جنسها اي في جنس المقادير نحو جنس الغريم واحد القادوم وتقدير ما يغلب في تزج ما هو البهر المعينة ١٢ ك
 صيداً فلم ياكل ثم اخذ ثانياً فلم ياكل ثم اخذ ثالثاً فلم ياكل نحل اكل الثالث عند ابي حنيفة ١٢ ع
 ذلك البع حتى كان للمولى ان يقتضيه ان شاء ١٢ زلعي كنه قوله وله انه الخ يعني ان العلم ثبت بالمرة الثالثة فيكون الصيد اثباتاً صيد كلب معلم فكل بخلاف مسالة الاذن فان الاذن اعلام للعبد ولا يحصل
 لعلم الا بعد البشارة وما بشره قبل العلم يكون تعرفت فوجدنا في ١٢ عن كنه قوله وذلك اي علم العبد لا يكون الا بعد البشارة وما بشره قبل العلم يكون تعرفت فوجدنا في ١٢ ع
 لو اغلب الصيد والشاة على السكين واصاب مذبحاً لاكل لان الاستعمال لم يوجد ١٢ عن

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله وتعليم الكلب ان يترك الاكل ثلث مرات وتعليم البازي ان يرجع ويجيب اذا دعوته وهو ما ثور عن ابن عباس رضي الله عنه وفي تفسير المائدة للطبراني من طريق ابراهيم
 النخعي عن ابن عباس انما قال في الطير اذا ارسلته فقتل فكل فان الكلب اذا صوته كره بعدوان تعليم الطير ان يرجع الى صاحبه وليس يفوب فاذا اكل من الصيد ونشف الريش
 فكل

[illegible]

في يده لم يبق صيداً فبطل حكم ذكاة الاضطرار وهذا اذا كان يتوهم بقاؤه اما اذا اشق بطنه واخرج ما فيه
ثم وقع في يده صاحبه حل لان ما بقي اضطرار المذبح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء بعدما ذبحت وقبل
هذا قولهما اما عند ابي حنيفة لا يوكل ايضاً لانه وقع في يده حياً فلا يحل الا بذكاة الاختيار رداً الى المتروكية على
مانذكرة ان شاء الله تعالى هذا الذي ذكرناه اذا ترك التذكية فلو كان ذكاة حل اكله عند ابي حنيفة وكذا المتروكية
والنطيحة والموقوذة والذي يقر الذئب بطنه وفيه حيوة خفية او بينة وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيت
استثناء مطلقاً من غير فصل وعند ابي يوسف اذا كان بحال لا يعيش مثله لا يحل لانه لم يكن موته بالذبح
وقال محمد ان كان يعيش مثله فوق ما يعيش المذبح يحل والا فلا لانه معتبر بهذه الحيوة على ما قررناه ولو
ادركه ولم يأخذه فان كان في وقت لو اخذه امكنه ذبحه لم يوكل لانه صار في حكم المقدور عليه وان كان لا
يمكنه ذبحه اكل لان اليد لم تثبت به والتمكن من الذبح لم يوجد وان ادركه فذاكاة حل له لانه ان كانت فية
حيوة مستقرة فالذكاة وقعت موقعها بالاجماع وان لم تكن فيه حيوة مستقرة فعند ابي حنيفة ذكاته الذبح
على ما ذكرناه وقد وجد وعندهما لا يحتاج الى الذبح واذا ارسل كلبه على صيد واخذ غيره حل وقال مالك
لا يحل لانه اخذ بغير ارسال اذا الارسال مختص بالمشار اليه ولنا انه شرط غير مفيد لان مقصودة حصول الصيد
اذا لا يقدر على الوفاء به اذا لا يمكنه تعليمه على وجه يأخذ ما عينه فسقط اعتباره ولو ارسله على صيد كثير فمضى
مرة واحدة حالة الارسال فلو قتل الكل يحل بهذه التسمية الواحدة لان الذبح يقع بالارسال على ما بيناه
ولهذا اشترط التسمية عند الفعل واحد فتكفيه تسمية واحدة بخلاف ذبح الشاتين بتسمية واحدة لان
الثانية تصير مذبوحة بفعل غير الاول فلا بد من تسمية اخرى حتى لو اضجع احدهما فوق الاخرى وذبحهما
بمرة واحدة تحلان بتسمية واحدة ومن ارسل فهما فكل من حتى يتمكن ثم اخذ الصيد فقتله يوكل لان مكثها
ذلك حيلة منه للصيد لا استراحة فلا يقطع الارسال وكذا الكلب اذا اعتاد عاداته ولو اخذ الكلب صيداً فقتله
ثم اخذ اخر فقتله وقد ارسله صاحبه اكل جميعاً لان الارسال قائم لم ينقطع وهو بمنزلة ما لورمى سهماً الى
صيد فاصابه واصاب اخر ولو قتل الاول فحتم عليه طويلاً من النهار ثم مر به صيداً اخر فقتله لا يوكل الثاني

قوله وهذا يدل على عدم حمل الأكل بدون الذكاة فيما لم ينكح المفقدا لانه وما يفتق الوقت اذا كان يتوهم بقاؤه اي
 جامع المرح الذي يجره الكلب ١٢ **قوله** والى المترتبة اي قياسا عليه واعتبارا به والمترتبة التي تقع في البراءة تسقط من الجمل ونحوه والجامع عدم نوع الذكاة الا اضطرارية والاختيارية وذلك في المترتبة على سب
 وكذلك فيما نحن فيه لانه لا دفع في يده حيا بطل الذكاة الا اضطراري ولم يوجد الذكاة الاختيارية فصار نظرية المترتبة فلا يוכלل ١٣ **قوله** فلو انه ذكاه الخ هذا ليس ببيان الخلفات بل ببيان الاجماع لانه ان كانت فيه
 حيوة مستقرة فالذكاة وقعت موثقا بالاجماع وان لم يكن فيه حيوة مستقرة عندنا في حيفته وذلك عند الذبح وقد وجد عندنا ما جعل بلا ذبح ١٤ **قوله** المترتبة المترتبة اي التي
 تنزى من مكان عال او في غير فتوت وانظمت في التي تنظمها اخرى فتوت والموقوفة هي منقولة بالخشب قال قتادة كانوا يعزونها باحصافا فاما مات اكبرها ١٥ **قوله** من غير فصل اي بين ان يكون
 المذبح حيوة غفيرة او ميتة ١٦ **قوله** وعندنا في يوسف الخ اي عندنا في يوسف لا يجل وان ذلك المترتبة وانظمت والموقوفة الذي بقى الذب بطنه اذا كان الصيد كحال لا يعيش شمله لان موته ليس بالذبح وعند محمد
 انه يجل بالتمكية اذا كان كحال يعيش فوق ما يعيش المذبح لان يكون موته بالذبح وان لم يكن يعيش اكثر ما يعيش المذبح لا يجل بالذبح لانه لا يعتبر تلك الحيوة ١٧ **قوله** ولو اذكر الخ يريد ان المسائل المتقدمة
 كانت فيما انفصل الصائد ومنها اذكر ولم يأت ١٨ **قوله** على ما ذكرناه اشارة الى قوله انه دفع في يده حيا فلا يجل لانه اذا كان الذكاة الاختيارية اي قياسا عليها ١٩ **قوله** لان مقصوده الخ والجميع بالنسبة
 الى هذا المقصود وان قيل قد يكون مقصودا معينا اجيب بانه متعذر اذا لا يفيد الخ ٢٠ **قوله** فستقط اعتبارا لان ما لا يدل تحت القدرة سقط اعتبارا كما قلنا في الباري انه سقط اعتبار ترك الاكل لاستحالة
 تعليمه ولا يقلل جازا ان يكون مقصوده المعين لانا نقول لو كان مقصوده المعين كان باعتبار انه صيدا باعتبار انه حيوانا ٢١ **قوله** فلو لم يكن الخ يمكن كونه انقضى واستغنى عنه المكين وانما يمكن في معنى يمكن فغير مسموع الا في السير
 ٢٢ **قوله** فلا يقطع الا بالارسال اي فوره كيف وقصد صاحبه تحقيق بذلك وهذا من النقصان بالحجة ٢٣ **قوله** اذا اعتاد الخ اي صنع كما يصنع الغدوا الغدوا انما يجل من ولا يتبع الصيد
 حتى يشك ٢٤ **قوله** فلو لم يجل عليه جثوم الطائر مثل جلوس الانسان من باب ضرب وقولهم الجثم الميت خطا ٢٥ **قوله** فلو لم يجل عليه جثوم الطائر مثل جلوس الانسان من باب ضرب وقولهم الجثم الميت خطا ٢٥ **قوله** فلو لم يجل عليه جثوم الطائر مثل جلوس الانسان من باب ضرب وقولهم الجثم الميت خطا ٢٥

لا تقطع الا رسال بمكثه اذ لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ وانما كان استراحة بخلاف ما تقدم ولوارسل به بازيه
 المعلم على صيد فوقه على شيء ثم اتبع الصيد فاخذه وقتله فانه يوكل وهذا اذا لم يكسب زمانا طويلا للاستراحة
 وانما مكث ساعة للكمين لما بينا في الكلب ولوان بازيا معلما اخذ صيدا فقتله ولا يدرى ارسله انسان ام لا
 يوكل لوقوع الشك في الارسال ولا ثبت الاباحة بدونه قال وان خنقه الكلب ولم يجرحه لم يوكل لان الجرح
 شرط على ظاهر الرواية على ما ذكرناه وهذا ايد لك على انه لا يحل بالكسر وعن ابي حنيفة انه اذا كسر عضو فقتله
 لا بأس باكله لانه جراحة باطنة فهي كالجراحة الظاهرة وجه الاول ان المعتبر جرح ينتهض سببا لانها الدم ولا
 يحصل ذلك بالكسر فاشبه التخييق قال وان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسى او كلب لم يذكر اسم الله
 عليه يرثيه به عمدا لم يوكل لما رويناه في حديث عدى رضى الله عنه ولانه اجتمع المبيع والمحرم فيغلب جهة
 الحرمة نصا او احتياطا ولورده عليه الكلب الثانى ولم يجرحه معه ومات بجرح الاول يكره اكله لوجود
 المشاركة في الاخذ وفقدناها في الجرح وهذا بخلاف ما اذا رده المجوسى عليه حيث لا يكره لان فعل المجوسى
 ليس من جنس فعل الكلب فلا تتحقق المشاركة وتتحقق بين فعلى الكلبين لوجود المجانسة ولولم يرد الكلب
 الثانى على الاول لكنه اشتد على الاول حتى اشتد على الصيد فاخذه وقتله لا بأس باكله لان فعل الثانى اثر في
 الكلب المرسل دون الصيد حيث اذ ادب به طلبا فكان تبعا لفعله لانه بناء عليه فلا يضاف الاخذ الى التبع
 بخلاف ما اذا كان رده عليه لانه لم يصير تبعا فيضاف اليهما قال واذا ارسل المسلم كلبه فزجره مجوسى
 فأنزجر بزجرة فلا بأس بصيده والمراد بالزجر الاغراء بالصياح عليه وبالا تزجار اظهار زيادة الطلب ووجهه
 ان الفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كما في نسخ الامى والزجر دون الارسال لكونه بناء عليه قال ولوارسله
 مجوسى فزجره مسلم فأنزجر لم يوكل لان الزجر دون الارسال ولهذا المتيقن به شبهة الحرمة فاولى ان لا
 يثبت به الحل وكل من لا تجوز ذكاته كالمرتبة والمحرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسى وان لم

لصحت ما تقدم وهو قوله فمن جئناك به قوله ولوارسل الخ فانه من مسائل الاصل ذكرنا تفريعا ايضا قد مر عند قوله ولوان صغر اذن صاحبه الخ من قوله فوقع على شيء الخ من عبارة البخاري
 يقع على شيء وينظر الى صيده الثاني من الجانب الذي يتكلم من اخذه فهو بمنزلة الكمين الغند فلا يقطع به فور الارسال كالكافية من قوله وانما مكث ساعة للكمين حتى لا يقطع فور الارسال فلما اذا مكث زمانا طويلا حتى لا يقطع
 فور الارسال فانه لا يوكل كذا في الكلب من قوله للكمين كون بالضم نهان شدن وكمين برفدن امير در آمدن وكارى كراسته شود ١٢ تاج اللغات من قوله لوقوع الشك في الارسال والارسال شرط
 الا بانه بعد وجود التعليم فاذا لم يعلم انه كان مسلما او لم يكن لا يثبت الاباحة فلا يوكل لان زمينه لا لان مال الغير كذا في غاية البيان ولئن علم انه منسل فلا يوكل الا باذن صاحبه كذا قال ابي حنيفة من قوله على ما ذكرناه
 اى عند قوله ولا بد من الجرح في ظاهر الرواية ١٢ غاية البيان
 من قوله يريده اى بعدم ذكر اسم الله عليه لم ذكره عند انه اذا ترك ناسيا اكل ١٢ من قوله فانه نسا كان يشير الى حديث ما اتفق الحلال والحرام الا اغلب الحرام وهذا الحديث وجدهم موقفا على ابن مسعود ١٢
 من قوله احتياطا لان الحرام واجب الترك والحلال جائز الترك فكان الاحتياط في الترك ١٢ من قوله ولورده الخ اى لورد الكلب الثانى الصيد على الكلب الاول معنى اذا كان الصيد يفر من الكلب الاول
 فاستقبله كلب آخر غير معلم فزجره حتى اخذه الكلب الاول يكره اكله قبل كراهته تنزيه قبل كراهته تحريم وهو اختيار شمس الامنة المحواوى ١٢ من قوله لوجود المشاركة الخ فغلب جانب الحل فوجب اعانة
 غير المعلم اكرهته دون الحرمة لعدم المشاركة في الاخذ والجرح ١٢ من قوله لوجود الجانبة شرط الضم فلا يضم هذا الفعلين الى الآخر لانهم يتجانسان حتى يصير واحدة واحدة ١٢ اعطى من قوله فلا بأس بصيده
 اى على اكله لعدم اعتبار الزجر عند الارسال لكون الزجر دون الارسال وقوتض بالمحرم اذا زجر كلب حلال فانه يجب عليه الجواز واجب بان الجواز في المحرم بدلالة النص فانه لا يجب عليه الجواز بما هو دونه وبوالد لا فوجب
 بالزجر بالطلاق الاول ١٢ اعطى من قوله كما في نسخ الامى فان نسخ الحكم لا يكون بالمحرم ولا يكون نسخ الحكم بالمحرم ١٢ من قوله ولورده الخ يبنى اذا ارسل المسلم فزجر المجوسى لم يثبت شبهة
 الحرمة فاولى ان لا يثبت الحل فيما اذا زجره المسلم بعد ارسال المجوسى لان الحرمة اسرع ثبوتا لان مباحا على الاحتياط فلما لم يثبت ثبوتا فلا بد من الاحتياط ثبوتا وهو الحل الاول ١٢ ك

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله فتغلب جهة الحرمة نصا واحتياطا كانه يشير الى حديث ما اجتمع الحلال والحرام الا اغلب الحرام المحرم للحلال وهو حديث مجرى على الائمة ولما وجد مرفوعا الا ان
 عند عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن جابر عن الشعبي عن عبد الله قال ما اجتمع حلال وحرام الا اغلب الحرام المحرم للحلال وهو ضعيف منقطع

يرسله احد فزجرة مسلم فانزجر فاحذ الصيد فلا بأس باكله لان الزجر مثل الانقلاط لانه ان كان دونه
 من حيث انه بناء عليه فهو فوقه من حيث انه فعل المكلف فاستويا فصلهما ناسخا ولو ارسل المسلم كلبه
 على صيد وسمى فادركه فضربه ووقذه ثم ضربه فقتله اكل وكذا اذا ارسل كلبين فوقذه احدهما ثم قتله
 الاخر اكل لان الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم فجعل عفوا ولو ارسل رجلا ن كل واحد
 منهما كلبا فوقذه احدهما وقتله الاخر اكل لما قلنا والملك الاول لان الاول اخرجته عن حد الصيدية الا ان
 الارسال من الثاني حصل على الصيد والمعتد في الاباحة والحرمة حالة الارسال فلم يحرم بخلاف
 ما اذا كان الارسال من الثاني بعد الخروج عن الصيدية بجرح الكلب الاول فصل في الرمي ومن سمع حسنا
 ظنه حس صيدا فرماه او ارسل كلبا او بازيا عليه فاصاب صيدا ثم تبين انه حس صيد حل المصاب اتي
 صليدا كان لانه قصد الاصطياد وعن ابى يوسف انه خص من ذلك الخنزير لتغلظ التحريم الا ترى ان ما كا
 تثبت الاباحة في شيء منه بخلاف السباع لانه يؤثر في جلدتها وزفر خص منها ما لا يؤكل لحمه لان الارسال
 فيه ليس للاباحة ووجه الظاهر ان اسم الاصطياد لا يختص بالماكول فوقع الفعل اصطيادا وهو فعل
 مباح في نفسه واباحة تناول ترجع الى المحل فتثبت بقدر ما يقبله لحم وجلدا وقد لا تثبت اذا لم يقبله
 واذا وقع اصطيادا صار كانه رمي الى صيد فاصاب غيره وان تبين انه حس ادمي او حيوان اهلي لا يحل
 المصاب لان الفعل ليس باصطياد والطير الداجن الذي ياوي البيوت اهلي والظبي الموثق بمنزلته لما بينا
 ولورمى الى طائر فاصاب صيدا او مزا الطائر ولا يدري وحشى هو او غير وحشى حل الصيد لان الظاهر فيه
 التوحش ولورمى الى بعيد فاصاب صيدا ولا يدري ناد هو ام لا يحل الصيد لان الاصل فيه الاستيناس
 الانقلاط من حيث ان كل واحد منهما غير مشروط في حل الصيد بخلاف الارسال والقياس ان لا يحل بجره مسلم لان زجره ليس بارسال ويدون الارسال لا يحل لانه شرط ووجه الاستيناس ان لما انزجر بجره جعل ذلك
 بمنزلة ابتداء الارسال فكذلك قوله فصل ناسخا بخلاف الفصل الاول لان الزجر ليساوي الارسال لوجه من الوجه لان كل واحد منهما فعل المكلف والزجر بناء على الارسال فكان دون من كل واحد منهما نفع ١٢ ولعل
 قوله لان الامتناع كمنع لان هذا المعنى لا يمكن ضبطه من فعل الكلب الا ترى ان لا يمكن ان يعلم ترك الجرح بعد الجرح الاول فلم يمكن تعليمه سقطا اعتباره فكانه قد جرح واحد غاية البيان ١٣ قوله
 فصل عفوا يشترط الجواب عما قيل الضربة الثانية التي قتل الكلب بها الصيدا انما حصلت بعد الا شئان الذي اخرج من الصيدية فكان الواجب ان لا يحل اكله لان الصيد انما بعد الا شئان ملحق بالادراج فيحل
 بالذبح لا يضرب الكلب وجوابه انه قد تردد في وجهه وانما قد تردد في وجهه ١٤ كفاية
 ١٥ قوله فاما لنا اشارة الى قول الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم فجعل عفوا ١٦ ك
 كانت ذكاته بعد ذلك بالذبح في المنزح فخرج الكلب في شدة وجوب العزيمة فلما اجتمع فيه الوجوب للمحل يلزم فيه الوجوب للمحرمة ١٧ كلفته قوله فصل في الرمي لما كانت اكله الاصطياد ونفسا على قسبين حيوان و
 جاد كما بينا في اول هذا الكتاب قدم فصل الحيوان المفضل على فصل الجماد لان الحيوان له روح وفعل اختياري والجماد لا روح له ولا فعل ولا آية ما يستعان به على تحصيل امر ١٨ من ١٩ قوله ومن سمع كرخ فهو المسأل
 من اول هذا الفصل الى قوله وانما يسمى الرجل عند الرمي اكل ليست بمذكورة في البداية لانها لم تذكر في الجامع الصغير ونقص القديري وانما ذكر القديري في شرحه فنقصه الكرخي وذكر ما صاحب الهداية فيها من غير القديري
 ٢٠ من ٢١ قوله فاصاب صيدا اى غير الذي سمع صوته لان النكته اذا ابدت نكته كان الثلثي غير الاصل ٢٢ ك
 بهذا التقيدهما فان قلنا طير الماء فظهر انه سمع صوته فظهر انه جرد لم يؤكل المصاب في رواية ويؤكل في اخرى ٢٣ ك
 تساوبا فكان الحكم للخط ٢٤ من ٢٥ قوله اى صيد كان اى السمور حسه اى صيد كان يؤكل لحمه الا ٢٦ ك
 ٢٧ كلفته قوله تخطأ التحريم اى لان الخنزير مخطئ التحريم لا يجوز الانتفاع به لوجه السباع وان كانت محرمة جاز الانتفاع بها فاذا رمى الى صيد بخرجه الانتفاع به فاصاب الماكول جاز اكله واذا رمى الى صيد
 لا يحل الانتفاع به لوجه سجال لم يتبين بربطه بالاباحة فلم يحل ما اصاب به ٢٨ من ٢٩ كلفته قوله لان اى لان الاصطياد يؤثر في طهارة جلد ما اذا اثر الاصطياد في طهارة جلد ما جاز ان يؤثر في اباحته لحم ما اصابه ٣٠ عيني
 ٣١ كلفته قوله جرحه اى اى الاصطياد فحل مباح في نفسه لقوله تعالى وانما حللتهم فاصطادوا والاصطياد اخذ الصيد والصيد اسم لمتنعه منقوش في الاصل فكانت الآيتان دليلا على اباحته عموم الاصطياد كان الاصطياد
 اذا كان فيما حل اكله كان الغرض منه الاكل وان كان فيما لا يحل اكله كان الغرض منه الانتفاع بجلده او شعره او دغ او غيره وهذا معنى قوله واباحة تناول ترجع الى المحل فتثبت بقدر ما يقبله لحم وجلدا لا يثبت تناول
 بقدر ما يقبل لحم ان كان يقبل لحم من حيث اللحم يتناول اللحم وان كان يقبل ناول الجملد لا اللحم يثبت ذلك فينتفع بجلده وان لم يقبل ناولها جميعا كما في الخنزير فيكون الاصطياد له في اذنيه فاذا كان الاصطياد
 مباحا حل المصاب اذا كان الماكول اللحم وان كان لا يحل اكله ٣٢ من ٣٣ كلفته قوله لا يحل لانه ارسل الى غير صيد فلم يتعلق به حكم الاباحة فصاح كانه رمى الى ادى عالمنا فاصاب صيدا فانه لا يؤكل ٣٤ كلفته قوله
 اى اى لو ارسل كلبه على طير اى فاصاب صيدا لم يؤكل لان الرمي اى لا يجوز صيد الكلب وهو كاشاة ٣٥ من ٣٦ كلفته قوله والظبي الموثق بمنزلة الطير الداجن الذي ياوي البيوت ٣٧ من ٣٨ كلفته قوله
 فلا يقال ان البعير مذكور اذا ذاب على وجهه شاردا كذا في المجزئة ٣٩ من

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

قوله روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره اكل الصيد اذا غاب عن الرمي وقال لعل هو ام الارض قتلتك عبد الوزاري من حديث عائشة ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم بظبي قد اصابه بالامس فقال لو اعلان سهمك قتله اكلته ولكن لا ادري وهو ام الارض كثيرة وفيه عبد الكريم بن ابي الخارق وهو ضعيف وروى من مرسل زياد بن ابي مريم نحوه وروى ابو داود في المراسيل عن الشعبي ان اعرابيا اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ظبيا الحديث وفيه بات عنك ليلة فلا امن ان تكون هامة اعانك عليه الحاجة الى فيه وروى ابن ابي شيبة والطبراني وابو داود في المراسيل من طريق عبد الله بن ابي رزين عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصيد يتواري عن صاحبه قال هو ام الارض قتلتك و يعارضه حديث عدى بن حاتم وان وميت بسهمك فاذا كرا سمع الله تعالى فان غاب عنك يوما فلعنجد فيه الا اثر سهمك فكل ان شئت متفق عليه و للبخاري بعد يوم اول يوم وللترمذي والنسائي من وجه اخر عن عدى قلت يا رسول الله انا اهل ميد وان اهدنا يرمى الصيد فيغيب عنه الليلة والليلتين فيتبع الاثر فيجده ميتا قال صلى الله عليه وسلم اذا وجدت السهم ولعنجد فيه اثر غيره وعلمت ان سهمك قتله فكله ولدا رقتي اذا قدرت عليه وليس فيه اثر ولا خدش الا رميتك فكل وان وجدت فيه اثر فغير رميتك فلا تأكله واسأله عقيم وسمعه عن ابن ثعلبة الحشني في الذي يدرك ميده بعد ثلث قال كله ما لم ينش حيا ميت عدى بن حاتم وان وقعت رميتك في الماء فلا تأكله فانك لا تدري الماء قتله او سهمك متفق عليه لفظ فكل الا ان تجد قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله او سهمك

فوقع في الماء او وقع على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض لم يؤكل لانه المتردية وهو حرام بالنص ولانه
 احتل الموت بغير الرمي اذ الماء مهلك وكذا السقوط من عل يؤيد ذلك قوله عليه السلام لعدي رضوان الله
 عنه وان وقعت رميتك في الماء فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتله لوسهمك وان وقع على الارض ابتداء
 اكل لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتبار سداب الاصطيا بخلاف ما تقدم لانه يمكن التحرز عنه فصار
 الاصل ان سبب الحرمة والحل اذا اجتماعا وامكن التحرز عما هو سبب الحرمة ترجح جهة الحرمة احتياطاً وان
 كان مما لا يمكن التحرز عنه جرى وجوده مجرى عدمه لان التكليف بحسب الوسع فيما يمكن التحرز عنه اذا
 وقع على شجر او حائط او اجرة ثم وقع على الارض او رماه وهو على جبل فتردى من موضع الى موضع حتى
 تردى الى الارض او رماه فوق على رُحْمٍ منصوب او قصبة قائمة او على حرف الجرة لاحتمال ان حدة هذه
 الاشياء قتله ومما لا يمكن الاحتراز عنه اذا وقع على الارض كما ذكرناه او على ما هو في معناه كجبل او ظهر بيت
 اولينة موضوعة او صخرة فاستقر عليها لان وقوعه عليه وعلى الارض سواء وذكر في المتن لو وقع على صخرة
 فأنشق بطنه لم يؤكل لاحتمال الموت بسبب انحرصحه الحاكم الشهيد وحمل مطلق المروي في الاصل على غير
 حالة الانشقاق وحمله شمس الائمة السرخسي على ما اصابه حدة الصخرة فأنشق بطنه بذلك وحمل المروي في
 الاصل على انه لم يصبه من الاجرة الا ما يصيبه من الارض لو وقع عليها وذلك عفو وهذا اصح وان كان
 الطير ماياً فان كانت الجراحة لم تنغس في الماء اكل وان انغست لا يؤكل كما اذا وقع في الماء قال ما اصابه
 المعارض بعرضه لم يؤكل وان جرحه يؤكل لقوله عليه السلام فيه ما اصاب بحدة فكل وما اصاب بعرضه
 فلا تأكل ولانه لا بد من الجرح ليحقق معنى الذكاة على ما قدمناه قال ولا يؤكل ما اصابه البندقة فمات

[illegible]

الدراية في تخریج احادیث الهداية

حديث في العراض ما اصاب بحد فكل وما اصاب بعرضه فلا تاكل متفق عليه من حديث عدي بن حاتم قلت يا رسول الله فاني ارى بالعراض الصيد فاميد قال اذا اصاب بحد فكل واذا اصاب بعرضه فقتل فلا تاكل فانه وقيد .

بها لا تها تندق وتكسر ولا تجرح فصار كالمعارض اذا لم يخزق وكذلك ان رماه بجره وكذلك ان جرحه قالوا
 تأويله اذا كان ثقيلاً وبه حدة لاحتمال انه قتله بثقله وان كان الحجر خفيفاً وبه حدة يحل لتعين الموت
 بالجرح ولو كان الحجر خفيفاً وجعله طويلاً كالسهم وبه حدة فانه يحل لانه يقتله
 بجرحه ولو رماه بمروءة حديدية ولم تبضع بضعا لا يحل لانه قتله دقا وكذا اذا رماه بها فليكن رأسه او قطع
 وواجبه لان العروق تنقطع بثقل الحجر كما تنقطع بالقطع فوقه الشك او لعله مات قبل قطع الاوداج ولو رماه
 بعصاً او بعود حتى قتله لا يحل لانه يقتله ثقلاً لا جرحاً اللهم الا اذا كان له حدة يبضع بضعا فيجئني بالأس
 به لانه بمنزلة السيف والرمح والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافاً الى الجرح بيقين كان الصيد
 حلالاً واذا كان مضافاً الى الثقل بيقين كان حراماً وان وقع الشك ولا يدري مات بالجرح او بالثقل كان
 حراماً احتياطاً وان رماه بسيف او بسكين فاصابه بحدة فجرحه حل وان اصابه بقفا السكين او بمقبض
 السيف لا يحل لانه قتله دقا والحديد وغيره فيه سواء ولو رماه فجرحه ومات بالجرح ان كان الجرح مدمياً
 يحل بالاتفاق وان لم يكن مدمياً فكذلك عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة صغيرة او كبيرة لان
 الدم قد يجتسب بضيق النفذ او غلظ الدم وعند بعضهم يشترط الادماء لقوله عليه السلام ما انهد الدم و
 افري الاوداج فكل شرط الانهيار وعند بعضهم ان كانت كبيرة حل بثبوت الادماء وان كانت صغيرة لا بثبوت
 من الادماء ولو ذبح شاة ولم يسيل منه الدم قليل لا تحل وقيل تحل ووجه القولين دخول فيما ذكرناه واذا
 اصاب السهم ظلف الصيد او قرنيه فان ادماه حل والا فلا وهذا يؤيد بعض ما ذكرناه قال واذا رمى صيدا
 فقطع عضواً منه اكل الصيد لما بيناه ولا يוכל العضو وقال الشافعي اكله ان مات الصيد منه لانه ميان
 بذكاة الاضطرار فيحل المبان والمبان منه كما اذا ابين الرأس بذكاة الاختيار بخلاف ما اذا الميمت لانها ما

له قوله تندق وقبض وتشدق فان كوفت ١٢ منتخب ٢ قوله فصار كالمعارض اذا لم يخزق لا يוכל فكذلك في البندقة فخرق المعارض اي فخرق بالراء المهمة تصحيت ٣
 قوله وكذلك لان الحجر ما يخرق ولا يجرح ٤ قوله بمرءة المرة جرابيض رقيق كالسكين يذبح به ٥ انما به ٦ قوله اوداج اوداجان تشبه دوج بفتحين مرقان عظيمان في جانبي قدام العنق بينهما الحلقوم
 والمرئي كذا في رواه المختار نقله القسبي وقد يقال الاوداج تعليل على عروق اربعة منها بذاق والثالث الحلقوم وهو مجرى النفس على الصحيح والرابع المرئي وهو مجرى الطعام والشراب كذا في الدر المختار وقيل ان المرئي مجرى
 النفس والحلقوم مجرى السلف والامعاء والوداجان هما مجرى الدم كذا قيل ١٢ قوله لهم الا اذا كان كذا لوني بابل الاستثناء اذا كان المستثنى عزاً نادراً لو كان قصدهم بذلك الاستثناء لم يشبه الله تعالى
 في اثبات كونه وجوده اي اذ بان بطلان البندقة عند الشذوذ ١٢ كذا قوله او قبض راح القبض من السيف بقع الميم وكسر الباء جث قبض عليه جمع الكف ١٢ كذا قوله سوادى في شرح الجرح يعني
 ان الحديد اذا جرح اكل واذا لم يجرح لم يוכל وكذا غير الحديد كالمعارض والعود اذا جرح اكل واذا لم يجرح لم يוכל ١٢ كذا قوله ما انهد الدم لطفق من حديثي فخرق السهم من حديث رافع بن خديج قال
 كذا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقلت يا رسول الله انما يكون سوادى فقال ما انهد الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً او ظفراً وساحه من ذلك اما السن فعظم واما الظفر فمدى الجشنة و
 الثاني رواه ابن ابى شيبة في مصنفه عن رافع بن خديج قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبح بالليطة فقال كل ما افري الاوداج الاستثناء انتهى ١٢ كذا قوله حل بدون الادماء
 لان عدم خروج الدم لعدم الدم فلا يكون مفراً ١٢ كذا قوله لا بد من العاد لان عدم خروج الدم لضيق النفذ لعدم الدم ١٢ كذا قوله قيل لا تحل وهو قول ابى القاسم الصغار لعدم معنى الذكاة وهو
 تسهيل الدم النجس وقد قال عليه السلام ما انهد الدم افري الاوداج فكل ١٢ كذا قوله وقيل تحل وهو قول ابى بكر الاسكاف وكان يقول لا بأس بأكبر لوجود فضل الذكاة اقل عليه السلام الذكاة بين البنت و
 العيين وقد يجتسب بعض الدم في العروق بما جالس يسيراً اذا اكلت الشاة العتاب وذلك غير موجب للحزمة بالاتفاق فهذا مثله كذا في المبسوط ١٢ كذا قوله دخل فيما ذكرناه وهو قوله وان كان مدياً فكذلك
 عند بعض المتأخرين وعند بعضهم يشترط الادماء الخ ١٢

له قوله بعض ما ذكرناه بغير قول ابى القاسم الصغار فانه شرط سيلان الدم ١٢ كذا قوله لا يمانه من ان الرقي الجرح يجب فاما قطع العضو كان الجرح موجوداً لا محالة فبطل ١٢ كذا قوله فكل في الخ وذلك
 ان قطع اي عضو كان في ذكاة الاضطرار قطع الاصل في ذكاة الاختيار فكذلك البعض المبان في ذكاة الاضطرار ١٢ كذا قوله اذا لم يميت الخ اي بخلت ما اذا لم يميت بالقطع الذي حصل به الابانة واما في ذكاة
 اخرى لا تعلق ببلان حصل بسبب الذكاة وبالمبان لم يحصل بسبب الذكاة لانه لم يحل المبان من قبل بلان من قبل هذا القطع حتى يكون الابانة حاصلة بسبب الذكاة واما بين من لم يحصل بسبب الذكاة فهو حرام ١٢

ابن بالدكاة ولنا قوله عليه السلام ما ابيح من الحي فهو ميت ذكر الحي مطلقا فيصرف الى الحي حقيقة و
 حكما والعضو المبان بهذه الصفة لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحيوة فيه وكذا احكاما لانه يتوهم سلامته
 بعد هذه الجراحة ولهذا اعتبره الشرع حتى لو وقع في الماء وفيه حيوة بهذه الصفة يحترم وقوله ابي بالدكاة
 قلنا حال وقوعه لم تقع ذكاة لبقاء الروح في الباقي وعند زواله لا تظهر في المبان لعدم الحيوة فيه ولا تتبعته
 لزوالها بالانفصال فصار هذا الحرف هو الاصل ان المبان من الحي حقيقة وحكما لا يحل والمبان من الحي صورة
 لاحكاما يحل وذلك بان يبقى في المبان منه حيوة بقدر ما يكون في المذبوح فانه حيوة صورة لاحكاما ولهذا لو
 وقع في الماء وبه هذا القدر من الحيوة أو تردى من جبل أو سطح لا يحترم فتخرج عليه المسائل فنقول اذا قطع يدا
 او رجلا او فخذاً او ثلثة مما يلي القوائم أو أقل من نصف الرأس يحرم المبان ويحل المبان منه لانه يتوهم بقاء الحيوة
 في الباقي ولو قد عذب نصفين أو قطعه اثلاثاً أو أكثر مما يلي العجز أو قطع نصف رأسه أو أكثر منه يحل المبان والمبان
 منه لان المبان منه حيوة لا يحل منه بقاء الحيوة بعد هذا الجرح والحديث وان تناول السمك ما ابيح
 منه فهو ميت الا ان ميتته حلال بالحديث الذي روينا ولو ضرب عنق شاة فابان رأسها يحل لقطع الاوداج
 ويكره هذا الصنيع لا بداعه النخاع وان ضربه من قبل القفا ان مات قبل قطع الاوداج لا يحل وان لم يميت حتى
 قطع الاوداج حل ولو ضرب صيدا فقطع يدا او رجلا ولم يمته ان كان يتوهم الاندمال فاذا مات
 ذكرها في كتابنا

له قوله ما ابيح من الحي فهو ميت ذكر الحي مطلقا فيصرف الى الحي حقيقة و
 حكما والعضو المبان بهذه الصفة لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحيوة فيه وكذا احكاما لانه يتوهم سلامته
 بعد هذه الجراحة ولهذا اعتبره الشرع حتى لو وقع في الماء وفيه حيوة بهذه الصفة يحترم وقوله ابي بالدكاة
 قلنا حال وقوعه لم تقع ذكاة لبقاء الروح في الباقي وعند زواله لا تظهر في المبان لعدم الحيوة فيه ولا تتبعته
 لزوالها بالانفصال فصار هذا الحرف هو الاصل ان المبان من الحي حقيقة وحكما لا يحل والمبان من الحي صورة
 لاحكاما يحل وذلك بان يبقى في المبان منه حيوة بقدر ما يكون في المذبوح فانه حيوة صورة لاحكاما ولهذا لو
 وقع في الماء وبه هذا القدر من الحيوة أو تردى من جبل أو سطح لا يحترم فتخرج عليه المسائل فنقول اذا قطع يدا
 او رجلا او فخذاً او ثلثة مما يلي القوائم أو أقل من نصف الرأس يحرم المبان ويحل المبان منه لانه يتوهم بقاء الحيوة
 في الباقي ولو قد عذب نصفين أو قطعه اثلاثاً أو أكثر مما يلي العجز أو قطع نصف رأسه أو أكثر منه يحل المبان والمبان
 منه لان المبان منه حيوة لا يحل منه بقاء الحيوة بعد هذا الجرح والحديث وان تناول السمك ما ابيح
 منه فهو ميت الا ان ميتته حلال بالحديث الذي روينا ولو ضرب عنق شاة فابان رأسها يحل لقطع الاوداج
 ويكره هذا الصنيع لا بداعه النخاع وان ضربه من قبل القفا ان مات قبل قطع الاوداج لا يحل وان لم يميت حتى
 قطع الاوداج حل ولو ضرب صيدا فقطع يدا او رجلا ولم يمته ان كان يتوهم الاندمال فاذا مات

له قوله ما ابيح من الحي فهو ميت ذكر الحي مطلقا فيصرف الى الحي حقيقة و
 حكما والعضو المبان بهذه الصفة لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحيوة فيه وكذا احكاما لانه يتوهم سلامته
 بعد هذه الجراحة ولهذا اعتبره الشرع حتى لو وقع في الماء وفيه حيوة بهذه الصفة يحترم وقوله ابي بالدكاة
 قلنا حال وقوعه لم تقع ذكاة لبقاء الروح في الباقي وعند زواله لا تظهر في المبان لعدم الحيوة فيه ولا تتبعته
 لزوالها بالانفصال فصار هذا الحرف هو الاصل ان المبان من الحي حقيقة وحكما لا يحل والمبان من الحي صورة
 لاحكاما يحل وذلك بان يبقى في المبان منه حيوة بقدر ما يكون في المذبوح فانه حيوة صورة لاحكاما ولهذا لو
 وقع في الماء وبه هذا القدر من الحيوة أو تردى من جبل أو سطح لا يحترم فتخرج عليه المسائل فنقول اذا قطع يدا
 او رجلا او فخذاً او ثلثة مما يلي القوائم أو أقل من نصف الرأس يحرم المبان ويحل المبان منه لانه يتوهم بقاء الحيوة
 في الباقي ولو قد عذب نصفين أو قطعه اثلاثاً أو أكثر مما يلي العجز أو قطع نصف رأسه أو أكثر منه يحل المبان والمبان
 منه لان المبان منه حيوة لا يحل منه بقاء الحيوة بعد هذا الجرح والحديث وان تناول السمك ما ابيح
 منه فهو ميت الا ان ميتته حلال بالحديث الذي روينا ولو ضرب عنق شاة فابان رأسها يحل لقطع الاوداج
 ويكره هذا الصنيع لا بداعه النخاع وان ضربه من قبل القفا ان مات قبل قطع الاوداج لا يحل وان لم يميت حتى
 قطع الاوداج حل ولو ضرب صيدا فقطع يدا او رجلا ولم يمته ان كان يتوهم الاندمال فاذا مات

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث ما ابيح من الحي فهو ميت ذكر الحي مطلقا فيصرف الى الحي حقيقة و
 حكما والعضو المبان بهذه الصفة لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحيوة فيه وكذا احكاما لانه يتوهم سلامته
 بعد هذه الجراحة ولهذا اعتبره الشرع حتى لو وقع في الماء وفيه حيوة بهذه الصفة يحترم وقوله ابي بالدكاة
 قلنا حال وقوعه لم تقع ذكاة لبقاء الروح في الباقي وعند زواله لا تظهر في المبان لعدم الحيوة فيه ولا تتبعته
 لزوالها بالانفصال فصار هذا الحرف هو الاصل ان المبان من الحي حقيقة وحكما لا يحل والمبان من الحي صورة
 لاحكاما يحل وذلك بان يبقى في المبان منه حيوة بقدر ما يكون في المذبوح فانه حيوة صورة لاحكاما ولهذا لو
 وقع في الماء وبه هذا القدر من الحيوة أو تردى من جبل أو سطح لا يحترم فتخرج عليه المسائل فنقول اذا قطع يدا
 او رجلا او فخذاً او ثلثة مما يلي القوائم أو أقل من نصف الرأس يحرم المبان ويحل المبان منه لانه يتوهم بقاء الحيوة
 في الباقي ولو قد عذب نصفين أو قطعه اثلاثاً أو أكثر مما يلي العجز أو قطع نصف رأسه أو أكثر منه يحل المبان والمبان
 منه لان المبان منه حيوة لا يحل منه بقاء الحيوة بعد هذا الجرح والحديث وان تناول السمك ما ابيح
 منه فهو ميت الا ان ميتته حلال بالحديث الذي روينا ولو ضرب عنق شاة فابان رأسها يحل لقطع الاوداج
 ويكره هذا الصنيع لا بداعه النخاع وان ضربه من قبل القفا ان مات قبل قطع الاوداج لا يحل وان لم يميت حتى
 قطع الاوداج حل ولو ضرب صيدا فقطع يدا او رجلا ولم يمته ان كان يتوهم الاندمال فاذا مات

لحل اكله لانه بمنزلة سائر اجزائه وان كان لا يتوهم بان بقي متعلقاً بجلده حل ما سواه لوجود الابانة معني
 والعبرة للمعاني قال ولا يؤكل صيد المجوسي والمرتد والوثني لانهم ليسوا من اهل الذكاة على ما بيناه في
 الذبائح ولا بد منها في اباحة الصيد بخلاف النصراني واليهودي لانهم من اهل الذكاة اختياراً فكذا اضطراراً
 قال ومن رمى صيداً فأصابه ولم يشخه ولم يخرج به عن حيز الامتناع فرماه اخر فقتله فهو الثاني ويؤكل
 لانه هو الاخذ وقد قال عليه السلام الصيد لمن اخذ وان كان الاول شخه فرماه الثاني فقتله فهو الاول ولم
 يؤكل لاحتمال الموت بالثاني وهو ليس بذكاة للقدر على ذكاة الاختيار بخلاف الوجه الاول وهذا اذا كان
 الرمي الاول بحال ينجم منه الصيد لانه حينئذ يكون الموت مضافاً الى الرمي الثاني اما اذا كان الاول بحال لا
 يسلم منه الصيد بان لا يبقى فيه من الحيوة الا بقدر ما يبقى في المذبوح كما اذا بان رأسه يحل لان الموت لا
 يضاف الى الرمي الثاني لان وجوده وعدمه بمنزلة وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه الصيد الا انه يبقى
 فيه من الحيوة اكثر مما يكون بعد الذبح بان كان يعيش يوماً او دونه فعلى قول ابي يوسف لا يحرم بالرمي
 الثاني لان هذا القدر من الحيوة لا عبرة بها عنده وعند محمد يحرم لان هذا القدر من الحيوة معتبر عندنا على
 ما عرف من مذهبه فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان الاول بحال يسلم منه الصيد سواء ولا يحل
 قال والثاني ضامن لقيمته للاول غير ما نقصته جراحته لانه بالرمي اتلف صيداً املوكاً له لانه ملكه
 بالرمي المتخن وهو منقوص بجراحته وقيمة المتلف تعتبر يوم الاتلاف قال رضي الله عنه تاويله اذا علم ان
 القتل حصل بالثاني بان كان الاول بحال يجوز ان يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه ليكون
 القتل كله مضافاً الى الثاني وقد قتل حيواناً مملوكاً للاول منقوصاً بالجراحة فلا يضمه كلاً كما اذا قتل عبداً
 مريضاً وان علم ان الموت حصل من الجرحتين او لا يدري قال في الزيادات يضمن الثاني ما نقصته جراحته
 ثم يضمن نصف قيمته مجروحاً بجرحتين ثم يضمن نصف لحيه اما الاول فلا فيه جرح حيواناً مملوكاً
 للغير وقد نقصه فيضمن ما نقصه اولاً واما الثاني فلان الموت حصل بالجرحتين فيكون هو متلفاً ونصفه وهو

له قول حل اكله لانه لم يوجد الابانة لا حقيقة ولا اعتباراً فيحل كما يحل سائر
 الاجزاء ١٢ من قوله ولا يؤكل ارج وذلك لان الجرح في الصيد بمنزلة الذكاة فمن لم يكن اهل الذكاة كولد اهل بيعة صيده ومن كان اهل الذكاة لم يكن صيده كالسليم وغير الحرم واليهودي والنصراني والولد الحار شدي
 اليهودي والمجوسي حل ذبيحته لان الولد يشيع خير الابوين ديناً والكلابي اقرب الى الاسلام ١٣ من قوله حيز الحيز كل مكان وقولهم في حيز التواتر اي في حيزه ومكانه وهو مجاز ١٤ من قوله ولا يؤكل الثاني
 لان الثاني هو الذي صاده فان الثاني فتم قبل ان يخرج الصيد من حيز الامتناع باصالة الاول ولم يوجد الحار ١٥ من قوله الصيد لمن اخذ قال الزبيدي قد روي عن سفيان عن ابي الزناد عن الاعرج عن
 ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه قال الصيد لمن اخذه لامن انما ذكره نابي عبد الله بن جبرين حماد بن ١٦ من قوله فهو الاول وذلك لان الاول افرج من ان يكون صيداً فصار افضلاً
 حكاهما والصيد لمن اخذه ولا يؤكل لانه لما خرج من حيز الامتناع صار اهلها فكان ذكاة لا ذكاة الاختيار لا ذكاة الاضطرار ثم لما رآه الثاني صار من رآه شاة فقتلها فلا يحل ١٧ من قوله فصار آرج يعني اذا كان معتبراً
 على من يبيع كان الجواب في هذا المسئلة عنده كالجواب فيما اذا كانت الرمية الاولى اخف من الثانية وكان الجواب ان يسلم الصيد منها فتمت بيانه الثاني لا يحل فكذا هذا ١٨ غاية البيان -
 ١٩ من قوله اذا علم ان الرمي الثاني ضامن لقيمته من الاول فهو الاول وعلى الثاني يضمن ما نقصته جراحته لان الاول قد اصابه والفضل من الثاني نقص ملك الاول فيضمن ٢٠ من قوله كذا كل حركة تام يقال اعطاه
 المال كذا اي كذا من قوله قال في الزيادات ارج بيان حكم العنان ولم يذكر حكم الاكل وحكمه انما يكون لان احدى الجرحتين تعلق بها الابانة فاعلم ان ذكاة لا يسلم بذلك وانما كان حكم صورة الجبانة وهو ان
 لا يذبح ان الموت حصل بهما كصورة العلم بذلك لان كل واحد من الجرحتين سبب للقتل فلا يفتن ان يفتن ان كان الجواب ان يسقط عنه ضمان نقصان الجرحتين تحت ضمان نصف القيمة وهو فاسد
 لان ضمان نقصان الجرحتين انما هو بسبب قبل سبب ضمان نصف القيمة فكيف يدخل فيه ٢١ ع

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حل يمش الصيد لمن اخذه لا لاجدله اصلاً واما ما ذكره ابن حمدون في الذكاة الابدية انه انما هو الموصى تأكل الفضل بن الربيع على الرشيد فذكر كوفعة فيها ان بعض
 حواريه قالت حدثنا سفيان عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رفعه الصيد لمن اخذه لامن انما ذكره وان اخرى حدثته عن مالك عن الزهري عن عبد الله ابن خالد عن
 سعيد بن زيد رفعه من احب الى امرئ ميتة فلي له فالحد يث الاول لاصل الهداية لا ساد ولا بخيرة واما الثاني فقد تقدم من وجه اخر عن سعيد بن زيد وغيره والحكاية مضمومة -

قوله لا يفتق أخرجه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفتق الرهن والرهن فمن رهنه رهنه غنمه وعليه غره انتهى وقال أبو داود وقوله غنمه وعليه غره من كلام
 مسدد بن المسيب نقله عنه الزهري وقال هو الصحيح وقوله في الكتاب قالوا لا تأثم أحد في شئ من طرق الحديث ١٢ **قوله لا يفتق** أخرجه قال في الفائق يقال غلق الرهن غلقا إذا بقي في يد المهرتين لا يقدر
 على تخليصه وكان من أفاضل الجاهلية أن الرهن إذا لم ير عليه في الوقت الموقت ملك المهرتين الرهن ١٢ **قوله ذهب** حكاه حقه الدين نيكومن ذهبها لا يقال المراد به ذهب من الامساك او من
 المطالبة برهن آخر لأن الاول مشاهد فلا حاجة الى الاخبار عنه والثاني ليس بشئ عنه : ولأنه ذكر الرهن منكرا في اول الحديث وهو ان رجلا رهن فرسا عند رجل حتى ربه عليه ففتق غنوه فاحتما الى النبي عليه السلام فقال للمهرتين
 ذهب حكاه فذكر الرهن منكرا ثم عرّف بالاضافة وفي ذلك يكون الثاني عين الاول كذا في النهاية وفيه نظر لان احدهما كلام الراوي والاخر كلام النبي عليه السلام ومثل ذلك ليس من القاعدة المذكورة الا اذا علم ان
 المنكر كان واقعا من المهرتين في حققة النبي عليه السلام ولا يعلم ذلك ١٢

حديث لا يفلق الرهن قالها ثلاثا لصاحبه غنمه وعليه غرمه ابن حبان من طريق سفيان عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة بلغفل لا يفلق الرهن ممن رهنه له غنمه وعليه غرمه وصححه الحاكم وقال تابع زياد اعليه جماعة عن الزهري ثم اخرجها واخرجها الدارقطني من طريق متصل وهذا اسناد حسن متصل وصححه عبد الحق وقبله ابن عبد البر وقال عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري عن ابن السيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يفلق ممن رهنه قلت للزهري اهو قول الرجل ان لم املك بها لك فالرهن لك قال نعم قال ثم بلغني انه قال ان هلك بعد يذهب حق هذا انها هلك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه واخره من الثوري وابن ابى شيبة عن وكيع عن الشافعي عن ابن ابى فديك كلهم عن ابن ابى الذئب عن الزهري مرسل وفيه له غنمه وعليه غرمه وزاد الشافعي غنمه زيادته وغرمه نفسه وهلاكه واخرجه ابو داود في المراسيل وقال قوله له غنمه وعليه غرمه من كلام سعيد نقله الزهري وعن ابراهيم التيمي قال كانوا يرهنون ويقولون ان جئتك بالمال الى وقت كذا الا فهو لك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يفلق الرهن تبينه قوله في الاصل قالها ثلاثا لاجل قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم للرهن بعد ما نفق فرس الراهن عنده ذهب حقت ابو داود في المراسيل من طريق عطاء ابن رباح عن رجل راى رجلا فرسا فنفق في يده فقال النبي صلى الله عليه وسلم للرهن ذهب حقت واخرجه ابن ابى شيبة ايضا مرسل.

حديث اذا عمى الراهن فهو بما فيه الدارقطني عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم الراهن بما فيه وقال لا يثبت ومن بينه وبين شيئا منعفاء واخرجه من وجه اخر وقال انه باطل وروى ابو داود في المراسيل عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ورجاله ثقات واخرجه ايضا عن طاؤس مرفوعا نحو واخرج عن ابي الزناد وقال ان ناسا يزعمون في قول النبي صلى الله عليه وسلم الراهن بما فيه اذا كان هلك وانها قال ذلك فيما اخبرنا الثقة من الفقهاء اذهلك وعميت قيمته واخرجه الطحاوي عن ابي الزناد نحو واسند ذلك

وقوله عليه السلام اذ اعطي الرهن فهو بما فيه معناه على ما قالوا اذا اشتبهت قيمة الرهن بعد ما هلك واجماع
الصحابه والتابعين رضى الله عنهم على ان الرهن مضمون ثمع اختلا فهم في كفيته فالقول بالامانة خرق
له والمراد بقوله عليه السلام لا يغلق الرهن على ما قالوا الاحتباس الكلى بان يصير مملوكا له كذا ذكر الكرخي
عن السلف ولان الثابت للمرتهن يدا الاستيفاء وهو ملك اليد والحبس لان الرهن ينبت عن الحبس الدائم
قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وقال قائلهم شعر وفارقتك برهن لا فكاه له في يوم الوداع فامسى
الرهن قد علقا والاحكام الشرعية تنعطف على الالفاظ على وفق الانباء ولان الرهن وثيقة لجانب الاستيفاء
وهو ان تكون موصلة اليه وذلك ثابت بملك اليد والحبس ليقتض الامن من الجحود مخافة جحود المرتهن الرهن
وليكون عاجزا عن الانتفاع به فيتسارع الى قضاء الدين لحاجته او لضجرة واذا كان كذلك ثبت الاستيفاء من
وجه وقد تقرر بالهلاك فلواستوفاه ثانيا يودى الى الربو بخلاف حالة القيام لانه ينقض هذا الاستيفاء بالرد
على الراهن فلا يتكرروا وجهه الى استيفاء الباقي بدونه لانه لا يتصور والاستيفاء يقع بالمالية اما العين امانة
حتى كانت نفقة المرهون على الراهن في حياته وكفنته بعد مماته وكذا قبض الرهن لا ينوب عن قبض الشراء

٢٠ قولهم اذا عصى الخ رداه ابو داود في مراسيلهم عن الانبياء صلى الله عليه وسلم قال الرهن بما فيه انتهى قال ابن القطان
رسول صحيح واخرج الطحاوي بسند صحيح عن ابى الزناد قال ادركت من فضاء الذين ينتهي الي قولهم منهم سعيدين مودة بين الزبير واقام اثم قالوا الرهن بما فيه ان كان ملك وعملت قيمته ويرفع ذلك
منهم الثقة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ١٢
٢١ قولهم اذا اشتبهت آخ يعني اذا قال الراهن لا ادري كم كان قيمة الرهن وقال المرتهن كذلك يكون الرهن بما فيه من الدين على هذا التاويل عن ابى
جعفر ١٢
٢٢ قولهم مع اختلافهم قال ابو بكر وعلي وهو مضمون بالقيمة وقال عمر بن الخطاب وهو مضمون بالدين وقال ابن عباس وهو مضمون بالدين قلت قيمة او شئت وهو قول من رجع ١٢
٢٣ قولهم والمراد آخ يعني لم يعظم احد اللغة من قوله عليه السلام لا يعلق الرهن على الصمان عن المرتهن وذكر الكرخي عن السلف كهاوس واربائهم وغيرهما اتهم اتفقوا على ان المراد بالحبس الرهن عند المرتهن
اقتباسا لا يمكن فكاك بان يكون مملوكا للمرتهن والدليل عليه ما روي عن الزهري ان اهل الجاهلية كانوا يرهقون ويشترطون على الراهن انه ان لم يقيض الدين الى وقت كذا فالراهن مملوك للمرتهن فابطل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بقوله لا يعلق الرهن ذيل لسعيدين المسيب هو قول الرجل ان لم يات بالدين الى وقت كذا فالرهن يبيع بالدين فقال نعم وقوله لصاحبه غنما لصاحب يحنل المرتهن كما يقال للمضارب
صاحب المال والحنل عليه اولى لان حقيقة العينة فمعنى كانه قال للمرتهن غنمة اى الزاد لا يصير رشا غنمة وعليه غنمة اى ملك الرهن على المرتهن وان كان المراد به الراهن فالمراد من الغنم نفقة الرهن حال قيامه ولا تكفن
حال موزنه ١٢
٢٤ قولهم وفازتكم الخ اى ارزنت المحبوبة فليدوم الوداع فذهبتم به فاحبس قلبه عند ما على وجه فكاك له وليس فيه ضمان ولا ملك فدل على انه لو حبس الرهن بالدين والمقابل الدوام
انما فهم من قوله فكاك له لان لفظ الرهن و آتجب بانه لا دام فآتجب على الفكاك دل على انه ينبغي ان الدوام اذ لو لم يكن موجبا لذلك لما دام بنفى ما يعرض بل كان الدوام مثبتا باثبات ما وجب فثبت ان اللغة
تدل على ابناء الرهن عن الحبس الدائم ١٢
٢٥ قولهم يقع الامن الخ معناه ان الحبس يفرض الى اداء الحق لان الرهن يحنل ان يجد الدين يحجب المرتهن الرهن لان قيمة الرهن قد تكون اكثر من الدين فيحتاج الى ابقاء
الاقل تخليص الاكثر ١٢
٢٦ قولهم ثبت الاستيفاء من وجه لان الاستيفاء انما يكون باليد والرقبة وقد حصل بعضه ١٢
٢٧ قولهم فلو استوفاه الخ اى لو لم يسقط الدين واستوفاه ثانيا
اوى الى تكرار الاداء بالنسبة الى اليد وهو ر ١٢
٢٨ قولهم يؤدى الى الربوا قول لقائل ان يقول نعم لو استوفاه ثانيا ادى الى الربوا ولكن اذا لم يستوفه ثانيا اصلا يؤدى الى ضياع بعض حقه وهو
استيفاء الرتبة والثانى اى الى ضياع حتى السلم محذور شرعى ايضا فوجبه في ترجيح اختيار هذا المحذور على اختيار محذور الربوا فاقبل في الدفع ١٢ نتائج الافكار -
٢٩ قولهم حالة اقيام اى الخ لجات ما اذا كان الرهن قائما لا يتقص بذلك استيفاء اى الذى بالحبس بالرد على الراهن فليكره الاداء ١٢
٣٠ قولهم ولا وجه الى استيفاء الباقي اى الباقي بعد الاستيفاء
يد وهو ملك الرتبة ويؤدى بدون الاستيفاء ولا وجه لاجاب اشكال وهو ان يقال يستوفى المرتهن الدين على وجه لا يؤدى الى الربوا بان يستوفيه رتبة لا يد لان الاستيفاء يداقر بالملك فبقى من دينه ملك
الرقبة فاذا استوفاه استوفى حقه لا زيادة ولا نقصان فاجاب بان استيفاء ملك الرتبة بدون ملك اليد لا يتصور فلو استوفاه يكره الاستيفاء حتى اليد وذلك ربوا فثبت العجز عن الاستيفاء وبذلك
قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في رجل له على آخر الف جياذ فقضاه الفازي فافانفق ربه الدين ثم علم انها زيف سقط اعتبار جودته لانها لا يمكن انفق ما سنفردة ولا وجه الى اخذ ما تنبأ له يصير ربا فكذا
هنا ١٢
٣١ قولهم ولا استيفاء الخ هذا جواب اشكال ايضا وهو ان يقال وجب ان لا يسقط الدين لان المرتهن لم يستوف شيئا من حقه اى الدين لان الاستيفاء يكون من جنس الحق فاجاب
بانه يستوفى من جنسه لانه يكون مستوفيا من بالية الرهن لامن عليه لان الاستيفاء بالعين يكون استبدالا والمرتهن مستوفى لا مستبدل وباعتبار الاستيفاء من اللاتية تجانس الاموال اما العين امانة في يده وهو
بمنزلة الكيس للماليت فكان الراهن جعل مقدار الرهن في الكيس وسلم الى المرتهن يستوفى حقه وعند الملك في يده يتم استيفاءه في مقدار حقه الا انه لم يصير ملكا له لان الماليت صفة العين والادوات فذلك قصدا
١٢
٣٢ قولهم وكذا قبض الخ عطف على قوله حتى كانت نفقة المرسون على الراهن وغيره بان العين امانة حتى لا يصير المرتهن قابضا بنفسه الشراذيل يعني ان قبض ثانيا ١٢

الدراية في تخریج احادیث الهداية

الى الفقهاء السبعة وغيرهم اخبروا بالرهن بما يديره فم ذلك منهم الثقة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرهن بما فيه قوله اجمع الصحابة على ان الرهن مضمون واختلفوا في كيفيته لمراد ذلك :

الحق قولهم وجوب

العقد الخ جوب عما قال الشافعي في الرهن وثيقة بالدين وبعد الوثيقة يزاد معنى الصيانة والسقوط بالهلاك بضاد ما اقتضاه العقد ١٢ غنايه **له قوله** وهذا يحقق الصيانة فانه لما تقر استيفاء الدين بالهلاك لم يذهب الدين بل انتهى حتى يكون معنى الصيانة بل تحقيق معنى الصيانة حيث سقط بهلاك الرهن ولم يسقط بمجانا ١٢ عن **له قوله** كافي الحوالة فانها توجب الدين في ذمة المحال عليه لصيانة حق الطالب وان كان خارجا عنه لا يحيل من ضرر دائره فلا ينعدم بيقضي العقد لان الاعتبار بالموضوعات الاصلية لا بالوظائف المضمونة ١٣ ع **له قوله** فاحاصل آخ اى حاصل الخلفات في ان الرهن مضمون او امانته بناء على الخلاف في حكم الرهن فمن قال حكمه ان يكون متبسا بالدين جعله مضمونا على ما قرناه ومن قال انه ليس بمنسب بالدين لم يحكمه تلقن الدين بالعيني استيفاء منه عينا بالبيع جملته امانة ١٤ عن **له قوله** استيفاء الخ اى لاجل استيفاء الحق من عين الرهن بواسطة البيع ١٥ يعني **له قوله** عينا آخ اى الاستيفاء منه بعينه بالبيع لا بما يتولد منه لان تعيين عين للبيع لا يقتضى تعيين آخرى للبيع ١٦ اك **له قوله** ناسخ الوهبان رهن المشاع يجوز عنده لان المشاع قابل للبيع واستيفاء الدين من ثمنه وعندنا لا يجوز لان ملك الحبس يقضي وجود الحبس وحسن المشاع وحده لا بتحقيق ١٧ عن

له قوله لانه لا ينافي آخ فاذا كان حكم الرهن صيرورة المترين اتي به بعد بيعه وحينئذ يشتمل فانما يملك لا يسقط الدين لانه امانة عنده ١٨ اك **له قوله** الابدن مضمون قبل الدين بالمضمون على وجه التاكيد ولا لجميع الديون مضمونة كما قال في شرح الانطع وقيل لا يزيد بالدين المضمون ما كان واجبا للمحال اى لا يصح الابدن واجب للمحال لا بد من سيجب واحترز بن الرهن بالدرك فانه لا يصح وهو عبارة عن ضمان الثمن عند استحقاق المبيع وقبل احتراز عن بدل الكتابة فان الرهن به لا يصح لان المضمون هو الذي لا يسقط بالا داء والابرار وبدل الكتابة ليس كذلك لانه يسقط بتعجز النفس وفي الفتاوى يجوز الرهن ببدل الكتابة ١٩ عن **له قوله** والاستيفاء يتلو الوجوب فلا بد من وجوب سابق على الاستيفاء ومبني عليه فان قيل اليس انه اذا دفع ثوبا الى رجل على ان يقرضه عشرة دلاهم صار له ان يثوب رهنا وقد حصل الرهن قبل وجوب الدين وقبل وجود سببه فلما يكون التالى للوجوب قلنا لا بل بعد وجود سبب لان القرض ثبت من حيث الاعتبار سابقا على الرهن كما في قوله اتفق بعد ذلك معنى على الف درهم ثبتت البيع سابقا على المتفق فاذا ثبت سابقا على الرهن حصل الرهن بعد وجود القرض من حيث الاعتبار ٢٠ اك **له قوله** ويدخل على هذا اللفظ اى يشكل على قوله ولا يصح الرهن بالابدين مضمون الرهن بالاعيان المضمونة بانفسها اى بثمنها او بقيتها فهي مضمونة بانفسها باعتبار ان الثمن او القيمة كانت متوقفا عليها واحترز بن الاعيان المضمونة بغير ما وهى الميسر فى يد البائع فانه مضمون بغيره وهو الثمن وفى المبسوط الرهن بالاعيان على ثلث اوجه احدا الرهن بعين هو امانة وهو باطل لان وجوب الرهن ثبوت يدل لاستيفاء المترين وفق صاحب الامانة في العين مقصود عليه فاستيفاء العين من عين اخر غير ممكن واثنى الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع فى يد البائع وهو مضمون بالشئ وهذا يجوز ايضا والثالث الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها كالغصب وبموصوف لان موجب القدر والعين ان امكن وردا قيمته عند تعدد العين وذلك دون عين استيفاءه من مال الزهر ٢١ اك **له قوله** ولا دين قال في غاية البيان انه لا يراد على القدورى الاعتراض لانه لا ينبغي صحة الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها بل مصرح بصحتها في منزعه مختصا كمرخي دانها اقصر منها على الدين لان الغالب في الرهن ان يكون بالرهن واكتفى به اعتمادا على ما ذكره في موضع آخر انتهى اقول ان القدورى ينفي صحة الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها في مختصه بل عليه مراعاة قوله زيادة القصر ولا يصح الرهن بالابدين مضمون نعم لو قال القدورى ويصح الرهن بالدين لا يعبر منه لعبا وتفتتح القدورى بصحة ما في موضع آخر لا يجدي شيئا في دفع الاشكال الواردة على لفظ القدورى في مختصه والا اعتراض انما هو عليك كما يشترط قول المصنف ويدخل على هذا اللفظ الخ ما مل ١٢... مولانا محمد عبد الجليل نور الله مقداره **له قوله** ولهذا الخ اى ولان الوجوب الاصلى هو القيمة تسج الكفالة بها لان الكفالة لاتصح الا في الدين ٢٢ اك **له قوله** ولنن كان آخ ان الوجوب الاصلى عند البعض رد العين وردا قيمة مخلص فلا يجب القيمة الا بعد الهالك فلو كان لتجب القيمة الداخ ٢٣ هل **له قوله** وهذا يعتبر كآخ قول بهذا التعبير لا يتم الا على قول ابى يوسف فان المعنى عندنا في حنفية رجعية يوم الخصومة وعند غيره قبية يوم الانقطاع كما مر تنقيصا في حد كتاب الغصب مع ان محذور الرهن بالاعيان المضمونة بانفسها على قول امتناع جميعا خلايم التقريب الا على قول ابى يوسف رد اثنت **له قوله** ولهذا لا تبطل آخ يجوز ان يكون توصيفا من التحريمين آخ على الاول فتقرره ويكون الوجوب الاصلى فيها القيمة لا تبطل الحوالة الحقيقية بالعين المضمونة بنفسه بسلامة فلو احوال على الغصب فهلك الغصب لم تبطل الحوالة لان الوجوب الاصلى لما كان القيمة كان هلك العين كما هلك نقيام القيمة ذمته ورد العين كان مخلصا ولم يحصل داء على الثاني فتقرره ويكون سبب وجوب القيمة قد انعقد جعلت كالموجود فهلك العين لا يبطل الحوالة بخلاف الوالية فان الحوالة عليها تبطل بسلامة الودية مثلا وجوب هناك القيمة ولا سبب الوجوب ٢٤ غنايه **له قوله** بسلامة قد ذكرنا ان الحوالة الحقيقية بالعين على زعيم احد عامين هو ودية والثاني عين هو غصب ففي الودية تبطل الحوالة بسلامة وعاد الدين الى المحيل لان الودية هلكت لالى خلفت وفي الغصب لا تبطل الحوالة لان الغصب هلك الى خلفت هو الضمان والضمان يقوم مقام المضمون فيعمل كان الغصب قائم فيبقى الحوالة لغواء ما تعهدت به ٢٥ نهاية

بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمَنْ الدِّينَ فَادَّاهَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَهَنِ وَقِيَمَتُهُ وَالْدينُ سَوَاءٌ صَارَ الْمُرْتَهَنُ مُسْتَوْفِيًا لِدينِهِ وَإِنْ
 كَانَتْ قِيَمَةُ الرِّهْنِ أَكْثَرَ فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ لِأَنَّ الْمَضْمُونِ بِقَدَرِ مَا يَقَعُ بِهِ الْإِسْتِيفَاءُ وَذَلِكَ بِقَدَرِ الدِّينِ فَإِنْ كَانَتْ
 أَقْلَ سَقَطَ مِنَ الدِّينِ بِقَدَرِهِ وَرَجَعَ الْمُرْتَهَنُ بِالْفَضْلِ لِأَنَّ الْإِسْتِيفَاءَ بِقَدَرِ الْمَالِيَةِ وَقَالَ زُفَرٌ الرِّهْنُ مَضْمُونٌ
 بِالْقِيَمَةِ حَتَّى لَوْ هَلَكَ الرِّهْنُ وَقِيَمَتُهُ يَوْمَ رَجَعِ الرَّاهِنُ أَلْفٌ وَخَمْسَ مِائَةٍ وَالدِّينُ أَلْفٌ رَجَعَ الرَّاهِنُ عَلَى الْمُرْتَهَنِ بِخَمْسِ مِائَةٍ
 لَهُ حَدِيثٌ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ قَالَ يَتَرَدَّدُ أَنَّ الْفَضْلَ فِي الرِّهْنِ وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الدِّينِ مَرْهُونَةٌ لَكُونُهَا مَحْبُوسَةً
 بِهِ فَتَكُونُ مَضْمُونَةً عَتَبَارًا بِقَدَرِ الدِّينِ وَمَذْهَبُنَا مَرُوءِيٌّ عَنْ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلِأَنَّ
 يَدَ الْمُرْتَهَنِ يَدَ الْإِسْتِيفَاءِ فَلَا يَجِبُ الضَّمَانُ إِلَّا بِالْقَدَرِ الْمُسْتَوْفَى كَمَا فِي حَقِيقَةِ الْإِسْتِيفَاءِ وَالزِّيَادَةُ مَرْهُونَةٌ
 ضَرُورَةٌ أَمْتِنَاعٌ حَبْسُ الْأَصْلِ بِدَوْنِهَا وَلَا ضَرُورَةٌ فِي حَقِّ الضَّمَانِ وَالْمَرَادُ بِالْإِتْرَادِ فِيمَا رَوَى حَالَةَ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ رَوَى
 عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ الْمُرْتَهَنُ أَمِينٌ فِي الْفَضْلِ قَالَ وَلِلْمُرْتَهَنِ أَنْ يَطْلُبَ الرَّاهِنَ بِدينِهِ وَيَحْبِسَهُ بِهِ لِأَنَّ حَقَّهُ بَاقٍ
 بَعْدَ الرِّهْنِ وَالرِّهْنُ لَزِيَادَةِ الصِّيَانَةِ فَلَا تَمْتَنِعُ بِهِ الْمَطَالَبَةُ وَالْحَبْسُ جَزَاءُ الظُّلْمِ فَإِذَا ظَهَرَ مَطْلَبُهُ عِنْدَ الْقَاضِي
 يَحْبِسُهُ كَمَا بَيَّنَّا عَلَى التَّفْصِيلِ فِيمَا تَقَدَّمَ وَإِذَا طَلَبَ الْمُرْتَهَنُ دينَهُ يُؤْمَرُ بِاحْتِضَارِ الرِّهْنِ لِأَنَّ قَبْضَ الرِّهْنِ
 قَبْضُ اسْتِيفَاءٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْبِضَ مَالَهُ مَعَ قِيَامِ يَدِ الْإِسْتِيفَاءِ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ الْإِسْتِيفَاءُ عَلَى عَتَبَارِ الْهَلَاكِ فِي يَدِ
 الْمُرْتَهَنِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَإِذَا احْتَضَرَهُ أَمْرُ الرَّاهِنِ بِتَسْلِيمِ الدِّينِ أَوَّلًا لِيَتَعَيَّنَ حَقُّهُ كَمَا تَعَيَّنَ حَقُّ الرَّاهِنِ تَحْقِيقًا
 لِلتَّسْوِيَةِ كَمَا فِي تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ يُحْضَرُ الْمَبِيعُ ثُمَّ يُسَلَّمُ الثَّمَنُ أَوَّلًا وَإِنْ طَالَبَهُ بِالدِّينِ فِي غَيْرِ الْبِلَدِ الَّذِي وَقَعَ
 الْعَقْدُ فِيهِ إِنْ كَانَ الرِّهْنُ مَالًا حَلًّا لَهُ وَلَا مَوْنَةً فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ لِأَنَّ الْأَمَاكِنَ كُلَّهَا فِي حَقِّ التَّسْلِيمِ كَمَا كَانَ
 وَاحِدًا فِيمَا لَيْسَ لَهُ حَلٌّ وَمَوْنَةٌ وَلِهَذَا لَا يَشْتَرِطُ بَيَانُ مَكَانِ الْإِيْفَاءِ فِيهِ فَبَابُ السَّلَامِ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ كَانَ لَهُ حَلٌّ
 أَيْ لَوْ كَانَ الْأَمَانَةُ كُلَّهَا مَكَانًا وَاحِدًا ١٢

سَلَّمَ قَوْلُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْدينُ فَادَّاهَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَهَنِ وَقِيَمَتُهُ وَالْدينُ سَوَاءٌ صَارَ الْمُرْتَهَنُ مُسْتَوْفِيًا لِدينِهِ فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرِّهْنِ أَكْثَرَ فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ لِأَنَّ الْمَضْمُونِ بِقَدَرِ مَا يَقَعُ بِهِ الْإِسْتِيفَاءُ وَذَلِكَ بِقَدَرِ الدِّينِ فَإِنْ كَانَتْ أَقْلَ سَقَطَ مِنَ الدِّينِ بِقَدَرِهِ وَرَجَعَ الْمُرْتَهَنُ بِالْفَضْلِ لِأَنَّ الْإِسْتِيفَاءَ بِقَدَرِ الْمَالِيَةِ وَقَالَ زُفَرٌ الرِّهْنُ مَضْمُونٌ بِالْقِيَمَةِ حَتَّى لَوْ هَلَكَ الرِّهْنُ وَقِيَمَتُهُ يَوْمَ رَجَعِ الرَّاهِنُ أَلْفٌ وَخَمْسَ مِائَةٍ وَالدِّينُ أَلْفٌ رَجَعَ الرَّاهِنُ عَلَى الْمُرْتَهَنِ بِخَمْسِ مِائَةٍ لَهُ حَدِيثٌ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ قَالَ يَتَرَدَّدُ أَنَّ الْفَضْلَ فِي الرِّهْنِ وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الدِّينِ مَرْهُونَةٌ لَكُونُهَا مَحْبُوسَةً بِهِ فَتَكُونُ مَضْمُونَةً عَتَبَارًا بِقَدَرِ الدِّينِ وَمَذْهَبُنَا مَرُوءِيٌّ عَنْ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلِأَنَّ يَدَ الْمُرْتَهَنِ يَدَ الْإِسْتِيفَاءِ فَلَا يَجِبُ الضَّمَانُ إِلَّا بِالْقَدَرِ الْمُسْتَوْفَى كَمَا فِي حَقِيقَةِ الْإِسْتِيفَاءِ وَالزِّيَادَةُ مَرْهُونَةٌ ضَرُورَةٌ أَمْتِنَاعٌ حَبْسُ الْأَصْلِ بِدَوْنِهَا وَلَا ضَرُورَةٌ فِي حَقِّ الضَّمَانِ وَالْمَرَادُ بِالْإِتْرَادِ فِيمَا رَوَى حَالَةَ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ الْمُرْتَهَنُ أَمِينٌ فِي الْفَضْلِ قَالَ وَلِلْمُرْتَهَنِ أَنْ يَطْلُبَ الرَّاهِنَ بِدينِهِ وَيَحْبِسَهُ بِهِ لِأَنَّ حَقَّهُ بَاقٍ بَعْدَ الرِّهْنِ وَالرِّهْنُ لَزِيَادَةِ الصِّيَانَةِ فَلَا تَمْتَنِعُ بِهِ الْمَطَالَبَةُ وَالْحَبْسُ جَزَاءُ الظُّلْمِ فَإِذَا ظَهَرَ مَطْلَبُهُ عِنْدَ الْقَاضِي يَحْبِسُهُ كَمَا بَيَّنَّا عَلَى التَّفْصِيلِ فِيمَا تَقَدَّمَ وَإِذَا طَلَبَ الْمُرْتَهَنُ دينَهُ يُؤْمَرُ بِاحْتِضَارِ الرِّهْنِ لِأَنَّ قَبْضَ الرِّهْنِ قَبْضُ اسْتِيفَاءٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْبِضَ مَالَهُ مَعَ قِيَامِ يَدِ الْإِسْتِيفَاءِ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ الْإِسْتِيفَاءُ عَلَى عَتَبَارِ الْهَلَاكِ فِي يَدِ الْمُرْتَهَنِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَإِذَا احْتَضَرَهُ أَمْرُ الرَّاهِنِ بِتَسْلِيمِ الدِّينِ أَوَّلًا لِيَتَعَيَّنَ حَقُّهُ كَمَا تَعَيَّنَ حَقُّ الرَّاهِنِ تَحْقِيقًا لِلتَّسْوِيَةِ كَمَا فِي تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ يُحْضَرُ الْمَبِيعُ ثُمَّ يُسَلَّمُ الثَّمَنُ أَوَّلًا وَإِنْ طَالَبَهُ بِالدِّينِ فِي غَيْرِ الْبِلَدِ الَّذِي وَقَعَ الْعَقْدُ فِيهِ إِنْ كَانَ الرِّهْنُ مَالًا حَلًّا لَهُ وَلَا مَوْنَةً فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ لِأَنَّ الْأَمَاكِنَ كُلَّهَا فِي حَقِّ التَّسْلِيمِ كَمَا كَانَ وَاحِدًا فِيمَا لَيْسَ لَهُ حَلٌّ وَمَوْنَةٌ وَلِهَذَا لَا يَشْتَرِطُ بَيَانُ مَكَانِ الْإِيْفَاءِ فِيهِ فَبَابُ السَّلَامِ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ كَانَ لَهُ حَلٌّ أَيْ لَوْ كَانَ الْأَمَانَةُ كُلَّهَا مَكَانًا وَاحِدًا ١٢

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قَوْلُهُ وَمَنْ عَلَى يَدِ الرَّاهِنِ فِي الْفَضْلِ وَالرَّاهِنُ عَتَبَارًا بِقَدَرِ الدِّينِ وَمَذْهَبُنَا مَرُوءِيٌّ عَنْ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلِأَنَّ يَدَ الْمُرْتَهَنِ يَدَ الْإِسْتِيفَاءِ فَلَا يَجِبُ الضَّمَانُ إِلَّا بِالْقَدَرِ الْمُسْتَوْفَى كَمَا فِي حَقِيقَةِ الْإِسْتِيفَاءِ وَالزِّيَادَةُ مَرْهُونَةٌ ضَرُورَةٌ أَمْتِنَاعٌ حَبْسُ الْأَصْلِ بِدَوْنِهَا وَلَا ضَرُورَةٌ فِي حَقِّ الضَّمَانِ وَالْمَرَادُ بِالْإِتْرَادِ فِيمَا رَوَى حَالَةَ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ الْمُرْتَهَنُ أَمِينٌ فِي الْفَضْلِ قَالَ وَلِلْمُرْتَهَنِ أَنْ يَطْلُبَ الرَّاهِنَ بِدينِهِ وَيَحْبِسَهُ بِهِ لِأَنَّ حَقَّهُ بَاقٍ بَعْدَ الرِّهْنِ وَالرِّهْنُ لَزِيَادَةِ الصِّيَانَةِ فَلَا تَمْتَنِعُ بِهِ الْمَطَالَبَةُ وَالْحَبْسُ جَزَاءُ الظُّلْمِ فَإِذَا ظَهَرَ مَطْلَبُهُ عِنْدَ الْقَاضِي يَحْبِسُهُ كَمَا بَيَّنَّا عَلَى التَّفْصِيلِ فِيمَا تَقَدَّمَ وَإِذَا طَلَبَ الْمُرْتَهَنُ دينَهُ يُؤْمَرُ بِاحْتِضَارِ الرِّهْنِ لِأَنَّ قَبْضَ الرِّهْنِ قَبْضُ اسْتِيفَاءٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْبِضَ مَالَهُ مَعَ قِيَامِ يَدِ الْإِسْتِيفَاءِ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ الْإِسْتِيفَاءُ عَلَى عَتَبَارِ الْهَلَاكِ فِي يَدِ الْمُرْتَهَنِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَإِذَا احْتَضَرَهُ أَمْرُ الرَّاهِنِ بِتَسْلِيمِ الدِّينِ أَوَّلًا لِيَتَعَيَّنَ حَقُّهُ كَمَا تَعَيَّنَ حَقُّ الرَّاهِنِ تَحْقِيقًا لِلتَّسْوِيَةِ كَمَا فِي تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ يُحْضَرُ الْمَبِيعُ ثُمَّ يُسَلَّمُ الثَّمَنُ أَوَّلًا وَإِنْ طَالَبَهُ بِالدِّينِ فِي غَيْرِ الْبِلَدِ الَّذِي وَقَعَ الْعَقْدُ فِيهِ إِنْ كَانَ الرِّهْنُ مَالًا حَلًّا لَهُ وَلَا مَوْنَةً فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ لِأَنَّ الْأَمَاكِنَ كُلَّهَا فِي حَقِّ التَّسْلِيمِ كَمَا كَانَ وَاحِدًا فِيمَا لَيْسَ لَهُ حَلٌّ وَمَوْنَةٌ وَلِهَذَا لَا يَشْتَرِطُ بَيَانُ مَكَانِ الْإِيْفَاءِ فِيهِ فَبَابُ السَّلَامِ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ كَانَ لَهُ حَلٌّ أَيْ لَوْ كَانَ الْأَمَانَةُ كُلَّهَا مَكَانًا وَاحِدًا ١٢

ومؤنه يستوفي دينه ولا يكلف احضار الرهن لان هذا نقل^{١٢} والواجب عليه التسليم بمعنى التخلية لا النقل^{١٢} من مكان الى مكان^{١٢} لانه يتضرر به زيادة الضرر ولم يلتزمه ولو سلب الراهن العدل على بيع المرهون فباعه^{١٢} بنقدا ونسيئة جاز لاطلاق الامر فلوطالب المرتهن بالدين لا يكلف المرتهن احضار الرهن لانه لا قدرة له^{١٢} على الاحضار وكذا اذا امر المرتهن ببيعه فباعه ولم يقبض الثمن لانه صار دينيا بالبيع بامر الراهن فصا^{١٢} كان الراهن رهنه وهو دين ولو قبضه يكلف احضاره لقيام البديل مقام البديل الا ان الذي يتولى قبض^{١٢} الثمن هو المرتهن لانه هو العاقد فتراجع الحقوق اليه وكما يكلف احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف^{١٢} لاستيفاء نجم قد حل لاحتمال الهلاك ثم اذا قبض الثمن يؤمر باحضاره لاستيفاء الدين لقيامه مقام العين^{١٢} وهذا بخلاف ما اذا قتل رجل العبد الرهن خطأ حتى قضى بالقيمة على عاقلته في ثلث سنين لم يجبر الراهن^{١٢} على قضاء الدين حتى يحضر كل القيمة لان القيمة خلف عن الرهن فلا بد من احضار كلها كما لا بد من^{١٢} احضار كل عين الرهن وما صارت قيمة بفعله وفيما تقدم صار دينيا بفعل الراهن فلهذا افترقا ولو وضع^{١٢} الرهن على يد العدل وامر ان يودعه غيره ففعل ثم جاء المرتهن يطلب دينه لا يكلف احضار الرهن لانه^{١٢} لم يؤتمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليمه في قدرته ولو وضعه العدل في يد من في عياله^{١٢} وغاب وطلب المرتهن دينه والذي في يده يقول اودعني فلان ولا ادري لمن هو يجبر الراهن على قضاء^{١٢} الدين لان احضار الرهن ليس على المرتهن لانه لم يقبض شيئا وكذلك اذا غاب العدل بالرهن ولا يدرى اين^{١٢} هو لما قلنا ولو ان الذي اودعه العدل حمد الرهن وقال هو مالي لم يرجع المرتهن على الراهن بشئ حتى ثبت^{١٢} كونه رهنا لانه لما حمد فقد توى المال والتوى على المرتهن فيتحقق استيفاء الدين فلا يملك المطالبة به قال^{١٢} وان كان الرهن في يده ليس عليه ان يبيعه حتى يقضيه الدين لان حكمه الحبس الدائم الى ان^{١٢} يقضى الدين على ما بيناه ولو قضاه البعض فله ان يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية اعتبارا بحبس المبيع^{١٢}

له قوله ولا يكلف الخ ذكر في بعض الفوائد ولكن يحلف المرتهن بالثمن بالملك ان طلب الراهن ذلك لان الرهن غائب فيحمل ملكه على اعتباره لا يجب قضاء الدين فاذا حلف المرتهن قضى الدين ١٢ كفى به^{١٢} له قوله لانه يتضرر به الخ ولم يعتبر هناك احتمال بتركه او الاستيفاء على اعتبار الملك لانه مضمون فلا يظهر في مقابلة ضرر يقضي ومنه ما خرج من الرهن بخلاف الفصل الاول ١٢ له قوله فباعه بنقدا ونسيئة الخ قال القاضي الامام ابو علي الشافعي رحمه الله اذا تقدم من الرهن ما يدل على التقديرات قال ان المرتهن يطالب بالدين ويؤدى حتى يفي بدينه فباعه بنقدا ونسيئة لا يجوز بمنزلة ما لو قال لغيره بيع عدي فاني احتاج^{١٢} الى النفقة ٢٢ له قوله فصار الخ لانه لما بعه باذنه صار كما لو باعها فاسخا الرهن وصار الثمن رهنه بتراضيها ابتداء لا بطريق انتقال حكم الرهن الى الثمن الا ترى انه لو باع الرهن بائنا من الدين لا يسقط شئ من^{١٢} دين المرتهن فصار كانه رهنه ولم يسلم على يده عدل كذا في زيادات فاضحان فان قيل لو رهن الدين ابتداء لا يبرح فلما نعم ولكن يبقى حكم الرهن في ثمن المرهون كونه بدلا عن القبض وهو قد كان صالحا لذلك^{١٢} ثم ثبت هذا الحكم في خلفه تبعا لا مقصورا ٢٢ له قوله الا ان الذي الخ هذا مستثناء من قوله فصار كان الراهن رهنه ويؤدى على تقدير اشكال وهو ان يقال لم يصبر كان الراهن رهنه وهو دين اذ لو كان كذلك لما^{١٢} كان المرتهن ولاية قبضه كما لو كان الرهن في يد العدل ولم ذلك فاجاب ر وقال ولاية القبض له باعتبار انه عاقد ٢٢ له قوله يكلف الخ هذا اذا ادعى الراهن ملك الرهن وما اذ لم يدع فلا حاجة الى احضار الرهن^{١٢} اذا فائدة فيه ٢٢ له قوله لا احتمال الملك ولا ضرر له في الاحضار وفيه فراغ قلب الراهن من وجه الملك ولكن لا يسلم الى ان يقبض جميع الدين ٢٢ له قوله ثم اذا قبض الخ يعني ان باع الراهن^{١٢} وقبض الثمن فاذا قبضه وجب احضاره لاستيفاء نجم لقيامه مقام العين ٢٢ غايه له قوله وهذا بخلاف الخ اشارة الى قوله وكذا اذا امر المرتهن ببيعه الخ فانه لا يجبر المرتهن على الاحضار بل يجبر الراهن على الاداء^{١٢} بدون احضار شي بخلاف ما اذا قتل رجل الخ فان الراهن لا يجبر على قضاء الدين حتى يحضر المرتهن كل القيمة ٢٢ غايه له قوله وما صارت قيمة الخ يعني فان قيل لم لا يجوز القيمة كالثمن ثم وحي ليست في يد^{١٢} المرتهن فيجبر الراهن على القضاء كما غاب اجاب بقوله ما صارت قيمة بفعله حتى ينقل اليها الرهنية فغيره كالرهن في يد عدل بخلاف ما تقدم فان الرهن صار دينيا بفعله فكانها تفاسخا وجعل الثمن رهنه ابتداء كما مر^{١٢} فاخرنا ٢٢ غايه له قوله ولو وضع الرهن الخ اي بعد التخلية ليشقق الرهن بقبض المرتهن بالتخلية لكنه لم يوضع على يد المرتهن بل وضع على يد العدل بانفاق من الرهن والمرتهن ١٢ غايه له قوله^{١٢} لا يكلف الخ واما الراهن بتسليم الرهن لان الراهن لم يرض ببيع المرتهن فلا يصح احضار الرهن في يده الا ترى ان المرتهن لو اخذه من العدل يكون غاصبا ما مناه فكيف يلزمه احضاره ٢٢ لو اخذه يصير غاصبا ٢٢ كلف^{١٢} له قوله في عياله عيال بالسكر او اوزن وانه كلف ونعمه حال ايشان ومؤنه ايشان باءنموه ونفقه باءنموه ١٢ منتخب اللغات -^{١٢} له قوله وان كان الخ اذا كان الرهن بيد المرتهن فهو مخير بين ان يبيع الرهن وان لا يبيع لان حكمه الحبس الدائم الى ان يقضى الدين وذلك حقه فلهذا ساقط ٢٢ غايه له قوله ليس عليه الخ اي لا^{١٢} يكلف مرتهن معه من ان يبيع الرهن من بيع الرهن ٢٢ اشرحه وقايه له قوله اعتبارا بحبس الخ فان في البيع اذا قبض بعض الثمن لم يقبض شيئا من المبيع فكذا هنا لان في ذلك تعزير في الصفقة على^{١٢} المرتهن في الحبس ١٢ غايه

فإذا قضا الدين قيل له سلم الرهن اليه لانه زال المانع من التسليم لوصول الحق الى مستحقه فلو هلك قبل التسليم استرد الراهن ما قضا لانه صار مستوفيا عند الهلاك بالقبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده وكذلك لو تفاخا الرهن له حبسه ما لم يقبض الدين او يدرئه ولا يبطل الرهن الا بالردة على الراهن على وجه الفسخ لانه يبقى مضمونا ما بقي القبض والدين ولو هلك في يده سقط الدين اذا كان به وفاء بالدين لبقاء الرهن وليس للمرتهن ان ينتفع بالرهن لا باستخداً ولا سكنى ولا لبس الا ان ياذن له المالك لان له حق الحبس دون الانتفاع وليس له ان يبيع الا بتسليط من الراهن وليس له ان يواجر ويغير لانه ليس له ولاية الانتفاع بنفسه فلا يملك تسليط غيره عليه فان فعل كان متعدياً ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي قال والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادومه الذي في عياله قال رضي الله عنه معناه ان يكون الوالد في عياله ايضاً وهذا لان عينه امانة في يده فصار كالوديعة وان حفظه بغير من في عياله او اودعه ضمن وهل يضمن الثاني فهو على الخلاف وقد بينا جميع ذلك بدلائله في الوديعة واذا تعدي المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته لان الزيادة على مقدار الدين امانة والامانات تضمن بالتعدي فلو رهنه خاتماً فجعله في خنصره فهو ضامن لانه متعدي بالاستعمال لانه غير مأذون فيه وانما الاذن بالحفظ واليمنى واليسرى في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة ولوجعله في بقية الاصابع كان رهناً بما فيه لانه لا يلبس كذلك عادة فكان من باب الحفظ وكذا الطيلسان ان لبسه ليساً معتاداً ضمن وان وضعه على عاتقه لم يضمن ولورهنه سيفين او ثلاثة فتقلدها لم يضمن في الثلاثة وضمن في السيفين لان العادة جرت بين الشجعان بتقلد سيفين في الحرب ولم تجر بتقلد الثلاثة وان لبس خاتماً فوق خاتم ان كان هو ممن يتجمل بلبس خاتمين ضمن وان كان لا يتجمل بذلك فهو حافظ فلا يضمن قال واجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن وكذلك اجرة الحافظ واجرة الراعي ونفقة الرهن على الراهن والاصل ان ما يحتاج اليه

له قول مدرستونا ان فان الرهن حقيقة مقدار استيفاء باليد والحبس كما تقدم وذلك الاستيفاء شئ يتقرر بالملك مستند الى وقت القبض فاقضاه بعد الهلاك استيفاء فيجب الرد ١٢ غايه ٢٢ قوله لانه اي الرهن يبقى مضمونا مادام القبض والدين باقيا لا ترى انه لو رد الرهن سقط الضمان لغوات القبض وان كان الدين باقيا وان ابراه عن الدين سقط الضمان وان كان القبض باقيا لان العلة ان كانت ذات ومفيعين يخدم الحكم بعدم احد ما فان قيل ينبغي ان لا يبقى الرهن مضمونا بعد قبض الدين اذا ملك الرهن قبل التسليم لان حكم الرهن لا يبقى وليس كذلك كما مر من الشرح فكان الكلام متناقضا ايجاباً بان بقي احتمال استحقاق الحبس لاحتمال ان يستحق المودع وجه يظهر انه لا يتحقق فمكان لم استحقاق الحبس فيوجب بقاء الضمان وفيه نظر لان الاحتمال لا يوجب التحقيق لا سيما اذا لم ينشأ عن دليل ١٢ ع ٢٢ قوله بقي مضمونا آخراً وانما لا يبطل الرهن بمجرد القول بدون الرد لان حكم قبل الهلاك ثبوت بدلا يستيفاء في حق الحبس فيعتبر باليد الباترة حقيقة الاستيفاء في حق الحبس والمالك وحقيقة الاستيفاء لا يتحقق بمجرد القول دون الرد لان فعلها لا يثبت قولها والقول متى خالف الفعل لا يعتبر ١٢ ع ٢٢ قوله وليس للمرتهن ان يبيع الرهن بحسبه لانه متعدي فانما اذا استعمل لوجوب من يذره الوجه كان غاصبا وضمن قيمته بالتمتع ما بلغت فان كان باذن المالك فلا ضمان عليه لان المحقق قد قرر في ١٢ ع ٢٢ قوله وخادمه كاجرة الخادم الذي استأجره مشاهرة او ساهرة لاصحابه والمعتبر فيها السكينة ولا عبرة بالنفقة حتى ان المرأة اذا اودعت درعية قد فعلت ولو دعيته الى زوجها لا تضمن وان لم يكن الزوج في نفقتها لانها يسكنان معا ١٢ ع ٢٢ قوله ضمن وذلك لان الايدي مختلفة بالحفظ والامانة والمالك لم ياذن له في ذلك فيضمن فالتزم بمنزلة الوديعة في يده فمالا يجوز للوديعة من التصرف فانه لا يجوز في الرهن وما جاز في الوديعة جاز في الرهن ١٢ ع ٢٢ قوله فهو على الخاتمين يعني ان في تضمين المودع الثاني اي مودع المودع خلافاً لاعتدالي حقيقته رده لاصحابه وعند ما عليه الضمان كالاول وعند ما يلي لاصحابه على واحد منها وقد مر المسألة مستوفى بيانها في الوديعة ١٢ ع ٢٢ قوله واذا تعدى الخاتم حال الحكم الشهيد في الكافي وان ركب المرتهن الدابة او كان الرهن عبداً فاستخدمه او ثوبا فلبسه او سيفاً فتقلده بلا اذن الراهن فهو ضامن ١٢ ع ٢٢ قوله ضمنه آخراً ثم ان قضى القاضي بالقيمة من جنس الدين يتقاصداً بمجرد اقتضائه اذا كان الدين حالاً ولا يطالب بكل واحد منهما صاحب الا بالفضل وان كان موطوعاً فيضمن المرتن قيمته ويكون رهنه عندئذ لانه بدل الرهن فيكون له حكم اصله فاذا حل الاجل اخذ بدله وان قضى بالقيمة من خلاف جنس الدين كان الضمان رهنه عندئذ لان القيمة بدله لانه بدل الرهن فاخذ حكمه ان لم يلبس

٢٢ قوله كان رهنه بما فيه ولو كان المرتن امرأة فتقمت به اي اصبح كان ضمن لان النساء فيضمن لجنس اصابعهن ١٢ ع ٢٢ قوله لم يضمن آخراً ثم ينبغي ان يعرف ان المراد بعدم الضمان فيما بعد خطا لا استعمالاً لان الضمان ضمان الغصب لانه لا يضمن اصله لانه ضمنون بالدين بهلكه بما هو الاقل من قيمته ومن الدين كالحاتم اذا جعله في اصبع لا يتقمت به في العرف والعادة كما انشأه على عاتقه وبصرح في شرح الطحاوي ١٢ ع ٢٢ قوله على الراهن فان ابي فالحق في المرتن بان يفيق عليه فان قضى الدين فله الرهن ان يحبس الراهن حتى يستوفي النفقة فان ملك الرهن بعد ذلك لاشئ على الراهن في قول زفره وقال البرقيست النفقة دين على الراهن ١٢ ع ٢٢

لمصلحة الرهن وتبقيته فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضلاً^{١٢} اولم يكن لان العين باقية على ملكه و
 كذلك منافعه مملوكة له فيكون اصلحه وتبقيته عليه لما انه مؤنة ملكه كما في الوديعة وذلك
 مثل النفقة في ما كله ومشربه واجرة الراعي في معناه لانه علف الحيوان ومن هذا الجنس كسوة الرقيق
 واجرة ظئر ولد الرهن وسقي البستان وكري النهر وتلقيم نخيله وجدادة والقيام بمصالحه وكل ما كان
 لحفظه او لردّه الى يد المرتهن او لردّه جزء منه فهو على المرتهن مثل اجرة الحافظ لان الامساك حق له الحفظ
 واجب عليه فيكون بدله عليه وكذلك اجرة البيت الذي يحفظ الرهن فيه ولهذا في ظاهر الرواية وعن
 ابي يوسف ان كراء الماوي على الراهن بمنزلة النفقة لانه سعى في تبقيته ومن هذا القسم جعل الايق فانه
 على المرتهن لانه محتاج الى اعادة يد الاستيفاء التي كانت له ليرده فكانت من مؤنة الرد فيلزمه وهذا
 اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء وان كانت قيمة الرهن اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر
 الزيادة عليه لانه امانة في يده والرد لاعادة اليد ويده في الزيادة يد المالك اذ هو كالمودع فيها فلها
 يكون على المالك وهذا بخلاف اجرة البيت الذي ذكرناه فان كلها تجب على المرتهن وان كان في قيمة
 الرهن فضلاً لان وجوب ذلك بسبب الحبس وحق الحبس في الكل ثابت له فاما الجعل انما يلزمه لاجل
 الضمان فيتقدر بقدر المضمون ومداواة الجراحة ومعالجة القروح ومعالجة الامراض والفداء من الجناية
 ينقسم على المضمون والامانة والخارج على الراهن خاصة لانه من مؤن المالك والعشر فيما يخرج مقدم
 على حق المرتهن لتعلقه بالعين ولا يبطل الرهن في الباقي لان وجوبه لاينا في ملكه بخلاف الاستحقاق ما
 اداة احدهما مما وجب على صاحبه فهو متطوع وما انفق احدهما مما يجب على الآخر بامر القاضي رجع عليه
 كان صاحبه امرة به لان ولاية القاضي عامة وعن ابي حنيفة انه لا يرجع اذا كان صاحبه حاضراً وان
 كان غائباً لا ينفق

له قوله وكذلك منافعه مملوكة له اي الاولاد والشركات وسائر ما يؤول الى الصون والتشريف وايست من الاشجار في الارض المستوفى وسائر منافعه
 يريد ان العين باقية على ملكه حقيقة وكذا حكمه لان منافعه مملوكة له بخلافه فان النفقة عليها لانها لا تنزل بمنزلة المالك بل هي النفقة والمرتهن لم يملكها مطلقاً لانه وان جلسها وفيه منفعة اخبر
 الراهن ليتسارع الى قضاء الدين الا ان منفعة قضاء الدين مشترك بينهما فلم ينزل بمنزلة المالك كفاية
 سبب علف الحيوان لان يوصل اليه فاطلق اسم السبب على السبب فان قيل كان الراعي يسوق الدابة الى العلف فكذلك يتحفظ ايضا والحفظ على المرتهن وان كان العلف على الراهن الا ترى ان اجرة المرطبي
 الذي يلد على المرتهن يجب ان يكون الاجر عليه فنفق الراعي للمطعم الا ترى ان السارق من المرعي لا يقطع ومن المتخلف يقطع لان الحفظ تبع والاجر باذنه الاصل كما نحن نقابل الرتبة دون الاطراف
 كسوة الرقيق وسقي الراعي بيتا فيه شجرة وكسوة وليس فيه شجرة وكسوة وتلقيم نخله وجدادة والقيام بمصالحه على الراهن من كسوة قوله ادره آخ وجهه انه ابق العبد المرهون
 فزده انسان الى المرتهن فاجعل عليه كسوة قوله ادره جزء منه بان يضمن من الراهن او يضمن من المرتهن لان رد كل الرهن واجب على المرتهن فكذلك جزءه وفي المداواة حفظ الجزء
 للرد فيكون على المرتهن في كل ذلك قوله والحفظ واجب عليه وهذا لو شرط الراهن شيئا للمرتهن على الحفظ لا يستحقه خلاف الوديعة فان المودع اذا شرط شيئا على الحفظ يصح كسوة قوله وكذلك
 لان الحفظ والامساك حق له لكان بالزام فيمن الزم عليه كسوة قوله جعل له الجعل ما يجب للعامل على عمله اي لو ابق العبد المرهون فزمن مدة السفر فاجعل على المرتهن ١٢
 عليه بقدر ما يكون مضى عليه بخلاف اجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن لان ذلك مؤنة حفظ الرهن بحسبه وامساكه عن اليدى المستوفى وحسب الجميع وامساك الجميع حق المرتهن ولهذا كان له حبس الكل بالقي حرد
 من الدين كسوة قوله والفداء من الجناية وهو الدين الذي يلحق الرهن بالاموال التي يضمنها بالاستئمان اذ وجب ذلك في الرهن فان ذلك في حق كل واحد من الراهن والمرتهن لان جناية المضمون في يد الضامن
 تجري مجرى جناية الضامن فيكون من ماله واجابة الامانة فانها كجناية الوديعة فيكون على الراهن ١٢ من كسوة قوله ينقسم الرهن فان كان من حصته المضمون فهو على المرتهن وما كان من حصته الامانة فهو على الراهن وذلك
 لان المرتهن مصلح بذلك حق الا ترى ان ما يوجب من الرهن يذهب من ربه فاذا عاد سلمه للدين كما له واذا كان في ذلك اصلاح حق كان عليه واما حصته الامانة فالمرتهن كالمودع فيكون على المالك ١٢ عن
 كسوة قوله تتعلق آخ لعين بخلاف حق المرتهن فان حقه يتعلق بالرهن من حيث المادية لان حيث العين والعين مقدم على المادية فكذلك ما يتعلق بالعين مقدم على ما يتعلق بالمادية فان قيل لما كان العشر متعلقا
 بعين كان استحقاقه كاستحقاق جزء من الارض لكون كل واحد منهما عينا ودر عليه فقد الرهن فان وضع المسألة فيما اذا ارسلت ارضا عشرة مع شجرة او زرعا فيها فاخذ العشر والاستحقاق في جزء من الارض يبطل
 رهن بظهور الشيوع فيه فكذلك في استحقاق العشر آيات بقوله ولا يبطل الرهن في الباقي لان وجوبه اي وجوب العشر لا ينافي ملكه في جميع ما رهنه الا ترى انه لو باع جاز ولو ادى العشر من موضع آخر جاز فصح الرهن في الكل
 ثم خرج جزء معين فلم يضمن الشيوع في الرهن لا معارضا ولا طاريا بخلاف الاستحقاق لان الاستحقاق ملك الغير فلم يصح الرهن فيه وكذا فيما ولده لانه مشاع ١٢ عن كسوة قوله فهو متطوع لانه نفي دين فيه
 غير امره وهو غير مضطرب لانه يمكن ان يرفع الامر الى القاضي حتى يامرها جبر بالاداء والاتفاق ان كان حاضرا وان كان غائبا يامرها بالحفظ بالاتفاق لم يرجع عليه كسوة

كان بأمر القاضي وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين وهي فرع مسألة الحجر والله أعلم.

باب مايجوز ارتھانہ واکارتھان بہ وما لايجوز

قال ولا يجوز رهن المشاع وقال الشافعي يجوز ولنا فيه وجهان أحدهما يبتنى على حكم الرهن فانه
عندنا ثبوت يد الاستيفاء وهذا لا يتصور فيما يتناوله العقد وهو المشاع وعندنا المشاع يقبل ما هو الحكم
عنده وهو تعيينه للبيع والثاني ان موجب الرهن هو الحبس الدائم لانه لم يُشرع الا مقبوضاً بالنص اور
بالنظر الى المقصود منه وهو الاستيثاق من الوجه الذي بناه وكل ذلك يتعلق بالدوام ولا يفيض اليه
الا استحقاق الحبس ولو جوزناه في المشاع يفوت الدوام لانه لا بد من المهايأة فيصير كما اذا قال رهنك
يوماً ويوماً لا ولهذا لا يجوز فيما يحتمل القسمة وما لا يحتملها بخلاف الهبة حيث تجوز فيما لا يحتمل القسمة
لان المانع في الهبة غرامة القسمة وهو فيما يقسم اما حكم الهبة الملك والمشاع يقبله وهنا الحكم ثبوت يد
الاستيفاء والمشاع لا يقبله وان كان لا يحتمل القسمة ولا يجوز من شريكه لانه لا يقبل حكمه على الوجه الاول
وعلى الوجه الثاني يسكن يوماً بحكم الملك ويوماً بحكم الرهن فيصير كانه رهن يوماً ويوماً لا والشيوع الطارى
يمنع بقاء الرهن في رواية الاصل وعن ابى يوسف انه لا يمنع لان حكم البقاء اسهل من حكم الابتداء فاشبه
الهبة وجه الاول ان الامتناع لعدم المحلية وما يرجع اليه فالابتداء والبقاء سواء كالحرمية في باب النكاح
بخلاف الهبة لان المشاع يقبل حكمها وهو الملك واعتبار القبض في الابتداء لنفى الغرامة على ما بيناه ولا
حاجة الى اعتباره في حالة البقاء ولهذا يصح الرجوع في بعض الهبة ولا يجوز فسخ العقد في بعض الرهن

القول في فرع مسألة الجرح فذهب إلى

[illegible]

قال ولا رهن ثمره على رؤس النخيل دون النخيل ولا زرع الارض دون الارض ولا رهن النخيل في الارض
 دونها لان المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقة فكان في معنى الشائع وكذا اذ رهن الارض دون النخيل
 او دون الزرع او النخيل دون الثمر لان الاتصال يقوم بالطرفين فصار الاصل ان المرهون اذا كان متصلاً
 بما ليس بمرهون لم يجز لانه لا يمكن قبض المرهون وحده وعن ابي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر
 جائز لان الشجر اسم للنابت فيكون استثناء الاشجار بموضعها بخلاف ما اذا رهن الدار دون البناء لان
 البناء اسم للمبنى فيصير رهنها جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن ولو رهن النخيل بموضعها جاز لان
 هذه مجاورة وهي لا تمنع الصحة ولو كان فيه تمر يدخل في الرهن لانه تابع لاتصاله به فيدخل تبعاً
 تصحيحاً للعقد بخلاف البيع لان بيع النخيل بدون التمر جائز ولا ضرورة الى ادخاله من غير ذكره وبخلاف
 المتاع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار من غير ذكر لانه ليس بتابع بوجه ما وكذا يدخل الزرع و
 الرطبة في رهن الارض ولا يدخل في البيع لما ذكرنا في الثمرة ويدخل البناء والغرس في رهن الارض و
 الدار والقرية لما ذكرنا ولو رهن الدار بما فيها جاز ولو استحق بعضه ان كان الباقي يجوز ابتداء الرهن عليه
 وحده بقي رهنه بحصته والابطل كله لان الرهن جعل كانه ما ورد الاعلى الباقي ويمنع التسليم كون
 الراهن او متاعه في الدار المرهونة وكذا امتاعه في الوعاء المرهون ويمنع التسليم الدابة المرهونة الحمل
 عليها فلا يتم حتى يلتقي الحمل لانه شاغل لها بخلاف ما اذا رهن الحمل دونها حيث يكون رهنًا تاماً اذا
 دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصاركما اذا رهن متاعاً في دار او وعاء دون الدار والوعاء بخلاف
 ما اذا رهن سرجاً على دابة او لجاماً في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنًا حتى
 ينزعه منها ثم يسلمه اليه لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخيل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر
 قال ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والعواري والمضاربات ومال الشركة لان القبض في باب

له قوله ولا رهن الخ معطوف على قوله ولا يجوز رهن المتاع وعلته
 علته ان رهن الخ يعني ان النخل عبارة عن البدن مع مكانه والشجر عبارة عن الخشب بموضع التمر في غير موضع جذع وليس بنخل فكانه استثنى النخل مع مكانه من الارض فيصير رهنًا لما
 سواه وذلك جائز وليس كذلك اذا استثنى البناء لان ذلك عبارة عن العارية دون مكانها فيدخل مكانها في الرهن وهو مشغول بما فلا يصح وانما اذا رهن الارض واستثنى النخل بموضعها في قولهم جميعا لانه رهن
 ما سواه وذلك بقعة محوطة بمجاورة فكان النخل فيقع فيها الرهن من قوله فيكون استثناء الخ اي فيكون استثناء الشجر استثناء للمنبت فكان رهنًا لما سوى المنبت من الارض وذلك جائز
 بخلاف رهن الارض دون البناء اذا لم يناد اسم للموضوع على وجه الارض فكان ذلك رهنًا لجميع الارض وذلك مشغول بملك الراهن ان كان فيه
 له قوله ولو كان ذكرنا تفريعا ايضا اي لو كان في النخل الذي رهنه بموضع تمره في الرهن لان العقد لا يصح على النخل دون التمر ودخول في العقد لا يجب زوال ملك الراهن عنه وقد قصد الى عقد صحيح فدخل
 فيه بالاصح والاصح ليس كذلك اذا باع النخل لان بيع النخل دون التمر صحيح فلم يكن بحاجة الى ادخال التمر بغير تسمية من قوله ونحوه المتاع الخ يعني ان التمر لا يدخل من غير ذكر في بيع النخل فكذلك
 لا يدخل المتاع في رهن الدار من غير ذكر من قوله حيث لا يدخل الخ يعني اذا رهن دارا مشغولة بائنة الرهن لم يصح الرهن لانها لما لم تكن تابعة للدار لوجه لم تدخل في رهنها من غير ذكر فاتفق القبض الاتري
 ان الوعاء الدار بكل قليل وكثير هو فيها ومنها لم يدخل الامتعة بخلاف ما لو باع النخل بكل قليل وكثير هو فيها ومنها فانه يدخل الثمار اعني له قوله والرطبة رطبة سبت ترابا وفي البراء القاطع سبت
 به باليد بغايت نرمه والمسك كرجاردا لا يخرجون ان فيه سائر من قوله لما ذكرنا في الثمرة من ان الرهن لا يصح دون ذلك ودخوله فيه لا يخرج من ملك الراهن فكذلك دخل تصحيحا للعقد من قوله
 ولو رهن الخ اي لو رهنها وما فيها وعلى من ذلك وهو خارج منها ثم الرهن لان الكل مرهون فتم القبض في الكل ان كان رهنها الباقي يجوز الخ وهو فيها الباقي شئنا ما غير متاع بان كان
 المستحق موضعاً معيناً فنه انما يجوز فكذلك انما له قوله بقي رهنه بحصته اي مضمون بحصته كما اذا ملك الباقي يقسم الدين على قيمة الباقي وقيمة المستحق فما الباقي يملك بحصته وما احصا المستحق بقي
 ديناً في ذمته وان كان في قيمة الباقي وفاد بالدين لا يذهب جميع الدين بجملة ما لو رهن الباقي ابتداء وفيه وفاد الدين ان كان له قوله والادى فان كان الباقي لا يجوز ابتداء الرهن عليه بان استحق جزءاً شتلاً او ما
 في معنى الشائع كما نفرد نحوه لاني الباقي مشاع فبطل الرهن لانه يمين بالاستحقاق ان الرهن دخل باطلاً ان لم يلحق له قوله لان الرهن الخ اي يمين ان الرهن من ابتداء كان فيما لم يبق وهو غير متاع في الاول فكان
 جائز او متاع في الثاني فلم يجز له قوله ومنع التسليم الخ حتى لو اخرج الراهن متاعه وكان هو رهنه فيها قال سلمت اليك ليكون تسليمه حتى يخرج ويقول سلمتها اليك له قوله لانه
 شاغل الخ فالحاصل ان التسليم المشغول بالراهن او بملكه الا بالانزاع الشاغل لم يخلو من ذلك ما اذا كان الرهن شاغلاً لا مشغولاً حيث يتم تسليمه كما اذا رهن الرهن على رابة او التاع في دار او دابة او دابة حيث يتم التسليم
 قبل اسقاط الحمل واخراج المتاع عن الوعاء والدار لان المرهون فيها شاغل لا مشغول ان كان له قوله حتى قالوا الخ اي قال الشائع اذا رهن دابة عليها سرج او لجام دخل في الرهن من غير ذكر تجا ١٧ اعني

الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضموناً ويتحقق استيفاء الدين منه وكذلك
لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم
يضمن البائع شيئاً لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي
ان يكون مضموناً بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم
العبد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائماً وجب تسليمه وان كان هالكاً تجب قيمته فكان
رهنًا بما هو مضمون فيصح قال والرهن بالدرك باطل والكفالة بالدرك جائزة والفرق ان الرهن
للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واصفاً التملك الى زمان في المستقبل لا تجوز اما الكفالة فلا التزام
المطالبة والتزام الافعال يصح مضافاً الى المال كما في الصوم والصلوة ولهذا تصح الكفالة بما ذاب له
على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده يهلك امانته لانه لا عقد حيث وقع
باطلاً بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول رهنك هذه التقرض الف درهم وهلك في يد المتهن
حيث يهلك بما سمي من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة ولانه مقبوض بجهته
الرهن الذي يصح على اعتبار وجوده فيعطى له حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه قال ويصح
الرهن برأس مال السلم وبثمن الصرف والمسلم فيه وقال زفر لا يجوز لان حكمه الاستيفاء وهذا الاستبدال
لعدم المجانسة وباب الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجانسة ثابتة في المالية فيتحقق الاستيفاء من حيث
المال وهو المضمون على ما مر قال والرهن بالمبيع باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب
بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل فبقى قبضاً باذنه وان هلك الرهن بثمن الصرف ورأس مال السلم في
مجلس العقد لم يصرف والسلم وصار المترهن مستوفياً لدينه لتحقق القبض حكماً وان افترقا قبل هلاك

له قوله قبض مضمون اي قبض بصيرة المقبوض مضموناً على القابض بقدر الدين فلا بد من ضمان على الاثر حتى يصير المترهن مضموناً على المترهن بقدر ذلك الضمان وليس في الامانات ضمان فان حق صاحب الامانة
مقتصر على العين كما في قوله كالمبيع بان اشترى عينا ثم ان المشتري اخذ رهنها من البائع فان الرهن باطل لان المبيع ليس بمضمون لا ترى انه اذا هلك المبيع لم يضمن الخ وانما سماه مضموناً
بنيو باعتبار سقوط الضمان ان لم يقبض ورواه انما يقبض والا فليس مضموناً لانه اذا هلك يهلك البائع فلا يجب عليه شيء كما اذا هلك الاول فله كفارة -
قوله والرهن بالدرك الخ صورته ان يبيع شيئاً يسلمه الى المشتري فيجوز ان يشتريه ان يستقنه احد فخذ من البائع رهنًا بثلثين لو استقنه احد وباطل حتى يملك المترهن بحسب الرهن ان قبضه قبل الوجوب استحق
المبيع اطرافه عليه كقوله ولا استيفاء الخ فان الواجب هو الذي يستوفى وضمان الدرك هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع فلا يجب قبل الاستحقاق كقوله واصفاً الخ اي لا يصح
الرهن مضافاً الى حال وجود الدين لان الاستيفاء ماضية فلا تحتمل الاضافة لان اضافة التملك الى زمان في المستقبل لا تجوز كما في قوله لا يجوز بيان ان الرهن فيه معنى التملك لان الاثر انما يستيفاء
والرهن الباع فكلان فيه معنى المبادلة والتمليك لا يصح تعليقه بالخطأ اي كقوله فلو قبضه الخ قبض المشتري الرهن بالدرك قبل حلول الدرك فملك الخ يعني كقوله يملك باسماً الخ بل اذا سادى
قيمة الرهن واسمى الرهن القرض او كانت قيمته اكثر من ذلك واما اذا كانت قيمة الرهن اقل من ذلك فملك يملك بقيمة الرهن اذ قد تقرضها من الرهن مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين ولكن المصنف ذكره هنا قوله حيث
يملك باسماً من القرض في صورة الاطلاق مما على ما هو الظاهر الغالب من كون قيمة الرهن مساوية للدين او اكثر من ذلك انت كقوله لان الموعود جعل الخ فان الرجل يحتاج الى استخراج شيء وصاحب
المال لا يعطيه قبل قبض الرهن فيجعل الدين الموعود موجوداً احتياطاً ليجوز دفع الحاجة من المستقرض اي كقوله باعتبار الحاجة فان قيل فيجعل المعدوم في الدرك موجوداً لا شركة في الحاجة اوجب بان المعدوم
يجعل موجوداً اذا كان على ثمن الوجود الظاهر من حال المسلم بمازوجه والدرك ليس كذلك لان الظاهر عدم الاستحقاق فان المسلم العاقل لا يقدم على بيع مال غيره الا على ثمنه فلو لم يملكه قبض الخ والمقبوض
بجهة الشيء وحكم ذلك الشيء فيعطى لما في الذي قبض بجهة الرهن حكم الرهن حتى يملك باسماً من المال بمقابلته فان قيل قياس هذا المقبوض على سوم الشراء فيصح لان الواجب فيه القيمة فيما نحن فيه الموعود فاجواب ان
التساوي بين القيس والقيس عليه في جميع الوجوه ليس بلانهم واعتبار بين حيث انه يملك مضموناً بالامانة واما الفرق بينهما حيث وجب القيمة والموعود باعتبار ان ضمان الرهن ضمان استيفاء الدين حيث جعل الدين
موجوداً فيعده بقدره وضمان المقبوض على سوم الشراء ضمان بقدره لا يجب بالعقد وليس للبائع على المشتري شيء قبل البيع فيجعل مضموناً بقيمة موعودها لاجاب المسمى كضمان الغصب اي كقوله فلو قبض على
سوم الشراء فانه مضمون على القابض انه مقبوض بجهة حكم الشراء فبطل كالمقبوض حقيقة في كسب الضمان اي كقوله فليضمنه اي المترهن القابض على سوم الرهن من الدين الموعود اي كقوله فلو لم يملك
حكمه الخ اي ان الرهن اذا هلك كان المترهن مستوفياً لدينه من الرهن واستيفاءه غير لاس المال وبديل الصرف والمسلم فيه لا يجوز لان استبدال هذه الاشياء من غير جنسها لا يجوز اي كقوله ولنا ان الخ
اي لنا ان الرهن للاستيفاء وكل دين يمكن استيفاءه من الرهن جازا الرهن بكمالي الرهن بمسائر الدين وبه الدليل يمكن الاستيفاء ثمان الرهن فيصح الرهن بما دار الرهن وان لم يكن من جنس حقه موزة فهو من جنس حقه
سحق وهو المالية والمضمون من الرهن معناه لا صورة لان صورته امانته فاذا هلك الرهن لم يبق له صورة مستوفياً لحقه اي كقوله فلو قبضه المضمون اي المالية هي المضمونة في عقد الرهن لان العين امانته في يده فاذا
كان مضموناً من حيث المالية ولا مال كالمال جنس واحد من حيث المالية فيتحقق المجانسة اي كقوله على ما مر اشارة الى ما ذكر في اوائل كتاب الرهن والاستيفاء يقع بالمالية العين امانته اي كقوله

الرهن بطلا لقوات القبض حقيقة وحكماً وان هلك الرهن بالمسلم فيه بطل السلم بهلاكه ومعناه ان
يصير مستوفياً للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاسخا السلم وبالمسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا براس
المال حتى يجتبه لانه بدله فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد
التفاسخ يهلك بالطعام المسلم فيه لانه رهن به وان كان محبوساً بغيرة كمن باع عبداً وسلم المبيع واخذ
بالثمن رهناً ثم تقايلا البيع له ان يجتبه لاخذ المبيع لان الثمن بدله ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما يثبنا
وكذا لو اشترى عبداً فاسداً وادى ثمنه له ان يجتبه ليستوفي الثمن ثم لو هلك المشتري في يد المشتري
يهلك بقيمته قال ولا يجوز رهن الحر والمدبر والمكاتب واقم الولدان حكم الرهن ثبوت يدا الاستيفاء ولا
يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المالية في الحر وقيام المانع في الباقيين ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا
بالقصاص في النفس وما دونها لتعذر الاستيفاء بخلاف ما اذا كانت الجناية خطأ لان استيفاء الارش من
الرهن ممكن ولا يجوز الرهن بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري ولا بالعبد الجاني والعبد المديون
لما دون لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء ولا باجرة الناحية والمغنية حتى لو ضاع
لم يكن مضموناً لانه لا يقابل به شيء مضمون ولا يجوز للمسلم ان يرهن خيراً او يرهنه من مسلم او ذمي لتعذر
الايفاء والاستيفاء في حق المسلم ثم الراهن اذا كان ذمياً فالخمر مضمون عليه للذمي كما اذا غصبه وان
كان المرتهن ذمياً لم يضمنها للمسلم كما لا يضمنها بالغصب منه بخلاف ما اذا جرى ذلك فيما بينهم لانها
مال في حقهم اما الميتة فليست بمال عندهم فلا يجوز رهنها وارثانها فيما بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين
ولو اشترى عبداً ورهن بتمنه عبداً او خلا او شاة مذبوحة ثم ظهر العبد حراً او الخل خمر او الشاة ميتة
فالرهن مضمون لانه رهنه بدين واجب ظاهراً وكذا اذا قتل عبداً ورهن بقيمته رهناً ثم ظهر انه حر
بالاقل من قيمته وقيمة الرهن ١٢ والملك المضمون بالاكل من قيمته وقيمة الرهن ١٢

١٤ قوله لغوات اتقبض حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فلا يكون بالهلاك فلا ثبت قبله ١٢ كفت
١٥ قوله انه يصير مستوفيا الخ هذا ليس على الإطلاق انه يصير مستوفيا للمسلم فيه اذا كان في الرهن وفاته اذا كان الرهن اقل منه فلا الاتري الى ما قل في باب السلم من شرح الطحاوي فان ملك الرهن في يده
 صار مستوفيا للمسلم فيه وفي الزيادة يكون امنا وان كان قيمته اقل من المسلم فيه صار مستوفيا لذلك الغد ويرجع عليه بالباقي ١٢ غاية البيان **١٦ قوله** حتى يجسه اي لاستيفاء رأس المال وان لم يكن رهنا بل ان في
 الرهن بالمسلم فيه الاستيفاء له من وجهين الاول استوفاه حقيقة والثاني استوفاه حكما لا كالا ان يجسه **١٧ قوله** وايضا بله في الاقالة التي هو في معنى العقد فكذا اذا صار مستوفيا من وجه ١٢ فن **١٨ قوله**
 اذا ملك اي ان الرهن بالمغضوب فملك له ان يجسس الرهن بقيمته لان الواجب بالنصب استرداد النصب عند قيامه والقيمة عند ملكه ١٢ **١٩ قوله** هيك بالطعام الخ فعل المرحوم ان يعطي مثل الطعام الذي
 كان له على المسلم اليه ويأخذ رأس ماله لانه قبض المال صارت ماله مضمونة بطعام السلم وقد بقي حكم الرهن الى ان ملك فصار بملك الرهن مستوفيا لطعام السلم ولواستوفاه حقيقة قبل الاقالة ثم تقابلا يلزمه
 رعا المستوفي لاسترداد رأس المال فكذلك ههنا لان الاقالة في باب السلم لا تخلط الفسخ بعد ثبوته فملك الرهن لا يبطل الاقالة وما جعله ملكا بالطعام له برأس المال لانه ليس برهن به لكنه محبوس به لما قلنا ويجوز ان
 يكون الشيء محبوسا بالشيء ولا يكون مضمونا ١٢ **٢٠ قوله** لما بينا مراده الاشارة الى قوله لانه رهنه به وان كان محبوسا به يعني ان ملك المرحوم بجاهه الاصل حين انعقاد الرهن وان كان المرحوم محبوسا
 قبل الهلاك بعينه ايضا لقيامه مقامه ١٢ **٢١ قوله** وكذا لو اشترى عبدا اشترى افسدا وادى ثمنه ثم اراد فسخه لفساد له اي للمشتري ان يجسس العبد ليستوفي الثمن لان العبد ملكا بمنزلة الرهن عند المشتري
 لاستيفاء الثمن من البائع في البيع الفاسد ١٢ **٢٢ قوله** وقيام المانع يعني حق الحرية في الباقيين ولهذا لو طرأت هذه التعرفات البطلت وانما كانت مقارنة منتهى ١٢ **٢٣ قوله** ولا يجوز ان يجسس
 احد ههنا ان استيفاء المكفول به واستيفاء القصاص من الرهن غير ممكن والثاني ان المكفول به غير مضمون في نفسه فانه لو ملك لم يجب شيء وانما ذكر عدم جواز الرهن بقابلية القصاص في النفس وما دونه لورسب ببدل
 الصلح عن دم العمد ليعلم لان البدل مضمون بنفسه وبذلك خلاف ان التسل خطا فالحص على عين ثم رهن برهنه لم يصح لانه غير مضمون فانه فملك ينفسخ الصلح فصار كالبيع كذا في الايفاح في آخر ما يجوز به الارتبان
 ١٢ **٢٤ قوله** ولا يجوز الرهن بالشفعة صورته ان يطالب الشفع ويقضي القاضي بذلك فيقول للمشتري اعطني رهنا بالدار المشفوعة لا غنايه **٢٥ قوله** لا يجب عليه شيء فان العبد الجاني اذا مات
 بطل الحق المجني عليه ولا يلزم المولى شيء من ذلك وكذلك العبد المديون اذا مات لم يجب بموته على احد شيء ١٢ **٢٦ قوله** لم يكن مضمونا لان الرهن يحصل باليس بواجب اصل الاتري انما لو رافخا الامر الى القاضي
 قبل الرهن فانما هي الايام المتعبر بتسليم الاجر كذا في الذخيرة ١٢ **٢٧ قوله** لا تغد ولا يغاد والاستيفاء اي لان الرهن لا يغاد والاستيفاء والمسلم لا يملك الايفاد اذا كان برأه الرهن ولا يمكن الاستيفاء
 اذا كان برأه الرهن ١٢ **٢٨ قوله** فاسد الاتري ان البائع والمشتري لو اختلفا الى القاضي قبل ظهور الحرية والاستحقاق فانما هي يعقبي بالثمن ووجوب الدين فاسدا يعني لصحة الرهن ولصحة ورثه مضمونا ١٢ **٢٩ قوله**
 وكذا ان قل الخ اي ضمن الرهن اقل من القيمة ومن قيمة الرهن وذلك لانه قبضة على مال مضمون في الظاهر ١٢

[illegible]

الكبير وابيه وعبد الذي عليه دين لانه لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع من هؤلاء لانه
متهم فيه ولا تهمته في الرهن لان له حكماً واحداً وان استدان الوصي لليتيم في كسوته وطعامه فرهن
به متاعاً لليتيم جاز لان الاستدانة جائزة للحاجة والرهن يقع ايفاءً للحق فيجوز وكذلك لو اتجر لليتيم
فأرتهن او رهن لان الاول له التجارة بشئ المال اليتيم فلا يجد بدلاً من الارتهان والرهن لانه ايفاء و
استيفاء واذا رهن الاب متاع الصغير فادرك الابن ومات الاب ليس لابن ان يردده حتى يقضى الدين
لوقوعه لازماً من جانبه اذ تصرف الاب بمنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه ولو كان الاب رهنه
لنفسه فقبضه الابن رجع به في مال الاب لانه مضطر فيه لحاجته الى احياء ملكه فاشبه معيار الرهن
وكذا اذا هلك قبل ان يفتكه لان الاب يصير قاضياً دينه بماله فله ان يرجع عليه ولو رهنه بدين على نفسه
وبدين على الصغير جاز لا شتماله على امرين جائزين فان هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد لا يفاكه
دينه من ماله بهذا المقدار وكذلك الوصي وكذلك الجذاب الاب اذا لم يكن الاب او وصى الاب ولو رهن
الوصي متاعاً لليتيم في دين استدانه عليه وقبض المرتهن ثم استعارة الوصي لحاجة اليتيم فضاء في يدا الوصي
فانه خرج من الرهن وهلك من مال اليتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ لانهم استعارة لحاجة
الصبي والحكم فيه هذا على ما نبينه ان شاء الله تعالى والمال دين على الوصي معناه هو المطالب به ثم يرجع
بذلك على الصبي لانهم غير متعد في هذه الاستعارة اذ هي لحاجة الصبي ولو استعارة لحاجة نفسه ضمن
للصبي لانهم متعد اذ ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه ولو غصبه الوصي بعد ما رهنه فاستعمله
لحاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي ضامن لقيمته لانهم متعد في حق المرتهن بالغصب والاستعمال
وفي حق الصبي بالاستعمال في حاجة نفسه فيقضى به الدين ان كان قد حبل فان كانت قيمته مثل الدين
اداه الى المرتهن ولا يرجع على اليتيم لانه وجب لليتيم عليهم مثل ما وجب له على اليتيم فالتقيا قصاصاً و
ان كانت قيمته اقل من الدين ادى قدر القيمة الى المرتهن وادى الزيادة من مال اليتيم لان المضمون عليه
قدر القيمة لا غير وان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين ادى قدر الدين الى المرتهن والفضل لليتيم وان كان

الحق قولكم لانهم حكموا واحدا وهو ان صفون بالمثل من قيمة ومن الدين سواء رهنه عند مولاه او عند اجنبى فلا تفرقوا
التمية نقد لغير دفعهم ١٢ **قلت** قولم وان استدان اى اشترى يدي كسوة لليتيم او طعاما ما **قلت** قولم فحيز لان الرهن وشقة الاستيفاء فيمكن من ملك حقيقة الاستيفاء ١٣ كانى **قلت** قولم
لو اجر الخ اى اذا اجر الوصى اجل اليتيم فباع متاعه فانفذ رهنا واشترى لاجل اليتيم فمن متاع اليتيم جاز ذلك ١٤ غاية البيان **قلت** قولم واذا رهن الاب اخ المطلق رهن الاب متاع الصغير فادرک دلم
يذكر ان رهن بلدين الصغير اول دين نفسه لان هذا الحكم الذى ذكره لا يختلف بين ان يكون الدين دين الصغير او دين الاب وقوله ومات الاب قيد اتفاقى وكذلك ذكر الاب ليس بقيد لان هذا الحكم وهو عدم دلالة استرداد
الصغير قبل ادان الدين انما يبلغ لا يختلف بين ان يكون الرهن لما اودعها للصغير ذكر شيخ الاسلام فى مبسوطه واذا رهن الاب ماله ولولده وهو صغير فادرک فاراد رد الرهن ليس له ذلك لان الوصى لو رهن مال
الصغير اما بدينه او بدين الصغير ثم بلغ الصغير فاراد ان يرده لم يكن له ذلك فاذا فعله الاب وانه الم دلالة الاولى ١٥ **قلت** قولم فقضاءه اى اذا قضى الدين رهن المرتين فان كان الرهن لنفسه فذلك
وان كان للاب فلم ان يرجع فى مال والده ومن مضط فيه ١٦ **قلت** قولم فاشتمال الرج يريد انه لما ملك ان يرهن به كل واحد منهما على الاخر او ملك به بينهما لان كل باجنان ثبت لكل واحد من اجزاء المركب
جا زمان مثبت لكل دون العكس ١٧ **قلت** قولم وكذا ذلك الوصى اى اذا رهن متاع الصغير ليس رهن امير والرهن حتى يعرض الدين بعد البلوغ ١٨ **قلت**

قلت قولم والحكم فى هذا هو كون اليتيم بانفاخ من متاعه منه ثم استعاد من المرتين فملك فى يده لم يسقط الدين لان عند ملك الرهن يصير المرتين مستوفيا ولا يمكن ان يجعل صاحب الدين مستوفيا ورته
باختار يد المولى ١٩ **قلت** قولم والحكم فيه هذا اى الحكم فى فعل اليتيم بعد البلوغ فاذا رهنه بملك من ماله فان رهنه فاستأجره فملك فى يده ٢٠ **قلت** قولم على بانية اى فى باب التعوق فى الرهن عند قوله
واذا اراد المرتين الرهن ميت قال فان ملك فى يده لا يبرهن بملك ميتة شتى لغوات القيعض المضمون ٢١ **قلت** قولم فان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين ماوى قدر الدين الى المرتين وقد وقع فى بعض النسخ ادى
قدر القيمة وذلك ليس بشئ لان حق المرتين ليس الا فى قدر الدين فكيف يؤدى اليه قدر القيمة سوى اكثر من الدين ٢٢ **قلت** قولم اوى قدر الدين وهذا هو الصواب وفى عامة النسخ قدر القيمة الى المرتين وهذا سهو
وتحسين الكاتب وهذا ظاهر للاختلاف غير واحد ٢٣ **قلت** قولم وان كان لم يحل الرج اى ان كان لم يحل الدين حتى ملك الرهن بعد الغصب فيكون القيمة رهنا عند المرتين الى ان يحل الاجل لا ما بدل الرهن فيكون
مقامه الاغلة المسان

لم يحل الدين فالتقية رهن لأنه ضامن للمرتهن بتفويت حقه المحترم فتكون رهناً عنده ثم إذا حل الأجل
 كان الجواب على التفصيل الذي فصلناه ولوانه غصبه واستعمله لحاجة الصغير حتى هلك في يده يضمنه
 لحق المرتهن ولا يضمنه لحق الصغير لأن استعماله لحاجة الصغير ليس بتعدي وكذا الأخذ لأن له ولاية أخذاً
 مال اليتيم ولهذا قال في كتاب الأقرار إذا أقر الأب أو الوصي بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء لأنه
 لا يتصور غصبه لما أن له ولاية الأخذ فإذا هلك في يده يضمنه المرتهن يأخذه بدينه أن كان قد حل ورجع
 الوصي على الصغير لأنه ليس بمتعدي بل هو عامل له وإن كان لم يحل يكون رهناً عنده المرتهن ثم إذا حل
 الدين يأخذ دينه منه ويرجع الوصي على الصبي بذلك لما ذكرنا قال ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل
 والموزون لأنه يتحقق الاستيفاء منه فكان محلاً للرهن فإن رهنه بجنسها فهلكت هلكت بثلثها من الدين
 وإن اختلفا في الجودة لأنه لا معتد بالجودة عند المقابلة بجنسها وهذا عند أبي حنيفة لأن عنده يصير
 مستوفياً باعتبار الوزن دون القيمة وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه وتكون رهناً مكانه وفي
 الجامع الصغير فإن رهن إبريق فضة وزنه عشرة عشر فضاء فهو عا فيه قال رضي الله عنه معناه
 أن تكون قيمته مثل وزنه أو أكثر هذا الجواب في الوجهين بالاتفاق لأن الاستيفاء عنده باعتبار الوزن
 وعندهما باعتبار القيمة وهي مثل الدين في الأول وزيادة عليه في الثاني فيصير بقدر الدين مستوفياً فإن
 كانت قيمته أقل من الدين فهو على الخلاف المذكور لهما أنه لا وجه إلى الاستيفاء بالوزن لما فيه من
 الضرر بالمرتهن ولا إلى اعتبار القيمة لأنه يؤدي إلى الربوا فنصرنا إلى التضمين بخلاف الجنس لينتقض القبض
 ويجعل مكانه ثم يملكه وله أن الجودة ساقطة العبرة في الأموال الربوية عند المقابلة بجنسها واستيفاء
 الجيد بالردى جائز كما إذا تجاوز به وقد حصل الاستيفاء بالاجماع ولهذا يحتاج إلى نقضه ولا يمكن نقضه
 بإيجاب الضمان لأنه لا بد له من مطالب ومطالب وكذا الإنسان لا يضمن ملك نفسه ويتعدى التضمين

له قولهم يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمن قدر الدين وهو حق المرتهن لأنه غصبه واستعمله ولا يضمن الزيادة على قدر الدين وهو حق الصغير لأنه لم يوجد التصريح من الوصي في حق الصغير
 لأنه استعمل مال الصغير في حاجة الصغير غرضه في الباب أنه أخذ باليتيم من يد المرتهن وله ولاية الأخذ بدليل ما قلنا في كتاب الأقرار فخر... الخ في قوله يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه
 بقاؤه دينه فعلمنا أنه لا يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢
 الاستيفاء منه جاز من يد المضمين والدراهم والدنانير على هذا الصفة فيجوز فيها ما عداها -
 في قوله يكون رهناً الخ لأنه لو صار مستوفياً بغير المرتهن فكل ما مل عند من حاله الهلاك حاله الاستيفاء ولا يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢
 في قوله يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢
 الولاية ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢
 قوله في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢
 مستوفياً من دينه ثمانية اعتبار القيمة لصار مستوفياً ثمانية بعشرة من حيث الوزن فيكون ربوا ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢
 فأن نقول لننتقض الاستيفاء بالردى والاستيفاء بالردى فيكون القبض باقياً حكماً وإن فات المحل فصار إلى التضمين بخلاف الجنس يضمن صورة ومعنى فيكون معنى قوله في الكتاب لينتقض القبض
 يمكن ويتم القبض ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢
 استيفاء بالردى مكانه ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢
 يجوز في هذا أسأل في رقت أن لا يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢
 عدده ولا يمكن الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢
 هنا لأنه لو كان ما أن يكون هو الرهن ولا يجوز أن يكون الرهن هو المطلوب للنقض بعد قضاء دينه بالردى لأن ذلك يفرض ولا يجوز أن يكون هو المرتهن لأن المرتهن مطالب فلا يصح أن يكون مطالباً للدار
 ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢ في قوله لا يضمنه الخ يعني أن الوصي يضمنه الخ ١٢

قوله وهو معروف فانه يسقط منه ولا شيء عليه في قول ابي حنيفة **هـ** وقال ابو يوسف يعرض مثل ناقض ويأخذ مثل حقه وقول محمد **و** الا يقول ابي حنيفة **و** آخره يقول ابي يوسف **ز** كذا ذكره عيسى بن ابيان
والاصح ان هذه المسألة مبتدأة لان محمد بن ابي حنيفة في تلك المسألة في المشهور مع ابي يوسف في هذه المسألة على تقدير ان هذه المسألة بناء على تلك المسألة وهي مسألة الجاهل انما هي رب الدين قبض الزكوة
ليست في دينه من غيرها ان يكون بينهما مقام بالدين والدين والزيادة لا تمنع الاستيفاء وقد تم بالملك والمترين قبض الزكوة ليستوفي دينه من محل كغيره فان كان له بالدين حقه فيقبض القبض ووجه
البناء واما في ان الزكوة لا يستيفاء فتكون بمنزلة القبض بحقيقة الاستيفاء وهناك المستوفي اذا اقتضاه بالملك يسقط حقه ولا يرجع بشئ وعذالي حنيفة **و** لكان الجوزة كذا في الرهن وعندها هناك يعرض
مثل المستوفي ويقام رد المثل مقام رد العين لمراعاة حقه في الجوزة فكذلك في الرهن **ح** **قوله** والفرق الحمداي على تقدير ان لا تكون هذه المسألة بناء على تلك المسألة **د** **قوله** كما هو
منقضي الرواية المشهورة فيما قبل كانت مسألة مبتدأة كما هو واضح على ما ذكره شيخ الاسلام في مبسوط ونقل عنه عامة المشايخ **هنا ١٢** انت **قوله** ولو اكرهنا لبرقي الخ كان الكلام فيما مر من حيث ملك الرهن
وهنا من حيث انفسه **هـ** **قوله** على الفكاك الفكاك بالفتح يحسب وكبر انچه كرد واولي بيرون آسند **١٣** من **هـ** **قوله** لانه لا وجه الخ لانه لو اجر عليه فاما ان يكون مع ذهاب شئ من الدين اوضح كالمردم ونقصان من جهة الرهن
ولا وجه **الاول** لانه انما يصير قابضاً بغير الجوزة على الاطلاق فانه لم ينقص من الدين الا في مقابلته فاخت من جوده الابري بالكره وذلك راجع الى ان الثاني لما فيه من الضرر بالرهن لان المترين قبض الرهن
سليماً عن العيب وبالاكسار صار مريباً فيحصل اليه حقه ناقصاً انما يسقط شئ من دينه وذلك بغير الاحالة فخيرناه **خ** **١٢** **قوله** لما في اي في الافكاك مع النقصان من الضرر بالرهن لانه يغتفر حقه
لجوزة **١٧** **قوله** ان شاء الله فاعلم ان الفكاك الرهن الابري النكس ناقصاً كما هو بالدين يجوز من غير معنى يوجب الدين معناه ان الرهن بفك رهشاي بخلصه بادا جميع الدين الى المترين **١٨** **قوله** لما في الفكاك من وجه
ان يذهب شئ من الدين ولا في الفكاك مع النقصان يعني ان يفك بمجاناً وهو متقدر بضرر بمنزلة **خ** **١٢** **قوله** وظهر لينا اي طريق صيرورة مضرباً بالدين ان يحصل مضرباً بالقيمة بقدر الدين لانه عقد
استيفاء وسقوط الدين في الاستيفاء لا تحقيق باعتبار ان يحصل مضرباً بالقيمة عليه ثم تقع المقاصة بين المردم وعليه فكذا في الاستيفاء **د** **قوله** ولما في اي طريق صيرورة مضرباً بالدين ان يحصل مضرباً بالقيمة بقدر الدين لانه عقد
حكم جابلي مرسوم في الشرع فقررنا في التقيين بالقيمة لانه لا يؤدي الى الاخلاق لا انتقال حكم الرهن الى مثله **ك** **قوله** غلق الرهن وهو اخبا ساس الحكمي بان يصير الرهن مملوكاً للرهن **١٢** غنايه **قوله**
وفي الوجه الثالث **خ** **قوله** انما قدم الوجه الثالث على الثاني في اخصايج الثاني التي زيادة فيه طول **١٢** **قوله** اقل من وزن بان يكون الوزن عشرة كالدبين فقيمة ثمانية لوجود شئ فيه **١٢** **قوله** فظاهر لان
مسألة الاكسار حالة التقيين بالقيمة على حال **ك** **قوله** والملك عنده الخ فخره في هذا الوجه لو ملك يعرض المترين قيمة ولا يصير مستوفياً لكان الرد او لغيره فكذا اذا انكر **ك** **قوله** فان
كان الخ فان كان الرهن باعتبار الوزن كله مضرباً كما اذا كان وزن الرهن مثل وزن الدين جعل الرهن كله مضرباً من حيث القيمة **١٢** غنايه **قوله** وان كان بعضه الخ يعني ان كان بعض الرهن مضرباً لا الزائد
عليه وهو فيما اذا كان وزن الرهن اكثر من وزن الدين فينقسم الجوزة على المضمون والامانة فما كان بمقابلة المضمون يكون مضرباً وما كان بمقابلة الامانة يكون امانة وفي مسألة ان كان كله مضرباً كان وزن الرهن مثل
وزن الدين فكان كله مضرباً لا يكون حكم التابع مخالفاً لحكم الاصل **١٢** غنايه **قوله** استعمال الخ والفرق بين حالة الملك وحالة الاكسار ان حالة الملك حالة الاستيفاء فيقع الفضل امانة وهذا الحالة
ليست كذلك عند بل هي بمنزلة انصب في كونها على خلاف رضا الرهن فيكون مضرباً بالقيمة كما انصوب لكن بخلاف **ج** **١٢** غنايه **قوله** يعرض المترين **ز** يصير خمسة اسداس الابري مضرباً الجوزة وصنعة ودر سدا مائة
فالتعريف بالاكسار فيما هو امانة لا يعتبر فيما هو مضمون يعتبر وحالة الاكسار ليست بحالة الاستيفاء فخره فيمنع خمسة اسداس من خلات **ج** **١٢**

وتكون خمسة اسداس الارباق له بالضمان وسدسه يُفرز حتى لا يبقى الرهن شائعاً ويكون مع قيمة خمسة
اسداس المكسور هنا فعندها تعتبر الجودة والرداءة وتجعل زيادة القيمة كزيادة الوزن كان وزنه اثنا عشر و
هذا الان الجودة متقومة في ذاتها حتى تعتبر عند المقابلة بخلاف جنسها وفي تصرف المريض وان كانت
لا تعتبر عند المقابلة بجنسها سمعاً فامكن اعتبارها وفي بيان قول محمد نوع طول يعرف في موضعه من
المبسوط والزيادات مع جميع شعبها قال ومن باع عبد ا على ان يرهنه المشتري شيئاً بعينه جاز استحسانا
والقياس ان لا يجوز وعلى هذا القياس والاستحسان اذا باع شيئاً على ان يعطيه كفيلاً معيّناً حاضراً في
المجلس فقبل وجه القياس انه صفقة في صفقة وهو منهى عنه ولانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة
لاحد هماً ومثله يفسد البيع وجه الاستحسان انه شرط ملائم للعقد لان الكفالة والرهن للاستيثاق وانه
يلزم الوجوب فاذا كان الكفيل حاضراً في المجلس والرهن معيّناً اعتبرنا فيه المعنى وهو ملائم فصم العقد
واذا لم يكن الرهن ولا الكفيل معيّناً او كان الكفيل غائباً حتى افتدق لم يبق معنى الكفالة والرهن للجهالة
فبقى الاعتبار لعينه فيفسد ولو كان غائباً فحضر في المجلس وقبل صح ولو امتنع المشتري عن تسليم الرهن
لم يجبر عليه وقال زفر يجبر لان الرهن اذا شرط في البيع صار حقاً من حقوقه كالوكالة المشروطة في
الرهن فيلزمه بلزومه ونحن نقول الرهن عقد تبرع من جانب الراهن على ما بيناه ولا جبر على التبرع
ولكن البائع بالخيار ان شاء رضى بترك الرهن وان شاء فسخ البيع لانه وصف مرغوب فيه وما رضى الا
به فيتخير بفواته الا ان يدفع المشتري الثمن حالا لحصول المقصود او يدفع قيمة الرهن رهناً لان يد
الاستيفاء تثبت على المعنى وهو القيمة قال ومن اشترى ثوباً بدرهم فقال للبائع امسك هذا الثوب
حتى اعطيك الثمن فالثوب رهن لانه اتي بما ينبئ عن معنى الرهن وهو الحبس الى وقت الاعطاء و
العبرة في العقود للمعاني حتى كانت الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة في ضد ذلك كفالة قال

له قوله يكون خمسة اسداس الارباق ثم طرق من خمسة اسداس الارباق ان ينقص من الوزن الذي هو عشرة سدس وهو درهم وثلاثة سدس فيبقى خمسة اسداس وهو ثمانية دنانير
ونصف درهم وذلك العشرة ستة اسداس ١٢ عن ١٢ قوله حتى لا يبقى الاثني عشر لان الشيوع الطاري في ظاهر الرواية كالشيوع المقادير لما روي عن ابي يوسف من ان الشيوع الطاري لا يمنع فلا يحتاج الى التمييز ١٢ كفاية
قوله وفي بيان قول محمد راجع عند محمد ان النقص بالكسور كان درهما او درهماين على الفكاك كقضاء جميع الدين وان كان اكثر من ذلك فغير الرهن من ان يجعل الرهن للمترين بدونه ومن ان يسترد
بقضاء جميع الدين وبذلك الوزن معقود والجودة امانة لمناسبة لان الجودة تابعة للوزن لا تنفصل عنه وصفة امانة في المهرين كذلك يجعل الاصل في مقابلة الاصل والتبعية في مقابلة التبعية واذا ظهر ذلك فان
ثواب النقصان على الدرهمين وقع النقصان في المضمون وهو العشرة بالانكسار والانكسار بخلافه كالفكاك وفي هذا الفصل عند الملك يعبر مستوفياً بدونه فذلك عند الانكسار يكون مضموناً بالدين وخير الرهن كما ذكرنا وان لم يزد على
الدرهمين وقع النقصان في امانة فالرهن المضمون باق على حاله الرهن فيجبر الرهن على الفكاك كما انه ينقص منه شيء واعلم ان الدرهم او الدرهمين ليس بجد فاصل في ذلك وانما الفاصل النقصان بقدر الصيانة كما كانا
واذا وقع الدرهمان ههنا باعتبار الزيادة في المسألة المفروضة كذلك ١٢ هـ قوله نوع طول الخ اعلم ان ما يذكر صاحب الهداية في قول محمد ما ذكرنا من طول يعرف في المبسوط والزيادات ههنا نفسه والمنزلة
بان كتابه لم يحو جميع البيان وفوق ما بين ان يعرف ذلك في كتب المتقدمين ١٢ هـ قوله لا يقتضيه الخ لان ما يقتضيه العقد يجب بالتقدم دون الشرط كالتسليم المبيع على البائع او تسليم الثمن على المشتري
ككـ قوله لان الكفالة الخ لان المقصود بالكفالة والرهن التوثيق بالثمن فاشترط ان يثبت الثمن ١٢ كـ هـ قوله اعتبار المعنى اي معنى الشرط الذي هو الاستيثاق
وجو اي هذا المعنى الذي هو الاستيثاق في ظاهره اي طالع اي طالع العقد كونه مؤكداً موجب العقد فيصح العقد ١٢ نـ قوله للجهالة الخ فيشرى وجران التعليل بقوله للجهالة لا يفيد تمام المدعى فانه انما يشترى فيما ان لم يكن الرهن
والكفيل معيّناً فيما اذا كان الكفيل غائباً اذا لم يثبت له القضي للجهالة يجوز ان يكون مضموناً معيّناً ولا يكون حاضراً في المجلس فالتعليل فوات المعنى عند كون الكفيل غائباً ان يقال يجوز ان لا يقبل الكفالة عند حضوره
ولعل المعنى ترك تعليل هذه الصلوة على ظهوره وانما من قوله كان غائباً فحضر في المجلس وقبل صح ١٢ نـ قوله ففي الاعتبار لعينه لانه لم يبق معنى الكفالة والرهن للجهالة لانه لما كان مجهولاً لم يكن المشتري
بمسبيل من ان يرهن شيئاً يساوي عشره فاعطى كفيلاً غير ملحق وليس فيمن التوثيق شيء فيثبت العبرة لئلا يدخل صفقة في صفقة فيفسد العقد ١٢ كـ هـ قوله كالوكالة المشروطة اي كما اذا وكل
الراهن العمل او المهرين ببيع المهرين منه حصول الدين فالوكالة لازمة ولا يمكن الرهن من غير ذلك ١٢ كـ هـ قوله ولا جبر على التبرع وانما صار حقاً من حقوقه اذا وجد ولم يوجد له والوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن فهو منه
لا يلزم ما لم يسلم فلان لا يصير لانا بالوعد اولى ١٢ كـ هـ قوله او يدفع الخ وفي بعض الفوائد المرام والذائبة لان قيمة الشيء ما يقوم مقامه وكانها سواها اذا اراد ان يرهن مكانه آخر لم يحتاج الى رضا
المترين ١٢ كـ هـ قوله هذا الثوب فانما هو ان يشترى هذا الثوب ان يشترى او يهبه لان الثوب لما اشتراه وقبضه كان هو سائر الاموال المملوكة سواها في حصة الرهن ١٢ كفاية

زفر لا يكون رهناً ومثله عن ابى يوسف لان قوله امسك يحتمل الرهن ويحتمل الايداع والثاني اقلهما
فيلزم الرهن على ارادة الاكثر ١٢ من
فيقضى بثبوته بخلاف ما اذا قال امسكه بدينك او بمالك لانه لما قابله بالدين فقد عين جهة الرهن
قلنا لما مده الى الاعطاء علم ان مرادة الرهن فصل ومن رهن عيدين بالف فقضى حصه احدهما لم
يكن له ان يقبضه حتى يؤدي باقي الدين وحصه كل واحد منهما ما يخصه اذا قسم الدين على قيمتهما
وهذا لان الرهن محبوس بكل الدين فيكون محبوساً بكل جزء من اجزائه مبالغته في تحمله على قضاء
الدين وصار كالمبيع في يد البائع فان سمي لكل واحد من اعيان الرهن شيئاً من المال الذي رهنه به
فكذلك الجواب في رواية الاصل وفي الزيادات له ان يقبضه اذا ادى ما سمي له وجه الاول ان العقد
متحد لا يتفرق بتفرق التسمية كما في البيع وجه الثاني انه لا حاجة الى الاتحاد لان احدا العقدين لا يصير
مشروطاً في الآخر الا يرضى انه لو قبل الرهن في احدهما جاز قال فان رهن عيناً واحدة عند رجلين بدين
لكل واحد منهما عليه جاز وجميعها رهن عند كل واحد منهما لان الرهن اضيف الى جميع العين في صفقة
واحدة ولا شيع في وجهه وموجبه صيرورته محتبساً بالدين وهذا مما لا يقبل الوصف بالتجزى فصار محبوساً
بكل واحد منهما وهذا بخلاف الهبة من رجلين حيث لا تجوز عند ابى حنيفة فان تهايناً فكل واحد
منهما في نوبته كالعديل في حق الآخر قال والمضمون على كل واحد منهما حصته من الدين لان عند
الهلاك يصير كل واحد منهما مستوفياً حصته اذا الاستيفاء متايجزى قال فان اعطى احدهما دينه كان
كله رهناً في يد الآخر لان جميع العين رهن في يد كل واحد منهما من غير تفرق وعلى هذا حبس المبيع اذا
ادى احدا المشتريين حصته من الثمن قال وان رهن رجلان بدين عليهما رجلاً رهناً واحداً فهو جائز و
الرهن رهن بكل الدين وللمرتهن ان يمسكه حتى يستوفي جميع الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل من

قوله لما قد ادى ماسك الثوب الى وقت السطاد الثمن علم ان مراده الرهن لان حكم الرهن هو الحبس الدائم الى وقت الفكك فاذا صرح بهذا علم ان مراده الرهن وذلك لان المتعثر بموجب العقد لا يتعثر بلفظ
 فكما انه قيل رهنك بالثمن لا ترى ان لو قال ملكك ثوبك فاشتره كان مذكورا لثمنك بالثمن فاشتره سواد ١٢ **قوله** فصل لما ذكر حكم رهن الواحد شرع في بيان الرهن اذ الرهن اذ كان اثنين لان الواحد قبل الاثنين
 ١٣ **قوله** ما بالثمن في عمله الخ فان قصد المترهن الضمان الرهن يتسارع الى قضاء الدين فلو نفذ الرهن بالثمن في قضاء الدين فلا يحصل المقصود ١٤ **قوله** وصار كما يبيع
 الخ اي اذا انعقد المشتري بعض الثمن واراد ان ياخذ بعض المبيع لا يملك ذلك فكذا هنا والجواب ان كل واحد من المبيع والمترهن محبوس على الدين او الثمن فيكون محبوسا بكل واحد من اجزائها فيكون حاله على قضاء ما اوفى
قوله فان سمى الخ بان قال رهنك بدين واحد سنا محبس مائة وسلمنا اليه ثم قدس مائة وقال اربط عن هذا العبد واراد ان ياخذ ذلك العبد فكذا الجواب في رواية الاصل اي لم يكن رذلك ١٥
قوله ان العقد مستمري انه عقد واحد وليس بعقدين استحالة لايجاب القول والتفصيل في الدين لا يجعله في معنى عقدين كما يبيع المضاف الى المحبس لا يكون تعيين عقد تفصيل الثمن حتى لو ادا المشتري ان يقبل العقد
 في احد ما دون الآخر لم يبيع فكذا في الرهن لان الدين في الرهن كالتفريق في البيع تتعلق الرهن به ١٦ **قوله** لما حاز الخ يعني ان البيع لا يتفرق بتفريق التسمية من اتحاد العاقلين والرهن يتفرق ولهذا قيل المشتري
 المبيع في احد ما دون الآخر لا يبيع ولو قبل المترهن العقد في احد ما عند تفريق التسمية صح وانما اختلفا لان ضم الردي الى المبيع لا يخلو من تفريق التسمية صح وانما اختلفا لان ضم الردي الى المبيع لا يخلو من تفريق التسمية صح وانما اختلفا لان ضم الردي الى المبيع لا يخلو من تفريق التسمية صح وانما اختلفا لان ضم الردي الى المبيع لا يخلو من تفريق التسمية صح
 ولو تفرق الرهن بتفريق التسمية لا يتصور بل لان الحكم لا يتفاوت في ذلك انهم مضمون بما قاله من الدين سوادا كان وحده او مع غيره واما في البيع اذا جمع بينهما لم تفرقت العقدان بغير ثبوت شرط في الاول وهو شرط فاسد
 البيع يفسد به اما الرهن فلا يفسد بالشرط الفاسد لانه تبرع كما ثبت ١٧ **قوله** لما يرى الخ توضيح لذلك فانه لما تمكن المترهن من تفريق القبول في الابتداء وجب ان يتمكن الراهن من تفريق القبض في الانتهاء ١٨
قوله وجميعا من الخ فان ادى الراهن الى احد المترهين عليه واذا ادا ان يقبض بعض الرهن فليس له ذلك والمترهن الآخر ان يملك جميع الرهن حتى يستوفى باله من الزمان ١٩ متعثر في **قوله** فصل
 الخ اي نصار محبوسا بدين كل واحد منهما وكان استحقاق الحبس لهما استحقاقا واحدا من غير انقسام بينهما ٢٠ **قوله** وهذا اجلات الهبة الخ لان موجب الهبة ثبوت الملك والشيء الواحد يستحيل ان يكون
 كله مملوكا لعلين لكل واحد منهما على الكمال في زمان واحد فلا دخل فيه الشيوع ضرورة فاما حكم الرهن هو الحبس والعين الواحدة يجوز ان تكون محبوسة تحت كل واحد منهما على الكمال اذ لا تضايق في استحقاق الحبس لهما
 استحقاقا واحدا من غير انقسام بينهما الا ترى ان الرهن الواحد لا ينقسم الى اجزاء الدين بل يكون محبوسا كله بكل واحد من اجزائه فكذا هنا فيكون العين محبوسة تحتها وتحت كل واحد منهما فلا دخل فيه الشيوع ٢١
قوله كان كل رهن الخ قال في التاميل ان احد الميسر لم اقد شئ منه لما عرفت ان رهنه عند كل واحد منهما فان ملك عند رهنه اقبض رهنه يستردوا اقطاعا وكان واحد ٢٢ **قوله** وما على هذا
 حبس الخ اذا اشترى رجلان من رجل واحد حصته لم يكن لهما ان يقبض شيئا فكان للبايع ان يحبس المبيع حتى يستوفى ما على الآخر ٢٣ **قوله** لا يملك الرهن في مال له ليست مذكورة في الجاه الصغير
 متعثر القدوري وانما ذكرها لكونه في متعثره ٢٤

يُؤَدِّعُ الْعَدْلُ يَدَ الْمَالِكِ وَلِهَذَا يُرْجَعُ الْعَدْلُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ فَأَنْعَدِمُ الْقَبْضَ وَلِنَا أَنْ يُؤَدِّعَ عَلَى الصُّورَةِ
 ١٢
 ١٢

يد المالك في الحفظ اذ العين امانة وفي حق المالية يد المرتهن لان يده يضمن والمضمون هو المالية فزول
 منزلة الشخصين تحقيقاً لما قصداه من الرهن وانما يرجع العدل على المالك في الاستحقاق لانه نائب عنه

في حفظ العين كالمودع قال وليس للمرتهن ولا للراهن ان يأخذها منه لتعلق حق الراهن في الحفظ بيده

وامانتہ وتعلق حق المرتھن به استيفاء فلا يملك احدهما ابطال حق الآخر فلو هلك في يده هلك في ضمان
 اي المرتھن ۱۲ بالاقل من قيمۃ المرتھن ومن الدين ۱۳ من فلو ادى يده المرتھن ۱۴ من

المرتهن لان يده في حق المالية يد المرتهن فهي المضمونة ولودفع العدل الى الراهن او المرتهن ضمن لانه موع

الراهن في حق العين ومودع المرتهن في حق المألية واحداهما اجنبى عن الآخر والمودع يضمن بالدفع الى

الاجنبى واذا ضمن العدل قيمة الرهن بعد ما دفع الى احدهما وقد استهلكه المدفع الى اهلك في يده لا

يقدر ان يجعل القيمة رهناً في يده لانه يصير قاضياً ومقتضياً وبينهما تنافٍ لكن يتفقان على ان ياخذاهما منه

وَيَجْعَلُهَا رَهْنًا عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ وَأَنْ تَعْذَرَ أَجْمَاعُهُمَا بِرَفْعِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْقَاضِي لِيَفْعَلَ لِدَاكِ وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ

ثم قضى الراهن الدين وقد ضمن العدل القيمة بالدفع إلى الراهن فالقيمة سالمة له لوصول المرهون إلى

السراهن وصول الدين الى المرهون فلا يجمع البدن والمبدا في ملك واحد وان كان ضمنها بالبدن الى المرهون: قال اهل الحديث: لا يجمع بين العبد والعتق في بدنه باخذها اذا ادى الدين فكذلك باخذها

المُرْتَهَنُ وَالرَّاهِنُ يَجِدُ الْفَيْضَ مِنْهُ لِأَنَّ الْغَيْبَ تَوَكَّلَ فَأَمَّا فِي يَدِهِ يَجِدُهَا إِذَا أَدَّى الْبَدْلَ فَالْمُرْتَهَنُ وَالْمُرْتَهَنَةُ
وَقَدْ أَدَّى الرَّاهِنُ الدِّينَ إِلَى الرَّهْنِ ۱۳

قَامَ مَتَاهَا وَلَا جُفَاءَ بَيْنَ الْبَدْلِ وَالْمَدْلِ قَالَ وَإِذَا وَكَّلَ الرَّاهِنُ الْمُرْتَهَنَ أَوْ الْعَدْلَ أَوْ غَيْرَهَا بِبَيْعِ الرَّهْنِ
الرَّاهِنِ ۱۴

عند حلول الدين فالوكالة جائزة لأنه توكل ببيع ماله وان شرطت في عقد الرهن فليس للرهن ان يعزل

الوكيل وان عزله لم ينعزل لانها لما شرطت في ضمن عقد الرهن صار وصفًا من اوصافه وحقًا من حقوقه

الاثني انه لزيادة الوثيقة فيلزم بلزوم اصله ولانه تعلق به حق المرتين وفي العزل اتواعقه وصار كالوكيل

بالخصومة بطلب المدعى ولو وكله بالبيع مطلقاً حتى ملك البيع بالتقدا والنسيئة ثم نهاه عن البيع نسيئة

لم يعمل نهيه لأنه لازم بأصله فكذا بوصفه لما ذكرنا وكذا إذا عزل المرتبة لا ينعزل لأنه لم يؤت كله وإنما

قوله ولما يرجع العدل إلخ يعني إذا بلغ الرهن في يد العدل ثم استحق ضمن العدل قيمته يرجع على الرهن

مباشرة ولم يكن يورثه إلا من لم يرع ١٢١٢ قوله ان يد انا يعني ان بعض العبد لبعض الميراثين يقيم به الميراث وهذا لان اليد باب الميراث على الصورة اما على المعنى فيكون كذا يد انا ١٢١٣ قوله لانه نائب عند انا اي العبد في حق العين نائب عن الميراث وفي حق المالاية نائب عن الميراث فكانت العجزة تعين لان العين هو الاصل فلذلك رجع بضمان الاستحقاق على الميراث دون الميراثين ١٢١٤ قوله

قاضيًا ومقضيًا عليه وفيها ثمانية عشر **قوله** يرفع احدى ارفع الدلائل الى ارفع القاضي احدى بين المذكورين وما اراهم والمترين حتى ياخذ القيمة من العدل ويضاهيها ربحه وعده وثلث بعضهم ان احدى

مسحوب على مضاف العادل يرجع احد ما وذلك ليس لشي لان العدل هو الصالح للقيمة فبعيد ان يرجع الضامن لمطابقة نفسه للصالح في الماضي ١٢ من قوله فلا يرجع البذل ارج كل واحد له احد ما يرجع البذل ولا يبدل
في ملك شخص واحد فان القيمة بدل الزين من حيث العين في حق الاراس وبدله من حيث الملائة في حق المرتن ١٣ من قوله يا فذاخ وبل يرجع العدل بعد ذلك على المرتين خطر ان كان العدل دفعه على وجه

الحارثية او الوديعة وانك في يد المرتزق لا يرجع عليك فان العودل باءا والضممان ملكه وبين انما اعادوا وادرع ملك نصفه فان ملك في يدك يعين وان استملك من غيرك فان العودل رجع الى المرتزق
رهن بان قال هذا رهنك فخذو بحقك واجلسه بدريك رجع العودل عليه بقبضته استملكه المرتزق او ملك غيره فخذو لرفعك على وجه الضمان م عناية -

في قوله ولا يجزئ فيه الخ بهذا اللفظ يخرج عن المسألة الأولى وهي بالوضن العدل القيمة بسبب دفع الرهن إلى الراهن وهما نوعان الراهن وبينه إلى الراهن ثم أراد أحد قيمته من العدل كان جامعاً بين البديل والمبدل لأنه وصل إليه عين حقه وهو الرهن أولاً ثم واخذه منه قيمة كان جامعاً بين البديل والمبدل فلذلك يأخذ القيمة هناك ولما هنا فلا يجزئ ١٢ **قوله** لأنه لا يؤمن الخ وهذا لأن الرهن شرع وثيقة لجانب والمبدل لأنه وصل إليه عين حقه وهو الرهن أولاً ثم واخذه منه قيمة كان جامعاً بين البديل والمبدل فلذلك يأخذ القيمة هناك ولما هنا فلا يجزئ ١٢ **قوله** لأنه لا يؤمن الخ وهذا لأن الرهن شرع وثيقة لجانب

الاستيفاء وبالتوكيل بصير جانب الاستيفاء اولى فكان يجوز احق نعم فيه تعليق التوكيل بالشرط لئلا يفسد السقاط والسقاطات لعزل العتيق وبذلك لا كان متروكاً من النصرتى بهما عين حتى انكبات بالادوية بعد السقاط حقته ١٢ اك **القول** الا ترى انه اى التوكيل لزيادة الوثيقة والرهن وثيقة فيكون التوكيل وصفان اوصاف الرهن فيلزم بلزوم الرهن ١٢ الكافية **القول** كالمكيل بالخصومة الخ اى اذا وكل المدعى علب

بالمخصوصة تطلب المدعى لا يملك عزله بغير محض من الخصم لأنه متعلق بقرينة المدعى ١٢ كافيته **الله** فلو لم يأت له لازم الحج أي لأن تعدد الوكالات صادر عنه ما يلزم أصله منوة بسروا على نظامه من كثرهم
فكذا لازم وصفه وهو الإطلاق حيث لم يتقيد بالنقد بالنهي عن النسب ١٢ من

وكله غيره وان مات الراهن لم ينحل لان الرهن لا يبطل بموته ولانه لو بطل انما يبطل لحق الورثة و
حق المرتهن مقدراً قال والوكيل ان يبيعه بغير محضر من الورثة كما يبيعه في حال حياته بغير محضر منه
وان مات المرتهن فالوكيل على وكالته لان العقد لا يبطل بموتهما ولا بموت احدهما فيبقى بحقوقه و
اوصافه وان مات الوكيل انتقضت الوكالة ولا يقوم وارثه ولا وصيته مقامه لان الوكالة لا يجري فيها
الارث ولان الموكل رضى برأيه لا برأى غيره وعن ابي يوسف ان وصى الوكيل يملك بيعه لان الوكالة
لازمة فيملكه الوصى كالمضارب اذ مات بعدما صار رأس المال اعياناً يملك وصى المضارب بيعها لما
انه لازم بعد ما صار اعياناً قلنا التوكيل حق لازم لكن عليه والارث يجري فيما له بخلاف المضاربة لانها
حق المضارب وليس للمرتهن ان يبيعه الا برضاء الراهن لانه ملكه وما رضى ببيعه وليس للراهن
ان يبيعه الا برضاء المرتهن لان المرتهن احمق بمالته من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع قال
فان حل الاجل وابى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب اجبر على بيعه لما ذكرنا من
الوجهين في لزومه وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وغاب الموكل فابى ان يخاصم اجبر على الخصومة
لوجه الثاني هو ان فيه اتواء الحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع بنفسه فلا يتوى حقه اما المدعى
لا يقدر على الدعوى والمرتهن لا يملك بيعه بنفسه فلو لم يكن التوكيل مشروطاً في عقد الرهن وانما شرط
بعده قيل لا يجبر اعتباراً للوجه الاول وقيل يجبر رجوعاً الى الوجه الثاني وهذا اصح وعن ابي يوسف ان
الجواب في الفصلين واحد ويؤيده اطلاق الجواب في الجامع الصغير وفي الاصل واذا باع العبد الرهن فقد
خرج من الرهن والتمن قائم مقامه فكان رهناً فان لم يقبض بعد لقيامه مقام ما كان مقبوضاً واذا توى
كان مال المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن لقيامه مقام المبيع المرهون وكذلك اذا قتل العبد الرهن وغرم
القاتل قيمته لان المالك يستحقه من حيث المالية وان كان بدل الدم فاحذر حكم ضمان المال في حق المستحق
فبقى عقد الرهن وكذلك لو قتله عبداً فدفع به لانه قائم مقام الاول لها ودما قال وان باع العبد الرهن

١٤ قوله انما يجل بحق الوشنة كافي سائر الوكالات بطل بوقت الموكل حيث ينتقل الملك الى الورثة ١٢ غاية البيان ١٤ قوله
فيبقى حقوقه الخ الحقن الحبس والاسية فادوا الوكالة والادوات اللازمة وجبر الوكيل وحق بيع ولد الدين وحق صرف الدراهم بلذاتيه ١٥ قوله انتقلت الوكالة والدين باق كما كان لان الدين
لو كان في يد المرتب فمات لم يجل العقدة فلا يجل بوقت العمل اولى ١٦ ١٧ قوله فيا لراي انما عليه لا ترى ان الميت اذا كان عليه دين لا يجب على ورثة الميت قضاءه وان كان له دين على غيره ورثوه
١٨ عليه ١٩ قوله ان يبيع الخ وان يامر بغيره اذنه توقف على الاجابة صاحبه فان اجابته جاز ويحكم الثمن رهنا وان لم يجزه لا يجوز البيع وله ان يجله ويبيعه رهنا ٢٠
٢١ قوله اجبر على بيعه وكيفيته الاجراءن بحسب القاضى اياها يبيع فان لم يبيع بعد الحبس اياها فالقاضى يبيع عليه وهذا على اصحاب ظاهره وعلى اصله الى حفيظه فكذا كذلك عند البعض لانه تعين حقه البيع لقضاء الدين
هنا وقيل لا يبيع كالا يبيع مال المدين عند قضاء الدين ولا يفسد البيع بهذا لاجبار لانه اجازة في فساد كالا فغيره ٢٢ ٢٣ قوله لما ذكرنا من الوحيين احد ما نزلنا في عقد الرهن صار وصفا من اوصافه وانما في
انه يتعلق بحق المرتب وفي العمل انما هو مقتضى الحال لا يستلزم على الوجه الاول فانه لا يلزم من كون الوكالة وصفا من اوصاف الرهن وكونها لازمة ان يكون المبرر مستقلا عليه لانه لا تأثير فيه كما نقول ان
ثبت وصف الرهن في الوكالة فحق المرتب فلو لم يجز على البيع لم تحقق فائدة الرهن ٢٤ ٢٥ قوله وكذلك الرجل الخ اى رجلان متباينين فكل المدين عليه رجلا بخصوصه بطلب الدين فغالب الموكل والى
الوكيل ان يخاصمه فانه يجبر ٢٦ ٢٧ قوله فحق الوكيل بالبيع فانه لا يجزى لو امتنع من البيع لان الوكيل بالبيع لا يتعزبه الموكل لانه يتمكن من البيع بنفسه ولا لعل اذا امتنع عن البيع تعزبه المرتب
لانه لا يتمكن من البيع بنفسه ٢٨ ٢٩ قوله قيل لا يجزى الخ ذكر في المبسوط هو ظاهر الرواية لان الوكالة انما تكون بمرأية الرهن اليها فانما ثبتت قبضا ليعطى الحكم لنفسه ويحق في نفسها اعانة ولا يجزى على الاعانة
وقيل يجزى رجعا الى الوجه وهو يتعلق بحق المرتب وهذا صحيح وقد ابي يوسف ان الجواب في الفضلين واحدا في المشتري وطى عقد الرهن وفي المتألف بعد عقد الرهن معنى كبره فيما ٣٠ ٣١ قوله الملاق الجواب في
الجامع الخ حيث قال فيه اذا ادى الوكيل بجزء غير فصل بين ان يكون مشروطا في العقد او لم يكن وكذا ذكر في الاصل مطلقا ٣٢ غاية ٣٣ قوله وان كان الخ جواب اشكال مقدمه وان يقال ان قيمة العبد ضمان للدم
بدليل انه يتعق منه عن دية الخرافة اذ كان ضمان الدم والدم ليس بمملوك له ولا يبيع منه فكذا ذلك بدله واستحقاق المالك اياه لا يدل على ان ضمان المالك كالتية فالجواب انه فان كان بديل الدم فان المالك يستحق
باعتباره ضمانا بالدية فاخذ حكم ضمان المالك في حق المستحق وهو المولى بخلاف الدية لان الضمان فيه لا يستحق باعتباره لالدية وليس فيه ثبوت المالكية ومنها المالية فتتحقق دية في حق المالك فبالقتل يتلف مقرر فاخذ بهذا
الاقتدار حكم ضمان المالك وان كان بديل الدم ٣٤

فاو في المرتهن الثمن ثم استحق الرهن فضمنه العدل كان بالخيار ان شاء ضمن الراهن قيمته وان شاء ضمن المرتهن الثمن الذي اعطاه وليس له ان يضمنه غيره وكشف هذا ان المرهون المبيع اذا استحق امان يكون هالكاً او قائماً ففي الوجه الاول المستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن قيمته لانه غاصب في حقه وان شاء ضمن العدل لانه متعدي في حقه بالمبيع والتسليم فان ضمن الراهن نفذ البيع وصح الاقتضاء لانه ملكه باداً للضمان فتبين ان امره بببيع ملك نفسه وان ضمن البائع ينفذ البيع ايضاً لانه ملكه باداً للضمان فتبين انه باع ملك نفسه واذا ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة لانه وكيل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة ونفذ البيع وصح الاقتضاء فلا يرجع المرتهن عليه بشيء من دينه وان شاء رجع على المرتهن بالثمن لانه تبين انه اخذ الثمن بغير حق لانه ملك العبد باداً للضمان ونفذ بيعه عليه فصار الثمن له وانما اداة اليه على حساب ان ملك الراهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن راضياً به فله ان يرجع به عليه واذا رجع بطل الاقتضاء فيرجع المرتهن على الراهن بدينه وفي الوجه الثاني وهو ان يكون قائماً في يد المشتري فالمستحق ان يأخذه من يده لانه وجد عين ماله ثم للمشتري ان يرجع على العدل بالثمن لانه العاقد فتعلق به حقوق العقد وهذا من حقوقه حيث وجب بالمبيع وانما اداة ليسلم له المبيع ولم يسلم ثم العدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة لانه هو الذي ادخله في العهدة فيجب عليه تخليصه واذا رجع عليه صح قبض المرتهن لان المقبوض سلم له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمناً فيجب نقض قبضه ضرورة واذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع به على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن الى المرتهن لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للراهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض فبقى الضمان على الموكل وان كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط في العقد فما لحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن المرتهن امر لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا رجوع كما في الوكالة المفردة عن الرهن اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم لحقه عهدة لا يرجع به على المقتضى بخلاف الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق به حق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من

١- قوله ليس للعدل ان يضمن المرتهن غير الثمن الذي اداه اليه ٢- قوله ففي الوجه الاول اي فيما اذا كان المرهون المبيع هالكاً او قائماً ٣- قوله وصح الاقتضاء اي قبض المرتهن الثمن بمقابل دينه ٤- قوله فذا تبين انه ملك العدل لم يكن راضياً اي لم يكن العدل راضياً باداء الثمن الى المرتهن ٥- قوله فله ان يرجع على المرتهن لانه متعدي في حقه بالمبيع والتسليم فان ضمن الراهن نفذ البيع وصح الاقتضاء لانه ملكه باداً للضمان فتبين ان امره بببيع ملك نفسه وان ضمن البائع ينفذ البيع ايضاً لانه ملكه باداً للضمان فتبين انه باع ملك نفسه واذا ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة لانه وكيل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة ونفذ البيع وصح الاقتضاء فلا يرجع المرتهن عليه بشيء من دينه وان شاء رجع على المرتهن بالثمن لانه تبين انه اخذ الثمن بغير حق لانه ملك العبد باداً للضمان ونفذ بيعه عليه فصار الثمن له وانما اداة اليه على حساب ان ملك الراهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن راضياً به فله ان يرجع به عليه واذا رجع بطل الاقتضاء فيرجع المرتهن على الراهن بدينه وفي الوجه الثاني وهو ان يكون قائماً في يد المشتري فالمستحق ان يأخذه من يده لانه وجد عين ماله ثم للمشتري ان يرجع على العدل بالثمن لانه العاقد فتعلق به حقوق العقد وهذا من حقوقه حيث وجب بالمبيع وانما اداة ليسلم له المبيع ولم يسلم ثم العدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة لانه هو الذي ادخله في العهدة فيجب عليه تخليصه واذا رجع عليه صح قبض المرتهن لان المقبوض سلم له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمناً فيجب نقض قبضه ضرورة واذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع به على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن الى المرتهن لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للراهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض فبقى الضمان على الموكل وان كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط في العقد فما لحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن المرتهن امر لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا رجوع كما في الوكالة المفردة عن الرهن اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم لحقه عهدة لا يرجع به على المقتضى بخلاف الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق به حق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من

لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع قال وان مات العبد الموهون في يد المرتهن ثم استحقه رجل فله
الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعدي في حقه بالتسليم او بالقبض
فان ضمن الراهن فقد مات بالدين لانه ملكه باداء الضمان فصم الایفاء وان ضمن المرتهن يرجع على
الراهن بما ضمن من القيمة وبدينه اما بالقيمة فلانه مغرور من جهة الراهن واما بالدين فلانه انتقض
اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن برجوع المرتهن عليه والملك في
المضمون يثبت لمن عليه قرار الضمان فتبين انه رهن ملك نفسه فصار كما اذا ضمن المستحق الراهن
ابتداء قلنا هذا طعن ابني خازم القاضي والجواب عنه انه يرجع عليه بسبب الغرور والغرور بالتسليم كما
ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه كانه وكيل منه والملك بكل ذلك متاخر عن عقد الرهن بخلاف
الوجه الاول لان المستحق يضمنه باعتبار القبض السابق على الرهن فيستند الملك اليه فتبين انه رهن
ملك نفسه وقد طولنا الكلام في كفاية المنتهى والله اعلم بالصواب

باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنایته على غيره

قال واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالبيع موقوف لتعلق حق الغير به وهو المرتهن فيتوقف
 على اجازته وان كان الراهن يتصرف في ملكه كمن اوصى بجميع ماله تقف على اجازة الورثة فيما زاد
 على الثلث لتعلق حقهم به فان اجاز المرتهن جاز لان التوقف لحقه وقد رضى بسقوطه وان قضاه الراهن
 دينه جاز ايضا لانه زال المانع من النفوذ والمقتضى موجود وهو التصرف الصادر من الاهل في المحل

[illegible]

واذا نفذ البيع بأجازة الرهن ينتقل حقه الى بده هو الصحيح لان حقه تعلق بالمالية والبدل له حكم
 المبدل فصار كالعبد المديون اذا بيع برضاء الغرماء ينتقل حقهم الى البدل لانهم رضوا بالانتقال دون
 السقوط رأساً فكذا هذا وان لم يجز الرهن البيع وفسخه انفسه في رواية حتى لو افتك الراهن الرهن لا
 سبيل للمشتري عليه لان الحق الثابت للمرتهن بمثله الملك فصار كالمالك له ان يجزوله ان يفسخ وفي
 اصم الروايتين لا يفسخ بفسخه لانه لو ثبت حق الفسخ له انما ثبتت ضرورة صيانة حقه وحقه في الحبس
 لا يبطل بانعقاد هذا العقد فبقى موقوفاً فان شاء المشتري صبر حتى يفتك الراهن الرهن اذا العجز على
 شرف الزوال وان شاء رفع الامر الى القاضي والقاضي ان يفسخ لفوات القدرة على التسليم ولاية الفسخ
 الى القاضي لا اليه وصار كما اذا ابق العبد المشتري قبل القبض فانه يتخير المشتري لما ذكرنا كذلك هذا
 ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه ببعاً ثانياً من غيره قبل ان يجزى المرتهن فالثاني موقوف ايضاً على
 اجازته لان الاول لم ينفذ والموقوف لا يمتنع توقف الثاني فلو اجاز المرتهن البيع الثاني جاز الثاني ولو باع
 الراهن ثم اجر او هب او رهن من غيره واجاز المرتهن هذه العقود جاز البيع الاول والفرق ان المرتهن
 ذو حظ من البيع الثاني لانه يتعلق حقه ببدله فيصم تعيينه لتعلق فائده به اما لاحق له في هذه العقود
 لانه لا بدل في الهبة والرهن والذي في الاجارة بدل المنفعة لا بدل العين وحقه في مالية العين لا في المنفعة
 فكانت اجازته اسقاطاً لحقه فزال المانع فنفاذ البيع الاول فوضم الفرق قال ولو اعتق الراهن عبد الرهن
 نفذت عقده وفي بعض اقوال الشافعي لا ينفذ اذا كان المعتق معسراً لان في تنفيذه ابطال حق المرتهن فاشبه
 البيع بخلاف ما اذا كان موسراً حيث ينفذ على بعض اقواله لانه لا يبطل حقه معنى بالتضمين وبخلاف
 اعتاق المستاجر لان الاجارة تبقى مذاتها اذا حرر قبلها اما لا يقبل الرهن فلا يبقى ولنا انه مخاطب اعتق ملك
 نفسه فلا يلغو تصرفه بعد اذن المرتهن كما اذا اعتق العبد المشتري قبل القبض واعتق الا ببق او المغضوب
 ولا خفاء في قيام ملك الرقبة لقيام المقضى وعارض الرهن لا يثبت عن زواله ثم اذا ازال ملكه في الرقبة

له قول به يصح استرجاعه من يرضى ان يكون الرهن اذا شرط منه الاجارة ان يكون الرهن رهنه لانه اذا اجازته شرط فانه يطل من العين الا وان يكون متعلقاً بالبدل
 فاما ان لم يشترط فانه يطل من الرهن والاشن ليس بمبرهن فلا يتعلق حقه ووجه الظاهر ان فوجبه بالبيع والبيع واجب الزوال الى بدل فينتقل حقه بالبدل سواء اشترط او لا كما لو استملك انسان فانه يتعلق حقه
 بالقيمة فكذلك قولهم بمنزلة الملك لانه حق قولي الرهن ان الرهن جرح من القرض فيضمن القيمة او المثل كالا جني وضمن المقر وطى الجارية المرهونة ويكرهه ما لم يزلت المالكية ١٢ ك
 ما يبرر ان الرهن لان فانه يفسخ قطع المنازعة ويحل القاضى ١٢ ك
 حقه قوله البيع الثاني لان فانه يفسخ اجازة البيع الثاني لبيان الفرق بينه وبين العقود الباقية المذكورة فانه باجازه البيع الاول والعقد الاول وهو البيع ولم يفسخ وباجازة البيع الثاني لا يفسخ البيع الاول وان كان سابقاً
 ويصح ١٢ ك
 حقه قوله في الحقوق والارادة والارادة دون البيع والاصل ان تصرف الراهن في الرهن اذا كان يبطل حق المرتهن لا ينفذ الاجارة المرتهن واذا جاز المرتهن تصرفه في الرهن فان كان تصرفاً
 يبطل حق المرتهن ينفذ اجازة المرتهن المقر الذي ينفذ الاجارة وان كان تصرفاً لا يبطل حق المرتهن فاجازة يطل حق المرتهن وانما يكون من جهة الراهن فينفذ السابق من تصرفات الراهن وان كان المرتهن اجاز
 الا في ١٢ ك
 حقه قوله البيع الاول سواء اولا وان لم يكن بجان بالنسبة الى هذه العقود لان هذه العقود متاخمة من البيع ١٢ ك
 حقه قوله لانه يتعلق الرخ اي لا يتحول حق الراهن وان اشتمل بعينه من غيره ويكون
 المرتهن احد شتم من الزاد فانما الرهن فيبيع عينه ١٢ ك
 حقه قوله وفي بعض اقوال الشافعي راح ذكر قوله بلفظ الجح لان له اقوالاً شتمه منها واحد قوله لقولنا وفي قول اخر لا ينفذ ١٢ ك
 حقه قوله
 حقه قوله في تنفيذ الرخ اي لانه تصرف ياتي حق المرتهن بالابطال فكان مردوداً كاي بيع بل اول لان البيع اسرع نقلاً من العلق حتى تفديع الكتاب دون العلق فاذا لم ينفذ في الراهن رعاية لحي المرتهن فكان لا ينفذ
 اعتاقه اول ١٢ ك

له قوله حقه اي حق المرتهن ان استردا كبايجاب الضمان عليه ١٢ ك
 حقه قوله لان الاجارة الرخ لان المنافع من هذه الحقوق لا يمان في حق قبول العقد والضمان والمولى باجازه باع منافع العبد مدة معلومة ثم انتقل
 فيبقى الاجارة كما اذا باع نصف العبد ثم اعتق الباقي اما الحر فلا يقبل الرهن فلا يبقى بعد العلق فانه قاسم كفاية ١٢ ك
 حقه قوله لقيام المقضى وهو سبب الملك كالشراء والارث ونحوه فكان الملك ثابتاً للرهن رقبته
 ويروى في بعض النسخ ان الرهن والضمانة تحذف بانالة ملك الذي يكون ملك الرقبة باقيا كما كان وذلك الرقبة كانت لصحة الاتفاق كما في الا ببق والمغضوب وغيره وقوله تصرف ياتي حق المرتهن بالابطال قلنا اثبت
 لان حقيقة الملك والثابت للمرتهن في فسخه الحقيقة تستدعي انعقاد فسخه لحيته عدم انعقاد فسخه جانب الحقيقة على جانب الحق فانه اقوى ١٢ ك
 حقه قوله لا يثبت عن زواله لان موجب العقد الرهن
 اثبتت به الاستيفاء للمرتهن كما هو عندنا اذ حق البيع كايه سبب الخصم على التقدم وشتم من ذلك لا يزيل ملك العين فيبقى على ما كان على ملك الراهن فاذا كان باقياً على ملكه وقد ازاله بالاعتاق صح ما سنايه

[illegible]

البائع في الحبس اضعف لان البائع لا يملكه في الآخرة ولا يستوفي من عينه وكذلك يبطل حقه في
 الحبس بالاعارة من المشتري والمرتهن ينقلب حقه ملكاً ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكنه
 الاسترداد فلو اوجبت السعاية فيهما لسوينا بين الحقيين وذلك لا يجوز ولو اقر المولى برهن عبده بان قال له
 رهنك عند فلان وكذبه العبد ثم اعتقه تجب السعاية عندنا خلافاً للزفر^١ هو يعتبره بأقراره بعد العتق
 ونحن نقول اقر بتعلق الحق في حال يملك التعليق فيه لقيام ملكه فيصح بخلاف ما بعد العتق لانه حال
 انقطاع الولاية ولوديرة الراهن صح تدبيره بالاتفاق اما عندنا فظاهر وكذا عنده لان التدبير لا يمنع
 البيع على اصله ولو كانت امة فاستولدها الراهن صح الاستيلاء بالاتفاق لانه يصح بادني الحقيين وهو ما
 للاب في جارية الابن فيصح بالاعلى واذا صح اخراجا من الرهن لبطلان المحلية اذ لا يصح استيفاء الدين
 منهما فان كان الراهن موسراً ضمن قيمتهما على التفصيل الذي ذكرناه في الاعتاق وان كان معسراً
 استسعى المرتهن المدبر وامر الولد في جميع الدين لان كسبهما مال المولى بخلاف المعتق حيث يسعى في الاقل
 من الدين ومن القيمة لان كسبه حقه والمحتبس عنده ليس الا قدر القيمة فلا يزداد عليه وحق المرتهن
 بقدر الدين فلا تلزمه الزيادة ولا يرجعان بما يؤديان على المولى بعد يسارة لانها ادياه من مال المولى و
 المعتق يرجع لانه ادى ملكه عنه وهو مضطر على ما مر وقيل الدين اذا كان مؤجلاً يسعى المدبر في قيمته لانه
 عوض الرهن حتى تحبس مكانه فيتقدّر بقدر المعوض بخلاف ما اذا كان حالاً لانه يقضى به الدين ولو
 اعتق الراهن المدبر وقد قضى عليه بالسعاية اولم يقبض لم يسه الا بقدر القيمة لان كسبه بعد العتق ملكه
 وما اذا قبل العتق لا يرجع به على مولاه لانه اداه من مال المولى قال وكذلك لو استهلك الراهن الرهن
 لانه حق محترم مضمون عليه بالاتلاف والضمان رهن في يد المرتهن لقيامه مقام العين فان استهلكه
 اجنبى فالمرتهن هو الخصم في تضمينه فياخذ القيمة وتكون رهناً في يده لانه احق بعين الرهن حال قيامه
 فكذا في استرداد ما قام مقامه والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم هلك فان كانت قيمته يوم استهلكه

له قوله ينقلب متحيزاً ك
 اذا ملك الرهن عند المرتهن يملك بدينه مضموناً بالاقبل من قيمة ون الدين فيكون المرتهن مالاً لذلك الاقل من القيمة الرهن وانما حق البائع لا يصير ملكاً من جهة المشتري اصله ١٢ عن قوله فلو اوجبت السعاية فيهما
 في البيع المعتق قبل القبض وفي المرتهن المعتق فسوينا بين الحقيين اي من حق البائع وبوضيعة وبين حق المرتهن وبوقوى والتسوية مع وجود الفارق لا يجوز ١٢ عن قوله وتعلق الحق الخ وبذلك لا ملك انشاء
 الرهن قبل العتق يكون مالاً لتعلق حقه بالاداء السعاية فيصح اقراره بما يملك انشاء اذ لو لاية باختيار الملك فالتم فلم يعتبر تكذيب العبد ١٢ ك قوله لانه حال الخ اي لانه اقر عليه في حال لا يملك رقبته ولا يملك
 تعلق الدين بهما فلا ينفذ ١٢ عن قوله فظاهر لان العتق صحيح والتدبير يحصل حتى العتق فادى ان يصح ١٢ حميد بن قوله خرجا من الرهن وبذلك عندنا واما عند الشافعي فله فالدبر لا يخرج لانه قابل لما هو حكم
 الرهن عنده وامر الولد يخرج لانه لا تغل على الرهن فانه لا يجوز بيعه بالانفاق والفرق لمرين الاستيلاء والاتفاق ان الامومية انما تثبت بالنسب وانما لا يتوقف عنده على الدعوة بل تثبت بنفس الوطى وان لم يمس بمسروع عنه
 فان الراهن عنده لا يمنع من الاتساع بالمرهون ولا يصح الحجر عن الوطى حتى المرتهن لانه عسى ان يتعلق فصح الاستيلاء فلا يتوقف على اذن المرتهن بخلاف الاعناق فانه لا يوجب بطلان حتى المرتهن لا يحال فيمنع منه بدون اذنه
 ١٢ ك قوله على التفصيل الذي ذكرناه اي اذا كان الدين حالاً طوب باء الدين وان كان مؤجلاً اخذت القيمة وجعلت رهناً مكاناً حتى يجل الدين فاذا حل الدين اقتضاه بحقه اذا كان جنس محذور الغفل ١٢ ك
 ١٢ قوله بخلاف المعتق هذا هو الذي وعد بقوله اما اذا كان الدين اقل من شاد انظر تعالى ١٢ كفايه -
 ١٢ قوله فيتقدّر الخ لان الدين الموطى لا يجب تضاعفه وانما يجب رد عوض الرهن الى يد المرتهن فيتقدّر وجوب العوض بقدر ما فات من العوض فاما اذا كان الدين حالاً فالعوض واجب من مال الراهن و
 كسبه ملكه فيستسعى في كل ١٢ ك ١٢ قوله وكذلك الخ اي الجواب في الاستهلاك كالجواب في ان من حق البائع اذا كان الراهن موسراً او الدين حالاً طوب باء الدين وان كان مؤجلاً اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهناً
 مكانه حتى يجل الدين ١٢ بانه ١٢ قوله وكذلك الخ معطوف على قوله فياخذ قيمته فان كان الدين حالاً الخ وترتيب عبارة مختصراً القدوري والهادية بهذا وان اعنى الراهن عبد الرهن فقد عطف فان كان الدين حالاً طوب باء الدين
 الدين وان كان مؤجلاً اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهناً مكاناً حتى يجل الدين فان كان الراهن معسراً سعى العبد في قيمته وقضى الدين وكذلك لو استهلك الراهن الرهن اتقى ١٢ انت ١٢ قوله حال قيامه الخ يعني
 انه لو كانت العين باقية كان المرتهن هو الخصم في ردّها الى يده كذلك هو الخصم في اعادة ما قام مقام العين الى يده ١٢ عن قوله على هذا المستهلك احتراز عن استهلاك المرتهن فان عليه قيمة يوم قبض على العبد
 ولو ملك في الهلاك بدون الاستهلاك يعتبر قيمة يوم قبض لا يوم ملك ١٢ ك

خمس مائة ويوم رهن الفأغر خمس مائة وكانت رهنا وسقط من الدين خمس مائة فصار الحكم في الخمس
 مائة الزيادة كأنها هلكت بأفة والمعتبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الفكك لان القبض السابق
 مضمون عليه لانه قبض استيفاء الا أنه يتقرر عند الهلاك ولو استهلكه المرتهن والدين مؤجل غرم القيمة
 لانه اتلف ملك الغير وكانت رهنا في يده حتى يحل الدين لان الضمان بدل العين فاخذ حكمه واذا حل
 الدين وهو على صفة القيمة استوفى المرتهن منها قدر حقه لانه جنس حقه ثم ان كان فيه فضل يرد على
 الراهن لانه بدل ملكه وقد فرغ عن حق المرتهن وان نقصت عن الدين بتراجع السعر الى خمس مائة
 وقد كانت قيمته يوم الرهن الفأوجب بالاستهلاك خمس مائة وسقط من الدين خمس مائة لان ما
 انتقص كالهالك وسقط الدين بقدره وتعتبر قيمته يوم القبض وهو مضمون بالقبض السابق لا بتراجع
 السعر ووجب عليه الباقي بالاتلاف وهو قيمته يوم اتلف قال واذا اعار المرتهن الرهن للراهن ليخدمه
 اولي عمل له عملاً فقبضه خرج من ضمان المرتهن لمنافاة بين يدا العارية ويده الرهن فان هلك في يده الرهن
 هلك بغير شيء لقوات القبض المضمون والمرتهن ان يسترجعه الى يده لان عقد الرهن باق الا في حكم
 الضمان في الحال الا ترى انه لو هلك الراهن قبل ان يرد على المرتهن كان المرتهن احمق به من سائر
 الغرماء وهذا لان يدا العارية ليست بلامنة والضمان ليس من لوازم الرهن على كل حال الا ترى ان
 حكم الرهن ثابت في ولد الرهن وان لم يكن مضموناً بالهلاك واذا بقى عقد الرهن فاذا اخذ عاده الضمان
 لانه عاد القبض في عقد الرهن فيعود بصفته وكذلك لو اعاره احدهما اجنبياً باذن الآخر سقط حكم
 الضمان لما قلنا ولكل واحد منهما ان يرد رهناً كما كان لان لكل واحد حقاً محتماً فيه وهذا بخلاف
 الاجارة والبيع والهبة من اجنبى اذا باشر احدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود الا بعقد
 مبتدأ ولو مات الراهن قبل الرد الى المرتهن يكون المرتهن اسوة للغرماء لانه تعلق بالرهن حق لازم
 بهذه التصرفات فيبطل به حكم الرهن اما بالعارية لم يتعلق به حق لازم فافترا واذا استعار المرتهن

له قوله كأنها هلكت بأفة اي سادته بمعنى تكون الزيادة مضمونة على المرتهن ١٢ غاية
 كان باقيا كما كان وقد تراجع السعر انتقصت قيمته فانه لا يسقط من الدين شيء قلنا لان الشيء العيني باق كما كان وانما حصل التغير بالتراجع والعين بحال يمكن ان يصير بالتراجع كما كان يوم القبض فلم يعتبر التغير وههنا
 التغير الحاصل بالتراجع استقر بالملك ولم يبق على حال يعود بالية فاعتبر بتغير ١٢
 الفكك حتى اذا كان قيمته يوم القبض الفأدوم الفكك خمس مائة وسقط من الدين خمس مائة وبذلك الرهن بقيت يوم الفكك ١٢ اعطى
 القبض فاذا نقصت قيمته تراجع السعر ينبغي ان يسقط الدين بقدر نقصان القيمة وليس كذلك فاجاب بان النقصان يتقرر عند الهلاك فاذا عادت قيمته كالمثل قبل الهلاك لم يعتبر النقصان ١٢ اعطى
 قوله وهو مضمون الخ جواب اشكال وهو ان يقال لو سقط الدين بقدر ما انتقص كان الرهن مضموناً على المرتهن بتراجع السعر وليس لتراجع السعر تأثير في اسقاط شيء من الدين كما اذا رده الى الراهن بعد
 انتقام قيمته بتراجع السعر فاجاب بان مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السعر ١٢
 يوم القبض وقد كانت قيمته يوم القبض الفأانتقصت منها خمس مائة بتراجع السعر سقط من الدين لانه لا يملك المانع بغير عوض والمرتحن لا يملكه فكيف يمكن له ان يملكه ولكن لما عول معاملة الاعادة من عدم الضمان ولكن الاسترداد اطلق
 تأثيره في سقوط شيء منه لتراجع السعر اصل ١٢ انت
 قوله فلو لم ينافا الخ لان الضمان لو كان باقياً انما يجوز باعتبار بقا الرهن وتجاوز المرتحن انما يتحقق ان لو كان يد الراهن يد المرتحن وبغيره يمكن لان قبض المرتحن قبض مضمون وقبض الراهن غير
 مضمون بين يديه مضموناً مضافاً فلا يوجب مضموناً عن المضمون ١٢
 قوله بغير شيء لا يقال بان يد الراهن بالاستعارة تجعل امانته في قدره يحميها في حق المرتحن كما في فضل العدل فان يد العدل يد المانته في حق
 نفسه في المايته ويد ضمان في حق المرتحن فكذلك لا نقول لا يمكن ههنا انباء ضمان الرهن باعتبار القبض لان القبض قد انتقص وانما يجعل باقيا كما باعتبار اليد كما اذا امكن جعل يد الراهن يد المرتحن وذلك غير ممكن لمنافاة
 بين الدين لان يد المرتحن يد الجبس عن الملك ويد العارية يد الاستعمال للملك بين الجبس عن الملك وبين ثبوت يد الاستعمال للملك تتناقض ولا يتحقق هذه المنافاة في فضل العدل لان يد العدل يد جبس عن الملك كما ان يد
 المرتحن يد جبس عن الملك فذلك افتراق ١٢
 قوله والضمان الخ دفع دخل وهو ان عقد الرهن كيف يبقى وقد ارفع حكم الضمان عن المرتحن ١٢
 قوله فلو لم ينافا الخ فلو اعار المرتحن الرهن من الراهن او اقره من اودعه من اودعه كان المرتحن ان يسترده والاجارة بالظن كذا في فتاوى قاضي خان وغيره ١٢
 حكم العارية وحكم الرهن حكم الاجارة انتهى ١٢

المستعير لان يده يده نفسه فلا بد من الوصول الى يد المالك اما المستعير في الرهن فيحصل مقصود الامر وهو الرجوع عليه عند الهلاك وتحقق الاستيفاء قال وجناية الراهن على الرهن مضمونة لانه تقويت حق لازمه محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان كتعلق حق الورثة بمال المريض مرض الموت يمنع نفاذ تبرعه فيما وراء الثلث والعبد الموصى بخدا مته اذا اتلفه الورثة ضمنوا قيمته ليشترى بها عبيد يقوم مقامه قال وجناية المرتهن عليه تسقط من دينه بقدرها ومعناه ان يكون الضمان على صفة الدين وهذا لان العين ملك المالك وقد تعدى عليه المرتهن فيضمنه لما لكه قال وجناية الرهن على الراهن والمرتهن وعلى مالهما هدر وهذا عند ابي حنيفة وقال الجناية على المرتهن معتبرة والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال اما الوفاقية فلا بها جناية المملوك على المالك الا ترى انه لو مات كان الكفن عليه بخلاف جناية المغصوب على المغصوب منه لان الملك عند اداء الضمان يثبت للغاصب مستنداً حتى يكون الكفن عليه فكانت جناية على غير المالك فاعتبرت ولها في الخلافية ان الجناية حصلت على غير مال كنه وفي الاعتبار فائدة وهو دفع العبد اليه بالجناية فتعتبر ثم ان شاء الراهن والمرتهن ابطالا الرهن ودفعاه بالجناية الى المرتهن وان قال المرتهن لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله وله ان هذه الجناية لو اعتبرناها للمرتهن كانت عليه التطهير من الجناية لانها حصلت في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه وجنانيته على مال المرتهن لا تعتبر بالاتفاق اذا كانت قيمته والدين سواء لانه لا فائدة في اعتبارها لانه لا يملك العبد وهو الفائدة وان كانت القيمة اكثر من الدين فعن ابي حنيفة انه يعتبر بقدر الامانة لان الفضل ليس في ضمانه فاشبه جناية العبد الوديعة على المستودع وعنه انها لا تعتبر لان حكم الرهن وهو الحبس فيه ثابت فصار كالمضمون وهذا بخلاف جناية الرهن على ابن الراهن او ابن المرتهن لان الاملاك حقيقة متباينة فصار كالجناية على الاجنبي قال ومن رهن عبداً يساوي الف بالالف

له قوله فيحصل مقصود الامر يعني تسليم الرهن الى المرتهن فينفي ان يجعل المستعير في الرهن معنى المودع يكون التسليم الى المرتهن بمنزلة ردّه الى صاحبه فيبرأ من الضمان وهو صحيح ظاهر اذا كان الاستعمال قبل الرهن ١٢
٢ قوله حتى لازم محترم وفيه بالارام ان يقدّر على استيفاء بغيره من غير منوعا عن المطالبة ١٣ اع ٣ قوله بالوجوب المال وهي ما اذا كانت الجناية خطأ في نفس او في مال دونها اما الجناية الموجبة للقصاص المعتبرة اما على المرتهن فلا يشكّل واما على الراهن فلان المستحق به وهو المولى من ذم كاجنبي آخر لا ترى ان اقله لولي عليه بالجناية الموجبة للقصاص لا يصح وبالجناية الموجبة للمال يصح واقراره على نفسه بالجناية الموجبة للقصاص صحيح وبالموجبة للمال باطل ١٤ قوله اما الوفاقية التي تعقّبها على حكمها وهي ان جناية الرهن على الراهن بدرها جناية المملوك على المالك فبما يوجب المال بدل ان اذ مات وجب الكفن على مولاه وكل ما كان كذلك فهو بدله لوجوبه على مولاه من ماله فاذا وجب عليه شيء كان واجبا عليه بدله وبذلك باطل ولو قضى بالمغصوب اذا جنى على مال المالك المغصوب منه فبما توجب الضمان واجاب عن المص باقى الكتاب بقوله فمخات الخ ١٥ قوله بخلاف جناية المغصوب فانها تعتبر عند ابي حنيفة بحدّ مع ان المغصوب مضمون على الغاصب كما ان المضمون على المرتهن لان الملك الخ ١٦ كف ١٧ قوله فكانت الخ اي فبين ان العبد جنى على غيره ماله فاعتبرت واما ضمان الرهن وان تقرر على المرتهن فلا يوجب الملك لاني العين ولو لموات كان الكفن على الراهن فلا يبين به ان الجناية كانت على غير ماله فلهذا كانت بدرها فاحصل ان المضمون من حيث انه مضمون المالك كالمغصوب ومن حيث ان عينه امانة كالوديعة فباعتبارها كالأمانة من وجه يجعل جناية على المالك بدراً وباعتبارها كالمغصوب يجعل جناية على الضامن بدرها ١٨ قوله حصلت على غير ماله اذا المرتهن غير المالك للعين وهو ماله على غير المالك يوجب الضمان كما اذا حصلت على اجنبي فان قيل بالية معتسبة بدية فلا فائدة في ايجاب الضمان اجاب عنه بقوله وفي الاعتبار فائدة وهو دفع العبد اليه بالجناية فيعبر عن ان كان يسقط حق الرهن فان البقاء رهنا وجعله بالدين لا يثبت له ملك العين وربما يكون له فرض صحيح في ملك العين فيحصل له باعتبار الجناية وان لم يكن له فرض في ذلك يترك مطلب الجناية ويقيم بهنكا كان ١٩ غايه ٢٠ قوله فائدة لان موجب اعتبار الجناية الدفع الى المجني عليه والمرتحن فرض صحيح في تمكك العبد وان سقط دينه فوجب ان يعتبر وربما يكون بقا الدين مع التزام العبد النفع له في اثبات الخيارات لوقوع نظر عليه ٢١ كف ٢٢ قوله ودفعه لغيره تسامح لان المرتهن لا يدرج العبد الى نفسه فلعلمه ساهم وافدا فليعلم ٢٣ غايه ٢٤ قوله كان عليه الخ لانه مخاطب هو ايضا بالدفع او بالفداء كما لراهن فخرج كان حكم الدفع والفداء له وعليه في حق شيء واحد بسبب جناية واحدة والقول به اشتغال بالافيده وذلك ان المرتحن في الرهن اذا كانت قيمته مثل الدين بمنزلة المالك في حكم جناية الا ترى انه لو جنى على غيره كان الفداء على المرتحن بمنزلة ما لو كان المالك فكذا في الجناية عليه يجعل كالمالك فلا يخبر جناية عليه ٢٥ قوله لانه لا فائدة الخ اي لا منفعة للمرتحن في اعتبار تلك الجناية فانه لا يستحق بها الملك ولكن المستحق بالدين بالية العبد بغيره وذلك مستحق لبدية فلا فائدة في اعتبار جناية على ماله فلهذا لا يعتبر ٢٦ كف ٢٧ قوله انه يعتبر الخ فلو كان قيمة الفسب والدين العتق فأنفقت منه امانته منها وجنانية الوديعة على المودع مستحقة فبقا للراهن او دفعه او فداءه فان دفعه وقبل المرتحن صاغدا المرتحن فيسقط الدين لانه يكون كالمالك في يده في حكم سقوط الدين كما لو جنى على اجنبي ودفعه به ان فداءه كان على الراهن نصف الفداء حصته الامة وعلى المرتحن نصف الفداء حصته المضمون تسقط حصته لان لا يستوجب على نفسه ونيا ويستوى من الراهن حصته من الفداء رهنا على حاله ٢٨ رد المختار

الى اجل فنقص في السعر فرجعت قيمته الى مائة ثم قتله رجل وغرم قيمته مائة ثم حل الاجل فان
 المرتهن يقبض المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على الراهن بشئ واصله ان النقصان من حيث السعر لا يوجب
 سقوط الدين عندنا خلافا لفرق هو يقول ان المالية قد انتقصت فاشبه انتقص العين ولنا ان نقصان السعر
 عبارة عن فتور رغبات الناس وذلك لا يعتبر في البيع حتى لا يثبت به الخيار ولا في الغصب حتى لا يجب
 الضمان بخلاف نقصان العين لان بفوات جزء منه يتقرر الاستيفاء فيه اذ اليد الاستيفاء واذا لم يسقط شئ
 من الدين بنقصان السعر بقي مرهونا بكل الدين فاذا قتله حر غرم قيمته مائة لانه تعتبر قيمته يوم الاتلاف
 في ضمان الاتلاف لان الجابر بقدر الفأنت واخذ المرتهن لانه بدل المالية في حق المستحق وان كان مقابلا
 بالدم على اصلنا حتى لا يزداد على دية الحر لان المولى استحقه بسبب المالية وحق المرتهن متعلق بالمالية
 فكذا فيما قام مقامه ثم لا يرجع على الراهن بشئ لان يد الرهن يد الاستيفاء من الابتداء وبالهلاك يتقرر
 وقيمه كانت في الابتداء الفا فيصير مستوفيا للكل من الابتداء او نقول لا يمكن ان يجعل مستوفيا الالف
 بمائة لانه يؤدي الى الربوا فيصير مستوفيا المائة وبقي تسع مائة في العين فاذا هلك يصير مستوفيا تسع
 مائة بالهلاك بخلاف ما اذا مات من غير قتل احد لانه يصير مستوفيا الكل بالعبد لانه لا يؤدي الى
 الربوا قال وان كان امره الراهن ان يبيعه فباعه بمائة وقبض المائة قضاء عن حقه فيرجع بتسع مائة
 لانه لما باعه باذن الراهن صار كان الراهن استردده وباعه بنفسه ولو كان كذلك يبطل الرهن ويبقى
 الدين الا بقدر ما استوفى كذا هذا قال وان قتل عبيد قيمته مائة فدفع مكانه بجميع الدين فهذا
 عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمدا هو بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء سلم العبد المدفوع
 الى المرتهن بماله وقال زفر يصير رهنا بمائة ان يد الرهن يد استيفاء وقد تقرر بالهلاك الا انه اخلف بدلا
 بقدر العشر فيبقى الدين بقدره ولا صاحبنا على زفر ان العبد الثاني قائم مقام الاول ثم ادما ولو كان
 الاول قائما وانتقص السعر لا يسقط شئ من الدين عندنا لما ذكرنا فكذلك اذا قام المدفوع مكانه ولمحمدا

١ قوله لا يوجب الخ نقصان القيمة بترجح السعر بعد قبض الرهن ليس بمعتبر فلا يوجب سقوط الدين ولهذا لو نقص به وهو باق على حاله فالرهن يطالب بجميع الدين عند المرتهن الرهن الى الراهن ١٢ عن ابي
 ٢ قوله حتى لا يثبت به الخيار يعني ان تغير سعر المشتري قبل القبض لا يثبت الخيار ١٢ عن ابي

المحقق الرهن وجعل رهنا مكانه لانه يؤدي الى الربوا فيصير مستوفيا المائة وبقي تسع مائة بالهلاك وبأبقي ظاهر واعلم
 صورة المسألة منها ثلث تراجم قيمة الرهن من الف الى مائة مع قيام عينه بمائة وقل المرء الذي قيمته مائة بعد تراجم وضمان قيمته مائة وقل عبيد المرهون فدفع رهنا به وانوال العلماء فيها ايضا ثلثة امانات ابي حنيفة وابي
 يوسف وروى في الصورة الاولى والثالثة واحد وهو ان الراهن يفتك بجميع الدين بلا خيار وهو قول محمد في الاول كقولهما في الثالثة بالخيار ان ياتخذ الرهن بجميع الدين كالاول ومن ان يسله الى المرتهن بلا خيار كالثانية على
 ما ذكره وقال زفر ان حكم الصورة الاولى والثالثة واحد في ان الرهن يفتك بالمائة ويسقط عنه تسع مائة ساقط عن الراهن بالاتفاق والمرتهن تلك المائة التي ضمنها المرء المدفوع الاول وجوه هذه الاقوال المذكورة في الكتاب ١٢ عن ابي
 ٣ قوله لانه يؤدي الى الربوا لان المائة لا يجوز ان يكون بقا بثلثا اكثر من مائة فلذلك لا يتصور استيفاء جميع الدين بقا بثلثا المائة فلهذا لو كان الفاق عبيد قيمته مائة فدفع مكانه يكون رهنا بالف درهم كالاول عندنا على

١ يعني لان ذلك يجوز ان يكون بمقابلة الف درهم ثرى فكذلك جسا بالدين وتوهم استيفاء جميع الدين من مائة بان يزداد قيمة حتى ان الحرافقة لو غرم قيمة عشرة وانهي فانه يبقى جميع الدين باقيا لانه
 ٢ توهم استيفاء جميع الدين من مائة بان يزداد قيمة حتى يبلغ قيمة هذا الدين الف درهم ١٢ عن ابي حنيفة قوله وان قتل الخ عطف على قوله ثم قتل رجل والظاهر المتبادر ان ضمير قوله في المعطوف راجع الى ما رجع اليه ضمير قوله
 في المعطوف عليه ولا شك ان الضمير في المعطوف عليه راجع الى العبد المرهون الذي نقص في السعر فكذلك الضمير الذي في المعطوف كما ذهب اليه اصحاب النهاية ومراجع الدراية وغاية البيان وان اخرج الضمير في
 المعطوف عما هو الظاهر المتبادر من رجوعه الى ما رجع اليه ضمير المعطوف عليه فلا أقل من ارجاعه الى مطلق العبد المرهون المذكور في ضمن العبد المرهون المقيد بنقصان سعره في المعطوف عليه وعلى كلا التقديرين لا يخلو ما ذكره المحقق
 فيا سياتي بقوله ولو كان راجع سعره الخ عن شائبة التكرار وما ارجاع الضمير في المعطوف الى العبد المرهون المقيد بعدم تراجم السعر قال يساعده العبارة المذكورة فطحا على مقتضى العربية ١٢ انت قوله عطف
 الاطلاق بدل حرف في كذا في تاج البسيط وفي منتهى الارب اخلف فلان لتفسيره ان فلان جيزي پس سبجائي ان جيزي وديكر فرب ١٢ كقوله لمحاو وبعني صورة ومعنى ما صورة فطحا وما معنى فلان
 الفاق كالمقتول في الآية والشرع اعبره حرام حيث الآية دون المالية الاترى الى استوفائها من الغناص فكذا حق الدرع ١٢ ع ١٢ قوله لما ذكرنا اشارة الى قوله ولنا ان نقصان السعر عبارة عن فتور رغبات
 الناس الخ ١٢ ع

في الخيار ان المرهون تغير في ضمان المرتهن فيخير الراهن كالمبيع اذا قتل قبل القبض والمغصوب اذا قتل في يد الغاصب يخير المشتري والمغصوب منه كذا هذا ولما ان التغير لم يظهر في نفس العبد لقيام الثالث مقام الاول لحما ودمًا كما ذكرناه مع زفر وعين الرهن امانة عندنا فلا يجوز تملكه منه بغير رضاه ولان جعل الرهن بالدين حكم جاهلي وانه منسوخ بخلاف البيع لان الخيار فيه حكمه الفسخ وهو مشروع وبخلاف الغصب لان تملكه باء الضمان مشروع ولو كان العبد تراجع سعرة حتى صار يساوي مائة ثم قتله عبد يساوي مائة فدفع به فهو على هذا الخلاف واذا قتل العبد الرهن قتيلاً خطأ فضاء الجناية على المرتهن وليس له ان يدفع لانه لا يملك التملك ولو فدى طهر المحل فبقى الدين على حاله ولا يرجع على الراهن بشيء من الفداء لان الجناية حصلت في ضمانه فكان عليه اصلاحها ولو ابى المرتهن ان يفدى قيل للراهن ادفع العبد او افده بالدية لان الملك في الرقبة قائم له وانما الى المرتهن الفداء لقيام حقه فاذا امتنع عن الفداء يطالب الراهن بحكم الجناية ومن حكمها التخيير بين الدفع والفداء فان اختار الدفع سقط الدين لانه استحق لمعنى في ضمان المرتهن فصار كالهلاك وكذلك ان فدى لان العبد كالحاصل له بعوض كان على المرتهن وهو الفداء بخلاف ولي الرهن اذا قتل انساناً او استهلك ما لا حيث يخاطب الراهن بالدفع والفداء في الابتداء لانه غير مضمون على المرتهن فان دفع خرج من الرهن ولم يسقط شيء من الدين كما لو هلك في الابتداء وان فدى فهو رهن مع امه على حالها ولو استهلك العبد المرهون ما لا يستغرق رقبته فان ادى المرتهن الدين الذي لزم العبد فدينه على حاله كما في الفداء وان ابى قيل للراهن بعه في الدين الا ان يختار ان يؤدى عنه فان ادى بطل دين المرتهن كما ذكرنا في الفداء وان لم يؤد وباع العبد فيه ياخذ صاحب دين العبد دينه لان دين العبد مقدم على دين المرتهن وتحق ولي الجناية لتقدمه على حق المولى فان فضل شيء ودين غريم العبد مثل دين المرتهن او اكثر فالفضل للراهن وبطل دين المرتهن لان الرقبة استحققت لمعنى هو في ضمان المرتهن فاشبه الهلاك وان كان دين العبد اقل سقط من دين المرتهن بقا دين العبد وما فضل من دين العبد يبقى رهناً كما كان ثم ان كان دين المرتهن قد حل اخذه به لانه من جنس حقه وان كان لم يحل امسكه حتى يحل وان كان ثمن العبد لا يفي بدين الغريم اخذ الثمن لم يرجع

له قوله كالمبيع اذا قتل قبل القبض والمغصوب اذا قتل في يد الغاصب اي قبلها بعد اذ رفع مكانها وانما قيد فيها بالقتل لان سرهما لو نقص مما كان عليه وقت البيع والغصب بخيار المشتري والمغصوب من قبل ياتخذ من غير خيار او قتلها بعد دفع مكانها يتغير المشتري من ان ياتخذ المدفوع على الثمن ودين ان يفسخ البيع لتغير المبيع وفي الغصب يتغير المغصوب مثله ان ياتخذ المدفوع ومن ان يطالب الغاصب بقيمة المغصوب ١٢
له قوله ولو كان الخ ذاك لاراد المحالة لان وضع المسألة في الفصل الثالث فيما اذا تراجع سر الرهن الى مائة فقتله بعد قيمته مائة فدفع به قد ذكر الخلفاء فيه فلا حاجة الى ان يقول بعد ذلك فيه بعينه فهو على بقا الخلفاء ١٢
له قوله فضاء الجناية على المرتهن يعني اذا كانت القيمة اكثر من ثمن الرهن وانما كانت الجناية عليه لان العبد في ضمانه ١٢
له قوله على المرتهن وانما يدعى بالمرتحن لاننا لو طعننا الايمن من الجائر ان يتجار الدف فيمنع المرتحن من ذلك لان له ان يقول انما فدى حتى اصبح رهن ١٢
له قوله فصار كالهلاك والجائز زوال ملك الراهن عن الرهن في ضمان المرتحن ١٢
له قوله بعوض لان على المرتهن ان يفدى فدينه على المرتهن على الرهن ودينه على المرتحن على الرهن ولا يكون الرهن مثبته في اداء الضمان لانه يسمى في تحصيله كغير الرهن ١٢
له قوله في حق المولى في الجناية على المرتحن يعني ان دين العبد مقدم على دين المرتحن وعلى حق ولي الجناية ايضا حتى لو جنى العبد المدفوع دفع الى ولي الجناية ثم يبارع طرفاه على ما ياتي في الديات كذا في العناية تبعاً وقال في الكفاية ومقدم على ولي الجناية لانه وان دفع على ولي الجناية اولاً لم يكن انما سبق للدين ١٢
له قوله فان فضل شيء الخ اقول في شيء من المولى اي تقدم دين العبد على حق المولى فاذا كان مقدماً على حق المولى فدين المرتحن في الجناية فان المرتحن يقوم مقام المولى في المايمة وولي الجناية في ملك العين ١٢
له قوله فان فضل شيء الخ اقول في شيء من المولى اي تقدم دين العبد على حق المولى فاذا كان ان يكون قوله فان فضل شيء الخ من مفرعات المسألة السابقة في قوله ولو استملك العبد المرهون ما لا ولا يذهب على ذي مسكة ان المال المستملك اذا استغرق رقبته العبد لا يتصور ان يفتل على دين الغريم شيء من ثمن العبد الذي بيع العلم الا ان يكون قوله فان فضل شيء الخ مسألة مبانية للمسألة الاولى مقابلة لانها متفرقة عليها ويكون الفداء في قوله فان فضل الخ مجرد الترتيب المذكور كما تستعمل الفداء في هذا المعنى ايضا على ما عرفت في علم الادب ١٢
له قوله الخ كذا في علم الادب ١٢

بما بقي على احد حتى يعتق العبد لان الحق في دين الاستهلاك يتعلق برقبته وقد استوفيت فيتاخر الى ما
بعد العتق ثم اذا ادى بعده لا يرجع على احد لانه وجب عليه بفعله وان كانت قيمة العبد الفين وهو
رهن بالف وقد جنى العبد يقال لهما اقديا لان النصف منه مضمون والنصف امانة والفداء في
المضمون على المرتهن وفي الامانة على الراهن فان اجمعا على الدافع دفعا وبطل دين المرتهن والدافع
لا يجوز في الحقيقة من المرتهن لما بيناه وانما منه الرضى به فان تشاكنا فالقول لمن قال انا افدى را هنا
كان او مرتهنا اما المرتهن فلانه ليس في الفداء ابطال حق الراهن وفي الدافع الذي يختاره الراهن
ابطال حق المرتهن وكذا في جنائية ولدا الرهن اذا قال المرتهن انا افدى له ذلك وان كان المالك يختار
الدفع لانه ان لم يكن مضمونا فهو محبوس بدينه وله في الفداء غرض صحيح ولا ضرر على الراهن فكان
له ان يفدى واما الراهن فلانه ليس للمرتهن ولاية الدافع لما بينا فكيف يختاره ويكون المرتهن في الفداء
متطوعا في حصة الامانة حتى لا يرجع على الراهن لانه يمكنه ان لا يختاره فيخاطب الراهن فلما التزمه
والحالة هذه كان متبرعا وهذا على ما روى عن ابي حنيفة انه لا يرجع مع الحضور وسببين القولين
ان شاء الله تعالى ولو ابي المرتهن ان يفدى وفداء الراهن فانه يحسب على المرتهن نصف الفداء من
دينه لان سقوط الدين امر لازم فدى او دفع فلم يجعل الراهن في الفداء متطوعا ثم ينظر ان كان نصف
الفداء مثل الدين او اكثر بطل الدين وان كان اقل سقط من الدين بقدر نصف الفداء وكان العبد هنا
بما بقي لان الفداء في النصف كان عليه فاذا اداه الراهن وهو ليس بمطوع كان له الرجوع عليه فيصير
قصاصا بدينه كانه او في نصفه فبقي العبد رهننا بما بقي ولو كان المرتهن فدى والراهن حاضر فهو متطوع
وان كان غائبا لم يكن متطوعا وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والحسن وزفر المرتهن متطوع
في الوجهين لانه فدى ملك غيره بغير امره فاشبه الاجنبى وله انه اذا كان الراهن حاضرا امكنه
مخاطبته فاذا افداه المرتهن فقد تبرع كالاجنبى فاما اذا كان الراهن غائبا تعذر مخاطبته والمرتحن يحتاج
الى اصلاح المضمون ولا يمكنه ذلك الا باصلاح الامانة فلا يكون متبرعا قال واذا مات الراهن باع وصيته

قوله والدفع لا يجوز الخ لان الدفع تمليك وهو لا يملك المتكلم والمردوب ان الراهن دفع ورضي به المرتن ١٢ **كف** **قوله** فان تشا جان قال المرتن انا افدى وقال الراهن انا ادفع او على العكس
قوله تشا على الامر ان باب تفاعل بجعل كروندبر كاري يعني نحو استندك فوفت شود ان المرتشاح القوم في الامزجى كروندقوم بعض اذا انا بر بعضي ازخوت فوت آن كار ١٣ **قوله**
فانه ليس الخ لان الراهن بالدفع يسقط حق المرتن والمترتن لا يسقط حق الراهن بل يحفظ حتى نفس من غير ضرر بالراهن فكان اختياره الفداء اول ١٤ **كف** **قوله** وفي الفداء فرض صحيح وهو زيادة التوثيق
لاستيفاد دينه ١٥ **قوله** واما الراهن الخ اي لو قال الراهن انا افدى وقال المرتن انا ادفع فليس الى المرتن ولا فائدة ايضا في اختيار المرتن الدفع لانه يسقط دينه بالدفع وفي الدفع اسقاط حق
الراهن في الرتبة ولم فرض صحيح في استيفاء الرتبة بالفداء فكان في اختيار المرتن الدفع تعويت فرض الاخر من غير فائدة فلا يجوز **قوله** لانه كان يقدر ان لا يتهم الفداء حتى يطلب الراهن ظاهرا وعلالا
هذه صارت عا ١٦ **كف** **قوله** وهذا على ما روي الخ في البسوط ابو جعفر يري يقول المرتن اهدن يطالب بالفداء في فده الحاله فلا يكون متبرعا فلا راهن وهذه النكته يلاحظ ان لا يكون متبرعا حاله ان حضور الضاهر وري
منه على عكس فانه لا يبر تبرعا حاله ان حضور يكون متبرعا حاله ان غيبه لان المرتن لا يطالب بالدفع حال غيبه الراهن ولا يكتمه الاخر منه فيكون متبرعا في الفداء وحاله ان الحقة فالجني عليه سخطا طما بالدفع اذ الفداء فلا يتوصل
الى الحبس الا بالفداء فلا يكون متبرعا كصاحب العودا بنى اسفل ثم بنى العلو عليه لا يكون متبرعا فهذا مشكل ١٧ **كف**

قوله وسنين القولين اي قول الي ضيفه وج قول مخالفه وهو ما ذكره بعد ان سقط في قوله ولو كان المرتين فدى والراسن حاضر فهو منظور وان كان غائباً لم يكن متظو عاد وهو قول الي ضيفه الخ ١٢٨ طه
قوله لان سقوط الدين امر لازم لان موجب الجناية المدفع او افراد وعلى التقديرين يسقط الدين على ما ذكر في الكتاب انه ان اتاخر المدفع سقط الدين لانه لا يستحق معني في ضمان المرتين فصار كالهلاك وكذلك
اذا فدى لان العبد كما حاصل له بعض كان على المرتين وهو الفداء فيكون سقوط الدين من الواز لم يمكن الالاسن من الخروج عن موجب الجناية او سقوط دين المرتين بلازم فلم يجعل الالاسن في الفداء متظو عالانه
قصد به تفسير حكمه عن الجناية وهو محتاج الى ذلك فلا يكون متبرعاً في نصيب المرتين كغير الالاسن انما قضى الدين ثم ان رد عليه المرتين نصف الفداء بقي مبرحواً كما لو فداها وان الى ذلك ونصفت الفداء دخل الدين اداكثر
فقد خرج من الالاسن لان المرتين حين الى الفداء رضى بقواه فبعض الى حقه كانه ملك الالافيه
قوله وان كان غائباً لم يكن متظو عاد ذكر الغيبة مطلقاً وكذا في الالافيه خارج والمبسوط ونظر في الاسرار ان يكون الغيبة
منقطعة ١٢٩ كافيه -

الرهن وقضى الدين لان الوصى قائم مقامه ولو تولى الموصى حيا بنفسه كان له ولاية البيع باذن المرتهن
 فكذا الوصية وان لم يكن له وصى نصبت القاضي له وصيا وامره ببيعه لان القاضي نصب ناظرا لحقوق
 المسلمين اذا عجزوا عن النظر لانفسهم والنظر في نصب الوصى ليؤدي ما عليه لغيره ويستوفي ماله من غيره
 وان كان على الميت دين فلهن الوصى بعض التركة عند غريم من غرمائه لم يجز ولا اخرين ان يردوه لانه
 اثر بعض الغرماء بالايفاء الحكمى فاشبه الايثار بالايفاء الحقيقى فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز لزوالم
 المانع لوصل حقهم اليهم ولو لم يكن للميت غريم اخرج الرهن اعتبارا بالايفاء الحقيقى وبيع في دينه لانه
 يباع فيه قبل الرهن فكذا بعده واذا ارتهن الوصى بدين للميت على رجل جاز لانه استيفاء وهو ملكه قال
 رضى الله عنه وفي رهن الوصى تفصيلات نذكرها في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى فصل قال ومن
 رهن عصيرا بعشرة قيمته عشرة فتخمر ثم صار يساوى عشرة فهو رهن بعشرة لان ما يكون محلا للبيع
 يكون محلا للرهن اذ المحلية بالمالية فيهما والخروج ان لم يكن محلا للبيع ابتداء فهو محل له بقاء حتى ان من
 اشترى عصيرا فتخمر قبل القبض يبقى العقد الا انه يتخير في البيع لتغير وصف المبيع بمنزلة ما اذا تعيب
 ولورهن شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت فدبر جلد ها فصار يساوى درهما فهو رهن بدرهما لان الرهن
 يتقرر بالهلاك فاذا حي بعض المحل يعود حكمه بقدره بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبعة قبل القبض
 فدبر جلد ها حيث لا يعود البيع لان البيع ينتقض بالهلاك قبل القبض والمنتقض لا يعود اما الرهن
 يتقرر بالهلاك على ما بيناه ومن مشايخنا من يمنع مسألة البيع ويقول يعود البيع قال ونماء الرهن
 للراهن وهو مثل الولد والتمر واللبن والصوف لانه متولد من ملكه ويكون رهنا مع الاصل لانه تبع
 له

له قوله بالانقار الحكمى لان موجب عقد الرهن ثبوت بدلا استيفاء حكمه كما في
 ٢ قوله جازى عقد الرهن وهذا كما لا ريب ان لا ينفذ بيعه حتى المرتهن وان قضى الراهن ومنه نقض البيع ٢ اك
 استندركا لما فات فيما سبق ١٢ انت ٣ قوله ثم صار يساوى عشرة ولم ينقص مقداره وان نقص مقداره سقط من الدين بقدره ولا يعتبر نقصان القيمة لان الغائبة مجرد الوصف وبطلان في المكيل
 والموزون لا يسقط من الدين عند ١٢ اع ٤ قوله فهو رهن بعشرة ذكر صاحب المحيط بهذا اذا لم ينقص من الوزن شئ فلما انقص سقط من الدين بقدر النقصان ويكون هو رهن بما بقي من الدين وقوله
 ثم صار يساوى عشرة وهذا القيد وقع اتفاقا لان انتقاص القيمة لا يوجب سقوط شئ من الدين اذ الباقي المقدار لا يغير فيكون له الحكم في كل حال ولا يلزم ان يكون الرهن من الرهن
 مسلمين او كافرين او يكون الرهن وحده مسلما او بالعكس فان كانا كافرين فالرهن بجماله يخلل اولم يخلل وفي الاقسام الباقية ان يخلل فذلك لا يلزم بل هو محال لان الرهن من الرهن
 فهل المرتهن ان يخلل او لا فبغير تفصيل ان كان الراهن مسلما جاز تخليصه لان المايته وان تلفت بالتخمين بحيث لا يضمن وذلك يسقط من الدين لكن اعادتها ممكنة بالتخليص فصار تخليص الراهن من الجناية اذا جاز ذلك للمسلمين
 وان لم يست بمال بالنسبة اليهم فلان يجوز المرتهن الكافر اول لا نه مال بالنسبة اليه واما اذا كان الراهن كافرا فلا يخلل بالدين على حاله وليس للمرتن المسلم تخليصه فان غلبها ضمن قيمتها يوم غلبها لانه صار ماصا بها
 صنع كما لو غصب ثم رد في تخليصها ويقع القصاص ان كان دينه من جنس القيمة ويرجع بالزيادة ان نقصت قيمتها يوم التخليص من دينه ١٢ اع ٥ قوله فهو محل لاربع اقل ان يقول ما يرجع الى المحل فلا ابتداء والبقاء
 فيه سواء فاما ما اذا تخلف عن ذلك الاصل ويكون ان يجاب عنه بانه كذلك فيما يكون المحل باقيا وبهنا يتبدل الوصف فذلك تخلف عن هذا الاصل ١٢ اع ٥ قوله يبقى التقدير وذلك
 لان الخمر والاسن ليس يتقوم بها النظر الى جهة المايته يقتضى المحلية والنظر الى لبس يتقوم يقتضى التوام المحلية فعلمنا بالشعبين نظما بانه ليس محل ابتداء وانه محل بقاء ولم نقل بالعكس لان ما يكون محلا لابتداء فهو محل
 للبقاء فان البقاء اسهل من الابتداء فلا يمكن اعتبار الشعبين ١٢ اك ٥ قوله فهو رهن بدرهم بذا اذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما واما اذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما بذا
 يبروت هذا نظرا لقيمة الجلد والى قيمة العلم يوم الارتهان فان كانت قيمة العلم تسعة وقيمة الجلد تسعة علم ان قيمة الجلد درهمان فيكون الجلد رهنا بدرهمين وانما يبروت اذا نظر الى قيمة الشاة

وان كانت قيمتها عشرة وقيمة العلم تسعة علم ان قيمة الجلد درهمان فيكون الجلد رهنا بدرهمين وانما يبروت اذا نظر الى قيمة الشاة
 الدرافعة لان الاصل ان قيمة الرهن انما تعتبر يوم الارتهان هذا الذي ذكرنا فيما اذا كانت قيمة الشاة ثلث الدين اما اذا كانت قيمة الشاة اكثر من الدين بان كانت قيمة الشاة عشرة وقيمة الجلد ثمانية فانه نظرا لقيمة
 الجلد والى العلم يوم الارتهان درهما بان كانت قيمتها عشرة وقيمة العلم تسعة علم ان قيمة الجلد كانت درهما فكون رهنا بنصف درهم لان بازاء كل درهم من الشاة نصف درهم من الدين فيكون الجلد رهنا بنصف
 درهم ويسقط بلاء العلم تسعة نصف وان كانت قيمة الشاة اقل من الدين بان كانت قيمتها خمسة وقيمة الجلد ثمانية فكون رهنا بنصف درهم لان بازاء كل درهم من الشاة نصف درهم من الدين فيكون الجلد رهنا بنصف درهم
 الدين كانت باقية وبمقابلها خمسة اخرى كانت الشاة مبروتة فلما ماتت الشاة ذهب ما ذهب وهو الخمسة وقد عاد من الساقط بقدر ما لية الجلد بالدين بذا وهو درهم وكل جزء من الرهن محوسب بجميع الدين
 فكذا كان الجلد رهنا بباقي من الدين وهو ستة ولم يعد اربعة لانها كانت بازاء العلم ولم يزل الثمن عن العلم وقد كان على علمين الدين خمسة فكان الباقي من الدين ستة فصار الجلد رهنا بستة مقفورا بدرهم
 فاذا ملك الجلد بعد ذلك ملك بدرهم واحد فيرجع على الراهن بالخمسة الباقية من الدين ثم بالذي ذكره محمد ان الجلد يصير رهنا بما يخصه من الدين لا يشك اذا حصل وبلغ الجلد من الرهن ثلثي لقيمة له بان نرب
 او خمسة لانه في هذه الحالة لا يثنى بسبب الدرافعة على الراهن شيئا حتى يستحق جس الجلد فاما اذا حصل الدبرج بالقيمة ثبت المرتهن حتى يحبس الرهن بازاء الدبرج فيملكه لا يقبض بجله بنية ودبرجته لانه في قيمة

له والرهن لحق لازم فيسرى اليه فان هلك يهلك بغير شيء لان الاتباع لا قسط لها مما يقابل بالاصل
اي لفظ الاربعة او اثنا عشر
 لانها لم تدخل تحت العقد مقصودا اذ اللفظ لا يتناولها وان هلك الاصل وبقي النماء افكته الرهن بمحضته
اي العقد الواحد على الاصل مقصودا
 يقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكك لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة
 تصير مقصودة بالفكك اذ ابقى الى وقته والتبع يقابله شيء اذ اصار مقصودا كولد المبيع فما اصاب
قادر لا حصة له من الثمن الا اذا اصار مقصودا بالقبض
 الاصل يسقط من الدين لانه يقابله الاصل مقصودا وما اصاب النماء افكته الرهن لما ذكرنا ووصول المسائل
ع ١٢٣
 على هذا الاصل تختج وقد ذكرنا بعضها في كفاية المنتهى وتامه في الجامع والزيادات ولورهن شاة بعشرة
ليني قسم الدين على قيمتها يوم القبض وقسم يوم الفكك ع ١٢٤
 وقيمتها عشرة وقال الرهن المرتهن احلب الشاة فاحلبت فهو لك حلال فحلب وشرب فلا ضمان عليه
ولو كان نميلا لا تسقط بالشرط
 في شيء من ذلك اما الاباحة فيصم تعليقها بالشرط والخطر لانها اطلاق وليس بتملك فتصم مع الخطر ولا
 يسقط شيء من الدين لانه ائلفه باذن المالك فان لم يفتك الشاة حتى ماتت في يد المرتهن قسم الدين على
 قيمة اللبن الذي شرب وعلى قيمة الشاة فما اصاب الشاة سقط وما اصاب اللبن اخذته المرتهن من الرهن
 لان اللبن تلف على ملك الرهن بفعل المرتهن والفعل حصل بتسليط من قبله فصار كان الرهن اخذته
 وائلفه فكان مضمونا عليه فيكون له حصته من الدين فبقي بحصته وكذلك ولد الشاة اذا اذن له الرهن
 في اكله وكذلك جميع النماء الذي يحدث على هذا القياس قال وتجاوز الزيادة في الرهن ولا تجوز في الدين
اي القدر ع ١٢٥
 عند ابى حنيفة ومحمدا ولا يصير الرهن رهنا بها وقال ابو يوسف تجوز الزيادة في الدين ايضا وقال زفر والشافعي
اي في الرهن والدين ع ١٢٦
 لا تجوز فيهما والخلاف معهما في الرهن والتمن والمهر والمنكحة سواء وقد ذكرناه في البيوع ولا ابى
اي في الفصل الذي ذكره في باب المهر والمنكحة والتولية ع ١٢٧
 يوسف في الخلافية الاخرى ان الدين في باب الرهن كالتمن في البيع والرهن كالتمن فتجوز الزيادة فيهما
وهو قولنا قال ابو يوسف تجوز الزيادة في الدين ايضا ع ١٢٨
 كما في البيع والجامع بينهما الالتحاق باصل العقد للحاجة والامكان ولها وهو القياس ان الزيادة في
قادر تجوز الزيادة في الثمن والدين ع ١٢٩
 الدين توجب الشيوع في الرهن وهو غير مشروع عندنا والزيادة في الرهن توجب الشيوع في الدين
 وهو غير مانع من صحة الرهن الاترى

له قوله حق لازم الاترى ان الرهن لا يملك البطارية بخلاف ولد الجارية حيث لا يسرى حكم الجارية الى الولد يتبع ابيه فيرثه لان الحق فيها غير متأكد حتى ينفر المالك بطلاله بالفداء ١٢٠ مل
 له قوله بحصة اي بحصة من الدين لانه صار مقصودا بالفكك والبيع اذا صار مقصودا بالقبض صار له حصته حتى اذا ملكته الام قبل القبض وبقي الولد
 كان للتمن اي ان يخذ الولد بحصة من الثمن ولو ملك قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن ١٢١ زيلعي
 له قوله تغير وذلك لان الزيادة لا تغير مقصودا لا بفعل من كان له ولا بفعل من سوا الفكك فيصير مقصودا
 به ١٢٢ له قوله لما ذكرنا ان يكون مقصودا بالفكك وتفسيره اذا كانت قيمة الاصل الفاء والولد يساوي الفاء فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير شيء ويحكي بازاء الام وان ماتت الام وبقي الولد
 فان افكته افكته بحصة فان ملك الولد بعد موت الام ذهب كل الدين بموت الام ١٢٣ له قوله فيصم تعليقها بالشرط يريد بالشرط قوله فاحلبت فان كلمته افكته معنى الشرط ولهذا دخل
 الفاء في خبرنا ١٢٤ له قوله لانه ائلفه بالشرط وذلك بغير اذن الرهن وجب عليه الضمان فيكون رهنا عند المرتهن ومجوسا بالدين مع الشاة وكذلك لو فعل الرهن ذلك بنفسه بغير اذن المرتهن ضمن قيمته
 ويكون القيمة رهنا عند المرتهن مع الشاة ثم التقييد بالشاة انما يظهر فائدة في جانب الضمان فيما اذا طلبها بغير اذنه حتى ان المرهون لو كان امته فادخلت ضمن المرتهن بغير اذنه لان المرتهن ضمن قيمته
 له ١٢٥ له قوله اخذته المرتهن اي لان ائلفه المرتهن يتقل الى الرهن لما كان باذنه وصار الرهن مستورا لما ائلفه المرتهن ١٢٦ كافي
 له قوله وتجاوز الزيادة اي في الرهن ولا تجوز في الدين حصة الزيادة في الدين هو ان يزيد دينا على الدين الاول على ان يكون الرهن الاول رهنا بالدينين وبغير جاز ١٢٧ زيلعي
 له قوله لا تجوز فيهما لان الشيوع لانه لا بد للرهن الثاني من ان يكون له حصته من الدين فخرج الرهن الاول بقدر من ان يكون رهنا او مضمونا وذلك شائع واشيوع بقدر الرهن ١٢٨ زيلعي
 قوله والمنكحة اي في زيادة المنكحة بان زوج المولى امته من رجل بمهر قدر ثم زوج المولى امته اخرى من ذلك المهر وقبل الزوج بيع ومقتسم الاثني عشرين ١٢٩ له قوله كالمتمن اي حتى يكون الرهن مجوسا بالدين
 مضمونا به كالمبيع بالتمن ثم الزيادة في الرهن محقة باصل العقد فكذا الزيادة في الدين كالمتمن في البيع والتمن ١٣٠ ك-

له قوله الالتحاق اي حتى الثمن انما يصح بالاتفاق باصل العقد فانه لو لم يملك لما صححت الزيادة ثمنا فكذا الزيادة في المبيع تصح بهذا الوصف ايضا والدين مع الرهن كالمتمن مع المبيع وتجاوز الزيادة في الرهن باق
 الزيادة باصل العقد فكذا الزيادة في الدين بجامع الاحتياج والامكان فان الحاجة تنس الى الزيادة في الدين كما تنس الى الزيادة في الرهن بان يكون في اية الرهن فضل على الدين واحتياج الرهن الى مال آخر فمجدلانه
 رهنا بهما وانما الامكان فلان العقد بعد الالتحاق يتغير من وصف مشروع الى وصف مشروع بان يصير قيمة الرهن مثل الدين او اقل وانه مشروع في الابتداء فكذا في الانتهاء ١٣١ له قوله توجب الشيوع في
 الرهن لان بعض الرهن بغير من الدين الاول لينتبه في ضمان الدين الثاني فبقي حكم الاول في البعض مشاهدا واشيوع في الرهن يوجب شيوع الرهن فاما الزيادة في الرهن فيؤدي الى الشيوع في الدين لان بعض الدين
 يتحول ضمان من الرهن الاول الى الثاني والثاني شيوع في الدين لا يصير كالمهر بغيره بغيره ١٣٢ ك-

انه لو رهن عبداً بنحو مائة من الدين جاز وان كان الدين ألفاً وهذا شيعي في الدين والالتحاق بأصل
العقد غير ممكن في طرف الدين لانه غير معقود عليه ولا معقود به بل وجوبه سابق على الرهن وكذا
يبقى بعد انقضاؤه والالتحاق بأصل العقد في بدلي العقد بخلاف البيع لان الثمن بدل يجب بالعقد ثم اذا
صحت الزيادة في الرهن وتسمى هذه زيادة قصدية يقسم الدين على قيمة الاول يوم القبض وعلى قيمة
الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها خمس مائة وقيمة الاول يوم القبض ألفاً والدين
الفأ يقسم الدين اثلاثاً في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين اعتباراً بقيمتها في وقتي الاعتبار وهذا
لان الضمان في كل واحد منهما يثبت بالقبض فتعتبر قيمة كل واحد منهما وقت القبض واذا ولدت المرهونة
ولدت اثم ان الراهن زاد مع الولد عبداً وقيمة كل واحد الف فالعبد رهن مع الولد خاصة يقسم ما في الولد
عليه وعلى العبد الزيادة لانه جعله زيادة مع الولد دون الامر ولو كانت الزيادة مع الامر يقسم الدين
على قيمة الامر يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فما اصاب الامر قسم عليها وعلى ولدها لان الزيادة
دخلت على الامر قال فان رهن عبداً يساوي ألفاً بالف ثم اعطاه عبداً اخر قيمته الف رهنًا مكان الاول
فالاول رهن حتى يردده الى الراهن والمرتهن في الاخرامين حتى يجعله مكان الاول لان الاول انما دخل
في ضمانه بالقبض والدين وهما باقيان فلا يخرج عن الضمان الا بنقض القبض مادام الدين باقياً واذا
بقى الاول في ضمانه لا يدخل الثاني في ضمانه لانها رضياً بدخول احدهما فيه لا بدخولهما فاذا ارد الاول
دخل الثاني في ضمانه ثم قيل يشترط تجديد القبض لان يد المرتهن على الثاني يد امانة ويد الرهن
يد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه كمن له على اخراج امانة فاستوفى زيوفاً ظناً جياً اثم علم بالزيف و
طالبه بالجياذ واخذها فان الجياذ امانة في يده مال مريد الزيف ويجدد القبض وقيل لا يشترط لان
الرهن تبرع كالهبة على ما بيناه من قبل وقبض الامانة ينوب عن قبض الهبة ولان الرهن عينه
امانة والقبض يرد على العين فينوب قبض الامانة عن قبض العين ولو ابرأ المرتهن الراهن عن الدين
او وهبه منه ثم هلك الرهن في يد المرتهن يهلك بغير شيء استحساناً بخلاف الزيد لان الرهن مضمون

له قوله والالتحاق اريد يعني ان الالتحاق بأصل العقد عليه في المعقود به والدين ليس بمعقود عليه وهو
ظاهر ولا معقود به لان المعقود به لا يكون وجوبه بالعقد والدين كان واجبا عند الرهن بسببه وبقي بعد فسخ الرهن فلا يمكن اثبات الزيادة فيه لمصلحة بأصل العقد ولما الرهن معقود عليه لانه لم يكن مجسماً قبل عقد الرهن
ولا يبقى مجسماً بعد عقد الرهن فالزيادة في الرهن زيادة في المعقود عليه فيلتحق بأصل العقد والتمسح به بالقبض فيكون معقوداً به فوضع الفرق ١٢ كقوله في الزيادة في الرهن زيادة قصدية بخلاف نادر
الرهن فان ذلك زيادة في الرهن وليست بقصدية بل هي زيادة ضمنية ويختلفان حكماً ايضاً فان الدين يقسم على قيمة الزيادة في الرهن يوم القبض وقيمة الفار يوم الفك كقوله وانما ولدت اريد يعني
انما رهن جارية بالغت تساوي الف فولدت ولداً يساوي الف ثم زاد عبداً فقال الراهن زدك هذا العبد مع الولد رهنًا وهو ايضا يساوي الف فجاز العقد ويكون العبد رهنًا مع الولد دون الام فينظر الى قيمة الولد يوم الفك
والى قيمة الام يوم العقد فما اصاب الولد قسم على قيمة يوم الفك وقيمة العبد يوم قبضه لان العبد دخل في ضمانه يوم القبض فان مات الولد بعد الزيادة بطلت لانه اذا ملك طرغ من العقد وصار كان لم يكن فبطل الحكم في الزيادة
لانها بالولد في الحكم ١٢ كقوله قسم عليها الخ لان الزيادة اذا دخلت على الام فكانها كانت في اصل العقد فيكون الولد داخل في حصته الام خاصة فان مات الام بعد الزيادة ذهب ما كان فيها ودخل الولد في الزيادة
بما فيها لان يهلك الام بغيره والضمان فلا يسلط الحكم في الزيادة في الولد ولما مات الولد بعد الزيادة ذهب بغير شيء فكان العبد يزيد في الام ولا ولد معها كقافية

قوله دام الدين باقياً هذا اخر اركان الابرار على ما ينبغي فان الابرار تبرع الضمان وان لم ينقض القبض بالرد الى الراهن حتى لو ملك سيك بغير شيء ١٢ كقوله فان الجياذ امانة في يده اريد لا يفعل ان
حقه في الجياذ دون الزنوت فينبغي ان يكون الزنوت امانة دون الجياذ لاننا نقول ان قبض الزنوت امانة ولا تخرج الاستيفاء لاصل الحق ولكن فأت الوصف ولهذا لو تجوز به يتم الاستيفاء فاما حصل قبض الزنوت اصل
الاستيفاء يكون الجياذ امانة مشروطة كذا ينكر الاستيفاء ١٢ كقوله على ما بيناه من قبل يعني في صدر كتاب الرهن في قبيل ان تمام الرهن بالقبض ١٢ كقوله فلا فرق قال زفران الضمان في باب
الرهن انما يجب باعتبار القبض وهو قائم فكان العبد ابرار وقيل سواه ولذا كان مضموناً بعد الاستيفاء وان لم يبق الدين بعد ١٢ عن كقوله لان الرهن الخ هذا تعليل جواب الاستحسان وبيان ان الضمان
الرهن ثبت باعتبار القبض والدين جميعاً لانه ضمان استيفاء فلا يتحقق ذلك الا باعتبار قبض الدين وبالأبرار من الدين التمام احداً معينين وهو الدين والتام بطلت ذات وصيغتين نندم بالعلم احدهما
الآثرى انه لو سقط الضمان لانعدام القبض مع بقا الدين كذلك اذا ابرأ من الدين بسقط الضمان لانعدام الدين مع بقا القبض ولما يبق الدين بالابرار والهبة ولا جهة الدين لم يبق الضمان كقافية

کتاب الجنایات

قال القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما اجري مجرى الخطأ والقتل بسبب والراد بيان قتل

تعلق به الاحكام قال فالعمد ما تعمد ضربه بسلاح او ما اجري مجرى السلاح كالمحدد من الخشب وليطة

القصب والمروءة المحددة والنار لان العمد هو القصد ولا يوقف عليه الا بدليله وهو استعمال الالة القاتلة

[illegible]

ج ١٣ الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث :- العبد قد اصاب في الشبهة والطبراني من حديث ابن عباس رفعه العبد قد اصاب في الشبهة ولا ان يعفو ولي المقتول وزاد اسحاق والخطأ عقل لا قود فيه وشبهه العبد قتيل
عصا الحجر الحديث وروي الاربعة الا الترمذي من هذا الوجه من قتل عبدًا فهو قود الحديث وروي الطبراني من طريق عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جد ارفع الحديث والخطأ اية

لان الحاجة الى التكفير في العدا منس منها اليه في الخطأ فكان ادعى الى ايجابها ولنا انه كبيرة محضة وفي
الكفارة معنى العباداة فلا تناط بمثلها ولان الكفارة من المقادير تعيينها في الشرع لدفع روي لا يعينها لدفع الاعلى من حكمه
حرمان الميراث لقوله عليه السلام لا ميراث لقاتل قال وشبه العمد عند ابي حنيفة ان يتعدا الضرب
بالمشيش بسلاح ولا ما اجري مجرى السلاح وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي اذا ضربه بحجر عظيم
او بخشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعدا ضربه بما لا يقتل به غالباً لانه يتقاصر معنى العمدية باستعمال
التي صغيرة لا يقتل بها غالباً لانه يقصد بها غير كالتياديب ونحوه فكان شبه العمد لا يتقاصر باستعمال
التي لا تلبث لانه لا يقصد به الا القتل كالسيوف فكان عمداً موجباً للقتل وله قوله عليه السلام الا ان
قتل خطأ العمد قتيل السوط والعصا وفيه مائة من الابل ولان الالة غير موضوعة للقتل ولا مستعملة
فيه اذ لا يمكن استعمالها على غيرة من المقصود قتله وبهم يحصل القتل غالباً فقصرت العمدية نظراً الى
الالة فكان شبه العمد كالقتل بالسوط والعصا الصغيرة قال وموجب ذلك على القولين الاثر لانه
قتل وهو قاصد في الضرب والكفارة لشبهه بالخطأ والدية مغلظة على العاقلة والاصل ان كل دية

قوله اسم وذلك لان الكفارة شرعت ما تارة لله والآخر في العمد كبر فكان ادعى الى ايجاب الكفارة **الح** **قوله** وان اذ بكيرة محضه ما هو كذلك لا يكون سببا لما فيه من حق العباد والنفارة فيها
 وذلك **الح** **قوله** فتلا ما لا لان الحكم نتيجة السبب في اعي الثاسب بينهما فيجب الاسباب واثريين النظر والاباحة كالنظر فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح وبالنظر الى الفعل الذي احاط به محذور والكفارة
 واثرة بين العباد والعقوبة تجب بمثلها ولا تجب بالقتل العمد لانه محذور محض كمالا يجب بالمباح المحض وهو القتل في القصاص وانما يجب بسبب دائريين العباد والعقوبة لتسبب العقوبة الى جانب المحظر
 والعبادة الى جانب الاباحة **الح** **قوله** ولان الكفارة ارجح جوابين قياسا اشفاقا حيث تأس وجوب الكفارة في العمد على وجوب الكفارة في الخطايا **الح** **قوله** قوله عليه السلام ارجح قلت
 اخرجهما الترمذي في الفرائض عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القاتل لا يرث **الح** **قوله** وشبه العمد يسمى به لان في هذا الفعل معنيين معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب وإلى ارتكاب
 ما هو محرم عليه وتسمى الخطا باعتبار عدم قصد القتل بالنظر الى ما لا يستعمل اذ في أكثر الضرب للتأديب دون القتل وانما يقصد الى كل فعل بآثمة فكان ذلك خطا يشبه العمد صورة من حيث انه كقاصدا الى الضرب
 وإلى ارتكاب ما هو محرم عليه **الح** **قوله** باليس بسلام ارجح سواء كان الهلاك غالبا كالمجر والعصا اكبر من بدمية الفقار ولم يكن كالعصا الصغيرة **الح** **قوله** بالعصا الصغيرة اذا
 لم يوال في العزات فاما اذا والى فيها فهو عمد **الح** **قوله** وله قوله عليه السلام الا ان ارجح رواه ابن ابي شيبة في مصنفه في الديارات عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل السوط والعصا شبه
 عمد وفيها شبه من اجل **الح** **قوله** الا ان قيل ارجح الاستدلال انه عليه السلام جعل قتل السوط والعصا مطلقا شبه عمد فتخصيصه بالصغير البطال الاطلاق وهو لا يجوز **الح** **قوله**
 ولان الآلة ارجح لان العصا الصغيرة والكبيرة تساويا في كونها غير موضوعة للقتل ولا تستعملان اذ لا يمكن الاستعمال على غرض من المقصود فكله والاستعمال على غرض يحصل القتل غالبا واذا تساوى القتل
 بالعصا الصغيرة شبه عمد فلا مالكة **الح** **قوله**

قوله لا يمكن ان استعمال القتل غالباً إنما يكون إذا كان المقتول غافلاً عن ارتكابه كاستعمال السكين والسيوف وهما لا يمكن استعمال هذه الآلة على ففلة من المقتول لاحتياج القتل هنا الى توالي الضربات فكيف يمكن هذا الاستعمال استعمالاً في القتل ١٢ **قوله** وبجسم القتل غالباً اي بالاستعمال على غرة من المقصود باقتل يحصل القتل غالباً ولا يحصل ذلك إلا بالآلة مرفوعة القتل كالسيوف والسكين ههنا **قوله** شبهة بانقطاع دوى نظر الآلة ففضل تحت قوله تعالى ومن قبل مؤمننا قطار الآلة ١٣

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث لاميراث لقائل اصحاب السنن الابطاد اؤد ومن حديث ابى هريرة رفعه القائل لا يرث قال الترمذى لا يعنى وفيه اسحاق بن ابى خزيمة وهو متروك وقال النسائى متروك ومنها اخرجه لان لا يرث من الوسط بين اليبس والزهرى وروى ابو داود من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد له فى حديث طويل ولا يرث القائل شيئاً للنسائى من هذا الوجه ليس لقائل من الميراث شيئاً وقال الصواب رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب ان عمر قال قال النبى صلى الله عليه وسلم ليس لشيئ انتفى وهو فى الخطا واخرجه الشافعى وعبد الرزاق عن مالك واخرجه ابن ماجه من طريق ابى خالد الاحمر عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب ان ابان تادة الدبلى قتل ابنه فاخذ منه عروانة من الابل الحديث وفيه سمعت رسول الله عليه وسلم يقول ليس لقائل ميراث وفيه انقطاع وقد اخرجه الدارقطنى من طريق عبد الله بن جعفر عن يحيى بن سعيد فقال عن سعيد بن المسيب عن عمرو والاول اعم وروى ابن ماجه الدارقطنى من طريق الحسن بن صالح عن محمد بن سعيد عن عمرو بن شعيب حديثى ابى عن جدى عن النبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والموتة ثرى من دية زوجها وماله وهو يرث من ديتها وماله ما لم يقتل احدهما صاحبها همد افان قتل صاحبها همد العيرىث من ديتها ولا ماله شيئاً وان قتل صاحبها خطأ ورث من ماله و يرث من ديتها قال الدارقطنى محمد بن سعيد هو الطائفى ثقة قلت وقم فى طريق لابن ماجه عمرو بن سعيد بدل محمد وفى نسخة عمرو بن علقم والعين والصواب محمد وفى الباب من ابن عباس نحوه اخرجه الدارقطنى وروى الطبرانى من طريق عمرو بن شبيب بن ابى كثير الا شبيب قال كنت الاعب امرأ فى فامايتها يدى فى بطنها فهائت وذلك فى غزوة تبوك فاتي النبى صلى الله عليه وسلم فاخبرته عن امرأتى وانى اصبتهام خطأ فقال صلى الله عليه وسلم لا ترثها **حديث** الا ان قتل خطأ العمد قتيل السوط والعصا فيه مائة من الابل ابو داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الله بن عمرو ورفعته الا ان دية الخطاء شدة العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الابل منها اربعون فى بطنها اولادها الوردة كلهم من طريق القاسم بن دبيعة عن عقبة بن اوس عنه وفى رواية للنسائى عن عقبة عن رجل من الصحابة وفى رواية للدارقطنى عن القاسم عن عبد الله بن عمرو ليس فيه عقبة وقال ابن القطان هو حديث مجيم ولا يفوز هذا الاختلاف فان عقبة ثقة وقد قيل ان القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر اخرجه اصحاب السنن وابن ابى شبيب وعبد الرزاق واحمد واسحق والشافعى والروى له كذلك عن القاسم عن على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف واخرجه ابو داود من نسخة مهروب بن شعيب عن ابيه عن جد له بلفظ عقل شبه العهد مغلف مثل عقل العهد ولا يقل صاحبها وذلك ان ينز الشيطان بين الناس فيكون دما فى عميا فى غير ضئفة ولا حمل سلاح وروى ابن ابى شبيب عن مرسل الحسن رفعه عقل السوط والعصا شبه عهد فيه مائة من الابل منها اربعون فى بطنها اولادها واخرجه اسحاق بن حديث ابن عباس وقد تقدم واخرج ابن ابى شبيب عن على قال قتل السوط والعصا شبه عهد موقوف واخرج عن الشعبي والحكم وجهاد وابراهيم عن قولهم نحو

وجبت بالقتل ابتداء لا بمعنى يحدث من بعد^{١٢} فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ وتجب في ثلث سنين^{١٣}
 لقضية عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتجب مغالطة وسنين صفة التغليظ من بعد ان شاء الله تعالى^{١٤}
 ويتعلق به حرمان الميراث لانه جزاء القتل والشبهة تؤثر في سقوط القصاص دون حرمان الميراث و
 مالك^{١٥} وان انكر معرفة شبه العدا فالجدة عليه ما اسلفناه قال والخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو
 ان يرمى شخصاً يظنه صيداً فاذا هو آدمي او يظنه حربياً فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمي عرضاً
 فيصيب آدمياً وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة لقوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة
 الى اهله الآية وهي على عاقلة في ثلث سنين لما بيناه ولا اثم فيه يعني في الوجهين قالوا المراد اثم القتل
 فاما في نفسه فلا يعرى عن الاثم من حيث ترك العزيمة والمبالغة في التثيت في حال الرمي اذ شرع الكفارة
 يؤذن باعتبار هذا المعنى ويحرم عن الميراث لان فيه اثماً فيصح تعليق الحرمان به بخلاف ما اذا تعمد
 الضرب موضعاً من جسده فاخذلاً فاصاب موضعاً اخر فأتى حيث يجب القصاص لان القتل قد وجد
 بالقصد الى بعض بدنه وجميع البدن كالمحل الواحد قال وما اجري مجرى الخطأ مثل التاثر ينقلب على
 رجل فيقتله فحكمه حكم الخطأ في الشرع واما القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه وموجبه
 اذا تلف فيه آدمي الدية على العاقلة لانه سبب التلف وهو متعمد فيه فانزل موقعا فوجب الدية ولا
 كفارة فيه ولا يتعلق به حرمان الميراث وقال الشافعي يلحق بالخطأ في احكامه لان الشرع انزله قاتلاً
 ولنا ان القتل معذور منه حقيقة فالحق به في حق الضمان فبقي في حق غيره على الاصل وهو ان كان
 ياتم بالحفر في غير ملكه لا ياتم بالموت على ما قالوا وهذه كفارة ذنب القتل وكذا الحرمان بسببه وما
 يكون شبه عمدا في النفس فهو عمدا فيما سواها لان اتلاف النفس يختلف باختلاف الالة ومادونها لا
 يختص اتلافه بالالة دون الالة والله اعلم^{١٦}

الهداية في تخرج احاديث الهداية
 قوله وتجب الدية في ثلث سنين بقضية عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ثلث سنين ثلث الدية في سنتين
 والنصف في سنتين والثلث في سنة ومادون ذلك في عامه واخرجه عبد الرزاق من طريق عن عمرو قال الترمذي اجمع اهل العلم على ذلك

قوله وتجب الدية في ثلث سنين بقضية عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ثلث سنين ثلث الدية في سنتين
 والنصف في سنتين والثلث في سنة ومادون ذلك في عامه واخرجه عبد الرزاق من طريق عن عمرو قال الترمذي اجمع اهل العلم على ذلك

قوله ولان المساواة الخ يعني ان القصاص لعنف المساواة في العصمة وهي ثابتة نظر الى التسكين يقع عند والد الراسعي عندنا ١٣ عناية
قوله والمبيع الخ جواب عن قوله ولذا الكفر مخرج وقدره انما الاسلام مطلق للكفر مخرج على المسيح كقرن الحارب قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله تعالى يعلو الجوزة ١٤ ع **قوله** والقيل بشكره اي قتل الذي بالذي دليل على ان كفره في الاثر
شبهة ثابتة القتل اذ لو ورثت شبهة لما جرى القصاص بين الذين كما لا يخرج بين النبيين ١٥ اك **قوله** والمرد باردي الخ اي قوله عليه السلام لا يقتل المؤمن بكافر والمؤمن بكافر المردون الكافر الخ في المستامن بديل قوله ولا فائدة
وهذا معطوف على المسلم اي ولا يقتل ذو عهد بكافر واذا لا يقتل ذو العهد بكافر الخ في قوله كان المراد به الذي لما صح عدم جريان القصاص بين الذين فان قيل جاز ان يراد به العهد المسلم قلنا العطف يقتضي المعارضة
١٦ اك **قوله** لقوله عليه السلام لا يقاتلوا الخ في موضع الكتاب لان الكتاب مخصوص بالاجماع فان المولى لا يقتل عبده ولا بعدد له فيخص به ايضا وذكر الامام الزيدوني ان هذا الحديث مشهور بلفظه الات بما يقبل فصيل
محصنا او نسخا لكن الكتاب ١٦ اك **قوله** يقاتلوا الخ في مكانه متفاء شبهة الخطا من كل وجه بخلاف ما اذا رماه سيف او سكين فان فيه توهيم القاتل بالان شفقة الابوة تمنع عن ذلك فتمكنت فيه نوع شبهة ١٧ ع
قوله القصاص الخ في جواب سؤال ان القصاص لو استوفى منه لا يكون هذا استيفا من الوالد بل لو ارث الولد فقال انه يجب للمقتول اولاد لهذا يصح عفو المجرم ١٨ اشابهان **قوله** لما بينا اشارة الى قولنا من
سبب الخ فانهم اسباب لاجلهم فلا يجوز ان يكون سببا لانهم ١٩ ع

الدراسة في تحصيل احاديث الهداية

الدراية في تخریج احادیث الهداية

الدراية في تخریج احادیث الهداية

قوله لا يقاد الوالد لولده الترمذى وابن ماجه واحمد وابن ابى شيبة وعبد بن حميد والربيعى من طريق مجاهد بن اوطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكره واخرجه البيهقى من طريق ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن عبد الله بن عمرو عن عمر بن وهب وفيه قصة واخرجه من هذا الوجه الحاكم والدارقطنى واخرجه الترمذى والدارقطنى من رواية المشنى بن المياح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن سراقه قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيد الاب من ابنه ولا يقيد الابن من ابيه قال الترمذى هذا حديث فيه اضطراب واخرجه الدارقطنى ايضا من رواية يحيى بن ابى انيسة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ولعمري كونه عمرو ولا ساقاة وزاد في اخره وان قتله عمدا او يحيى متروكا واخرجه في الافراد من طريق يعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب به ويعقوب ضعيف واخرجه احمد من طريق ابن الهيثم عن عمرو بن شعيب اخبره الحاكم من طريق عطاء عن ابن عباس جاءت جارية الى عمر فقالت ان سيدى اتهمنى فاقتد فى على النار حتى احرق فرجى فقال له عمر اذهب بعذاب الله تعالى قال اتهمتها يا امير المؤمنين فى نفسها قال هل رأيت ذلك عليها قال لا قال فاعتزنت لك به قال لا قال والذي نفسى بيده ولولها سمع رسول الله رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقاد مملوك من مالك ولا ولد من والده لا تد تهاملك ثم برزة وضربه مائة سوطا فقال اذهبي فانت حرة وانت مولاة الله ورسوله وفى اسنادة عمر بن عيسى القرشى وفى ترجمته اخرجه العيلى وابن عدى وضعا وفى الباب عن ابن عباس اخرجه الترمذى وابن ماجه والبرار والحاكم والدارقطنى بلفظ لا تقام الحدود فى المساجد ولا يقتل الوالد بالولد

ولا مكاتبه ولا بعد ولادة لانه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص ولا ولادة عليه وكذا لا يقتل بعد ملك بعضه لان القصاص لا يتجزى قال ومن وثق قصاصاً على ابيه سقط لحرمة الابوة قال ولا يستوفي القصاص الا بالسيف وقال الشافعي يفعل به مثل ما فعل ان كان فعلاً مشروعاً فان مات فيها والا تحزق قتيته لان مبنى القصاص على المساواة ولنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف والمراد به السلاح ولان فيما ذهب اليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل فيجزيه التخرج عنه كما في كسر العظم قال واذا قتل المكاتب عمداً وليس له وارث الا المولى وترك وفاء فله القصاص عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا ارى في هذا قصاصاً لانه اشتبه سبب الاستيفاء فانه الولاء ان مات حراً وملك ان مات عبداً او صار كمن قال لغيره بعثني لهذه الجارية بكذا وقال المولى زوجها منك لا يحل له وطبها لاختلاف السبب كذا هذا ولما ان حق الاستيفاء للمولى بيقين على التقديرين وهو معلوم والحكم متحد واختلاف السبب لا يفيض الى المنازعة ولا الى اختلاف حكم فلا يباث به بخلاف تلك المسألة لان حكم ملك اليمين يغير حكم النكاح ولو ترك وفاء وله وارث غير المولى فلا قصاص وان اجتمعوا مع المولى لانه اشتبه من له الحق لانه المولى ان مات عبداً والوارث ان مات حراً اذ ظهر الاختلاف بين الصحابة رضى الله عنهم في موته على نعت الحرية او الرق بخلاف الاولى لان المولى متعين فيها وان لم يترك وفاء وله ورثة احرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعاً لانه مات عبداً ابلاريب لانفساخ الكتابة بخلاف معتق البعض اذا مات ولم يترك وفاء لان العتق في البعض لا ينفسخ بالعجز واذا قتل عبد الرهن في يد المرتهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن لان المرتهن لا ملك له

له قوله ولا ولده عطف على العنبر المستكن في يستوجب وجاز لافاضل اي لا يستوجب ولده على ابيه اذا قتل الوالد بعد ولده ١٢٠
قوله ومن وثق قصاصاً الخ بان قتل الاب ام ابيه مثلاً ورث الابن قصاص امه على ابيه ١٢١
قوله ولا مكاتبه ولا بعد ولادة لانه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص ولا ولادة عليه وكذا لا يقتل بعد ملك بعضه لان القصاص لا يتجزى قال ومن وثق قصاصاً على ابيه سقط لحرمة الابوة قال ولا يستوفي القصاص الا بالسيف وقال الشافعي يفعل به مثل ما فعل ان كان فعلاً مشروعاً فان مات فيها والا تحزق قتيته لان مبنى القصاص على المساواة ولنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف والمراد به السلاح ولان فيما ذهب اليه استيفاء الزيادة لو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل فيجزيه التخرج عنه كما في كسر العظم قال واذا قتل المكاتب عمداً وليس له وارث الا المولى وترك وفاء فله القصاص عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا ارى في هذا قصاصاً لانه اشتبه سبب الاستيفاء فانه الولاء ان مات حراً وملك ان مات عبداً او صار كمن قال لغيره بعثني لهذه الجارية بكذا وقال المولى زوجها منك لا يحل له وطبها لاختلاف السبب كذا هذا ولما ان حق الاستيفاء للمولى بيقين على التقديرين وهو معلوم والحكم متحد واختلاف السبب لا يفيض الى المنازعة ولا الى اختلاف حكم فلا يباث به بخلاف تلك المسألة لان حكم ملك اليمين يغير حكم النكاح ولو ترك وفاء وله وارث غير المولى فلا قصاص وان اجتمعوا مع المولى لانه اشتبه من له الحق لانه المولى ان مات عبداً والوارث ان مات حراً اذ ظهر الاختلاف بين الصحابة رضى الله عنهم في موته على نعت الحرية او الرق بخلاف الاولى لان المولى متعين فيها وان لم يترك وفاء وله ورثة احرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعاً لانه مات عبداً ابلاريب لانفساخ الكتابة بخلاف معتق البعض اذا مات ولم يترك وفاء لان العتق في البعض لا ينفسخ بالعجز واذا قتل عبد الرهن في يد المرتهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن لان المرتهن لا ملك له

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حدثنا لا قود الا بالسيف ابى حنيفة والبخاري والدارقطني وابن عدي وابن مسعود اخرجوه الطبراني والدارقطني وابن عدي واسناده ضعيف عن ابى هريرة نحو اخرجوه الدارقطني وابن عدي واسناده ضعيف ايضا وعن النعمان مثله اخرجوه ابن ملجة والبخاري والدارقطني والبيهقي يلفظون شيئا خطأ الا بالسيف واخرجوه الطبراني يلفظ لا عهد الا بالسيف واخرجوه الدارقطني من حديث علي بن يونس وهو متروك قال البيهقي احاديث هذا الباب كلها ضعيفة وبعدها حديث انس في قصة العرويين فعند مسلم في بعض طرقه انها سئل النبي صلى الله عليه وسلم عمن العرويين لانهم سئلوا عن الوعد وفي الصحيحين عن انس ان جارية من الانصار قتلها رجل من اليهود فاسأله بن جهم بن الحارث وفيه ما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بالحجارة قوله واختلف الصحابة في المكاتب يترك وفاء هل يموت حراً او بعد اقدم في المكاتب

فلا يليه والراهن لو تولا له بطل حق المرتين في الدين فيشترط اجتماعها ليسقط حق المرتين برضا^١
 قال واذا قتل ولي المعتوه فلا يبيد ان يقتل لانه من الولاية على النفس شرع لامر اجمع اليها وهو تشف^٢
 الصادر فيلية كالا نكاح وله ان يصالح لانه انظر في حق المعتوه وليس له ان يعفولان فيه ابطال حقه^٣
 وكذلك ان قطعت يد المعتوه عمدا ما ذكرنا والوصى بمنزلة الاب في جميع ذلك الا انه لا يقتل لانه ليس^٤
 له ولاية على نفسه وهذا من قبيله ويندرج تحت هذا الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص^٥
 في الطرف فانه لم يستثن الا القتل وفي كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح لانه تصرف في النفس^٦
 بالاعتياض عنه فينزل منزلة الاستيفاء ووجه المذكور ههنا ان المقصود من الصلح المال وانه يجب^٧
 بعقد كايجب بعقد ارب بخلاف القصاص والمقصود التشفي وهو مختص بالاب ولا يملك العفولان الاب لا يملكه^٨
 لما فيه من الابطال فهو اولى وقالوا القياس ان لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف كما لا يملكه في النفس^٩
 لان المقصود متحد وهو التشفي وفي الاستحسان يملكه لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فانها^{١٠}
 خلقت وقاية لانفس كالمال على ما عرف فكان استيفاء بمنزلة التصرف في المال والصبي بمنزلة المعتوه^{١١}
 في هذا والقاضي بمنزلة الاب في الصحيح الا ترى ان من قتل ولاولى له يستوفيه السلطان والقاضي^{١٢}
 بمنزلة فيه قال ومن قتل وله اولياء صغار وكبار فللكبار ان يقتلوا القاتل عند ابى حنيفة وقال ليس^{١٣}
 لهم ذلك حتى يدرك الصغار لان القصاص مشترك بينهم ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجزى وفي^{١٤}
 استيفاءهم الكل ابطال حق الصغار فيؤخر الى ادراكهم كما اذا كان بين الكبيرين واحدا غائبا وكان^{١٥}
 بين المولين وله انه حق لا يتجزى لثبوته بسبب لا يتجزى وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير^{١٦}
 منقطع فيثبت لكل واحد كالا في ولاية الانكاح بخلاف الكبيرين لان احتمال العفو من الغائب^{١٧}
 ثابت ومسألة المولين متنوعة قال ومن ضرب رجلا بمرفق قتله فان اصابه بالحديد قتل به وان^{١٨}
 اصابه بالعود فعليه الدية قال رضي الله عنه وهذا اذا اصابه بحدا الحديد لوجود الجرح فكل^{١٩}
 السبب وان اصابه بظهر الحديد فعنهما يجب وهو رواية عن ابى حنيفة اعتبارا منه للالة وهو^{٢٠}

له قوله ليسقط حق المرتين برضاه فيه نوع اشكال وهو ان الاستيفاء قد تم بالمالك فكيف يستبرضه سقوط حق المرتين برضاه ان الاستيفاء وان لم بالمالك
 كمنه في غير ذلك حال العود اما الصلح او بدعي الشبهة في العقل فيصير خطا^{٢١}
 له قوله واذا قتل ولي المعتوه لا يقتل لانه من الولاية على النفس شرع لامر اجمع اليها وهو تشف^{٢٢}
 الصادر فيلية كالا نكاح وله ان يصالح لانه انظر في حق المعتوه وليس له ان يعفولان فيه ابطال حقه^{٢٣}
 وكذلك ان قطعت يد المعتوه عمدا ما ذكرنا والوصى بمنزلة الاب في جميع ذلك الا انه لا يقتل لانه ليس^{٢٤}
 له ولاية على نفسه وهذا من قبيله ويندرج تحت هذا الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص^{٢٥}
 في الطرف فانه لم يستثن الا القتل وفي كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح لانه تصرف في النفس^{٢٦}
 بالاعتياض عنه فينزل منزلة الاستيفاء ووجه المذكور ههنا ان المقصود من الصلح المال وانه يجب^{٢٧}
 بعقد كايجب بعقد ارب بخلاف القصاص والمقصود التشفي وهو مختص بالاب ولا يملك العفولان الاب لا يملكه^{٢٨}
 لما فيه من الابطال فهو اولى وقالوا القياس ان لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف كما لا يملكه في النفس^{٢٩}
 لان المقصود متحد وهو التشفي وفي الاستحسان يملكه لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فانها^{٣٠}
 خلقت وقاية لانفس كالمال على ما عرف فكان استيفاء بمنزلة التصرف في المال والصبي بمنزلة المعتوه^{٣١}
 في هذا والقاضي بمنزلة الاب في الصحيح الا ترى ان من قتل ولاولى له يستوفيه السلطان والقاضي^{٣٢}
 بمنزلة فيه قال ومن قتل وله اولياء صغار وكبار فللكبار ان يقتلوا القاتل عند ابى حنيفة وقال ليس^{٣٣}
 لهم ذلك حتى يدرك الصغار لان القصاص مشترك بينهم ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجزى وفي^{٣٤}
 استيفاءهم الكل ابطال حق الصغار فيؤخر الى ادراكهم كما اذا كان بين الكبيرين واحدا غائبا وكان^{٣٥}
 بين المولين وله انه حق لا يتجزى لثبوته بسبب لا يتجزى وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير^{٣٦}
 منقطع فيثبت لكل واحد كالا في ولاية الانكاح بخلاف الكبيرين لان احتمال العفو من الغائب^{٣٧}
 ثابت ومسألة المولين متنوعة قال ومن ضرب رجلا بمرفق قتله فان اصابه بالحديد قتل به وان^{٣٨}
 اصابه بالعود فعليه الدية قال رضي الله عنه وهذا اذا اصابه بحدا الحديد لوجود الجرح فكل^{٣٩}
 السبب وان اصابه بظهر الحديد فعنهما يجب وهو رواية عن ابى حنيفة اعتبارا منه للالة وهو^{٤٠}

الحديد وعنه انما يجب اذ اجرح وهو الاصم على ما نبينه ان شاء الله تعالى وعلى هذا الضرب بسنجات
الميزان واما اذا ضرب به بالعود فانما تجب الدية لوجود قتل النفس المعصومة وامتناع القصاص حتى لا
يهدر الدم ثم قيل هو بمنزلة العصا الكبيرة فيكون قتلاً بالمثل وفيه خلاف ابى حنيفة على ما بين
وقيل هي بمنزلة السوط وفيه خلاف الشافعي وهي مسألة الموالاة لانه ان الموالاة في الضربات الى ان
مات دليل العمدية فيتحقق الموجب ولنا ما رويناه الا ان قتل خطأ العمد يروى شبه العمد الحديث
ولان فيه شبهة عدم العمدية لان الموالاة قد تستعمل للتأديب اولعله اعتداء القصد في خلال الضرب
فيجري اول الفعل عنه وعساه اصاب المقتل والشبهة دائرة للقود فوجبت الدية قال ومن غرق
صبيًا او بالغًا في البحر فلا قصاص عند ابى حنيفة وقال لا يقتص منه وهو قول الشافعي غير ان عندهما
يستوفي جزاء وعند غرق كما بيناه من قبل ثم قوله عليه السلام من غرق غرقناه ولان الالة قاتلة
فاستعمالها اماراة العمدية ولا مراء في العصمة وله قوله عليه السلام الا ان قتل خطأ العمد قتل السوط
والعصا وفيه وفي كل خطأ ارش ولان الالة غير معدة للقتل ولا مستعملة فيه لتعذر استعماله فتمكنت
شبهة عدم العمدية ولان القصاص ينبئ عن الماثلة ومنه يقال اقتص اثره ومنه المقصة للجامعين ولا
تماثل بين الجرح والديق لقصور الثاني عن تخريب الظاهر وكذا لا يماثلان في حكمة الزجر لان القتل بالسلام
غالب وبالمثل نادر وما رواه غير مرفوع او هو محمول على السياسة وقد اؤمئت اليه اضافته الى نفسه فيه
واذا امتنع القصاص وجبت الدية وهي على العاقلة وقد ذكرناه واختلاف الرويتين في الكفارة قال
ومن جرح رجلاً عمدًا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص لوجود السبب وعدم ما يبطل
حكمه في الظاهر فاضيف اليه قال واذا التقى الصنفان من المسلمين والمشركون فقتل مسلم مسلماً ظن انه
مشارك فلا قود عليه وعليه الكفارة لان هذا احد نوعي الخطأ على ما بيناه والخطأ بتوعيه لا يوجب القود

له قوله انما يجب ان جرح لادن بكون الجرح لا يتكامل باضاد الظاهر فلا يستدعي العقوبة المتناهيته ١٢١
له قوله في انما ضرب بالملك من غالب السوط الصغير فان لم يوال في الضربات فهو شبه الممدود بها بخلاف وان كان والي في الضربات فقتلًا خلت المشايخ فيمن قتل قوماً بغيرهم قالوا انه عمد محض
ويعتبر قاتل المشايخ ١٢٢ له قوله في انما ضربت برمح فروع رماه البهيم في سبته وفي العرف من حديث البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من عرض فرسه ومن عرض فرقه ومن غرق فرقه
فقتل صاحب الشئ في هذا الاستناد من جعل حاله ١٢٣ له قوله ولنا ما رويناه ان لا يقال انه محمول على عدم الموالاة لاننا نقول ان اجزائه على الموالاة اولى اذ فيه در القصاص وهو مذوب ١٢٤ له قوله
وعساه اصاب المقتل اي زمان القتل وان لم يكن قاصداً لقتل ١٢٥ له قوله ومن غرق في البحر فقتل بالخطأ لا بالعمد لان المقتل لا يتقرب به قال لا يجب القصاص بالاتفاق
وان كان الماء شوي لم يكن النجاة بالسباحة فهو شبه الممدود وان كان الماء كثير اولاً يكتسب النجاة بالسباحة كما جرح في الماء فقتل بالخطأ لا بالعمد لان المقتل لا يتقرب به قال لا يجب القصاص بالاتفاق
ان كان فعلاً مشرعاً ١٢٦ له قوله لم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص لوجود السبب وعدم ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف اليه قال واذا التقى الصنفان من المسلمين والمشركون فقتل مسلم مسلماً ظن انه
مشارك فلا قود عليه وعليه الكفارة لان هذا احد نوعي الخطأ على ما بيناه والخطأ بتوعيه لا يوجب القود

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث الا ان قتل العمد تقدم قوله ويروى شبه العمد ايضاً حديث من غرق غرقناه البهيم من رواية عمران بن يزيد البراء عن ابيه عن جده ايمن اوفيه ومن غرق حرقناه
ومن غرق عرضناه وفي اسناده من لا يعرف حديث الا ان قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه وفي كل خطأ لوش تقدم اوله واما الآخرة فخرج عبد الرزاق وابن ابى شيبة والدار
والبيهقي والطبراني والعتيلي من حديث النعمان بن بشير رده كل شئ خطأ الا السيف وكل خطأ ارش واستاده ضعيف

ويوجب الكفارة وكذا الدية على ما نطق به نص الكتاب ولما اختلفت سيوف المسلمين على الإيمان إلى
 حذيفة قضى رسول الله عليه السلام بالدية قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلطين فان كان في صف
 المشركين لا تجب لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال عليه السلام من أكثر سواد قوم فهو منهم قال من
 شج نفسه وشجه رجل وعقرة اسد واصابته حية فمات من ذلك كله فعلى الاجنبي ثلث الدية لان
 فعل الاسد والحية جنس واحد لكونه هدرًا في الدنيا والآخرة وفعله بنفسه هدر في الدنيا معتبر في
 الآخرة حتى يؤتم عليه وفي النوادر ان عند ابى حنيفة ومحمد يغسل ويصلى عليه وعند ابى يوسف يغسل
 ولا يصلى عليه وفي شرح السير الكبير ذكر في الصلوة عليه اختلاف المشايخ على ما كتبناه في كتاب
 التجنيس والمزيد فلم يكن هدرًا مطلقًا وكان جنسًا آخر وفعل الاجنبي معتبر في الدنيا والآخرة فصارت
 ثلاثة اجناس فكان النفس تلت بثلاثة افعال فيكون التالف بفعل كل واحد ثلثه فيجب عليه ثلث
 الدية والله اعلم فصل قال ومن شهر على المسلمين سيفًا فعليه ان يقتلوه لقوله عليه السلام من
 شهر على المسلمين سيفًا فقد اطل دمه ولانه باغ فتسقط عصمته ببغيه ولانه تعين طريقا لدفع القتل
 عن نفسه فله قتله وقوله فعليه وقول محمد في الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى
 الوجوب واللغني وجوب دفع الضرر وفي سرقة الجامع الصغير ومن شهر على رجل سلاحا لولا
 اي انما وجب القتل لان دفع الضرر واجب

له قوله على ما نطق به نص الكتاب وهو قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحريرته كحرمة نفسه الى الميراث ١٢
 بعض الليل في غزوة فمات على من لم يشرك فمات على من لم يشرك فمات على من لم يشرك فمات على من لم يشرك
 يكون قصدهم توقيف الكفار لا تجب الدية ١٣ على قوله وفي النوادر ان عند ابى حنيفة ومحمد يغسل ويصلى عليه وعند ابى يوسف يغسل
 الدنيا والآخرة وفعل الاجنبي معتبر في الدنيا والآخرة فيكون التالف بفعل كل واحد ثلثه فيجب عليه ثلث الدية ١٤
 له قوله من شهر يرواه الشافعي من حديث ابن ابى زبير والحق في المستدرك عن عمر بن الخطاب من شهر سيفه فدمه بدمه
 الحديث فقد اطل دمه ولانه باغ فتسقط عصمته ببغيه ولانه تعين طريقا لدفع القتل عن نفسه فله قتله وقوله فعليه
 ان اراد صاحب المنفعة القدر في هذه المسألة لم يذكر فيها وانما هي في الجامع الصغير والصواب ما ذكره تاج الشريعة ابي قحافة في البسوط فليعلم وقول محمد في الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى
 قوله واللغني اي معنى الوجوب دفع الضرر لان الواجب وهو دفع الضرر على اي وجه كان لا عين القتل ١٥ له قوله وفي سرقة الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى
 يقتلوه ويؤثر في ذلك ما ذكره في فائدة من الجائز ان يجوز قتل من عليه ضمان كمن قتل الجمل الصائل وكل مال الغير حال المنفعة فقال فلا شيء عليه لانه هذا اليوم ١٦

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله يدري انه لما اختلفت سيوف المسلمين على الإيمان إلى حذيفة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية عليه احمد واسحاق والحاكم من طريق ابى اسحق حدثني عاصم بن عمر
 عن محمود بن لبيد عن اخيه رسول الله عليه وسلم الى احمد دفع حسيل بن جابر وهو اليان الوديعه وثابت بن قيس في الاطام مع النساء والصبيان فقال احد هما صاحباً منتظر
 الحق بينا لعل الله يبرز قاتل الشهادة فخرجوا فماتت قتله المشركون ولما اختلفت عليه سيوف المسلمين وهم لا يعرفونه فقال حذيفة ابى الى قال والله ما عرفناه فقال
 حذيفة يغفر الله لكم فلا رسل الله صلى الله عليه وسلم ان يديه قصدا حذيفة بدنه على المسلمين فزاد ذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم غير اراد اسحق وكان الذي قتله ..
 عتبة بن مسعود وهذا السناد حسن ويخبره اخبره الواقدي عن يونس عن الزهري عن عروة واخرجه موسى بن عتبة في الغازی عن الزهري ومن طريقه اخبره البيهقي في اللائ وفيه قال
 الزهري قال عروة اخطأ به المسلمون يومئذ فرشقوا بأسيا فماتت حذيفة يقول ابى فلم يغفروا قوله حتى فرغوا منه فقال حذيفة يغفر الله لكم قال ووداه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وزادت حذيفة عند اخبره عبد الرزاق عن معمر بن الزهري ولم يذكر عروة واخرجه الشافعي عن مطرف عن معمر بن الزهري عن عروة بهتمامه وصله في
 صحيح البخاري من طريق هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت مرخ الميس يوم احد في الناس يلعنوا الله انهم اخرجوا فوجعت اولادهم فاجتلدت مع اخراهم فقتلوا اليان والدا حذيفة
 فقال حذيفة ابى ابى فقتلوه فقال حذيفة غفر الله لكم الحديث وليس فيه ذكر الدية وقال الواقدي حدثني ابى اسحق بن عبد الله بن ابى فروة عن عمر بن الحكم عن رافع بن خديج
 فذكره حديث من أكثر سواد قوم فهو منهم قال عليه السلام من أكثر سواد قوم فهو منهم قال عليه السلام من أكثر سواد قوم فهو منهم قال عليه السلام من أكثر سواد قوم فهو منهم
 اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أكثر سواد قوم فهو منهم ومن رضى عمل قوم كان شريك من عمل به واخرج ابن المبارك في الزهد عن ابى ذر غزوته في الباب
 حديث من تشبه بقوم فهو منهم اخرج البوداود عن حديث ابن عمر والبراز عن حديث حذيفة ومن حديث ابى هريرة واخرجه ابو نعيم من حديث اش في تاريخ اصبهان حديث من
 شهر على المسلمين سيفًا فقد اطل دمه لعاجده بهذا اللفظ في الشافعي عن ابن الزبير رفته من شهر سيفه فدمه هدرًا وخرجه اسحاق والحاكم والطبراني وفيه وضحه يعني مرتباً
 واخرجه الشافعي في موقنا والذي وصله ثقة في الباب من حمل علينا السلام فليس منا متفق عليه من حديث ابن عمر ومن حديث ابى موسى ومسلم من حديث ابى هريرة وله من
 حديث سلمة بن اسلم علينا السلام فليس منا ولا احمد والحاكم من حديث عائشة من اشار بدينه الى احد من المسلمين يريد قتله فقد وجب دمه وفي الحديث قتله

١٤ قولهم وعلى هذا الخلف الصبي والدابة بمعنى إذا صال على الإنسان فقتله المصول عليه عدا الضمن الدية والقيمة ١٢ غايه ٢ قولهم فاشبه المكره صورته ان رجلا اكرهه غيره بالسلاح على ان يقتله وتحقق هذا المكره انه لو لم يقتله لم يقتله فلا شيء عليه ولا يقال بان عمد الشافعي ويوجب القصاص على المكره فكيف يصح الاستدلال به لا نقول انما يجب القصاص عذره على المكره اذا كان المقتول غير المكره فما اذا اكرهه المكره على قتل المكره فقتله فلا دية فيه ويحتمل ان لا يجب القصاص عذره ههنا لان المكره اسقط عصمة نفسه بالاكراه فلا يجب القصاص بقتله بخلاف ما اذا كان المقتول غير المكره لان المقتول ثم مصوم فافتقر كما ١٣ قولهم ولهذا لا يجب القصاص بتحقيق الفعل منه اى على الشاهد وهو الصبي والمجنون ١٣ قولهم فغيره اى فغيره الشاهد فانصرف ثم قتل الشهود عليه فعلى القاتل القصاص هذا اذا ضرب الاول وكف عن الضرب على وجه لا يضره ثانيا لانه لما شتره فلم يلقه وكف عنه اندفع شره وعادت عصمته فاذا شتره فقد قتل شخصا مصوما من غير دفع مغفره القصاص ١٢ كقولهم قاتل رواه في مسند اسحق بن راهويه عن فانوس بن ابى الخارق عن ابيه ١٣ اشترى تعاقبه ١٤ قولهم اذا كان لا يمكن الا اذا اكرهه بطريق اخر كالتهديد والصباح عليه يكون القتل مضمونا كما ١٥

حدثني قاتل دون مالك البخاري في تاريخه من طريق قهيد بن مطرف عن ابي هرويرة اتي رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اريد ان اواد احد ان ياخذ مالي قال صلى الله عليه وسلم انشدك الله تعالى والاسلام ثلثا قال قد فعلت قال قاتل دون مالك الحديث واخرجه مسلم من وجه اخر من ابي هرويرة بهنك قالته وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن مسعود قال من قتل دون ماله فهو شهيد وروى اسحاق وابن قاتم وابراهيم الحري في غريبه من طريق سمك بن حروب عن قابوس بن الحناقر عن ابيه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اريد ان جاء رجل يريد ان ياخذ مالي قال صلى الله عليه وسلم ذكره بالله تعالى قال لو ايت ان ذكرته بالله فمريه كوفال استعن عليه بالسلطان فقال فان تاي عنى قال استعن بمن حضر بك قال الرايت ان لم يحضرني لحدت قاتل قاتل دون مالك حتى تحرم مالك وتقتل فتكون من شهداء الاخرة قال الدارقطني في العلل اختلف فيه على سمك في وصله وارساله . د .

حديث لا تقام في العظم لمجدله واخرجه ابن ابى شيبة باسناد ضعيف منقطع عن عمر قال اننا لنقيد من العظام وباسناد ضعيف عن ابن عباس ليس في العظام قصا

ويعتبر الاطراف بالانفس لكونها تابعة لها ولنا ان الاطراف يسلك بها ممالك الاموال فينعدم التماثل
 بالتفاوت في القيمة وهو معلوم قطعاً بتقويم الشرع فامكن اعتباره بخلاف التفاوت في البطش لانه
 لا ضابط له فاعتبر اصله وبخلاف الانفس لان المتلف اذهاقي الروح ولا تفاوت فيه ويجب القصاص

في الاطراف بين المسلم والكافر للتساوي بينهما في الارش قال ومن قطع يدا رجل من نصف الساعد
او جرحه جأفة فبرأ منها فلا قصاص عليه لانه لا يمكن اعتبار الماثلة فيه اذ الاول كسر العظم والاضابط
فيه وكذا البرء نادر فيفضي الثاني الى الهلاك ظاهراً قال واذا كانت يدا المقطوع صحيحة ويدها القاطع

شلاء او ناقصة الاصابع فالمقطوع بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء اخذ الارش
بالفخ وتقدر الام دست خشك سنة ١٢٥٠م
كاملاً لان استيفاء الحق كلاً متعذر فله ان يتجاوز بدين حقه وله ان يعدل الى العوض كالمثل اذا انصدم
عن ايدي الناس بعد الاتلاف ثم اذا استوفاه ناقصاً فقد رضى به فيسقط حقه كما اذا رضى بالردى مكان
اليد التي كانت ناقصة

الجيد ولو سقطت المؤفة قبل اختيار المجنى عليه او قطعت ظمأ فلا شيء له عندنا لان حقه متعين في القصاص وانما ينتقل الى المال باختياره فيسقط بفواته بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قصاص او سرقة حيث يجب عليه الارش لانه اوفى به حقا مستحقا فصارت سائمة له معنى قال ومن شجر جلا

فاستوعبت الشجة ما بين قرنیه وهی لا تستوعب ما بين قرنی الشاج فالشجوج بالخيار ان شاء اقتص
 بمقدار شجته يبتدئ من اى الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش لان الشجة موجبة لكونها مشيئة فيزداد
 الشين بزيادتها وفي استيفائه ما بين قرنی الشاج زيادة على ما فعل لا يلحقه من الشين باستيفائه قدر
 الشين

حقه ما يلحق المشجوج فينتقص فيخير كما في الشلاء والصحيحة وفي عكسه يخبر ايضاً لانه يتعذر الاستيفاء
 كمالاً للتعدي الى غير حقه وكذا اذا كانت الشجة في طول الرأس وهي تأخذ من جبهته الى قفاه ولا تبلغ
 الى قفا الشاج فهو بالخيار لان المعنى لا يختلف قال ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر وعن ابي يوسف
 في الشجر ١٣

له قوله كونها بابتها يعني ان الاطراف تابعة للنفوس فكما يجري انقصا من الرمال والنسافر في النفوس فكذلك في الاطراف كونها بابتها لها ١٢ **٤** قوله سيك بما سلك الاموال لان الاطراف خلقت وقاية للانفس كالمان فان قيل قوله تعالى والعين بالعين والالاف بالالف والاذن بالذن مطلق يتناول مواضع النزاع فيكون يجب عليكم فلما قد خص منها الحر والامتناس والنص العام اذا خص منه شيء يخرج تخصيص الباقي بجزء واحد فخصه ببار وينا ١٢ **٥** قوله فيعدم التفاضل المتفاوت الخ الاصل في جريان انقصا فيما دون النفس اعتبارا لما تلت في ضمان العود وان منصوص عليه فيجب اعتبار بان قيل تشكيل بما اذا قطع عبدا عبد وقتها سواء ورح ذلك لا يجري انقصا عندهم قلنا لان طرق موقوفة القيمة بالحوز والظن والمأنة المشروطة لا تثبت بطرق الظن والحوز ١٢ **٦** قوله وهو معلوم قطعا بتقويم الشرع الخ فان الشرع قوم اليد الواحدة فخرج من ثمة دينار قطعا وتقينا ولا يبلغ قيمة العبد الى ذلك وقوله بلغت انما يبلغ بالحوز والظن فلا يكون مساوية ليد الطريقين فيعدم التماثل ١٢ **٧** قوله او جرحه جازفة هي التي نقل الى الجوف من الصدر او الظهر والبطن فلا تنقصا لاتقاء شرط بل يجب ثلث اليد وتكون الجائفة في الرقبة الحق واليد بين والرجل في في الشين واليد رمي جازفة اتفاقا ١٣ والحوار **٨** قوله لا يمكن لانيس له حد معلوم ومن الجائزان يكون الثاني زائدا ١٢ **٩** قوله كما تملك انا انصرم الخ يعني لم يبق منه الا ناقص الصفة كان المالك بالحي لان شأنا اخذنا فضاء وان شأنا عدل الى القيمة كذا هنا فيسقط حقه كما اذا رضى بباري مكان الجيد ١٢ **١٠** قوله فقد رضى به يعني ان رضى باستيفاد الحق ناقضا والفاقت كما لو صفت والوصف منفرد عن الاصل فيضمن فسقط حقه في الوصف ١٢ **١١** قوله عندنا وعند الشافعي له الارش لان عنده المالك ضمان اصلي كالقود فاذا عندنا استيفاء الحق وتعيين الآخر ١٢ **١٢** قوله فصارت سالمة له معنى فان قيل يتشكل بما اذا قطع الفاعل يد نفسه بنفسه فيسقط حتى المقطوع وان لم يسلم يد الفاعل له معنى قلنا انما يسقط ثم وان لم يوجد السالمة لمعنى آخر وهو ان تلف محقق يتعلق به ان يضر ضامنا كما في العبد الرهن اذا تلفه الرهن ونصاب الزكوة ان تلف المالك بعد وجوب الزكوة فلا يكون قادرا ما ذكرنا من المعنى ١٢ **١٣** قوله وهي لا تنوب ما بين قرني الشاج كون لاس الشاج اكبر من لاس المشجوع فاذا شج ما بين قرني الشاج مقدار شجة يبقى نظمة مما بين قرنيها لا شجة فيه ١٢ .

١٤ قولهم فيرد على الطحاوي عن محمد بن العباس الدارمي انه ان يستوفي ما بين قرني الشاج وان كان اوسع اعتبارا باليد فان الكبرة تقطع بالصفيحة والمجواب ان الفصاع في الشجرة انما ثبتت لاجل الشين الذي تعلق بها لاجل المنفعة ولذا نوربات ودارت كما كان سقط الفصان والشين يردا رز باوة الشجرة والفصاع في اليد لتقويت المنفعة والصفيحة كالبقرة كلك **١٥ قولهم** وفي عكسها لو كان رأس الشجيرة كبر من رأس الشاج بخير ايضا لانه لو استوفى الشجيرة مثل حقته في المساحة مما بين قرني الشاج كان يلازم في الشين من الاول لان تلك المساحة لم تأخذ ما بين قرني الشجيرة كبر راسه وهي تأخذ ما بين قرني الشاج لصغر رأسه فيردا في الشين وان اقتصر على ما يكون مثل الاول في الشين وان كان دون في المساحة كلك **١٥ قولهم** لتعدي الى غير حقها في مقدار الشين لاني قد رايت الشجرة ١٢ كافي **١٥ قولهم** وعن ابى يوسف انه لم يخ فاضى خان حكى في شرحه على الجاني الصغير روايته الى يوسف رضى في الذكر واللسان ١٢ والتمت

انه اذا قطع من اصله يجب لانه يمكن اعتبار المساواة ولنا انه ينقبض وينبسط فلا يمكن اعتبار المساواة
 الا ان تقطع الحشفة لان موضع القطع معلوم كالمفصل ولو قطع بعض الحشفة او بعض الذکر فلا قصاص فيه
 لان البعض لا يعلم مقداره بخلاف الاذن اذا قطع كله او بعضه لانه لا ينقبض ولا ينبسط وله حد يعرّف
 فيمكن اعتبار المساواة والشفة اذا استقصاها بالقطع يجب القصاص لا مكان اعتبار المساواة بخلاف ما
 اذا قطع بعضها لانه يتعدّر اعتبارها **فصل قال** واذا اصطلم القاتل واولياء القاتل على مال سقط
 القصاص ووجب المأل قليلا كان او كثير **القول** تعالى فمن عفى له من اخيه شيء الآية على ما قيل
 نزلت الآية في الصلح وقوله عليه السلام من قتل له قتيل الحديث والمراد والله اعلم الاخذ بالرضا
 على ما بيناه وهو الصلح بعينه ولانه حق ثابت للورثة يجري فيه الاسقاط عفوفا كذا تعويضا لا اشتماله
 على احسان الاولياء واحياء القاتل فيجوز بالتراضي والقليل والكثير فيه سواء لانه ليس فيه نص
 مقدار فيفوز الى اصطلاحهما كالخلع وغيره وان لم يذكر واحالا ولا مؤجلا فهو حال لانه مال
 واجب بالعقد والاصل في امثاله الحلول نحو المهر والتمن بخلاف الدية لانها ما وجبت بالعقد قال
 وان كان القاتل حرا وعبد فامر المحر ومولى العبد رجلا بان يصالح عن دهما على الف درهم ففعل
 فالالف على المحر والمولى نصفان لان عقد الصلح اضيّف اليهما واذا عفا احدا الشركاء من الدم او صالح
 من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية واصل هذا ان
 القصاص حق جميع الورثة وكذا الدية خلّفا لملك والشافعي في الزوجين لما ان الورثة خلافة وهي

القول فصل لما كان نصيب الصلح
 بعد قصور الجنابة وموجها اتبع في ذلك في فضل عليه ولا ع **قوله** زينت الآية في تقدير القاتل قول ابن عباس والحسن والحسين ومجاهد رضي الله عنهم فمن اعطى له تسوية وأريد في القاتل يقال قاتل اذا كان موقوفا
 سبيل من اخيه من جهة اخيه المقتول شيء اي شيء من المال بطريق الصلح وذكر انه يجوز القول القدر فانه مقدّر بما تراضوا عليه فاتباع المعروف اي قلوا القاتل اتبع المعروف اي مطالبته ببدل
 الصلح على حسن معاملة واداء الميراث احسان اي وعلى المصالح اداء الى ذل القاتل باسنان في الاداء وقال جماعة من مومدي عن عمر بن عباس وابن عباس وسعد رضي الله عنهم الآية في عفو بعض الاولياء وبديل غير قوله
 شيء فانه يراد به بعض وتقديره من عفى له وهو القاتل من انفسه الدين وهو المقتول شيء من القصاص بان كان للقاتل اولياء فغفوا بعضهم فقد صار نصيب الباقيين ملا وهو الدية على حصصهم من الميراث فاتباع اي فليتبع
 الذين لم يغفوا القاتل بطلب حصصهم بالمعروف اي بقدر حقوقهم من غير زيادة واداء الميراث احسان اي ويؤد القاتل الى غير النافي في حق اولياء غير ناقص واريد بالصدقة قوله فاتباع واداء الميراث هذا الفعل كما في قوله تعالى فخر برزقه
 ان **قوله** الحديث عامر فانه بين خبرين ان شأوا اقاودوا وان شأوا اخذوا والدية كذا في الاسرار **قوله** والمراد والله اعلم ان انما يحتاج الى قوله والمراد ان ظاهر الحديث يشهد للشافعي في اعد
 قوله لولي القاتل الاختيار بين ان يقتل ذنبا ان يأخذ المال بغير رضاه **قوله** على ما بيناه من انه ليس لولي القاتل العدول عن القصاص الا برضاه القاتل **قوله** الكفاية
قوله اضيّف اليهما لان الواجب بدل عن القصاص عليهما على السواء فيقسم البدل عليهما على السواء لان الثمن بدل العبد وقد ملكه على السواء فبدل كذا ان كان قبل
 يجب ان يكون الف عليهما على قدر قيمتهما لانه الصلح اشترى كل واحد منهما دمه المستحق لولي القاتل كمن خالف امرأته على الف درهم فيقسم الف عليهما على قدر قيمتهما بعضها قلنا لا بد من القاتل وماله في القاتل على
 سواء الجامع بدل بعضها فيقسم على قبة بعضها **قوله** فانما الخ في اللفظ كذا يدل على ان ليس للزوجين حق في القصاص والدية جميعا عند سعاد في الميسر وكل وارث في دم المولى نصيب ميراثه من ذواته فانك لا يرث الزوج والزوج من الدية شيئا
 وكذا في عاتق الكتب التخصيص بالدية ثم قال في الميسر وكذا في الزوجين في القصاص عندنا وعلى قول ابن ابي ليلى لا يثبت حقهما في القصاص وتخصيص بقول ابن ابي ليلى في الخلفاء فيكون بان لا خلاف لما كن في القصاص وفي بعض الفوائد التخصيص على خلاف
 مالك في الدية لانما في خلاف في القصاص على شيخي ان يكون لغيره خلاف بالطريق الاول لان الدية مال والمال فما خلاف فيه ان الزوج والزوج في ثمان فاما ميراثك في الميراث فان لا يرث في القصاص بها بالطريق الاول **قوله**
 لهما ان الورثة ان هذا يستلزم عدم تورث احد الزوجين من الآخر شيئا وهو باطل ولكن يحل على ان معناه الورثة فيما يجب بعد الموت خلافا لذي بالنسب ودون السبب لانقطاع الموت والقصاص والدية انما يجبان
 بعد الموت وقلنا انما سار بالنقل والعقل انما الاول في حديث امرأة ابيهم واما الثاني في فلانها موزان كسائر الاموال بالاتفاق فيجب ان يكون في حق الزوجين كذا لان زوجهم هو الذي ثبت الورثة لا يقع الميت الابان سندا لوجوب الى سببه
 وهو المخرج فكان كسائر الاموال في ثوبها قبل الموت الا ترى اننا انما نثبت ما دخلت فيه فبما يقتضيه من دونه **قوله**

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث من قتل له قاتل الحديث متفق عليه من حديث ابى هريرة بلفظ اما ان يعطى الدية واما ان يقاد اهل القاتل لفظ مسلم وقال البخاري اما ان يعقل واما ان يقاد اهل القاتل
 وفي لفظ له اما ان يعطى واما ان يعفو واما ان يقتل وللشافعي اما ان يقاد واما ان يعطى قال البيهقي هذه الاختلاف وقم من اصحاب
 يحيى بن ابى كثير رواية عن ابى سلمة عن ابى هريرة قلت وكلمه عليه السبعيل واخرجه ابو داود والترمذي من حديث ابى شريح بلفظ فاهله بين خيرتين اما ان ياخذ والعقل او يقتلوا
 واخرجه ابن ماجه من وجه اخر عن ابى شريح بلفظ من اميب بدم او حبل والجل الجرح فهو بالخيار بين احدي ثلث ان يقتل او يعفو او ياخذ الدية مختصرا .

قوله معنى راجع الى القاتل وهو ثبوت العصمة للقاتل بعفو البعض من القصاص فيجب المال كما في
 الخطا فان اجموع القصاص ثمة يعني في القاتل وهو كونه خاطا ١٢ **قوله** لان الواجب نفع الدية يعني بالعفو فيكون في السنة الاولى الثلث وفي الثانية السدس كما اذا قطع يد انسان خطا ١٣ **قوله** فذلك
 بعضه كاللغت اذا كانت موصلة الى ثلث سنين كان كل درهم منها موعدا الى ثلث سنين هكذا **قوله** في سنتين الخ اذا كان الواجب ثلث الدية واقل منه يجب في سنة واحدة واذا كان اكثر من
 الثلث الى تمام الثلثين يجب في سنتين واذا كان اكثر من الثلثين الى تمام الدية يجب في ثلث سنين ١٤ **قوله** شرح نقايه ١٥ **قوله** اقتص من جميعهم والقصاص لا يقتضي لانتفاء المساواة لكنه ترك باروي ان سبعة من
 صنعا قتلوا رجلا قضى عنهم بالقصاص عليهم وقال لو تاملنا اهل صنعا فقلبتهم والتناؤا المتعادن ١٦ **قوله** قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الرجل يرمي قومه بقتل فلان فليقتلهم
 ان عمر بن الخطاب قتل نفر من ثمة اربعة رجل قتلوه غيلة اى خفية وقال لو تاملنا اهل صنعا فقلبتهم ١٧ **قوله** شرح نقايه ١٨ **قوله** ولان القتل بطرق الثغالب غالب كان اقلل بغير حق لا يتحقق غالبا الا باجماع
 لان الواحد يقوم الواحد وما غلب وقوله من القصاص واجب من جهة فيجب القصاص تحقيقا لحكمة الاجل فان لم يلزم يجب للمعجز المسفخذ ان يجمع عليه امتار له ويقتل لعمران لا نقاص فيؤدي الى سد باب القصاص
 ١٩ **قوله** يقتل بالاول منهم يعني ان قتلهم على التتابع وان قتلهم جملة اوجب الاول قتل ثم قسم الديات بينهم اوديعر ٢٠

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بتوريت امراته اشيم الضبابي من عقل زوجها اشيم الاربعة واحمد واسحاق وعبد الرزاق والطبراني كلهم من طريق سعيد بن المسيب عن عمه وفيه قصة . و اسناده صحيح الى سعيد واخرج له الدارقطني شاهد له من رواية الغيرة بن شعبة وفي رواية له عن الغيرة **السنن** . فزاردة بن جبر قال لعمر بن اخرج الطبراني فقال عن الغيرة عن اسعد بن زرارة كذا قال . **حديث** عمر لما لا عليه اهل صنعاء لمقتلهم مائة عن يحيى بن سعيد ان عمر قتل خمسة اوسبعة برجل قتلوه غيلة فقال لولم لا عليه اهل صنعاء لمقتلهم به واخرجه البخاري من وجه اخر عن عمر فقال ابن بشير حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان غلاما قتل غيلة فقال عمر من كره واخرجه ابن ابى شيبة ومن طريق الدارقطني من هذا الوجه قال البخاري وقال غيرة بن حكيم عن ابيه ان اربعة تكوا صيا فقال عمر مثله واخرجه عبد الرزاق من طريق اخر موطا لا يسمى الظلام المقول اميل وفي الباب عن ابن عباس قال لو ان مائة قتلا لقتلوا اباخرج عبد الرزاق وعن الغيرة انه قتل سبعة برجل اخرجه ابن ابى شيبة وعن علي انه فرق بين جماعة كان معهم رجل في سفر فقتل فاتهموا به فاعترفوا فامر بهم لقتلوا اخرجه ابن ابى شيبة .

أي من اولياء القتل ١٢

منهم قاتل بوصف الكمال فجاء التماثل اصله الفصل الاول اذ لو لم يكن كذلك لما وجب القصاص ولانه

أي قصاصا ١٢

وتجد من كل واحد منهم جرح صالح لا نزهاق فيضاف الى كل منهم اذ هو لا يتجزى ولان القصاص شرع

مع المنافي لتحقيق الاحياء وقد حصل بقتله فاكتفى به قال ومن وجب عليه القصاص اذ مات سقط

القصاص لفوات محل الاستيفاء فاشبه موت العبد المجاني ويتأتى فيه خلاف الشافعي اذ الواجب احدهما

عنده قال واذا قطع رجلان يدرجل واحد فلا قصاص على واحد منهما وعليهما نصف الدية وقال الشافعي

يقطع يداها والمفروض اذا اخذ اسكيناً وامرأة على يده حتى انقطعت له الاعتبار بالنفس والايدي تابعة

لها فاخذت حكمها او يجمع بينهما بجامع الزجر ولنا ان كل واحد منهما قاطع بعض اليدين لان الانقطاع

حصل باعتماديهما والمحل متجز فيضاف الى كل واحد منهما البعض فلا مماثلة بخلاف النفس لان

الانزهاق لا يتجزى ولان القتل بطريق الاجتماع غالب هذا الغوث والاجتماع على قطع اليد من المفصل

في حيز الندرة لا تقتاراه الى مقدمات بطيئة فيلحقه الغوث قال وعليهما نصف الدية لانه دية اليد

الواحدة وهما قطعها وان قطع واحد يميني رجلين فحضر فلها ان يقطع يده ويأخذ منه نصف الدية

يقتسمانه نصفين سواء قطعها معا او على التعاقب وقال الشافعي في التعاقب يقطع بالاول وفي القران

يقرع لان اليد استحقها الاول فلا يثبت الاستحقاق فيها للثاني كالرهن بعد الرهن وفي القران اليد

الواحدة لا تفي بالحقين فتزجر بالقرعة ولنا انهما استويا في سبب الاستحقاق فيستويان في حكمه

كالغريمين في التركة والقصاص ملك الفعل يثبت مع المنافي فلا يظهر الا في حق الاستيفاء اما المحل

فخلوعه فلا يمنع ثبوت الثاني بخلاف الرهن لان الحق ثابت في المحل وصار كما اذا قطع العبد يمينيهما

على التعاقب فتستحق رقبته لهما وان حضر واحد منهما فقطع يده فلا خدر عليه نصف الدية لان الحاضر

ان يستوفي لثبوت حقه وتردد حق الغائب واذا استوفى لم يبق محل الاستيفاء فيتعين حق الاخر في الدية

له قوله اصله اي اصل ثبوت التماثل الفصل الاول وهو اذا قتل جماعة واحدا

فالمجتمعة يقتلون بالواحد جماعة يعني ان الجماعة اذا قتلوا واحدا اعتبر كل واحد منهم قاتلا على الكمال ولولا هذا لما وجب القصاص فكذا اذا وقع القتل جزاء جعل كل واحد منهم مستوفيا لحقه على الكمال

يكون كذلك ان لم يكن بين المجرم والواحد من المقتولين الجماعة مثل الواحد كان العكس كذلك لان المقتولين من الجماعة ١٢

من كل واحد من اولياء ذلك لانهم حضروا وقضى القاضي امان يستوفوا انفسهم جميعا او لكل بعضهم بعضا في حق او يكلوا غيرهم فيكون فعل او كلف المولى فيكون المخرج الصالح لا نزهاق موجودا من كل واحد ١٢

قوله والمفروض اي صورة المسئلة المختصة فيما بيننا وبين الشافعي فيما اذا اخذ اسكينا ووضعه في جانب واحد من الاسكينين من جانب الآخر من جانب آخر وامر حتى التقى

الاسكينان لا يجب القصاص عنده ايضا لان كل منهما لم يقطع البعض فلا يقطع بكل يده وبذره بخلاف النفس فانه اذا وضع احد الاسكينين على حلقه والاخر على فخذه وامر حتى التقى الاسكينان يجب القصاص عليهما

لان القتل انما ياتي للحيوة وهو لا يتحقق الوصف بالتجزى فيضاف الى كل واحد منهما كمالا ١٢

القطع هو الفصل بين المتصلين ونحن نيقن ان الفصل بينهما وانما يقطع بفعل واحد لا يقطع بفعل آخر ولا يعتبر بالمراد كل واحد منهما الاسكينين على جميع العصور لان امر الاسكينين من غير قطع يوجوده

كعدمه فيكون كل واحد منهما قاتلا على بعض يده بقطع بعض اليد لا بشرط التماثل والقياس في نفس كذا وانما تركناه بالانزهاق لانه ليس في معناها حتى يمتنع بها لان النفس لا يوصف بالتجزى لان القتل في الروح ولا تصور النزهاق بعضهم دون البعض فاضيف الى كل واحد منهما ضرورة عدم التجزى اما الفصل في الطرف فيوصف بالتجزى الا ترى انه يتحقق ان يقطع بعض يده ويترك الباقي فيجعل كل واحد منهما قاتلا للبعض ١٢

قوله والمحل متجز فان قطع بعض فترك بعض متصور فلا يمكن ان يجعل كل واحد قاتلا كمالا ١٢

له قوله وان قطع واحد يميني رجلين قيد بذلك لانه لو قطع يمين احد ما ولسا لا يقطع يده ولا يقال يمتنع التماثل لانه ما فوت على كل واحد منهما جنس المنفعة وبما فاته عليه لان المعبر في حق كل واحد استوفاه

وليس في ذلك تعقيب جنس المنفعة ولا زيادة على حقه ١٢

له قوله كالرهن من شئ من انسان وسلم اليه ثم رهنه من آخر لم يبع الثاني ١٢

له قوله ولنا انما استويا في سبب الاستحقاق وهو

القطع المحسوس وكونه مشغولا بحق الاول لا يمنع لغير السبب في حق الثاني فلا يمنع ثبوت حكمه الا ترى ان ملك المولى في عهده لا يمنع وجوب القصاص عليه اذ اقر سببه والحق دون الملك ١٢

له قوله والقصاص

ملك الفعل لا يمتنع ان القصاص عبارة عن اطلاق الفعل والاطلاق في الفصل لا يقتضي حقا في المحل كما في الاصطلاح والاحتشاش فان الفعل مملوك والمحل خلوعه فلا يمنع ثبوت الثاني بخلاف الرهن لانه ثبوت يدا المتسلط

حكمنا فان ثبت لدلال استحال ثبوت الثاني كما في الاستيفاء الحقيقي ١٢

له قوله ثبوت حقه وتردد حق الغائب واذا استوفى لم يبق محل الاستيفاء فيتعين حق الاخر في الدية

المعلوم لم يوجب كاحد الشفعين اذا ادعى الشفعة والاخر غائب يقتضي بالجميع لذلك ١٢

[illegible]

قوله تجب حكومة العدل دون الارش لان حكومة العدل انما تكون بقادر الشد وبوجود الارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس بان لم يرد وليس بوجوده والاشير الى ان ان لم يكن مخرج في الابتداء لا يجب شي بالاتفاق وان جرح واعدل ولم يبق لها اثر فذلك كما هو اصل في حقيقته ولا يمانع من الاجمال وهو لا يجب شيئا كما لو ضرب ضربا مؤلما ع ١٢ قوله وفي هذا عندنا في حقيقته اعلم ان العفو عن القتل والشيء الخارج عنه ليس بعفو مما يحدث من ابي حنيفة رحمه الله تعالى ع ١٣ قوله فحقوقه من وجوبه لان نفس الفعل لا يتحمل العفو عنه عرض كما وجهه تلاميذه فيكون المراد موجب نوعا ان القتل اذا اتفقوا القتل اذا سري فيكون عفوها انما كما لو قال ابرؤنكم من النصب يكون ذلك ابراء عن الضمان الواجب وبرد العامين عند قيامه ورد القيمة بعد ذلك وكذلك المشتري اذا اراد ابطال من العيب يكون ابراء عن وجوبه وهو رد عند الاسكان والرجوع بالنقد عند التخذير ك ١٤ قوله يتناول الساري والمقتصر الا ترى ان الاذن بالقطع اذن به بما يحدث منتهى ان من قال الاخر قطع يدى فقط قطعنا ثم سرى الى النفس لم يضمن فانما جعل الاذن بالقطع اذنا له بما يحدث منه فكذلك العفو عن الجنين العفو في قتله لا يملكه ك ١٥ قوله وحقه فيه فاعرفه لم يبع عنه واما عنه فليس بحقه فلا يكون معتبرا الا ترى ان الولي لو قال بعد السراية عفوكم عن اليد لم يكن عفووا وقال المجني عليه عفوكم عن القتل واتفقوا بالقطع لم يكن عفووا فكذلك اذا عفا عن اليد ثم سرى واذ لم يكن العفو معتبرا وجب الضمان ع ١٢ قوله ولا نسلم الخ جواب عن قولها فيكون العفو عفا عن نوعه فذية نظر لانه من كون السراية صفة له وليقال سرى بالقطع وقطع سرى فكيف يصح منه من ذلك والجواب ان المراد صفة متوقفة وهي ليست كذلك بل هي عرصة عن حقيقة كما يقال عبيد مسكوا عنائهم ١٣ قوله قتل من الابتداء وذلك ان اهل قتل من سبق لارواحهم عفا ان كان قتله ع ١٤ قوله وكذا لا موجب له الخ جواب عن قوله والقتل اذا سرى يبرئان القتل ليس بموجب للقطع من حيث كونه قطلا لانه اذا سرى ومات شيئا ان هذا القطع لم يكن له موجب اصلا فاعا ان ثبت موجب القتل وهو الية فكان العفو المضاف الى القطع مضافا الى غير محله فلا يصح واذ لم يصح العفو عن القطع لا يكون عفا عن القتل وهو من قولهم فلا يتناول العفو عفا

فلا يتناول العفو بخلاف العفو عن الجناية لانه اسم جنس وبخلاف العفو عن الشجة وما يحدث منها
لانه صريح في العفو عن السراية والقتل ولو كان القطع خطأ فقد اجراه مجرى العمد في هذه الوجوه وفاقا
وخلافا اذن بذلك اطلاقه الا انه ان كان خطأ فهو من الثلث وان كان عمدا فهو من جميع المال لان
موجب العمد القود ولم يتعلق به حق الورثة لما انة ليس بمال فصار كما اذا اوصى بأعارة ارضه لما للخطأ
فموجبه المال وحق الورثة يتعلق به فيعتبر من الثلث قال واذا قطعت المرأة يد رجل فتزوجها على يده
ثم مات فلها مهر مثلها وعلى عاقلتها الدية ان كان خطأ وان كان عمدا ففي مالها وهذا عند الجحيفة
لان العفو عن اليد اذا لم يكن عفوا عما يحدث عنه عندها فالتزوج على اليد لا يكون تزوجا على ما يحدث
منه ثم القطع اذا كان عمدا يكون هذا تزوجا على القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهرا لا
سيما على تقدير السقوط فيجب مهر المثل وعليها الدية في مالها لان التزوج وان كان يتضمن العفو على
ما تبين ان شاء الله تعالى لكن عن القصاص في الطرف في هذه الصورة واذا اسرى تبين انه قتل
النفس ولم يتناول العفو فتجب الدية وتجب في مالها لانه عمدا والقياس ان يجب القصاص على ما بيناه
واذا وجب لها مهر المثل وعليها الدية تقع المقاصة ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل ترده على
الورثة وان كان في المهر ترده الورثة عليها واذا كان القطع خطأ يكون هذا تزوجا على ارش اليد واذا
سرى الى النفس تبين انه لا ارش لليد وان المسمى معدوم فيجب مهر المثل كما اذا تزوجها على ما في اليد
ولا شيء فيها ولا يتقاصان لان الدية تجب على العاقلة في الخطأ والمهر لها قال ولو تزوجها على اليد وما
يحدث منها او على الجناية ثم مات من ذلك والقطع عمدا فلها مهر مثلها لان هذا تزوج على القصاص وهو
لا يصلح مهرا فيجب مهر المثل على ما بيناه وصار كما اذا تزوجها على خمر او خنزير ولا شيء عليها لانه لما

المصداقاى اذا قال غفرت عن الزانية او عن الفطىح وما يجرث منه وضلانا اذا قال غفرت عن القطيع **قوله** اطلق لفظ الجانح الصغير وهو قوله ومن قطع يد رجل فحفا المقطوعة يد له غير متعرض للعدو والخطا ومنه الاطلاق بان قوله فعلى القاطع الدية في مال يديل على انه في العمدة ان الدية في الخطا على العاقلة واجيب بان الوضع مطلق لا محالة وان جوابه لا يولد نوعا وتقدره فعلى القاتل الدية في مال ان كان القطيع عمدا **قوله** فهو من جميع المال اى يسقط القصاص من جميع المال في العمدة وكانت الدية زائدة على الثلث ولا ينقلب شئ من القصاص مالا لان المخفض في الثلث التبرع بالمال والقصاص ليس على **الكل**

[illegible]

جعل القصاص مهراً فقد رضى بسقوطه بجهة المهر فيسقط أصلاً كما إذا اسقط القصاص بشرط أن يصير
 مالا فإنه يسقط أصلاً وإن كان خطأ يرفع عن العاقلة مهر مثلها وأتم ثلث ما ترك وصية لأن هذا الزوج
 على الدية وهي تصلح مهراً إلا أنه يعتبر بقدر مهر المثل من جميع المال لأنه مريض مرض الموت و
 الزوج من الحوائج الأصلية ولا يصح في حق الزيادة على مهر المثل لأنه محاباة فتكون وصية ويرفع
 عن العاقلة لأنهم يتحملون عنها فمن المحال أن ترجع عليهم بموجب جنايتها وهذه الزيادة وصية لهم
 لأنهم من أهل الوصية لما أنهم ليسوا بقتلة فإن كانت تخرج من الثلث تسقط وإن لم تخرج يسقط
 ثلثه وقال أبو يوسف ومحمد كذا لك الجواب فيما إذا تزوجها على اليد لأن العفو عن اليد عفو عما يحدث
 منه عندهما فاتفق جوابهما في الفصلين قال ومن قطعت يده فاقص له من اليد ثم مات فإنه يقتل
 المقتص منه لأنه تبين أن الجناية كانت قتل عمداً وحق المقتص له القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط
 القود كمن له القود إذا استوفى طرف من عليه القصاص وعن أبي يوسف أنه يسقط حقه في القصاص لأنه
 لما أقدم على القطع فقد أبرأه عما وراءه ونحن نقول إنما أقدم على القطع طناً منه أن حقه فيه وبعد السراية
 تبين أنه في القود فلم يكن مبرئاً عنه بدون العلم به قال ومن قتل وليه عمداً فقطع يده قاتله ثم عفا
 وقبض له بالقصاص أو لم يقض فعلى قاطع اليد الدية عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه لأنه استوفى
 حقه فلا يضمنه وهذا لأنه استحق اتلاف النفس بجميع أجزائها ولهذا لم يعف لا يضمنه وكذا إذا سرى
 وما برأ أو عفا وما سرى أو قطع ثم حزر قبته قبل البرء أو بعده وصار كما إذا كان له قصاص في الطرف
 فقطع أصابعه ثم عفا لا يضمن الأصابع وله أنه استوفى غير حقه لأن حقه في القتل وهذا قطع وإبانة وكان
 القياس أن يجب القصاص إلا أنه سقط للشبهة فإن له أن يتلفه تبعاً وإذا سقط وجب المال وإنما لا يجب
 في الحال لأنه يحتمل أن يصير قتلاً بالسراية فيكون مستوفياً حقه وملك القصاص في النفس ضروري لا

له قوله كما إذا اسقط القصاص بشرط أن يصير مالا بان قال اسقطت عنك القصاص بشرط أن يصير مالا فإنه يسقط أصلاً كما
 ٢٤ قوله ولم يخ أي ولا عاقلة الزيادة على مهر المثل أنما خرج الثلث وتبرع العاقلة عن ذلك وإن كانت الزيادة على مهر المثل إلى تمام الدية لا يخرج من ثلث المهر بقدر ما يخرج من الثلث يسقط عن العاقلة
 ويعتبر ذلك وصية لهم ويؤدون الباقي إلى ورثة الزوج وفي الأوضح هذا الجواب فيما إذا كانت تخرج من الثلث يصح على قول من لا يجزئ المرأة واحدة من العاقلة وما على قول من يجعلها واحدة من العاقلة قال بعضهم
 يجب أن لا يصح لأنه لا بد أن يسقط الوصية في قدر حصتها من الثلث لا في قدر حصتها كلها يصح في الكل لغيره كما إذا وصى بثلث ماله لمي وميت يصح الوصية بكل الثلث للحي فكان
 اسقط كل الدية لا بد أن يسقط الوصية في قدر حصتها فلا معنى لإبطالها ٢٥ قوله وصية بين الزائد على مهر المثل يكون وصية في حق العاقلة فينظر بعد إسقاط مهر المثل إن كان للميت ومهر الزوج مال سوى الزائد
 على مهر المثل والزائد يخرج من الثلث يكون للعاقلة وإن لم يكن مال يأخذ العاقلة ثلث الزائد على مهر المثل والثلثان لورثة الزوج ٢٦ حبيب ٢٧ قوله لأنهم يتحملون عنها بسبب جنايتها فإذا صار ذلك ملكها
 سقط عنهم فلا يبرءون لها ٢٨ يعني ٢٩ قوله وهذه الزيادة التي ذكرها الإمام القرافي في حق وإن كان مهر مثلها مثل الدية وأكثر فلا شيء على العاقلة لأنهم إنما يتحملون عنها بسبب جنايتها فلا يبرءون لها ٣٠ قوله
 فإن كانت تخرج إلى أي تخرج لهم حال كونه من ثلث ماله وإن قرى الثلث بالمعدن من متعلق تخرج ٣١ غلبي ٣٢ قوله في الفصلين يعني الزوج على اليد إذا كان القطع خطأ وفي الزوج على اليد ما يحدث
 منها أو على الجناية وعبر بالفصلين باعتبار المختلف والمتفق والافاقول ثلثه ٣٣ غايه ٣٤ قوله فإنه يقتل أرخ ولم يذكر ما إذا كانت المقتص من القطع وحكم الدية على عاقلة المقتص له عند أبي حنيفة وعمر
 أبي يوسف ومحمد والشافعي لا شيء عليه على ما يجزي ٣٥ قوله وقد قضى له بالقصاص الخ ترديد القصاص وغيره القصاص مقدم على العفو ٣٦ قوله ولما لم يعف أرخ هذه المسألة على ارتباطه وجه
 قطع ثم عفا ولم يسر ولم يعف وسرى أو عفا وسرى أو لم يعف ولم يسر والمختلف هو الأول وكذا الثالث الفيا على الخلاف في الصحيح من الرواية ٣٧ قوله ولأنه استوفى غير حقه لأن استيفاء الطرف
 قطع وقد عيناه محقق في القتل والقطع غير القتل وقد استوفاه من نفس متقومة فإن نفس من عليه القصاص متقومة في حق سائر الناس كذلك في حق من لا القصاص ٣٨
 ٣٩ قوله وإنما لا يجب في الحال جواب أشكال ويؤن يقال إذا كان القطع غير حقه وقد استوفاه وإن مضى عليه فلم لا يجب عليه الضمان في الحال ٤٠ قوله وملك القصاص الخ جواب عن قولها
 أنه استوفى حقه بين ما كان ملك القصاص ضرورياً لثبوتها مع الثاني وهو المبرر كما مر بحيث لا يظهر إلا في هذه الأحوال الثلث وهي استيفاء النفس بالقصاص والعفو والقباض لا يصح التعرف في القاتل غير
 القطع مقصودا غير ما يكون تصرفاً في غير موضع الضرورة ولا حتى لغيره يجب الضمان ٤١ قوله ضروري لأنه ثابت على مناهة الدليل لأن القاتل حر والمترتبة ثانی المملوكة ولكن ثبت لصيانه الدم المقصود
 حصول البرء المقصود بشرعية فيقدر بقدر ما تدفع به الضرورة والضرورة تدفع بطوره عند الاستيفاء والعفو والقباض يصلح لأن هذه الأشياء تعرف فيما في القاتل أدنى القصاص ما يكون الاستيفاء تصرفاً فيه
 فظاهر وكذلك العفو لأنه إسقاط واستيفاء الشيء تعرف فيه وكذلك الاستيفاء والعفو والقباض فلا ضرورة فلا يظهر الملك فوجب الضمان بالتمام ٤٢

بَابُ الشَّهَادَةِ فِي الْقَتْلِ

بمذمة الاشياء اثنى عشر يدبر القسط فلم يظهر معنى ملك القصاص لعدم الضرورة ١٢ **قوله** واما اذا لم يبعث ارجى اى دفعه فمفهومه ان يكون بحدن زعم ظاهر تشددت واجب نشود بحدت اكله اقل است
سر سريت غايد مستوفى حتى خود گردد ١٣ **قوله** والا صابح ارجى جواب عن قولها وصاد كما اذا كان له قصاص في الطرف فقطع اصابعه ثم عفا وجران الا صابح وان كانت تابعة فكلفت قباله فالكف تابعة لها فافنا
لان منفعة البطش تقوم بالا صابح وانما اصل في العفان ايضا وكل اصبح ارشش مقدر بخلاف الكف فلا صارت اصلا كان للمقطوع حتى الاستيفاء قصدا ويكون استيفاء الكف بخلاف الطرف
لانها تابعة للنفس من كل وجه ١٤ **قوله** فصار كالامام اى اذا قطع يد السارق فخرى مات لاشئ عليه والزرع والحجامة اذا فعلها معاد او الماور بقطع اليد كما اذا قال الرجل اقطع يدي فقطع يده فمات
المقطوع من القطع لاشئ عليه وبذلك لان السراية تتبع لابتداء الجنابة فلم يجوز ان يكون ابتداء الجنابة مباحا وسرابتها مضمونة ١٥ **قوله** كما في غير منهاى من المسائل يعنى الزرع والحجامة فان الفعل يجب عليهما
بعقد العبارة والواجبات ارجى ١٦ **قوله** كاري انه ما قصد قتله واما قصد استيفاء حقه فيكون كما يورى الى عيد فاصاب السنا او الى عري فاصاب مسلمان فيكون بمنزلة الخطاء ١٧ **قوله** الشريعة
الترام ولا وجوب لان العفو مندوب اليه قال الله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى فيكون من باب الاطلاق اى الاباحة فاشبه الاصلها ولوروى الى العيد فاصاب السنا ضمن كذا انها ١٨ **قوله**
باب الشهادة ارجى لما كان القتل بعد تحققه بما يحكمه يحتاج من له القصاص الى اثباته بالبينتين الشافعية في باب على ١٩ **قوله** ثم قدم القاتل ارجى واجموا على ان القاتل يتجسس في ان يحضر الغائب
لا زعمار منها تقتل والمتهمم يتجسس واجموا على ان لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القصاص الاستيفاء والحاضر لا يمكن من الاستيفاء بالا جماع ٢٠ **قوله** الكافية -

قوله ان القصاص ارجى الحاصل ان الاستيفاء القصاص حتى الوارث عنده وحق المورث عند يلو ليس لاني صنفته منكم بصحة العفوس المورث حال حياة المورث استحسانا كما انه ليس لها ذلك بصحة
منفوس المورث المخرج استحسانا للاندفاع والقياس عدم الجواز ما من جهة المورث فلان القتل لم يوجد بعد واما من جهة الارث فلو وقع قبل ثبوت حقه ووجه الاستحسان ان السبب قد تحقق فضع من كل منها وانا
غير ذلك غير وجه قولها ان القصاص طريق الوارثة كالدين وان كان كذلك كان حكمه حكم الدين وحكم ان ينقص احد الورثة نصفا من الباقيين واستدلال على ان طريقه طريق الوارثة بقوله وبذلك انه عوض نفسه قال الله تعالى
لو كنتن عليكم فيما ان النفس بالنفس فيكون الملك غير من الملك في المومن كما في البدية وهذا لا يعقل بالايكون الميت يقتضى بدونه وينفذ منه وصاياه ٢١ **قوله** ولم اى لاى صنفته ان طريقه طريق الخلافة
وجوه ان ثبت لمن خلفه ابتداء كما بعد ان قبل الهبة فان ثبت الملك للمولى ابتداء بطريق الخلافة لان العبد ليس باهل للملك كما ان للميت ليس من اهل القصاص كونه ملك الفعل ولا يتصور الفعل من الميت والوارثة
هو ان يثبت الملك للمورث ابتداء ثم لمورثة ٢٢ **قوله** الكافية

الا ترى ان ملك القصاص يثبت بعد الموت والميت ليس من اهله بخلاف الدين والدية لانه من اهل
 الملك في الاموال كما اذا نصب شبكية وتعقل بها صيد بعد موته فانه يملكه واذا كان طريقه الاثبات
 ابتداء لا ينتصب احد هو خصما عن الباقيين فيعيد البيعة بعد حضوره فان كان اقام القاتل البيعة ان
 الغائب قد عفا فالشاهد خصم ويسقط القصاص لانه ادعى على الحاضر سقوط حقه في القصاص الى المال
 ولا يمكنه اثباته الا باثبات العفو من الغائب فينتصب الحاضر خصما عن الغائب وكذلك عبد بين
 رجلين قتل عمدا واحدا الرجلين غائب فهو على هذا ما بيناه قال فان كانت الاولياء ثلثة فشهد
 اثنان منهم على الاخر انه قد عفا فشهادتهما باطلة وهو عفو منها لانها يجزان بشهادتهما الى انفسهما
 مغنما وهو انقلاب القود مالا فان صدقهما القاتل فالدية بينهما اثلاثا معناه اذا صدقهما وحده
 لانه لما صدقهما فقد اقر بثلاثي الدية لهما فصم اقراره الا انه يدعى سقوط حق المشهود عليه وهو ينكر
 فلا يصدق ويغرم نصيبه وان كذبا فلا شيء لهما ولا اخر ثلث الدية معناه اذا كذبها القاتل ايضا
 وهذا لانها اقر على انفسهم بسقوط القصاص فقبل وادعى انقلاب نصيبها مالا فلا يقبل الا بحجة
 وينقلب نصيب المشهود عليه مالا لان دعواهما العقو عليه وهو منكر بمنزلة ابتداء العفو منهما في
 حق المشهود عليه لان سقوط القود مضاف اليهما وان صدقهما المشهود عليه وحده غرم القاتل ثلث الدية
 للمشهود عليه لا اقراره له بذلك قال واذا شهد الشهود انه ضربه فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه
 القود اذا كان عمدا لان الثابت بالشهادة كالثابت معاينة وفي ذلك القصاص على ما بيناه والشهادة على
 قتل العمد تتحقق على هذا الوجه لان الموت بسبب الضرب انما يعرف اذا صار بالضرب صاحب فراش
 حتى مات وتاويله اذا شهدوا انه ضربه بشيء جارح قال واذا اختلف شاهد القتل في الايام او في
 البلد او في الذي كان به القتل فهو باطل لان القتل لا يعاد ولا يكرر والقتل في زمان او في مكان غير
 القتل في زمان او مكان اخر والقتل بالعصا غير القتل بالسلاح لان الثاني عمدا والاول شبه العمد ويختلف
 احكامهما فكان على كل قتل شهادة فرد وكذا اذا قاتل احدهما قتله بعضا وقال الاخر لا ادري باي شيء قتله

له قولهم من عفو منها لانها بالثبوت زعم ان القود قد سقط وزعمها يقتضي حقا ٢٢ كـ قولهم اذا صدقها وحده اي صدقها القاتل وحده وكذبها
 المشهود عليه في شهادتهما بعضا ثالثا وانما قيد بهذا لانه اذا صدقها القاتل والمشهود عليه بعض القاتل ثلثي الدية للشاهد لانها ادعى على القاتل المال وصدقها القاتل فيه ولا يعين للمشهود عليه شيئا لانه
 اقر بالعفو حيث صدق الشاهد ٢٢ كـ قولهم وان كذبها اي المشهود عليه معناه اذا كذبها القاتل ايضا وانما قيد بهذا لانه اذا صدقها القاتل منكر كذب المشهود عليه تجب على القاتل دية كاملة بينهما اثلاثا
 وذلك لانها بالثبوت اقر بسقوط القصاص وانقلب نصيبها مالا وقد اقر القاتل بذلك على تقدير تصديق القاتل فلزم ثلث الدية لهما وثلث الدية للمشهود عليه لانه ما اقر بسقوط القصاص وانما سقط القصاص
 باقرار غيره كالعافية -

له قولهم وان صدقها المشهود عليه وحده يعني وكذبها القاتل غرم القاتل للمشهود عليه ثلث الدية لا اقراره له بذلك وفي بعض النسخ ولكن يعرف ذلك الى الشاهدين وهذا استحسان والقياس ان لا يلزم
 شيء لان ما ادعاه الشاهدان على القاتل لم يثبت لانكاره وانما اقره القاتل للمشهود عليه بطل تكذيبه وجعل الاستحسان ان القاتل تكذيبه للشاهد اقر للمشهود عليه ثلث الدية لزعم ان القصاص سقط بواحه
 العفو على الثالث وانقلب نصيبه مالا وانما ثبت لما صدق الشاهد في العفو فقد زعم ان نصيبها انقلب مالا فصار مقرها لما اقر به القاتل فيجوز اقراره بذلك بمنزلة ما لو اقر رجل بالقتل وادعى القاتل دية المقتول هذه الالف ليست
 لي وكذا فلان جاز وصارت لقمان كذا ١٢ كـ قولهم غرم القاتل الخ لانه انكر عفو المشهود عليه بعد انقلاب القصاص مالا بشهادة صاحبه ٢٢ كـ قولهم وتاويله اذا شهدوا انه ضربه بشيء جارح لانه اذا
 لم يكن كذلك لا يجب القود بخلافه فيمنع من كذا تقدم قبل المشهود وان شهدوا على الضرب بشيء جارح ولكن قد يكون خطأ فكيف ثبتت القود واجيب بانهم لما شهدوا انه ضربه بسلاح فقد شهدوا انه قصد ضربه لانه لو كان
 خطأ لا يحل لهم ان يشهدوا انه ضربه وانما يشهدون انه قصد ضرب غيره فاصابوه واقر به القاتل في يوم الخميس وشهدوا لاخر ان كان في يوم الجمعة ٢٢ كـ قولهم وفي البلد بان شهدا وحدهما ان القاتل في بلد كذا وشهدا لاخر ان كان في بلد اخر ٢٢ كـ قولهم

باب الشهادة في القتل - قوله بظاهر ما ورد بأطلاقه في اصلاح ذات البين ابو داود والترمذي واحمد واسحاق والبخاري وابن حبان والطبراني كلهم من رواية سالم بن ابي الجعد عن ابي الدرداء عن ابي الدرداء رفعه الا خبركم بياض من درجة الصيام والصلوة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين وفساد ذات البين هي الخلقه قال البخاري اسناده صحيح واخرجه البخاري في الادب المفرد من هذا الوجه واخرجه من وجه اخر موقوفاً عن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الصدقة اصلاح ذات البين اخرجه اسحق وعبد الرزاق والبخاري وعن ابي هريرة رفعه ما عمل ابن آدم شيئاً افضل من الصلوة واصلاح ذات البين وخلق حسن اخرجه البيهقي في الشعب عن علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان اصلاح ذات البين اعظم من عامة الصلوة والصيام اخرجه الطبراني في قصة قتيل على مطولة وعن ابن عباس رفعه وبه يكون داله امر قبله هو الحسن والبغضاء الا خبركم بياض من درجة الصيام والصلوة والصوم وهي اصلاح ذات البين اخرجه ابن عدي في ترجمة عبد الله بن عروة ١٢ ٥

فيها متقوم ولهذا يعتبر حالة الرمي في حق المحل حتى لا يحرم بردة الرامي بعد الرمي وكذا في حق التكفير
 حتى جاز بعد الجرح قبل الموت والفعل وان كان عمداً فالقود سقط للشبهة ^{في الرد} ووجب الدية ولو رمى اليه
 وهو مرتد فاسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعاً وكذا اذ رمى حربياً فاسلم لان الرمي
 ما انعقد موجباً للضمان لعدم تقويم المحل فلا ينقلب موجباً لصيرورته متقوماً بعد ذلك قال وان
 رمى عبداً فاعتقه مولاه ثم وقع السهم به فعليه قيمته للمولى عند ابي حنيفة وقال محمد عليه فضل
 ما بين قيمته مرمياً الى غير مرمى وقول ابي يوسف مع قول ابي حنيفة له ان العتق قاطع للسراية
 واذا انقطعت بقي مجرد الرمي وهو جنائية ينتقص بها قيمة المرمى اليه بالاضافة الى ما قبل الرمي فيجب
 ذلك ولما انه يصير قاتلاً من وقت الرمي لان فعله الرمي وهو مملوك في تلك الحالة فتجب قيمته
 بخلاف القطع والجرح لانه اتلاف بعض المحل وانه يوجب الضمان للمولى وبعد السراية لو وجب شيء
 لوجب للعبد فتصير النهاية مخالفة للبداية اما الرمي قبل الاصابة ليس باتلاف شيء لانه لا اثر له
 في المحل وانما قلت الرغبات فيه فلا يجب به ضمان فلا تتخالف النهاية والبداية فيجب قيمته للمولى و
 زفر وان كان يخالفنا في وجوب القيمة نظراً الى حالة الاصابة فالجدة عليه ما حققناه قال ومن قضى
 عليه بالرجم فرماه رجل ثم رجع احد الشهود ثم وقع به السهم فلا شيء على الرامي لان المعتبر
 حالة الرمي وهو مباح الدم فيها واذا رمى الجوسي صيداً ثم اسلم ثم وقعت الرمية بالصيد لم
 يوكل وان رماه وهو مسلم ثم تمجس والعياذ بالله اكل لان المعتبر حال الرمي في حق المحل والحرمة
 اذ الرمي هو الذكاة فتعتبر الاهلية وانسلا بها عنده ولو رمى المحرم صيداً ثم حل فوكت الرمية بالصيد
 فعليه الجزاء وان رمى حلال صيداً ثم احرم فلا شيء عليه لان الضمان انما يجب بالتعدي وهو رمية
 في حالة الاحرام وفي الاول هو محرم وقت الرمي وفي الثاني حلال فلهذا افترقا والله اعلم بالصواب

١- قوله يعتبر حالة الرمي الخ اي اذ رمى صيداً ثم ارتد والعياذ بالله ثم اصاب

فان ردت بعد الرمي لا تحرم لان فخر ذكاة شرعاً وقد تم موجباً للمحل بشرط وهو التسمية ١٢ ٢- قوله وكذا في حق التكفير حتى جاز بعد الجرح قبل الموت والجرح سبب الموت فصار الذكاة تتلصق به من وجوب الجرح فمع التكفير قبل
 الاصابة ايضا وفي الجرح الصغير تقاضى فان يصير قائماً من وقت الرمي ولهذا لو كانت الجنائية خطأ فكيف يوجب التكفير ٣- قوله وكذا في حق الرمي اي اذا كانت الجنائية خطأ فكيف يوجب
 الرمي قبل الاصابة فانه صحيح وبهذا عبارة النسب مما قاله المصنف حتى جاز بعد الجرح قبل الموت لا يمكن اعتبار وقت الاصابة هناك ١٢ ٤- قوله والفعل الخ اي فان قيل ان كان ما ذكرتم صحيحاً فجميع مقتضاه والفعل
 عند قاطع الواجب القصاص اجاب بقوله والفعل وان كان الخ ١٢ ٥- قوله للشبهة اي الشبهة الثانية من اعتبار حالة الاصابة ١٢ ٦- قوله وكذا اذ رمى الخ ونوفس بما اذرم الى صيد في
 المحل فدخل الحرم اصاب السهم فانت وجب الجزاء على الرامي واجيب بان جواز صيد الحرم لا يختص بالفعل ولهذا يجب بدلالة الحرم واشتائه وهذا ليكون اقل من ذلك ١٢ ٧- قوله فضل الخ حتى لو كانت قيمة
 قبل الرمي العتق درهم وبعده ثمان مائة لزمه ثمان ١٢ ٨- قوله لم يحدد ان العتق قاطع الخ كما اذا قطع يد بعد جرحه ثم اعتقه المولى ثم سري فالعتق يقطع السراية حتى لا يجب بالسراية بعد العتق شيء اي لا يضمن دية ولا قيمة وانما يضمن النقصان فكذلك هنا وهذا لان زجر
 السهم علم اوجب اشرافه على الملاك فصار ذلك كالجرح الواقع به ١٢ ٩- قوله قاطع للسراية لاشتباه من راحق لان المستحق حاله ان يترك الجنائية المولى وحال الاصابة العبد محرمة فصار العتق بمنزلة الرد ١٢ ١٠- قوله يعتبر
 ومن حالة الرمي وهو ان الرمي اليه خرج بالارتداد عن ان يكون مصوباً والضمان بعينه صفة العتق لا يجب الضمان بالثاني واما الاتفاق فانه لا ينافي العتق فوجب عليه قيمة المرمى ومن المعلوم ان ابي يوسف رجع يعتبر
 وقت الرمي الذي صورته الارتداد ١٢ ١١- قوله فتجب قيمة لان الفعل انعقد من الارتداد وموجب القيمة فلا يتغير باعتراض الحرية ١٢ ١٢- قوله بخلاف القطع والجرح الخ جواب عما ذكرنا محمد من صدق الجرح
 والقطع استشهاده على قطع السراية وتحقيق ان العتق فيها يوجب قطع السراية لا خلاف في نهاية الجنائية وبهذا فان ذلك بمنزلة تبدل المحل ولا سلم تتحقق في التنازع فيه لان الرمي قبل الاصابة الخ ١٢ ١٣- قوله
 قوله لان ذلك ان الفصل بالفعل بالمحل وقاثر به المحل وانما يوجب الضمان للمولى وبعد السراية لو وجب شيء لوجب للعبد فيلزم مخالفة نهاية الفعل وبديته فلا بد من ان يجعل العتق قاطعاً للسراية بهذه الضرورة ولا يفتقر
 في الرمي لانه لا اثر له في المحل قبل الوصول وانما يقل الرغبات فيه فلا يجب به ضمان فلا يلزم المخالفة في البداية والنهاية في استحقاق الضمان فيجب القيمة للمولى ومجرد يحتاج الى الفرق ايضا فانه لم يعتبر هنا لاحالة الرمي ولا
 حاله الاصابة فيما تقدم من ابي يوسف رجع ومحمد رجع ان نية الجنائية مخالفة لا يتبدل فلا يمكن اعتبارهما معاً لان ذلك يوجب ان يكون الواجب مشتركاً بين المولى والعبد والفعل لم ينقطع موجبا لهذا ولا اعتبار احدهما
 دون الاخر فصار الى ما ذكر من اعتبار الفصل بخلاف الاول فانه بالارتداد يكون مرجحاً فيسقط الضمان ١٢ ١٤- قوله فلا شيء على الرامي في هذه المسائل كلها يعتبر حالة الرمي بالاجماع فظهر من هذا ان المعتبر حالة الرمي
 عينها ايضا لان الرمي اليه فيما اذرم مسلماً فارتد ثم اصاب صيداً لم يلزم من الجنائية فلم يجب شيء بخلاف هذه المسائل ١٢

[illegible]

مائة من الابل وما رويها غير ثابت لاختلاف الصحابة في صفة التغليظ وابن مسعود قال بالتغليظ
ارباعاً كما ذكرنا وهو كالمرفوع فيعارض به قال ولا يثبت التغليظ إلا في الابل خاصة لان التوقيف
فيه فان قضى بالدية في غير الابل لم يتغلظ لما قلنا قال وقتل الخطأ تجب به الدية على العاقلة و
الكفارة على القاتل لما بينا من قبل قال والدية في الخطأ مائة من الابل اخماساً عشرون بنت مخاض
وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وهذا قول ابن مسعود
وانما اخذنا نحن والشافعي به لروايته ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في قتيل قتل خطأ اخماساً
على نحو ما قال ولان ما قلناه اخف فكان اليق بحالة الخطأ لان الخاطئ معذور غير ان عند الشافعي
يقضى بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض والحجة عليه ما رويناه قال ومن العين الف دينار ومن
الورق عشرة آلاف درهم وقال الشافعي من الورق اثنا عشر الفا لما روى ابن عباس رضي الله عنهما
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بذلك ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قضى بالدية في قتيل بعشرة آلاف درهم وتاويل ما روى انه قضى من درهم
كان وزنها وزن ستة وقد كانت كذلك قال ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابي حنيفة

[illegible]

الدراية في تخریج احادیث الهداية

حدثني ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية من الورق اثنا عشر ألفا الاربعة والدارقطني من رواية محمد بن مسلم الطائفي عن عمر عن عكرمة عنه قال ابو داود ومائة ابن عيينة عن عمر عن عكرمة مرسلا وقال الترمذي تفرد بوصله محمد بن مسلم واخرجه الدارقطني من رواية محمد بن ميمون عن ابن عيينة موصولا وهو ومعه قوله وتاويله انه قضى من دهاهم كان وزنها ستة وهي كانت كذلك ابو عبيد من طريق الاصمغين بن ثعلبة عن علي قال زوجني رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم فاطمة على اربع مائة ثمانين درهما عن شريك ان عثمان قضى بالدية اثنا عشر ألفا وكانت الدهاهم وزن ستة يومئذ وقال محمد بن بلغان عن عمارة فرض الدية الف دينار ومن الورق عشرة الاف وقال اهل المدينة فرضها اثني عشر ألفا قال محمد بن قوافرضها اثني عشر ألفا وزن ستة قال ابو عبيد كانت الدهاهم اولا العشرة منها وزن ستة مثاقيل شعر نقلت الى سبعة واستقرت واخرج محمد بن الحسن عن الثوري عن مغيرة عن ابراهيم كانت الدية الابل فجعل كل بعير مائة وعشرين وزن ستة وذلك عشرة الاثني عشر هي عشرة حديث عمر رضي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالدية في قتل ببشرة الا ان لم يجدوا ما اخرجهم محمد بن الحسن في الروثان من طريق عبيدة بن عمرو عن عمر موقوفا وكذلك ابن ابي شيبة واليه في حديث عمر انه جعل الدية من البقر مائة بقرة ومن النعمان التي شاة ومن الحلل ما ثني حلة ابو داود من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن حدة قال كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمان مائة دينار وثمانية اذنية اهل الكتاب يومئذ النص من ذلك حتى استخلفت عمر فقام خطيبا فقال الا ان الابل قد غلت ففرمها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر ألفا وعلى اهل البقر مائة بقرة وعلى اهل الشاة التي شاة وعلى اهل الحلل ما ثني حلة قال وترك دية اهل الذمة لم يعرفها فيما روى عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر قال في كتاب ابيه ان عمر فذكر الموقوف دون الدفوع واخرجه من دجه اخر عن مكحول عن عمرو بن محمد بن الحسن وابن ابي شيبة والبيهقي من طريق عبيدة بن عمرو قال وضع عمر الديات على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق عشرة الاثني عشر وعلى اهل الابل مائة وعلى اهل البقر مائة بقرة مائة وعلى اهل الشاة التي شاة وعلى اهل الحلل ما ثني حلة وفي الباب حديث مرفوعا اخرجه ابو داود من رواية ابن اسحق عن عطاء بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن طريق اخرى عن ابن اسحق ذكر عطاء عن جابر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقرة مائة بقرة

وَقَالَ مِنْهَا وَمِنَ الْبَقَرِ مَائَتًا بَقْرَةً وَمِنَ الْغَنَمِ الْفَاشَاةَ وَمِنَ الْحِلِّ مَائَتًا حَلَةً كُلُّ حَلَةٍ ثَوْبَانِ لَانَ عَمْرٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَكَذَا اجْعَلْ عَلَى أَهْلِ كُلِّ مَالٍ مِنْهَا وَلَةً إِنْ التَّقْدِيرَ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ مَالِيَّةٍ
 وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَجْهُولَةٌ مَالِيَّةٌ وَلِهَذَا لَا يَقْدَرُ بِهَا ضَمَانٌ وَالتَّقْدِيرُ بِالْأَبْلِ عَرُفٌ بِالْأَثَارِ الْمَشْهُورَةِ عَدَمَانَهَا
 فِي غَيْرِهَا وَذَكَرْتُ فِي الْمَعَاقِلِ أَنَّ لَوْ صَالِحٌ عَلَى الزِّيَادَةِ عَلَى مَائَتِي حَلَةٍ أَوْ مَائَتِي بَقْرَةٍ لَا يَجُوزُ وَهَذَا آيَةٌ
 التَّقْدِيرِ بِذَلِكَ ثُمَّ قِيلَ هُوَ قَوْلُ الْكَلِّ فَيَرْتَفِعُ الْخِلَافُ وَقِيلَ هُوَ قَوْلُهَا قَالَ وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ
 دِيَّةِ الرَّجُلِ وَقَدْ وَرَدَ هَذَا اللفظُ مَوْقُوفًا عَلَى عَلِيٍّ وَمَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مَا دُونَ
 الثَّلَاثِ لَا يَتَنَصَّفُ وَأَمَامَهُ فِيهِ زَيْدٌ بَنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَاهُ بِعُمُومِهِ وَلِأَنَّ حَالَهَا
 انْقَصَ مِنْ حَالِ الرَّجُلِ وَمَنْفَعَتُهَا أَقَلُّ وَقَدْ ظَهَرَ أَثَرُ النِّقْصَانِ فِي التَّنْصِيفِ فِي النَّفْسِ فَكَذَلِكَ فِي أَطْرَافِهَا وَ
 أَجْزَائِهَا عَتَبَارًا بِهَا وَبِالثَّلَاثِ وَمَا فَوْقَهُ قَالَ وَدِيَّةُ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيُّ سَوَاءٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَ
 النَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانُ مِائَةٍ دِرْهَمٍ وَقَالَ مَالِكٌ دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ سِتَّةُ
 أَلْفٍ دِرْهَمٍ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَقْلُ الْكَافِرِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِ وَالْكُلُّ عِنْدَهُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا وَلِلشَّافِعِيِّ مَارُوسٌ

١٤ قوله وقام بها ومن البقر الخ قيل في تفسير ذلك قيمة بكل بقرة
 ثمنون درهم وقيمة كل شاة خمسة دراهم وقيمة كل حمة ثمنون درهم وقائمة بدلا مختلفا انما يظهر فيها اذا صالح العاقل مع ولي القليل على اكثر من اثني بقر فخذ ويجوز وعلى قولها لا يجوز كما لو صالح على اكثر من ثمنون من الابل ١٣
١٥ قوله كل حمة ثمنون انما هو الدرهم المختار وفي النهاية قيل في زماننا قيم من درهمين ١٤ زيل
١٦ قوله كذا جعل الخ قال ابو يوسف هذا ابن ابي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني انه وضع عمر بن الخطاب
 الديات على اهل الذبيح الف دينار وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى اهل الابل ثمنون درهم وعلى اهل البقر اثني بقرعة وعلى اهل الحمة ثمان حمة ١٢ ع **١٧** قوله ولذا لا يقدر بها
 ضمان اي ضمان شيء مما يجب ضمانه باقوة او غيره فان قيل فالاصل كذلك ايجاب بقوله والتقدير بابل عت بالانار المشهورة كذا روينا ما هو مضاف في غير ما كان قيل فليعلم بها دلالة قلنا حتى ثبت انما في معناها من كل
 وجه ١٢ ع **١٨** قوله وذكر في العاقل اي في كتاب للعاقل من البسطة لوصال على الزيادة على اثنى حمة الى قوله لا يجوز اوردنا على طريق الشبهة على قول ابي حنيفة في كتاب العاقل دليل على ان هذه
 الاصناف في الدية اصول مقدرة عنده كما هي عندنا ولو كان بدلا لجاز الصلح كما لو صالح على بدل آخر فاجاب عن الشبهة بوجهين احدهما انه مع رواية كتب العاقل وقال لا خلاف بينهم وان هذه الاصناف من اصول
 المقدرة عنده ايضا والثاني انه لم يصح الشبهة وقال لا خلاف فيها ثابت كما هو المذكور في الكتاب وما ذكر في العاقل محمول على قولها والجواب عن قضاء عمر بن الخطاب انه يحمل على عمر بن الخطاب فاعني بذلك بطريق
 الصلح بعدا قضى بالدرهم والدينارين ١٢ الصلح من الدية على مال آخر جائز ١٢ ك **١٩** قوله وقد ورد الخ اخرج البيهقي عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المرأة على النصف من دية الرجل
 واخرج ابراهيم بن علي انه قال فقال للمرأة على النصف من عقل الرجل ١٢ شرح فقاهه **٢٠** قوله ما دون الثلث الخ فمن قطع اصبعين عليه فمخزون من الابل ومن قطع ثلثة
 اصبع عليه ثلثون من الابل ومن قطع اربعة اصابع عليه اربعون من الابل ١٢ ا **٢١** قوله زيد بن ثابت وكان زيد بن ثابت يقول انها تعاقل الرجل الخ ثلث وديها يعني انما كان الارش بقدر ثلث الدية او دون ذلك
 فالرجل والمرأة فيه سواد فان زاد على الثلث فيمنعها حاقها فيه على النصف من حال الرجال ١٢ ك **٢٢** قوله سواد رجالكم كرجالكم وسلمكم كمنكم في النفس وما دونها ١٢ ع **٢٣** قوله ما روى ان النبي روى
 عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقول عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلا من اهل الكتاب اربعة آلاف درهم ١٢ شرح فقاهه

الدراية في تخریج احادیث الهداية

وعلى اهل النشأة التي شاة وعلى اهل الحل ما تتي حلة وعلى اهل الطعام شيئاً لم يحفظه ابن اسحق قوله والتقديروا الا ببل عرن بالاثار المشهورة تقدم في ذلك عدة آثار قوله ودية المرأة نصف دية الرجل البيهقي حديث ما ذين جبل رفعه بدن او من طريق ابراهيم عن علي قوله عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس ونيماً دونها وهذا منقطع وروى الشافعي اخيراً مسلماً ابن خالد عن عبيد الله عمر عن ايوب بن موسى عن ابن شهاب وعن كميل وعطاء قالوا اذكرنا الناس على ان دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل فقوم عمر تلك الدية على اهل القرى الف دينار واثنى عشر الف درهم ودية الحرة للمسلمة خمس مائة دينار وستة الاف درهم واخرجه البيهقي ايضاً من هذا الوجه قوله وعن زيد بن ثابت قال دية المرأة ما دون الثلث لان نصف البيهقي من رواية الشعبي عن زيد بن ثابت قال جراحات الرجال والنساء سواء الى الثلث فما زاد فعلى النصف وفي الباب عن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده رفعه عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها اخرجته النسائي والدارقطني واخرجه الشافعي ومن طريقه البيهقي عن ربيعة انه سأل ابن المسيب كوفي اصبع المرأة قال عشر قال كوفي اثنين قال عشرون قال كوفي اربع قال عشرون قال ربيعة حين عظم جرحها ما شئت مصيبتها نقص عقلها قال اعراق انت قال يا ابن اخي انها السنة ١١

حديث عقل الكافر نصف عقل المسلم قد مله طريق عن عمر واخرج الاربعة واحد واسحق والبخاري من رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رفعه دية المعاهد نصف
 دية الحر وفي رواية الترمذي دية عقل الكافر نصف عقل المسلم والنسائي عقل اهل الذمة نصف عقل المؤمن وفي رواية اسحق دية الكافر والمعاهد نصف دية الحر المسلم و
 ابن ماجة قضى ان عقل اهل الكتابيين نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى وروى الطبراني في الاوسط من حديث ابن عمر رفعه دية المعاهد نصف دية المسلم حديث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية اليهودي والنصراني اربعة الاف عبد الرزاق والدارقطني من رواية ابن جريج اخبرني عمرو بن شعيب ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلا من اهل الكتاب اربعة الاف درهم قوله هذا الحديث لا يعرف واياه ولم يوجد في كتب الحديث ان اراد بوايه صحابي ففسل الا فلا وقد
 روى الشافعي وعبد الرزاق من رواية سعيد بن المسيب عن مما تة قضى في اليهودي والنصراني اربعة الاف وفي المجموع شيان مائة واخرجه ابن ابى شيبة من وجه اخر عن عمر
 روى الشافعي وابن ابى شيبة من طريق سعيد عن عثمن مثله ولم يذكر المجموع حديث دية كل ذي عهد في عهدة الف دينار قال المصنف وبذلك قضى ابو بكر وعمر وبه ظهر على
 اصحابه اجمعين ابو داود في الدراميل من رواية سعيد بن المسيب اخبره محمد بن الحسن والشافعي لكن موقوف على سعيد وقال محمد بن الحسن اخبرنا ابو حفصة حدثنا الهيثم بن ابي

ان النبي عليه السلام جعل دية النصراني واليهودي اربعة الاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم
ولنا قوله عليه السلام دية كل ذي عهد في عهده الف دينار وكذلك قضى ابو بكر وعمر رضي الله عنهما
وما رواه الشافعي لم يعرف رآه ولم يذكر في كتب الحديث وما رويناه اشهر متارواه مالك فانه ظهر
به عمل الصحابة رضي الله عنهم فصل فيما دون النفس قال في النفس الدية وقد ذكرناه قال وفي المارن
الدية وفي اللسان الدية وفي الذكرا الدية والاصل فيه ما روى سعيد بن المسيب رضي الله عنه ان النبي
عليه السلام قال في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي المارن الدية وهكذا هو في الكتاب الذي كتبه
رسول الله عليه السلام لعروب بن حزم رضي الله عنه والاصل في الاطراف انه اذا فوت جنس منفعة
على الكمال ازال جمالا مقصودا في الادمى على الكمال يجب كل الدية لا تلافه النفس من وجه وهو
ملحق بالاتلاف من كل وجه تعظيما للادمى اصله قضاء رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بالدية
كلها في اللسان والاتف وعلى هذا ينسحب فروع كثيرة فنقول في الاتف الدية لانه ازال الجمال على

قوله في مشافعي في مسند من فضيل بن عياض عن منصور عن ثابت عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب انه قضى في اليهودي والنصراني الربعة آلاف درهم وفي الحموي ثمان مائة درهم ١٢ على قاري **له قوله** فانه ظهر به عمل الصحابة وهو ما روى عنه محمد بن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم ودى العابدين الذين كان لهم عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتسلموا عمر وبن امية بمائة من الابل وعن الزهري ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كان يجعلان دية الذي مثل دية المسلم وعن ابن مسعود رضي الله عنه دية الذي مثل دية المسلم على يهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والي بكر وعمر عثمان رضي الله عنهم فلما كان زمن معاوية جعلها على النصف وعن علي رضي الله عنه انها لم توضع ليكون داوهم كما قالنا وما هو المكال ولا يروى بخلاف هذا من الصحابة لا يعارض هذه المشاهير ان الله اذا ذكر النفس في فعل ما دون النفس تمهيد لما يذكر بعده ١٣ **له قوله** وفي اللسان الخ فالجمل ان ما اتاني لفي البدن من الضماد او محافي مقصورة فيما كنا فيه يجب كمال الدية هاك **له قوله** ما روى سعيد بن المسيب بن الحسن التميمي ومن القابعين وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرسل وهو حجة بالاجماع هاك **له قوله** وكذا في سنن النسائي ومرايسل ابني داود وعن سليمان بن ارقم عن عبد الرحمن بن الزهري عن ابني بكر بن محمد بن حمز عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى اهل اليمن فيه الفرائض والسنة والديات وصحت بر مع عمرو بن حمز نقرى على اهل اليمن فخير ان في النفس الدية مائة من الابل وفي الالف اذا استوعب دية الدية وفي اللسان الدية ١٤ شرح فقاية **له قوله** على الكمال قيد المنفعة والمجال بالكمال ورفع الكمال لا يجب فيه كل الدية وان كان في غير نفوس عضو مقصود كما اذا قطع لسان الاخرس او اذنه او العين او اليد الشاء او الرجل او الجوارح او العين او العود او السن السوداء لا يجب القصاص في العمدة ولا الدية في الخطأ لانه لم يفوت جنس شفعته ولا فوت جهالة على اكتمال وانما فيه حكومة عدل ١٥ **له قوله** لانه ازيل المجال الخ يعني ان في قطع الانف نفوت جمال كامل ثم كما يجب الدية بقطع جميع الالف بسبب بقطع المارن لان نفوت المجال بركعتين ١٦ كافيه

الدراية في تخريج أحاديث الهداية

[illegible]

مدد من الہدی ایضاً کانت دینہ ذوقی مطلق دینہ المسلم

٣١ النسائي بن طريق أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن

[illegible]

الكوسج ان كان على ذقنه شعرات معدودة فلا شيء في حلقه لان وجوده يشينه ولا يزينه وان كان
 أكثر من ذلك وكان على الخد والذقن جميعا لكنه غير متصل ففيه حكومة عدل لان فيه بعض الجمال
 وان كان متصلا ففيه كمال الدية لانه ليس بكوسج وفيه معنى الجمال وهذا كله اذا فسد المنبت فان نبتت
 حتى استوى كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق اثر الجناية ويؤدب على ارتكابه مالا يحل وان نبتت بيضاء
 فعن ابى حنيفة انه لا يجب شيء في الحر لانه يزيدا جمالا وفي العبد تجب حكومة عدل لانه ينقص قيمته
 وعندهما تجب حكومة عدل لانه في غيراوانه يشينه ولا يزينه وليستوى العمد والخطا على هذا الجمهور
 وفي الحاجبين الدية وفي احدهما نصف الدية وعندما مالك والشافعي رحما الله تجب حكومة عدل وقد
 مر الكلام فيه في اللحية قال وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الشفتين
 الدية وفي الاذنين الدية وفي الانثيين الدية كذا روى في حديث سعيد بن المسيب رضي الله عنه
 عن النبي عليه السلام قال وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي عليه السلام
 لعمر بن حزم وفي العينين الدية وفي احدهما نصف الدية ولان في تفويت الاثنين من هذه الاشياء
 تفويت جنس المنفعة او كمال الجمال فيجب كل الدية وفي تفويت احدهما تفويت النصف فيجب نصف
 الدية قال وفي ثديي المرأة لما فيه من تفويت جنس المنفعة وفي احدهما نصف دية المرأة لما يبينها بخلاف
 ثديي الرجل حيث تجب حكومة عدل لانه ليس فيه تفويت جنس المنفعة والجمال وفي حلمتي المرأة
 الدية كاملة لفوات جنس منفعة الارضاع وامساك اللبن وفي احدهما نصفها لما يبينها قال في اشعار
 العينين الدية وفي احدهما ربع الدية قال رضي الله عنه يحتمل ان مراده الاهداب مجازا كما ذكر محمد
 في الاصل للجاورة كالردية للقربة وهي حقيقة في البعير وهذا لانه يفوت به الجمال على الكمال وجنس
 المنفعة وهي منفعة دفع الاذى والقذى عن العين اذ هو يندفع بالهداب واذا كان الواجب في الكل كل

لص قوله ويستوى الخ اي كما تجب الدية في خلق الراس والليته خطا فكذا اذا حلقها لم تجب الدية لان القصاص لا يجب في شيء من الشهور لانه عقوبة فلا ثبت قياسا وانما ثبت نصا او دلالة والنص
 انما روي في الجراحات قال اشقر قال والجروح قصاص وهذا ليس في سنانها لانه لا يحتاج في حلقها الى ايلام ولا يؤلم فيها السراية كما في الجراحات ثم قيل صورة حلقها خطا اي ان يظفر بمباح الدم فخلق الوالي الحية ثم يظفر بغير مباح
 الدم ١٢ اك لله قوله كبر النبي الخ اخرج النسائي في سننه والبودلوي في مراسيله عن ابن كبر بن محمد بن عزم عن ابي بن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى اهل اليمن فيه الفرائض والسنن والديات
 وبعث به بن عمرو بن عزم فكان فيه وفي الشفتين الدية وفي البيهقيتين الدية وفي العينين الدية وفي العيون الواحدة نصف الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية ١٢ شرح نقايه
 لله قوله لفوات لانا فام يكن لما حلقته تبعذ على الصبي الانتقام عند الانتقام ١٢ زيلي لله قوله اشعار جمع شعر بالضم محل برآمدن موسى مائة ١٢ لله قوله يحتمل ان مراده الخ هذا وقع تخطئة من خطا محمد
 في الاطلاق الاشعار على الاهداب قالوا الاشعار منابت الشروى حروف العينين والاطراف والشعور التي عليها تسمى الهدب فقال المصنف يحتمل ان المراد الاهداب فيكون هذا المجاورة ذكر الحمل والولادة الحال ١٢ ع
 لله قوله كما ذكر محمد في الاصل قال محمد في اشعار العينين الدية كاملة انا لم نثبت فالردية الشعر لان الشعر هو الذي ثبت دون الجمل ١٢ زيلي لله قوله للمجاورة ذكر في بسوط شيخ الاسلام جعل جملة الاشعار
 اسما للشعور التي تنبت على حروف العين والاطراف وفقرطها اهل اللغة في هذا وقالوا الاشعار منابت الشروى حروف العينين والاطراف والشعور التي عليها تسمى الهدب قالوا وكما اخذ من شعر الواوي وهو جابر وحده
 فسميت منابت الشهور اشعارا لانها حدود الاهداب ولكن شائنا ان ناولا بان الامركا قالوا ان الاشعار اسم لمنابت الشهور واسم الشهور الهدب لان كنى بالاشعار عن الهدب لا اتصال ومجاورة بينهما كما سموها القرية رواية
 وفي البعير الذي يستحق عليه المار الاتصال بين القرية والبعير وكما قيل للمطر سمار ١٢ كفايه

الدراية في تخرج احاديث الهداية

قوله روى في حديث
 سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الشفتين الدية وفي الاذنين الدية وفي الانثيين الدية لم اجد
 بها ما ولكن روى البيهقي من طريق سعيد بن المسيب مضت السنة في العقل بان في الذكور الدية وفي الانثيين الدية وقد تقدم ان ذلك كله في كتاب عمرو بن حزم وروى
 الطبراني من رواية نمران بن جارية عن ابيه ان رجلا قطع يدا رجل من نصف ساعده فقتل له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة الاف درهم واسلعة ضعيف وقال عبد الرزاق
 اخبرنا ابن جريح عن عمرو بن شعيب رفعه في العين نصف العقل وفي الرجل نصف العقل وفي اليد نصف العقل
 لعمر بن حزم وفي العينين الدية وفي احدهما نصف الدية تقدم

الدية وهي اربعة كان في احدها ربع الدية وفي ثلثه منها ثلثة ارباعها ويحتمل ان يكون مرادة منبت
الشعر والحكم فيه هكذا ولو قطع الجفون بأحداهما ففيه دية واحدة لان الكل كشي واحد وصار كالما رن
مع القصبة قال وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية لقوله عليه السلام في كل اصبع
عشر من الابل ولان في قطع الكل تفويت جنس المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشر فتقسم الدية عليها
قال والاصابع كلها سواء لاطلاق الحديث ولانها سواء في اصل المنفعة فلا تعتبر الزيادة فيه كاليمين
مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لانه يفوت بقطع كلها منفعة المشي فتجب الدية كاملة ثم فيها عشر
اصابع فتقسم الدية عليها اعشارا قال وفي كل اصبع فيها ثلثة مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصبع
وما فيها مفصلان ففي احدهما نصف دية الاصبع وهو نظير انقسام دية اليد على الاصابع قال وفي كل
سن خمس من الابل لقوله عليه السلام في حديث ابي موسى الاشعري رضي الله عنه وفي كل سن خمس
من الابل والاشنان والاضراس سواء لاطلاق ما روينا وما روى في بعض الروايات والاشنان كلها سواء
ولان كلها في اصل المنفعة سواء فلا يعتبر التفاضل كالايدي والاصابع وهذا اذا كان خطأ فان كان
عمدا ففيه القصاص وقد مر في الجنايات قال ومن ضرب عضوا فاذهب منفعة ففيه دية كاملة
كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها لان المتعلق تفويت جنس المنفعة لا فوات الصورة ومن
ضرب صلب غيره فانقطع مأوؤه يجب الدية لتفويت جنس المنفعة وكذا الواحد بة لانه فوت جمالا
على الكمال وهو استواء القامة فلوزالت الحدوبة لاشي عليه لزو الهالا عن اثر فصل في الشجاج

له قوله والحق فيه كذا لا تحجب في العقل الدية وتجب في كل شفر ربح الدية ويستوي ان ينتفج الابداب وافسد المنبت او قطع الجفون كلها بالابداب ١٢ كـ **قوله** لقول الاسلام الخ اخرج الترمذي وقال حسن صحيح وابن جبران في صيحه وقال ابن القطان في كتابه رجال اسناده كثر ثقافت عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية اصابع اليدين والاربعين سواد عشرة من الابل لكل اصبع ١٣ شرح **قوله** فغنى احدنا يعني ان عشر الدية الواجب بالزواكل اصبح انما هو مخالطة مفاصلها فافيه ثلث مفاصل كان لكل واحد منها ثلثة ووافيه مفعلان كان لكل منها نصفه ١٤ **قوله** فمحموله والاسنان والا اضراس الخ قالوا فيه لقول العوالب ان يقال والاسنان كلها سوادا ويقال والايناب والا اضراس كلها سولان السن اسم الجفن يدخل تحته اثنان وثلثون اربعا منها ثيابا وهي الاسنان المتقدمة اثنان فوق واثنان اسفل وثلثا ارباعا هي باقي اثنان وثلثا ارباعا هي الارباعات وثلثا منها كانت على الايناب واثنان عشرة سناطوا من دار ربح فوافيه تسمى طوا من الحلم لانه ينبت بعد البلوغ وثبت كمال العقل فلا يبيع ان يقال بالاسنان والا اضراس سوادا يعود الى معنى الاسنان وبعضها سوادا ١٥ **قوله** فمحموله والاسنان كلها سوادا وانما قطع جميع اسنانه فلعليه ستة عشر الفانم الدرهم لان الاسنان اثنان وثلثون فاذا وجب في كل من نصف عشر الدية وهي خمس ثمة بلغت جملة ستة عشر الفانم وليس في البدن جنس عضو يجب بقوته اكثر من مقدار الدية سوى الاسنان واذا قطع جميع اسنان الكونج فلعليه اربعة عشر الفانم الاسنان تكون ثمانية وعشرين لما حكم ان امرأة قاتلت زوجها يا كوسج فقال ان كنت كوسج فانت طالق فسل ابو حنيفة ربح ذلك فقال بعد اسنانه فان كانت اثنان وثلثين فليس بكوسج وان كانت ثمانية وعشرين فهو كوسج ١٦ كـ **قوله** فمحموله فلا يعتبر الفاضل ومن الناس من فضل الطواحين على العضو اكل ما فيه من زيادة المنفعة وهو خلاف النص ١٧ **قوله** عناية كـ **قوله** لا فوات الصورة فان قلت لا نسلم ان فوات الصورة ليس يتعلق به وجوب كل الدية بل الجمل ايضا مقصود كما تقدم في حلق الحاجبين والعجوة وليس احدهما اولى بابا ولا اخر فليكون المحصر في غير موقوفة قلت ان الجمال مقصود في عضو لا يكون المقصود منه المنفعة وما اذا كان فالجمال تابع للآثر انه اذا قطع اليد والشلالة يجب حكومتها على الدية لان المقصود بالية لما كان المنفعة تمشك بالجمانة من حيث تقويت الجمال فان اجتماعا جعل الجمال تابعا ايضا لانه اذا كان تابعا لم يملك الا فاعلان يكون تابعا لاجل الاجتماع اولى عناية -

له قوله وهو استواء القامة قيل تغيب قوله فقال لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم اي منتصب القامة وهي تزول بالحد وبه ١٨ ع **قوله** فصل في الشجاج هي جمع شجة ولما كانت نوعا من انواع امدون النفس وتكثر مسالك ذكره في فصل على حد ١٩ ع **قوله** في الشجاج وتختص الشجة بما يكون بالوجوه والرأس لغزها وما يكون بغيرها فخر لغزها ٢٠ ع **قوله** في الشجاج

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

حديث وفي كل اصبع عشرين من الابل تقدم في حديث عمر بن حزم وكذا هو عند البزار من حديث عمر الآتي داود والنسائي من حديث ابي موسى رفعه الاصابع سواء
عشر عشرين من الابل وروى الترمذي وابن حبان واحدا من حديث ابن عباس رفعه في اصابع الابل والرجلين سواء عشرين من الابل لكل اصبع وتسلم من ابن عباس بلفظ
هذه وهذه سواء يعني الاربعة والخمسة والاربعة سوى الترمذي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه واخرجه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق لكن ليس عندهما
عن ابيه عن جده قوله والا باكملها سواء لاطلاق الحديث اى الذى تقدم واهرح منه حديث ابن عباس المذكور عند مسلم قوله وفي حديث ابي موسى وفي كل سن خمس من
الابل الواحدة فيه وهو عند ابي داود عن ابن عباس رفعه الاثنان سواء السنية والضرس سواء هذه وهذه الاصابع سواء وفي رواية لابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
في السن خمس من الابل ومثله لابي داود من رواية عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ومثله في كتاب عمرو بن حزم وقوله والاثنان والضراس سواء لاطلاق ما روينا وروى في
بعض الروايات والاثنان كلها سواء -

قال الشجاع عشرة الحارضة وهي التي تحمص الجلد أي تخدشه ولا تخرج الدم والدائمة وهي التي
تظهر الدم ولا تسيله كالدمع في العين والدائمة وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع
الجلد أي تقطعه والمتلاحمة وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق وهي التي تصل إلى السمحاق وهي
جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الراس والموضحة وهي التي توضح العظم أي تبينه والهاشمة وهي التي
تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسار أي تحوله والأمة وهي التي تصل إلى أم الراس
وهو الذي فيه الدماغ قال ففي الموضحة القصاص أن كانت عمدا لما روى أنه عليه السلام قضى
بالقصاص في الموضحة ولأنه يمكن أن ينتهي السكين إلى العظم فيتساويان فيتحقق القصاص قال ولا
قصاص في بقية الشجاع لأنه لا يمكن اعتبار المساواة فيها لأنه لا حد ينتهي السكين إليه ولأن فيما فوق
الموضحة كسر العظم ولا قصاص فيه وهذه رواية عن أبي حنيفة وقال محمد في الأصل وهو ظاهر الزاوية
يجب القصاص فيما قبل الموضحة لأنه يمكن اعتبار المساواة فيه إذ ليس فيه كسر العظم ولا خوف هلاك
غالب فيسبغ غورها بمسبار ثم يتحد حديدًا بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع فيتحقق استيفاء
القصاص قال وفيما دون الموضحة حكومة العدل لأنه ليس فيها أرش مقدار ولا يمكن إهدارة فوجب
اعتبارها بحكم العدل وهو ما ثور عن النخعي وعمر بن عبد العزيز وقال وفي الموضحة أن كانت خطأ نصف
عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الأمة ثلث الدية وفي
الجائفة ثلث الدية فإن نفذت فما جائفتان ففيها ثلثا الدية لما روى في كتاب عمر بن حزم رضي الله عنه

١- قول الحارضة ما روى عن عمر بن حزم رضي الله عنه

أي شقة من الدق ١٢ زيلعي ٢- قول أي تخدشه من باب ضرب مختار قال ابن الشحنة عن قاضيجان أي التي تخدش البشرة ولا يخرج منها دم وهي خادشة ١٢ والمختار ٣- قول أي التي تخرج الدم الطوري
بان الزيلعي صرح بتحقيق قطع الجلد في الأربع عشرة فالظاهر في تفسيره ما في المحيط والبداع أنها التي تبضع اللحم وتسلط في كسب اللغز وعلى هذا في الأثر المتأخر فيقال كما في البلاغ وغيره أي التي تبضع في اللحم أكثر
من تبضع الباضعة ١٢ والمختار ٤- قول والموضحة في المغرب أي الشجة التي تشق العظم دون العظم ثم يتحد حديدًا بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع فيتحقق استيفاء
ما يؤمل إليه وأعلى تغافل ١٢ ٥- قول والأمة هي العاشرة ولم يذكر ما بعد أي الذي يغتر بالعين الموضحة وهي التي تخرج الدماغ لأن النفس لا تبقى بعد إهدارة فكان ذلك قتلا لا شجرة ١٢ ٦- قول أي
التي تصل إلى أم الدماغ حتى يبق منها وبين الدماغ جلد رقيق وأم الدماغ الجلد التي تخرج الدماغ كذا في الصحاح ١٢ ٧- قول قضى بالقصاص وأخرج البيهقي مرسلًا عن طلوس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا تطلق قبل لك ولا قصاص فيما دون الموضحة من الجراحات ١٢ أشرح نفايه ٨- قول ولأن فيما فوق الموضحة أي فيما فوق الشجرة من الموضحة وهو ما ذكره بعد الموضحة وهو ثلث الهاشمة والمنقلة والأمة
١٢ ٩- قول فيما قبل الموضحة أي قبلها ذكر إدونها أثر وشماوي ستة من الحارضة إلى السمحاق ١٢ نفايه ١٠- قول وفيما دون الموضحة أي دونها أثر وشماوي ولكن قبلها من حيث الذكر وهو الحارضة أي السمحاق
فلذلك ذكر مرة بما قبل الموضحة مرة بما دون الموضحة ١٢ نفايه ١١- قول حكومة العدل وجوب حكومة عدل فيما عدا ما روى على رواية غير الأصل وأما على روايته فقد قال يجب القصاص فيما قبل الموضحة ١٢ ١٢- قول
وفي الجائفة قال في الإيضاح الجائفة يصل إلى الجوف من الصدر والبطن والظهر والجنبين والأسم ويصل عليه قال في النفاية فعلى هذا ذكر الجائفة هناك في مسائل الشجاع ج وتوقع اتفاقا وذلك لأن الشجاع يتحقق
بالرأس والجنب والوجه والذقن ١٢ ١٣- قول لما روى أي لقوله عليه السلام في كتاب عمر بن حزم الذي أخرجه النسائي وأبو داود وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الأبل
وفي الموضحة خمس من الأبل وليس فيه ذكر الهاشمة لكن أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن زيد بن ثابت قال في الموضحة خمس وفي الهاشمة عشر وفي المنقلة خمس عشرة وفي المأمومة ثلث الدية ١٢ أشرح نفايه -

الدراية في تخريج أحاديث الهداية

حدايث أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالقصاص في الموضحة لمرآة صريحاً لكن عند البيهقي من مرسل طلوس ولا قصاص فيما دون الموضحة من الجراحات فإن مفهومه
أن في الموضحة القصاص قوله وروى عن إبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز أن فيما دون الموضحة حكومة عدل أما إبراهيم فروى عبد الرزاق عن الثوري عن حماد عن إبراهيم
قال فيما دون الموضحة حكومة عدل وأخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان وأخرجه محمد بن الحسن في الزاوية عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي فقال من شريم فذكره مطولاً قال في
الجائفة ثلث الدية وفي الأمة ثلث الدية وإذا ذهب العقل فالدية كاملة وفي المنقلة عشر الدية . . . وفي الموضحة نصف عشر الدية وفي غير ذلك من
الجراحات حكومة عدل ولا تكون الموضحة إلا في الوجه والرأس ولا تكون الجائفة إلا في الجوف وأما عمر فأخرجه عبد الرزاق وعنه بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض قيساً
دون الموضحة بشئ . . . والله اعرف لكتابيه . . . ولما سعى فيه ولوالديه أجمعين برحمتك يا أرحم الراحمين . . .
قوله في كتاب عمر بن حزم رضي الله عنه وسأله قال في الموضحة خمس من الأبل وفي الهاشمة عشر وفي المنقلة خمسة عشر وفي الأمة وروى المأمومة ثلث
الدية النسائي وابن حبان من حديث عمر بن حزم وقد تقدم بلفظ المأمومة وليس فيه ذكر الهاشمة وذكره في حديث زيد بن ثابت عند عبد الرزاق لكنه موقوف

ان النبي عليه السلام قال وفي الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمة عشر وفي المنقلة خمسة عشر وفي الأمة ويروي المأمومة ثلث الدية وقال عليه السلام في الجائفة ثلث الدية وعن ابي بكر رضي الله عنه انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الاخر بثلثي الدية ولانها اذا نفذت نزلت منزلة جائفتين احدهما من جانب البطن والاخرى من جانب الظهر وفي كل جائفة ثلث الدية فلهذا وجب في النافذة ثلثا الدية وعن محمد انه جعل المتلاحة قبل الباضعة وقال هي التي يتلاحم فيها الدم ويسود وما ذكرناه بدأ مروي عن ابي يوسف وهذا اختلاف عبارة لا يعود الى معنى وحكم بعد هذا الشجة اخرى تسمى الدامغة وهي التي تصل الى الدماغ وانما لم يذكرها لانها تقع قتلا في الغالب لاجنانية مقتصرة مفردة بحكم على حدا ثم هذه الشجاجة تختص بالوجه والرأس لغة وما كان في غير الوجه والرأس يسمى جراحة والحكم مرتب على الحقيقة في الصحيح حتى لو تحققت في غيرها نحو الساق واليد لا يكون لها ارش مقدار وانما يجب حكومة العدل لان التقدير بالتوقيف وهو انما ورد فيما يختص بهما ولانه انما ورد الحكم فيها لمعنى الشين الذي يلحقه ببقاء اثر الجراحة والشين يختص بما يظهر منها في الغالب وهو العضوان هذان لا سواهما واما اللحيان فقد قيل ليسا من الوجه وهو قول مالك حتى لو وجد فيهما ما فيه ارش مقدار لا يجب المقدار وهذا لان الوجه مشتق من المواجهة ولا مواجهة للناظر فيها الا ان عندنا ما من الوجه لا اتصالا به من غير فاصلة وقد يتحقق فيه معنى المواجهة ايضا وقالوا الجائفة تختص بالجوف جوف الرأس او جوف البطن وتفسير حكومة العدل على ما قاله الطحاوي ان يقوم مملوكا بدون هذا الاثر ويقوم وبه هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين القيمتين فان كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان ربع عشر فربع عشر وقال الكرخي ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف

له قول من ابي بكر روى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن محمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن ابن المسيب ان شرح نفايه له قوله يتاحم قال الزبيدي المتاحمة مأخوذة من قولهم اتحم الشبان اذا تصق احدكم بالآخر لمتاحمة ما يكرهه ولا يقطعها باضعة بعد الانما تقطع وفي معنى العرب التحام كغشرك فتن جراحته وسراستها كرون ان له قوله وهذا اختلاف عبارة يعني يرتج الى ماخذ الاشتقاق حمرة ذهب الى ان المتاحمة مشتقة من التحم اساقان اذا اتصل احداهما بالآخر فالتاحمة باظهار اللحم ولا يقطع والباضعة بعد الانما تقطع ما نفايه له قوله لا يعود الى معنى وهو مشتق من غير المواجهة في الاحكام ما له قوله وبعد هذا اي بعد الاثر شجرة تسمى الدامغة بالعين المعجمة وهي التي تصل الى الدماغ ولم يذكرها محمد بن الحسن لانها لا تبقى بعد اعادة تكون فلهذا يكون من الشجاجة والحكم في الشجاجة وكذا لم يذكرها لانه لا يبقى لها اثر في الغالب انما يظن له قوله اللحيان اللحي الذي عليه الانسان ومنه رماه لمجي على ما مر في قوله قد قيل الخ وفي الفقرة والذين من الوجه بخلاف اللحي الذي هو اللحيان فمن الوجه من هذا حتى لو وجدت هذه الشجاجة الثلث في اللحيين كان لها ارش مقدار عندنا خلافا لما ذكر في مسوط شيخ الاسلام ويجب ان يفرض على اللحيين في الطهارة لانها من الوجه على الحقيقة الا اننا تركنا هذه الحقيقة بالاجماع ولا اجماع هنا فبقيت العبرة بالحقيقة ما له قوله وقالوا الجائفة تختص بالوجه والوجه من حيث انما قد تكون في الرأس لكن نظرية الاتفاق بما في مختصر الكرخي من انها لا تكون في الرقبة ولا في الخلق ولا يكون الا فيما يصل الى الجوف من الصدر والنظر والبطن اللحيين وبما ذكره في الاصل من انها لا تكون فوق الرقبة ولا تحت العانة الخ قال البيهقي ولا تدخل الجائفة في الشجرة اذ لا يطلق عليها الشجرة وانما ذكرت مع الامة لاستوائها في الحكم اورد الخار له قوله ان يقوم الخ فان كانت قيمة من غير جراحة تبلغ الفاضحة تبلغ قيمة تسع مائة علمت ان الجراحة اوجب نقصان عشر قيمة فاوجب عشر الدية لان قيمة الجرحية دبر اقد شمس الامة الخواص رجاء الله في قتلى قاضي خان على هذا الكفاية

له قوله ينظر الخ بيان بانه هذه الشجرة لو كانت باضعة شلانا في نظر كم مقدار الباضعة من موضحة فان كان مقدارها ثلث الموضحة وجب ثلث ارش الموضحة وان كان ربع الموضحة وجب ربع ارش الموضحة وان كان ثلثة ارباع الموضحة وجب ثلثة ارباع ارش الموضحة قال شيخ الاسلام هذا هو الاصح كذا في الذخيرة ما له قوله في الجائفة ثلث الدية تقدم في حديث عمر بن حزم وهو في مرسل كحول عند ابن ابي شيبة وفي حديث عمر عند البزار قوله روى عن ابي بكر انه حكم في جائفة نفذت الى الجانب الاخر بثلثي الدية عبد الرزاق عن ابن جريح عن داود بن ابي عاصم سمعت سعيد بن المسيب يقول قضى ابو بكر في الجائفة اذا نفذت في الجوف من الشقين بثلثي الدية ومن طريق عمر بن شعيب عن سعيد نحوه وفيه قصة وقال في اخره فقضى فيه بجائفتين ومن وجه اخر عن عمرو بلفظ قضى ابو بكر في الجائفة تكون نافذة بثلثي الدية وقال هاجا ثقتان واخرجه الطبراني في مسند الشاميين من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابيه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان ابا بكر الصديق قضى بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل انفذ من شقبي ثلثي الدية وقال هاجا ثقتان واخرجه هوذا البيهقي من طريق عبد الرحمن بن ثوبان عن ابيه عن عمرو بن شعيب هذا الاثر

[illegible]

ولا زينة وكذلك السن الشاغية لما قلنا وفي عين الصبي وذكره ولسانه اذا لم تعلم صحته حكومة
 عدل وقال الشافعي تجب فيه دية كاملة لان الغالب فيه الصحة فاشبهه قطع المارن والاذن ولنا
 ان المقصود من هذه الاعضاء المنفعة فاذا لم تعلم صحتها لا يجب الارش الكامل بالشك والظاهر
 لا يتصل حجة للالزام بخلاف المارن والاذن الشاخصة لان المقصود هو الجمال وقد فوته على الكمال
 وكذلك لو استهل الصبي لانه ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام وفي الذكر
 بالحركة وفي العين بما يستدل به على النظر فيكون بعد ذلك حكمه حكم البالغ في العمد والخطأ قال
 ومن شجر رجلا فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية لان بفوات العقل تبطل
 منفعة جميع الاعضاء فصار كما اذا اوضحه فوات وارش الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر حتى
 لو نبت يسقط والدية بفوات كل الشعر وقد تعلقا بسبب واحد فدخل الجزء في الجملة كما اذا قطع
 اصبع رجل فشلت يده وقال زفر لا يدخل لان كل واحد جناية فيما دون النفس فلا يتداخلان
 كسائر الجنايات وجوابه ما ذكرنا قال وان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه ارش الموضحة مع
 الدية قالوا هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعن ابي يوسف ان الشجة تدخل في دية السمع
 والكلام ولا تدخل في دية البصر وجه الاول ان كلا منها جناية فيما

دون النفس والمنفعة مختصة به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعته عائدة الى جميع
 الاعضاء على ما بينا وجه الثاني ان السمع والكلام مبطن فيعتبر بالعقل والبصر ظاهر فلا يلحق به
 قال وفي الجامع الصغير ومن شجر رجلا موضحة فذهبت عيناه فلا قصاص في ذلك عند ابي حنيفة
 قالوا وينبغي ان تجب الدية فيها وقالوا في الموضحة القصاص قالوا وينبغي ان تجب الدية في العينين
 قال وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فشل ما بقي من الاصبع او اليد كلها لا قصاص عليه في
 شيء من ذلك وينبغي ان تجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي حكومة عدل وكذلك لو كسر بعض

له قول الشافعي شجرنا سمودي دنان وناهمو برآمدن ان يقال فشنت اسنانه شجرنا شفاي انتفت في بيتنا بال طول والعصر والدخول والخروج من شافعي دنان وناهمو برآمدن له قول
 لما قلنا اشارة الى قوله لا يبرأ من يده والسن الشاغية ايضا جزء من فمه ١٢ له قول لا يصلح حجة للالزام لان مثل هذا الظاهر يصلح حجة لغيره بالالزام حتى انه لو اتفق صغيرا لا يعلم صحة هذه الاعضاء عند قضائهم
 عن عهدة الكفاية لان الغالب هو السلامة وقد تقدم من قبل في قوله بحجة بريح ١٢ له قول لا يبرأ من يده ١٢ له قول فصار كما اذا اذخر فوات يعني من حيث ان اذاب
 والنقل في من تبديل النفس والحاقا بها ثم اذن حيث ان العقل ليس في موضع يشا اليه فصار كما اذخر ١٢ له قول وقد تعلقا يعني ارش الموضحة والدية بسبب واحد وهو بفوات الشعر لكن الموضحة لبعض
 سبب الدية الكل فيدخل الجز في الجملة ١٢ له قول فدخل الجز في الجملة يعني ان وجوب ارش الموضحة بسبب فوات الشعر وكذلك وجوب الدية ايضا بفوات الشعر كله فظهر بذلك سببها شي واحد وهو بفوات
 الشعر ولما كان كذلك فيدخل الاقل في الاكثر كما اذا قطع الكف يدخل موجب الكف وهو حكومة العدل في ارش الاصابع ١٢ له قول ما ذكرنا قيل يعني بقوله لان بفوات العقل يبطل منفعة
 جميع الاعضاء وقيل قوله وقد تعلقا بسبب واحد وهو اشم من الاول ١٢ له قول والي يوسف ذكر ابي يوسف مع ابي حنيفة وقع سهوا مخافة للكتب المتداولة والاصح ذكر محمد مع ابي حنيفة ١٢ له
 قوله ومن ابي يوسف الخ هذا الذي ذكره اذا كان خطأ اما اذا كان محمدا يجب ارش الموضحة ودية السمع والبصر عند ابي حنيفة ومنه ما يجب القصاص في الشجة والدية في السمع والبصر والكلام ١٢ عليه
 قوله وجب الاول وهو ان ارش الموضحة لا يدخل في الدية الواجبة بذاب السمع والبصر والكلام ١٢

له قول على ما بينا يعني قوله لان بفوات العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء ١٢ له قول ان السمع والكلام الخ قيل يراى ان الكلام النفس بحيث لا يرسم فيها المعاني ولا يقدر على نظم الحكم فان كان المراد
 ذلك كان الفرق بينه وبين ذاب العقل غير ابدال وان كان المراد بالنظم بالحرروف والاصوات ففي جملته بطلان نظر ١٢ له قول مبطن يعني قوة السمع والكلام لا يعرف بالبحس غالبا حتى لا يفرق بين الاصح والسيح
 والنظم والآخر في يراى الراي غالبا كما يبرون بين العاقل وغيره في يراى الراي بحدود الامي والبصير ١٢ على له قول فيعتبر العقل في ارش الشجة الموضحة في دية السمع والكلام كما تدخل في دية العقل فلو لم يفتى في ان يذهب العقل
 فذلك لا يضر ارش الشجة في دية البصر قال في الايضاح وبهذا الفرق لا يفرق وذكر في المبسوط بعد اذكر نقل الى يوسف وكما نقول حمل السمع على الشجة وكذلك حمل البصر وتفاوتهما لا يتبدل النفس وانما تجب الدية تعويذ منقصة فيكون بمنزلة ذاب
 البصر بالشجة ١٢ له قول قالوا وايشن الخ اي قال المشرح على قول ابي حنيفة بريقش ان يجب الدية في العينين والارش في الموضحة ١٢ له قول شجرنا ان تجب الخ اي قال المشرح على قول ابي
 يوسف ومحمد يجب القصاص في الموضحة والدية في العينين ١٢ له قول وفيما بقي اي من الاصبع حكومة عدل لما كل اليد فان فيما تجب الدية كما مر في قوله اذا قطع اصبع رجل فشلت يده ١٢

رجل فاسود ما بقي ولم يحك خلافاً وينبغي ان تجب الدية في السن كله ولو قال ^{القول ١٢} اقطع المفضل واترك ما يبس او اكسر القدر المكسور واترك الباقي لم يكن له ذلك لان الفعل في نفسه ما وقع موجباً للقود ^{فليس له ان يقطع القود ١٣} فصار كما لو شجه منقلة فقال اشجه موضحة واترك الزيادة لهما في الخلافة ان الفعل في محلين فيكون جنائتين مبتدأتين فالشبهة في احدهما لا تتعدى الى الاخرى كمن رمى الى رجل عمداً فاصابه ونفذ منه ^{اي في ذهاب العينين ١٢} الى غيره فقتله يجب القود في الاول وله ان الجراحة الاولى سارية والجزاء بالمثل وليس في وسع الساري فيجب المال ولان الفعل واحد حقيقة وهو الحركة القائمة وكذا المحل متحد من وجه لا اتصال احدهما بالآخر فاورثت نهايته شبهة الخطأ في البداية بخلاف النفسين لان احدهما ليس من سراية صاحبه و ^{اي ان يترك وقت الشج ١٢} بخلاف ما اذا وقع السكين على الاصبع لانه ليس فعلاً مقصوداً قال وان قطع اصبعاً فشلت الى جنبها ^{اي القود في العينين ١٢} اخرى فلا قصاص في شيء من ذلك عند ابى حنيفة وقالوا وزفر والحسن يقتص من الاولى وفي الثانية ارشها والوجه من الجانبين قد ذكرناه وروى ابن سماعة عن محمد في المسألة الاولى وهو ما اذا شج موضحة فذهب بصره ^{اي رواية ابن سماعة ١٢} انما يجب القصاص فيها لان الحاصل بالسراية مباشرة كما في النفس والبصر ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} يجري فيه القصاص بخلاف الخلافة الاخيرة لان الشلل لا قصاص فيه فصار الاصل عند محمد على هذه الرواية ان سراية ما يجب فيه القصاص الى ما يمكن فيه القصاص ^{اي رواية ابن سماعة ١٢} يوجب الاقتصاص كما لوالت الى النفس وقد وقع الاول ظلماً ووجه المشهور ان ذهاب البصر بطريق التسبب لا ترى ان الشجة بقيت موجبة في نفسها ولا قود في التسبب بخلاف السراية الى النفس لانه لا تبقى الاولى فانقلبت الثانية مباشرة قال ولو كسر بعض السن فسقطت فلا قصاص ^{اي رواية ابن سماعة ١٢} الاعلى رواية ابن سماعة ولو اوضحه موضعتين فتا كلتا فهو على الرويتين هاتين قال ولو قلع سن رجل فبنت مكانها اخرى سقط الارش في قول ابى حنيفة وقال عليه الارش كاملاً لان الجنائية قد تحققت والحادث نعمة مبتدأة من الله تعالى وله ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢}

لما في الخافية اي فيما افاد شج اجلا موضحة قد ثبت عينا فلما في الموضحة القصاص والدية في العينين ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله وان الجراحة التي اخرج البصير يقول هذه جنائية وسرايتها وقد تعذر ايجاب القصاص باعتبار سرية القصاص باعتبار اصلها كما لو قطع اصبعاً فشلت الاصبع وهذا لان السراية اثر الجنائية وهي مع اصل الجنائية في حكم فعل واحد ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله وليس في وسع الساري اي الجراحة التي تقع قصاصاً صالحة لا تكون سارية اذ ليس في وسع فعل ذلك فلا يكون مثلاً الاولى ولا قصاص بدون المماثلة ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله فاورثت نهايته كس اي نهاية الجنائية لم تجب القصاص بالاتفاق فيورث الشبهة في البداية تفرد ان اتحادها فافاد انما يجب القود بما قبله اثر ذلك في البداية ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله بخلاف النفسين جواب من قول من رمى الى رجل عمداً فاصابه الخ ووجه ذلك انما جعلنا الفعل واحداً من حيث ان الثاني حصل من سرية الاول وبما ليس كذلك فان السراية انما تكون تعاوداً وانما يتحقق في شخص واحد فالفعل في النفس الثانية مباشرة على غير سرية الجنائية الاولى اذ لا تصور السراية من نفس الى نفس فلا بد من ان يجعل ذلك في حكم فعل على غير خطاه ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله ونحو ذلك ما اذا وقع الخ جواب عما يقال اذا قطع اصبع رجل عمداً فاضرب السكين ووقع على اصبع اخرى فقطع خطأ يقتص من الاولى دون الثانية فما بال مقتصا لم يكن كذلك ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله لانه اي لان قطع الاصبع الاخرى ليس فعلاً مقصوداً اي من الاول اي ليس قطع الاخرى من اثر الفعل الاول فان الخطأ لا يقتص من المقتص من ان يجعل الثاني تتمته الاولى ونهاية لم يورث الشبهة في الاول كونها فعلين متتابعين فذهب الى انهما كل واحد منهما في نفسه لا في الآخر من كل وجه فينفرد الثاني بحكمه بخلاف السراية فانها قد تقتص من الاول فيكون ان تجعل تتمته الاولى ونهاية لم يورث السراية شبهة في اولها ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله وقالا وزفر الخ هذا التركيب غير جائز ووقال وقالا هما وزفر كان صواباً ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله قد ذكرناه انما في قوله ومن شج رجلاً موضحة قد ثبت عينا الخ ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله انما يجب القصاص فيها اي في شجة ذهاب البصر وقرئ محمد على هذه الرواية من ذهاب البصر من شجة يمين ذهاب السمع منها فوجب القصاص فيها في الاول دون الثاني لانه لو ذهب سماعه بفعل مقصود بان ضرب على واسم حتى ذهب سمعه لا يجب القصاص لتعذر اعتبار المساواة بخلاف البصر فان ذهابه ان كان بفعل مقصود وجب القصاص كما ذكرنا سرية الموضحة ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله كما لو كانت اي آلت الجراحة الى النفس اي قطع اصبع رجل عمداً فاضرب ذهاب السمع لا يجب القصاص ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله لا ترى الخ ايضا لان ذهاب العينين بالسراية بطريق التسبب لا بطريق المباشرة لكون المباشرة لكان العينين في اثبات موجبة دون الشبهة كما اذا سري الموضحة الى النفس لا يبقى الموضحة معتبرة حتى لا يجب وجوبها بل المستبر من الجنائية على النفس ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله بقيت موجبة في نفسها حتى وجب ارشها مع دية العينين عند ابى حنيفة والقصاص في الموضحة ولا كسر في العينين عند محمد ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله ولو كسر الخ لو كسر سن الانسان من الاصل عمداً او زفره من الاصل يجب القصاص قال بعض العلماء لا يوزنه سنه بالبر والى ان يفتي الى الحنم وليسقط ما سواه ومن كسر بعض السن ولم يسود الباقي يجب القصاص بقطع قدر كسر البر والى فاسخ فان ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢} كس قوله فهو على الرويتين بائتين اي الرواية المشهورة ورواية ابن سماعة عن محمد يعني لا قصاص على المشهورة وفيما القصاص على رواية ابن سماعة ^{اي قوله من قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى ١٢}

ان الجناية انعدمت معني فصار كما اذا قلع سن صبي فنبتت لا يجب الارش بالاجماع لانه لم يفت عليه
 منفعة ولا زينة وعن ابي يوسف انه تجب حكومة عدل لمكان الا لم يحصل ولو قلع سن غير فدها
 صاحبها في مكانها ونبت عليه اللحم فعلى القالع الارش بكامله لان هذا مما لا يعتد به اذا العروق لا
 تعود وكذا اذا قطع اذنه فالصقها فالتحمت لانها لا تعود الى ما كانت عليه ومن نزع سن رجل فانزع
 المزوعة سنة سن النازع فنبتت سن الاول فعلى الاول لصاحبه خمس مائة درهم لانه تبين ان استوفى
 بغير حق لان الموجب فساد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية ولهذا يستثنى
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينتظر الياس في ذلك للقصاص الا ان في اعتبار ذلك تضييع الحقوق
 فاكفينا بالحول لانه تنبت فيه ظاهرا فاذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا نبت تبين
 انا اخطأنا فيه والاستيفاء كان بغير حق الا انه لا يجب القصاص للشبهة فيجب المال قال لو ضرب
 انسان سن انسان فتحركت يستأني حولا ليظهر اثر فعله فلو اجله القاضي سنة ثم جاء المضرب وقد
 سقطت سنة فاختلغا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضرب ليكون التأجيل مفيدا وهذا
 بخلاف ما اذا شجبه موضحة فجاء وقد صارت منقلة فاختلغا حيث يكون القول قول الضارب لان
 الموضحة لا تورث المنقلة اما التحريك فيؤثر في السقوط فافترقا وان اختلفا في ذلك بعد السنة فالقول
 للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى الاجل الذي وقته القاضي لظهور الاثر فكان القول بالمنكر
 ولولم تسقط لا شيء على الضارب وعن ابي يوسف انه تجب حكومة الالم وسنين الوجهين بعد هذا
 انشاء الله تعالى ولولم تسقط ولكنها اسودت يجب الارش في الخطأ على العاقلة وفي العمد في ماله ولا
 يجب القصاص لانه لا يمكنه ان يضربه ضربا تسود منه وكذا اذا كسر بعضه واسود الباقي لا قصاص لما
 ذكرنا وكذا لو احمر او اخضر قال ومن شجر رجلا فالتحمت ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش عند

له قوله انه تجب ان اي ثما اذا قلع سن رجل ثم نبت مكانها اخرى تجب حكومة عدل لمكان الالم الحاصل اي يقوم وليس به هذا الالم ويقوم به هذا الالم فيجب انقص
 منه بسبب الالم من القيمة كذا نقل عن ركن الاثمة الصافي ١٢ ك **له** قوله فعلى القاع ان قال شيخ الاسلام وهذا الالم بعد الداء الاول بعد النبت في المنفعة والمجال والغالب ان لا يعود الى تلك الحالة
 لان المقول لا يلزم في الغالب فيكون وجود هذا النبت والعدم بمنزلة واما لو تصور عود المجال والمنفعة بالنبت لم يكن على القاع شيء وكما لو نبت السن المقنونة كما في الذخيرة ١٢ ك **له** قوله
 فنبتت سن الاول يعني بغير احوال وان نبت موحا يجب حكومة عدل ١٢ ك **له** قوله ولما يتأني حولا اي يؤجل سنة بالاجماع ثم هذه الرواية تخالف رواية الشتمة وفيما ان في السن البان اذا سقط فتنظر
 حتى يكبر موضع السن لا الحول وهو الصحيح لان نبت سن البان نادرا فلا يفيد التأجيل الا انه قبل البزل لا ينقص ولا يوفد الارش لانه لا يدري عاقبته وفي الذخيرة وبعض مشائخنا قالوا الاستيناد حولا في فصل البان والصغير جميعا
 لقوله عليه السلام في الجراحات كسابي تاني حولا في الجروح عن ابي حنيفة انه اذا نزع سن انسان ينبغي للقاضي ان يأخذ ضمينا من القاع ثم يؤجل سنة من يوم النزع فاذا مضت السنة ولم يفت انقص منه قال
 هشام قلت لمحرمه في من ضرب سن رجل فسقط انتظر بها حولا علمنا نبتت قال لا فقلت اقال واحدا من اخوانك ينتظر قال لا انما ذلك اذا تحررت ككفاه -
له قوله فاختلغا قبل ان قال المضرب سقطت سني من ضربك فقال الضارب لاي سن ضرب رجل آخر فالقول للمضرب ليكون التأجيل مفيدا لان التأجيل ما كان لا يظهر اثر فعله في تلك المدة فكان من
 ضرورة اعتبار الاجل ان يتبرق قول المضرب اذ لو لم يتبرق لم يكن مفيدا ما بعد معنى الحول فقد انتهى وقت ظهور الاثر فالمضرب يدعي على الضارب ان المسقوط من اثر فعله وهو مضمون عليه وهو ينكر فكان القول ١٢ ك **له**
 قوله التأجيل يعني ان التأجيل انما كان ليظهر عاقبة الامر فلو لم يقبل قوله كان التأجيل وعدا ١٢ ك **له** قوله فاختلغا حيث ان فقال المشرج ان الموضحة صارت منقلة وقال الشارح لابل هذه المنقلة شجرة رجل
 آخر ١٢ ك **له** قوله وسنين الوجهين اي وجه قوله لا شيء على الضارب ووجه حكومة الالم والموعود بعد هذا هو قوله سقط الارش عندنا في حيفته لزال الشين الموجه وقال ابو يوسف رارض الالم ان الشين وان زال فالالم
 الحاصل ما زال ١٢ ك **له** قوله يجب الارش وفي الذخيرة ثم ان محمدا وجب كمال الارش باسودا السن ولم يفضل بين ان يكون السن من الاضراس التي لازي او من الاسنان التي ترى قالوا ويجب ان يكون
 الجواب فيما على التفصيل وان كان السن من الاضراس التي تاتي فان كانت منفعة المضع يجب فيه حكومة العدل لان منفعة قائمة وجماله ليس بظاهر
 فيجب فيه حكومة عدل وان كان من الاسنان التي ترى يجب كمال الارش وان لم يفت منفعة لانه فوت جماله على الكمال ١٢ ك **له** قوله والمضرب يدعي على الضارب ان المسقوط من اثر فعله ككفاه **له** قوله لا قصاص بل كل رية السن اذا كانت منفعة ولا محل
 مما يرمى حال التكلم فالدية ايضا والا فحكومة عدل زيل ١٢ ك **له** قوله لما ذكرنا وهو قوله لانه لا يمكنه ان يضرب ضربا يسود منه ١٢ ك **له** قوله وكذا لو احمر اي لا قصاص بل يجب الارش في الخطأ
 على العاقلة وفي العمد في ماله ولم يذكر الاضراس او كالا سودا وعند بعض المشايخ يجب كمال الارش وهذا آخر من حكومة عدل لانه لم يفت جهن منفعة السن ولا فوت الجمال على الكمال لان الصفة قد تكون لون الانسان
 في بعض الانسان وانما يكون فيه نوع نقص فيجب الحكومة بجلات الحمرة والخضرة واسودا لانه لا تكون لون الانسان بجل كان مفتونا للجمال على الكمال اذا كانت باوية ١٢ ط

ابن حنيفة ^{لزو} قال الشين موجب وقال ابو يوسف ^{يوجب} عليه ارش الا لم وهو حكومة عدل لان الشين ان زال فالالم الحاصل ما زال فيجب تقويمه وقال محمد عليه اجرة الطبيب وثمان الدوائنة انما لزمه اجرة الطبيب وثمان الدوائ ^{فبيع اليه ١٢} فصار كانه اخذ ذلك من ماله ^{اي الاجرة والثمن ١٢} الا ان ابا حنيفة يقول ان المنافع على اصلنا لا تقوم الا بعقد او بشبهة ولم يوجد في حق الجاني فلا يغرم شيئاً قال ومن ضرب رجلاً مائة سوط فجرحه فبرأ منها فعليه ارش الضرب معناه اذا بقي اثر الضرب فاما اذا لم يبق اثره فهو على اختلاف قد مضى في الشجة الملتحمة قال ومن قطع يدا رجل خطأ ثم قتله قبل البرء فعليه الدية وسقط ارش اليد لان الجناية من جنس واحد والموجب واحد وهو الدية وانها بدل النفس بجميع اجزائها فدخل الطرف في النفس كانه قتله ابتداء قال ومن جرح رجلاً جراحة لم يقتص منه حتى يبرأ وقال الشافعي يقتص منه في الحال اعتباراً بالقصاص في النفس ولهذا لان موجب قد تحقق فلا يعطل ولنا قوله عليه السلام يستأنى في الجراحات سنة ولان الجراحات يعتبر فيها مالها لاحتالها لان حكمها في الحال غير معلوم فلعلها تسري الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الامر بالبرء قال وكل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلم فهو في مال القاتل لقول عليه السلام لا تعقل لعواقل عمدا الحديث وهذا عمد غير ان الاول يجب في ثلث سنين لانه مال وجب بالقتل ابتداء فاشبه شبه العمد والثاني

۱۰ قولہ فیجب تقویہ ای تقویم

الفائت بالالم وهو الصخرة وهو بالزال لان زوال الفائت بحصول البديل ولم يحصل مكن حصل صخرة اخرى في زمان اخر فخر قائمة مقام الفائت ١١٢ عظمى **٢** قوله لان ابا حنيفة رد الخ جواب عن قول ابى يوسف رد فالالم المحاصل بالزال ولكن قول محمد بن اعلم اجرة الطبيب وجهه ان تحمل الالم من المنافع والمعالجة كذلك والمنافع على اصلها لا تقوم ١٢ عناية **٣** قوله لا بعد لك لا جارة الصبيحة والغضارة الصبيحة او مشبهة كلاهما جارة الفاسدة المضاربة الفاسدة ١٢ ع **٤** قوله فلا يغرم شيئا ولا قيمة لمجر والالم لا ترى انه لو ضرب بضره قتال لم بهاد لم يتر فيه لا يجب شئ ارايت لو شتمت شتمته لكان عليه انكش باعتباره لا يلزم حل بقلبه ١٢ كفاية -

٥ قوله فهو على اختلاف قد مضى الخ وهو سقوط الارش عند ابي حنيفة رد وجوب ارش الالم عند ابى يوسف رد وجوب اجرة الطبيب عند محمد بن اعلم **٦** قوله لان الجناية من جنس واحد كون كل واحد منهما خطا وقد تقدم اقسام هذه المسئلة ١٢ ع **٧** قوله فهو في مال الفاتل فان الذي يجب بالصلح انما وجب بالنقد والعاقلة لا تحمل ما وجب بالنقد وانما يتحمل ما وجب بالنقل ١٢ زيلعي **٨** قوله الحر يرث ولا عدا ولا هلم ولا امرافا ولا ما دون الارش المضمرة وقوله ولا عدا ولا ما وجب بالنقل عاقلة الانسان ما جنى على عبد فيما دون النفس لان اطراف العبد يسلك بها مسلك الاموال والعاقلة لا تقبل الجنايات المالية حتى يوقل عبد انسان خطأ فليقتل على العاقلة لا ما يبدل الدم ودم العبد لا يسلك بها مسلك الاموال وقد قيل ان المراد منه ان العبد اذا جنى جنابة فالمرئ هو الذي يلزمه الدفع اذا فعداء دون عاقلة الولي كذا في الاوضح ١٢ ك

الدراية في تخریج احادیث الهداية

حديث يستأنى في الجراحات سنة الدارقطني من حديث جابر، فقه تقاص الجراحات ثم يستأنى بها سنة ثورقضي فيها بقدر انتهت وفيه يزيد بن عياض وأخرجه البيهقي من رواية ابن لهيعة كلاهما عن أبي الزبير عن جابر وأخرجه الطبراني في الصغير من طريق زيد بن أبي أنيسة واسد بن موسى من طريق أخيه يحيى كلاهما عن أبي الزبير عن جابر بهذا القصة مطولة وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق عبد الله الأموي عن ابن جريح وعثمان بن الأسود ويعقوب بن عطاء وكلهم عن أبي الزبير وأخرجه أحمد عن ابن عليه عن أيوب عن عمرو بن دينار عن رجل من رجلاطين وجلابقن في ركبتيه فقال يا رسول الله اقل في قال لا تعجل فأقاده فخرج المستقيد وبرأ المستقاد فقال يا رسول الله عرجت وبرأ قال ألوا مراكب لا تستقيد حتى يبرأ جرحك الحديث وأخرجه الدارقطني وقال لهذا هو الصواب وقد رواه أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة عن ابن عليه فزاد فيه عن جابر قال الدارقطني وأخطأ فيه جميعاً ثم أخرجه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة بن يزيد ابن مكنة فذكره مرسلًا ثم أخرجه من طريق مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بتمامه وكذلك أخرجه أحمد من طريق ابن جريح بهذا ومن طريق ابن اسحق قال ذكره عمرو بن شعيب وذكر ابن أبي حاتم في العلل عن أبي زرعة عن حماد بن سلمة رواه عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة كك وهو شبه وروى الطحاوي من طريق عنبسة بن سعيد واليزار من طريق مجاهد كلاهما عن الشعبي عن جابر، فقه لا يستقاد من الجرح حتى يبرأ وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن يحيى ابن المغيرة عن بديل بن وهب عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بتمامه وكان قاضياً بالشامان صفوان بن العطل ضرب حسان بن ثابت بالسيف فطلبوا القود وقال النبي صلى الله عليه وسلم تنتظرون فإن برئ ما حكمه فانتصروا وإن يمت فقد أكرم قال فوفى بغفوا انتهى وقصة صفوان أخرجه أبو داود وغيره من وجه آخر بدون مسألة الباب والله أعلم قال الحازمي إنهم سمعوا ابن جريح من عمرو بن شعيب كان الحديث حجة في تخيير الجرح **حديث** لا تعقل العواقل عبد ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتراً المرأة مرفوعاً الإمامي الدارقطني والطبراني في مسند الشاميين عن عباد بن الصامت رفعه لا تجعلوا على العاقلة من قول معترف شيئاً أو أسأله ساقط وأخرجه الدارقطني ثم البيهقي من طريق الشعبي عن عمرو قال العبد والعبد والصلح والاعتراء لا تعقله العاقلة وهذا منقطع وأخرجه البيهقي من قول الشعبي وكذلك أخرجه أبو عبيد وأخرج محمد بن الحسن في الآثار عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال لا تعقل العاقلة عبداً ولا صلحاً ولا اعتراً ولا ما جنى المملوك -

يجب حالا لانه مال وجب بالعقد فاشبه الثمن في البيع قال واذا قتل الاب ابنه عمدا فالدية في مال
 في ثلث سنين وقال الشافعي يجب حالة لان الاصل ان ما يجب بالاتلاف يجب حالا والتأجيل للتخفيف
 في الخاطئ وهذا عامد فلا يستحقه ولان المال وجب جبر الحقه وحقه في نفسه حال فلا ينجر بالمؤجل
 ولنا انه مال واجب بالقتل فيكون مؤجلا كدية الخطأ وشبه العمد وهذا لان القياس يابى تقوم الاذى
 بالمال لعدم التماثل والتقريم ثبت بالشرع وقد ورد به مؤجلا لا معجلا فلا يعدل عنه لا سيما
 الى زيادة ولما لم يجز التغليظ باعتبار العمدية قدرا لا يجوز وصفا وكل جنائية اعترف بها الجاني في
 في ماله ولا يصدق على عاقلته لما روينا ولان الاقرار لا يتعدى المقر لقصور ولايته عن غيره فلا
 يظهر في حق العاقلة قال وعمد الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة وكذلك كل جنائية موجبا
 خمس مائة فصاعدا والمعنة كالمجنون وقال الشافعي عمدة عمد حتى يجب الدية في ماله لانه عمد
 حقيقة اذ العمد هو القصد غير انه تخلف عنه احد حكميه وهو القصاص فينسحب عليه حكمه الآخر
 وهو الوجوب في ماله ولهذا يجب الكفارة به ويحرم عن الميراث على اصله لانها متعلقان بالقتل ولنا
 ما روينا عن علي رضي الله عنه انه جعل عقل المجنون على عاقلته وقال عمدة وخطأه سواء ولان
 الصبي مظنة المرحمة والعاقل الخاطئ لما استحق التخفيف حتى وجبت الدية على العاقلة فالصبي وهو
 اعذر اولى بهذا التخفيف ولا نسلم تحقق العمدية فانها تترتب على العلم والعلم بالعقل والمجنون عديم
 العقل والصبي قاصر العقل فاني يتحقق منهما القصد وصار كالنائم وحرمان الميراث عقوبة وهما
 ليسا من اهل العقوبة والكفارة كاسمها ستارة ولا ذنب تستر لانهما مرفوعا القلم فصل في الجنين
 قال واذا ضربت بطن امرأة فالقتل جنيما ميتا ففيه غرة وهي نصف عشر الدية قال رضي الله عنه
 معناه دية الرجل وهذا في الذكر وفي الانثى عشر دية المرأة وكل منهما خمس مائة درهم والقياس

الحق قولهم وافاقتك الاب الح

كان محرقة علم من الصابطة الكلية لكنه ذكره لبيان خلاف الشافعي ١٢٤ هـ قوله فالدية في مال فان قيل لما وجب المال يجب نفسه لان وجوب المال بمنزلة الشبهة قبل وجوب القصاص بهنا لانه عند الانه تعذر استيفاء
شرف الامة فوجب البدل كيلا يبدل المردم وللبدل حكم البدل وقال القاضي الامام ابو زيد رجب القصاص على البصير كما يجب عليه ارش النجايات وصحان المتلفات الا انه سقط كونه مضلة لمحمته ١٢٥ هـ قوله
لعدم التماثل لان الاذى بالمكتمل والمال بمكتمل فلا يتماثلان ١٢٦ هـ قوله لاسيما في زيادة فان المعلن زائد على الموعول من حيث الوصف في المايته التاتري ان في العرف يشتري الشيء بالسيئة اكثر مما يشتري بالثقة
فايجاب المال بالقتل يكون الزيادة على ما وجبه الشرع معنى لكذا في المبسوط ١٢٧ هـ قوله ولما لم يجوز الخ اى لم يحرم الزيادة على عشرة الآت ودرهم لا يجوز وصحان الوصف تبع للمقدور ١٢٨ كفايه -
١٢٩ هـ قوله انما لم يرد القصد فمن يتحقق منه الخطأ يتحقق منه العمد ولهذا يؤدب ويعزى والتعزير انما يكون على فعل يقع عمدا لا خطأ الا انه يمتنع على هذا القصد صكمان القود والدية في مال حاله او البصير ليس من اهل الاحكاميين وهو
يعقوبه لانها تتبع على الخطأ وهو من اهل الحكم الاخر وهو وجوب الضمان في مال كافي فزاد الاموال فزاد ذلك من مرتبة فانه يتعلق بصكمان القطع وهو عقوبة وبوليس من اهل الضمان وهو من اهل فيزاد ذلك ١٣٠ هـ قوله
على اصلا اى ثبت الحكمان وبما وجوب الكفارة وحرمان الميراث على اصل الشافعي ١٣١ هـ قوله لا يمتنع اتفاقا بالقتل ١٣٢ هـ قوله ما روى ان جبرئيل سمي على رجل بالسيوف فصره فرفع ذلك على اهل البيت فقبل عقده على ما قلته ١٣٣ هـ قوله
١٣٤ هـ قوله وقال اخراج البيهقي عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابي عبد الله الصبي والمجنون خطا لكن قال في العروة استاده ضعيف ١٣٥ هـ قوله والكفارة الخ اى حكم الكفارة مثل مدلول اسمها فان الكفر استمر ١٣٦ هـ قوله فعل في
نحسين لما ابنى الكلام على احكام الاجزاء الحقيقية فغلب احكام الاجزاء الخمس وبما نحسين كونه في حكم الجز من الام وهو فعل بمعنى مفعول من جزم اذا سبته من باب طلب وجوب الولد وامر في الرحم فخصا وكفى استنباطه بعض خلقه نظفوا شعر
١٣٧ هـ قوله اذا ضرب بطن امرأة وكذا وضرب ظهرا او جنبها او اسبابها او مضمرا من اعضائها قاتل ربي ونحوه في ابى السعود عن الخريزي ١٣٨ هـ قوله فدية غرة المال خياره كالفرنس وابعير
والجنح والعهود الا انه الفارسه كذا في المغرب وفي مبسوط شيخ الاسلام سمي بدل الجنين غرة لان الواجب عبد والعبد سمي غرة وقيل لانه اول مقدار ظهر في باب الدية وغرة الشيء ادله كما سمي اول الشهر غرة وسمى وجه الانسان
غرة لان اول شيء يظهر منه الوجه ١٣٩ هـ قوله وكل من فاضل منه خمس مائة درهم لان نصف العشرين عشرة الآت هو العشرين من خمسة الآت ١٤٠ هـ

الدراية في تخریج احادیث الهداية

قوله روى عن على انه جعل عقل المجنون على عاقبته وقال عمده وخطاه سواء البهيمى بهذا من طريق حسين ابن عبد الله بن ضميمة عن ابيه عن جده قال قال على عمده الصبى والمجنون سواء واخرج من رواية جابر الجعفى عن الحكم قال كتب لابي نون من احد بعد النبى صلى الله عليه وسلم جالسا وعبد الصبى وخطاه سواء فيه الكفارة

النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قضى في جنين امرأة من بني ليان بفرقة بعد ادمته دروي ابن الشيتبة في مصنفه عن اسمعيل بن عياش عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب قوم العرة خمسين دينار وكل دينار لبشرة درهم
 واخرج البراء في مسنده عن عبد الله بن بريدة عن ابيه ان امرأة حلفت امرأة نفقضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولدها بحبس ثمان مائة درهم عن الخنزف واخرج ابو داود في سننه عن ابراهيم النخعي قال العرة خمس مائة يعني
 درهم ١٢٤ شرح نقايه **قوله** قيمته خمس مائة قيل وانما بين التنازع القيمة اثارة الى ان المحوان لا يثبت في الذمة ثبوتها صحيح الامن حيث ان اعتبار صفة الماليتها ١٢٤ **قوله** فخرها القياس بالاشدوى الامام
 المحمدي ان زفره مثل عن هذه المسألة فقال فيرقة بعد ادمته فقال السائل ولم والحال لا يخلو من انه مات بفرقة وان لم ينفخ فيه الروح فان ما يعجب ويره كالمرة وان لم ينفخ فيه الروح لم يجب فخرها اوضح في المسائل اعترضك سائلة في زفره الى ان
 يوسف فسلمه عنه فاجاب ابو يوسف بمثل ما اجاب زفره في فخره بمثل ما اجاب السائل فقال التبع لغيره ثمانية مائة من غير ان يذكر بالمثل ١٢٤ **قوله** اذا كانت خمس مائة اخذ باليس في محله فان العرة
 هي نصف عشرة رية الرجل وهو خمس مائة فلا معنى للشطر واضطر لواني تاويل هذه العبارة فيقول انه وقع سهوا من قلم الناسخ وكان في الاصل اذا كان خمس مائة تعيلا لكونه على العاقلة وقيل ان معناه لما كانت خمس مائة درهم وقيل ان هذا
 احتراز عن جنين الامه اذا كانت قيمته لا تبلغ خمس مائة درهم وروى بان ما يجب في جنين الامه هو في مال الضارب مطلقا من غير تعقيد بالبلوغ ان خمس مائة درهم كذا في الایضاح فلا يفيد التعيد هذه القاعدة وقال الاعظمي ان
 هذا احتراز عما اذا كانت العرة بعد ادمته قيمته اقل من خمس مائة لان القيمة تعرف بالتعيين فلا يعلم بلوغها خمس مائة فاما يجب على العاقلة بخلاف ما اذا كانت خمس مائة درهم بان علم القاضي بما فيجب على العاقلة بمولانا
 محمد عبد الحليم ادخله الله في دار النعيم **قوله** لا بدل الجرداى جزا الام ولها لليلى عليه ولا يسي ولا يرث ١٢٤ نقايه -

قوله حيث قال دوه ای ادواتیه امر مخاطب من الولدی سخی الواجب فی بدله دیته و هو اسم لبدل النفس و هذا حديث حمل بن مالک بالحداد و الیم المفتوحین قال کنت من جارتین لی فضررت احدھا بطعن صاحبنا
 یعود فسطاوا و بسط خیمته فالقت جفینا فینا فاضقم اولیادنا الی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فقال علیہ السلام لاویا و انضار تبرؤہ فقال انخرا بانندی من لاصاح ولا استمل ولا شرب ولا اکل و شکم یطیل فقال
 علیہ السلام السبع السبع الکبان قوموا فدهو کذا فی العنایتہ و غیرہ ۱۲ **قوله** الا ان الحوائج الخ یعنی ان علیہ السلام لما سماه دیتہ و دیتہ بدل النفس کان ينبغي تخیلهما العاقلة و ان کان دون خمس مائتہ لان بدل النفس
 یتخذ العاقلة اقل او اکثر الا ان الفرة بدل الجوز و وجب فلهذا لم یخیر فی مبلغ خمس مائتہ **قوله** لان بدل العضو الخ التقرب انما یتقن ان لو کان نصف الشجر واجبا فی سنتہ لان الفرة مقدره
 بنصف العشر و لم یتعرض له الا انه لما کان اکثر من نصف العشر مؤجلا سنة فاولی ان یکون نصف العشر مؤجلا بها ۱۲ **قوله** و اقل اکثر من نصف العشر یواصح من النسخ و فی بعضها و اکثر و فی بعضها و اکثر
 قال الشارحون کلاهما یواصح لان المراد ان یکون الاقل من ثلث الدیتہ اکثر من نصف العشر و هو انما یکون اذا کان اکثر صفه لاقول و لا منه و لعل بالو ارفیدہ ذکک البیاض و فی بعض الشروح ان تقييده بالاكثر
 لیس بفيده لانه لو کان نصف العشر کان الحكم كذلك ۱۲ غایہ **قوله** لان کل جزاء الخ کما لو اشترک عشرون رجلا فی قتل رجل خطا رجب علی کل واحد منهم نصف عشر الدینة فی ثلث سنین ۱۲ **قوله** و یتوی
 فیہ ای و یجب قدر الفرة بانه عبد و لانه قیمة خمس مائتہ درہم ۱۲ غایہ **قوله** لا طلاق مارویا و هو قوله علیہ السلام فی الجنبین غرقه عبدا و امة قیمة خمس مائتہ درہم ۱۲ **قوله** و لان فی الجنبین الخ و لیل مقول علی
 التساوی بین الذکر والانثی و ارادوا بالجنبین تثنیۃ الخی الولدین المنفصلین الذکر والانثی و معناه انما ظہر لفاوت بین الذکر والانثی فی الولدین المنفصلین فی الدیتہ لفاوت معانی الآدمیة فی الماکتہ فان الذکر ما کان
 مالا و نكاحا و الانثی ما کتہ مالا و نکاحا فکان بینما تفاوت فیما یومض خصائص الآدمیة و هو معدوم فی الجنبین فیتقید بمقدار واحد و یومض خمس مائتہ ۱۲ غ

حديث في الجنتين

غرة عبد اومة خمس مائة الطبراني في رواية سلمية بن تاك عن ابي المليح عن ابيه قال كان فينا رجل يقال له حل بن مالك فذكر القصة وفيها فقال دعني من زجر الاعراب فيه غرة عبد اومة او خمس مائة او فريس ومائة شاة وروى البزار من طريق عبد الله ابن بريدة عن ابيه ان امرأة اخذت امرأة فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولدها بنحسها مائة ونهى عن الخذف واصل الحديث في الصحيحين ليس فيه ذكر الخمسائة وسياق انشاء الله تعالى ولا بن ابي شيبة من طريق زيد بن اسلم عن عمر قومه الغرة خمسين دينار اولاد داود عن ابراهيم الفخري قال الغرة خمس مائة قال وقال ربيعة هي خسون دينار اولاد ابراهيم الحربي في نسخة صحيح عن الشعبي قال الغرة خمس مائة وروى عبد الرزاق عن معمر عن ثالثة الغرة خمسون ديناراً حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة ابن ابي شيبة عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في الجنة غرة

الهداية في معرفة القاتل من مقتله

السابق وان القت ميتا ثم ماتت الامر فعليه دية بقتل الامر وغرة بالقائها وقد صرح انه عليه السلام
 قضى في هذا بالدية والغرة وان ماتت الامر من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات
 فعليه دية في الامر ودية في الجنين لانه قاتل شخصين وان ماتت ثم القت ميتا فعليه دية في
 الامر ولا شيء في الجنين وقال الشافعي يجب الغرة في الجنين لان الظاهر موته بالضرب فصار كما اذا
 القته ميتا وهي حية ولنا ان موت الامر احدا سبب موته لانه يخنق بموتها اذ تنفسه بتنفسها فلا
 يجب الضمان بالشك قال وما يجب في الجنين موروث عنه لانه بدل نفسه فيرثه ورثته ولا
 يرثه الضارب حتى لو ضرب بطن امرأته فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها
 لانه قاتل بغير حق مباشرة ولا ميراث للقاتل قال وفي جنين الامة اذا كان ذكرا نصف عشر
 قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى وقال الشافعي فيه عشريمة الامر لانه جزء من وجه
 وضمان الاجزاء يؤخذ مقدارها من الاصل ولنا انه بدل نفسه لان ضمان الطرف لا يجب الا عند
 ظهور النقصان من الاصل ولا معتبر به في ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقتدر بها وقال ابو يوسف
 يجب ضمان النقصان لو انتقصت الامر اعتبارا بجنين البهائم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان
 مال عنده على ما نذكر ان شاء الله تعالى فصم الاعتبار على اصله قال فان ضربت فاعتق المولى ما
 في بطنها ثم القته حيا ثم مات ففيه قيمته حيا ولا يجب الدية وان مات بعد العتق لانه قتله بالضرب
 السابق وقد كان في حالة الرق فلهذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا لانه صار قاتلا ايتا

الحمل فلهذا يجب الضمان بالشك اعترض عليه بان الشك ثابت فيا اذا اقتت جنينا احتمل ان يكون
 الموت من الضرب واحتمل ان لم ينفع فيه الروح ومع ذلك وجب الضمان وهو اول ما ذكر في هذا الفصل واجيب بان الفرق في تلك الصورة تثبت بالنص على خلاف القياس كما ذكرنا وليس نحن في معنى لان غير
 الاحتمال من وجه واحد فيما نحن فيه من وجوه وهي احتمال عدم نفع الروح والموت بسبب انقطاع الغذاء والموت بسبب موت الام فلا يلحق بذلك الاتسا ولا لا فيبقى على اصل القياس وهو عدم وجوب الضمان ١٢
 في قولنا وفي جنين الامتسا الذي لا يحمله من مولها ولا من الغرولان الحمل من احد ما خرجت الغرة ذكر ان الامتسا ١٢ كـ قوله نصف عشر اخرج بيان هذا ان يقوم الجنين بعد انفصاله ميتا على لونه وحياته
 لو كان حيا لم يكن قيمته بهذا المكان فذا نظر قيمة الحمل بعد ان كان ذكر فوجب نصف عشر قيمته وان كان انثى يجب عشر قيمته ولو ضاع الجنين ولم يكن تقويمه باعتبار لونه وحياته على تقدير انه حي ووقع النزاع في قيمته بين القائلين
 وبين سوا من المعزومة كان القول قول الضارب لانكار الزيادة فان قيل ربما لا يمكن الوقوف على ذكر الجنين والاشارة فماذا يجب قلنا ما خذ بالمتيقن كمن قتل عبدا فلهذا مقتول غنثي شكل فانه يجب المتيقن كذا
 كذا في الذخيرة ١٢ كـ قوله لو كان حيا ارجع الى قيمة اي قيمة لو فرض ١٢ ارجع المختار ١٢ قوله لا يجب الا عند ارجح حتى انه لو لم يظهر فيه النقصان لا يجب كما وقع سنا فثبت مكانه ان لم يجب شيء ومنها
 يجب بدل الجنين وان لم يكن في الام نقصان فدل على ان وجوبه باعتبار معنى النقصان ١٢ كـ قوله ما معتبر اي ظهور النقصان في ضمان الجنين بدليل انه يجب ضمان الجنين وان لم يظهر في الام نقصان
 ١٢ كـ قوله يجب ضمان ارجح اي لا يجب الضمان نقصان الام ان تمكن فيه نقص فان لم يتمكن لا يجب شيء كما في جنين البهيمة لان الضمان في قتل الرقيق منه ضمان مال حتى يجب قيمته بالغة ما بلغت ١٢
 كـ قوله استنبأ الجنين البهائم ويجب في جنين البهيمة ما نقصت الام ان نقصت وان لم تنقص الام لا يجب فيه شيء مراجه ١٢ ودر مختار

الدراية في تخرج احاديث الهداية

على عاقلة القاتلة وبرأ زوجها وولدها ومن حديث المغيرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاقلة بالدية وغرة في الحمل ومن مرسل ابن سيرين بلفظ جعل
 الغرة على العاقلة واخرجه الدارقطني مطولا ولا في داود والترمذي من حديث المغيرة بن شعبه ان امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل فضربت احدهما الاخرى بعدد الحديث
 وفيه فقتل في غرة وجعله على عاقلة المرأة -
 حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجنين دوة وقالوا اندي من لا صار ولا استهل الحديث الطبراني من حديث حمل بن النابغة انه كانت عنده امرأة
 فتزوج عليها اخرى الحديث وفيه فقال لهم دوة فجاء وليها فقال اندي من لا اكل الحديث فقال دوة غرة عبد او املة وفي حديث ابي الليخ عن ابيه عنده ايضا فقال له
 دوة ولا في داود والنسائي وابن حبان من حديث ابي هريرة في هذه القصة قال اندي من لا صار وكذا الاحمد وابي داود والطبراني والدارقطني من حديث المغيرة واللباز من
 حديث ابن عباس قالوا كيف نديه وما استهل ذلك من حديث جابر فقالت العاقلة اندي من لا شرب ولا اكل الحديث قوله روى عن محمد بن الحسن قال بلغنا ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جعل الغرة على العاقلة في سنة لم اجد من وصله قوله وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم قضى في هذا بالدية والغرة يعني اذا القته ميتا ثم ماتت الامر
 ابن حبان من طريق طاووس عن ابن عباس ان عمرناشد الناس في الجنين فقام رجل بن مالك ابن النابغة فقال كنت بين امرأتين فضربت احدهما واخرى فقتلتها وحينها
 فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بغرة عبد او املة وان تقتل بها وهو عند اصحاب السنن والحاكم وسوى اود المرأتين بليكة وامر غطيظ وفي الطبراني امر غطيظ
 وعنده ان البهائم ملكة وفيه ان العلماء بن مسروق قال يا رسول الله انعم من لا اكل -

باب ما يحدثه الرجل في الطريق

قوله فظهر انما الى حاشي السبب والتلف يعني اوجبتا القيمة ودون الدية اعتبار بحالة الضرب واوجبتا قيمته كما لا شكوكا في حياته اعتبار بحالة التلف ولا يقال ان هذا اعتبار بحالة الضرب فقط لان الواجب في تلك الحالة قيمته جبايلا لا فانفول جازان لا يكون جبايلا فالحجب بقيمة جبايلا كبل تجب الخنزرة ١٢ **قوله** ما بين كونه الخ يعني تفاوت ما بينهما حتى لو كانت قيمة غير المقصود الف درهم وقيمة مضروبا ثمانية مائة درهم يجب على الضارب انشا درهم ١٢ عن ابيه **قوله** على ما يتبين من بعد يعني في جنابة المملوك والجنابة عليه في مسئلة ومن قطع يد عبد فاعتق المولى ثم مات من ذلك ١٢ عن ابيه **قوله** فيما معنى العقوبة لانها شرعت زاجرة والزجر انما يكون بشئ فيه عقوبة حتى انها تتلوى بالمال والمال شقيق الروح فكان ازالة المال منه بمنزلة الروح ومن وجبه عبادة وتاوية بالصوم ٢٢ **قوله** وقد عرفت في النفوس المطلقة اي الكالاة بالنفس فلا يتعد الى غير المطلقة وهما الجنين لان القياس لا يجرى في العقوبات وليس غير المطلقة نظير المطلقة حتى يلحق بها دلالة الاترى انه لم يجب كل البطل ١٢ عن ابيه **قوله** بمنزلة الجنين اتمام المرأة اذا ضربت بطن نفسها او ضربت وادارت التطرح الولد متعمدة او عاجلت فرجها حتى استقطت الولد ضمن عاقبتها العترة ان فعلت غير اذن الزوج وان فعلت باذنه لا يجب شيء كذا في الصغير ١٢ كفاية -

قوله باب ما يحذر الرجل كتحل لما فرغ من بيان احكام القتل مباشرة ذكر احكام القتل تسبيبا والاول اولى بالقديم اما ان قتل بلا واسطة واما لكثرة وقوعه ١٢ **قوله** او جرحه هو من قبل اي ليس بعمرى اصلى فقد اختلف فيه فقيل البرج وقيل مجرى ما ذكر في الحاشية وعن الامام البرزوي جرحه الان من الحاشية يعني عليه ضرب قال العيني وقيل هو الحرق العلوي وهو مثل الرق وقيل هو الحشبة الموضوعة على جداري السطيين ليتمكن من المورد وقيل هو الذي يعمل قدام الطائفة لتوضع عليه كيزان ونحوه ١٢ والتمتار **قوله** من عرض الناس العرض بالعلم الجانيب وفلان من عرض العشية اي من شققها لامن ضميمها ومرا الفضا بعد العصبات وقيل المراد بالعرض هنا البعد الناس منزلة اي اضعفهم وادركهم ١٢ **قوله** ان ينزعه اي كيف الرفع بعد الوضع وان يمتحنه الوضع سواء كان فيه ضرر او لم يكن اذا وضع لغير اذن الامام لان التدبير فيما يكون حقا للعامة الى الامام لتسكين الفتنة فالذي يضع لغير اذن الامام يعاقب على راي الامام فيه فكل واحد ان يكره عليه وهذا اخذ على طريق العامة بناء لنفسه فان بنى شيئا للعامة كالسجد ونحوه ولا يضر بالمسلمين لا يفتقص كذا روى عن محمد ١٢ **قوله** لا ضرر ولا ضرار في الاسلام اي لا يضر لرجل اخاه ابتداء ولا جزاء لان الضرر يكون بمعنى الضرر وهو يكون من واحد والضرر من اثنين بمعنى المضارة وهو ان تضر من ضرر كذا في المغرب والضرر في الجزاء هو ان يتعدى الجاني على قدر حقه في القصاص وغيره ١٢ كفاية **قوله** من اهل الدرب الدرب الباب الواسع على السكة والمراد به السكة هنا ١٢ **قوله** لانها مملوكة لهم وذكر في الاسلام ٢ المراد بغير النافذة المملوكة وليس ذلك بعلته الملك فقد يغدو وهي مملوكة وقد يسد منفذها وهي للعامة ولكن ذلك دليل على الملك خالبا لا قيم مقامه ويجب العمل به حتى يدل الدليل على خلافه ١٢

حدثنا لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ابن ماجه عن عباد بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان لا ضرر ولا ضرار فيه انقطاع ورواه من حديث ابن عباس وفيه جابر الجعفي وكذا أخرجه احمد وعبد الرزاق والطبراني وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أقوى منه والدارقطني من وجه آخر وأخرجه الدارقطني والحاكم من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار من ضرر الله من شق الله عليه وهو في الموطأ امرسل وأخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة وأخرجه ابو داود في المراسيل من طريق واسع بن حبان عن ابن أبي لبابة وهو منقطع بين واسع وأبي لبابة وأخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن واسع بن حبان عن جابر موصولا والطبراني من حديث ثعلبة بن أبي مالك وأخرجه الطبراني في الأوسط والدارقطني من حديث عائشة ۞

الاباء ذنهم وفي الطريق النافذ له التصرف الا اذا اضرلانه يتعدى الوصول الى اذن الكل لجعل في حق كل واحد
 كانه هو المالك وحده حكماً كيلا يتعطل عليه طريق الانتفاع ولا كذا لك غير النافذ لان الوصول الى ارضائهم
 ممكن فبقى على الشركة حقيقة وحكماً قال واذا اشرع في الطريق روشنا وميزاباً ونحوه فسقط على انسان
 فغضب فالدية على عاقلة لانه مسبب لتلفه متعدد بشغله هو اء الطريق وهذا من اسباب الضمان وهو الاصل
 وكذلك اذا اسقط شيء مما ذكرنا في اول الباب وكذا اذا تعثر بنقصه انسان او عطبت به دابة وان عثر بذلك
 رجل فوقع على اخر فمات فالضمان على الذي احدثه فيه ما لانه يصير كالذافع اياه عليه وان سقط الميزاب
 نظرفان اصاب ما كان منه في الحائط رجلاً فقتله فلا ضمان عليه لانه غير متعدد فيه لهما انه وضعه في ملكه
 وان اصابه ما كان خارجاً من الحائط فالضمان على الذي وضعه لكونه متعدداً فيه ولا ضرورة لانه يمكنه
 ان يركبه في الحائط ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث لانه ليس بقاتل حقيقة ولو اصابه الطرفان جميعاً وعلم
 ذلك وجب النصف وهدر النصف كما اذا جرحه سبع وانسان ولو لم يعلم اي طرف اصابه يضمن النصف
 اعتباراً للاحوال ولو اشرع جناحاً الى الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلاً فقتله او وضع خشبة في الطريق
 ثم باع الخشبة وبرئ اليه منها فتركها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على البائع لان فعله وهو الوضع
 لم يفسخ بنزوال ملكه وهو الموجب ولو وضع في الطريق جراً فاحرق شيئاً يضمنه لانه متعدداً فيه ولو حركته
 الريح الى موضع اخر ثم احرق شيئاً لم يضمنه لفسخ الريح فعله وقيل اذا كان اليوم ريحاً يضمنه لانه فعله مع
 علمه بعاقبته وقد افضى اليها فجعل كباشرته ولو استاجورب الدار العملة لاخراج الجناح او الظلة فوق
 فقتل انساناً قبل ان يفرغوا من العمل فالضمان عليهم لان التلف بفعلهم وما لم يفرغوا لم يكن العمل مسلماً
 الى رب الدار وهذا لانه القلب فعلهم قتل حتى وجبت عليهم الكفارة والقتل غير داخل في عقده فلم يثقل
 فعلهم اليه فاقصر عليهم وان سقط بعد فراغهم فالضمان على رب الدار استحساناً لانه صحر الاستيجار حتى
 استحقوا الاجر ووقع فعلهم عمارة واصلاً فانتقل فعلهم اليه فكانه فعل بنفسه فلهذا يضمنه وكذا اذا اصاب
 اي يوجب الضمان

قوله روشن الروشن العلوي هو مثل الرق كذا في المغرب وقيل الروشن الخشبة الموضوعة على جداري السطحين ليتمكن من المرور
قوله وكذا اذا تفرخ الخ اي الدية على عاقلة من اشروع الروشن او غيره ١٢ **قوله** فالضمان الخ يعني ضمانها على المحدث والاضمان على الذي عثر به لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالآلة ١٣ -
قوله وليس بقابل حقيقة يعني ان الكفارة وحرمان الميراث انما يحيان بالقول حقيقة وهذا ليس بقابل حقيقة فالحق في القياس ثبوت الوجوب في الضمان والكفارة والحرمان وان لم يكن فالقياس
عبره بها وبالحجوب ان الضمان يعتمد الاثبات بطريق التعدي صيانة للدار من الهدر وقد يتحقق باحداثه في الطريق ليس له ذلك واما الكفارة والحرمان فيعتمدان العقل مطلقا او خطأ ولم يوجد شيء منهما ١٤ **قوله** اعتبارا
للاحوال اي للعالمين يعني لو اشتهر الطرف الذي في الجدار لا يضمن شيئا ولو اعتبر الطرف الآخر يضمن الكل فلهذا ضمان النصف وفي قاضي خاتمة وان لم يعلم ايها اصابه في القياس لاشي عليه وقوع الشك في الضمان وفي
الاستحسان يعني النصف ١٥ **قوله** اعتبار الاحوال يعني يعلم بيقين انه قليل الجرعة ولا يعلم انه باي الطرفين ان كان بالطرف الداخل فاما ضمان وان كان بالخارج فعليه ضمان فيجعل كانه حصل بالطرفين ١٦ **قوله**
ولو اشروع جناحا كان بانيه كبر بر سره جوبا ليكسار ذوا بر كانه با شدينا ميكنه ان ترجمه **قوله** وبرئ اليه منها اي برئ مما يحدث منه وهذا التبري لا ينفعه لانه برئ من ضمانه بسبب عليه تبرؤ الانسان
عن ضمانه بسبب عليه للتبري باطل وان كان ليدسبب الوجوب ١٧ **قوله** لم يفسخ وكذلك في الخدم وهدت الجنانية ممن البائل تشغل جوار المسلمين بالجنح والبيع لم يزل هذا الشغل فقيته جنائته على حالها فان قيل
المشترى جاني ايضا بالانتفاع من الرفق من تمكنه منه شرعا قلنا المشتري غير مباشر لم يسبب لانعدام الفعل وانما آثاره كاسرع فافاد يضمن كمن راى الخمي يفتي في البر فله منع من الوقوع حتى مات ١٨ **قوله** ولو حررت
اي لو حررت الرزح بين الحجر واما قدير لان عند بعض اصحابنا ان الرزح اذا ذهب بشره باق حرق شيئا فالضمان عليه في ذلك لان الرزح اذا ذهب بشره باق ولم يذهب بغيره فالباعين باقى في مكانه فكانت الجنانية
باقية فكان ضمان ذلك عليه ١٩ **قوله** يضمنه هذا اعتقاد الشيخ الامام شمس الامنة الشريفي وكان شمس الامنة الجواليدي لا يقول بالضمان من غير تفصيل ٢٠ **قوله** وقد افضى اليها اي الى عاقبة وهو
الخرق بواسطة الرزح فله يتفصح حكم فعله بالاشغال من موضع الى موضع لان كان عالما بوزنه الدابة التي جالت في رباطها كذا في المبسوط ٢١ **قوله** لا يخرج الخائض قال المستأجر لاجراء اشروع الى جناح على فناء داره
واخبره بانه ليس له حق اشراع الجنح او لم يخبره حتى نجا جناحا باعروهم سقط فحق انسانا ٢٢ **قوله** استحسانا وفي القياس هذا كالاول لانهم باشره باحداث ذلك في الطريق وصاحب الدار ممنوع من احدثه
وانما تبرأه فيما ان يفعل بنفسه ٢٣ **قوله** لا يصح الاستيجار يعني بالنظر الى انه يتوقع بفناء داره فاما يحصل له المنفعة بعد الفراغ من العمل فبالنظر الى هذا ان كان امره معتبرا ٢٤ **قوله** كان فعل بنفسه وفعله
بنفسه فسد بمقتضى شرط السلامة لكونه غير مملوك لذلك الامر ٢٥ غايه

بِالْأَفْتِيَّاتِ عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ أَوْ هُوَ مَبَاحٌ مُقِيدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ وَلِذَا أَجَابَ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ فِي جَمِيعِ فَعَلِ
الْأَفْتِيَّاتِ الْأَسْقِلَاءِ بِإِلَازَةِ أَفْعَالِ مِنَ الْقَوْتِ بِمَعْنَى السَّبْقِ ١٢ أَوْ
فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَغَيْرُهُ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ كَذَا أَنَّ حِفْرِي فِي مَلِكِهِ لَمْ يَضْمَنْ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ وَكَذَا
أِذَا حَفَرْتُ فِي فَنَاءٍ دَارَةٍ لِأَنَّ لَهُ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةِ دَارَةِ الْفَنَاءِ فِي تَصَرُّفِهِ وَقِيلَ هَذَا إِذَا كَانَ الْفَنَاءُ مَمْلُوكًا لَهُ أَوْ كَانَ لَهُ
لِيَعْنِي وَأَنَّ لَمْ يَكُنِ الْفَنَاءُ مَمْلُوكًا لَهُ ١٣
أَيَّ هَذَا الضَّمَانِ ١٤

[illegible]

حق الحفر فيه لانه غير متعد اما اذا كان لجماعة المسلمين او مشتركاً بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمنه
لانه مسبب متعدد لهذا صحيح ولو حفر في الطريق ومات الواقع فيه جوعاً او غماً لا ضمان على الحافر عند
ابن حنيفة لانه مات لمعنى في نفسه والضمان انما يجب اذا مات من الوقوع وقال ابو يوسف ان مات جوعاً
فكذلك وان مات غماً فالحافر ضامن له لانه لا سبب للغم سوى الوقوع اما الجوع فلا يختص بالبئر وقال محمد
هو ضامن في الوجوه كلها لانه انما حدث بسبب الوقوع اذ لو لاه لكان الطعام قريباً منه قال وان استاجر جراً
فحفره هاله في غير فئائه فذلك على المستاجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا انها في غير فئائه لان الاجارة
صحت ظاهرة اذا لم يعلموا فنقل فعلم اليه انهم كانوا مغررين فصار كبا اذا امر اخربد بحر هذه الشاذبها
ثم ظهران الشاة لغيره الا ان هناك يضمن المامور يرجع الامر لان الذابح مباشر الامر مسبب والترجيح للمباشرة
فيضمن ويرجع للغرور هنا يجب الضمان على المستاجر ابتداءً لان كل واحد منهما مسبب الاجير غير متعدد و
المستاجر متعدد فتدحج جانبه وان علموا ذلك فالضمان على الاجراء لانه لم يصح امره بئاليس بسلوك
له ولا غرور يبقى الفعل مضاعفاً اليهم ان قال لهم هذا فاني وليس لي فيه حق الحفر فحفر واقبات فيه انسان
فالضمان على الاجراء قياساً لانهم علموا بفساد الامر فباعدهم وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان كونه
فناء له بمنزلة كونه مملوكاً له لا فطلاق يده في التصرف فيه من القاء الطين والخطب ربط الدابة و
الركوب وبناء الدكان فكان الامر بالحفر في ملكه ظاهراً بالنظر الى ما ذكرنا فكفي ذلك لنقل الفعل اليه
قال ومن جعل قنطرة بغير اذن الامام فتعمر رجل المور عليها فعطب فدا ضمان على الذي جعل قنطرة
وكذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعمر رجل المور عليها فالاول تعد هو تسبب الثاني تعد هو مباشرة
فكان الاضافة الى المباشراولي ولان تخلل فعل فاعل مختار يقطع النسبة كما في الحافر الملقى قال ومن
حمل شيئاً في الطريق فسقط على انسان فعطب به انسان فهو ضامن وكذا اذا سقط فتعثر به انسان وان
كان رداء قد لسه فسقط فعطب به انسان لو يضمن وهذا اللفظ يشتمل الوجهين والفرق ان حامل الشيء

[illegible]

والمباشر

بمقتضى الرطاب عليه بنحو ١٢٤

قاصد حفظه فلا يخرج في التقيد بوصف السلامة واللبس لا يقصد حفظ ما يلبسه فيخرج بالتقيد
بما ذكرناه فجعلناه مباحاً مطلقاً وعن محمد أنه إذا لبس ما لا يلبس فهو كالحامل لأن الحاجة لا تدعو
إلى لبسه قال وإذا كان المسجد للعشيرة فعلى رجل منهم فيه قنديل أو جعل فيه لوارى أو حصاً فغط
به رجل لم يضمن وإن كان الذي فعل ذلك من غير العشيرة ضمن قالوا هذا عند أبي حنيفة وقالوا لا يضمن
في الوجهين لأن هذه من القرب كل أحد ذون في إقامتها فلا يتقيد بشرط السلامة كما إذا فعله بأذن
واحد من أهل المسجد ولا في حنيفة وهو الفرق أن التدبير فيما يتعلق بالمسجد لأهله دون غيرهم كنصب
الإمام واختيار المتولى وفتح بابه وإغلاقه وتكرار الجماعة إذا سبق لهم بها غير أهله فكان فعلهم مباحاً مطلقاً
غير مقيد بشرط السلامة فعل غيرهم تعدياً ومباحاً مقيداً بشرط السلامة قصد القربة لا نية في الغرامة إذا اخطأ الطريق كما إذا اتفرد بالشأن
على الزناء والطريق فيما نحن فيه الاستئذان من أهله قال وإن جلس فيه رجل منهم فغط به رجل لم يضمن إن كان
في الصلوة وإن كان في غير الصلوة ضمن وهذا عند أبي حنيفة وقالوا لا يضمن على كل حال ولو كان جالساً
لقراءة القرآن أو للتعليم أو للصلوة أو نام فيه في أثناء الصلوة أو نام في غير الصلوة أو مرفيه ماراً أو قعد فيه
لحديث فهو على هذا الاختلاف وأما المعتكف فقد قيل على هذا الاختلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق لهما
إن المسجد أنبأ بنى للصلوة والذكر ولا يمكنه أداء الصلوة بالجماعة إلا بانتظارها فكان الجلوس فيها
لأنه من ضرورات الصلوة أو لأن المنتظر للصلوة في الصلوة حكماً بالحديث فلا يضمن كما إذا كان في الصلوة
ولله إن المسجد بنى للصلوة وهذه الأشياء ملحقمة بها فلا بد من إظهار التفاوت فجعلنا الجلوس للأصل مباحاً
مطلقاً والجلوس لما يلحق به مباحاً مقيداً بشرط السلامة ولا غرض أن يكون الفعل مباحاً أو مندوباً إليه هو
مقيد بشرط السلامة كالرمي إلى الكفرا وإلى الصيد والمشي في الطريق والمشي في المسجد إذا وطئ غيره والنوم
فيه إذا انقلب على غيره وإن جلس رجل من غير العشيرة فيه في الصلوة فتعقل به إنسان ينبغي أن لا يضمن
لأن المسجد بنى للصلوة وأما الصلوة بالجماعة إن كان مقوضاً إلى أهل المسجد فلكل واحد من المسلمين

قوله إذا لبس ما لا يلبس أي علة يعني مثل العبد والجاني ودور في الحرب في غير موضع الحرب ١٢
فهو كالحامل أي ليس ثوباً يلبس على قدامه محاذراً يضمن إذا سقط منه وعطب به إنسان لأنه لا يبرأ به بل هو ١٢
وأما جملته مطروحة بقاء الوحدة فبمعنى كذا الرادة الطرف البعد في منوات ابن كمال ومن وجه أن المراد لظن الذي فيه الحصة فقد وهم ١٢ والمراد ١٢
فإنه ليس بغيره إن يكرا الجماعة ١٢ عه حصة تحية تكاد كانت أن راويناها ذلك في فتى العرب ١٢
قوله إذا انقلب على غيره وإن جلس رجل من غير العشيرة فيه في الصلوة فتعقل به إنسان ينبغي أن لا يضمن
ذلك العهد أعلقت الشهادة قدفاً فيجب حلافتها على الشاهد ١٢
لا يكون منافع لما يخطب به لقوله عليه السلام المنتظر للصلوة في الصلوة ما دام ينتظر ما دام الخلف فما إذا جلس عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد من درس الفقهاء أما الحديث أو قوله القرآن ١٢
لحديث وذكر في الإسلام والصدقة الشهد في الجاهل الصغير إن جلس الحديث فغط به رجل ضمن بالجماعة لأنه غير مباح وإن جلس رجل من غير العشيرة في الصلوة فتعقل به إنسان لا يضمن في الصحيح لأن المساجد عادت للصلوة
الحاجة من غير خصوصية فكان لكل واحد أن يعمل فيه وهو وإن المغوض إلى أهل المسجد الصلوة بالجماعة ١٢
الصلوة يشتمل على المذكور كقول الجواب إن قوله وإن كان في غير الصلوة ضمن لفظ الجاهل الصغير وقوله ولو كان جالساً لقراءة لم يخرج من لفظ الصلوة بيان لذلك ١٢
أقول الله أن يخرج ويذكر فيها اسمه لم يبرأ من الغدو والأعمال وقوله وانتم عاكفون في المساجد ١٢
كان له أن يخرج القاعد عن موضع حتى يعمل فيه وإن كان القاعد شتماً بذكر الله تعالى وقراءة القرآن أو التدريس أو متفكراً من مكان الذي سبق إليه لا يبرأ من المساجد إذا ضاق على المصل
الجموع موضع السجود في العبادة أيضاً لا يعرف بناء المسجد للصلوة فإذا كان كذلك فلا بد من إظهار التفاوت بينها فكان يكون في حق الصلوة مباحاً مطلقاً من غير تقيد بشرط السلامة وفي حق غير مقيد بشرط السلامة يظهر
التفاوت بين الأصل والقياس ١٢

قوله فصل في الحائط المائل لما كان الحائط المائل مناسب الجرح ومن ولا روشن والجناح والكثيف وغيره الخ مسائلها في فصل ملحقة ١٣ ع **قوله** فلو طوب الخ صورة الطلب ان يقول ان حائطك هذا مائل فادرسه وفي المنتقى رجل له حائط مائل فقال له آخر اهدم هذا الحائط فانه مائل فهدموا عليه ولو قال له ينبغي لك ان تهدم فهدم ليس باشهاد عليه بل هو مشورة ويشترط الصحة والتقدم والطلب ان يكون التقدم والطلب الى من له ولاية التفريع لان الفضل انما يطلب من القادر حتى لو تقدم الى من يسكن الدار باجارة او امانة فلو تفضل الى الحائط حتى سقط على السنان لاضاع على السكان فدان التقدم اليهم لم يصح وما على المالك فانه لم يتقدم اليه وكذلك يشترط ان يكون التقدم والطلب من صاحب الحق والخفي في طرق العامة العامة فيكتفي بطلب واحد من العامة وفي السكة الخاصة الحق لاصحاب السكة فيكتفي بطلب واحد منهم والضاد في الدار شرط طلب المالك وان كان فيها سكان لم يمان بها ولو وجبته الطلب يشترط وجوب الضمان ودوام القدرة على التفريع الى وقت السقوط ١٢ ك **قوله** واشهد عليه لاحابة الى الاشهاد وذكر في الكتب ليتبين في الاشهاد مثله كالحكام **قوله** لانه اسلمه لم يباشر التلف ولم يباشر بخرط التلف وجوبه فيه ١٢ ك

قوله وله حلق الخ هذا جواب اشكال وهو ان يقال الهوا حتى العامة وقد اشتغل بهذا الحائط فينبغي ان يكون تفريقه عليه فاجاب بان له تعلقا بالحائط فحقا فكان التقض اليه ١٢ مثله ان **قوله** تحمل الخ كما في الرى الى الكفار وان تترسو الصبيان المسلمين او بالاسرار وقطع العضو الاكلة فمذروف بذلك النفس ١٢ ك **قوله** وتحملا العاقلة قال محمد ان العاقلة لا تحمل حتى يشهد الشهود على ثبوتها على التمسك بالقدم المير في التقض وعلى ان مات من السقوط عليه وعلى ان الدار له لان كون الدار في يده ظاهر والظاهر لا يشترط على الغير ١٣ ع **قوله** بالبرق الاول اسه بلاحق بذلك لان الجناية دون الخطا فيكون ادعى الى التخفيف ١٤ ع **قوله** والشرط التقدم اليه وهو ان يقول صاحب الحق لصاحب الحائط ان حائطك هذا مخوف او يقول مائل فالتقضي اياه حتى يسقط ولا يعلق شيئا ولو قال ينبغي ان تهدم فذلك مشورة ويشترط ان يكون التقدم من صاحب حق مسلما كان او ذميا او صيبا او امرأة ١٤ ع **قوله** فكان من باب الاحتياط حتى لو اترعن صاحب الحائط ان طوب بقتضه وجب عليه الضمان وان لم يشهد عليه ١٤ ع **قوله** ليست بشهادة الخ لان الثبوت بدلا تقدمه لا يسقط بالشبهة وهو المال لا العقل ١٢ ك

قوله ويستوى ان يطالبه الخ وفي شرح الاقطع وكذلك لو طالبت به امرأة او حبسى او رجل غريب من بلد آخر لان جميع هؤلاء هم المروء في الطريق فصحت مطالبتهم لشربتهم فيهم في شرح الطحاوى لو كان الحائط ملأ الى الطريق العام فان الخصوص فيه الى الناس مسلما كان او ذميا مع ان كان حرا او امة فاعاقله كان او صغيرا او ذميا لم يلزم بالخصوص فيه اذ كان عدلا لم يمولاه بالخصوص فيه ١٢ ك

[illegible]

۴۵ اِذَا كَانَ عَلَيْهِ تَعْيِينَ وَقَطَّاعٌ مِنْهُمَا وَالْأَمْرُ

كانت اربعين ثلاثة نفر فحفر احد هم فيها بيرا والحفر كان بغير رضا الشريكين الاخرين او بتي حائطا فعطيته

انسان فعلیه ثلاثا الدية على عاقلته هذا عند ابی حنیفة وقال علیه نصف الدية على عاقلته فی الفصلین

لَهَا إِنْ التَّلَفَ بِنَصِيبٍ مِنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ مَعْتَبِرٌ وَبِنَصِيبٍ مَنِ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ هَدْرٌ فَكَانَ قَسْمَيْنِ فَأَلْقَسَمَ نَصْفَيْنِ

كَيْفَ مَرَّ فِي عَقْرِ الْأَسَدِ وَتَمَسَّ بِالْحَبَّةِ وَجَرَحَ الرَّحْلَ وَلَهُ أَنْ الْبُوتَ حَصَلَ بِعِلَّةٍ وَهُوَ الْبَثْقُلُ الْمَقْدَرُ الْعَمَقُ

المقدّم (أ) أما ذلك ليس بعلة وهذا القلب حتى تعتبر كل جزء علة فتمتعه العلة وإذا كان كذلك يضاف

الملك يوليوس قيصر
اي في البير ١٢٤٤
اي اهل النفل والتمق ١٢٤٤
الملك يوليوس قيصر
اي في البير ١٢٤٤
اي اهل النفل والتمق ١٢٤٤

الموت ۱۲

صغرت أو بركت حتى ما عرفت إلا أن هذا المبرأ منه أصيب إلى العن من المبرأ ولو يديه

بَابُ جُنَايَةِ الْبَهْمَةِ وَالْجُنَايَةِ عَلَيْهَا:

قال الركب ضامن لها او طأت الدابة ما اصابت بيدها او رجلها اوراسها او كدمت او خبطت وكذا اذا

ای محمد فی الجامع الصغیر مبین دایم باشع پائال کرین ۱۲۸۱ بدین من کلام ما اولیائے الدارۃ ۱۲۸۱ مدد باشع کرین ۱۲۸۱

صدمت ولا یضہم ما نفعت برحلہا اوذنبہا والاصل ان المرور فی طریق المسلمین مباح مقید بشرط السلا

١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١

ثم انما يتقيد بشروط السادة فيما يمكن الاحتياز عنه ولا يتقيد بها

١٢ بالسلامة ١٣ في التقدير بشرط السلامة فيما لا يمكن التفرقة عنه

لأن ذلك يكون بين يمينه

يُضَاهِيهِ مَن قَاتَهُ لَيْسَ مِنْ عَرَوَاتِ الْكَيْسِ بِقَدْرِ مَا يَلْزَمُ السَّلَامَةَ عَلَيْهِ وَالْحُجَّةَ بِالرَّجُلِ وَالنَّائِبِ

ليس يملكه إلا حناؤه مع السيد على الدابة فلو يتقيد به فإن أوفقها في الطريق فمن النفحة
 فان ذلك يكون دمارا لأركانك
 أي بالسلامة عن النفحة بأرجل والذئب ١٧

لقد قالوا لمنه حالط ما كل اشهد عليه فوضع صاحب الحائط او غيره عليه حرقه فسقط الحائط ودمى بالحرقه على انسان فقتل فامضوا

محجة فانه لم يوجد الاشهاد عليه حتى لو كانت المحجة لصاحب الخطيئة فقد تده على نعمها اياك **قوله** من خمس الدية الاترى انه لو شهد عليه جميع ما عثم سقط على الانسان كان على كل واحد منهم خمس الدية فترك الاشهاد في حق

[illegible]

قوله ان التلف الخ وبشيء يقال في مسأله البير انه اجتماع في مقفه معينان احدهما موجب الضمان وهو التعدي بالحقن في ملك غيره والآخر ان عنصر وجوده من التعدي من حيث الحقن في ملكه فموجب المقتضى بفساد العبد
 عند افساده بضع الضمان لا يضره **قوله** الا ان اصل ذلك ليس معلوما بل هو افتقار الى وجوب التلف كما لا يخفى نعمت الكا على ما مر في فضاء الفكر الباشع بقدر علم الله بما تقدر الملك

[illegible]

استحقاق الحكم ١٢

فهو قولهم باب الجناية على الانسان وبجناية عليه كمال الجراح الى بيان ذلك ولكن لما كانت البهيمة مختصة بالجارات من حيث عدم الفصل وكونها واحدة من الرسل في الطريق قبل جناية الرمي
ونسبة الجناية اليها كالمشاكل الجناية عليها ١٢ والاعتبار **قوله** الركب ضد من الماطلات الدابة ايصح ووطن لانك تقول اطلات فلانا الدابة فطلات واكلمه من بعض بقية الانسان كما يكلمه المحدث والخطا الضرب باليد والصد م

فمنه جلدك ومنه جلد طم انما صلب انما ضرب احد هما الآخر بنفسه فقال نعمت الدابة الشئ انما ضربته بخلاف ما كان في الصحاح والغريب وقوله الركب خاص الى قوله اذ كنت اذ جطت وكذا اذا صدمت يريد بها اذا كان الركب

کناہنا وظاہہ جمیعاً ولہذا یجب علی الراكب الکفارة اذا طأنت الدابة برجلها او بیدها ویحرم عن الميراث والمباشر من سواد کان تعدیاً او لا ۱۲ **فے قولہ نعمت نعمت** یعنی ندون ناقرو صریحاً یقال نعمت الدابة اذا رمت

القول في جواب سؤال الثاني في الذبيحة وهو مع هذا الجواب وهو ان قيل يجوز تسعدي هذا السبيب فان كان يرى طريق المسلمين الى مكة فلهذا وجوب تسعدي هذه الذبيحة فلهذا وجوب تسعدي هذه الذبيحة فلهذا وجوب تسعدي هذه الذبيحة

[illegible]

وهو البشارة والتصرف في الدابة في التسيير على ما لا بد لا يختلف لانما في ايديما توتعت تصرفها ١٢ اعلايه **٥** قوله ضمن قال الرمت فلو او تقبها للارود مام او لضرورة اخرى فينبغي انه ان اعكده العمود او ان تخلص بعض من والا ١٣ او ان الحمار **٦** قوله ثم يهرج جواب لما يقال سلطان الاتياف ليس من ضرورات السير لكنه يشك في كونه تصرفا في الدابة فيلحق به ووجه انه اخره لان الاتياف ادوم عن السير فلا يلحق به **٧** قوله لانه لان الاتياف ادوم من التسيير وربما يكون مانعا لغيره من المردف فيكون فوق المردف فلا يمتد ببلاده النفس ١٤ **٨** قوله ادوم يعني اذا وقعها خاضعت يقع الروث في محل فيمكن ادوم من الروث عند السير لانه في محال ففعل كل محل اقل ١٥ **٩** قوله والسائق لا يخرج لما فرغ من بيان احكام الركاب بين احكام السائق والعائد ١٢ **١٠** قوله ولم يرد اذ من قوله لما صاحبته بيده او برجلها وانما قيد التسيير به لانه كان يجوز ان يراد بقوله لما صاحب بيدها او برجلها الوطى والاختلاف لاحدانه بعض غير السائق والعائد وانما الاختلاف في النسخة ولولم يفسره بهذا كان لما دل ان ياؤل ذلك بالوطى ويثبت للاختلاف فيه وليست الرواية كذلك **١١** قوله فخيكة الاخره لانه اى بايها ولا دابة عن السائق او بايها ودابة ١٢ **١٢** قوله ما ذكرنا وهو قوله وغائب عن بصر القائد فلا يمكنه التحرز عنه **١٣** قوله وانتقل الفعل لما في جواب عن قول الناشئ لان فعلها مضارع اليهم يعني ان ذلك لا يكون الا بقباس على الاكراه ولا يصح لان هناك الانتقال بتحويله ونقل وسهنا تحويله بالعرب فلا يلحق به قبل وفيضعف لانه لم يقل بذلك قبسا على الاكراه وانما قال بنا على اصل اخر وهو ان يسير الدابة مضاعف الى ملكها ولا كلام فيه وانما الكلام في النسخة ومع ذلك لا يخون وضعف والجواب القوي ما ذكره بقوله والوجه عليه ما ذكرنا وقوله عليه السلام الرجل جبار **١٤** قوله تحويله القتل يعني ان الاضائة والانتقال انما يكون في الاكراه الكامل وهو التحويل بالقتل او بالقطع لاني الاكراه القاهر وهو التحويل بالعرب وهذا الاكراه قاهر فلا ينتقل اليهم **١٥** قوله لان الركاب مباشر والليل على ان مباشر من حيث حكم الشرع ان من ساد على دابته في ملكه فادوات انسا ابدا او جلسا فعتكته فغيره لمرته واكفارة لان الركاب مباشر للقتل فما ادوات وابنه والمباشرة في ملكه وغيره لمرته في الجواب الضمان عليه كالمري فان من رمى في ملكه فاصاب انسانا كان عليه ضمانه كذا في المبسوط **١٦** اعلاه

نحو ذكره في الاصل ان الركب اذا ركز شخص الدابة فاحاطت انسانا كالاصطلاح على فحل لان الناحس سائق ولا ركبة فقتل بين ياد ركبان الركاب والسائق في ضمان ما وثلث الدابة ليشتر كان ولا يقتض بالركب هك
قوله سبب الضمان لان كل واحد منها بافراده عايل بالاثاث فان السوق واغفر من الركوب او سبب ضمان ما تلف بالوطني وكذلك الركوب فلم يجز ان يضاف عمل السوق في الاثاث الى الركوب بل كان تلف مضافا
اليها نصفيين والسبب انما لئلا يمتنع مع الباشرة اذا كان سببا على كل التلف عند افراده كما لم يفرق في التلف من ركوب الذي هو باشرة ١٢ عليه **قوله** اصطدام اصطدام بما يجره فتي وجب بهن فقول اصطدام
لضمان انما صدم بعضها بعضا ١٣ من **قوله** فعل عاقله الخ وفيه ليس على الملاحق بل محمول على ما اذا اتقا بلا ماني الاختيار سار رجل على وابة فجاءه ركب من خلفه فصد به فطب المخضر والضمان على المتقدم وان طاب المتقدم فاضمان
على المخضر وكذا في سفينتين عن ابى السعود راد المختار **قوله** رية الاخر وذكر الفارس ليس بقيد فالحكم في اصطدام المشايين وهو تها بركه كذا ذكره في المبسوط ١٤
قوله كما اذا كان الاصطدام الخ لو كان الاصطدام عند انفا لا يجب نصف الدية اتفاقا لان كلنا ضمانات بعقله وفعل الاخر فمجرد نصف الدية يبرأ نصفه كما كانا جرح كل منهما صاحبه ولم يذكر في البرية والكماني في صورة
الحد مصرحان في ضمن دليل النصف ولذا قال في الكافية اى يجب نصف الدية في العمدة على عاقلة كل واحد وفي الخطأ تجب الدية الكاملة على ما ذكر في الكتب خلافا ذكر الخطأ في وضع المسئلة والحمد في بيان قول النصف ١٥
قوله كما لا شيء الخ اي ان اذات بالوقوع في المير مع ان المير ينقسم في قاعة الطريق ليست بسبب لموت بل بمير مع الشيء اليها سبب للموت والمعنى فيه ايضا بان كل واحد منهما مدفوع لصاحبه فكانه اوقع من الدابة
بمعه وبذلك لان دفع صاحبها عليه مستحقة لا لا في الحكم فاما قوة الصدم فلا يصح ان يكون عليه معاقرة لدفع الصادم فهو بمنزلة من وقع في يده خطر بارجل في الطريق يجب الضمان على الماخفوان كان ولا مشيه وتعلق في نفسه لما يجرى
في المير ١٦ **قوله** وروى عن علي الخ عبد الرزاق في مصنفه في القسامة من اشعث عن الحكم عن علي ان رجلا من اعداء صاحبها ضامن كل واحد منها لصاحبه الدية ١٧ شرح قايه **قوله** فربما الخ فان قيل
القياس لا يصح مرجحاه عليه ثبت به الحكم والتزجج اى يكون باليس بطلته فلا معنى فتدارعت رواياته فتناظرت فربما قولنا بما ذكرنا من الدليل ان قول القياس انما يكون عليه عند عدم النص فاما عند وجود النص فلا يصح مرجحاه
النص موجودا فالمر على صحيح التزجج بما اقول روى انه اوجب النصف محمول على ما اذا كانا عادين حيث يجب نصف دية كل واحد منهما على المحدث على عاقلة كل واحد منها عندنا ايضا ١٨ **قوله** فربما ذكر الخ جواب عن
السائل المذكورة في جهتها وذلك لان الفعل لما كان مخطورا كان مرجحا للضمان ولكن لم يعبر في حق نفسه لعدم الفائدة فمقتط اجاب الضمان في حق نفسه واعتبر في حق غيره فلذلك وجب على عاقلة كل منها نصف الدية ولما فيها عن فيه
فالشئ صريح فمنه يقد مرجحا للضمان في حق نفسه اصلا فكان صاحبه قائما له غير معارضة اهله في قتله فيجب على عاقلة كل منها تمام دية الاخر من شئ حتى سقط في المير من الماخفوان كان السقوط بالحضر والشئ جميعا لكن لما كان الشئ
مباحا لم يبر ١٩ **قوله** بل انى ذكرناى وجوب نصف الدية في العمدة على عاقلة كل واحد منها وفي الخطأ الدية الكاملة ١٢ عليه **قوله** تجب على الخ لان كل واحد منها صا قالا لصاحبه فوجب على عاقلة الحر قيمة
نعمه ثم قتلت الضمان والى واختلف ولا فيكون بدله لو شته المحرم عليه وهو لو كان القيمة التي دفعها عاقلة المحارر بدلا عن عاقلة واكثره المحرم بجمته كونه منتفقا لا بجمته كون الوفاة ٢٠

حدیث روایت عن علی فی فائسین اصطفا ما أنه اوجب علی کل واحد منهما نصف دية الآخر وروی انه اوجب علی کل واحد منهما کل دية الآخر لاجدة هکذا وانهما یرى
ابن ابی شیبة من طریق ابراهیم عن علی فی فائسین اصطفا ما فبات احدهما انه ضمن الحی المیت ومن وجده اخر عن علی یضمن الحی دية المیت وهما منقطعان وایحد الرضا فی طریق الحكم
عن علی یضمن کل واحد منهما صاحبه ۛ

كذا ما يحمل عليها لانه متعدي في هذا التسبب لان الوقوع بتقصير منه وهو ترك الشدة او الاحكام فيه بخلاف الرد لانه لا يشد في العادة ولا لانه قاصد لحفظ هذه الاشياء كما في المحمول على عاتقه دون اللباس على ما مر من

قبل فيقيد بشرط السلامة قال ومن قاذق طارافه وضامن لها او طافان وطى بعير انسانا ضمن به الدية على العاقلة لان القائد عليه حفظ القطار كالسائق وقد امكنه ذلك وقد صار متعديا بالتقصير فيه والتسبب بوصف التعدي سبب الضمان الا ان ضمان النفس على العاقلة فيه ضمان الهال في ماله وان كان معه سائق

فالضمان عليهما لان قائد الواحد قائد للكل وكذا سائقه لاتصال الازمة وهذا اذا كان السائق في جانب من الابل اما اذا كان توسطها واخذ بزمام واحد ما يضمن ما عطب بها هو خلفه ويضمن ما تلف بها بين يديه لان القائد لا يقود ما خلف السائق لانفصام الزمام والسائق يسوق ما يكون قد امه قال وان ربط رجل بعيرا

الى القطار والقائد لا يعلم فوطى العروبط انسانا فنقله فعلى عاقلة القائد الدية لانه يمكنه صيانة القطار عن ربط غيره فاذا ترك الصيانة صار متعديا وفي التسبب الدية على العاقلة كما في القتل الخطأ ثم يرجعون بها على عاقلة الرابط لانه هو الذي وقعهم في هذه العهدة وانما لا يجب الضمان عليهما في الابتداء وكل منهما مستتب لان الربط من القود بمنزلة التسبب من المباشرة لاتصال التلف بالقود دون الربط قالوا هذا

اذا ربط والقطار تسير لانه امر بالقود دلالة فاذا لم يعلم به لا يمكنه التحفظ من ذلك فيكون قرار الضمان على الرابط اما اذا ربط والابل قيام ثم قاده ضمنها القائد لانه قاد بعير غيره بغير اذنه لا صريحا ولا دلالة فلا يرجع بها لحقه عليه قال ومن ارسل بهيمة وكان لها سابقا فاصابت في فورها يضمنه لان الفعل انتقل اليه بواسطة السوق قال ولو ارسل طيرا وساقه فاصاب في فوره لم يضمن والفرق ان بدن البهيمة يحتمل

السوق فاعتبر سوقه والطير لا يحتمل السوق فصار وجود السوق وعدمه بمنزلة وكذا لو ارسل كلبا ولم يكن له سائقا لم يضمن ولو ارسله الى صيد ولم يكن له سائقا فخذ الصيد قتله حل وجه الفرق ان البهيمة مختارة في فعلها ولا تصلح نائبة عن المرسل فلا يضاف فعلها الى غيرها هذا هو الحقيقة الا ان الحاجة مست في الاصطياذ فاضيف الى المرسل لان الاصطياذ مشروع ولا طريق له سواه ولا حاجة في حق ضمان العدو وان

له قولهم بخلاف الروايتين انما كان لا يباردا فستقط عنه وطب به انسانا وغيره لضمان عليه لان الانسان لا يقصد حفظ اللباس ولا يمكنه ان يشي بها ولا يستطاع الانتفاع عنه يجعل عقوبته له قوله ولا يقصد حفظه لان اللباس تبع طابس وهو يوقع في الطريق ويحترق انسانا لا يضمن الضمان فكذا اذا عثر بلباسه لم يضمن قوله كما في المحمول على عاتقه فانه اذا وقع على شيء فالتلف فانه يجب الضمان بخلاف اللباس فانه لا يقصد حفظه

له قوله اما اذا كان توسطها الخ قيد التوسط باخذ الزمام لانه اذا لم ياخذ الزمام فهو سائق للكل او قائد لانسان كان يكون اجانا وسطها واجانا يتقدم وادها تياخر ولو كان رجل راكبا وسط القطار رسل بعيره يسوق منها شيئا لم يضمن فيما يصيب الابل التي بين يديه ولكن يضمن في الضمان فيما اصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه اما في البعير الذي هو عليه لانه ركب واما فيما خلفه فلانه قائد لما خلفه لان زمام ما خلفه مربوط بعيره قال بعض المتأخرين فذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده واما اذا كان يوثقها على بعيره او قاعلا لا يفعل شيئا يكون به قائد لما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه من غير المتاع الموضوع على بعيره كذا في البسوط

له قوله زمام زمام بالكرسرى وجها ذكره درجوب بين شتر كند ١٢م قوله والقائد لا يضمن قديمه يضمن عليه قوله ثم يرجعون بها على عاقلة الرابط لان زمام ما خلفه مربوط بعيره قال بعض المتأخرين فذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده واما اذا كان يوثقها على بعيره او قاعلا لا يفعل شيئا يكون به قائد لما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه من غير المتاع الموضوع على بعيره كذا في البسوط

له قوله زمام زمام بالكرسرى وجها ذكره درجوب بين شتر كند ١٢م قوله والقائد لا يضمن قديمه يضمن عليه قوله ثم يرجعون بها على عاقلة الرابط لان زمام ما خلفه مربوط بعيره قال بعض المتأخرين فذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده واما اذا كان يوثقها على بعيره او قاعلا لا يفعل شيئا يكون به قائد لما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه من غير المتاع الموضوع على بعيره كذا في البسوط

له قوله زمام زمام بالكرسرى وجها ذكره درجوب بين شتر كند ١٢م قوله والقائد لا يضمن قديمه يضمن عليه قوله ثم يرجعون بها على عاقلة الرابط لان زمام ما خلفه مربوط بعيره قال بعض المتأخرين فذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده واما اذا كان يوثقها على بعيره او قاعلا لا يفعل شيئا يكون به قائد لما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه من غير المتاع الموضوع على بعيره كذا في البسوط

له قوله زمام زمام بالكرسرى وجها ذكره درجوب بين شتر كند ١٢م قوله والقائد لا يضمن قديمه يضمن عليه قوله ثم يرجعون بها على عاقلة الرابط لان زمام ما خلفه مربوط بعيره قال بعض المتأخرين فذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده واما اذا كان يوثقها على بعيره او قاعلا لا يفعل شيئا يكون به قائد لما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه من غير المتاع الموضوع على بعيره كذا في البسوط

له قوله زمام زمام بالكرسرى وجها ذكره درجوب بين شتر كند ١٢م قوله والقائد لا يضمن قديمه يضمن عليه قوله ثم يرجعون بها على عاقلة الرابط لان زمام ما خلفه مربوط بعيره قال بعض المتأخرين فذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده واما اذا كان يوثقها على بعيره او قاعلا لا يفعل شيئا يكون به قائد لما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه من غير المتاع الموضوع على بعيره كذا في البسوط

له قوله زمام زمام بالكرسرى وجها ذكره درجوب بين شتر كند ١٢م قوله والقائد لا يضمن قديمه يضمن عليه قوله ثم يرجعون بها على عاقلة الرابط لان زمام ما خلفه مربوط بعيره قال بعض المتأخرين فذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده واما اذا كان يوثقها على بعيره او قاعلا لا يفعل شيئا يكون به قائد لما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه من غير المتاع الموضوع على بعيره كذا في البسوط

اعين عينها وعينا المستعمل فكانها ذات اعين اربعة فيجب الربع بقوات احدها قال ومن سار على دابة

في الطريق فضر بها رجل او تخسها فنفخت رجلا او ضربته بيدها او نفرت فصد منه فقتلته كان ذلك على

الناخس دون الراكب هو المرمى عن عمرو ابن مسعود رضي الله عنهما ولان الراكب المركب مدفوعا بدفع

الناخس فاضيف فعل الدابة اليه كانه فعله بيده ولان الناخس متعد في تسببه والراكب في فعله غير

متعد فيترجم جانبه في التغريم للتعدى حتى لو كان واقفا دابته على الطريق يكون الضمان على الراكب الناخس

نصفين لانه متعد في الايقاف ايضا قال وان نفخت الناخس كان دمه هدر لانه بمنزلة الجاني على نفسه

وان القيت الراكب فقتلته كان ديتة على عاقلة الناخس لانه متعد في تسببه وفيه الدية على العاقلة قال

ولو وثبت بنخسه على رجل او وطئت فقتلته كان ذلك على الناخس دون الراكب لما بيناه والواقف في ملكه

والذي يسير في ذلك سواء وعن ابي يوسف انه يجب الضمان على الناخس الراكب نصفين لان التلف حصل بثقل

الراكب وطئ الدابة والثاني مضاف الى الناخس فيجب الضمان عليهما وان نخسها باذن الراكب كان ذلك بمنزلة

فعل الراكب لو نخسها ولا ضمان عليه في نفحتها لانه امره بما يملكه اذ النخس في معنى السوق فصاح امره به انتقل

اليه لمعنى الامر قال ولو وطئت رجلا في سيرها وقد نخسها الناخس باذن الراكب فالدية عليه ما نصفين

جميعا اذ كانت في فورها الذي نخسها لان سيرها في تلك الحالة مضاف اليها والاذن يتناول فعله السوق

ولا يتناول له من حيث انه اتلاف فمن هذا الوجه يقتصر عليه والركوب وان كان علة للوطئ فالنخس ليس بشرط

لهذه العلة بل هو شرط او علة للسير والسيرة للوطئ ولهذا لا يترجم صاحب العلة كمن جرح انسانا فوقه

في بئر حفرة غيره على قارعة الطريق ومات فالدية عليهما لما ان الحفر شرط علة اخرى ون علة البحر كذا هذا

ثم قيل يرجع الناخس على الراكب بما ضمن في الايطاء لانه فعل بامرهم وقيل لا يرجع وهو الاصح فيما اراه لانه

لم يامرهم بالايطاء والنخس ينفصل عنه وصار كما اذا امر صبيتا يستمسك على الدابة بتسييرها فوطئت انسانا

ومات حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر لانه امره بالتسيير والايطاء ينفصل عنه وكذا اذا

ناوله سلاحا فقتل به اخر حتى ضمن لا يرجع على الامر ثم الناخس انما يضمن اذا كان الايطاء في فور النخس حتى

العه قوله قال اي المصنف وانما قلنا كذلك لان هذه المسئلة وما بعد اليست مذكورة في البداية بل هي من مسائل الاصل ١٢ يعني قوله نخسها بالنخس يترجم يا سائر

اعلمت كمن زود ١٢ م قوله نفخت يقال نفخت الدابة الشئ اذا ضربته بحذافيرها كذا نقل في الكفاية وفي تهذيب الارب نفعي زود نانه وجران يقال نفخت الدابة اذا ضربت جافرا ١٣ م قوله دون الراكب

فان قيل القياس يقتضي ان يكون الضمان على الراكب لكونه مباشر او ان لم يكن متديرا لان المتدير ليس من شرطه فان لم يخص به فلا نقل من الشرطه فاجاب ان القياس ترك بالاشرفية اثره ورواين مسعود رضي الله عنهما وقد اشار

المصنف ايضا الى الجواب بقوله ولان الراكب والمركب مدفوعان بدفع النخس والمدفوع الى الشئ وان كان مباشرا لا يعتبر مباشرا كما في الاكراه الكمال فلا يجب عليه جزاء مباشرة ان فرض مباشرة التسبب ايضا لانه يعتمد المتدير

وبموقوفه ١٤ م قوله والراكب في فور النخس يعني ان الراكب مباشر فيها اذا غفلت بالوطئ لانه يحصل التلف بالثقل كما تقدم وليس الكلام هنا في ذلك وانما هو في النفع بالرجل والضرب باليد والصدمة فكانا وسببين

وترجم الناخس في التزميم للتعدى ١٥ م

العه قوله لما بينا اشارة الى قوله لان الراكب والمركب مدفوعان وفي النهاية هو قوله لانه متعد في تسببه وليس بشئ فاعلم ١٦ م قوله سوا اي يجب الضمان على الناخس في كل حال لان الوقوف في ملكه ليس

تبعدا كسيرة فيه بخلاف الوقوف في الطريق فانه تعدد لانه يكون الضمان على الراكب والنخس نصفين لانه متعد في الايقاف ايضا ١٧ م قوله والثاني اي الوطئ مضاف الى الناخس لانه كالسائق مع الراكب فيضمانا بالوطئ

الدابة ١٨ م قوله ولا يتناول من حيث انه اتلاف لوجوه انفصال السوق عن الاتلاف فليس عليه ولا من ضرورته فمن هذا الوجه يقتصر عليه اس على الناخس لان الراكب اذن له بالسوق لا بالايطاء ١٩ م قوله

والركوب الخ جواب سوال تقريره ان الراكب صاحب علة للوطئ على معنى ان يستعمل رجل الدابة في الوضع والدفع فكان ذلك بمنزلة فعل رجل تحقيقه ولهذا يجب عليه الكفارة دون الناخس فانه صاحب شرط في حق فعل الوطئ

والامانة الى العلة الاولى ووجهان الركوب وان كان علة الوطئ ولكن النخس ليس بشرط لهذه العلة فانه من الركوب بل هو شرط او علة للسيرة والسير علة للوطئ فكان الوطئ ثابتا بطنين فيجب الضمان عليهما ٢٠ م

قوله صبيتا يستمسك الخ انما يقيد بذلك لانه اذا لم يستمسك فلا ضمان على احد الا الصبي فلان شتره بمنزلة الحمل على الدابة فلا ضمانات السيرة والسير على الرجل فلا يلزم لغيره وانما لم يصف يسرا الى احد كانت شتره وتعلها

جبله ٢١ م قوله يستمسك اي يقدر على الركوب على الدابة وفي التاج الاستمسك كجك وزود ١٢ -

قال واذا جنى العبد جناية خطأ قيل لمولاه اما ان تدفعه بها او تقديه وقال الشافعي جنايته في رقبته
 يباع فيها الا ان يقضى المولى الارش وفائدة الاختلاف في اتباع الجاني بعد العتق والمسألة مختلفة بين الصحابة
 رضوان الله عليهم له ان الاصل في موجب الجناية ان يجب على المثلث لانه هو الجاني الا ان العاقلة تتحمل عنه
 ولا عاقلة للعبد لان العقل عندك بالقرابة ولا قرابة بين العبد ومولاه فتجب في ذمته كما في الذمي ويتعلق
 برقبته يباع فيه كما في الجناية على المال ولنا ان الاصل في الجناية على الذمي حالة الخطأ ان تتباع عن
 الجاني تحرزا عن استيصاله والاحجاف به اذ هو معذور فيه حيث لم يتعمد الجناية وتجب على عاقلة الجاني
 اذا كان له عاقلة والمولى عاقلته لان العبد يستنصر به والاصل في العاقلة عندنا النصرة حتى تجب على اهل
 الديوان بخلاف الذمي لانهم لا يتعاقلون فيما بينهم فلا عاقلة فتجب في ذمته صيانة للدم عن الهدر وبخلاف
 الجناية على المال لان العواقل لا تعقل المال الا انه يخير بين الدفع والفداء لانه واحد وفي اثبات الخيرة
 نوع تخفيف في حقه كيلا يستأصل غير ان الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح ولهذه ايسقط الموجب بموت العبد

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

قوله اختلف الصحابة في العبد الجاني هل يدفع او ينفذ او ياعلمه اذ الاعن على اخراجه ابن ابي شيبة قال ما جنى العبد ففي رقبتنه ويخبر مولاه ان شاء فدا وان شاء دفعه

لفوات محل الواجب وان كان له حق النقل الى الفداء كما في مال الزكوة بخلاف موت المجاني الحر لان الواجب لا يتعلق بالحر استيفاء فصار كالعبد في صدقة الفطر قال فان دفعه ملكه ولي الجناية وان فداه فداه بارشها وكل ذلك يلزمه حالا اما الدفع فلان التاجيل في الاعيان باطل وعند اختيار الواجب عين واما الفداء فلا نه جعل بدلا عن العبد في الشرع وان كان مقدرا بالمتلف ولهذا سمي فداء فيقوم مقامه ويأخذ حكمه فلهذا وجب حالا كالمبدل وايضا اختاره وفعله لا شيء لولي الجناية غيره اما الدفع فلان حقه متعلق به فاذا خلى بينه وبين الرقبة سقط واما الفداء فلانه لاحق له الا الارش فاذا اوفاه حقه سلم العبد له فان لم يتخذ شيئا حتى مات العبد بطل حق المجنى عليه لفوات محل حقه على ما بينا وان مات بعد ما اختار الفداء لم يبرأ التحول الحق من رقبة العبد الى ذمة المولى قال فان عاد فجنى كان حكم الجناية الثانية كحكم الجناية الاولى معناه بعد الفداء لانه لما طهر عن الجناية بالفداء جعل كان لم تكن وهذا ابتداء جنائية قال وان جنى جنائتين قيل للمولى اما ان تدفعه الى ولي الجنائتين يقتسمانه على قدر حقيهما واما ان تفديه بارش كل واحد منهما لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها كالدين المتلاحقة الا ترى ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجنائية فحق المجنى عليه الاول اولى ان لا يمنع ومعنى قوله على قدر حقيهما على قدر اشر جنائتيهما وان كانوا جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان فداه فداه بجميع اروشهم لما ذكرنا ولو قتل واحدا وفقاعين اخريقتسمانه اثلاثا لان اشر العين على النصف من اشر النفس وعلى هذا حكم الشجيات وللمولى ان يفدى من بعضهم ويدفع الى بعضهم مقدارا ما تعلق به حقه من العبد لان الحقوق مختلفة باختلاف اسبابها وهي الجنائيات المختلفة بخلاف مقتول العبد اذا كان له وليان لم يكن له ان يفدى من احدهما ويدفع الى الاخر لان الحق متحد لاتحاد سببه وهي الجنائية المتحدة والحق يجب للمقتول ثم للوارث خلافة عنه فلا يملك التفريق في جباها قال فان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجنائية ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها وان اعتقه بعد العلم بالجنائية وجب عليه الارش لان في الاول قوت حقه فيضمنه وحقه في اقلها ولا يصير مختارا

له قوله كما في مال الزكوة فان موجب مال الزكوة هو انما وجب من النصاب يسقط بهلاك النصاب بعد التحول لان الواجب جز من النصاب فيسقط بهلاكه وان كان لصاحب حق نقل اداء الزكوة من مال الى آخر بخلاف جنائيات الحر حيث لا يتعلق الواجب بذمة استيفاء لان ليس بالمال فلم يسقط بموت المجاني كالعبد في صدقة الفطر فلم يتعلق صدقة الفطر برقبة العبد استيفاء لا يسقط صدقة الفطر بموته كما في قوله فلا نه جعل بدلا لان قول كونه الشيء بدلا عن شيء لا يستلزم الاتحاد في الحكم الا ترى ان المال قد يقع بدلا عن القصاص ولم يتحد في الحكم فان القصاص لا يتعلق بحق المولى واذا صار ما تعلق به وكذلك التمسك بملك من الوضوء والنية من شرط دون الاصل ويجوز ان يقال الاصل ان لا يفارق الفرع الا بالضرورة والمسائل المذكورة تغيرت بذلك وهو ان القصاص غير صالح فان تعلق حق المولى بالمال فلا يتعلق حقه به والشراب غير مطهر بطبيعته فلم يكن بد من الحاق النية به ليكون مطهرا شرعا بخلاف الماء وفيما نحن فيه ليس امر ضروري يمنع من الحلول الذي هو اصل الحكم فيكون مقتضاها ١٢ ع ١٣ قوله حكم الجنائية الاولى اي يقال للمولى دفعه بالجنائية الثانية اذ لو حكم في الجنائية الاولى كما في قوله معناه بعد الفداء انما هو المسألة بهذا لانه اذا لم يفده من الجنائية الاولى لم يجزى اخرى كان المسألة عين المسألة الثانية وهو قوله وان جنى جنائتين قيل للمولى اما ان تدفعه الى آخره ١٢ ع ١٣ قوله لا يمنع الخ وبذلك خلافت الرهن فان تعلق حق الرهن بالرهن يمنع تعلق حق الثاني به حتى ان الرهن لو مات بعد الرهن وعبر دون حقيقته قبل الرهن اوجبه ولا يتعلق سائر الدين به لان الرهن ايقاعا والارتمان استيفاء حكم فيعبران بالايضا والاشبهاء الحقيقين ففي الحقيقة لا يمتنع تعلق كل واحد في الحكم ١٢ ع ١٣ قوله على قدر اشر جنائتيهما لان المستحق انما يتحقق عوضا عما فات عليه فلا بد من ان تقسم على قدر المعوض كما في الايضاح ١٢ ع ١٣ كانه قوله وعلى ذلك الشجيات بمن روي رعا من رعيته واخر بائنة واخر مشقة ثم اختار للمولى الدفع بدفع الى صاحب الموضع يمدد العبد لانه نفس ما عتق الى صاحب البائنة فلهذا لان له الفداء ونفس ما عتق من الرقبة كذا ١٢ ع ١٣ قوله لان الحقوق مختلفة يعني فما كان مختارا في احد من خلافات اختار في حق الآخر كما لو انفرد كل واحد منهم ١٢ ع ١٣

فله قوله والحق يجب اشر هذا جواب اشكال وهو ان يقال الحق وان كان مختارا بالنظر الى السبب فهو متعدد بالنظر الى المستحقين فينبغي ان يكون المولى من ان يفدى من احد ما يدفع الى الآخر كما في الجنائيات المختلفة كما في قوله ثم للوارث خلافة عنه لا يقال الملك ثبت للوارث حقيقة وكما للميت حكما فقط لانه ليس من اهل الملك حقيقة فوجب ترجيح جانب الوارث لان ملك الميت اصل وملك الوارث منفرع عليه واعتبار الاصل اولى ١٢ ع ١٣ قوله فان اعتقه الخ الاصل في جنس هذه المسائل ان المولى متى احدث في العبد تصرفا يبرئه عن الدرع ويبرء عالم بالجنائية بصيرته فصار العبد اذا احدث تصرفا لا يبرئه عن الدرع لا يصير مختارا وان كان عالما بالجنائية ١٢ ع ١٣ قوله وحقق في اقلها الدليل على انه حقيق في اقلها ليس له ولاية المطالبة الاكثر ١٢ ع ١٣

للفداء لانه لا اختيار بدون العلم وفي الثاني صار مختاراً لان الاعتاق يمنعه من الدفع فالقدام عليه
اختيار منه للاخرو على هذين الوجهين البيع والهبة والتدبير والاستيلاء لان كل ذلك مما يمنع الدفع لزول
الملك به بخلاف الاقرار على رواية الاصل لانه لا يسقط به حق ولى الجنائية فان المقر له يخاطب بالدفع
اليه وليس فيه نقل الملك لجواز ان يكون الامر كما قاله المقر والحقق الكرخي بالبيع وانواته لانه
ملكه في الظاهر فيستحقه المقر له باقراره فاشبهه البيع واطلاق الجواب في الكتاب ينتظم النفس
ومادونها وكذا المعنى لا يختلف واطلاق البيع ينتظم البيع بشرط الخيار للمشتري لانه يزيل الملك
بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع ونقصه وبخلاف العرض على البيع لان الملك ما زال ولو باعه بيعاً
فاسداً لم يصير مختاراً حتى يسلمه لان الزوال به بخلاف الكتابة الفاسدة لان موجبها يثبت قبل
قبض البديل فيصير بنفسها مختاراً ولو باعه مولاه من المجنى عليه فهو مختار بخلاف ما اذا وهبه منه
لان المستحق له اخذ به بغير عوض وهو متحقق في الهبة دون البيع واعتاق المجنى عليه بامر المولى بمنزلة
اعتاق المولى فيما ذكرناه لان فعل المأمور مضان اليه ولو ضربته فنقصه فهو مختار اذا كان عالماً بالجنائية
لانه حبس جزء منه كذا اذا كانت بكر اقوطها وان لم يكن معلقاً لقلنا بخلاف التزويج لانه عيب من حيث
الحكم وبخلاف وطى الثيب على ظاهر الرواية لانه لا ينقص من غير اطلاق وبخلاف الاستخدام لانه لا يختص
بالمالك ولهذا لا يسقط به خيار الشرط ولا يصير مختاراً بالاجارة والرهن في الاظهر وكذا ابا الاذن في التجارة
وان ركبته دين لان الاذن لا يفوت الدفع ولا ينقص الرقبة الا ان لولى الجنائية ان يمنعه من قبوله لان الدين
بحقه من جهة المولى فيلزم المولى قيمته قال ومن قال لعبده ان قتل فلاناً او رميته او شججته

له قوله بخلافه ان قوله الخ يعني انما جنى العبد جناية فقال وليها هو عبدك فاذا فعل ما قد فعل برفلطان الخ نائب وديعة عندي او عارية او امانة او رهن لا يصير خذ الفل فلان لا ذكر في الكتاب ولا يندفع عند الخصومة حتى يقم على ذلك ميتة فان اقامها فلا امر الى قوم الخ نائب وان لم يقمها فوطب بالدفن او العتق ولا يصير خذ الفل مع ملكه من الدفن **١٢** **له** قوله لجواز ان يكون الامر كما قاله المقرى لجواز ان يكون العبد عبد المقر في فضايل المقر ان النصر بالدفن الى دلى الجناية **١٣** **له** قوله واكثره كفى الخ وفي الاصح وقد اطلق الواجب ان يصير خذ الفل بمرتبة خذ الفل من على الاصول **١٤** **له** قوله واللاق الجواب يرد بقوله ضمن الاصل من قيمة ومن ارشها وقيل يرد بقولني في اول الباب وانما جنى العبد جناية فانه منظم الخ يعني انما باع المولى العبد الجاني بشرط الخبير المشتري كان ذلك اختيارا من مصلحته وفي الاصح ان المالك ثبت المشتري ما اطلق قول الى خيفته فلما الباشي بزل وان لم يثبت للمشتري وفوت الدفن يكون بطلان ملك الباشي **١٥** **له** قوله اقول ان المالك في البيع العاصد بالتسليم **١٦** **له** قوله بخلاف المكتبة العاصدة اي يصير خذ الفل بمرتبة خذ الفل بمرتبة العاصدة بخلاف البيع العاصد فان هناك لا يكون خذ الفل قبل التسليم الى المشتري وفي الاصح ان موجب عقد المكتبة العاصدة ثبت بنفس العقد بمرتبة تسليمه بالادارة كانت المكتبة نظير البيع العاصد بمرتبة قبضه **١٧** **له** قوله العاصدة بان كاتب المسلم عبدا الجاني على غلوه خنزير فانه يصير خذ الفل **١٨** **له** قوله ولو ضرب بقتله بان اثره حتى صار جرحه فلا قلت قبضه بقتله اثر الضرب فهو خذ الفل لان حاله الجناية لو ضرب جرحه ومنه ما لا يخبر به ولم يعلم بان عليه الاصل من قيمته ومن الارش ان كان يرضى على الامان يأخذنا قصدا لما كان على المولى لانه ما مضى به ناقصا ما كان النقصان محل بآخرة سادته **١٩** **له** قوله وجب ان لا يضر المولى من غير فدية يستحقه من غير ان يرضى عليه البياض قبل ان يرضى فيه فيكون خذ الفل قبل يرضى او يرضى لان النقصان لما زال جعل كان لم يكن ولو فرض من حاله البياض فخصه القمعي الديرية ثم زال البياض فاقصدا بغيره لان الجناية قد استحكم بانهاض العقد الديرية **٢٠** **له** قوله وان لم يكن معلقا فانما قيد بلاثبات الفرق بين وعلى البكر والتميب لان بولي التيب لا يكون خذ الفل لم يكن الا على معلقا في ظاهر الرواية وروى عن ابى يوسف ان مطلق المولى يكون اختيارا لان المولى يختص بالملك فيكون وليا على الساك العين **٢١** **له** قوله بخلافه ان الترويح اي لا يصير به خذ الفل فلا يملكه من على المالك لا يجوز من البيع وعلى المصنف بقوله لا يجب من حيث الحكم وذلك لا يثبت به اختيارا لفظا كما لو اقر عليه بالستره حالما بالجناية فان به لا يقرر بغيره على نوع يجب ولكن لما كان مكيلا لم يثبت اختيارا لفظا **٢٢** **له** قوله على ظاهر الرواية فان قيل بالفرق بين يرضى على ظاهر الرواية وبين البيع بشرط الخبير فان المولى هناك فسخ البيع وان لم يكن معلقا ومنه لا يكون اختيارا لان كان معلقا لا يجب بانه لو لم يفسخ فسخ البيع وقع المولى حرلا فانه اذا اختار العبد بعد ذلك ملكا المشتري من بين المقتدرين له فحق زواجه باقتين ان المولى حصل في غير ذلك فلهما من ذلك جعلناه فسخا وهما اذا دفعها بالجناية لا يملكها على الجناية الا من وقت الدفن ولهذا لا يملك من زواجه بالان تبيس ان المولى كان في غير ذلك **٢٣** **له** قوله وبخلافه الاستحسان الخ يعني والاستحسان العبد الجاني بعد العلم بالجناية فيكون خذ الفل حتى لو وطب في الخنزير فانه على من الاستحسان بملكه فلم يدل على الاختيار **٢٤** **له** قوله في الاظهر انما استمرز ما ذكر في بعض نسخ الاصل انه يكون خذ الفل بالمرن والادارة لانه ثبت عليها بلا مستحقة فصار كالبيع وجبنا به الرواية ان الاجارة ينقض باسند فيكون حتى دلى الجناية فيها عذرا في نقضه جارة والرايين يمكن من خذ الفل الدين واستمر داد الرهن متى شاذ فلم يتحقق تجزؤه عن الدفن بغير من الضلعين فلا يحسن ذلك اختيارا **٢٥** **له** قوله من الدين فحقه من جهة المولى وجوب الدين في ذمة العبد نقصان العبد لان الغرض يقتضي دلى الجناية اذا دفع العبد الديرية فيكونه يدلو لم يكن ذلك السبب من جهة المولى وهو لا ذن لخلل ان يتحقق من قوله ناقصا **٢٦**

فانت حر فهو مختار للفداء ان فعل ذلك وقال زقرا لا يصير مختارا للفداء لان وقت تكلمه لا جنائية ولا علم له بوجوه ويعد الجنائية لم يوجد منه فعل يصير به مختارا الا ترى انه لو علق الطلاق او العتاق بالشرط ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم وجد الشرط وثبت العتق والطلاق لا يثبت في يمينه تلك كذا هذا ولنا انه علق الاعتاق بالجنائية والمعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كالمعتق فصار كما اذا اعتقه بعد الجنائية الا يرى ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فوالله لا اقربك يصير ابتداء الايلاء من وقت الدخول وكذا اذا قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فمرض حتى طلقت مات من ذلك المرض يصير فارقا لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض بخلاف ما اورد لان غرضه طلاق او عتق يمكنه الامتناع عنه اذا يمين للمنع فلا يدخل تحته ما لا يمكنه الامتناع عنه ولا انه حرّضه على مباشرة الشرط بتعليق اقوى الداعي اليه والظاهر انه يفعله فهذا ادلالة الاختيار قال واذا قطع العبد يد رجل عمدا فادفع اليه بقضاء او بغير قضاء فاعتقه ثم مات من اليد فالعبد صلح بالجنائية وان لم يعتقه رد على المولى وقيل للاولياء اقتلوه او اعفوا عنه ووجه ذلك هو انه اذا لم يعتقه سري تبيين ان الصلح وقع باطلا لان الصلح كان عن المال لان اطراف العبد لا يجري القصاص بينها وبين اطراف الحر فاذا سري تبيين ان المال غير واجب وانما الواجب هو القود فكان الصلح واقعا بغير بدل فبطل والباطل لا يورث الشبهة كما اذا وطى المطلقة الثالث في عدتها مع العلم بحرماتها عليه فوجب القصاص بخلاف ما اذا اعتقه لان اقدامه على الاعتاق يدل على قصده تصحيح الصلح لان الظاهر ان من اقدم على تصرف يقصد تصحيحه ولا صحة له الا وان يجعل صلحا عن الجنائية وما يحدث منها ولهذا النص عليه ورضي المولى به يصح وقد رضى المولى به لانه لما رضى بكون العبد عوضا عن القليل يكون ارضى بكونه عوضا عن الكثير فاذا اعتق يصح الصلح في ضمن الاعتاق ابتداء واذا لم يعتق لم يوجد الصلح ابتداء والصلح الاول وقع باطلا فبرّد العبد الى المولى والاولياء على خيرتهم في العفو القتل وذكر في بعض النسخ رجل قطع يد رجل عمدا فصالح القاطع المقتطوعة يده على عبد ودفعه اليه فاعتقه المقتطوعة يده ثم مات من ذلك قال العبد صلح بالجنائية الى آخر ما ذكرنا من الرواية وهذا الوضع يرد اشكالا فنبينا اذا عفا عن اليد ثم سري الى النفس ومات حيث لا يجب القصاص هنالك وهما قال يجب

له قوله فهو مختار في وفي المبسوط فان كانت جنائية العبد مما يتعلق به القصاص فلا شيء على المولى لان الواجب القصاص من العبد فلا شيء

على المولى لان الواجب هو القصاص على العبد وذلك لا يخفى بالحق والحرية فلا يصير المولى بالعتق ممتنا من ذل الجنائية فلذلك لا يلزم شيء من ذلك له قوله ولانه حرّضه على معناه ان المولى عرض العبد على مباشرة الشرط وهو القتل والرمي والشيخ تعليق الخ ١٢ عن ابيه له قوله ووجه ذلك ان في يده بيان الفرق بين ما اذا اعتق وبين ما اذا لم يعتق ١٢ ع

له قوله تبيين ان الصلح اي الدفع وسماه صلحا بناء على ما اختاره بعض المشايخ من ان الموجب الاصل هو العتق فكان الدفع بمنزلة الصلح لسقوط موجب الجنائية ١٢ ع له قوله فكان الصلح واقعا بغير بدل يعني المصارح عنه لان الذي كان الصلح وقع منه وهو المال قد نزل والذي وجد من القتل لم يكن وقت الصلح فبطل ١٢ ع له قوله كما اذا وطى الخ اي كما اذا طلق امرأته ثلثا ثم وطى بها في العدة مع العلم بحرماتها عليه فانه لا يصير شبهة لعدله ١٢ ع

له قوله الا وان يجعل صلحا الخ فيجعل مصلحا عن ذلك مقتضى للاقدام على الاتقان ويجعل المولى ايضا كذلك دلالة وشرط صحة الاتقضاء وهو ان كان مقتضى موجود ولذا النص الخ ١٢ ع له قوله وذكر في بعض النسخ قال في الاسلام وذكر في بعض نسخ هذا الكتاب اي كتاب الجراح الصغير هذه المسئلة على خلاف هذا الوضع وساقى الكلام مثل ما ذكر في الهداية وبعض الشايخين يرون النسبة الاولى بالنسبة المعروفة وعن اثنان بغير المعرفة ١٢ ع

له قوله الى آخر ما ذكرنا يعني فان لم ينتقد رد على المولى ويجعل الاولاد على خيرتهم بين القتل والعفو ١٢ ع له قوله وهذا الوضع اي الوضع الثاني وانما خص هذا النوع بوردوه اشكالا لان دفع العبد في هذا الوضع بطريق الصلح والصلح مقتضى للعفو لانه يثبت عن الخطيئة فيكون هذا نظير العفو ولا كذلك الوضع الاول لان الدفع ثم ليس بطريق الصلح لانه ليس فيه حظ من العبد موجب جنائية بتمامه وانما لم يكن الدفع بطريق الصلح لانه ليس فيه معنى العفو فلا يرد اشكالا على مسألة العفو ١٢ ع له قوله وهذا قال يجب فان قال قيل للاولياء اقتلوه ١٢ ع

[illegible]

قيمة العبد لانه غير مضطرب في دفع الزيادة وهذا اذا كان القتل خطأ وكذا اذا كان عمداً او العبد القاتل
 صغير الان عمده خطأ اما اذا كان كبيراً يجب القصاص لجريانه بين الحر والعبد ^{قال} واذا قتل العبد جليلين
 عمداً ولكل واحد منهما وليان فعفاً احد وليي كل واحد منهما فان المولى يدفع نصفه الى الآخرين او
 يفديه بعشرة الا ان درهم لانه لما عفا احد وليي كل واحد منهما سقط القصاص وانقلب مالا فصاركما للوجوب
 المال من الابتداء وهذا الان ^{اولا} حقهم في الرقبة او في عشرين الفا وقد سقط نصيب العافيين وهو النصف و
 بقي النصف فان كان قتل احدهما عمداً والاخر خطأ فعفاً احد وليي العمد فان فداه المولى فداه بخمسة
 عشر الفا خمسة الا ان الذي لم يعف من وليي العمد وعشرة الا ان لولي الخطأ لانه لما انقلب العمد مالا كان
 حق ولي الخطأ في كل الدية عشرة آلاف وحق احد وليي العمد في نصفها خمسة آلاف ولا تضايق في الفداء
 فتجب خمسة عشر الفا وان دفع اليهما ثلثا ثلثا لولي الخطأ وثلثه لغير العافي من وليي العمد عند أبي حنيفة
 وقال يدفعه ارباعاً ثلثة ارباعه لولي الخطأ وربعه لولي العمد فالقسمة عندهما بطريق المنازعة فيسلم
 النصف لولي الخطأ بلامنازعة واستوت المنازعة الفريقين في النصف الاخر فيتنصف فلهذا يقسم ارباعاً
 وعنده يقسم بطريق العول والمضاربة اثلاثاً لان الحق تعلق بالرقبة اصله التركة المستغرقة بالديون فيضرب
 هذا ان بالكل وذلك بالنصف ولهذا المسألة نظائر واداد ذكرناها في الزيادات ^{قال} واذا كان عبد بين
 رجلين فقتل مولى لهما اي قريباً لهما فعفاً احدهما بطل الجميع عند أبي حنيفة وقال يدفع الذي عفا نصف
 نصيبه الى الآخر ويفديه بربع الدية وذكر في بعض النسخ قتل وليا لهما والمراد القريب ايضاً وذكر في بعض
 النسخ قول محمد مع أبي حنيفة وذكر في الزيادات عبد قتل مولاه وله ابنان فعفاً احداً لا بنين بطل ذلك
 كله عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف الجواب فيه كالجواب في مسألة الكتاب ولم يذكر اختلاف
 الرواية لا في يوسف ان حق القصاص ثبت في العبد على سبيل الشيوخ لان ملك المولى لا يمنع استحقاق القصاص

^{١٢} قوله لا غير مضطرب الخ فان القيمة اذا كانت اقل من الفلأ فالمولى غير مضطرب الى المطالبة الزيادة على القيمة بل يدفع العبد ١٢ طرح وقاية ^٢ قوله غير مضطرب اي لا ضرورة له في اعطاء الزيادة
 لانه تخلف عن عمده الضمان باعطاء الاقل من الفلأ وقيمة العبد ١٢ ^٣ قوله فان القسمة عندهما الخ اصل هذا ما انفقوا عليه ان قسمه العيين اذا وجبت بسبب دين في الذمة كالعرب في التركة ونحوها كانت القسمة بطريق
 العول والمضاربة لعدم التضايق في الذمة فيثبت حق كل واحد منهما على وجه الكمال فيضرب الجميع حقهما واما اذا وجبت قسمة العيين ابتداء لا بسبب الدين في الذمة كماله بيع الغنم وبيع العنق وبيع ان فصولاً وبيع عبد انسان وكله فصولاً
 آخر باع نصفه واجاز المولى البيعين كان البيعين المشتريين ارباعاً فكانت القسمة بطريق المنازعة لان الحق اثبت في العيين ابتداء لا شئت بصيغة الكمال واذا ثبت هذا قال أبو يوسف ومحمد في هذه المسألة تنسبة
 ارباع العبد المدفوع لولي الخطأ وربعه لساكن من ولي العمد لان حق ولي العمد كان في جميع الرقبة فاذا عفا احدهما بطل حق وفرض النصف فيتعلق حق ولي الخطأ بهذا النصف بلامنازعة وبقي النصف الآخر واستوت منازعة ولي
 الخطأ والساكن من ولي العمد في هذا النصف فصار هذا النصف بينهما نصفين فكانت القسمة بينهما بطريق المنازعة ارباعاً كما في مسألة الغنم وبيع العنق وبيع عبد انسان في عين العبد في الارش الذي هو
 بدل الثلث والقسمة بينهما في غير العين يكون بطريق العول والمضاربة وهذا لان حق ولي الخطأ في عشرة آلاف وحق شريك العافي في خمسة ويضرب كل واحد منهما بحصة كرجل عليه ثلثة آلاف درهم الفان لرجل والعنق آخرات
 ويترك العنق درهم كانت التركة بين صاحبي الدين ارباعاً بطريق العول والمضاربة ثلثاً بالصاحب الالفين وثلثاً بالصاحب الالف كذا في اختلاف بيع الغنم لان الملك يثبت لمشتري ابتداء ١٢ ^٤ قوله
 العول اصل العول هو زيادة سهام الورثة اذا كثرت الفروض على مخرج السهام المفروضة الذي يقال له اصل المسألة ١٢ ^٥ قوله فيضرب قال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث اي ياخذ منه شيئاً يحكم ما من الثلث

^{١٢} قوله في الزيادات لصاحب المحيط وقاضي خان ايضا ولا في القاسم احمد بن محمد بن عمر القاني ولا في عبد الله محمد بن عيسى انضرير والناج ولصاحب الهداية ونقل الاكل في العافية منها في باب الاستناده كشف الظنون
^٦ قوله عند أبي حنيفة تر الخ لان القصاص وجب على كل واحد منهما في النصف من غير تعيين فاحتل ارباعاً وجب لكل منهما في كل العبد او في النصف من ذوات بين نصفه ونصف صاحبه او شيئاً ثلثاً وكل ذلك لا يمنع
 وجوب القود لان اجزاء العبد في حق القود ليس بعضها اولي من بعض والعالي لما عفا سقط نصيبه وانقلب نصيب الآخر مالا وذلك النصيب هو النصف فاحتل وجوب هذا المال كله من كل وجه بان يعتبر متعلقاً بنصيب صاحبه
 واحتل السقوط من كل وجه بان يعتبر متعلقاً بنصيب نفسه واحتل وجوب النصف بان يعتبر متعلقاً بها شيئاً ثلثاً فوقع الشك والمال لا يجب بالشك ١٢ ^٧ قوله وقال لا يدفع الخ يعني ان نصيب من لم يعف لما انقلب
 مالا بغوصه جاز نصف في ملك صاحبه في اصاب ملك صاحبه لم يسقط وهو الربح وما اصاب ملك نفسه سقط ١٢ ^٨ قوله ثبت في العبد الخ يعني ان حق كل واحد من المومنين في نصف القصاص شيئاً ثلثاً
 لان ملك المولى لا يمنع استحقاق القصاص لان العبد في حق الدم متعلق على اصل الحرية والمولى من دم كاجنبي فيستحق ودم بالقصاص فاذا وجب وجب لكل منهما نصف القود شيئاً ثلثاً نصف في ملكه ونصف في ملك صاحبه
 فاذا انقلب نصيب احدهما مالا فعول الآخر انقلب شيئاً ثلثاً فاصدقت ملكه سقط وبقي ما صادقت ملك صاحبه وهو الربح ١٢

له فاذا عفا احد هما اتقلب نصيب الاخر وهو النصف ما لا غير انه شائع في الكل فيكون نصفه في نصيبه
 والنصف في نصيب صاحبه فما يكون في نصيبه سقط ضرورة ان المولى لا يستوجب على عبده مالا وما كان
 في نصيب صاحبه بقي ونصف النصف هو الربع فلهذا يقال ادفع نصف نصيبك او افتده بربع الدية ولهما ان
 ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه بدل دمه ولهذ اتقضى منه ديونه وتنقذ به وصاياه ثم الورثة يخلفونه
 فيه عند الفراغ من حاجته والمولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا تخلفه الورثة فيه **فصل** ومن قتل عبداً
 خطأ فعليه قيمته لا تزيد على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة آلاف درهم او اكثر قضى له بعشرة آلاف
 الا عشرة وفي الامة اذا زادت قيمتها على الدية خمسة آلاف الا عشرة وهذا عند ابي حنيفة ومحمد و
 قال ابو يوسف والشافعي تجب قيمته بالغة ما بلغت ولو غصب عبداً قيمته عشرين ألفاً فهلك في يد تجب
 قيمته بالغة ما بلغ بالاجماع لهما ان الضمان بدل المالمية ولهذا يجب للمولى وهو لا يملك العبد الا من حيث
 المالمية ولو قتل العبد المبيع قبل القبض يبقى العقد وبقاؤه ببقاء المالمية اصلاً او بذلاً وصار كقليل القيمة
 وكالغصب ولا يبي حنيفة ومحمد قوله تعالى ودية مسلمة الى اهله او جهاً مطلقاً وهي اسم للمواجب بمقابلة
 الأدمية ولان فيه معنى الأدمية حتى كان مكلفاً وفيه معنى المالمية والأدمية اعلاها فيجب اعتبارها
 باهدار الادنى عند تعذر الجمع بينهما وضمن الغصب بمقابلة المالمية اذ الغصب لا يترد الا على المال وبقائه العقد
 يتبع الفائدة حتى يبقى بعد قتله عبداً وان لم يكن القصاص بدلاً عن المالمية فكذلك امر الدية وفي قليل القيمة
 الواجب بمقابلة الأدمية لانه لا سمع فيه فقد رنا ب قيمته رايًا بخلاف كثير القيمة لان قيمة المحرم مقدرة
 بعشرة آلاف نقصنا منها في العبد اظهراً لانحطاط رتبته وتعين العشرة بأثر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما
قال وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة لان اليد من الادنى نصفه فتعتبر بكمه
 اي القدر الذي يبي

له قوله فصل لما فرغ من بيان احكام جنات العبد شرع في بيان احكام الجنات على العبد

فقدم الاول ترجيحاً لاجاب الفاعلية ١٢ ٣ قوله خمسة آلاف العشرة هذا الظاهر الروايتين وفي رواية الحسن بن علي بن حنيفة نزع ان يجب خمسة آلاف درهم الا خمسة آلاف ٣ قوله وقال ابو يوسف والشافعي
 ان هذا القول من ابي يوسف وقوله لا يزداد على خمسة آلاف هذا الاختلاف بناء على ان الواجب بقتل العبد ضمان المالم او ضمان النفس فالابو يوسف والشافعي رجحوا جانب المالمية لان ضمان المالم بالمال اصل
 وضمان النفس بالمال بخلاف الاصل ومما امكن ايجاب الضمان على موافقة القياس لا يصار الى ايجابه بخلاف القياس ١٢ ٤

٣ قوله ولهذا يجب للمولى ان يعي لو كان بدل الدم لكان للعبد ذم في حق الدية سبغ على اصل الحرية ولهذا لا ينفذ امر المولى بالقصاص على عبده فان قيل وجوب الدية للمولى لا يدل على كونه بدل المالمية الا ترى ان
 القصاص يجب للمولى لو قتل عبده عمداً وليس بمقابلة المالمية بالاتفاق قلنا استيفاء القصاص مبنى على الولاية قال عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له والمولى ولي العبد فيجب القصاص له فاما استحقاق المالم فلا يثبت
 على الولاية بل على الارث اذا وجب بسبب ولا يجري الارث بين المولى وعبده فلهذا انما يستحقه بغير اراث الملك كما في سائر الاموال وكذا في الغصب ١٢ ٥ قوله بقي العقدي لو لم يكن الضمان بدل المالمية لما بقي العقد
 باعتباره لان البيع يتناول المالمية ١٢ ٦ قوله عند تعذر الجمع بينهما واصل التعداد ان لا يضمن الدية مع كمال القيمة في الخطا ولا يستوفي القصاص مع كمال القيمة في العمد ١٢ ٧ قوله لا يرد الا على المال وليس القتل
 بمنزلة استهلاك سائر الاموال لان ضمان الاموال يشبه ضمان التجارة الا ترى ان العبد المأذون لو اقر بقتل دابة انسان جازا قراره وبقول عبده لم يجز قراره وكذا تجب الكفارة بقتل العبد دون قتل الدابة على ان ضمان قتل
 العبد ضمان الجنات فيكون سبيل سبيل الجنات دون سبيل ضمان الاموال ١٢ ٨ قوله ولقاء العقد الخ هذا جواب عما قال ان العقد بائن بعد اقل المبيع في بدالبائع وبقاؤه بقاء المالمية اصلاً او بذلاً فاجاب ان لقاء
 العقد في تلك الصورة لا يشتمل البقاء على العاقبة فلا يكون القيمة بدلاً عن المالمية بل ان القتل لو كان عمداً يبقى العقد البقاء لا يشتمل البقاء على فائقة التخيير بين فسخ البيع واستيفاء القصاص فكذلك ان القصاص ليس بدلاً عن
 اجماعاً كذا امر الدية ١٢ ٩ قوله وفي قليل القيمة الخ جواب عن قولهما وصار كقليل القيمة ١٢ ١٠ قوله بأثر عبد الله بن عباس وفي عاتقه الكتاب بأثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ومولا يبلغ بقيمة العبد دية
 الحرف ناقص من عشرة دراهم رواه القدر في شرح المختصر للكرخي وبن قال الغني والشعبي ورواه عبد الرزاق وابن ابي شيبة كذا قال علي القاري وهذا كلام قوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف بالقياس
 واما طرق معرفة السماع من صاحب الوجه ١٢ ١١ قوله لا يزداد على خمسة آلاف الخ هذا الذي ذكره خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب الا في رواية عن محمد انه يجب في قطع يده
 خمسة آلاف الا خمسة وهذا العبد في حكم الجنات على اطره بمنزلة المالم ولهذا لا يجب القصاص بحال ولا تخلفها العاقلة الا ان يحدار قال في بعض الروايات القول بهذا يؤدي الى ان يجب بقطع طرف العبد فوقي ما يجب
 بقتله كما لو قطع يده العبد يساوي ثلثين الفاضل خمسة عشر الفا ١٢ ١٢

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله روى عن ابي عباس انه يقتض في العبد عشرة اذ بلغت دية عشرة آلاف الجودوى عبد الرزاق وابن ابي شيبة عن ابراهيم وعن الشعبي لا يبلغ بدية العبد دية الحر ١٢

ينقص هذا المقدار اظهر الخطا ورتبته وكل ما يقدر من دية المحرق فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد
 كالدية في الحر اذ هو بدل الدم على ما قرنا وان غصب امة قيمتها عشرون الفاقسات في يده فعلية تمام قيمتها
 لما بينا ان ضمان الغصب ضمان المالية قال ومن قطع يد عبد فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له
 ورثة غير المولى فلا قصاص فيه الا اقتص منه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا قصاص في
 ذلك وعلى القاطع ارش اليد وما نقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما لم يجب لقصاص في الوجه الاول
 لاشتباها من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق
 للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة فيتحقق الاشتباه وتعدرا الاستيفاء فلا يجب على وجه يستوفى و
 فيه الكلام واجتماعهما لا يزيل الاشتباه لان المالكين في المالكين بخلاف العبد الموصى بخدمته لرجل بربقته
 لا خراذ اقتل لان ما لكل منهما من الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع ازال الاشتباه ولم يحدد
 في الخلافية وهو ما اذا لم يكن للعبد ورثة سوى المولى ان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار احدى
 الحالتين والوراثة بالولاء على اعتبار الاخرى فنزل منزلة اختلاف المستحق فيما يحاط فيه كما اذا قال اخربقنى
 هذه التجارية بكذا فقال المولى زوجتها منك لا يحل له وطبها ولا ان الاعناق قاطع للسراية وبانقطاعها
 يبقى الجرح بلا سراية والسراية بلا قطع فيمتنع القصاص ولهما انا يتقنا بثبوت الولاية للمولى فيستوفيه وهذا
 لان المقضي له معلوم والحكم منتهى فوجب القول بالاستيفاء بخلاف الفصل الاول لان المقضي له مجهول ولا
 معتبر باختلاف السبب فهنا لان الحكم لا يختلف بخلاف تلك المسألة لان ملك اليمين يغاير ملك النكاح
 حكما والاعتناق لا يقطع السراية لذاته بل لاشتباها من له الحق وذلك في الخطا دون العبد لان العبد لا يصلح
 مالكا للمال فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حالة الموت يكون للميت لحرية فيقضى منه
 ديونه وينفذ وصاياه فجاء الاشتباه اما العبد فهو جبهه القصاص والعبد مبقى على اصل الحرية فيه وعلى
 اعتبار ان يكون الحق له فالمولى هو الذي يتولاها اذ لا وارث له سواه فلا اشتباه في من له الحق واذا اتمتع لقصا
 في الفصلين عند محمد يجب ارش اليد وما نقصه من وقت الجرح الى وقت الاعناق كما ذكرنا لانه حصل على
 ملكه ويبطل الفضل وعندهما الجواب في الفصل الاول كالجواب عند محمد في الثاني قال ومن قال

له قوله فهو مقدار من دية المحرق فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد كالدية في الحر اذ هو بدل الدم على ما قرنا وان غصب امة قيمتها عشرون الفاقسات في يده فعلية تمام قيمتها لما بينا ان ضمان الغصب ضمان المالية قال ومن قطع يد عبد فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه الا اقتص منه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا قصاص في ذلك وعلى القاطع ارش اليد وما نقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما لم يجب لقصاص في الوجه الاول لاشتباها من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة فيتحقق الاشتباه وتعدرا الاستيفاء فلا يجب على وجه يستوفى وفيه الكلام واجتماعهما لا يزيل الاشتباه لان المالكين في المالكين بخلاف العبد الموصى بخدمته لرجل بربقته لا خراذ اقتل لان ما لكل منهما من الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع ازال الاشتباه ولم يحدد في الخلافية وهو ما اذا لم يكن للعبد ورثة سوى المولى ان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار احدى الحالتين والوراثة بالولاء على اعتبار الاخرى فنزل منزلة اختلاف المستحق فيما يحاط فيه كما اذا قال اخربقنى هذه التجارية بكذا فقال المولى زوجتها منك لا يحل له وطبها ولا ان الاعناق قاطع للسراية وبانقطاعها يبقى الجرح بلا سراية والسراية بلا قطع فيمتنع القصاص ولهما انا يتقنا بثبوت الولاية للمولى فيستوفيه وهذا لان المقضي له معلوم والحكم منتهى فوجب القول بالاستيفاء بخلاف الفصل الاول لان المقضي له مجهول ولا معتبر باختلاف السبب فهنا لان الحكم لا يختلف بخلاف تلك المسألة لان ملك اليمين يغاير ملك النكاح حكما والاعتناق لا يقطع السراية لذاته بل لاشتباها من له الحق وذلك في الخطا دون العبد لان العبد لا يصلح مالكا للمال فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حالة الموت يكون للميت لحرية فيقضى منه ديونه وينفذ وصاياه فجاء الاشتباه اما العبد فهو جبهه القصاص والعبد مبقى على اصل الحرية فيه وعلى اعتبار ان يكون الحق له فالمولى هو الذي يتولاها اذ لا وارث له سواه فلا اشتباه في من له الحق واذا اتمتع لقصا في الفصلين عند محمد يجب ارش اليد وما نقصه من وقت الجرح الى وقت الاعناق كما ذكرنا لانه حصل على ملكه ويبطل الفضل وعندهما الجواب في الفصل الاول كالجواب عند محمد في الثاني قال ومن قال له قوله فهو مقدار من دية المحرق فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد كالدية في الحر اذ هو بدل الدم على ما قرنا وان غصب امة قيمتها عشرون الفاقسات في يده فعلية تمام قيمتها لما بينا ان ضمان الغصب ضمان المالية قال ومن قطع يد عبد فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه الا اقتص منه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا قصاص في ذلك وعلى القاطع ارش اليد وما نقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما لم يجب لقصاص في الوجه الاول لاشتباها من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت الجرح فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة فيتحقق الاشتباه وتعدرا الاستيفاء فلا يجب على وجه يستوفى وفيه الكلام واجتماعهما لا يزيل الاشتباه لان المالكين في المالكين بخلاف العبد الموصى بخدمته لرجل بربقته لا خراذ اقتل لان ما لكل منهما من الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمع ازال الاشتباه ولم يحدد في الخلافية وهو ما اذا لم يكن للعبد ورثة سوى المولى ان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار احدى الحالتين والوراثة بالولاء على اعتبار الاخرى فنزل منزلة اختلاف المستحق فيما يحاط فيه كما اذا قال اخربقنى هذه التجارية بكذا فقال المولى زوجتها منك لا يحل له وطبها ولا ان الاعناق قاطع للسراية وبانقطاعها يبقى الجرح بلا سراية والسراية بلا قطع فيمتنع القصاص ولهما انا يتقنا بثبوت الولاية للمولى فيستوفيه وهذا لان المقضي له معلوم والحكم منتهى فوجب القول بالاستيفاء بخلاف الفصل الاول لان المقضي له مجهول ولا معتبر باختلاف السبب فهنا لان الحكم لا يختلف بخلاف تلك المسألة لان ملك اليمين يغاير ملك النكاح حكما والاعتناق لا يقطع السراية لذاته بل لاشتباها من له الحق وذلك في الخطا دون العبد لان العبد لا يصلح مالكا للمال فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حالة الموت يكون للميت لحرية فيقضى منه ديونه وينفذ وصاياه فجاء الاشتباه اما العبد فهو جبهه القصاص والعبد مبقى على اصل الحرية فيه وعلى اعتبار ان يكون الحق له فالمولى هو الذي يتولاها اذ لا وارث له سواه فلا اشتباه في من له الحق واذا اتمتع لقصا في الفصلين عند محمد يجب ارش اليد وما نقصه من وقت الجرح الى وقت الاعناق كما ذكرنا لانه حصل على ملكه ويبطل الفضل وعندهما الجواب في الفصل الاول كالجواب عند محمد في الثاني قال ومن قال

لعبيده احدا كما حرثم شجافا وقم العتق على احدهما فارشهما للمولى لان العتق غير نازل في المعين والشجة تصلا
 المعين فبقيا مملوكين في حق الشجة ولو قتلها رجل تجب دية حر وقيمة عبد والفرق ان البيان انشاء من
 وجه واظهار من وجه على ما عرفت وبعد الشجة بقي محلا للبيان فاعتبر انشاء في حقهما وبعد الموت لم يبق
 محلا للبيان فاعتبرناه اظهرا محضا واحدهما حربيين فتجب قيمة عبد ودية حر بخلاف ما اذا قتل
 كل واحد منهما رجل حيث تجب قيمة المملوكين لانا لم نتيقن بقتل كل واحد منهما حرا وكل منهما يكر
 ذلك ولان القياس يابي ثبوت العتق في المجهول لانه لا يفيد فائدة وانما صححناه ضرورة صحة التصرف و
 اثبتنا له ولاية النقل من المجهول الى المعلوم فيتقدر بقدر الضرورة وهي في النفس دون الاطراف فبقي مملوكا
 في حقها قال ومن فقأ عيني عبد فان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمته وان شاء امسكه ولا شيء له من
 النقصان عند ابى حنيفة وقالوا ان شاء امسك العبد واخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد واخذ قيمته وقال
 الشافعي يضمنه كل القيمة ويسك الجثة لانه يجعل الضمان مقابلا بالفائت فبقي الباقي على ملكه كما اذا
 قطع احدي يديه او فقا احدي عينيهِ ونحن نقول ان المالية قائمة في الذات وهي معتبرة في حق الاطراف
 لسقوط اعتبارها في حق الذات قصرا عليه واذا كانت معتبرة وقد وجد اتلاف النفس من وجه بتفويت
 جنس المنفعة والضمان يتقدر بقيمة الكل فوجب ان يتملك الجثة دفعا للضرورة رعاية للمساثلة بخلاف ما
 اذا فقا عيني حر لانه ليس فيه معنى المالية وبخلاف عيني المذبر لانه لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك
 وفي قطع احدي اليدين وفقا احدي العينين لم يوجد تفويت جنس المنفعة ولهما ان معنى المالية لما كان
 معتبرا وجب ان يتغير المولى على الوجه الذي قلناه كما في سائر الاموال فان من خرق ثوب غيره خرقا فحشا
 ان شاء المالك دفع الثوب اليه فضمنه قيمته وان شاء امسك الثوب وضمنه النقصان وله ان المالية
 وان كانت معتبرة في الذات فالادمية غير مهددة فيه وفي الاطراف ايضا لا ترى ان عبد الوقطع يد عبد
 اخري مولا للمولى بالدفع والفداء وهذا من احكام الادمية لان موجب الجناية على المال ان تباع رقبته

له قوله فاق العتق اي بين ذلك المذهب المتعين في احدهما وانما ذكر بلفظ اوقع ليدل على ان العتق لم ينزل على احدهما في حق الارش معناه وان كان وقوع العتق على احدهما في بعض الصور كما في الموت والعتق فانه
 اذا قال احدهما حر فانت احدهما اوقلت تعين العتق في الآخر عليه **له** قوله تجب دية حر وقيمة عبد لانا ان القاتل واحد او قتلها معا واستوت قيمتهما اذا كان القاتل شنيئا فبقي له ولو انا اقلنا الواحد على التعاقب
 فليجوز قيمة الاول للمولى ودية الآخر لو شئت لان يقتل احدهما تعين الآخر للعتق تعين ان قتله وهو واحد او قتلها معا كان عليه قيمة دية حر ان استوت القيمتان وان اختلفت فليجوز نصف قيمته كل واحد منهما ودية حر لانا ما يتيقن
 انه قتل عبدا وحر او قتل المحل لانه ليس احدهما بولي من الآخر فليجوز نصف قيمته كل واحد منهما ونصف دية حر كل واحد منهما ولان البيان فانت حين قتل واحد منهما ودية حر ان شئت وعندنا في شيع العتق فيها **له** قوله انشاء
 من وجه حتى يشترط صلاحية المحل لانا انشاء فلو مات احدهما قبل العتق فيه لا يصح **له** قوله وانما اظهر من وجه حتى يجز عليه ولان انشاء من كل وجه لا يجز عليه على انشاء العتق **له** قوله لم يبق محلا
 للبيان اي البيان الذي هو انشاء من وجه لانه ليس محلا لانشاء فلو كان محلا لانشاء واما البيان المحض الذي هو الاظهار فقط فالتى محل له **له** قوله حيث تجب قيمة المملوكين هذا اذا قتلها معا ولا يدرى
 ايها قتل اولاما اذا قتلها رجلا فان كان قتلها على التعاقب فعلى القاتل الاول قيمة الاول ولولا وعلى القاتل الثاني دية لو شئت لان العتق تعين واما لو قتلها معا فعلى كل واحد منهما قيمة مملوك كل واحد من القاتلين انما
 قتل احدهما بعينه والعتق في حق المعين كما في غير نازل فكان كل واحد منهما مملوكا عينا وانما نزل العتق في المكروه لا يتيقن ان كل واحد منهما قاتل لذلك المكروه وانما يجب على كل واحد منهما القدر المتيقن به وهو القيمة **له** قوله
 قوله لانه لا يفيد فائدة اي فائدة العتق من اهلية الولاية للقضاء والشهادة وما هو كذلك فلا يعتبر به في الشرع **له** قوله لسقوط اعتبارها في حق الذات قطع على اي لان اعتبار المالية في حق الذات قصر عليه
 ساقط اي لم يقتصر اعتبار المالية في حق الذات فوجب بل اعترت في حق الاطراف ايضا **له** قوله واذا كانت ارخ اي ان اعتبارها في حق الذات اي جميع
 البدن وحده مقتصر عليها قط بالاجماع فان الشرع قد وجب كمال الدية بتفويت جنس المنفعة بتفويت الاطراف ولا يبا في اعتبار المالية فيها لانها تسك ملك الاموال واذا كانت معتبرة في الاطراف كان قيامها
 كقيامها في الذات وفقراتها كفواتها في الذات وكان اتلاف الاطراف كاتلاف الذات من وجه بتفويت جنس المنفعة وقد وجد الاتلافات من وجه بتفويت جنس المنفعة فيجب الضمان والضمان يتقدر بقيمة الكل واذا دار
 قيمة الكل يقتضي تلك الجثة دفعا للضرورة رعاية للمساثلة **له** قوله على الوجه الذي قلنا اي ان شاء امسك العبد واخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد واخذ قيمته **له** قوله

الولد جناية ضمن المولى الاقل من قيمته ومن ارشها للماروفى عن ابي عبيدة رضي الله عنه انه قضى بجناية
 المدبر على مولاه ولانه صار مانعا عن تسليمه في الجناية بالتدبير والاستيلاء من غير اختياريه الفد اقتصارهما
 اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم وانما يجب الاقل من قيمته ومن الارش لانه لاحق لولى الجناية في اكثر
 من الارش ولا منعه من المولى في اكثر من القيمة ولا تخيير بين الاقل والاكثر لانه لا يفيد في جنس واحد
 لاختياريه الاقل لا محالة بخلاف الفتن لان الرغبات صادقة في الاعيان فيفيد التخيير بين الدفع و
 الفد او جنائيات المدبر وان توالى لا توجب الاقيمة واحدة لانه لا منعه منه الا في رقية واحدة ولان
 دفع القيمة كدفع العبد وذلك لا يتكرر فهذا كذلك ويتضاربون بالحصص فيها وتعتبر قيمته لكل واحد
 في حال الجناية عليه لان المنع في هذا الوقت يتحقق قال فان جنى جناية اخرى وقد دفع المولى القيمة
 الى ولى الاول بقضاء فلا شئ عليه لانه مجبور على الدفع قال وان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء

فالولي بالخيار أن شاء اتبع المولى وإن شاء اتبع ولي الجناية وهذا عند أبي حنيفة وقال لا شيء على المولى
لأنه حين دفع لو تكن الجناية الثانية موجودة فقد دفع كل الحق إلى مستحقه صار كها إذا دفع بالقضاء
ولا أبي حنيفة أن المولى جان بدفع حق ولي الجناية الثانية طوعاً ودلى الأولى ضامن بقبض حقه ظلماً
فيتخير وهذا لأن الثانية مقارنة حكماً من وجه وهذا يشارك ولي الجناية الأولى ومتأخرة حكماً من
حيث أنه تعتبر قيمته يوم الجناية الثانية في حقها فجعلت كالمقارنة في حق التضمن لا بطلاله ما تعلق

قوله ان لا ينقسم الخ ولله الا توضع كمال الدية على الفاضل والباقي بل يكون كله باطلا الفاضل بان فاضل من غير موجب كمال الدية ولا يسقط من الفاضل شيء لمصلحة الجثة ١٢ حميد بن محمد **قوله** ان ينقسم الخ كما اذا خرق ثوب غيره خرقا فاشا وحسنه المالك قيمته الثوب خرقا على الشبهين خطا من الحكم خفيا حكمه انما وجب بجنايته على الاولى لا يجب مؤخره ولو حكم ان بدل مال لم يكن له ان يأخذ كل بدل العين مع اساك العين بل قيل لمن مشروا سيافا لم يكن له ان يتنزل الجثة مع من ملك ليكون قولا بالشبهين وفيما قاله القادح ان الجنايات اصلها واقتراب الجنايات المالية لان من حكم المال ان المالك بالجهل ان شلوا سلم النفس واخذ كمال القيمة وان شلوا اسماك ورجع بالنقصان كما في تحريق الثوب وفيما قاله الشافعي في القادح الجنايات المالية اصلها واقتراب الجنايات الادبية لا غير والقول الاوسط العدل ما قاله ابو عبيد الله لان فيما تخاذل الشبان كان القول بتوفير الشبهين اولى ١٣ **قوله** فصل في الجناية الخ لما ذكرنا بان جناية المملوك والجناية عليه قدم من هو المالك في استحقاق اسم المملوكية وهو العبد ثم ذكر فصل من هو اعطرت بتة في اسم المملوكية وهو المذنب واما الولد في ان ام الولد حطرت بتة ايضا من المذنب في ذلك الاسم حتى ان الفاضل لو قضى بخوار يبعها لافذه بخلاف المذنب وبي ان في ايضا قاله لونه والخطا في اسم اوجبا خيرة وذكر ما عن المذنب ١٤ **قوله** لما رد عن ابي عبيد بن الحر الجرح رضي الله عنه وكان اميرا بالشام وقضاياه تظهر بين العصابة وكان حكمة محض من العصابة ولم يكر عليه احد فحل على الاجتماع ١٥ **قوله** فصار كما اذا فعل ذلك الخ اسه قد عرفنا في صورة عدم العلم بالجناية ان التذنب بان التسليم في حال وجود سبب وجوب التسليم وهو الجناية ولا دلالة لوجود السبب في كون المانع مانعا فيكون هذا المانع مانعا قبل وجود السبب ايضا لا اشتراكا في كونها مانعين من غير اعتبار القدر فيجب الاقل من الارش والقيمة كما في وجود التذنب بعد السبب مع عدم العلم ١٦ **قوله** ولا مانع من المولى في كثر من القيمة اذا كان الارش اكثر من القيمة ١٧ اعطى.

له قولہ ویتضاربون قال الفقہاء فلان یضرب فیہ ثلاث ای یاخذہ شیئاً بحکم عمر من الثلاث ۱۲ ضرب **له قولہ** ویتضاربون بالحصص الخ حتی لو قتل انساناً ظل وقيمة العت ودرہم فزلات قیمته حتی صارت العین و قتل اخر بعد ذلک خطاً ثم اصحاب یجب فرجعت قیمته الی خمس مائتہ ثم قتل اخر خطاً علی مولاه الغادر مائتہ حتی علی الثاني فیقیمتہ العان ولولم یکن من الذلک الجنایۃ لکان المولی حاضراً فقیمتہ العین ثم العت من بدین الالبین لولی القتیل الاوسط خاصۃ لان ولی الاول انما ثبت حقہ فی قیمتہ یوم حتی علی ولیہ وری العت ودرہم ولاخی لری الالف الثانیۃ فیسلّم ذلک لولی القتیل الاوسط خاصۃ وفس مائتہ من الالف الاولیٰ بین ولی القتیل الاول وبین الاوسط لانه لاتی فی ہذہ الخمس مائتہ لولی القتیل الثالث واما حقہ فی قیمتہ یوم حتی علی ولیہ فیقسم ہذہ الخمس مائتہ بین الاوسط والاولیٰ یضرب فیہما الاول بمشعرۃ الالف والاوسط بتسعة الاف لانه وصل الیرمن طرہ العت والخمس مائتہ الباقیۃ بینہم جمیعاً یضرب فیہا لاغر بمشعرۃ الالف لانه ما وصل الیرمن ثم حقہ وضرع فیہما الاول بمشعرۃ الالف الا انما اخذ لانه وصل الیرمن حقہ مقدار ما اخذ وذلک الاوسط لا یضرب بما اخذ فی المرتین واما یضرب بما بقی من حقہ فیقسم الخمس مائتہ بینہم علی ذلک ۱۲ **له قولہ** فشیء علیہ ای علی المولی لانما التزم اکثر من قیمتہ واحدة بجنایات ویرجوہ علی الدرع فلم یبق علیہ شیء ۱۳ **له قولہ** ان شاء اتبع المولی ای بنصفت القيمة فی ذمتہ ثم رجع المولی علی الاول لانه تبیین انما استوفی منہ زیادۃ علی مقدار حقہ ۱۴ **له قولہ** لا یطالع الخ ویل وجوب الضمان علی اعتبار القمار فانه اذا کان متعارفاً لیکون مطلقاً ولی الجنایۃ الثانیۃ ما دلّ علی الاول ۱۵ ک

❖ **قوله** روى عن أبي عبيدة أنه قضى بحياية المدبر على مولاه ابن أبي شيبة ولهذا واخرج نحوه عن الشعبي والنخعي والحسن وعمر بن عبد العزيز

به من حق ولي الثانية عملاً بالشبهين واذا اعتق المولى المدير وقد جنى جنائيات لم تلزمه الاقيمة واحدة لان الضمان انما واجب عليه بالمنع فصار وجود الاعتاق من بعد وعدمه بمنزلة وام الولد بمنزلة المدير في جميع ما وصفنا لان الاستيلاء مانع من الدفع كالتدبير واذا اقر المدير بجناية الخطأ لم يجز اقراره ولا يلزمه به شيء عتق او لم يعتق لان موجب جناية الخطأ على سيده واقاراره به لا ينفذ على السيد الله اعلم

باب غصب العبد والمدير والصبي والجناية في ذلك

قال ومن قطع يد عبده ثم غصبه رجل وفات في يده من القطع فعليه قيمته اقطع وان كان المولى قطع يده في يد الغاصب فمات من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه والفرق ان الغصب قاطع للسراية لانه سبب الملك كالبيع فيصير كانه هلك بافة سماوية فتجب قيمته اقطع ولم يوجد القاطع في الفصل الثاني فكانت السراية مضافة الى البداية فصار المولى متلفاً فيصير مسترداً كيف وانه استولى عليه وهو استردا دنيبراً الغاصب عن الضمان **قال** واذا غصب العبد المحجور عليه عبداً محجوراً عليه فمات في يده فهو ضامن لان المحجور عليه مؤاخذ بافعاله **قال** ومن غصب مدبراً فجنى عنده جناية ثوردة على المولى فجنى عنده جناية اخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان لان المولى بالتدبير السابق اعجز نفسه عن الدفع من غير ان يصير مختاراً للفداء فيصير مبطلاً حق اولياء الجناية اذ حقهم فيه ولم يمنع الارقة واحدة فلا يزداد على قيمتها وتكون بين وليي الجنايتين نصفين لاستوائهما في الوجوب **قال** ويرجع المولى بنصف قيمته على الغاصب لانه استحق نصف البذل بسبب كان في يد الغاصب فصار كها اذا استحق نصف العبد بهذا السبب **قال** ويدفع الى ولي الجناية الاولى ثم يرجع بذلك على الغاصب وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف **قال** محدد يرجع بنصف قيمته فيسلم له لان الذي يرجع به المولى على الغاصب عوض فاسلم لولى الجناية الاولى فلا يدفعه اليه كيلا يؤدي الى اجتماع البذل والمبدل في ملك رجل واحد

له قول عملاً بالشبهين يعني

لما علمنا بشبه الثاني في ضمان الجناية حتى اعتبرنا قيمته يوم الجناية الثانية في حقها وجب على بطلان المقارنة في حق تضمين نصف المدفوع وقيل جعلت الثانية كالمقارنة في حق التضمين اذا دفع لانه اطلع بالعلق بحق الثاني ولم يجعل كالمقارنة في حق التضمين بغير قضاء لانه مجبور بالدفع بقضاء عملاً بالشبه المقارنة وان خرج **قوله** باب غصب العبد والمدير والصبي والجناية في ذلك لما ذكر حكم من يلحق به غاير **قوله** ان الغصب ارجح يعني ان الغصب من اسباب الملك لما عرفت من انه بين ان الضمانات تلك عند اداء الضمان فانما تخلل الغصب بين الجناية والسراية فيقطع السراية كما لو تخلل بينهما بيع واذا انقطعت السراية صار كانه غصب عبداً اقطع وامت غنوا من الغنم واما اذا قطع المولى يده عند الغاصب صار كانه غنماً من الغنم لا يستبدل عليه عند القطع الا ترى ان المشتري لو قطع يده المبيع قبل القبض يصير قابضاً وبعده لا يحل رد ولم يوجد بالقطع مع السراية فيغير الغاصب عن الضمان **قوله** باب غصب العبد والمدير والصبي والجناية في ذلك لما ذكر حكم من يلحق به غاير

قوله لانه سبب الملك ارجح من سبب الضمان فان الغصب لا يقطع السراية بالم ملك البدل على الغاصب بقضاء او رضا لان السراية انما يقطع به باقتدار بدل الملك وانما يتبدل الملك به اذا ملك البدل على الغاصب لما قبله فلا نص عليه في آخر من الجامع والباب الثاني من جنائيات الا انه انما ضمن الغاصب سبباً قيمته العبد اقطع لان السراية وان لم يقطع فالغصب ورد على مال منقوض فالغصب سبب الضمان فلا يبرأ عنه الغاصب الا اذا سرق الغصب ولم يرتفع لان الشيء اذا ارتفع باق فلو ارسله وبعده الغاصب ثابت على الغاصب لا يبرأ منه حقيقة لان السراية تثبت عليه كمال الحقيقة لان بطل الغصب لم يثبت يد على العبد حقيقة والثابت حكماً ودون الثابت حقيقة وحكمه لم يرتفع الغصب بالقتال السراية الى فعل المولى فتقرر الضمان بخلاف ما لو جنى عليه الغاصب **قوله** باب غصب العبد والمدير والصبي والجناية في ذلك لما ذكر حكم من يلحق به غاير **قوله** ان الجناية من الجنايات فان العبد لما مات في يد الغاصب وجب عليه الضمان صار كانه ملك من وقت الغصب فيكون ابتداء الجناية في ملك المخصوب منه وانتهى في ملك الغاصب **قوله** فلو ارسله وبعده الغاصب ثابت على العبد حقيقة والثابت حكماً ودون الثابت حقيقة وحكمه لم يرتفع الغصب بالقتال السراية الى فعل المولى فتقرر الضمان بخلاف ما لو جنى عليه الغاصب **قوله** باب غصب العبد والمدير والصبي والجناية في ذلك لما ذكر حكم من يلحق به غاير **قوله** ان الجناية من الجنايات فان العبد لما مات في يد الغاصب وجب عليه الضمان صار كانه ملك من وقت الغصب فيكون ابتداء الجناية في ملك المخصوب منه وانتهى في ملك الغاصب **قوله** فلو ارسله وبعده الغاصب ثابت على العبد حقيقة والثابت حكماً ودون الثابت حقيقة وحكمه لم يرتفع الغصب بالقتال السراية الى فعل المولى فتقرر الضمان بخلاف ما لو جنى عليه الغاصب **قوله** باب غصب العبد والمدير والصبي والجناية في ذلك لما ذكر حكم من يلحق به غاير

وكيلا يتكررا لا استحقاق ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لا يزاحمه احد وانما
 انتقص باعتبار مزاحمة الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغاً يأخذه ليهتم حقناً
 اخذه منه يرجع المولى بها اخذه على الغاصب لانه استحق من يده بسبب كان في يد الغاصب قال و
 ان كان جنى عند المولى فغصبه رجل فجنى عنده جنائية اخذى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع
 بنصف القيمة على الغاصب لها بينا في الفصل الاول غير ان استحقاق النصف حصل بالجنائية الثانية اذ كانت
 هي في يد الغاصب فيدفعه الى ولي الجنائية الاولى ولا يرجع به على الغاصب وهذا بالاجماع ثم وضع المسألة
 في العبد فقال ومن غصب عبداً فجنى في يده ثوردة فجنى جنائية أخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجنائتين
 ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه الى الاول ويرجع به على الغاصب وهذا عند ابى حنيفة وابى
 يوسف وقال محمد يرجع بنصف القيمة فيسلم له وان جنى عند المولى ثم غصبه فجنى في يده دفع المولى
 نصفين ويرجع بنصف قيمته فيدفعه الى الاول ولا يرجع به والجواب في العبد كالجواب في المدبر في جميع ما
 ذكرنا الا ان في هذا الفصل يدفع المولى العبد في الاول يدفع القيمة قال ومن غصب مدبراً فجنى
 عنده جنائية ثوردة على المولى ثم غصبه ثم جنى عنده جنائية فعلى المولى قيمته بينهما نصفان لانه منع
 رقبته واحدة بالتدبير فتجب عليه قيمة واحدة ثم يرجع بقيمته على الغاصب لان الجنائتين كانتا في يد الغاصب
 فيدفع نصفها الى الاول لانه استحق كل القيمة لان عند وجود الجنائية عليه لاحق لغيره وانما انتقص بحكم
 المزاحمة من بعد قال ويرجع به على الغاصب لان الاستحقاق بسبب كان في يده ويسلم له ولا يدفعه
 الى ولي الجنائية الاولى ولا الى ولي الجنائية الثانية لانه لاحق له الا في النصف لسبق حق الاول وقد وصل
 ذلك اليه ثم قيل هذه المسألة على الاختلاف كالاولى وقيل على الاتفاق والفرق لمحمدان في الاول
 الذي يرجع به عوض عما سلم لولى الجنائية الاولى لان الجنائية الثانية كانت في يد المالك فلو دفع اليه ثانياً

له قوله ولهما ان الخ والجواب عن قول محمد ان المولى ملك ما قبضه من الغاصب
 وهو فعل ولي الجنائية الاولى عوضاً عما اخذه ولي الجنائية الثانية دون الاول فلا يحتمل البدل والمبدل في ملك شخص واحد ع ٢٢ له قوله في جميع القيمة وعرض بان الثانية مقادير الاول فكيف يكون حق الاول في
 جميع القيمة والجواب ان المقارنة جعلت حكم في حق النصفين لا غير والاول متقدرة وقد سقطت مرجحة لكل القيمة غير مزاحمة ولكن توفيرها فلا يمنع بل ان الثانية
 له قوله غير ان الخ ذكره البيان الفرق فانه يدفع هذا النصف الذي اخذه من الغاصب الى ولي الجنائية الاولى بالاتفاق وكان لا بد من غير محمد في المسألة الاولى للاول الى الجمع بين البدل والمبدل واما ههنا
 فودع الى الجنائية الاولى لا يؤول الى الجمع بين البدل والمبدل لانه لما كانت الجنائية الاولى عند المولى كان ما اخذه المولى من الغاصب بدلاً عما دفع الى ولي الجنائية الثانية لان الموجد عند الغاصب الجنائية الثانية دون الاولى
 فلو دفع ذلك الى ولي الجنائية الاولى لا يؤول الى الجمع بين البدل والمبدل فيدفع لان حق ولي الجنائية الاولى كان في كل قيمة المدبر لان المدبر كان فارغاً وقت الجنائية الاولى من مزاحمة الثانية ك ٢٢ له قوله وهذا بالاجماع
 اما عندنا فظاهر لا يبين او ما عند محمد فانه اشنع الدفع الى ولي الجنائية الاولى في المسألة الاولى كيلا يجمع البدل والمبدل في ملك واحد على ما بينا وما لا يلزم ذلك لان ما اخذه من الغاصب عوضاً ما دفع الى ولي الجنائية
 الثانية فانه دفعه الى الاول لا يجمع البدل في ملك واحد وفي الاول يجمع لانه عوضاً ما اخذه هو بنفسه ثم اذا دفعه الى ولي الاول لا يرجع به على الغاصب بالاجماع ٢٢ نضيف له قوله ثم وضع اي محمد هذه المسألة
 في الجاح الصغير في العبد وما وضعه في حق المدبر لان المسألتين مذكورتان في الجاح الصغير ٢٢ كافي له قوله ويرجع به اسه بذلك النصف الذي اعطى الى ولي الجنائية الاولى ٢٢ ان له قوله فيدفع
 نصفها اي يدفع المولى نصف القيمة المأخوذة من الغاصب ثانياً الى ولي الجنائية الاولى ٢٢ نضيف له قوله ويرجع به اسه بالنصف الذي دفعه ثانياً الى ولي الجنائية الاولى ٢٢ نضيف له قوله لان الاستحقاق
 اذا استحقاق الاول هذا النصف ثانياً بسبب كان في يد الغاصب ٢٢ نضيف له قوله ثم قيل الخ يعني قال بعض المشايخ في هذه المسألة خلاف محمد ايضا كما في المسألة الاولى حتى يسلم المولى ما يرجع من القيمة
 على الغاصب ولا يأخذ ولي الجنائية الاولى ما بقي منه وقبل على الاتفاق ويأخذ ولي الجنائية الاولى تمام مقدور نصف القيمة من المولى اذا رجع على الغاصب قيل هذا هو الصحيح لان محله ذكره المسألة في الجاح الصغير
 به خلاف كذا ذكره في الاسلام في شرح الجاح الصغير فعلى هذا يحتاج محمد الى الفرق بين المسألتين وقد ذكره في الكتاب كمن في قوله واما في هذه المسألة فيجوز الخ نظر فان الجنائية الثانية دان حصلت في يد الغاصب
 لكن اخذ المولى منه تمام الاول مرفوعاً ولم يبق لوليه استحقاق حتى يجعل المأخوذة من الغاصب ثانياً في مقابلة ما اخذه ع ٢٢

له قوله فليكن ان يجعل الخ يعني ما يدفع المولى ثانيا الى ولي الجناية الاولى من النصف الذي يرجع به المولى ثانيا على الغاصب يمكن ان يجعل عوضا عما سلم لولي الجناية الثانية وما بقي في يده من ذلك عوض ما سلم لولي الجناية الاولى فلا يلزم اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد كذا في الكفاية فتح ولي الجناية الثانية في النصف واخذة حمون المولى وهو اخذة عوضا من الغاصب وحتى ولي الجناية الاولى كل النصفه واخذة حمون المولى واخذة المولى من الغاصب ١٢ الى **قوله** فلا يؤدي الخ اے اذا لم يكن ان يجعل عوضا عن الجناية الثانية فلا يجتمع البدل والمبدل في ملك رجل واحد لان عوض الجناية الثانية غير عوض عن الجناية الاولى فلا يؤدي الى الاجتماع فاقترعا من هذا الوجه لان الجنايتين بهما وجه تافى فلا غاصب وفي المسئلة الاولى وجدت الجناية الاولى في يد المالك في يد المالك فلا يمكن ان يجعل عوضا عن الجناية الثانية ١٢

قوله ومن غصب صبي ذكر الغصب في حق المردن بجبالان الغصب انما يتحقق في الاموال لاني الاعراض اذ ابر اذ باب الصبي بغير اذن ولير ١٢ هـ **قوله** صبي ابر بديه صبي لا يعبر به من نفسه لانه اذا كان الصبي يعبر عن نفسه ليعرضه بلسانه فلا يثبت يده حكما وهذا قد صار في يده فلا يعارضه بديه ولسانه كذا في الاسرار ١٢ كفاية **قوله** وقد زال حفظ الخ اشارة الى الجواب عن الكتاب الصغير فان المكتبة اذا صحت تثبت للمالك يذكيه في يد نفسه صغيرا كان اكبر انجلاص الصغير الحرفا في يد الولي الا ترى ان الكتاب الصغير لا يرد وجه واحد والصغير الحرز وجه ولير فخر ان الكتاب الصغير بمنزلة الحرز الكبير وغيره لا يضمن فكذا هنا وما حكم الحرز الكبير

فانما في غصبه انسان وتقدر الى مكان فاحصا به شيء من هذه العوارض بنظر ان يقدر الغاصب حتى اصابه ولم يمكن التفرقة بين لان الغصب مجز عن حفظ نفسه بما صنع فيه فيجب الضمان على الغاصب وان لم يتغير عن حفظ نفسه لا يضمن لان البالغ العاقل اذا لم يحفظ نفسه لم يمكن ان يضمن الا في التلف مضافا الى تعقيب الا الى الغاصب فلا يضمن كذا في الخ اذا علم بالير ومضى كذا حتى وقع في البر لم يضمن الحرف شيئا بخلاف الصغير فانه عاجز عن حفظ نفسه من اسباب التلف كما لم يضمن على البر اذا لم يعلم بالير كذا ذكره الامام المحمدي ١٢ كفاية **قوله** فعلى عاقلة الدية ايراد القيمة وانما اشترط لفظ الدية لانها باراء الآدمية والقيمة باراء المالينة والواجب في العبد باراء الآدمية عندنا في ضيعة والي يوسف ١٢ كافي **قوله** لا يضمن الا اتفاق ساهية فيه فخر الاسلام حيث ذكره في شرح الجامع الصغير كذا ما في غيره من شروح الجامع الصغير لصد اسلام واقعيه في حق والتميز في حكمه على خلاف ما حدث قالوا هذا خلاف

قوله وكذا اذا تلف الخ يعني انه يضمن التلف ولو كان التسليط على الاستهلاك ثابتا في حق الصبي المودع ويثبت في حق غيره ايضا لان المال الذي تسلط على استهلاكه بمنزلة المال المباح وكل من تلفه لا يجب الضمان عليه ومعنى التسليط تخويل يده في المال بالير ١٢ غنية

قوله ثبت قتاله يعني ان المال غير العبد ليس بمعصوم بنفسه بل معصوم بحق المالك وقد فوت العصمة على نفسه حيث وضع المار في يد الصبي بخلاف العبد فان عصمته لم ينفذ في حق نفسه اذ هو موقوف على اصل الحرية في حق الدم فلهذا قلنا بضمان العاقل فقيمة العبد ١٢ جمع النهر **قوله** حيث وضع المال الخ اذ عاودة الصبيان اتمام المال لقيمة نظره في حق اوقاب الامور فولا كمنه من ذلك مع علمه بحاله صار كالا لان في الاتفاق ١٢ كافي

الحفظ ولا إقامة ههنا لأنه لا ولاية له على الصبي ولا للصبي على نفسه بخلاف البالغ والمأذون له لأن لهما ولاية على أنفسهما وبخلاف ما إذا كانت الوديعه عبد الان عصمته لحقه اذ هو مبقى على أصل الحرية في حق الدم وبخلاف ما إذا اتلفه غير الصبي في يدا الصبي لأنه سقطت العصمة بالاضافة الى الصبي الذي وضعه في يده المال دون غيره **قال** وان استهلك ما لا فمن يريد به من غير ايداع اعلان الصبي يؤخذ بأفعاله وصحة القصد لا معتبر بها في حقوق العباد والله اعلم بالصواب

بَابُ الْقِسَامَةِ

قال واذا وجد القاتل في محلة ولا يعلم من قتله استخلف خمسون رجلاً منهم يتخيرهم الولي بالله فاقتلناه
 ولا علمنا له قاتلاً وقال الشافعي اذا كان هناك لوث استخلف الاولياء خمسين يميناً ويقضي لهم بالدية
 على المدعي عليه عمداً كانت الدعوى او خطأ وقال مالك يقضي بالقود اذا كانت الدعوى في القتل العمد
 وهو احد قولي الشافعي واللوث عند هب ان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه او ظاهراً يشهد للمدعي
 من عداوة ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان لم يكن الظاهر شاهداً له
 فمذهبه مثل مذهبنا غير انه لا يكررا اليمين بل يردّها على الولي فان حلفوا الادية عليهم للشافعي في البداية
 بيمين الولي قوله عليه السلام للاولياء فيقسم منكم خمسون انهم قتلوه ولان اليمين تجب على من يشهد له الظاهر

[illegible][illegible]

الدراية في تخریج احادیث الهداية

باب القسامة - حديث قال النبي صلى الله عليه وسلم للادلياء فيقسم منكم خمسون انهم قتلوه متفق عليه عن سهل بن ابي حنيفة قال خرج عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود فذكر القصة بطولها فقال النبي صلى الله عليه وسلم تحلفون خمسين يميناً ولم تحلفوا

ولهذا تجب على صاحب اليد إذا كان الظاهر شاهداً للولى يبدأ بيمينه ورّد اليمين على المدعى أصل له كما في
النكول غير أن هذه دلالة فيها نوع شبهة والقصاص لا يجامعها والمال يجب معها فلقد أوجب الدية ولنا
قوله صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعى واليمين على من أنكر وفي رواية على المدعى عليه وروى سعيد
المسيب أن النّبى عليه السلام بدأ باليهود بالقسامة وجعل الدية عليهم لوجود القتل بين أظهرهم ولأن اليمين
حجة للدفعة دون الاستحقاق وحاجة الولي إلى الاستحقاق ولهذا لا يستحق بيمينه المال المبتذل فأولى أن لا
يستحق به النفس المحترمة وقوله يتخيرهم الولي إشارة إلى أن خيار تعيين الخمسين إلى الولي لأن اليمين حقه
والظاهر أنه يختار من يهمله بالقتل أو صاحبه أهل المحلة لما أن تحزّزهم عن اليمين الكاذبة ببلغ التحرز فيظهر
القاتل وفائدة اليمين النكول فإن كانوا لا يباشرون ويعلمون يقيد يمين الصالح على العلم ببلغ ما يفيد يمين الطالح
ولو اختاروا أعنى أو محدداً في قذف جازلانه يمين وليس بشهادة قال فإذا حلفوا قضى على أهل المحلة بالدية
ولا يستحلف الولي وقال الشافعي لا تجب الدية لقوله عليه السلام في حديث عبد الله بن سهل رضي الله عنه
تبرئكم اليهود بأيمانها ولأن اليمين عهدت في الشرع مبرئاً للمدعى عليه لا ملزماً كما في سائر الدعاوى ولنا أن
النّبى عليه السلام جمع بين الدية والقسامة في حديث سهل وفي حديث زياد بن أبي مريم وكذا جمع

سنة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبة البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ١٢ على قارى ٢ قوله فاولى ان لا يستحق الخ جلب عن احمد قوله الشافعي وهو قول مالك انه يجب القصاص يمينه ولا يملك على قوله الاخر فانه يقول يستحق يمينه النفس الا ان القصاص يسقط باعتبار الشبهة فيصالح الى الدية بدلا عن القصاص ١٣ قوله يعيد يمين الصالح على العلم ان صاحبه اهل المحلة اذا ظفروا القاتل منهم اعمروه ولم يحلفوا ١٤ قوله لا يمين وليس بشهادة يجوز بهذا التعليل عن اللعان لانه شهادة والا على وجهه وفي القذف ليسان اهل الشناعة ١٥ قوله على اهل المحلة اس على عاقلة اهل المحلة في المبسوط انا يقضى بالدية على عاقلة اهل المحلة في ثلث سنين لان حالهم باذون حال من باشر اقتل خطأ فاذا كانت الدية هناك على عاقلة في ثلث سنين فبها اول ١٦ قوله في حديث عبد الله بن قيس ان عبد الله بن سهل وعبد الرحمن بن سهل ورويعنة ومجعة خرجوا في التجارة الى خيبر وقرقوا بجوارحهم فوجدوا عبد الله بن سهل قتيلا في قليب من قليب خيبر تيشط في دمه فجاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنبروا فادوا عبد الرحمن وهو اخ القتيل ان يشكهم فقال عليه السلام الكبير الكبير فحكم الله عليه ربيعة ومجعة وهو الاكبر منهما واخبره بذلك قال عليه السلام ومن قتل قاتلا ومن يقتله سوى اليهود قال عليه السلام تبرئكم اليهود بايمانهم فقالوا انرضى بايمان قوم كفرا لا يبايوننا حلفوا عليه قال عليه السلام تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فقالوا كيف تحلف على ما لم نؤمن ولم نشاهد فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يظلم دمه فاداه بمائة من اهل الصدقة ١٧ قوله تبرئكم اليهود اي جعلكم اليهود ربيا بايمانهم كما هم اذا حلفوا حصل لهم البراءة منهم فكانهم جعلوكم قائلين برأت اليكم ١٨ عظمي قوله في حديث سهل الخ في حديث سهل ما ذكره ما حديث ابن زياد وما روى ضعيف عن زياد بن ابى مريم ان ابا جابر بن ابي النبي عليه السلام وقال اني وجدت اخي قتيلا في بني فلان فقال اختر من سبعة خرم فسين رجلا يحلفون بالله ما علمنا قاتله ولا قتلنا فقال الرجل وليس لي من اخي الا هذا قال نعم ومائة من الابل ١٩ كافي قوله في حديث سهل اي في حديث رواه سهل بن ابى حمزة في قصة قتل عبد الله بن سهل كذا اورد العلمى القارى في شرح النقا ١٢ قوله وكذا حج عمر بن الخطاب في ان قتله وجد من وادعة وارحب وكان الى وادعة اقرب فقضى عليه عمر بالقتامة والدية فقال وادعي يا امير المؤمنين لا يماننا بدفع عن اماننا تدفع عن اماننا فقال انا متنعنم والمك يا عجم وانا انزعكم الدية لوجود القتيل بين اعمكم ٢٠ كافي.

الدراية في تخریج احادیث الهداية

درما حاكم وفي لفظ يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برهته وفي رواية البيهقي فيقسم منكم خمسين انهم قتلوه حديث البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه والفرق بين طريق
 العزيمى عن عبد بن شعيب عن ابيه عن جداه والد ابرقطنى من طريق حجاج بن ابطاة عن عمرو بن وهب والعزيمى ضعيف والحجاج بدلس ويقال انه حمله من العزيمى واصل
 الحديث في الصحيحين عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان اليمين على المدعى عليه وقد تقدم في باب المدعى حديث سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله
 عليه وسلم بدأ باليهود في القسامة وجعل الدية عليهم لوجود القتل بين اظهرهم عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى عن سعيد كانت القسامة في الجاهلية فاقراها النبي صلى الله
 عليه وسلم في قتل من الانصار ووجد في جيب اليهود فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم باليهود في قسامة خمسين فابوا فقال للانصار اتخلفون فابوا فاغرم اليهود دية
 لانه قتل بين اظهرهم واخرجه ابن ابى شيبة عن عبد الاعلى عن معمر بن وهب وكذا اخرجه الواقدي عن معمر بن وهب في الباب حديث سهل بن ابى حنيفة وقد تقدم مرقيا وبين البيهقي
 ان اصحاب يحيى بن سعيد انخلوا فاكثروهم على تقدير الانصار وابن عيينة على تقدير اليهود وتابعه وهب عند ابى يعلى وروى الشيخان من طريق ابى قلابة ابوز عبد
 بن عبد العزيز سريه فقال ما تقولون في القسامة قالوا القود بها حق فذكر قصة فيها نارس الى اليهود ونداهم فقال انتم قتلتم هذا قالوا لا قالوا فاستحقون الدية بايمان خمسين
 منكروا وما كنا نتخلف فبدأ من افرادهم من طريق الزهرى عن ابى سلمة وسليمان بن يسار عن رجال من الانصار ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود دية ابرز عبد
 يخلعت منكم خمسون رجلا فابوا فقال للانصار استحقون فقالوا الاتخلف على الغيب فجعلها مائة على اليهود لانه وجد بين اظهرهم وهذا اسناد صحيح وليس بهرسل كما زعم
 بعضهم وسأقي انشاء الله بقية طريقه في الجمع بين الدية والقسامة وروى عبد الرزاق عن الحسن وعمر بن عبد العزيز نحوه وعن عماره بدأ بالمدعى عليهم في القسامة اخرجه

مالك ثم البيهقي الدراية في تخریج احادیث الهداية

حدايث انه صلى الله عليه وسلم قال في قصة عبد الله بن سهل تبرئكم يهودا بما انها متفق عليه من حديث سهل بن ابي حنيفة **حدايث** ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الدية والقسامة روى في حديث ابن سهل وفي حديث ابن نزياد اما حديث ابن سهل فان كان المراد قصته في الحديث من مسند سهل بن ابي حنيفة في الصحيحين وغيرهما وليس ذلك فيه وان كان المراد غيره فلا يردى وكذلك لا يعرف المراد ابن زياد وروى المزمار من طريق ابي سلمة بن زياد عبد الرحمن عن

رواه ابن أبي شيبة ١٢ على تاري

عمر رضي الله عنه بينهما على وادعة وقوله عليه السلام تبرئكم اليه يهود محمول على الابرار من القصاص الحبس
 وكذا اليمين مبرئة عاوجب له اليمين والقسامة ما شرعت لتجيب الدية اذا نكلوا بل شرعت ليظهر القصاص
 بتحرزهم عن اليمين الكاذبة فيقرؤا بالقتل فاذا حلفوا حصلت البرائة عن القصاص ثم الدية تجب بالقتل
 الموجب منهم ظاهر الوجود القليل بين اظهرهم لا ينكولهم او وجبت بتقصيرهم في المحافظة كما في القتل الخطأ
 ومن ابي منهم اليمين حبس حتى يحلف لان اليمين فيه مستحقة لذاتها تعظيماً لامر الدم ولهذا لا يجمع بينه
 وبين الدية بخلاف النكول في الاموال لان اليمين بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط ببذل المدعى وفيما نحن
 فيه لا يسقط ببذل الدية هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل المحلة وكان اذا ادعى على البعض
 لا باعيانهم والدعوى في العمد والخطأ لا يميزون عن الباقي ولو ادعى على البعض باعيانهم انه قتل ليه
 عمداً او خطأ فذلك الجواب يدل عليه اطلاق الجواب في الكتاب وهكذا الجواب في المبسوط وعن ابي يوسف
 في غير رواية الاصول ان في القياس تسقط القسامة والدية عن الباقي من اهل المحلة ويقال للولي الك
 بينة فان قال لا يستحلف المدعى عليه على قتله يميناً واحدة ووجهه ان القياس يا بأك احتمال وجود
 القتل من غيرهم وانما عرف بالنص فيما اذا كان في مكان ينسب الى المدعى عليه وهو المدعى يدعى القتل
 عليهم وفيما وراءه بقي على اصل القياس وصار كما اذا ادعى القتل على واحد من غيرهم وفي الاستسحان تجب
 القسامة والدية على اهل المحلة لانه لا فصل في اطلاق النصوص بين دعوى ودعوى فتوجهه بالنص
 لا بالقياس بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه ليس فيه نص فلو اوجبناهما لا وجبناهما بالقياس
 وهو ممتنع ثم حكم ذلك ان يثبت ما ادعاه اذا كان له بينة وان لم تكن استحلفه يميناً واحدة لانه ليس
 بقسامة لا نعد ام النص وامتناع القياس ثم ان حلف برئ وان نكل والدعوى في المال ثبت به وان كان في
 الدعوى ١٢ المال ١٢ الدعوى ١٢

له قوله ولو ادعى على البعض باعيانهم انه قتل وليرد الى آخر قوله فهو على اختلاف معنى في كتاب الدعوى كما في بعض النسخ واختاره صاحب العناية وفي بعض النسخ ولو ادعى على البعض باعيانهم سئروا من بعد ان شاء
 اطرقت الى اتنى واختاره صاحب الكفاية وقال ان هذه نسخة متقدمة ولكن يراد عليها وعدايتها ههنا ثم في الموضع الذي وعدايتها فيه وقال وقد ذكرنا في القياس والاستسحان فندبر ١٢ الى قوله يدل عليه
 اطلاق الجواب في الكتاب اس في كتاب القدرى اشارة الى ما ذكره بقوله واذا وجد القليل في محلة لا يعلم من قتله استحلف فسموا رجلا منهم الى آخره ١٢ عن ابي يوسف قوله وكذا الجواب في المبسوط يعني
 اوجب القسامة والدية فيما اذا كان الدعوى على البعض بعينه ١٢ عن ابي يوسف

الدراية في تخريج احاديث الهداية

ابيه كانت القسامة في ذلك يوم خيبر وذلك ان رجلا من الانصار فقد فجاءت الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم تعرفون قاتله قالوا الا ان اليهود تملكت
 فقال صلى الله عليه وسلم اختاروا منهم خمسين رجلا فيحلفون بالله جهداً ايما نهر ثور خن والدية منهم ففعلوا وقال لا يروى الا بهذا الاسناد ودروى الدارقطني من طريق
 الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس نحوه وفيه فاخذ منهم خمسين رجلا من خيارهم فاستحلف كل واحد منهم بالله ما قتل ولا علمت قاتله ثم جعل عليهم الدية فقالوا
 لقد قضى باني ناموس موسى عليه الصلوة والسلام محليش روى عن النضر بن الربيع عن ابي الدية والقسامة على وادعة عبد الرزاق من طريق الشعبي ان قتيلاً وجد بين وادعة
 وشاكر فامر عمر ان يقيسوا ما بينهما فوجدوا الى وادعة اقرب فاحلفهم عمر خمسين يميناً كل رجل ما قتل ولا علمت قاتله ثم اخرجهم الدية ومن وجه اخر من
 الحارث بن الاذم ان قال يا امير المؤمنين لا ايماناً فقت عن امواتنا ولا ولدنا فقت عن ايماننا فقال عمر كذا لك الحق ودروى ابن ابي شيبة هذا الثاني لكن قال
 بين وادعة وارحب واخرج رواية الشعبي من وجهين وقال الشافعي اخبرنا سفيان عن منصور عن الشعبي نحوه قال وقال عن سفيان عن عاصم عن الشعبي فقال عمر
 حقتهم ما نكروا ولا يطل دما مرقى مسلم وذكر ابن عبد الحكم عن الشافعي انه سافر الى بلاد وادعة اربعة عشر سفرة يسألهم عن حكمهم هذا فقالوا ما كان هذا
 فينا فطأ خرجه البيهقي واخرج الدارقطني من طريق سعيد بن المسيب قال حججهم حجة الاخيرة التي لم يخرج غيرها فوجد رجلا من المسلمين قتيلاً في بني وادعة
 فنكروا القصة مطولة وفيها انه استحلفهم بالخطيم فلما حلفوا قال وادعية مغلظة في اسنان الابل اودية وثلاث دية من الدنانير والداهم فقال رجل منهم يقال له سنان
 اما تجزي يمينتي من مالي قال لا انما قضيت عليكم بقضاء نبيكم وفيه عهرون صبر وهو متروك

القصاص فهو على اختلاف مضي في كتاب الدعوى قال وان لم تكمل اهل المحلة كثررت الايمان عليهم حتى يتم خمسين لما روي ان عمر رضي الله عنه لما قضى في القسامة وافي اليه تسعة واربعون رجلاً فكرّر اليمين على رجل منهم حتى تمت خمسين ثم قضى بالدية وعن شريح والنخعي رضي الله عنهما مثل ذلك و لان الخمسين واجب بالسنة فيجب اتمامها ما امكن ولا يطلب فيه الوقوف على الفائدة لثبوتها بالسنة ثم فيه استعظام امر الدم فان كان العدد كاملاً فاداء الولى ان يكرّر على احد هم فليس له ذلك لان المصير الى التكرار ضرورة الأكمال قال ولا قسامة على صبي ولا مجنون لانها ليسا من اهل القول الصحيح اليمين قول صحيح قال ولا امرأة ولا عبد لانها ليسا من اهل النصرة واليمين على اهلها قال وان وجد ميتاً لا اثر به فلا قسامة ولا دية لانه ليس بقتيل اذا القتل في العرف من فانت حياته بسبب مباشرة حتى وهذا ميت تخفف انفه والغرامة تتبع فعل العبد والقسامة تتبع احتمال القتل ثم يجب عليهم القسم فلا بد من ان يكون به اثر يستدل به على كونه قتيلاً وذلك بان يكون به جراحة او اثر ضرب او خنق وكذا اذا كان خرج الدم من عينه او اذنه لانه لا يخرج منهما الا بفعل من جهة الحى عادة بخلاف ما اذا خرج من فيه او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه المخارج عادة بغير فعل احد وقد ذكرناه في الشهيد ولو وجد بدن القتل او اكثر من نصف البدن او النصف ومعه الرأس في محلة فعلى اهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقاً بالطول او وجد اقل من النصف ومعه الرأس او وجد يده او رجله او رأسه فلا شيء عليهم لان هذا حكم عرفناه بالنص وقد ورد به في البدن الا ان لاكثر حكم الكل تعظيماً للأدنى بخلاف الاقل لانه ليس بيد ولا ملحق به فلا تجرى فيه القسامة ولا نالوا اعتبارناه بتكرار القسامة في الديتان بمقابلة نفس واحدة ولا تتواليان والاصل فيه ان الموجود الاول ان كان بحال لو وجد الباقي تجرى فيه القسامة لا تجب فيه وان

له قوله فهو على اختلاف معنى في كتاب الدعوى بين ابى حنيفة وصاحبيه حيث قال ومن ادعى قصاصاً على غيره فجد استخلف بالاجماع الى آخره ١٢ ع ٢ قوله كثررت الايمان عليهم لان تكرار اليمين مشروع كما في كلمات اللعان ١٢ اك ٣ قوله لما روي ان عمر رضي الله عنه قضى في القسامة وافي اليه تسعة واربعون رجلاً فكرّر اليمين على رجل منهم حتى تمت خمسين ثم قضى بالدية وعن شريح والنخعي رضي الله عنهما مثل ذلك و لان الخمسين واجب بالسنة فيجب اتمامها ما امكن ولا يطلب فيه الوقوف على الفائدة لثبوتها بالسنة ثم فيه استعظام امر الدم فان كان العدد كاملاً فاداء الولى ان يكرّر على احد هم فليس له ذلك لان المصير الى التكرار ضرورة الأكمال قال ولا قسامة على صبي ولا مجنون لانها ليسا من اهل القول الصحيح اليمين قول صحيح قال ولا امرأة ولا عبد لانها ليسا من اهل النصرة واليمين على اهلها قال وان وجد ميتاً لا اثر به فلا قسامة ولا دية لانه ليس بقتيل اذا القتل في العرف من فانت حياته بسبب مباشرة حتى وهذا ميت تخفف انفه والغرامة تتبع فعل العبد والقسامة تتبع احتمال القتل ثم يجب عليهم القسم فلا بد من ان يكون به اثر يستدل به على كونه قتيلاً وذلك بان يكون به جراحة او اثر ضرب او خنق وكذا اذا كان خرج الدم من عينه او اذنه لانه لا يخرج منهما الا بفعل من جهة الحى عادة بخلاف ما اذا خرج من فيه او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه المخارج عادة بغير فعل احد وقد ذكرناه في الشهيد ولو وجد بدن القتل او اكثر من نصف البدن او النصف ومعه الرأس في محلة فعلى اهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقاً بالطول او وجد اقل من النصف ومعه الرأس او وجد يده او رجله او رأسه فلا شيء عليهم لان هذا حكم عرفناه بالنص وقد ورد به في البدن الا ان لاكثر حكم الكل تعظيماً للأدنى بخلاف الاقل لانه ليس بيد ولا ملحق به فلا تجرى فيه القسامة ولا نالوا اعتبارناه بتكرار القسامة في الديتان بمقابلة نفس واحدة ولا تتواليان والاصل فيه ان الموجود الاول ان كان بحال لو وجد الباقي تجرى فيه القسامة لا تجب فيه وان

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله روي عن عمر لما قضى بالقسامة وافي اليه تسعة واربعون رجلاً فكرّر اليمين على رجل منهم حتى تمت خمسين ثم قضى بالدية وعن شريح والنخعي رضي الله عنهما مثل ذلك و لان الخمسين واجب بالسنة فيجب اتمامها ما امكن ولا يطلب فيه الوقوف على الفائدة لثبوتها بالسنة ثم فيه استعظام امر الدم فان كان العدد كاملاً فاداء الولى ان يكرّر على احد هم فليس له ذلك لان المصير الى التكرار ضرورة الأكمال قال ولا قسامة على صبي ولا مجنون لانها ليسا من اهل القول الصحيح اليمين قول صحيح قال ولا امرأة ولا عبد لانها ليسا من اهل النصرة واليمين على اهلها قال وان وجد ميتاً لا اثر به فلا قسامة ولا دية لانه ليس بقتيل اذا القتل في العرف من فانت حياته بسبب مباشرة حتى وهذا ميت تخفف انفه والغرامة تتبع فعل العبد والقسامة تتبع احتمال القتل ثم يجب عليهم القسم فلا بد من ان يكون به اثر يستدل به على كونه قتيلاً وذلك بان يكون به جراحة او اثر ضرب او خنق وكذا اذا كان خرج الدم من عينه او اذنه لانه لا يخرج منهما الا بفعل من جهة الحى عادة بخلاف ما اذا خرج من فيه او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه المخارج عادة بغير فعل احد وقد ذكرناه في الشهيد ولو وجد بدن القتل او اكثر من نصف البدن او النصف ومعه الرأس في محلة فعلى اهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقاً بالطول او وجد اقل من النصف ومعه الرأس او وجد يده او رجله او رأسه فلا شيء عليهم لان هذا حكم عرفناه بالنص وقد ورد به في البدن الا ان لاكثر حكم الكل تعظيماً للأدنى بخلاف الاقل لانه ليس بيد ولا ملحق به فلا تجرى فيه القسامة ولا نالوا اعتبارناه بتكرار القسامة في الديتان بمقابلة نفس واحدة ولا تتواليان والاصل فيه ان الموجود الاول ان كان بحال لو وجد الباقي تجرى فيه القسامة لا تجب فيه وان

كان بحال لو وجد الباقي لا تجرى فيه القسامة تجب والمعنى ما اشرنا اليه وصلوة الجنازة في هذا ^{١٢} تنسحب على هذا الاصل لا نه لا تنكر ولو وجد فيهم جنين او سقط ليس به اثر الضرب فلا شيء على اهل المحلة لانه لا ^{١٢} يفوق الكبير حالا وان كان به اثر الضرب وهو تام الخلق وجبت القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان تامل الخلق ^{١٢} ينفصل حيا وان كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لونه ينفصل ميتا لاحيا قال واذا وجد القاتل على دابة ^{١٢} يسوقها رجل فالدية على عاقلته دون اهل المحلة لانه في يد فصار كما اذا كان في ارضه كذا اذا كان قائد ها وراكها فافا ^{١٢} اجتمعوا فعليهم لان القاتل في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم قال وان مرت دابة بين قريتين ^{١٢} عليها قاتل فهو على اقربهما لما روى عن النبي عليه السلام اني بقتيل وجد بين قريتين فامر ان يذرع وتغن عمر ^{١٢} رضى الله عنه انه لما كتب اليه في القاتل الذي وجد بين وادعة وارحب كتب بان يقبس بين قريتين فوجد القاتل الى وادعة

اقرب فقضى عليهم بالقسامة قيل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ اهله الصوت لانه اذا كان بهذه ^{١٢} الصفة يلحقه الغوث فتسكنهم النصرة وقد قصروا قال وان وجد القاتل في دار انسان فالقسامة عليه ^{١٢} لان الدار في يده والدية على عاقلته لان نصرته منهم وقوته بهم قال ولا تدخل السكان في القسامة مع ^{١٢} الملاك عند ابي خيفة وهو قول محمد وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية التدبير كما تكون بالملك ^{١٢} تكون بالسكنى الا ترى انه عليه السلام جعل القسامة والدية على اليهود وان كانوا سكاكنا بخير ولما ان الملاك ^{١٢} هو المختص بنصرة البقرة دون السكان لان سكنى الملاك الزم وقرارهم اذ وفرك كانت ولاية التدبير اليهم فيحقق ^{١٢} التقصير منهم واما اهل خيبر فالنبي عليه السلام اقرهم على املاكهم وكان يأخذ منهم على وجه الخراج قال ^{١٢}

له قوله والمعنى ما اشرنا اليه وهو ان تكرار القسامة والدية في قاتل واحد غير مشروع ^{١٢} كقوله لان الظاهر ان الخ ان قيل الظاهر لا يصلح جنة الاستحقاق ولهذا قلنا في عين العصى ولسانه وذكره اذا لم يعلم صفة حكومتهم عدل فعدنا وان كان الظاهر سلبا متساويا لاعتبار الظاهر سلبا لانه نفس من وجوه ولا كذلك الاطراف ^{١٢} لهما يسلك بهما يسلك الاموال ولا يجب القصاص والدية فيها ما لم يعلم سلبا متساويا وانما الجنين نفس من وجوه ومضون وجب فافا انفصل تام الخلق وبه اثر الضرب فالظاهر انه منفصل حيا اعتبرنا بهما النفس كالقتيل الموجود في المحلة وبما اثر الجراحة يحكم ان مقتول وجب القسامة والدية اعتبارا للظاهر وان كان يحتمل ان مات تحت الفم فنعطيه للدم واذا انفصل ناقصا اعتبرنا بهما النفس والمضون ولم نوجب الدية التي لها خطر اذا ثبتت بان انفصالها حيا ولا ظاهرا ^{١٢} يشهد بذلك ^{١٢} كقوله على عاقلته اي عاقلته السائق سواء كان السائق مالا للدية او غيره ^{١٢} كقوله لان في يده وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه كان يفضل الجواب ويقول ان هذا اذا كان السائق يسوق الدابة محتسبا لغيره لان الظاهر انه هو القاتل فلما اذا كان يسوقها غير محتمل نهارا جارا فلا شيء عليه لان الانسان قد يحمل الباء او ابنه او جده او احد من اقربائه ميتا وينقل الى بلدة ^{١٢} كقوله لما روى ان قتلت رداء البراءة واليا لسي واستحق بن لاسية والبراءة في مسانيدهم وليس في سنة ^{١٢} كقوله ومن علم الخ قلت رداء ابن شيبه في مصنفه ^{١٢} كقوله فالقسامة عليه لان الدار في يده فصار صاحب الدار مع اهل المحلة مع اهل المصر مع اهل المحلة كذلك لا يدخل اهل المحلة مع صاحب الدار في القسامة كذا في شرح الاقل ^{١٢} كقوله لان الدار في يده وهذا اذا كان العاقل غيبا فوفقا بمنزلة من يبيع من قاتل فالقسامة على رب الدار وعلى قومه الى آخره او بنحو جواب القياس وذلك جواب الاستحسان ^{١٢} كقوله وان دخل السكان في القسامة مع الملاك يعني اذا كان في المحلة سكان وملاك ^{١٢} كقوله وقال ابو يوسف في هذا قول الاول كقولنا ثم رجع الى هذا القول وهو قول ابن ابي ليلى ^{١٢} ان له قوله جعل الخ روى في المبسوط عن ابي ايوب مولى ابي قلابة عن ابن عباس انه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة والدية على ابي خيبر في قاتل وجد بين اهلهم كذا قال على القاري في شرح النقاية ^{١٢} كقوله دون السكان لان السكان ينتقلون في كل وقت من محلة الى محلة ودون اصحاب الملاك ^{١٢}

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بقتيل وجد بين قريتين فامر ان يذرع اسحق والطيلسي والبزار من حديث ابي سعيد واخرجه ابن عدي والعقيلي في ترجمة ابي اسرائيل اسنعليل الملا في وقد تابعه الضبي بن الاشعث عن عطية اخرج ابن عدي ايضا قوله وروى عن عمر انه لما كتب اليه في القاتل الذي وجد بين وادعة وارحب كتب بان يقبس بين قريتين فوجد القاتل الى وادعة اقرب فقضى عليهم بالقسامة فقد مر قريبا وابن ابي شيبه اخرجه من طريق الحارث بن الازم وغيره عن عمر ^{١٢} حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل القسامة والدية على يهود خيبر وكانوا سكاكنا يها تقدم ^{١٢} حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اقر اهل خيبر على املاكهم وكان يأخذ منهم على وجه الخراج لما اجده في شيء من الاخبار انه اقرهم على ان املاكهم تكون ملكا لهم اذ لا يكون ذلك الا في فتح الصلح والمحافظة بان خيبر فتحت عنوة الاحصنين الوطية والسلام وقد تقدم في الغنائم انها قدمت بين الفاتحين ^{١٢}

وهو على اهل الخطة ذون المشترين وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان
 انما يجب بترك الحفظ لمن له ولاية الحفظ وهذا الطريق يجعل جائناً مقصراً او الولاية باعتبار الملك قد
 استووا فيه ولهما ان صاحب الخطة هو المختص بنصرة البقعة هو المتعارف ولانه اصيل والمشتري دخيل
 وولاية التدبير الى الاصيل وقيل ابو حنيفة بنى ذلك على ما شاهد بالكوفة قال وان بقي واحد منهم فكذلك
 يعني من اهل الخطة لما بيننا وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم فهو على المشترين لان الولاية انتقلت
 اليهم او خلصت لهم لزوال من يتقدمهم او يزاحمهم واذا وجد قتيل في دار فالقسامة على رب الدار وعلى
 قومه وتدخل العاقلة في القسامة ان كانوا حضوراً وان كانوا غائباً فالقسامة على رب الدار يكره عليه
 الايمان وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا قسامة على العاقلة لان رب الدار اخص به من
 غيره فلا يشاركه غيره فيها كما هل المحلة لا يشاركهم فيها عواقلم ولهما ان الحضور لزمتهم نصرة البقعة
 كما تلزم صاحب الدار فيشاركونه في القسامة قال فان وجد القتيل في دار مشتركة تصفها الرجل و
 عشرها الرجل والاخر ما بقي فهو على رؤس الرجال لان صاحب القليل يزاحم صاحب الكثير في التدبير
 فكانوا سواء في الحفظ والتقصير فيكون على عدد الرؤس بمنزلة الشفعة قال ومن اشترى داراً ولم يقبضها
 حتى وجد فيها قتيل فهو على عاقلة البائع وان كان في البيع خيار لا حدها فهو على عاقلة الذي في يده و
 هذا عند ابي حنيفة وقال ان لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فهو على عاقلة الذي
 تصير له لانه انما انزل قاتلاً باعتبار التقصير في الحفظ ولا يجب الا على من له ولاية الحفظ والولاية تستفاد
 بالملك ولهذا كانت الدية على عاقلة صاحب الدار دون المودع والملك للمشتري قبل القبض في البيع البات
 وفي المشروط فيه الخيار يعتبر قرار الملك كما في صدقة الفطر وله ان القدرة على الحفظ باليد لا بالملك الا يرى
 انه يقتدر على الحفظ باليد بدون الملك ولا يقتدر بالملك بدون اليد وفي البات اليد للبائع قبل القبض وكذا
 في قولهم وهو على اهل الخطة اسه اصحاب الاملاك القديمة الذين كانوا يملكونها من فتح الامام

المبلغ وقسم بين الغنمين بخط يمين انصائهم ١٢ ك
 له قولهم الخطة هو المكان المخطط لبناء دار وفي ذلك من العمارات ١٣ له قولهم هو المتعارف فان قلت ما الفرق بين الحلة والدار لو كان مشتركا
 وصاحب خط وجدها قتيل فيها فما تساويان في القسامة والدية ولا فرق بينهما بالاجماع وفي حق الحلة فرق بينهما قلت الفارق بينهما العرف فان في العرف ان المشتري تملكها من اصحاب الخطة في التدبير والقيام بحفظ
 الحلة وليس حق الدار كذلك ١٤ له قولهم على ما شاهد بالكوفة اي شاهد من عادة اهل الكوفة في زمانه وهو ان اصحاب الخطة في كل محلة هم الذين يقومون بتدبير الحلة ولا يشاركهم المشترون في ذلك فبني الجواب
 على ما شاهد به ان ١٥ له قولهم لما بيننا اشارة الى قول صاحب الخطة هو المختص به هو قوله لانه اصيل والمشتري دخيل ١٦ له قولهم لان الولاية انتقلت اليهم اي على قول ابي حنيفة ومحمد لزوال من يتقدمهم او خلصت
 لهم اسه على قول ابي يوسف ولما ان الولاية عنده كانت لصاحب الخطة والمشتريين فالان خلصت للمشتريين لزوال من يزاحمهم ١٧ ك له قولهم واذا وجد الخ يميني اذا وجد القتيل في دار فالدية على عاقلة صاحبها
 باتفاق الروايات وفي القسامة روايتان ففي احد لما تجب على صاحب الدار وفي الاخرى على عاقلة وهذا يندفع ما ياتي من التنازع بين قولهم قبل هذا وان وجد القتيل في دار انسان فالقسامة عليه وبين قولهم سنا فالقسامة
 على رب الدار وعلى قومه فيقول هذا على رواية اخرى وعلى الكفر بما كان يوقن بينهما ويقول الرواية التي توجبها على صاحب الدار محمولة على ما اذا كان خورس غنيا والرواية التي
 توجبها على قومه محمولة على ما اذا كانا حضورا كذا في الذخيرة والمذكور في الكتاب يدل على انها عليهما جميعا اذا كانوا حضورا ولو اقرروا رواية قتي وقتي القاتل ١٨ اعلم

له قولهم بمنزلة الشفعة فانما على عدو الرؤس لا على قدر الانصاف عندنا ١٩ ك له قولهم وقال الخ حاصل الاتفاق ان ابا حنيفة زاحم البعير وبها اعتبر الملك وبهذا اختلف بيننا وبينهم بعد اجماعنا على ان وجوب
 الضمان عند وجود القتيل ولاية الحفظ لانه ضمان ترك الحفظ فبعد ذلك قال ابو يوسف ومحمد ولاية الحفظ تستفاد بالملك فيعتبر الملك والوجوه فيقول حقيقة القدرة تثبت باليد لان الملك سبب اليد فان كان
 الملك لا حدها واليد لا تملك كان اعتبار اليد اولى ٢٠ له قولهم فبر على الخ الحاصل ان ابا حنيفة زاحم البعير وبها اعتبر الملك ان وجدها ولا يستوفى على قرار الملك ٢١ ك له قولهم وبهذا كانت الدية اي لو كان
 ولاية الحفظ تستفاد بالملك كانت الدية في هذا الموضع على عاقلة صاحب الدار ولو كان المودع لهدم ملكه وان كان له يد ٢٢ له قولهم كما في صدقة الفطر بان باع العبد بالثمن فصدقة الفطر على من تقرر له الملك ٢٣
 ل ٢٤ له قولهم ولان القدرة الخ ولم يذكر الجواب عن فصل الوصية المستشهد بها لانه قد اندرج في دليله وذلك لانه قال ان القدرة على الحفظ باليد المطلق اليد والمطلق ينصرف الى الكمال في اليد اسه اصله توريد
 المودع ليست كذلك وكذلك المستعير والمستاجر قبل ما الفرق لابي حنيفة يمين الجناية وصدقة الفطر فانه يعتبر فيه الملك في الثانية ودون الاولى فالجواب ان صدقة الفطر مؤتمرة الملك فكانت على المالك والجناية
 موجبة للضمان بترك الحفظ والحفظ فانه يمتنع باليد لما ذكر من الدليل ٢٥ اعلم

فيما فيه الخيار لاحدهما قبل القبض لانه دون البات ولو كان المبيع في يد المشتري والخيار له فهو اخص الناس به تصرفا ولو كان الخيار للبائع فهو في يده مضمون عليه بالقيمة كالمغصوب فتعتبر يده اذ بها يقدر على الحفظ ^{والبيع في يد المشتري ١٢}

قال ومن كان في يده دار فوجد فيها قتيل لم تعقله العاقلة حتى تشهد الشهود انها للذي في يده لانه لا بد من الملك لصاحب اليد حتى تعقل العواقل عنه واليد وان كانت دليلا على الملك ولكنها محتملة فلا تكفي لا ^{اي محتملة ١٢}

يجاب الدية على العاقلة كما لا تكفي لاستحقاق الشفعة به في الدار المشفوعة فلا بد من اقامة البينة **قال** و ^{اي القدر الذي ١٢}

ان وجد قتيل في سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين لانها في ايديهم واللفظ يشتمل اربابها حتى تجب على ارباب الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يدها المالك في ذلك وغير المالك سواء وكذا ^{اي القدر الذي ١٢}

المحلاة وهذا على ما روى عن ابي يوسف ظاهر والفرق لهما ان السفينة تنقل وتحول فيعتبر فيها اليدون الملك كما في الدابة بخلاف المحلاة والدار لانها لا تنقل **قال** وان وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها لان التمسك ^{اي القدر الذي ١٢}

فيه اليهم وان وجد في المسجد الجامع والشارع الاعظم فالقسامة فيه والدية على بيت المال لانه للامة لا يختص به واحد منهم وكذا الجسور للامة ومال بيت المال مال عامة المسلمين ولو وجد في السوق ان كان ^{اي القدر الذي ١٢}

مملوكا فعند ابي يوسف تجب على السكان وعندهما على المالك وان لم يكن مملوكا كالشوارع العامة التي بنيت فيها فعلى بيت المال لانه لجماعة المسلمين ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول ابي يوسف الدية والقسامة على اهل السجن لانهم سكان وولاية التدبير اليهم والظاهر ان القتل حصل منهم وهما يقولان ^{اي قبل ترك النقرة ١٢}

ان اهل السجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يتعلق بهم ما يجب لاجل النصرة ولانه بني لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غمه يعود اليهم فغرمه يرجع عليهم **قال** واذا هذه فريضة المالك والسكان وهي تختلف فيها بين ابي حنيفة وابي يوسف **قال** وان وجد في برية ليس بقرية عارة فهو هدر وتفسير القرب ما ذكرنا من ^{اي القدر الذي ١٢}

استماع الصوت لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحقه الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير وهذا اذا لم تكن مملوكة لاحد اما اذا كانت فالدية والقسامة على عاقلته وان وجد بين قريتين كان على اقربهما و ^{مملوكة ١٢}

له قوله حتى تشهد الشهود يعني اذا اخرجت العاقلة ان يكون الدار له وقالوا هي دليمة في يده وهذا ما عرفت ان الظاهر من هذه الاشارة الى الاستحقاق وقد استحقاقا هنا فوجب اشارة بالبينة والظاهر ان ابا حنيفة لم يمتد اليه في استحقاق الدية كما ذكرنا ان العاقلة لا تعتبر بها الملك لا مجرد اليد ولم يشتمل هناك بالبينة ١٢ كـ **له** قوله كما لا تكفي الخ اسـ لمن طلب شفعة بالجوار في دار بيعت فاعلم المشتري ان يكون الدار التي في يد الشافع مملوكة لانه لا يستحق الشفعة بغيره عليها حتى يقيم البينة على الملك ١٢ كـ **له** قوله يشتمل اربابها اسـ يشمل ملكا وغير ملكا ١٢ نهاية -

له قوله وعلى السكان وذكر شيخ الاسلام قال بعض الشارح انما يجب على الركاب انما يمكن للسفينة ملك موقوف فان كان فالقسامة عليه ١٢ كـ **له** قوله وهذا كـ كون الملك وغيره سوار في القسامة على ما روى عن ابي يوسف من ان السكان تشمل في القسامة مع المالك ظاهر على قول ابي حنيفة ومحمد فلا بد من الفرق وهو ما ذكره في الكتاب ١٢ كـ **له** قوله ظاهر لانهم يحمل السكان والمالك في القتل الموجود في المحلة سواء كان في القتل الموجود في السفينة واما عند بعض الشارح المحلة السكان لا يشاركون المالك لان التدبير في المحلة الى المالك دون السكان وفي السفينة انهم في تدبير اسوارا اذا جازم امره ١٢ كـ **له** قوله فيعتبر فيها اليدون المالك فانها مركبة كالدية فلما ان العتير في القتل الموجود على الدابة هو اليدون المالك فلما في القتل الموجود في السفينة وهم في اليد عليها سواء ١٢ كـ **له** قوله او اشار على العظمى في المغرب الشارح هو الطريق الذي يشرع فيه الناس عامة على الاسلاك المجازي او من قولهم شرع الطريق اي تبين ١٢ كـ **له** قوله فلا قسامة لان المقصود بالقسامة نفي تهمة القتل وذلك لا يتحقق في حق جماعة المسلمين ١٢ كـ

له قوله الجسور الجسر اسم لما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والالواح كـ **له** قوله على بيت المال قال في النهاية واما الادب ان يكون تابعا للمال اما الاسواق التي يكون في المحال فهي محفوظة بحفظ اهل المحلة فيكون القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق النسيان اذا كان من سكنها في الديار او كان لاحدها دار مملوكة فيكون القسامة والدية عليها ويلزم صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير ١٢ كـ **له** قوله ان كان لا يكون لاحدها دارا اذا كانت تلك البرية في ايدي المسلمين بان كان شافيا فيها شفاعة المسلمين بالخطاب والاحتشاش وغيره كما ذكرنا في المحيط لشرعي فالدية في بيت المال قال قاضيان ان وجدوا قبل في موضع مباح نحو الطقات الا ان في ايدي المسلمين كانت الدية في بيت المال انتهى ١٢ كـ

قد بيناه وان وجد في وسط القرأت يهرية الماء فهو هدر لانه ليس في يد احد ولا في ملكه وان كان محتسبا
بالشاطي فهو على اقرب القرى من ذلك المكان على التفسير الذي تقدم لانه اخص بنصرة هذا الموضوع فهو
كالموضوع على الشط والشط في يد من هو بقرب منه الا ترى انهم يستقون منه الماء ويؤدون بهائمهم فيها بخلا
النهر الذي يستحق به الشفعة لاختصاص اهلها به لقيامهم عليه فتكون القسامة والدية عليهم -
قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم وقد ذكرناه في القياس
والاستحسان قال وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم ووجه الفرق قد بيناه من قبل وهو ان
وجوب القسامة عليهم دليل على ان القاتل منهم فتعيينه واحدا منهم لا يثبت في ابتداء الامر لانه منهم بخلا
ما اذا عت من غيرهم لان ذلك بيان ان القاتل ليس منهم وهما نما يغرمون اذا كان القاتل منهم لكونهم
قتلة تقدير احيث لم يأخذوا على يد الظالم ولان اهل المحلة لا يغرمون بمجرد ظهور القاتل بين اظهرهم
الا بدعوى الولي فاذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه عليهم وسقط لفقد شرطه قال واذا التقى قوم بالسيوف
فاجلوا عن قتيل فهو على اهل المحلة لان القاتل بين اظهرهم والحفظ عليهم الا ان يدعى الاولياء على اولئك
او على رجل منهم بعينه فلم يكن على اهل المحلة شيء لان هذه الدعوى تضمنت برأة اهل المحلة عن القسامة
قال ولا على اولئك حتى يقيموا البينة لان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق للمحدث الذي رويناه اما يسقط
به الحق عن اهل المحلة لان قوله حجة على نفسه ولو وجد قتيل في معسكر اقاموا بقلعة من الارض لا ملك
لاحد فيها فان وجد في حيا وفسطاط فغلب من يسكنها الدية والقسامة وان كان خارجا من الفسطاط فعلى
اقرب الاخوية اعتبارا لليد عند انعدام الملك وان كان القوم لقوا قتالا ووجد قتيل بين اظهرهم فلا قسامة ولا
دية لان الظاهر ان العدو قتله فكان هدر اوان لم يلقوا عدوا فعلى ما بيناه وان كان للارض مالك فالعسكر
له قول وقد بيناه في كتاب القاتل مرت دابة بين القريتين وعليها قتيل ١٢ عن ابي
الفرات يريد بفرات وكل من عظيم لعم خصوصية الفرز بذلك وكذلك ذكر الوسط ليس للتخصيص بل للمادام جاريا بالقتيل كان حكم الشط حكم الوسط قالوا هذا اذا كان موضع انبعاث الملا في الحرب لانه اذا كان
كذلك فقد يكون هذا قتيل دار الشرك داما اذا كان موضع انبعاث الملا في دار الاسلام فيجوز الدية في بيت المال لان موضع انبعاث الملا في دار المسلمين فهو اهل القاتل مكان الانبعاث او مكان اخر دون ذلك
فهو قتيل المسلمين فيجوز الدية في بيت المال ١٣ ع ١٤ قولهم فلو على اقرب القرى وهذا اذا كانوا بالقرب من ذلك الموضع بحيث يسمعون صوت من وقف على ذلك الموضع ونادى باعلى صوته وان كانوا لا يسمعون
ذلك لا شيء عليهم فيه كذا افسره الكرخي في وفي الذخيرة ولما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليهم شيء وانما يجب في بيت المال لانه تحت يد عامتا المسلمين ١٥ كفاية -
١٦ قولهم على التفسير الذي تقدم ارا دة بقتل هذا المولى على اذا كان بحيث يبلغ اهل الصوت ١٧ عن ابي
الاجري في السفن وما تجرى فيه فهو عام وهذا عندنا في صنفه ونحوه وعن ابي يوسف ان الشرب الخاص ان يكون نهرا يستقي استحقاق الشفعة يكون في الشرب في الشرب الخاص ان يكون نهرا
وقد ذكرناه وذكرنا فيه القياس الخ هذا هو الموضع الذي وعده بانه يرد بقتله الذي ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل المحلة ١٨ عن ابي
ذكرناه ١٩ ع ٢٠ قولهم سقطت عنهم اي سقطت القسامة والدية ويجوز للمدعي عليه ما جاء في احد ٢١ ان
لينا في الخ فان اشارت اوجب القسامة ابتداء على اهل المحلة فتعيينه واحدا منهم لا يثبت في الشرب في الشرب الخاص ان يكون نهرا يستقي استحقاق الشفعة يكون في الشرب في الشرب الخاص ان يكون نهرا
او خطا مبطلا بهذا حق وفيه القسامة والدية فانهم ذكر اهل المحلة كانوا بطريق الظاهر دوران القاتل واحد من اهل المحلة كما لا تعلم ذلك حقيقة بدعوى الولي على واحد منهم بعينه لا يصير معلوما حقيقة بانه هو القاتل فان لم يسقط
بهذه الدعوى شيئا لا يتغير الحكم ببقية القسامة والدية على اهل المحلة ٢٢ ع ٢٣ قولهم اتنع دعواه عليهم لقتلنا قتلنا لانه لا ادعى على غير اهل المحلة فقد راي اهل المحلة من ذلك حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك على اهل المحلة
لقتلنا قتلنا في المبسوط ٢٤ ع ٢٥ قولهم فلو على اهل المحلة قال العقيق ابو جعفر رحمه الله في كشف الغوامض وهذا اذا كان الفرقيان مسلمين اقتتلوا فقتله فان كانا مشركين او فرج فلا شيء فيه ويجعل ذلك من اصابة
العدو ٢٦ ع ٢٧ قولهم لان القاتل الخ فان قيل ان الظاهر ان قاتله غير اهل المحلة فانه من خصمائه واجب بانه قد تعذر الموت على قاتله حقيقة فيقتل بالسبب الظاهر وهو وجود قتيل في محله ٢٨ ع ٢٩ قولهم بين
الفرق بينه وبينه كافي في قوله صلى الله عليه وسلم لاصدقة الامن ظهر في ابي صاورة عن غني ٣٠ ع ٣١ قولهم للحديث الذي رويناه في ابي ادا في باب القسامة وادله قوله عليه السلام لا على الناس بدعوى المدعي
قوم وما يقوم وما اهلهم لكن البينة على المدعي واليمين على من انكر لا يقال الظاهر انهم قتلوه لما علمت فيمروا ان الظاهر لا يصح حجة للاستحقاق ٣٢ ع ٣٣ قولهم او فسطاط فسطاط خيمه وخرگاه بزرگ ودمر ابره جماعة ابنوه
ان اهل شرب ٣٤ ع ٣٥ قولهم فعلى اقرب الاخوية قيل هذا اذا نزلوا لقتال متفرقين اما اذا نزلوا لقتال فالدية والقسامة عليهم ٣٦ عن ابي
الاتقاء فانما يقتل من يبادي لسان لوانه وانما اوجبنا القسامة والدية على اهل المحلة باعتبار نوع من الظاهر وقد علمه هنا بخلاف ما اذا قتل الفرقيان من المسلمين فقتله كالكلاب في الدار ولو ركب سحارا فقتل في اصابه القتل
العدو وحمل امر المسلمين على الصلاح اذا الفرقيان سلمان فبقي حال القاتل مشكلا فيجب القسامة والدية على اهل المكان كذا في المبسوط ٣٧ كفاية -
٣٨ قولهم فعلى ما بيناه وبين اهل قاتله اعدوا فان وصفي بنبا وفسطاط فعلى من يسكنه وان كان خارجا فعلى اقرب الاخوية لان ذلك الموضع في يد اقرب اهل ارضه ٣٩ ع

كالتسكان فيجب على المالك عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف وقد ذكرناه قال واذا قال المستحلف قتله
 فلان استحلف بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلاً غير فلان لانه يريد إسقاط الخصومة عن نفسه بقوله
 فلا يقبل فيحلف على ما ذكرناه لانه لما اقرباً للقتل على واحد صار مستثنى عن اليمين فبقى حكم من سواه فيحلف
 عليه قال واذا شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما وهذا عند
 أبي حنيفة وقالوا تقبل لانهم كانوا بغير ضمة ان يصيروا خصماء وقد بطلت العرصة بدعوى الولي القتل على
 غيرهم فتقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا غزل قبل الخصومة وله انهم خصماء بانزالهم قاتلين للتقصير
 الصادر منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من جملة الخصوم كالوصي اذا اخرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم
 شهد قال رضي الله عنه وعلى الاصلين هذين يتخرج كثير من المسائل من هذا الجنس قال ولو ادعى على رجل
 من اهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من اهلها عليه لم تقبل الشهادة لان الخصومة قائمة مع الكل على
 ما بيناه والشاهد يقطعها عن نفسه فكان متهما وعن أبي يوسف ان الشهود يختلفون بالله ما قتلناه لا يزدادون
 على ذلك لانهم اخبروا انهم عرفوا القاتل قال ومن جرح في قبيلة فنقل الى اهله فمات من تلك الجراحة
 فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وهذا قول أبي حنيفة

وقال ابو يوسف لاقسامه ولاديه لان الذي حصل في القبيلة او المحلة ما دون النفس ولا قسامة فيه فصا
 كما اذا العيكن صاحب فراش وله ان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتلاً ولهذا وجب القصاص فان كان
 صاحب فراش اضعف اليه وان لو يكن احتمال ان يكون الموت من غير الجرح فلا يلزم بالشك ولو ان رجلاً معه
 جرح به رمي حبله انسان الى اهله فمكث يوماً او يومين ثم مات لم يضمن الذي حمله الى اهله في قول أبي يو
 وفي قياس قول أبي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة المحلة فوجوده جرمياً في يده كوجوده فيها وقد ذكرنا وجهي
 القولين فيما قبله من مسألة القبيلة لو وجد الرجل قتيلاً في دار نفسه فديته على عاقلته لورثته عند أبي حنيفة

له قوله وقد ذكرناه اشارة الى ما ذكر

منه قوله وليلد السكك مع المالك في القسامة عند أبي حنيفة وهو قول محمد وقال ابو يوسف وهو عليهم السلام عليه قوله ما رآه في اي غايه في الباب انه صار مستثنى عن يمينه حيث قال قتله فلان فيحلف
 على ان لا يقتله ولا عرفت له قاتلاً غير فلان لانه يريد إسقاط الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيحلف على ما ذكرناه لانه لما اقرباً للقتل على واحد صار مستثنى عن اليمين فبقى حكم من سواه فيحلف
 عليه قال واذا شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما وهذا عند
 أبي حنيفة وقالوا تقبل لانهم كانوا بغير ضمة ان يصيروا خصماء وقد بطلت العرصة بدعوى الولي القتل على
 غيرهم فتقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا غزل قبل الخصومة وله انهم خصماء بانزالهم قاتلين للتقصير
 الصادر منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من جملة الخصوم كالوصي اذا اخرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم
 شهد قال رضي الله عنه وعلى الاصلين هذين يتخرج كثير من المسائل من هذا الجنس قال ولو ادعى على رجل
 من اهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من اهلها عليه لم تقبل الشهادة لان الخصومة قائمة مع الكل على
 ما بيناه والشاهد يقطعها عن نفسه فكان متهما وعن أبي يوسف ان الشهود يختلفون بالله ما قتلناه لا يزدادون
 على ذلك لانهم اخبروا انهم عرفوا القاتل قال ومن جرح في قبيلة فنقل الى اهله فمات من تلك الجراحة
 فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وهذا قول أبي حنيفة

له قوله وقد ذكرناه اشارة الى ما ذكر
 من قوله وليلد السكك مع المالك في القسامة عند أبي حنيفة وهو قول محمد وقال ابو يوسف وهو عليهم السلام عليه قوله ما رآه في اي غايه في الباب انه صار مستثنى عن يمينه حيث قال قتله فلان فيحلف
 على ان لا يقتله ولا عرفت له قاتلاً غير فلان لانه يريد إسقاط الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيحلف على ما ذكرناه لانه لما اقرباً للقتل على واحد صار مستثنى عن اليمين فبقى حكم من سواه فيحلف
 عليه قال واذا شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما وهذا عند
 أبي حنيفة وقالوا تقبل لانهم كانوا بغير ضمة ان يصيروا خصماء وقد بطلت العرصة بدعوى الولي القتل على
 غيرهم فتقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا غزل قبل الخصومة وله انهم خصماء بانزالهم قاتلين للتقصير
 الصادر منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من جملة الخصوم كالوصي اذا اخرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم
 شهد قال رضي الله عنه وعلى الاصلين هذين يتخرج كثير من المسائل من هذا الجنس قال ولو ادعى على رجل
 من اهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من اهلها عليه لم تقبل الشهادة لان الخصومة قائمة مع الكل على
 ما بيناه والشاهد يقطعها عن نفسه فكان متهما وعن أبي يوسف ان الشهود يختلفون بالله ما قتلناه لا يزدادون
 على ذلك لانهم اخبروا انهم عرفوا القاتل قال ومن جرح في قبيلة فنقل الى اهله فمات من تلك الجراحة
 فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وهذا قول أبي حنيفة

بنصرة ارضه من اهل القرية - كتاب المعامل

كتاب المعامل حديث - ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث حمل بن مالك للاولياء قوموا فذوه فقد مر قريبا في الديات حديثان عملهما دون
الدواوين جعل العقل على اهل الديوان وكان ذلك بحضور من الصحابة من غير تكبير منها ابن ابى شيبة من طريق المحمدر قال اول من جعل الدية عشرة عشرة
في عطيات المقاتلة عمر ومن طريق الشعبي وابراهيم قال اول من فرض العطاء عمر فرض فيه الدية كاملة في ثلث سنين ومن حديث جابر اول من فرض الفرائض
ودون الدواوين وعرفت العرفاء ابن ابى شيبة عن الحسن والنخعي والعقل على اهل الديوان حديثان ان الدية كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم على اهل
العشيرة لما جده بهذا اللفظ وانما روى ابن ابى شيبة عن وكيع عن ابن ابى ليلى عن الشعبي قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله تليد وسلم عقل قریش وعقل الانصار
على الانصار واخرج من حديث ابن عباس قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا بين المهاجرين والانصار ان يعقلوا معاقلهم وان يفدوا عانيهم بالمعروف والاصلاح
بين الناس يورى عبد الغفار من بطريق الحسن اسأله عن الامامة بطلها فقضى فتوضعت صبا فصاح صيحة ثم مات فضرب عمر دمه على قبره فاخذ عقله

من قریشی لاندہ خطا۔

تولى شبه العبد نظراً إلى الألة فلا وجه إلى إيجاب العقوبة عليه وفي إيجاب مالٍ عظيمٍ إجماعاً واستنباطاً
فيصير عقوبة فضم إليه العاقلة تحقيقاً للتخفيف وإنما خصوا بالضم لأنه أتباعاً لقوة فيه وتلك بانصافه
وهم العاقلة فكانوا هم المقصرين في تركهم مراقبته فخصوا به قال والعاقلة أهل الديوان إن كان القاتل
من أهل الديوان يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين وأهل الديوان أهل الرايات وهم الجيش الذين كتبت
أسمائهم في الديوان وهذا عندنا وقال الشافعي الدية على أهل العشيرة لأنه كان كذلك على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولا نسخ بعده ولأنه صلة والأولى بها الأقارب ولنا قضية عمر رضي الله عنه فإنه لم يدون
الداوين جعل العقل على أهل الديوان وكان ذلك به حضر من الصحابة من غير نكير منهم وليس ذلك بنسخ
بل هو تقرير معنى لأن العقل كان على أهل النصرة وقد كانت بأنواع القرابة والحلف والولاء والعدا وفي عهد عمر
رضي الله عنه قد صارت بالديوان فجعلها على أهله أتباعاً للسعي ولهذا قالوا لو كان اليوم قومٌ تناصروهم بالحرف
فعاقلتهم أهل الحرفة وإن كان بالحلف فأهله والدية صلة كما قال لكن إيجابها فيها هو صلة وهو العطاء
أولى منه في أصول أموالهم والتقدير بثلاث سنين مروي عن النبي عليه السلام وحكي عن عمر رضي الله عنه لأن
الأخذ من العطاء للتخفيف والعطاء يخرج في كل سنة مرة واحدة فإن خرجت العطايا في أكثر من ثلاثة أو قل
أخذ منها الحصول المقصود وتأويله إذا كانت العطايا للسنين المستقبلية بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين
الماضية قبل القضاء ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لأن الوجوب بالقضاء على ما بيننا إن شاء الله تعالى
ولو خرج للقاتل ثلاث عطايا في سنة واحدة معنا في المستقبل يؤخذ منها كل الدية لم يذكرنا وإذا كان جميع
الدية في ثلاث سنين فكل ثلث منها في سنة وإن كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس أو قل كان في سنة

[illegible]

الدراية في تخریج احادیث الهداية

قوله والتقدير ثلاث سنين مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحكى عن عبد تقدم في الجنائيات

[illegible]

١٤٥ قوله واعطيت الخ العطاة ما مضى فانساني بيت المال كل سنة لا بقدر الحاجة بل بعصو وعملك والرزق ما لغرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة بدميامة كذا في المد المتعار وغيره وفي تناكج
 لا فكركنا قلنا من المغرب ان العطاة ما يخرج للجندي من بيت المال في السنة مرة او مرتين والرزق ما يخرج له كل شهر ١٢٥ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة في الديوان واما انما لم يكن
 من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٢٦ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٢٦ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٢٦
 ١٢٧ قوله لاشي عليها هذا الخ لفت ما ذكر قبيل المعامل من اختيار المتأخرين ان المرأة تدخل في القتل مع العاقلة الا ان ذلك ليس باصل الرواية وانا هو اختيار
 بعض المتأخرين وما ذكر منها هو اختيار العطاة واما ما مضى وهو اصل رواية محمد ١٢٨ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٢٨ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٢٨
 كافي من الفقرة ثم الفقرة فاقول لغيرهم فلذا النساء ١٢٩ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٢٩ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٢٩
 ١٣٠ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٣٠ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٣٠ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٣٠
 ١٣١ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٣١ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٣١ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٣١
 ١٣٢ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٣٢ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٣٢ قوله فادخل القاتل الخ اسلا الاكل من اهل العطاة فلا يجب عليه شيء من الدية منه ما يعطى ١٣٢

الدراية في تخریج احادیث الهدایة قوله لا یقتل مع العاقله صبى ولدا امرأة لمرأهه :

فأقر به ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

أي من أهل البادية ١٢

قريباً لهم وفي الكتاب إشارة إليه حيث قال وأهل البادية أقرب إليه من أهل المصر وهذا لأن الوجوب عليهم
بحكم القرابة وأهل المصر أقرب منهم مكاناً فكانت القدرة على التصرة لهم وصار نظير مسألة الغيبة المنقطعة
ولو كان البدوي نازلاً في المصر لا مسكن له فيه لا يعقله أهل المصر لأن أهل العطاء لا ينصرون من لا مسكن له فيه
كما أن أهل البادية لا تعقل عن أهل المصر النازل فيهم لأنه لا ينصرون بهم وإن كان لأهل المدينة عواقل معروفة يتعاقلو
بها فقتل أحدهم قتيلاً فديته على عاقلته بمنزلة المسلم لأنهم التزموا أحكام الإسلام في المعاملات لأسيما في
المعاني العاصمة عن الأضرار ومعنى التناصر موجو في حقهم وإن لم تكن لهم عاقلة معروفة فالدية في ماله في
ثلاث سنين من يوم يقضى بها عليه كما في حق المسلم لما بينا أن الوجوب على القاتل وإنما يتحول عنه إلى العاقلة
إن لو وجدت فإذا لم توجد بقيت عليه في ماله بمنزلة تاجر مسلمين في دار الحرب قتل أحدهما صاحبه بقضى
بالدية عليه في ماله لأن أهل دار الإسلام لا يعقلون عنه وتبكنه من هذا القتل ليس بنصرته ولا يعقل كافر عن
مسلم ولا مسلم عن كافر لعدم التناصر والكفار يتعاقلون فيما بينهم وإن اختلفت ملكهم لأن الكفر كله ملته واحدة
قالوا هذا إذا لم تكن المعادة فيما بينهم ظاهرة أما إذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى ينبغي أن لا يتعاقلون بعضهم
عن بعض وهكذا عن أبي يوسف لا تقطع التناصر ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله بها عطاء فولد دياره إلى البصرة
ثم رفع إلى القاضي فإنه يقضى بالدية على عاقلته من أهل البصرة وقال زفر يقضى على عاقلته من أهل الكوفة
وهو رواية عن أبي يوسف لأن الموجب هو الجناية وقد تحققت وعاقلة أهل الكوفة صامكة إذا حول بها لقضائه المال إنما
يجب عند القضاء لما ذكرنا أن الواجب هو المثل وبالقضاء ينتقل إلى المال وكذا الوجوب على القاتل وتحمل عنه
عاقلته وإذا كان كذلك يتحمل عنه من يكون عاقلته عند القضاء بخلاف ما بعد القضاء لأن الواجب قد تقدر
بالقضاء فلا يتقبل بعد ذلك لكن حصة القاتل تؤخذ من عطائه بالبصرة لأنها تؤخذ من العطاء وعطاءه
بالبصرة بخلاف ما إذا قلت العاقلة بعد القضاء عليهم حيث يضم إليهم أقرب القبائل في النسب لأن في النقل
إبطال حكم الأول فلا يجوز بحال وفي الضم تكثير المتحملين لما قضى به عليهم فكان فيه تقرير الحكم الأول لا بطلان
وعلى هذا لو كان القاتل مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فلم يقض عليه حتى استوطن البصرة قضى بالدية

أقرب وهو غائب غيبة منقطعة فإن ولاية الحاكم إلى الأبد الحاضرة لا قدر على إقامة مصالحها ومنها أهل المصر أقرب مكاناً فكانوا أقرب على النصرة من أهل البادية وإن كانوا أقرب نسباً من أهل البادية وإن كانوا أقرب نسباً من أهل البادية وإن كانوا أقرب نسباً من أهل البادية
المعاني العاصمة عن الأضرار كالمسقة والقتل والقصاص والوجوب الديني ١٢ انتهى قوله فالدية في ماله أي لا على بيت المال لأن النصرة الموجبة للعقل غير موجودة بين الذي والمسلمين لا تقطع الولاية بينهما
بخلاف المسلم فإن دية على بيت المال إن لم يوجد عاقلة ١٢ انتهى قوله كذا في حق المسلم أنه يجب الدية في ماله المسلم إذا لم يكن له عاقلة وهذه رواية من أبي حنيفة وفي ظاهر الرواية يجب في بيت المال
وفي البصرة فرق بين المسلم والذمي فإن الجاني إذا كان مسلماً ولا عاقلة لم تقدر في بيت المال في ظاهر الرواية ولا يجب في مال الجاني والفرق أن القتل إنما يجب على غير الجاني باعتبار النصرة وسمى لم يكن للمسلم ديوان ولا
قراية بل كان لقيطاً فجماعة المسلمين أهل نصرة فامكننا إيجاب غفر في بيت مال المسلمين بالنصرة بخلاف الذي فإن جماعة المسلمين ليس من أهل نصرة فالولاية بينهما وبينهم منقطعة فتعذر إيجاب العقل في بيت
المال باعتبار النصرة فوجب في ماله ١٢

قوله لأن الكفر كله ملته واحدة أنه في إعراف من الحق وتبايع الرسول ونظراً لأن من ديانته أن العاقلة يتحملون عن القاتل ما إذا لم يدنو بذلك يكون في مال القاتل ١٢ انتهى قوله لا تقطع
التناصر من التحاليل يتنقل على المولاة وذلك بعدم هذا اختلاف الملة ١٢ انتهى قوله وقد تحققت وعاقلة أهل الكوفة أنه في ذوا الحائز ١٢ انتهى قوله وكذا الوجوب على القاتل الكلمة الأولى أنما هي من
حيث النظر إلى الواجب والثانية باعتبار النظر إلى محل الوجوب والحاصل أن النظر إلى الواجب والى محل الوجوب يقتضي أن يكون المتحمل عنهم هم العاقلة ١٢ انتهى قوله بخلاف ما إذا قلت إن يتنقل
بقوله بخلاف ما بعد هذا أنه لا يقتضي بالدية على عاقلته من أهل البصرة إذا كان القاضي قضى بدية على عاقلته من أهل الكوفة بخلاف ما إذا قلت العاقلة حيث يضم إليهم أقرب القبائل في النسب فإن كان بعد
الافتقار من أنه في نقل الديتين من الموجودين وقت القضاء إلى أقرب القبائل فاجاب عن بقوله أن في ضم أقرب القبائل إليهم تقرير الحكم الأول لا بطلان ١٢ انتهى

على اهل البصرة ولو كان قضى بها على اهل الكوفة لم ينتقل عنهم وكذا بالديوان ^{اي من القول ١٢} والحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية على اهل الديوان وبعد القضاء على عاقلته بالبادية لا يتحول عنهم وهذا بخلاف ما ^{اي من عاقلته بالبادية ١٢} اذا كان قوم من اهل البادية قضى بالدية عليهم في اموالهم في ثلاث سنين ثم جعلهم الامام في العطاء حيث تصير الدية في عطياتهم وان كان قضى بها اول مرتبة في اموالهم لانه ليس فيه نقض القضاء الاول لانه قضى بها في اموالهم وعطياتهم اموالهم غير ان الدية تقضى من ايسر الاموال اداء والاداء من العطاء ايسر اذا صادوا من اهل العطاء الا اذا لم يكن مال العطاء من جنس ما قضى به عليه بان كان القضاء بالابل والعطاء دراهم فحينئذ لا يتحول الى الدراهم ابد المأنيه من ابطال القضاء الاول لكن يقضى ذلك من مال العطاء لانه ايسر قال عاقلته ^{اي القول ١٢} المعتقد قبيلة مولا لان النصرة بهم ويؤيد ذلك قوله عليه السلام مولى القوم منهم ^{اي القول ١٢} قال ومولى المولاة يعقل عنه مولاة وقبيلته لانه ولائاً يتناصبه فاشبه ولائاً العتاقة وفيه خلاف الشافعي وقدم في الولاء ^{اي القول ١٢} قال لا تعقل العاقله اقل من نصف عشر الدية وتحتل نصف العشر فصاعداً او الاصل فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً عليه مرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل عبداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا مادون ارش الموضحة وارش الموضحة نصف عشر بدل النفس ولان التحمل للتعذر عن الاجحاف ولا اجحاف في القليل وانما هو في الكثير والتقدير الفاصل عرف بالسمع ^{اي القول ١٢} قال وما نقص من ذلك يكون في مال الجاني والقياس فيه التسوية بين القليل والكثير فيجب الكل على العاقله كما ذهب اليه الشافعي والتسوية في ان لا يجب على العاقله شيء الا ان تركناه ببارويناه وباروي انه عليه السلام اوجب ارش المجنين على العاقله و هو نصف عشر بدل الرجل على ما مرق في الديات فمادونه يسلك به مسلك الاموال لانه يجب بالتحكيم كما يجب ضمان المال بالتقويم فلما كان في مال الجاني اخذ بالقياس ^{اي القول ١٢} قال ولا تعقل العاقله جناية العبد ولا مال الزم بالصلح او باعتراف الجاني لما زوينا ولانه لا تناصر بالعبد والقرار والصلح لا يترزمان العاقله لقصور الولاية عنهم - ^{اي القول ١٢} قال الا ان يصدقوا لانه ثبت بتصادقهم والامتناع كان لحقهم وله ولاية على انفسهم ومن اقرب قتل خطأ ولم يرفعوا الى القاضي الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى لان التأجيل من

له قوله من يقضى ذلك اي اهل من مال المطاربان يشترى اهل من ذلك المطاربان ^{اي القول ١٢} له قوله عليه السلام رواه ابو داود والترمذي والنسائي عن ابن ابي عمير مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مولى القوم من انفسهم ^{اي القول ١٢} على قاري ^{اي القول ١٢} له قوله مولى المولاة الخ ويعقل عن مولى المولاة مولاة هو الخليفة فيعقل عن مولاة الذي عاقده وعاقلته وهو المولى بقوله وقبيلته ^{اي القول ١٢} مولاة الذي عاقده لان الوصيامة فاشبهه فاشبهه ^{اي القول ١٢} له قوله لا تعقل العاقله الخ فيد اشكال وهو ان من مثل عبد غيره خطاً وقيمة اقل من الموضحة فان العاقله تحمل الا ان الجواب عن ان المراد منه فيما دون النفس خالي النفس فالنفس ورد بموجب الدين على العاقله وهذا دية لان القيمة في العبد فاما مقام الدية في الحر كغنايه ^{اي القول ١٢} له قوله اقل الخ لان القصاص لا يجب في مولاة ولا قيمة مارت فصار كغنايه الاموال ^{اي القول ١٢} ع ^{اي القول ١٢} له قوله موقوفاً عليه ومرفوعاً فانوق من رواية محمد بن الحسن والمرفوع غريب وليس في الحديث ارش الموضحة ولكن اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن النبي قال لا تعقل العاقله مادون الموضحة ولا تعقل العبد ولا الصلح ولا الاعتراف انتهى ^{اي القول ١٢} له قوله ولا يبدل اختلافه في تاويل قوله عليه السلام لا تعقل العواقل بمداد ولا بمداد فقال محمد بن الحسن انما معناه يعقل العبد حر اقليس على عاقلته مولاة شيء من جناية عهده انما جانيته في رقبته اسه بغيره الى المجني عليه او يغيره ثم قال بذلك الى حيفه وقال ابن ابي عمير انما معناه ان يكون العبد مجنيا عليه بغيره فليس على عاقلته الجاني شيء انما غنمه في الخاصة وصوبه الصلح وقال لو كان المعنى على ما قال ابو حيفه وكان الكلام لا تعقل العاقله من عبد ولم يكن ولا تعقل عبد او قيل ان ما قال ابو حيفه من مناسب لسباق الحديث وهو قوله عدا... ولا صلحاً ولا اعترافاً فان معناه عن محمد بن صلح وعن الاعتراف تدبر ^{اي القول ١٢} له قوله لا يترزمان العاقله الخ الا ان في الاقرار يجب الدية في ثلث سنين وفي الصلح عن العمد يجب المال حاله الا اذا شرط الاجل في الصلح ليكون ثوباً ^{اي القول ١٢} غنايه

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله مولى القوم منهم تقدم في الزكوة ^{اي القول ١٢} قوله مولى عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً لا تعقل العواقل عبداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا مادون ارش الموضحة اما الموقوف فتقدم ان محمد بن الحسن اخرجه وليس فيه ارش الموضحة طام المرفوع فلم اجده وتقدم في الديات اثار من ذلك حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اقر ارش المجنين على العاقله تقدم -

في قوله **فلم ير ان النسب** الخ لان النسب ثبت منه من وقت العلوق لاس وقت الدعوة فقبيل ان عقل الجنينة كان على عاقلة ابيه وان قوم الام تحملوا عن قوم الاب مضطرين في ذلك بالزام القاضي فيرجعون عليهم فصار عالم مع عاقلة الاب كمال ولي الجنينة وقد مر ان الاجل ثم من وقت القضاء لاس وقت الجنينة فلما هذا وانما يرجعون في ثلث سنين لانهم اودا وكذا اهاك **ثله** قوله وفي نظرين الاصل اي حتى ظهر ان النسب كان ثابتا من الاصل **انما يلي ثله** قوله لانهم مضطرون في ذلك حيث تحملوا بالزام القاضي وهذا في جهة التبرع **الخ** **الف** قوله فيرجعون الى ان عاقلة الام يرجعون بالوادع على عاقلة الاب لان حق الكاتب عند الاداء البديل يستند الى حال حياته فقبيل ان كان للولد والوالد من جانب الاب ميم حتى وان موجب جنائته على ووال ابيه فلذلك يرجعون على ووال الاب **الخ**

عاقلة لان الديات تجب مؤجلة بطريق التيسير قال رضى الله عنه ههنا عدة مسائل ذكرها محمد متفرقة و
الاصل لذى تخرج عليه ان يقال ^{في ثلاث سنين} حال القاتل اذا تبدل ^{المصنوع} حكما فانتقل ^{في بيان التبدل} ولاؤه الى ^{نقص الابد} ولاء بسبب امر حادث
لم تنتقل جنايته عن الاولى ^{في} قضى بها او لم يقض وان ظهرت حالة خفية ^{في} مثل دعوة ولد السلاعة ^{في} تحولت
المجناية الى الاخرى وقع القضاء بها او لم يقع ولو لم يختلف حال المجاني ولكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار في ذلك
لوقت القضاء فان كان قضى بها على الاولى لم تنتقل الى الثانية وان لم يكن قضى بها على الاولى فانه يقضى بها
على الثانية واذا كانت العاقلة واحدة ^{في} فلحقها زيادة ^{في} ونقصان ^{في} اشتروا في حكم المجناية قبل القضاء وبعد الا
فيما سبق اداؤه فمن احكم هذا الاصل متاملا ^{في} يمكنه ^{في} التفرج فيها ^{في} ورد عليه من النظائر والاضداد . والله

کتاب الوصایا

اعلم بالصواب

مجلس الاعلى لعقبي
وغيره من العجائب
وغيره من العجائب
وغيره من العجائب

باب في صفة الوصية ما يجوز من ذلك وما يستحب فيه وما يكون جوعا عنه

قال الوصية غير واجبة وهي مستحبة والقياس يابى جوازها لأنه تمليك مضاف الى حال زوال ملكيته ولو اضيف
 الى حال قيامها بان قيل ملكتك عندا كان باطلا فهذا اولى الا انا استحسانا لحاجة الناس اليها فان الانسان مغرور
 بامله مقصر في عمله فاذا اعرض له المرض وخاف البيات يحتاج الى تدبير في بعض ما فرط منه من التقريط بهاله
 على وجه لومضي فيه يتحقق مقصده المالى ولو انه هضه البرء يصرفه الى مطلبه الحالى وفي شرع الوصية ذلك
 فشرعناه ومثله في الاجارة بيناه وقد تبقى المالكية بعد البوت باعتبار الحاجة كما في قدر التجهيز والدين وقد

الحق قوله فانتقل الخ صورته اذا تزوج بعد بمقتة قوم ولدت

منه اولاد يكون ولاد اولاد لولاي الام فاذا جنى الولد فالبينة على عاقلة الام فاذا تحملوا عنه ثم عتق الاب جروا لاولاد الى نفسه بسبب حادث وهو الحق فلا يتعل جناية ١٢ اك ٢ قوله حوت البينة الخ يعني اذا
تعلق ابن المأخوذة بولدها خطا فعقلت عنه عاقلة الام ثم ادعاها لابل يثبت منه نسب ورجعت عاقلة الام باحداث على عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم يقضي القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب ١٢ اك ٣ قوله
ولكن العاقلة الخ نظيره اذا كان القتال من اهل الكوفة ولم يعط ولم يقض بالديعة على عاقلة حتى تحول ويؤان الى البصق فانه يقضي بالديعة على عاقلة من اهل البصرة وعلى قول زفر رحمه يقضي على عاقلة من اهل الكوفة
ومو رطبة فمن الى يوسف ر الزنا ١٢ كفا ٢

قوله ففتحها الخ **نظر** الزيادة **تأمل** دلالة **ال** الى **العائلة** بعد **القضاء** عليهم **شأركم** **المضمون** **اليهم** **فيما** **يؤدون** بعد **التحويل** و**نظر** **النقصان** ما اذا قلنا **العائلة** حتى **يعيب** **الرجل** في **عطائه** **ثلاثة** **درهم** او **اربعة** **درهم** وقد كان **يعيب** قبل **النقصان** **اقل** من **ثلاثة** **درهم** او **اربعة** **درهم** وان قلنا **العائلة** حتى وان قلنا **العائلة** **يعيب** **الرجل** **اكثر** من **ثلاثة** **درهم** او **اربعة** **درهم** **عزم** **اليهم** **اكثر** **قرب** **القبائل** في **العيب** حتى **يعيب** في **عطائه** **ثلاثة** **درهم** او **اربعة** **درهم** وهذا في **ايجاب** **الزيادة** **اليهم** **اجما** **فهم** **ولادته** حتى **خرجه** **اسم** **ولايتهم** **من** **دفع** **ذلك** **عنهم** **بالفهم** **فانما** **يعينون** **بالقرب** **القبائل** **اليهم** **لكما** **لاني** **بعض** **الاحوال** **يسندون** **بهم** **علا** **اجرة** **فذلك** **يعمنون** **اليهم** **في** **تحمل** **العقل** **عند** **الحاجة** **١٢** **هـ** **قوله** **الان** **يسبق** **اداءه** **استثناس** **من** **قوله** **اشتركون** **يعني** **لا** **يشتركون** **في** **رب** **يقع** **ذلك** **من** **الذين** **ادخل** **هم** **اكثر** **القبائل** **اليهم** **١٣** **ع** **قوله** **كتاب** **الوصايا** **لا** **يخفى** **ظهور** **مناسبتها** **الى** **كتاب** **الوصايا** **في** **آخر** **الكتاب** **لان** **آخر** **احوال** **الادنى** **في** **الدنيا** **الموت** **والوصية** **معاملة** **وقت** **الموت** **وله** **اختصاص** **بكتاب** **البنائات** **والدليات** **اذا** **البنائية** **قد** **انقضت** **الى** **الموت** **الذي** **وقته** **وقت** **الوصية** **١٤** **المصحح** **الان** **الوصية** **الوصية** **اسم** **معنى** **المصدر** **ثم** **سمى** **الموصي** **به** **وصيته** **وهي** **في** **الشريعة** **تقليد** **مضاف** **الى** **الموت** **بطريق** **التبرع** **١٥** **ع** **قوله** **باب** **في** **صفته** **الوصية** **واشرط** **ان** **الموصي** **البلوغ** **و** **ان** **لا** **يكون** **مريوما** **كون** **الموصي** **رجيا** **وقت** **الوصية** **وان** **لم** **يولد** **واجبنا** **عن** **الميراث** **وان** **لا** **يكون** **قاتلا** **وكون** **الموصي** **به** **بعد** **موت** **الموصي** **شيئا** **قابلا** **للتبنيك** **من** **الغير** **بعضه** **من** **العقود** **وحال** **جملة** **الموصي** **سواء** **كان** **موجودا** **في** **الحال** **او** **معدوما** **وان** **يكون** **بمقدار** **الثلث** **وكرهنا** **ان** **يقول** **او** **وصيت** **بكذا** **فلان** **و** **يا** **يخرج** **مجره** **عن** **الالفاظ** **المستعملة** **فيها** **وابا** **حكم** **الوصية** **ففي** **حق** **الموصي** **ان** **يكون** **الموصي** **به** **ملك** **جديدا** **كما** **بابسته** **وفي** **حق** **الموصي** **اذا** **خلف** **الموصي** **له** **فيما** **وصى** **به** **مقام** **لنفسه** **كالوارث** **١٦** **ع** **قوله** **غير** **واجبة** **الخ** **انما** **ذكر** **قوله** **وهي** **متبعة** **بعد** **قوله** **غير** **واجبة** **لنفي** **قول** **بعض** **الناس** **الوصية** **للموالدين** **والاقربين** **فهم** **لا** **يتقون** **فرض** **وعند** **بعضهم** **الوصية** **ولا** **جزة** **على** **كل** **واحد** **من** **لشدة** **ديار** **واسند** **الظاهر** **قوله** **تعالى** **كتب** **عليكم** **اذا** **حضر** **حكم** **الموت** **ان** **ترك** **خير** **الوصية** **للموالدين** **والاقربين** **والملكتوب** **علينا** **يكون** **رضا** **وقال** **عليه** **السلام** **لا** **يحل** **لرجل** **يؤمن** **بالله** **واليوم** **الآخر** **اذا** **كان** **له** **مال** **يريد** **الوصية** **فيه** **ان** **يميت** **يملتين** **الادوية** **مكتوبة** **عند** **راسه** **ولنا** **انها** **مشروعة** **لا** **لا** **يصلها** **ما** **شرع** **لنا** **يكون** **منه** **وبادى** **تبرع** **بعد** **الوفاة** **فيعتبر** **بالشروع** **في** **حال** **الحياة** **وماله** **موسر** **بآية** **الميراث** **دمارودا** **فهو** **شاذ** **فيما** **يعم** **به** **البولي** **والوجوب** **لا** **يثبت** **بشك** **١٧** **ع** **قوله** **لا** **تأخر** **والنا** **لوجازت** **فاما** **ان** **يزول** **عن** **ملك** **الموصي** **ويدخل** **في** **ملك** **الموصي** **لم** **قبل** **القبول** **كالارث** **وهو** **باطل** **لان** **لا** **قدرة** **له** **على** **اذالة** **ملكه** **الى** **غيره** **الاربضا** **او** **يزول** **عن** **ملك** **الموصي** **ولا** **يدخل** **في** **ملك** **الموصي** **لم** **يالم** **يقبل** **وفيه** **يحل** **كونه** **مملوكا** **بل** **ما** **ملك** **اولا** **يزول** **عن** **ملك** **الموصي** **بل** **يقتضي** **على** **حكم** **ملك** **ان** **لا** **يقبل** **وهو** **باطل** **ايضا** **لان** **الميت** **ليس** **بملك** **١٨** **ع** **قوله** **استحسان** **الخ** **بالكتاب** **وهو** **قوله** **تعالى** **من** **بعد** **وصية** **بها** **او** **دين** **والسنة** **وهو** **قوله** **عليه** **السلام** **ان** **الصدق** **عليكم** **ثلث** **الانواع** **في** **آخر** **الحاكم** **الحديث** **واجما** **لا** **استحسان** **لجملة** **الناس** **ايضا** **١٩** **ع** **قوله** **قوله** **وكان** **القبيل** **بمعنى** **التبعية** **وهو**

نطق به الكتاب وهو قول الله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين والسنة وهو قول النبي عليه السلام إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة لكم في أعمالكم تضعونها حيث شئتم أو قال حيث أحببتم وعليه إجماع الأمة ثم تصح للأجنبي في الثلث من غير إجازة الورثة لما روينا وسنبين ما هو الأفضل فيه

ان شاء الله تعالى قال ولا تجوز بما زاد على الثلث لقول النبي عليه السلام في حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه الثلث والثلث كثير بعد ما نفى وصيته بالكل والنصف لأنه حق الورثة وهذا لأنه انعقد سبب لزول إليهم وهو استغناء عن المال فأوجب تعلق حقه به إلا أن الشرع لم يظهره في حق الأجنبي بقدر الثلث لئلا يترك تقصيره على ما بيناه وظهره في حق الورثة لأن الظاهر أنه لا يتصدق به عليهم ^{أما ما يتفق من الآثار على ما} نبيذنه وقد جاء في الحديث الحيف في الوصية من أكبر الكبائر وفسره بالزيادة على الثلث وبالوصية للوارث

قال إلا أن يجزها الورثة بعد موته وهم كبار لأن الامتناع لحقهم وهم اسقطوه ولا معتبر بإجازة لهم في حياته لأنها قبل ثبوت الحق إذا لم يثبت عند الموت فكان لهم أن يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لأنه بعد ثبوت الحق فليس لهم أن يرجعوا عنه لأن الساقط متلاش غاية الأمر أنه يستند عند إجازة لكن الاستناد

له قولهم قول النبي الخ أخرج ابن ماجه في مسنده عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم ثم أتت به قوله لما روينا إشارة إلى قوله عليه الصلاة والسلام بثلاث أموالكم من غير تقييد بإجازة ١٢ مناهية ^{قوله وسنبين ما هو}

الأفضل في الوصية الأولى قدر الوصية وأما بذلك إلى ما بعد ورثته بقوله وسنبين ما هو ^{قوله وسنبين ما هو}

قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم الخ روى محمد بن الحسن في كتاب الآثار قال أخبرنا أبو جعفر ربه قال حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم بيوتنا فقال قلت يا رسول الله أوصي بما لك قال لا تفتك فبا النصف قال لا تفتك فبا الثلث قال الثلث كثير لا تدع الجاهل يكلفون الناس والعالة جمع عائل وهو الفقير تكلف السائل واستكف إذا بسط كفيه للسؤال أو سأل الناس كفا من طعام أو ما كيف الجوع كذا في الفاظ ١٢ من ^{قوله قوله}

بعض الورثة على البعض في الوصية لأنه يخرج يتأذى البعض الآخر فيفني ذلك إلى قطع الرحم وهو حرام بالنص ١٢ من ^{قوله قوله}

الدارقطني في سننه عن عمر بن المغيرة عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأضرأني الوصية من الكبائر انتهى رواه ابن مردويه في تفسيره لفظ الحيف في الوصية من الكبائر رواه العقيلي في فضائله لفظ الدارقطني وقال لا تعرف أحد رفعة غير عمر بن المغيرة المصعب انتهى وأخرجه النسائي في التقييد عن علي بن ابن مسهر عن داود بن أبي هند موقوفا ١٢ من ^{قوله قوله}

أما وهو الظلم وروى الجعفي بالجزم والنون المفتوحين وهو المثل ١٢ مناهية ^{قوله قوله}

بجزء الورثة بعد موته كبرار ١٢ من ^{قوله قوله}

الإجازة بعد الموت حيث لا يكون لهم الرجوع ذلك لأنهم اسقطوا حقهم بعد موته ١٢ من ^{قوله قوله}

محمدا لأن الحق لم يثبت لهم إلا بعد الموت فلما كانت تلك الإجازة ساقطة كان لهم ردها لأنها لم تكن معتبرة ١٢ من ^{قوله قوله}

أول المرض حتى من الثقلت في الشبهة فلما مات ظهر أنها صادفت محلها فصارت كإجازة تم بعد موت المورث بسبب الاستناد إجاب لفظ غاية الأمر يعني أن حقه وان استند إلى أول المرض لكن الاستناد يظهر في حق القائم يعني كما في سقوطه الموقوف إذا انتحها الإجازة كثرت الملك في الغيب عند الوفاة فكان الملك ثبت فيهما مستندا إلى أول العقد والغيب وهذا يعني ما نحن فيه من الإجازة قدرضى وغاشي حين وقع إذ لم يعلل محله فلا يمتنع الاستناد ١٢ مناهية

الدراية في تخرج أحاديث الهداية

كتاب الوصايا - حديث أن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم زيادة في أعمالكم فضعوها حيث شئتم أو قال أحببتكم من ما جرة والبزار من حديث أبي هريرة دون قوله فضعوها إلى آخره وأخرجه أحمد والبزار والطبراني من حديث أبي الدرداء والدارقطني والطبراني من حديث معاذ وأخرجه ابن أبي شيبة موقوف عنه من رواية برد عن كحول عن معاذ وقد رواه ابن عدي والعقيلي من طريق ثور بن يزيد عن كحول عن الصنابحي أنه سمع أبا بكر الصديق ربه وهو من رواية حفص بن ميمون أحد المترولين وروى الطبراني من حديث خالد بن عبيد السلمى مثله تنبيه لمراد في شيء من طرقه قوله فضعوها إلى آخره

حديث قال صلى الله عليه وسلم في حديث سعد بن أبي وقاص قال لا تفتك فبا النصف قال لا تفتك فبا الثلث قال الثلث كثير بعد ما نفى وصيته بالكل والنصف متفق عليه من حديث سعد وفيه أنا وصي به إلى كله قال لا قال فبا الثلثين قال لا قال فبا النصف قال لا قال فبا الثلث قال الثلث والثلث كثير قوله وقد جاء في الحديث الحيف في الوصية من أكبر الكبائر وفسره بالزيادة على الثلث وبالوصية للوارث أما الحديث فأخرجه الطبراني في التفسير من حديث ابن عباس موقوفا بلفظ الحيف في الوصية من الكبائر وفي لفظه إلا أنه أربد الحيف وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرحمن بن كذا وكذا النسائي والدارقطني والبيهقي وأخرجه الدارقطني والعقيلي والبيهقي مرفوعا وفيه عمر بن المغيرة المصعب وهو ضعيف وفي الباب عن أبي هريرة دفعه أن الرجل والمرأة ليعمل لإطاعة الله تعالى ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيوصيان فيصان أن في الوصية فتجب لهما أن يخرجه الأربعة إلا النسائي وكذا عبد الرحمن وأما واحد بلفظ فاذا أوصى حات في وصيته فيختم له بشر عمله الحديث تنبيه لما وقع في شيء من طرقه على أكبر الكبائر ولا على التفسيرين المذكورين حديث الوصية لقاتل الدارقطني من حديث علي بن أبيه بنشر بن عبيد وهو متروك

يظهر في حق القائم وهذا قد مضى وتلاشى ولأن الحقيقة تثبت عند الموت وقبله يثبت بمجرد الحق فلو استند من كل وجه ينقلب حقيقة قبله والرضا بطلان الحق لا يكون رضا بطلان الحقيقة وكذلك ان كانت الوصية للوارث واجازت البقية فحكمه ما ذكرنا وكل ما جاز باجازة الوارث يتملكه المجاز له من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي من قبل الوارث والصحيح قولنا لان السبب صدق من الموصي والاجازة رفع المانع وليس من شرطه القبض وصار كما لم تكن اذا اجاز بيع الراهن قال ولا تجوز للقاتل عامداً كان او خاطئاً بعد ان كان مباشراً للقول عليه السلام لا وصية للقاتل ولا نه استعجل ما اخذه الله تعالى فيحرم الوصية كما يحرم الميراث وقال الشافعي تجوز للقاتل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى لرجل ثم انه قتل الموصي تبطل الوصية عندنا وعندنا لا تبطل ولا حجة عليه في الفصلين ما قلناه ولو اجازتها الورثة جاز عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا تجوز لان جنايته باقية والامتناع لاجلها ولها ان الامتناع لحق الورثة لان تقع بطلانها يعود اليهم كنقمة بطلان الميراث ولا نهم لا يرضونها للقاتل كما لا يرضونها للقاتل كما لا يرضونها لاحد هم قال ولا تجوز لوارثه لقوله عليه السلام ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا وصية للوارث ولانه يتأذى البعض بايثار البعض ففي تجوز قطعة الرجم

له قوله ولان الحقيقة الخ دليل آخر وقدره حقيقة الملك لوارث تثبت عند الموت واقبله وانما يثبت قبله مجرد حق الملك فلو استند ملكه الى اول المرح من كل وجه لا نقب الحق حقيقة وذلك باطل لوقوع الحكم قبل السبب وبمرض الموت ١٢ ع ٢ قوله من كل وجه انما يقيد بقوله من كل وجه وفعلهم من يقول حق الوارث يتعلق بمال المورث من اول المرض حتى منع ذلك التعلق نعمت المورث في الثلثين فيجب ان يظهر اثر ذلك المتعلق في حق اسقاطهم بالاجازة ايضا وجه ذلك انه لو نظر اثر ذلك المتعلق في ذلك ايضا لا نقب الحق حقيقة من كل وجه وهو لا يجوز لما مر ١٢ ع ٣ قوله والرضا الخ جواب عما يقال ان الاجازة اسقاط من الوارث لمحقه برضاه فصار كالمسقاطات وفيما لا يجوز كذلك فيه وجه انه قد عرفت ان شرطه حقيقة وانما رضى بطلان الحق لا بطلان الرضا بطلانها يستلزم وجودها ولا وجودها قبل السبب ١٢ ع ٤ قوله وكل ما جاز الخ ذكره لغرضه فان في مختصر الاسرار اذا اوصى بجميع ماله فاجازة الورثة كان ملكا من الميت وكذلك الوصية للوارث واحد قول الشافعي انه يكون بهتة من الورثة ان قبضت صحت والا بطلت وفائدة تلك المجازة وهو الموصي لم يبق الموصي صحة الاجازة في المشرق وكونه ملكا قبل التسليم وكون الوارث مجبورا بالتسليم بعد الاجازة ولو كانت بهتة مبتدأة من الوارث انكسرت الاحكام فعلى ما قلنا انما في لاجل على التسليم ولا ملك قبل التسليم ١٢ ع ٥ قوله فلا عذر لفاضي وقولنا في ان بغض الموت صار قدر الثلثين من المال مملوكا للوارث فيثبت الملك للوارث بغير قبول ولا يتردد برده فاجازة يكون اقرارا على ملكه بغير عوض وذلك بهتة لا تتم الا بالقبض ولنا ان الوصية صدرت من السبب وكل من صدرت منه السبب يثبت منه الملك وكل ذلك ظاهر فالوصية لم يملك من الثلثين من الوصية ١٢ ع ٦ قوله ولا اجازة رفع المانع جواب عن جعل الاجازة اقرارا من الملك يعني ان الاجازة ليست سبب الخروج عن الملك وانما هو رفع المانع ١٢ ع ٧ قوله واما ما مر في المانع ١٢ ع ٨ قوله واما ما مر في المانع ١٢ ع ٩ قوله بعد ان كان مباشرا دانا قيد بالمباشرة لانه اذا لم يكن مباشرا لا يتعلق به حرمان الميراث وبطلان الوصية كما في حافر البئر وواضح الجوف غير ملك ١٢ ع ١٠ قوله لا وصية للقاتل قلت اخرج الدارقطني في التضيعة من بشر بن عبيد بن الحجاج بن اوطاة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس قاتل وصية انتهى قال الدارقطني بشر من روى يعني الحديث انتهى ١٢ ع ١١ قوله كما يحرم الميراث ودر بيان حرمان الارث لا يستلزم بطلان الوصية كما في الرقني واختلاف الدين واجيب بان حرمان القاتل عن الميراث بسبب مخالفة الورثة مقامته قاتل ابيهم في تركه والموصي يشكره في هذا المعنى فجاز لقيام عليه والمشاورة بين المقيس والمقيس عليه من كل وجه غير ملزم ١٢ ع ١٢ قوله ولا تجوز عليه في الغضيلين يعني فيما اذا كان القتل قبل الوصية او بعد ما ابياه يعني من الحديث فانه باطلا لا يفصل بين تقدم المرح على الوصية وتأخره عنها ومن المعقول الذي ذكره اعترض عليه بان ذلك صحيح اذا كان القتل بعد الوصية واما اذا كان المرح قبلها فلا استعمال ثم واجيب بحمل الجرح مستعملا وان تقدم جرحه على الوصية لما ذكره شرح الاسام ان المعنى في كون الموصي لم يقاتل لوجاز الوصية وضاد يوم الموت يلزم الوصية فبانظر الى وقت الموت كان القتل موقعا عن الوصية وعرض بنقض اجاب بان ما ذكرتم لو صح بجميع مقدماته لما عتق المديون فقتل مولاه لان التدبير وصيته وهو لا يصح للقاتل واجيب بان مقدمه من حيث ان مونة جعل شرط العتق وقد وجد ولكن ليس المديون في جميع قيمته لانه تعدد المدين حيث الصورة بوجود شرط العتق الذي لا يقبل الدفيع من حيث المعنى بايجاب السعاية ١٢ ع ١٣

١٣ قوله نكف بطلان الميراث اي ميراث القاتل لان الوصية لو تخلفا الاجازة نصح والميراث لا يصح وانما اذا كان اجازة العبد ورده انما قل فيما اذا كان من بهتة العبد الوصية فانه تبرع وتليك من بهتة ولا كذلك الميراث لانه من بهتة الشرع لا يصح للعبد فيه ١٢ ع ١٤ قوله ولا نهم الخ هذا التعليل لبيان امتناع وصية القاتل لورثته باعتبارهم لا يرضونها للقاتل كما لا يرضونها لاصحابهم والورثة لو رضوا بالوصية لكانوا يرضونها للقاتل وما قاله ابو يوسف ان حرمانه كان بطريق العقوبة قلنا لا نسلم الا ترى انه يستوي فيه الخاطي والعامل والخاطي لا يستحق العقوبة ١٢ ع ١٥

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه الا وصية للوارث الابعة الا النساء من حديث ابي امامة واساندة قوي واخرجه احمد وصححه الترمذي وفي الباب عن عمرو بن خارجة واخرجه الاربعة الا ابا داود واخرجه احمد والبزار وابو يعلى والطبراني واخرجه ابن هشام في اواخر السيرة واخرجه الطبراني في من وجه اخر فقال عن خارجة ابن عمر وهو مقلوب وعن انس نحوه واخرجه ابن ماجة وعن ابن عباس رفته لا تجوز الوصية لوارث الا ان يشاء المولى ثم اخرج الدارقطني وسأله لا بأس بهم وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده بلفظ لا وصية لوارث الا ان تجوز الورثة اخرج الدارقطني وابن عدي بدون الزيادة وفي اسناد الدارقطني سهل بن عمار وهو ساقط واخرجه ابن عدي من حديث جابر بلفظ لا وصية لوارث ومن طريق ابي اسحق عن زيد بن ارقم والبراء قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم ونرفع غصن الشجرة عن راسه صلى الله عليه وسلم فقال ان الصدقة لا تقبل لي ولا لاهل بيتي الحديث وفيه وليس لوارث وصية اخرج ابن عدي في ترجمة موسى بن عثمان الحضرمي من روايته عن ابي اسحق وضعفه واخرجه من طريق ناصح الكوفي عن ابي اسحق فقال عن الخوثر عن علي نحوه ومن طريق عاصم بن ضمرة عن علي رفعه الدين قبل الوصية ولا وصية لوارث واخرجه الحارث بن ابي اسامة من حديث ابن عمر مثل هذا واساندة ضعيف قوله ويروي فيه الا ان يجيزها الورثة تقدم في حديثه وعاصم وغيره

حاجا يث افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح احمد واسحق وابن ابى شيبة وابو يعلى والطبراني من رواية حجاج عن الزهرى عن حكيم بن بشير عن ابى ايوب بهذا
قال الدارقطني تفرد به حجاج عن الزهرى وحجاج مدلس وخالفه سفين بن حسين فزواه عن الزهرى عن ايوب بن بشير عن حكيم بن حزام اخرجه احمد ايضا وكان اخرجه
الطبراني من رواية حجاج ايضا عن الزهرى وخالفه ابراهيم بن يزيد المكي فقال عن الزهرى عن سعيد عن ابى هريرة اخرجه ابو عبيد في الاموال قال ورواه عقيل عن الزهرى
عن سعيد مرسل اخرجه ابو عبيد ايضا وخالفه كلهم ابن عيينة فقال عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن ام كلثوم اخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني وقال ابن
طاهر واسناده صحيح ٥

يملك بالقبول اى بالقبول بعد موت الموصى وبعد القبول يلزمه ولا يصح رده على ورثته بل ردها لهم لانها بار ومملك لهم ٢٢ ك
 على ما هو قوله لا يرد عليه بالعيب موصوته ان يعصى بجميع ماله لانسان ثم بارع شيئا من التركة ودفعه المشتري عيالا برده على الموصى لو كان ثبوت الملك للموصى لم يفرق الحائنة ثبتت دلالة الرد في الصوتين ١٢ عن ابيه
 قوله ولا يملك الخ لئلا يولد على موصو عه المتفق وذلك لان تنفيذ الوصية منفعته للموصى ولو اشترى الملك لقبل قبوله لم ياتقنه فانه لو اوصى له بعد ائتم وجب لفقته بل منفعته تعود اليه واما مثال ذلك كثيرة ١٢
 قوله الا ان الخ استثناء من قوله والموصى بملك بالقبول يعني في المسئلة المستثناة يملك بدون القبول ١٢ عن قوله والقياس ان تطل الخ وفي بعض المواضع القياس ان يكون قد تميز بتميزه
 في الرد والقبول وفي الاستحسان يلزمهم ذلك ردوا وقبلوا ١٣ قوله لان الدين مقدم على الوصية بالاجماع وان كانت الوصية مقدمة عليه في الذكر في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فان قلت لم
 قدمت الوصية على الدين والدين مقدم عليهما في الشريعة قلت لما كان الوصية شبيهة بالديار في كونها مأخوذة من غير عوض كان اقرارها مما يشق على الورثة ويتعاطفهم ولا يطيعونهم فكان ادوارها مظنة للتفريط
 بملكات الدين فان نفوهم مطمئنة الى ادائه فلذلك قدمت على الدين بقا على وجوبها والمسايرة على اقرارها جامع الدين فلذلك جبي بملكته او للتسوية بينهما في الوجوب ١٢ غاية البيان .
 قوله على الحد المشروع اى في الثلث اذنى اكثر منه على تقدير اجازة الورثة او عدمهم لعدم المانع وهو الدين ١٢ عن قوله وصية يافع اذ يافع هذا شيك الراوى وهو محمد بن سليمان شك ان شيخة ذكر يافع
 او يافع ١٢ حميد به قوله يافع يافع يافع التخيية والفاء مراهق كذا في المحل وفي الموطا انه كان ذلك الصبي ابن عشر سنين او اثنا عشرة سنة ١٣ قوله ولم تنفذ الخ يعنى اذا نفذت الوصية كان
 ماله باقيا على نفسه فانه يحصل له بسبب ما يملك الزلفى والدردرجه العليا ولو لم تنفذ سبق ماله على غيره فكانت الوصية اولى ١٢ عن قوله ليس من الماله ولذا لا يملك التبرع بالمال في حال الحيوة بالاجماع بالهبة او الصدقة
 فكذا هو ملك بطريق الوصية ايضا ١٢ عن قوله ولا تشر الخ جواب عن تمسك الخصم بالحديث بجوابين شيئا نظره على انه صرح الراوى انه اوصى لانه لم يملك فكيف يسمى ذلك وصية تجب فيه نفسه وكيف يقال يخفى انه
 كان ادرك كمن يسمى غلاما بجازا انه صح في رواية الحديث انه كان غلاما لم يملكه والى جواب ايصح ان من ادرك عصر الصباية من التبعين كسعيد بن المسيب والحسن والشعبي والتمنى معتد بخلافه في اجماع الصحابة حتى لا يتم
 اجماعهم مع خلافه كذا ذكره شمس النعمة الحارثي ثم روى اصحابنا في كتبه عن الشعبي والحسن انه قالوا يجوز وصية المراهق فبطل الاحتجاج بالاجماع لانه اجماع للصباية مع اختلافهم فنفى تقليد الصحابة وهو ليس بواجب هذا الخصم
 فكيف يستجيب على غيرهم وعندنا لا يجوز تقليده فيما يملك بالقياس على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن اكثر منى وما نحن فيه يدرك بالقياس فلا نقدره وانه علم ١٢ عن قوله كان تربى العبد الخ يعنى كان هو باعنا لكن
 لم يعين على بلوغه زمان كثير وشك بهى غلاما انسية للشئ باسم ما كان عليه ١٣ كقوله وهو حر انساب الخ جواب عن قوله ولا تطل البصر فى ان نفسه في نيل الزلفى عناية

قوله سوى عن عمه انه اجاز وصية يفاع او يافع وهو الذي رافق الحلو مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن ابيه ان عمرو بن سليم اخبره انه قيل لعنه بن الخطاب ان ههنا غلاما يفاعا لم يحتلم من غسان وواثره بالشام وهو ذو مال وليس ههنا الا ابنة عمله فقال عمر فليوص لها فاحصى لها بما عيقل لها بيد رجس ثم قال عمر فبعث بثلاثين الفا وابنة عمه هي والدة عمرو بن سليم واخرجه عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن ابي بكر بن حزم ان عمرو بن سليم الفسائي اوصى وهو ابن عشرين وثلاثين قيمته ثلاثون الفا فرفع ذلك الى عمر فاجاز وصيته واخرجه الثوري عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر بن حزم ان عمرو بن سليم الفسائي اوصى وهو ابن عشرين وثلاثين عشيرة بئر لخم ثلاثين الفا فاجاز عمر وصيته قلت فظهر بهذا ان عمرو بن سليم ليس هو الزرق فظن البهقي انه الزرق فقال لزيد ركه عمه الا انه منتسب لصاحب القصة

قوله بحدائق البنية متصل بقوله تجزأ الوصية للمحل يعني ان البنية لا تصح لانه غلبك محض والجنين ليس بصالح لذلك لان الملك باهبة انا نيت بالقض ولا ذلقة لاحد عليه ليحكم شيئا يحصل الملك فيه القبض
قوله فلا بد من بعض الخ ولقائل ان يقول ان في كلام المصنف رحمه الله تعالى ظاهر انه لا يعلم وجود شيء الا بعد ان يصير موجودا وان كان موجودا والا يكون بعض الوجود والنجاب ان معنى قوله بعض الوجود لمعنى وجوده يصلح لوجوده
القبض عليه ومعنى قوله اذا علم وجوده تحققه وكونه في بطن الام فانه قد انتاقض ١٢ يعني **قوله** كما ذكره رجل ادعى له غرض بستان وهو يخرج من ثلثه ثم مات فان ابا حنيفة قال في ذلك ان كافيته غرضه فليس له الا الثلث
والثمة وان لم يكن فله ثمة ابدان الثلث ١٣ **قوله** ومن ادعى الخ يعني قال اوصيت بهذه الجارية لفلان اجملا وصحت الوصية والاستثناء جميعا لان اسم الجارية لا يتناول المحل لفظا لانه ليس بموضوع له فلا هو
داخل في الموضوع له ولا يتناول اسم الجارية صح استثناءه من الجارية كقيصها ومزاولها مما ليس بها فان قيل كيف صح الاستثناء وهو تصرف لفظي لا بدولي لا يتناولها فاجاب ان صحته باعتبار تفرق الملك للموصي له
كما كان قبل الوصية كما قال اوصيت لفلان الف درهم الا فرسان الوصية في الالف صحيحة والاستثناء ايضا صحيح في تفرق ملكه في الفرس باعتبار خروجه من المستثنى منه فان قيل لا نسلم ان اسم الجارية لا يتناول المحل
فانه لو لم يستثن استخفه الموصي له ولو لم يتناولها استخفه غيره من احواله اجاب بقوله ولكنه يستحق الخ يعني ان لم يتناولها بالعموم بل يستحق اذا اطلق الموصي عن قيد الافراد فاذا افروا لم لم يستثنى مطلقا بل بقيت
الام بالاقرار فصحت الوصية مفردة ١٤ **قوله** اذا فرق بينهما اذ يعتد بكل واحد منهما على ان يكون المحل معلوما فكلما لا يصح ايراد العقد على المجهول لا يصح استثناء المجهول منه وبذلك لان الاستثناء هو الشئ فاصح
انثبت الحكم فيه على الافراد لا يصح من الحكم عنه والاستثناء جهنا موجود لان باب الوصية اوسع فالملح وان كان يدخل في الجارية بطريق البتية يجعل بمنزلة ما تناوله اللفظ في حق صحة الاستثناء والتوسع باب
الوصية كما يجعل المعلوم فيه موجود بهذا المعنى ١٥

الرجوع عن الوصية لانه تبرع لهو يتم فجاز الرجوع عنه كالمهبة وقد حققناه في كتاب الهبة ولان القبول يتوقف
على النية والايجاب يصح ابطاله قبل القبول كما في البيع قال واذا اصرح بالرجوع او فعل ما يدل على الرجوع
كان رجوعاً اما التصريح فظاهر وكذا الدلالة لانها تعمل عمل الصريح فقام مقام قوله قد ابطلت وصا كالبيع
بشرط الخيار فانه يبطل الخيار فيه بالدلالة ثم كل فعل لوفعله الانسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فاذا
فعله الموصي كان رجوعاً وقد عدنا هذه الافاعيل في كتاب الغصب كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا
يمكن تسليم العين الا بها فهو رجوع اذا فعله مثل التسوية باليمن والدار بيني فيها الموصي القطن يحشونه
والبطانة يجن بها والظاهرة يظهر بها لانه لا يمكنه تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لانه حصل ملك
الموصى من جهته بخلاف تخصيص الدار للموصى بها وهدم بناؤها لانه تصرف في التابع وكل تصرف اوجب
زوال ملك الموصى فهو رجوع كما اذا باع العين الموصى به ثم اشتراه او هبته ثم رجع فيه لان الوصية لا تنفذ
الا في ملكه فاذا ازاله كان رجوعاً وذهب الشاة الموصى بها رجوعاً لانه للتصرف الى حاجته عادة فصار هذا المعنى
اصلاً ايضاً وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعاً لان من اراد ان يعطى ثوبه غيره يغسله عادة فكان تقبلاً قال
ومن جحد الوصية لم يكن رجوعاً كذا ذكره محمد وقال ابو يوسف يكون رجوعاً لان الرجوع نفى في الحال والجحد نفى في
الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعاً ولمحمد ان الجحد نفى في الماضي والانتفاء في الحال ضرورة ذلك واذا كان ثابتاً
في الحال كان الجحد لغوا ولان الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال والجحد نفى في الماضي والحال فلا يكون رجوعاً
حقيقة ولهذا لا يكون جحد النكاح فرقة ولما قال كل وصية اوصيت بها لفلان فهو حرام وربوا لا يكون رجوعاً لان الوصف
يستدعي بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال فهي باطلة لانه اذا هب المتلاشي ولو قال اخبرتها لا يكون رجوعاً لان التخيير
ليس للسقوط كتأخير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان فهو لفلان

قوله لا تبرع الخ يعني ان الوصية تبرع فيجوز الرجوع فيه كما في الهبة على ما بطريق الاول لان الهبة تحت بالقبض والوصية لانتم الا بالقبول بعد موت الموصي فاذا جاز الرجوع في الهبة مع ما يكونا تبرعا فلان يجوز الرجوع في الوصية قبل تمامها بالطريق الاول لانه لا التزام فيه على المتبرع **اعن** **قوله** ولان القبول يمكن ان يقر بهذا الدليل بان الملك موقوف على القبول والقبول موقوف على الموت فالملك موقوف على الموت فقبل الموت لا يحصل الملك فيصح للموصي الرجوع عن الوصية وقوله والايجاب الخ دفع دخل مقدر تقرره ان الوصية واجب الوصية فكيف يرجع فان فيه ابطال الايجاب **اعن** **قوله** كما في البيع اي الايجاب المفروض الباطل في المعاوضات كما في البيع ففي التبرع اولى **اعن** **قوله** فظاهر لان الوصية تبرع والقبول فيها موقوف على الموت **اعن** **قوله** كان رجوعا حتى ان من اوصى لانسان ثوب فقطعه وخاطه قميصا او اوصى بقطعة فخر له او بغيره ففسخه او اوصى بمقدية فاتخذها سيفا فهذا التصرفات دلالة الرجوع لانها استهلاك العين حكما الا ترى ان يقطع ملك المنصوب منه بهذه التصرفات **اعن** **قوله** وكل فعل الخ اي كل فعل يوجب زيادة في الموصى به بحيث لا يمكن التمييز بها او لا يستحق عليه نقضا كان رجوعا لانه لا يمكن تسليم العين الموصى به الا بتسليم تلك الزيادة ولا يجب ذلك عليه فيدل على الرجوع كما اذا انت السوقي الموصى به اسن او دين بناء في الدار الموصى بها وكذا اذا اوصى بقطعة ثم خشاها او ثوبت فجعلها ثوبا او بطانة لانه لا يجب عليه نقض ذلك كونه تصرفا في ملكه وتبذرا بخلاف تخصيص الدار بدم بناءها حيث لا يكون رجوعا لان البناء تتبع والتخصيص زينة **اعن** **قوله** تشوبه تشوبا للفتح اكدن وحيزه كيه باش وجران بدان اكدنه كنفه **اعن** **قوله** رجوع وكان ينبغي ان لا يبطل الوصية لانه نقصان كما اذا قطع ثوبه ولم يخطه او بدم بناء واروكن نقول يبطل الوصية لان الذبح دليل على استبقائه على ملكه فكان دليل الرجوع لانه تصرف لا يبيح عادة الى وقت الموت لان التعمق فلا يبقى عادة الى وقت الموت فصار من هذا الوجه دلالة الرجوع **اعن** **قوله** كذا ذكره محمد في الجاسع الكبير محمول على ان المجود كان عند غيبة الموصي بهذا لا يكون رجوعا على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على ان المجود كان عند حضرة الموصي رد عند حضرة يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان وقبل ما ذكر في الجاسع قول محمد ما ذكر في المبسوط قول ابي يوسف رد وهو لا يصح **اعن** **قوله** فانه لا مكان نفى الحال وصد رجوعا نفى الماضي والحال اولى ان يكون رجوعا **اعن** **قوله** ان المجود الخ اي لان محدود الوصية نفى لما فيها معنى على معنى ان الوصية لم تكن واجبة واستفاد الوصية في الحال لزم من ضرورة نفيا في الماضي ضمنا وما ثبت في ضمن شئ انما يصح اذا ثبت المتضمن لا يثبت متضمن لانه كذب فلا يثبت ما في ضمنه ايضا وهو الاستفاد في الحال لانه بناء على ذلك فكانت الوصية تامة في الحال فخلها المجود **اعن** **قوله** واذا كان ثابتا الخ اي اذا كان الكذب ثابتا في الحال لكونه ثابتا في وجوده انما الغرض انه اوصى ثم محمد كان النفي في الماضي باطلا فبطل ما هو من ضرورة وهو الاستفاد في الحال فكان المجود ولو **اعن** **قوله** ادان الخ اي ان الرجوع عن الوصية عبارة عن اثباتها في الماضي وابطالها في الحال والمجود عبارة عن نفيها في الماضي والحال جميعا فلما كان الرجوع اثباتا في الماضي والمجود نفيها في الماضي لا يكون المجود رجوعا للمنافاة بين الاثبات والنفي **اعن** **قوله** وهذا لا يكون الخ فلا يستعار الطلاق لان المجود يقتضي عدم النكاح في الماضي والطلاق يقتضي وجوده فكما متقابلين فلا يجوز استعارة احدهما للآخر **اعن** **قوله** ولو قال كل وصية الخ هذه المسئلة مع ما بعد ما الى الباب من مسائل الجاسع الكبير المسئلة تأخير الوصية وكلها مذكورة في مختصر الكفرى وقد ذكر ما صاحب الهداية هنا على سبيل التفرع **اعن** **قوله** لان الوصف الخ يعني ان وصف الوصية بانها حرام او ربوا يقتضى كون اصل الوصية بائنا فانه لا وجود لوصيته دون قيامها بالموصوف فلما اتفقت الوصف لبقاء اصله لم يكن الوصف بالحرمة او الربا دليل الرجوع بخلاف قوله في باطله لان الباطل هو المفضل المتكش فكان قوله في باطله دليل الرجوع **اعن** **قوله** ثم خير الدين الا ترى انك لو قلت لرجل ملك عليه دين قدر ثمرت عليك ديني كان تركا لدوقال قد اقرت منك لم يكن تركا **اعن**

كان رجوعاً لأن اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما إذا أوصى به لرجل ثم أوصى به لأخوان المحل يحتمل الشركة واللفظ صالح لها وكذا إذا قال فهو لفلان وأدنى يكون رجوعاً عن الأول لما بينا ويكون وصية للوارث وقد ذكرنا حكمه ولو كان فلان الآخر ميتاً حين أوصى فالوصية الأولى على حالها لأن الوصية الأولى إنما تبطل ضرورة كونها للثاني ولم يتحقق نفي الأول ولو كان فلان حين قال ذلك حياً ثم مات قبل موت الموصي فهي للورثة لبطلان الوصيتين الأولى بالرجوع والثانية بالموت والله أعلم.

باب الوصية بثلاث المال

قال ومن أوصى لرجل بثلاث ماله وأخر بثلاث ماله ولم تجز الورثة فالثالث بينهما لأنه يضيق الثالث عن حقها إذا تزايد عليه عند عدم الإجازة على ما تقدم وقد تساوى في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والمحل يقبل الشركة فيكون بينهما وإن أوصى لأحد هباً بالثالث وأخر بالسدس فالثالث بينهما أثلاثاً لأن كل واحد منهما يدلي بسبب صحيح وضاق الثالث عن حقهما فيقسمانه على قدر حقيهما كما في أصحاب الديون فيجعل الأقل سهماً والأكثر سهمين فصارت ثلاثة أسهم سهم لصاحب الأقل وسهمان لصاحب الأكثر وإن أوصى لأحد هباً بجميع ماله والأخر بثلاث ماله ولم تجز الورثة فالثالث بينهما على أربعة أسهم عندهما وقال أبو حنيفة الثالث بينهما نصفان ولا يضرب أبو حنيفة للموصي له بما زاد على الثالث إلا في المحاباة والسعاية والدراهم البرسلة لهما في خلافية إن الموصي قصد شيئاً من الاستحقاق والتفضيل وامتنع الاستحقاق لحق الورثة ولما تم من التفضيل فيثبت كما في المحاباة و

له قوله

يدل على قطع الرجاء قبل أن لم يذكر بينهما موت الاشتراك وإنما جعل تلك الوصية بعينها لغيره ١٢ ع له قوله يدل على قطع الشركة لأن هذا اللفظ يقطع شركة الأول من الأول لأن العبد الواحد لا يكون بتمامه موصى به من كونه بتمامه لفلان ١٢ ع له قوله واللفظ صالح لهما لأن هذا اللفظ لا يفتقن قطع الشركة ولهذا الوجه بينهما بأن قال بفلان ولفلان لا يقطع شركة الأول ١٢ ع له قوله وقد ذكرنا حكمه وهو أن الورثة بالحياتين شادوا وأجازوا وإن شاء وارداً ١٢ ع له قوله ولو كان الرجاء يفتقن كل وصية أوصيت بها فليفلان الآخر وكان فلان الآخر حين أوصى له ميت لم يصح الرجوع لأنه لم يصح النقل عن الوصية الأولى لأن الوصية لم تبطل باطله فصار كأنه لم يوص له لاحد الوصية الأولى ١٢ ع له قوله ولو كان فلان الرجاء يفتقن إذا كان الفلان الآخر حين أوصى له لم يصح النقل عن الوصية الأولى ثم إذا مات الموصي لم أتالي قبل موت الموصي يبطل الوصية الثانية بموت الموصي فبطلت الوصيتان جميعاً الأولى بمرجع الموصي عنها والثانية بموت الموصي له الثاني قبل موت الموصي ١٢ ع غاية البيان -

له قوله باب الوصية ما كان أقصى ما يدل عليه مسائل الوصايا عند عدم الإجازة الثلث المال ذكر المسائل التي تتعلق به في هذا الباب بعد ذكر مقدمات هذا الكتاب ١٢ ع له قوله ولم تجز الورثة إنما قيد بقوله ولم تجز الورثة لأنه إذا أجازته الورثة يضرب كل واحد من الموصي لهما بوصية فيكون لهما الثلثان والثالث للورثة فأذا أجازته كان الثلث بينهما نصيبين والثلثان للورثة لأنها تساوى في سبب الاستحقاق لأنه ليس واحد منهما أحق بثلث المال من الآخر والتساوي في سبب الاستحقاق لا يوجب التساوي في نفس الاستحقاق لأن ثبوت الحكم بقدر ثبوت العلة فيكون ثلث المال بينهما نصيبين لأنه هو محل الوصية وهو قابل للشركة ١٢ ع له قوله بسبب صحيح الفرق بين السبب الصحيح وغير الصحيح على قول أبي حنيفة أن كل سبب يقتضي به الاستحقاق من غير أن يفسد معنى آخر إليه فهو سبب صحيح وما لا يقتضي به الاستحقاق إلا بمعنى يفسد معنى آخر ليس بصحيح لأن الذي لا يتعلق به الاستحقاق إلا بانضمام معنى آخر إما إقراراً أو نية أو حكم حاكم ١٢ ع له قوله ولم تجز الورثة إنما قيد بعدم الإجازة لأن الإجازة لا تكون لصاحب الجميع خمسة ولصاحب الثلث سهم واحد عند أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد لصاحب الجميع ثلث الأربعة ولصاحب الثلث اربعة ١٢ ع له قوله ولا يضرب الرجاء يقال ضرب لرجل ماله سماً أي جعل فعلياً بذلك ما في المنع من القول أي لا يجعل له شيئاً فيه ولا يعطيه كذا في المغرب وذكرنا فيما مضى في الجزاء سهم إذا شارك فيها وأخذ منها نصيباً وقال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث أي يأخذ منه شيئاً يحكم بالرجاء من الثلث ١٢ ع له قوله إلا في المحاباة صورة المحاباة أن يكون له مبدآن قيمة أحدهما مائة والع قيمة الآخر ست مائة وأوصى أن يباع أحدهما لفلان بأكثر من ثمنه وأخر لفلان بأكثر من ثمنه وأخر خمس مائة وذلك كوصية لأنه في حال المرض فإن لم يكن له مال غير يدين العبد لم تجز الورثة جازت المحاباة بقدر الثلث فيكون بينهما اثناً لا يضرب الموصي له بالثلث والموصي له الآخر بحسب وصية وهي الالف والموصي له الآخر بحسب وصية وهي الخمس مائة فماله جازة الالف يأخذ ثلث الثلث وماله جازة الخمس مائة يأخذ ثلث الثلث فإن الالف ثلثان من الالف وخمس مائة فلو كان هذا كسائر الوصايا على قول أبي حنيفة وجب أن لا يضرب الموصي له بالثلث ١٢ ع له قوله والسعاية صورة السعاية أن يوصي بفتح جريد قيمة أحدهما الالف والآخر الفان ولا مال لغيرهما أن أجاز للورثة يتقانا جميعاً وإن لم يجزوا ليعتقان من الثلث ثلث ماله الالف فالالف بينهما على قدر وصيتهما ثلث الالف للذي قيمته الف ويسمى في الباقي والثلث للذي قيمته الف ويسمى في الباقي ١٢ ع له قوله والدراهم البرسلة صورة الدراهم البرسلة هي أن يوصي لرجل بالدين وأخر بالالف درهم وثلث ماله الالف درهم ولم تجز الورثة فإنه يكون بينهما اثلاً لكل واحد منهما يضرب جميع وصيته لأن الوصية في مخرجها صحيحة لجواز أن يكون لرجل آخر فيخرج بذلك القدر من الثلث ولذلك لم يفسد الوصية لرجل بثلث ماله ولا آخر بنصف ماله أو جميع ماله لأن اللفظ في مخرجهم لم يصح لأن ماله لو كثر أخرج له مال آخر يبدل فيه تلك الوصية ولا يخرج من الثلث ١٢ ع له قوله قصده أي قصده وصية بجميع ماله أن يكون الموصي له استحقاق جميع ماله وإن يكون سهماً فاضل عن سهم الموصي له بالثلث وأما في الأول لتعلق حق الورثة بما زاد على الثلث وثبت الباقي لعدم المانع فيضرب الموصي له بالكل بجمع وصيته فيكون الثلث بينهما أربعة ويكون سهم الموصي له بالكل فاضلاً عن سهم الموصي له بالثلث فيحصل مقصود الوصية بقدر المكان ١٢ ع

له قوله ان الوصية الخ يعني ان وصية الموصي بما زاد على الثلث وصية بغير المشرع لانه لا يملك ذلك اذا لم تجز الورثة فانما لم يثبت الاستحقاق في الزائد على الثلث لا يثبت بالغفل ايضا لانه بناء على الاستحقاق وثابت في ضمنه فانما انتفى التضمن انتهى في ضمنه ١٢ **له** قوله لان لها فانما الخ اي لان الوصية شرعية صحيحة فيخرجها لان لها فانما في الجملة من غير اجابة الورثة لانه يجوز ان يكتسب ما لا قبل الموت فيخرج الوصايا من الثلث وليس كذلك اذا اوصى بجميع المال وادخلها في الثلث لان ما له وان كثر لا يخرج ذلك من الثلث فلم ان الوصية لم تصح في مخرج ١٢ **له** قوله وبذلك يختلف الخ اي لا يقال يراد على الوصية المرسله الوصية بعين من التركة مثل عبد او فرس مثلا فتمت تزييد على الثلث حيث لا يضرب فيه الموصي بالتركة من الثلث وان كان يكتل ان يخرج من الثلث ايضا بان يتبع المالك بالكتاب لان عمه تعلق حتى الورثة بعين التركة لانها كانت استحققت عليها الورثة فيما زاد على الثلث من ذلك العين فكانت الوصية متعلقة بعين الموصي بغيره فحق الورثة ظاهر اقبل ان يظهر بنية في المال فلم يصح وبذلك لا يضر بقول في الثلث الا ترى ان ذلك العين اذا ملكت بطلت الوصية وبالدراهم المرسله ونحوها لم تعلق الوصية حتى الورثة ظاهر الا نودق بالمرسل لا يملك بمصنفه ولهذا اذا ملكت ينفذ الوصية فيما يستفاد بعد ذلك فلم يكن الوصية متعلقة بعين الموصي بل تعلق حتى الورثة فكانت الوصية في مخرجها بصحة ١٢ غاية البيان -

له قوله تعلق حتى الورثة متعلق بعين التركة ايضا فيما زاد على الثلث فيلزم حقه فيما زاد على الثلث لاستحالة اجتماع الحقين ١٢ كفايه **له** قوله جازو يكون ذلك وصية بنصف المال اذا كان لراي واحد فان اجازة جازوا وكان لراي الثلث ١٢ **له** قوله وبذلك عندنا جديفة فلهذا الرواية تفيد انه لا ينقص عن السدس ولا يزاد عليه وفي المبسوط اذا اوصى لرجل بسهم من ماله فلا مثل اخر سهم ورثة الا ان يكون احس سهام الورثة اكثر من السدس فلا يزاد عليه في قول ابى حنيفة وقال في الجاهل الصغير لراي سهم الورثة الا ان يكون اقل من السدس فيمنع ذلك يعطى له السدس ورواية الهذلية تخالفها حيث لم يجوز الزيادة ولا النقصان وقيل من هذا الحق بهذا الموضع الامام جلال الدين ابن المنصف قوله وفي رواية الا ان يزيد على السدس فيكون له السدس ١٢ كفايه **له** قوله لم مثل الخ اي لم اقل الا انقصا ولكن ذلك الاقل ونزلوا على السدس يزادون بها ولكن لا يزاد على الثلث صورة هذه المسئلة اذا وصيت المرأة بسهم من ماله ثم ماتت فتركته نصبا ومثما يعطى له السدس في قول ابى حنيفة وعندهما يعطى له الر ١٢ كفايه **له** قوله لان السهم الخ اي الوصية تحت الميراث ثم الميراث مخصوص بسهام الموارث فكذلك الوصية تنصرف الى السهم المعروف في الميراث فمن الاقل يتيقن مراد المكونة يقينا الا ان يزيد اقل الانقصاء على الثلث مثل رجل يملك وترك اقطاعا ومثل امرأة تركت زوجا واطفالا وصى احداهما لرجل بسهم من ماله فيكون موصيا بالنصف فلا يلزم ان ينقص على الثلث الا بالاجابة ١٢ **له** قوله هو الموصي الخ روي محمد في الاصل عن عبد الله بن مسعود انه سئل عن رجل اوصى بسهم من ماله فقال له السدس ١٢ **له** قوله وقد روي الخ قلت اخرجه البزار في مسنده عن ابن مسعود ان رجلا اوصى لرجل بسهم من ماله فجعل له العنق على ماله عليه وسلم السدس انتهى ١٢ **له** قوله يعطى ما ذكرنا اي لا يقل من سهام الورثة ومن السدس يلقين به او الاكثر منها كما ينقص من السدس على حسب اختلاف الروايتين ورواية هذا الكتاب الا ان ينقص عن السدس فيتم له السدس ولا يزاد عليه لاي اقطاعا قوله فيعطى ما ذكرنا على هذا التفسير ١٢ كفايه

باب الوصية بثلاث المال - حديث - ابن مسعود ان السهم هو السدس وقد رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم اليزار والطبراني عن ابن مسعود ان رجلا اوصى لرجل بسهم من ماله فجعل له النبي صلى الله عليه وسلم السدس في العزيم وهو متروك وذكر الطبراني انه تفرد به وروى قاسم بن ثابت في اخر الغريب عن شريح قال السهم في كلام العرب السدس وروى سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن يعقوب بن القعقل عن الحسن في رجل اوصى بسهم من ماله قال له السدس على كل حال

^{ذلك المكان} بالثاني عين الأول هو العهد في اللغة قال ^{في القصر} ومن أوصى بثلاث دراهمه أو بثلاث غنمه فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه و
^{أي الدرهم والغمس}

هو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وقال زفر له ثلث ما بقي لان كل واحد منهما مشترك بينهما

والمال المشترك يتولى ما تولى منه على الشركة ويبقى ما بقي عليها وصار كما اذا كانت التركة اجناسا مختلفة

ولنا ان في الجنس الواحد يمكن جمع حق واحد هم في الواحد ولهذا يجري فيه الجبر على القسمة وفيه جمع والوصية فقد

فجعلناها في الواحد الباقي وصارت الدراهم كالدراهم بخلاف الاجناس المختلفة لانه لا يمكن الجمع فيها جبراً فكذا تقدماً

قال ولوا وضي بثلث ثيابه فهلك ثلثاها وبقي ثلثها وهو مخرج من ثلث ما بقي من مال له لم يستحق الا ثلث ما بقي من

التياب قالوا هذا اذا كانت الثياب من اجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذلك المكيل

والهون بمنزلة ما لا يد مجرى فيه الجمع جبراً بالقسمة ولو اوصى بثلاث ثلثة من رقيقه فبات اثنان لم يكن له الا

ثالث الباقي وكذا الدرر المختلفة وقيل هذا على قول أبي خيفة وحده لأنه لا يرى الجبر على القسمة فيها وقيل هو قول

الكل راد عن هذا للقاضي أن يجتهد ويجمع وبدون ذلك يتعدى الجمع والأول أشبه للفقهاء المذكور قال ومن
 أي القدر في تحقيقه ١٢
 وهو أن يكون في المأثرة خلاف ١٢
 منبر على الأثر ١٣

أَوْصَى لِرَجُلٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَلَهُ مَالٌ عَيْنٌ وَذِيْنٌ فَأَنْ خَرَجَ الْآلِفُ مِنْ ثَلَاثِ الْعَيْنِ دَفَعَ إِلَى الْمُوصِي لَهُ لِأَنَّهُ أَهْلَكَ إِيَّاهُ

كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقُّهُ مِنْ غَيْرِ بَخْسٍ فَيَصَادُ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ دَفَعَ إِلَيْهِ ثَلَاثَ أَعْيُنٍ وَكُلٌّ مَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الدِّينِ أَخَذَ ثَلَاثَةَ

حتى يستوفي الالف لان الموصى له شريك الوارث وفي تخصيصه بالعين بخس في حق الورثة لان للعين فضلا على الموصى له ١٣

من حيث انه يحتمل انه اراد بانثاء زيادة المدرس على الاول حتى يتم له الثلث ويحتمل انه اراد بها الجواب الثلث على المدرس فيعمل المدرس واخلاق الثلث لانه يتيقن وحمل الكلام على ما يليه وهو الاعداد بالثلث ١٢ فانه

الوصية ورد بها لا يغتبر حال حياة الموصي وإنما يعتبران بعد الموت وإذا ثبت أن وجوب الوصية بعد الموت يستوي فيه المجلس وغير المجلس ١٢ غن **قوله** هو المصهور في اللغة أي الأعم الأغلب إذا ذل الدليل على

[illegible]

رقيقه فملك اثنان وادعى من له الاثمة ولدراك الدودر حمله على ان يها اخطا اصل اجاس العتيق وقال لمرزوق طويى علت الدرهم الباقى لا خير وعلى هذا اختلف كل مالان من الجبس واخذوا لوانا عشرة اوثاب من الجبس واخذوا رجل ثلثت هذه الاثواب الفتنه اذ كان له شياء فادعى ثلثها رجل فملك اثنان وادعى واحد فغندنا الموصى لرجس الشوب الباقى وجميع الشاة الباقية وخذله لمر ثلثت الشوب الباقى وثلثت الشاة الباقية وكذلك الجبس وكذلك كل الجبس

المودون ١٢ من **قوله** ويجوز خرج إلى الميت البالي بعد ثلاث العيين يخرج من **قوله** يعينه ما ان المومي ١٢ من **قوله** اجسا حلقه ما ان كذا ابل وجره وم قد جى بثلث هذه الاوصاف لرسى ثياب سفلان

ولقى صفت واحد اعنى لقي ابل او لقي البقر او لقي الغنم فخلص له ثلث الباقي في قوله جميعا ١٢ من **قوله** يمكن جرح اى يمكن جرح حتى شال كل واحد في فرد واحد ولهذا يجزى فيه الجرح على القسمة مع ما فيه من الجرح واذا جرح

المناجيع جمعاً على الموصى لرجاء يلقى فيه الوصية على الارتان لأن الموصى به كان في الوصية كالأصل والأصل في مال السهم على الأصل وصنع أو الهلك سمي متزناً يعقل الهالك من مبيع دون الأصل لما لا
المضاربة إذا كان فيه ربح وملك بعضهم يعرف الهلاك إلى الرزق كمال رأس المال ١٣ عـ قوله وصارت الدراهم الخ أي صارت الإصبغة بثلاث الدراهم كالوصية بالدراهم الواحدة ولو أوصى بدرهم وله ثلثة دراهم

فهل يكدره جان و لم يجره من العتق كان له الدرهم فكذا إذا اعتابه **له** قوله بحلف الجماعة الخ جواب عن قول زرارة إذا كانت التزعة اجاسا ودجبان ابيع فيها غير ممكن فانه اذا تركها وطلب البيع الوثقة القسمة والى الباقي فان القاضي لا يجبرهم على القسمة لان الرضا من القسمة الانتفاع فلا بد من المعاوضة وهي فيها متعذرة واذا العذر اجمع لعذر التقديم لان فيه اجمع

[illegible]

كل واحد منهم في عبد باعتبار القيمة لتخاد الجنس والى هذا حال الفقهاء بالوليث والامام فخر الاسلام ع **القول** وبدون ذلك اى بدون اجتماع القاضى متعدداً جمع نصيب احد يمانى العبد الواحد والدار الواحدة فكان المال على الشراكة بالبق وذلك ١٢ ط **القول** متعدداً الجمع يعنى الجمع انما يتحقق بقضاء القاضى عن اجتماعه عند ما لا يتحقق الجمع بدون بل متعدداً ولا قضاء فيها نحن فيه فلم يتحقق الجمع اجماعاً ولكن الاول اشبه للفقهاء المذكور وهو

ما سبق انه متى امكن الجمع جبراً لم يكن جبراً نقدياً كما في قوله الاول اشبهواي الذي قيل ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله اشبه بذهب ابي حنيفة فيكون غرضه الموصى له ثلث الباقي وعند سائر الجميع الباقي لانها لا يجبر جبراً واحداً غرضه فان قيل الموصى به الف من المال والدين ليس بمال فان من خلف انه لا مال له لم تحتجب به من له دين على الناس سلمناه ولكن لا نسلم ان الموصى له شريك الوارثة قلنا فان من ادعى

لرجل بشي د معين هو يخرج من الثلث فملك فدا ضمان على الوارث ولو كان شريكاً وجب على الوارث حصته الوصي فيما بقي من المال والجواب من الاول ان الوصي به الف المم من ان يكون مال في الحال او في المال لان الوصية متعلقة بالتركه ولا بما تركه ومن الثاني بان شريك الوارث اذا كانت في غير معين واما في العيين فان الوارث كالمدورع لا يضمن اذ لم يتعد ١٢ عامه -

الدين ولان الدين ليس بهال في مطلق الحال وانما يصير مالا عند الاستيفاء فانما يعتدل النظر بها ذكرناه قال من
 اوصى لزید وعمراً بثلاث ماله فاذا عمر وميت فالثالث كله لزيد لان الميت ليس باهل للوصية فلا يذاجم الحى الذى
 هو من اهلها كما اذا اوصى لزيد وجد اروع عن ابي يوسف انه اذا لم يعلم بموته فله نصف الثالث لان الوصية عنده
 صحيحة لعدم فمريض للحى الا نصف الثالث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية للميت لغو فكان راضيا بكل
 الثالث للحى وان قال ثلث مالى بين زيد وعمرو وزيد ميت كان لعدم نصف الثالث لان قضية هذا اللفظ ان يكون
 لكل واحد منهما نصف الثالث بخلاف ما تقدم الا ترى ان من قال ثلث مالى لزيد وسكت كان له كل الثالث ولو
 قال ثلث مالى بين فلان وسكت لم يستحق الثالث قال ومن اوصى بثلاث ماله ولا مال له واكتسب مالا استحق
 الموصى له ثلاث ما يملكه عند الموت لان الوصية عقدا يستخلف مضاف الى ما بعد الموت ويثبت حكمه
 بعدة فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله وكذلك اذا كان له مال فهلك ثم اكتسب مالا لم يثبت له ولو اوصى
 له بثلاث غنمه فهلك الغنم قبل موته او لم يكن له غنم فى الاصل فالوصية باطلة لما ذكرنا انه ايجاب بعد الموت
 فيعتبر قيامه حينئذ وهذه الوصية تعلق بالعين فتبطل بفواتها عند الموت وان لم يكن له غنم فاستفاد
 ثمرات فالصحيح ان الوصية تصح لادائها لو كانت بلفظ المال تصح فكذا اذا كانت باسم نوعه وهذا لان نجوة
 قبل الموت فضل والمعتبر قيامه عند الموت ولو قال له شاة من مالى وليس له غنم يعطى قيمة شاة لانه لما اضاف
 الى المال علمنا ان مراده الوصية بمالية الشاة اذ ما ليتها توجد فى مطلق المال ولو اوصى بشاة ولم يصفه الى ماله و
 لا غنم له قيل لا يصح لان المصحح اضافته الى المال ويدونها تعتبر صوة الشاة ومعناها وقيل تصح لانه لما ذكر الشاة
 وليس فى ملكه شاة علمنا ان مراده المالية ولو قال شاة من غنمى ولا غنم له فالوصية باطلة لانه لما اضافه الى الغنم
 علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها جزء من الغنم بخلاف ما اذا اضافها الى المال وعلى هذا يخرج كثير من المسائل
 قال ومن اوصى بثلاث ماله لامهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين فلمن ثلثة اسمهم من خمسة اسمهم قال
 رضى الله عنه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعن محمد انه يقسم على سبعة اسمهم لثلاثة ولكل فريق سهمان
 من الفقراء والمساكين

له قوله لان الدين ليس بهال فى الحال انما يصير مالا فى الحال عند الاستيفاء والعين مال مطلقا فى جميع الاحوال كفاية
 والورثة بايعاء كل ذي حق من حق الآخر وسوان لا يتقصص الموصى له بالعين انما يخرج الثلث من العين ان من
 والنصف الآخر لورثة الموصى ان مات موقبل الموصى وان مات بعده فقصيب من الثلث لورثة كفاية
 بجميع الثلث لعدم المزاومة عند ايجاب الموصى وفى هذا فرق بين العلم وعدمه ان من قال لزيد وعمرو الثلث لزيد
 وجود المال عند الموت شرط لا قبله والمضاف الى الشرط لا يجوز دونه فصار كانه قال عند الموت ثلث مالى لقول
 استحقاق مضاف الى ما بعد الموت ان من قال لزيد وعمرو الثلث لزيد وعمرو فصار كانه قال عند الموت ثلث مالى لقول
 غير صحيح قال الفقيه ابو الليث فلو قال لزيد وعمرو الثلث لزيد وعمرو فصار كانه قال عند الموت ثلث مالى لقول
 اكتسب مالا آخر كان ثلث ما اكتسبه الموصى له والمال اسم الجنس والغنم اسم النوع فصار كانه قال عند الموت ثلث مالى لقول
 له قوله حيث جعلنا جزء من الغنم لانه لم يكن له غنم عند الموت فصار كانه قال عند الموت ثلث مالى لقول
 من مالى او ثوب من مالى فانه يصح الايجاب وان لم يكن له غنم عند الموت فصار كانه قال عند الموت ثلث مالى لقول

واصله ان الوصية لامهات الاولاد جائزة والفقراء والمساكين جنسان وفترتها في الزكاة لمحتد ان المذكور لفظ الجمع
وأنه في الميراث اثنان نجد ذلك في القرآن فكان من كل فريق اثنان وامهات الاولاد ثلث فلهذا يقسم على سبعة ولها

ان الجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس وانه يتناول الادنى مع احتمال الكل لاسيما عند تعدد صرفه الى الكل
فيعتبر من كل فريق واحد قبله الحساب خمسة والثلثة للثلاث قال ولو اوصى بثلاثة لفلان وللمساكين فنصفه

لفلان ونصفه للمساكين عند هبا وعند محمد ثلثة لفلان وثلثة للمساكين ولو اوصى للمساكين له صرفه الى

مسكين واحد عند هبا وعند لا يصرف الا الى مسكينين بناء على ما بيناه قال ومن اوصى لرجل بمائة درهم ولاخر
بمائة ثم قال لاخر قد اشركتكم مع ما فله ثلث كل مائة لان الشركة للمساواة لغة وقد امكن اثباته بين الكل بها

قلناه لا اتحاد البال لانه يصيب كل واحد منهم ثلثا مائة بخلاف ما اذا اوصى لرجل باربعة مائة ولاخر بمائتين ثم كان
الاشرار لانه لا يمكن تحقيق المساواة بين الكل لتفاوت المالين فحملناه على مساواته كل واحد بتتصيف نصيبه

عملا باللفظ بقدر الامكان قال ومن قال لفلان على دين فصد قوه معناه قال ذلك لو رثته فانه يصدق الى
الثلث وهذا استحسان وفي القياس لا يصدق لان الاقرار بالجهول وان كان صحيحا لكنه لا يحكم به الا بالبيان

قوله فصد قوه صد فحالف الشرع لان المدعي لا يصدق الا بحجة فتعد اثباته اقرارا مطلقا فلا يعتبر وجه الاستحسان
انا نعلم ان من قصده تقديمه على الورثة وقد امكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد يحتاج اليه من يعلمها

الحق عليه دون مقداره سعيًا منه في تفرغ ذمته فيجعلها وصية جعل التقدير فيها الى الموصي له كانه قال اذا
جاءكم فلان وادعى شيئا فاعطوه من مالي ما شاء وهذه معتبرة من الثلث فلهذا يصدق على الثلث دون الزيادة

قال وان اوصى بوصايا غير ذلك يعزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا
معلومة وهذا مجهول فلا يزاحم المعلوم فيقدم عزل المعلوم وفي الافراز فائدة اخرى وهوان احد الفريقين قد

كان القياس ان لا تصح الوصية لام الاولاد لان الوصية تمليك مصنف الى ما بعد الموت وبعد موت مولاهما حال حلول المقتضى بها والفقير لا يكون وصية لانه لا يملك ما يوصي به

قوله جائزة وهذا استحسان

وكان القياس ان لا تصح الوصية لام الاولاد لان الوصية تمليك مصنف الى ما بعد الموت وبعد موت مولاهما حال حلول المقتضى بها والفقير لا يكون وصية لانه لا يملك ما يوصي به
الاستحسان ان الوصية مصنف الى ما بعد الموت حال حلول المقتضى بها لان الظاهر من حال الموصي انه يقصد بالوصية ما يملكه من المال ولو كان مقتضى الوصية ان يملكه الميراث
الا انه نظر في وجوب الوصية وقبيلها من الثلث كان لها ذلك والاصح ان الوصية الى الرتبة فان فضل الثلث منها لم يكن لها الثلث والوصية لم يرد بعين لم تجز له وصية لمولاه وهو وارث وثلث الربيع ويكون
وصية بالثمن ١٢ كقوله في الزكاة اي في كتاب الزكاة في باب من يجزى دفع الصدقة لغيره من الثلث حيث قال هناك الفقير من لادنى شي والمساكين من لادنى شيء ولا يرد من الثلث لانه لا يملك ما يوصي به
العكس ١٢ كقوله ان المذكور لفظ الجمع الخ فان قيل الجمع المحلى بالالف واللام يطل غير معنى الجمع وبغير الجنس قبل لم يخلع الحكم عن ذلك الاصل هناك لانه لا يملك ما يوصي به والوصية تحت الميراث وان قيل الجمع في باب
الارث اثنان فكذلك في الوصية اثنان فان قيل ان الوصية لا تجزى لغيره من الثلث حيث قال هناك الفقير من لادنى شي والمساكين من لادنى شيء ولا يرد من الثلث لانه لا يملك ما يوصي به
لفظ الجمع هناك منصرف الى الواحد باجماع بين اصحابنا ثم لما كان لفظ الجمع في الميراث مصروفا الى اثنين والوصية في معناه من حيث ان لا يملكها فليكن المال بعد الموت كان الجمع هناك ايضا منصرفا الى اثنين ١٢ ع
قوله نجد ذلك في القرآن يريد به قوله تعالى فان كان لا اخوة فلهم السكندر والمولود الاثنان فصا لهما في موضع ١٢ ع كقوله ثلثة الخ بناء على ما قلناه في المسألة المتقدمة وجران الجمع في باب الميراث يتناول
الاثنين فيكون للمساكين ثلثا المال عند محمد وثلث الثلث لفلان وهذا هو الاصل لانه لا يملك ما يوصي به والوصية في معناه من حيث ان لا يملكها فليكن المال بعد الموت كان الجمع هناك ايضا منصرفا الى اثنين ١٢ ع
الحال وان كانوا اكثر من ذلك فمهر كادى الثلث فيستوى في الثلث المذكور والاثبات جميعا فلهذا اضاف اشركنا ليهما وجب ان يساوى كل واحد منهما وذلك لا يكون الا بان يجعل ثلث ما في يده واحد منهما ليعبر
لهمثل ما بقى لكل واحد منهما ١٢ ع كقوله ثم كان الاشرك اي ثم ان كان الاشرك ثلثا لفلان وثلثا للمساكين فلهذا اضاف اشركنا ليهما وجب ان يساوى كل واحد منهما وذلك لا يكون الا بان يجعل ثلث ما في يده واحد منهما ليعبر
مساواة لكل واحد منهما كما هو وجه القياس عملا باللفظ بقدر الامكان ١٢ ع

قوله انما نعلم الخ انما نعلم ان المقصد بهذا الكلام تقديمه على الورثة هو انك لذلك في الثلث وان كان مقتضى الوصية فتعذر فان قيل لو كان قصده الوصية ليعبر بها ايجاب بقوله وقد يحتاج الى القرأى
مثل هذا الكلام بعلمه اصل الحق عليه دون مقداره سعيًا منه في تفرغ ذمته فلهذا اى هذه الوصية وصية جعل التقدير فيها الى الموصي لانه قال الخ ١٢ ع كقوله كانه قال الخ فيصنع هذا الكلام ويكون انفاذه من الثلث
لا غيره فلهذا لا وصية جازة فوق الثلث ١٢ ع كقوله لان ميراثهم الخ ليعني ان حق اصحاب الوصايا معلوم وهو الثلث وحق الورثة ايضا معلوم وهو الثلثان فاما هذا الرجل فليس له دين معلوم ولا وصيته
معلومة فلهذا في حق المستحق وصيته في التنفيذ فاذا افترنا الثلث والثلثين فلان في التركة وبنائنا ثلثي النصيب في نصيب الموصي له ونصيب الورثة فيورث كل ذوق بالبيان ثم اخذ اصحاب الوصايا ثلث ما اقروه
لان ما اخذه الرجل وصيته في حقهم وافضل من الثلث يكون لم يوجب الورثة ثلثي ما اقروا وافضل من الثلثين يكون للورثة لان الدين المقر به صار مقصيا علم سبق المقر له في الوصية والميراث ١٢ ع

[illegible]

ثَلَاثُ الرُّدَى فَيَتَعَيَّنُ حَقُّ صَاحِبِ الْوَسْطِ فِيهِ بَعِيدُهُ ضَرْوَةٌ **قَالَ** وَإِذَا كَانَتْ الدَّارُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَوْطَى أَحَدُهُمَا بَيْتَ بَعِيدِهِ لِرَجُلٍ فَأَنَّهَا تَقْسَمُ فَإِنْ وَقَعَ الْبَيْتُ فِي نَصِيبِ الْمُوصَى فَهُوَ لِلْمُوصَى لَهُ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ وَإِبْنِ يُونُسَ جَمَاهَا

الله وعند محمد^ص نصفه للموصي له وان وقع في نصيب الاخر فللموصي له مثل ذرع البيت وهذا عند ابي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد^ص مثل ذرع نصف البيت له ^{ان} اوصي بملكه وبملك غيره لان الدار بجميع اجزائها مشتركة

فنفذ الأول وتوقف الثاني وهو أن ملكه بعد ذلك بالقسمة التي هي مباذلة لا تنفذ الوصية السالفة كما إذا وصي

بذلك الغير ثم اشتراها ثم اذا اقتسموها ووقع البيت في نصيب الموصى تنفذ الوصية في عين الموصى به وهو نصف البيت وان وقع في نصيب صاحبه له مثل ذرع نصف البيت تنفيذ الوصية في بدل الموصى به عند فواته كالجارية

الوصية بها اذا قبلت خطأ تنفذ الوصية في بدلها بخلاف ما اذا بيع العبد الموصى به حيث لا تتعلق الوصية بثمنه
 لان البيع دليل الرجوع الى الحق ^{فيما لو كان البيع} لان البيع دليل الرجوع عن الوصية ^{فيما لو كان البيع} الوصية تبطل بالاقذار على البيع على ما بيناه ولا تبطل بالقسمة ولهما ان الله اوصى بما يستقر ملكه فيه بالقسمة

لأن الظاهر أنه يقصد الإيصاء بذلك منتفع به من كل وجه وذلك يكون بالقسمة لأن الانتفاع بالمشاع قاصر
وقد استقر ملكه في جسد البيت إذا وقع في نصيبه فتتخذ الوصية فيه ومعنى المبادلة في هذه القسمة تابع وانما

المقصود الافراز تكسيدا للنفقة ولهذا يجبر على القسمة فيه وعلى اعتبار الافراز بصير كان البيت ملكه من الابتداء وان وقع في نصيب الاخر تنفذ في قد ذرعا ن جميعه مما وقع في نصيبه اما لانه عوضه كما ذكرناه اولاً وان مراد الموصي من

له قوله واذا ذهب الخ هذا واضح اذا ابتدئ بتعليل جانب صاحب الجيدة صاحب الروي وان ابتدئ بتعليل جانب صاحب الوسط فلم يصح ان يكونان فقال ابا مالك ان كان ارفع من ابا مالك ان كان ارفع من الباقيين فحق صاحب الوسط في الجيدة منها وان كان ابا مالك هو الوسط فحق لابي الباقيين فاذا كان حقهما يتعلق بطل فاحسن الباقيين في حال ولا يتعلق في حالين فياخذ ثلث كل واحد بقبي صاحب الجيدة والردي فصاحب الجيدة يدعي الردي لانه لا تلاحق لفيه قطعاً وصاحب الردي يدعي الردي دون الجيدة فيسقط ثلثا الجيدة لصاحب الجيدة وثلثا الردي لصاحب الردي ١٢ غايه **قوله** انه اوصى الخ اسه انه اوصى بملككم وبما لا عليكم فان البيت مشترك بينه وبين صاحبه فتفقد الوصية فيما عليكم وبمن نصيبه ولا تفقد فيما لا عليكم وبمن نصيبه صاحبه غايه في الباب انه يملك البيت بعد القسمة اذا وقع البيت في ملكه ولكن القسمة مبادلة لانه اخذ البيت بمبادلة عن نصيبه مما في يده صاحبه فلا تفقد الوصية السابقة بالملك الحادث بعد الوصية في الموصى به كما اذا اوصى بملك الغير ثم ملكه بوجه من الوجوه حيث لا يصح الوصية فكذا كان ههنا ١٣ من **قوله** وهو دفع ودخل فقدر تقريره دخل من جانب الشيخين انه بعد القسمة لو وقع البيت في نصيبه وملكه فلم تفقد الوصية السابقة والدفع مثله توصيت القسمة وحاصلها انه وان ملكه بعد الوصية بالقسمة لا تفقد الوصية السابقة فان القسمة موصوفة بكونها مبادلة فصار كانه اشترى بعض البيت بعد الوصية فكيف تفقد الوصية السابقة في كل البيت ١٤ **قوله** على ما بيناه اشارة الى ما ذكر قبل في باب الوصية ثلث المال عند قوله واذا صرح بالرجوع او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً ١٥ من **قوله** انه اوصى الخ يعني ان له ايجاب الوصية في البيت يتناول ملك الموصى على الاحتال لان الحال مسترد وقت ابطاله من ان يقع هذا البيت في نصيبه وبين ان يقع في نصيب مشترك فيوقف حكم الوصية على القسمة فيكون ذلك وصية بملك مشترك بالقسمة لان ملك الموصى على اعتبار القسمة هو الملك اتمام الكمال المتفق به لان الاتفعل بالمشاع قاصر والطاهر ان الموصى تفقد الايراد بالملك الكمال انتقاله فصار كانه الموصى قال هذا البيت لغلامي ان دفع في نفسي فان لم يقع في نفسي فله مثل ذلك ولولاه اضع بذلك فله مثل ذلك اذا لم يقع في قسمة فكذا ههنا ١٦ من **قوله** ومعنى المبادلة الخ قيد بقوله في هذه القسمة لان الدارجين واحد فيكون الاقرار في قسمة الدار الواحدة راجحاً وهذا يجري الجبر فيها بالاجماع اولان معنى المبادلة وان كان راجحاً في العقار الا ان في هذه القسمة معنى العادضة تابع نصيباً انصرفت الموصى وباب الوصية اوسع ولهذا يصح بالمعتمد على نظري الوجود كالمعتمد والثلثة ١٧ **قوله** وانما المقصود والافراز الخ فيه بحث وجوابه قال في كتاب القسمة والافراز هو الظاهر في الميكليات والموزونات ومعنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض وما نحن فيه من العروض فكيف كانت المبادلة فيه تامة واجباً ههنا قال هناك مجرد قوله ومعنى المبادلة ظاهر في العروض انما اذا كانت من جنس واحد اجبر العاقل على القسمة فلهذا طلب احد الشراكون ما نحن فيه كذا كان معناه فكان معنى المبادلة فيه تامة ما ذكرنا ههنا لان الجبر لا يجري في المبادلة ويكون معنى قوله هناك ومعنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض اذا لم يكن من جنس واحد والى هذا اشار بقوله وانما المقصود والافراز تحكيلا للمنفعة ولهذا يجري على القسمة والباقي ١٨ غايه **قوله** ولهذا يجري الخ ولا يسلط الوصية اذا وقع البيت لغيره في نصيب مشترك ولو كانت مبادلة لم يسلط كما لو اربع الموصى له ١٩ رزعلي -

قوله وعنه هذا الدليل مخدوش لأنه اقربنا بالوصية والمبادلة وقال سابقا ان معنى المبادلة في هذه القسمة ما بعد فان قلت انه لا منافاة ما قال سابقا فيتم بوجود المبادلة وان كانت بالتبعية وما قال هنا اقرار بوجودها
قلت ان منظور نظر الشارع ومقصوده ان كان مبادلة ما قال سابقا لا يستقيم والا فاما قال هنا لا يستقيم فتدبر **قوله** اطلاق مراد الخ اسه لان مراد الموحي من الوصية البيت المشترك بينه وبين صاحبه التقدير
لهذه عانة على ان يكون الموحي لمن ملك ذلك التقدير حصيلا المقصود وهو تغليب الوصية لان مقصوده لا يحصل اذا رددت التملك بعينه لانه ربما يقع بعد القسمة في نصيب صاحبه ولكن اذا وقع البيت في نصيب الموحي شعب
البيت تنفيذا للوصية لو توضح معنى التقدير والتملك بعينه ما نحن

ذكر البيت التقدير به تحصيلاً لمقصود ما أمكن إلا أنه يتعين البيت إذا وقع في نصيبه جمعاً بين الجهتين التقدير
 والتعليك وان وقع في نصيب الأخر عملنا بالتقدير أو لانه إذا التقدير على اعتبار واحد الوجهين والتعليك بعينه على
 اعتبار الوجه الآخر كما إذا علق عتق الولد وطلاق المرأة بأول ولد تده أمته فالمراد في جزأ الطلاق مطلق الولد
 وفي العتق ولد حتى تم إذا وقع البيت في نصيب غير الموصي والدار مائة ذراع والبيت عشرة أذرع يقسم نصيبه بين
 الموصي له وبين الورثة على عشرة أسهم تسعة منها للورثة وسهم للموصي له وهذا عند محسن فيضرب الموصي له
 بخمسة أذرع نصف البيت ولهم بنصف الدار سوى البيت وهو خمسة وأربعون فيجعل كل خمسة سهماً فيصير عشرة
 وعند محسن يقسم على أحد عشر سهماً لأن الموصي له يضرب بالعشرة وهم بخمسة وأربعين فتصير السهام أحد عشر
 للموصي له سهمان ولهم تسعة ولو كان مكان الوصية أقرار قيل هو على الخلاف وقيل لا خلاف فيه لمحمد والفرق له
 أن الأقرار بملك الغير صحيح حتى أن من أقر بملك الغير لغيره ثم ملكه يؤمر بالتسليم إلى المقر له والوصية بملك
 الغير لا تصح حتى لو ملكه بوجه من الوجوه ثم مات لا تصح وصيته ولا تنفذ قال ومن أوصى من مال رجل آخر
 بالف بعينه فأجاز صاحب المال بعد موت الموصي فإن دفعه فهو جائز وله أن يمنع لأن هذا تبرع ببال الغير فيقف
 على إجازته وإذا أجاز يكون تبرعاً منه أيضاً فله أن يمتنع من التسليم بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث و
 أجازت الورثة لأن الوصية في مخرجها صحيحة لبصا دفتها ملك نفسه والامتناع
 لحق الورثة فإذا أجازوها سقط حقهم فنقد من جهة الموصي قال وإذا أقسم الابن تركه الأب الفأثر أقر أحدهما
 لرجل أن الأب أوصى له بثلث ماله فإن المقر يعطيه ثلث ماله فإن المقر يعطيه ثلث ما في يده وهذا استحسان والقياس
 أن يعطيه نصف ما في يده وهو قول نافر لأن إقراره بالثلث له تضمن إقراره بمساواته إياه والتسوية في إعطاء
 النصف ليبقى له النصف وجه الاستحسان أنه أقر بثلث شائع في التركة وهي في أيديهما فيكون مقرراً بثلث ما
 في يده بخلاف ما إذا أقر أحدهما بدين لغيره لأن الدين مقدم على الميراث فيكون مقرراً بتقدمه فيقدم عليه
 أما الموصي له بالثلث شريك الوارث فلا يسلم له شيء إلا أن يسلم للورثة ثلثه ولأنه لو أخذ منه نصف ما في
 يده قريباً يقر الابن الآخر به أيضاً فأخذ نصف ما في يده قريباً يقر الابن الآخر به أيضاً فأخذ نصف ما في يده فيصير
 نصف التركة فيزداد على الثلث قال ومن أوصى لرجل بمجارية فولدت بعد موت الموصي ولداً وأكلاهما يخرجان
 له قوله كما إذا علق الخ فقال إذا ولدت امتي أول ولد فهو حراً وانت طالق يكون المراد في جزأ الطلاق مطلق الولد حتى تطلق المرأة بولادة الولد كيف كان حياً
 أو ميتاً لأن مطلق الولد يصلح جزأ للطلاق وفي جزأ العتق يكون المراد ولد حياً لأن الميت ليس محل العتق وهذا من
 الموصي له وأربعة للورثة إذا لم يصح الوصية عند ما في عشرة أذرع بقى حق الورثة في الأربعين قلنا نعم الورثة أن حقهم في خمسة وأربعين سهماً بمجرى موصي لأن حقهم في عشرة وحق الورثة في
 أربعين فيعتبر كل فرق في حقه فبذلك كل خمسة سهماً فصار لكل واحد عشر سهماً كقوله تقسم السهام الخ بيان الإيجاب لما صح وهو متناول للبيت وهو عشرة أذرع من الدار فأنزلت العشرة من المائة بقى
 تسعون بين الشريكين لكل واحد منها خمسة وأربعون فيكون خمسة وأربعون لورثة الموصي وعشرة للموصي وإذا صنعت الخ خمسة وأربعين يصير خمسة وخمسين فيجعل كل خمسة سهماً فيصير أحد عشر سهماً من
 ولو كان مكان الوصية الخ أي أقرار البيت من دار مشتركة مثل الوصية ببيت يؤمر بتسليم كل واحد من البيت في نصيب المقر عند ما ولدان وحق البيت في نصيب المقر عند ما ولدان وحق البيت في نصيب المقر
 ثم وعدهم بغير تسليم النصف أو قدر النصف وقيل لمحمد سهمان في الألف والفرق له على هذه الرواية أن الأقرار بملك الغير الخ لا يملك في حقه قوله فهو جائز وذلك لأن العقد الموقوف إذا انعقد بآية صاففاً إلى
 الجيز فإذا ضيف إليه صار ذلك سهمين ومنه ما يثبت لتمام الأمانة التسليم فإن منعه بعد الإجازة كان له ذلك لأنه تبرع به الخ -

له قوله كما إذا علق الخ فقال إذا ولدت امتي أول ولد فهو حراً وانت طالق يكون المراد في جزأ الطلاق مطلق الولد حتى تطلق المرأة بولادة الولد كيف كان حياً
 أو ميتاً لأن مطلق الولد يصلح جزأ للطلاق وفي جزأ العتق يكون المراد ولد حياً لأن الميت ليس محل العتق وهذا من الموصي له وأربعة للورثة إذا لم يصح الوصية عند ما في عشرة أذرع بقى حق الورثة في الأربعين قلنا نعم الورثة أن حقهم في خمسة وأربعين سهماً بمجرى موصي لأن حقهم في عشرة وحق الورثة في
 أربعين فيعتبر كل فرق في حقه فبذلك كل خمسة سهماً فصار لكل واحد عشر سهماً كقوله تقسم السهام الخ بيان الإيجاب لما صح وهو متناول للبيت وهو عشرة أذرع من الدار فأنزلت العشرة من المائة بقى
 تسعون بين الشريكين لكل واحد منها خمسة وأربعون فيكون خمسة وأربعون لورثة الموصي وعشرة للموصي وإذا صنعت الخ خمسة وأربعين يصير خمسة وخمسين فيجعل كل خمسة سهماً فيصير أحد عشر سهماً من
 ولو كان مكان الوصية الخ أي أقرار البيت من دار مشتركة مثل الوصية ببيت يؤمر بتسليم كل واحد من البيت في نصيب المقر عند ما ولدان وحق البيت في نصيب المقر عند ما ولدان وحق البيت في نصيب المقر
 ثم وعدهم بغير تسليم النصف أو قدر النصف وقيل لمحمد سهمان في الألف والفرق له على هذه الرواية أن الأقرار بملك الغير الخ لا يملك في حقه قوله فهو جائز وذلك لأن العقد الموقوف إذا انعقد بآية صاففاً إلى
 الجيز فإذا ضيف إليه صار ذلك سهمين ومنه ما يثبت لتمام الأمانة التسليم فإن منعه بعد الإجازة كان له ذلك لأنه تبرع به الخ -

له قوله كما إذا علق الخ فقال إذا ولدت امتي أول ولد فهو حراً وانت طالق يكون المراد في جزأ الطلاق مطلق الولد حتى تطلق المرأة بولادة الولد كيف كان حياً
 أو ميتاً لأن مطلق الولد يصلح جزأ للطلاق وفي جزأ العتق يكون المراد ولد حياً لأن الميت ليس محل العتق وهذا من الموصي له وأربعة للورثة إذا لم يصح الوصية عند ما في عشرة أذرع بقى حق الورثة في الأربعين قلنا نعم الورثة أن حقهم في خمسة وأربعين سهماً بمجرى موصي لأن حقهم في عشرة وحق الورثة في
 أربعين فيعتبر كل فرق في حقه فبذلك كل خمسة سهماً فصار لكل واحد عشر سهماً كقوله تقسم السهام الخ بيان الإيجاب لما صح وهو متناول للبيت وهو عشرة أذرع من الدار فأنزلت العشرة من المائة بقى
 تسعون بين الشريكين لكل واحد منها خمسة وأربعون فيكون خمسة وأربعون لورثة الموصي وعشرة للموصي وإذا صنعت الخ خمسة وأربعين يصير خمسة وخمسين فيجعل كل خمسة سهماً فيصير أحد عشر سهماً من
 ولو كان مكان الوصية الخ أي أقرار البيت من دار مشتركة مثل الوصية ببيت يؤمر بتسليم كل واحد من البيت في نصيب المقر عند ما ولدان وحق البيت في نصيب المقر عند ما ولدان وحق البيت في نصيب المقر
 ثم وعدهم بغير تسليم النصف أو قدر النصف وقيل لمحمد سهمان في الألف والفرق له على هذه الرواية أن الأقرار بملك الغير الخ لا يملك في حقه قوله فهو جائز وذلك لأن العقد الموقوف إذا انعقد بآية صاففاً إلى
 الجيز فإذا ضيف إليه صار ذلك سهمين ومنه ما يثبت لتمام الأمانة التسليم فإن منعه بعد الإجازة كان له ذلك لأنه تبرع به الخ -

من الثلث فهما للموصي له لأن الام دخلت في الوصية اصله والولد تبعاً حين كان متصلاً بالام فاذا ولدت قبل القسمة
والتركة قبلها مبقاة على ملك الميت حتى يقضى بها ديونه دخل في الوصية فيكونان للموصي له وان لم يخرج من
الثلث ضرب بالثلث واخذ ما يخصه منها جميعاً في قول ابني يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة يأخذ ذلك من الام فان
فضل شئ اخذه من الولد وفي الجامع الصغير عتين صورة وقال رجل له ست مائة درهم ومائة تساوي ثلث مائة
درهم فاوصى بالجارية لرجل ثمرات فولدت ولداً يساوي ثلث مائة درهم قبل القسمة فللموصي له الام وثلث
الولد عنده وعند هالة ثلثا كل واحد منهما له ما ذكرنا ان الولد دخل في الوصية تبعاً حالة الاتصال فلا يخرج
عنها بالا انفصال كما في البيع والعق فتنفذ الوصية فيها على السواء من غير تقدير الام وله ان الام اصل والولد
تبع فيه والتبع لا يزاحم الاصل فلونفذنا الوصية فيها جميعاً تنتقض الوصية في بعض الاصل وذلك لا يجوز
بخلاف البيع لان تنفيذ البيع في التبع لا يؤدي الى نقصه في الاصل بل يبقى تاماً صحيحاً فيه الا انه لا يقابله بعض
الثلث من مائة مقابلته بالولد اذا اتصل به القبض ولكن الثمن تابع في البيع حتى ينقضي البيع بدون ذكره وان
كان فاسداً هذا اذا ولدت قبل القسمة فان ولدت بعد القسمة فهو للموصي له لانه نساء خالص ملكه لتقرر ملكه
فيه بعد القسمة فصل في اعتبار حالة الوصية قال واذا اقر المريض لامراً بدين او اوصى لها بشئ او وهب لها
ثروت زوجها ثمرات لجاز الاقرار وبطلت الوصية والهبة لان الاقرار ملزم بنفسه وهي اجنبية عند صدوره ولهذا
يعتبر من جميع المال ولا يبطل بالدين اذا كان في حالة الصحة او في حالة المرض الا ان الثاني يؤخر عنه بخلاف
الوصية لانها يجب عند الموت وهي وارثة عند ذلك ولا وصية للوارث والهبة وان كانت متجزة صورة فهي

له قوله لان الام الخ اي
انما كان الولد والام جميعاً للموصي له اذ خرجا من الثلث لان ما يحدث من الثلث قبل القسمة يحدث على حكم ملك الميت بدليل انه يقضى
للقسم بالام من ثلثه قوله قبل القسمة الخ وان كانوا قسماً واخذوا الورثة ثلث مائة والموصي له الجارية ثم ولدت ولداً فالولد للموصي له الجارية صغير
له قوله في البيع الخ يعني تسري الوصية الى الولد ما حدث قبل القسمة كما يسري البيع الى الولد ما حدث قبل القبض وانما المتعلق بجارية حاله متعلق ولد تبعاً فاذا ولدت يبقى الولد كذلك متعلقاً او لقول اذا
اوصى بمتى جارية فولدت قبل القسمة فان المتعلق نفذ فيها وان لم يخرج من الثلث يوزع بينها ام
مسواة بين الاصل والتبع فننفذ الوصية بالام ثم يكون من الولد قدر ما بقي من الثلث وتنفيذ الوصية في جميع الام كان مستحقاً قبل الولادة فلا يتغير بزيادة المال لانه يؤدى الى نقصان في الاصل ام
وذلك لا يجوز لانه لا يجوز انتقاض الوصية في بعض الاصل لمزاحمة التبع من ثلثه قوله بخلاف البيع اي ليس كذلك البيع لان القول بالشركة لا ينقض شيئاً من الاصل لان البيع نافذ في الام كما كان وانما انحط
بعض الثمن عن الاصل والثلث في البيع تابع فصار منسحباً من بعض الثمن بخلاف الهبة فاجاز عند مزاحمة الولد يخرج بعض الاصل عن الوصية فلا يبقى الوصية في الام كما كانت فلا يجوز ان يكون التبع ناقصاً للاصل من
له قوله لانه لا يقابل له جواب مما يقابل لانه ان تنفيذ البيع في التبع لا يؤدي الى نقصه في الاصل فان بعض الثمن لا يقابل في ذلك وفيه نقص من حصته وجبه انه انما لا يقابل بعض الثمن من مائة مقابلته بالولد اذا اتصل
به القبض فان العوض الواحد لا يقابل بموضعين لكن لا يوجب ذلك انتقاض في البيع لان الثمن تابع من ثلثه قوله اذا اتصل به القبض انما قيد بذلك لان مقابلته بعض الثمن بالولد انما يكون ان لو كان
مقبوضاً بالاصل حتى لو كان قبل القبض بألفه مساوية لا يقابل بشئ من الثمن بل يأخذ الام بجميع الثمن ١٢ ع ١٢ قوله قبل القسمة اي قبل القبول ايضا فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصي له لان التركة
بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت فحدثت الزيادة على ما لخص ملك الموصي له وان ولدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت الوصية ولقي على حكم ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية بعد صدوره ولا سرياً
القسمة ومشائخه قالوا يصير موصي به حتى يمتنع خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت الوصية ولقي على حكم ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية بعد صدوره ولا سرياً
واكسب كالولد في جميع ما ذكرنا ام
له قوله فصل في اعتبار حال الموصي في ما ذكره حكم الوصية في انما تقع من ثلث المال لا غير عند عدم الاجازة ذكر في هذا الفصل ان الوصية بشئ تعتبر حال ليجاب الوصية ام حال الموت فشرع
في بيان ذلك واخر هذا الفصل وكذا لان حال الوصية وصفت لها ببيع الموصوف لا محالة ١٢ ع ١٢ قوله عازل الاقرار الخ بناء ان المعترف في حراز الوصية وفاسد ما يكون الموصي له وارثاً وغير وارث يوم الموت لا يوم
الوصية والمعتبر في فساد الاقرار وجوازه كون المقر وطرف في الحال فان الاقرار تملك في الحال ١٢ ع ١٢ قوله لمزم بنفسه فيتمتع في رد قول نفر وهو ان الاقرار ايضا باطل لان اقرار المريض بمنزلة التملك
ولم يزل يصح للوارث وجبه ذلك ان الاقرار مثبت بالحكم بنفسه من غير توقف على ارزائه كالموت في باب الوصية ١٢ ع ١٢ قوله ولا يبطل بالدين اسه لا يبطل الاقرار بسبب الدين يعني ان الدين لا يمنع
صحة الاقرار ولو كان الاقرار في الصحة او في المرض لان الاقرار بقرار الواثق في المرض مؤخر عند ناعن الاقرار الواثق في الصحة حتى ان المال يصرف الى ما اقر به في حالة الصحة فان فضل منه شئ يصرف الى ما اقر به
في حالة المرض ولا خلاف عندنا في بطلان الاقرار ان يستويان وهو مذموم الشئ ١٢ ع ١٢

كالصنف الى ما بعد الموت حكماً لان حكمها يتقرر عند الموت الا ترى انها تبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين تعتبر من الثلث قال واذا اقر المريض لابنه يدين وابنه نصراني او وهب له او وصى له فاسلم الدين بن قبل موته بطل ذلك كله اما الهبة والوصية فلما قلنا انه وارث عند الموت وهما ايجابان عنده او بعده والاقرار وان كان ملزماً بنفسه ولكن سبب الارث وهو البتة قائم وقت الاقرار فيعتبر في ايراث تهمته الا يتأخر بخلاف ما تقدم

لان سبب الارث الزوجية وهي طارئة حتى لو كانت الزوجية قائمة وقت الاقرار وهي نصرانية ثم اسلمت قبل موته لا يصح الاقرار لقيام السبب حال صدوره وكذا لو كان الابن عبداً او مكاتباً فاعتق لهما ذكرنا وذكر في كتاب الاقرار ان لم يكن عليه دين يصح لانه اقر لمولاه وهو اجنبي وان كان عليه دين لا يصح لانه اقر له وهو ابنه والوصية باطله لما ذكرنا ان الاعتبار في وقت الموت واما الهبة فيردى انها تصح لانها تملك في الحال وهو رقيق وفي عامة الروايات هي في مرض الموت بمنزلة الوصية فلا تصح قال والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من جميع المال لانه اذا تقدم العهد صار طبعاً من طباعه ولهذا لا يشتغل بالتداوي ولو صار صاحب فراش بعد ذلك فهو كمرض حادث وان وهب عندما اصابه ذلك ومات من ايامه فهو من الثلث اذا صار صاحب فراش لانه يحتاج منه الموت ولهذا لا يتداوى فيكون مرض الموت والله اعلم

باب العتق في مرض الموت

قال ومن اعتق في مرضه عبداً او باع وحياً او وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا وفي بعض النسخ فهو وصية مكان قوله جائز والمهاد الاعتبار من الثلث والضرب مع اصحاب الوصايا

له قول في كالمشاة الخ فان قيل يشكل بها اذا وهب المريض في مرض موته جارية لرجل فانه يحل للموهب له وطبها ولا يحل هو صلى له ذلك فحصل الوطى من على الملك والملك يثبت للموهب له باقبض ولكن على عرضة الانتقاض بظهور الدين عند الموت وذلك لا يمنع حل الوطى كما في الاستحقاق والرد بالبيع ككفاية له قوله الا ترى انها تبطل الخ فان من وهب عبداً في مرض موته لا يجزي وهو صحيح ما لم يسلّم صح ذلك وصار كالموهب له لم يمت اذ مات من ذلك المرض وجب الفسخ في الثلثين خفا للموت في الحكم خفاً للموت وصارت الهبة كالعتق بالموت فصالح حكم الوصية ١٢ من قوله وما ايجابان عند هذا بالنظر الى ان الاصل تملك مضاف الى زمان زوال الماهية وهو زمان الموت على ما روى عن الشافعي اوجبه هذا بالنظر الى ان التركة متبقية على ملك الميت بعد الموت فلا يباح تملك على سبيل الاستحسان فلا بد من بطلان الماهية الاصل كما هو مبني على ١١

له قوله وكذا لو كان الابن الخ اي سبيل الاقرار والوصية والهبة كما لو كان نصرانياً فاسلم قبل موت الاب ١٢ له قوله لما ذكرنا مراد المصنف بقوله وكذا لو كان الابن عبداً ومكاتباً فاعتق لما ذكرنا مما انه يبطل الاقرار والهبة والوصية كلها في هذه المسائل ايضا دليل ذكرنا في المسألة السابقة مراده بقوله وذكر في كتاب الاقرار ان قوله قال والمقعد الخ بيان ان في صورة الاقرار رواية للصحة ايضا وكذا في صورة الهبة واما في صورة الوصية فلا رواية للصحة اصلاً استأج الانكار له قوله وان كان عبداً الخ اي ان كان على العبد لم يبع الاقرار لان الاقرار يكون للعبد وهو ابنه فلا يصح الاقرار لان المولى لا يملك ما في يده وان لم يكن على العبد دين يبع الاقرار لان الاقرار يكون لمولاه ومولاه اجنبي فصح الاقرار لمولاه المولى ملك ما في يده ١٢ من قوله لما ذكرنا ان الخ فانما تملك مضاف الى ما بعد الموت والابن رج وارث ولا وصية لموارث ١٢ له قوله والمقعد مقعد قفا وزره درجاني مائة وثلاثة واربعمائة كذا صاحب خود راو نشانده ١٢ من قوله والمفلوج الخ الفالج ذهاب الحس والحركة من احد شقي البدن وسلامته الشق الاخر والاشل فساد في اليد يقال شلت يده فقل ورجل اشل والسلب عبارة عن اجتماع همة في الصدر ونقصها كذا ذكرنا في كتب الطب وتفسير المطرزي ان السلول الذي شلت انشاه اي نزعته خشيته لا يناسب هذا الوضع لان الكلام فيما اذا تناول المرض ولم يخف منه الموت والذي نزعته خشيته بعد تناول الزمان ليس مرادنا اصلاً ١٢ من قوله اذا تناول ذلك الخ ودة التطاول مقدرة بالسنة والمراد من الخوف الخوف من الناس الخوف ١٢ له قوله صار طبعاً الخ لان المنية حكم النفس مرض الموت وهو يكون سبب الموت غالباً وانما يكون كذلك اذا كان سجال يزود حاله الى ان يكون آخره الموت فاما اذا استحكم وصار بحيث لا يزود ولا يخاف من الموت فلا يكون سبب الموت كالحصى ونحوه وانما يكون في حكم المرض في اول ما اصابه ذلك اذا صار صاحب فراش وصاحب الدق واسل قبل ان يعير صاحب فراش لا يكون في حكم المرض لان الانسان كلما يخلو عن قليل مرض فادام يخرج في حوائج نفسه ولم يعير صاحب فراش لا يعير صاحب الدق كذا ذكره الامام قاضيان ١٢ له قوله اذا صار الخ اي ان صار صاحب فراش في اول ما حدثت تلك العلة ومات في ايامه ذلك فحكمه حكم المريض بغير تصرف في ثلث المال ولا يبع اقراره لموارث ١٢ من قوله باب العتق الخ لما كان الاتفاق في المرض في معنى الوصية لوقوع تبرع في زمان تعلق حق الوثقة ذكره في كتاب الوصايا ولكن اخر ذكره عما هو صريح في الوصية يكون الصريح هو الاصل في الدلالة ١٢ من قوله ويضرب به الخ اسي يضرب بالثلث كل واحد من هؤلاء الثلثة وهو العبد المقتق في مرض الموت والمشتري من المريض الذي بارى بالحياة والموهب له وصاحب الوصايا يستحقون للثلث لا غير وليس المراد انهم يتساوون اصحاب الوصايا لان العتق المنفذ في المرض مقدم على الوصية بالمال في الثلث ١٢ من قوله والمراد الخ اي المراد من قوله وصية اختياراً للعتق الواقع في المرض اوجع الحياة الواقعة فيه او الهبة الواقعة فيه من الثلث كعتبار الوصية من الثلث وليس مراده ان كل واحد من الاشياء المذكورة وقع وصية حقيقة لان حقيقة الوصية ايجاب تملك مضاف الى ما بعد الموت وليس كل واحد منها بهذه المشابهة بل وقع منجز ولكن لما كان حكم كل واحد منها حكم الوصية باعتبار الثلث سماه وصية ١٢ من

[illegible]

بينها وبين العتق لان العتق مقدم عليها فيستويان ولو اعتق ثم حابى ثم اعتق قسم

أوصى بأن يعتق عنه بهذه المائة عبد فهلك منها درهم لم يعتق عنه بما بقي عند أبي حنيفة^٢ وإن كانت وصيته بمحبة
أي يشرى به المائة عبد ويعتق ذلك العدد من الموصي^{١٤}
العدد^{١٥}

وصية بنوع قرية فيجب تنفيذها ما أمكن اعتباراً بالوصية بالحج وله أنه وصية بالعق لعبد يشترى ببائنه وتنفيذها

تعالى والمستحق لم يتبدل وصار كما اذا اوصى لرجل بمائة فهل يك بعضها يدفع الباقي اليه وفيل هذه المسألة بناء على
اصل اخر مختلف فيه وهو ان العتق حق الله تعالى عندها حتى تقبل الشهادة عليه من غير دعوى فلم يتبدل المستحق

درهم وعبد اقيمته مائة وقد كان اعتقه في مرضه فأجاز الوارثان ذلك لمريم في شيء لان العتق في مرض الموت و

قال ومن اوصى بعتق عبدا ثمرات فحقت جنايته ودفع بها بطلت الوصية لان الدفع قد صرح لها ان حق ولى

بالدفع فاذا خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باعه الموصى او وارثه بعد موته فان قداها الورثة كان الفداء
في مالهم لانهم هم الذين التزموه وحازت الوصية لان العبد طهر عن الجناية بالفداء كانه لم ينج فتنفذ الوصية

وقال الوارث اعتقه في المرض فالقول قول الوارث ولا شيء للموصي له الا ان يفضل من الثالث شيء او تقوم له البينة

ولهذا ينقد من جميع المال والوارث ينكرة لان مدعاة العتق في البرض وهو وصية والعتق في البرض مقدم على الوصية

المستحق الثاني المستحق الاول عند ان المستحق الاول يساوي المحاباة وهي راجحة على العتق الثاني والمساوي للمراجح راجح قلنا ترجح العتق على المحاباة على المحاباة لا يجوز بالاجماع اذ الم يكن الغير متحملا كذا اذا تحمل الغير
 ١٢ كفاية قوله ثم اصاب الخ اي اصاب المحاباة الاخرة من نصف الثلث نعم بيننا وبين العتق المتقدم عليها لانه حصل له الاستواء مع المحاباة لتقدمه عليها ١١ غاية البيان ١٣ قوله نعم بيننا الخ في بحث

اصاب العتق الثاني فيقسم بين العتق الثاني والحجابة قلت لان الحجابة متقدمة على العتق الثاني فليكون سواها بها والعتق الاول مقدم على الحجابة فيزاحمها في الثلث ثم اصاب العتق الاول يشترك فيه العتق الاخر
للعلماء عند السواة بينهما عليه **هـ** قوله بهذه المائة وكان المائة ثلث المال اطلق من الثلث وانما اذا كان ثلث مائة من مائة فانه لا يشترى وبطلت الرصبة في قول الی حنفية وفي قولها ليشترى في عهد
العتق الاول والعتق الثاني **و** قوله في المائة اذا كان الرصبة حصة الفضل الذي يجوز تكميله لاربع **ح** قوله الرصبة اذا كان الرصبة حصة الفضل الذي يجوز تكميله لاربع **د** قوله الرصبة اذا كان الرصبة حصة الفضل الذي يجوز تكميله لاربع **هـ** قوله الرصبة اذا كان الرصبة حصة الفضل الذي يجوز تكميله لاربع

المائة الى ورثة ٣٢
٩ قوله وهذا الشبه اي كون هذا الخلفاء في حق النسبة بناء على ان العتيق حق الله تعالى او حق المملوك هو شبه
١٢ فن ٣٢ قوله فني جناية العلم ان العبد اذا جنى جناية خطأ فحكمه الدفء او الغدا ثم هذا العبد الموصى له بعقدا اذا جنى جناية بعد موت الموصى كانت الورثة بالخيار ان شاء ادفعوه بالجمانية وان شاء افسدوه

يدفع به ويقاد الوصية باقيد نقاد ملك الموصي فاذا دفع زال ملكه فيل الوصية ١٢٠ اكر

بثلث المال فكان منكرا والقول له قول المنكر مع اليقين ولان العتق حادث والحوادث تصنف الى اقرب الاوقات لليقين بها فكان الظاهر شاهدا للوارث فيكون القول قوله مع اليقين الا ان يفضل شيء من الثلث على قيمة العبد لانه لا مزاحمة فيه او تقوم له البينة ان العتق في الصحة لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة وهو خصم في اقامتها لا

ثبات حقه قال ومن ترك عبدا فقال للوارث اعتقني ابوك في الصحة وقال رجل لي على ابيك الف درهم فقال

صدقتما فان العبد يسعى في قيمته عند ابي حنيفة وقال لا يعتق ولا يسعى في شيء لان الدين والعتق في الصحة ظاهرهما

بتصديق الوارث في كلام واحد فصارا كأنهما كانا معا والعتق في الصحة لا يوجب السعاية وان كان على المعتق دين وله ان يقرر بالدين اقوى لانه يعتبر من جميع المال والاقرار بالعتق في المرض يعتبر من الثلث والا قوى يدفع

الادنى فقضيته ان يبطل العتق اصلا لانه بعد وقوعه لا يحتمل البطلان في دفع من حيث المعنى بايجاب السعاية

ولان الدين اسبق لانه لا مانع له من الاسناد فيسند الى حالة الصحة ولا يمكن اسناد العتق الى تلك الحالة لان الدين

يمنع العتق في حالة المرض مجانا فتجب السعاية وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل وترك الف درهم فقال رجل لي

على الميت الف درهم دين وقال الاخر كان لي عنده الف درهم وديعة فعنده الوديعة اقوى وعندهاهاها سوا فصل

قال ومن اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قد تمت الفرائض منها قد منها الموصى او اخرها مثل الحج والزكاة

والكفارات لان الفريضة اهم من النافلة والظاهر منه البداية بها هو الا هم فان تساوت في القوة بدئ بما قدمه الموصى

اذا ضاق عنها الثلث لان الظاهر انه يبتدئ بالاهم وذكر الطحاوي انه يبتدئ بالزكاة ويقدمها على الحج وهو

احدى الروايتين عن ابي يوسف وفي رواية عنه انه يقدم الحج وهو قول محمد وجه الاول انها وان استويا في الفريضة

سأله قوله والقول قول الخ فاذا كان القول قول الورثة كان الثلث مستحقا بالعتق فان فضل شيء منه الى تمام الثلث فهو

الموصى له وان لم يفضل فدا شيء للموصى له ١٢ عن ١٢ قوله والحوادث تصنف الى اقرب الاوقات اذا جمل التاريخ واقرب الاوقات حال المرض فيصنف العتق الحارث اليه ليقين الاقرب بالمقتضى انه

من قبل ١٢ عن ١٢ قوله ان العتق في الصحة اي لم يكن وصية فخرج ثلث المال للموصى له ١٢ عن ١٢ قوله وهو خصم الخ جواب عن اشكال على قول ابي حنيفة في ان العتق في مرضه حتى ابعد فله من الموصى له والوديعة

حتى يقبل البينة ولم يوجد الموصى له من العبد فينبغي ان لا يقبل البينة على العتق والجواب عن ان البينة اذا وجدت من المصنف فان الموصى له بنده البينة يثبت لنفسه فها يكون نصها والبيينة تقبل من المصنف ١٢ عن ١٢

سأله قوله لا يوجب السعاية الخ لان من اتق عتق في صحة ثم مات وعليه دين لم يسع العبد في شيء فذا مشكوك في ان الاقرار بمدين الاسر في حالة المرض انما يمنع احدهما الاخران لو كان احدهما من غير فريض التقديم

المتاخر وهما لما حصلهما بتعديت واحد جعل كان الامر من كانا بالبينة فيثبتان معا كذلك ١٢ عن ١٢ قوله ولان الخ اي لا يوجب حنيفة وجها واحدا من الاقرار بالدين اقوى من الاقرار بالعتق فخرج الاقوى لضعف الدليل

على ذلك ان الاقرار بالدين يمنع من ثلث المال لان الثلث فسخ وانه لا يعتبر وصية من المريض ولا قرار بالعتق من المريض يصح من الثلث ولا يبرئ اسناد الاقرار بالعتق الى الصحة انما يصح اذا لم يكن المانع من الاسناد

وقد وجد المانع وهو شغل الدين فان منع الاسناد الى حال الصحة فانتصر العتق الى حالة المرض فلي ذلك ان يبطل العتق اصلا لانه بعد وقوعه لا يحتمل الفسخ فيفسخ من حيث المعنى بايجاب السعاية على العبد

ويقتضي به الدين ولا يفسخ من حيث الصورة لان الدين اسبق لانه لا مانع من اسناد الدين الى حالة الصحة لان الاقرار يصح لاس المال من المصنف والمريض جميعا واسناد العتق الى حالته الصحة لا يمكن لان الدين

يمنع ان يقع العتق بجانا فله جرم وجبت السعاية عليه واقرار الوارث بمنزلة اقرار المريض ولان المريض اقرب مرضا من العتق هذا المعنى صحة واقره يدين كان الدين اولى فكذا اذا اقر الوارث ١٢ عن ١٢

سأله قوله فيسند الخ فذلك يثبت الدين من كل وجه ويثبت العتق من حيث الصورة لانه من حيث المعنى وصار تصديق الوارث بمنزلة تصديق الميت ولو قال العبد لولاه المريض اعتقني في صحتك وقال رجل آخر لي

عليك الف درهم دين فقال المريض صدقتماني العبد ويسعى في قيمته فخرج كذلك ١٢ عن ١٢ قوله ولا يمكن اسناد الخ وبذلك ان العتق لم يطرأ لادب الدين وانه بمنع ظهور العتق مجانا في المريض واسناد العتق الى

حالة فقي العتق بقصور ١٢ عن ١٢ قوله فعنه الخ بذا من المسامحات فان الكبار القدر وذكروا الخدات على العكس فالحكم في تحقير الكافي والفقهاء ابو الليث السمرقندي في كتاب مختلف الرواية والقدر في كتاب المقرب

وقر الاسلام في شرح الجامع الصغير والصدرا الشهد في شرح الجامع الصغير والامام نجم الدين ابو جعفر النسفي في كتاب المحرر وغيرهم قالوا ان عندنا الوديعة اقوى وعندهما سوا والتفصيل في غاية البيان ١٢ مولانا محمد بن عبد الحليم

نور الله مرقد ١٢ قوله اقوى فان صاحب الدين يدعى حقا في الذمة انتقل الى العين وصاحب الوديعة يدعى العين فاذا قال صدقتماني فقد سبق حق صاحب الوديعة الى العين قبل ثبوت حق صاحب الدين

فيه فكان اولى به ١٢ عن ١٢ قوله هما سوا فان صاحب الدين لا ادعى له دين نقدا في حقا في الذمة مغفولا الى العين وصار مدينا للعين وصاحب الوديعة يدعى العين ايضا فاذا كان كذلك فكل واحد منهما يدعى العين

وصدقهما الوارث فيه فصار مستويين في الحق في ذلك العين فكان بينهما ١٢ عن ١٢ قوله فصل قيل قدم باب العتق في المرض على هذا الفصل لقوته لان العتق لا يثبت الا في المرض ١٢ عن ١٢ قوله ومن اوصى الخ

اعلم ان من مات وعليه دين فله من صلوة او زكاة او حقة او صدقة فطر فاما ان يوصى بما اولا فان كان الثاني لم يوجد من تركه ويخير الورثة على اخراجهما لكن بهما تبرعا وبذلك وان كان الاول ينفذ

من ثلث ما رغبنا ١٢ عن ١٢ قوله قدمت الفرائض الخ الوصايا لا تخلوا اما ان يكون كلها لله تعالى او كلها للعباد او كان لله تعالى فلا يخلو اما ان يكون كله لله تعالى او كله للصوم والصلوة او كله

واجبات كالكفارات والندور وصدقة الفطر او كله لوصية رجع التطوع والصدقة على الفقراء وما اشبه فان جميع هذه الوصايا كلها فان كان ثلث ما لم يمتل جميع ما اوصى به فانه ينفذ وصاياه كلها من ثلث ما له وان

كان ثلث ما لم يمتل ذلك ان اجازت الورثة الوصية فذلك وان لم تجز الورثة فانه ينظر ان كان كلها فالف فانه يبدأ بالامانة الميت وان كان بعضها فالف وبعضها واجبات وبعضها تطوعات فانه يبدأ بالفرائض

اولا وان اخرها ثم بالواجبات ثم بالتطوع ١٢ عن ١٢ قوله وهو قول محمد بن الحسن المصنف وجها رواية والافا القدر في شرح مقبر الكوفي وشمس الكافي في شرح مقبر الكوفي في الكفاية وما يتبع

الشيخ ابو نصر في شرح الاقطع جعلوا قول محمد بن محمد تقديم الزكاة على الخ كذا في غاية البيان ١٢ مولانا محمد بن عبد الحليم نور الله مرقد

فالزكاة تعلق بها حق العباد فكان أولى وجه الأخرى إن الحج يقام بالمال والنفس والزكاة بالمال قصر عليه فكان
 الحج أقوى ثم تقدم الزكاة والحج على الكفارات لمنزيتها عليها في القوة إذ جاء فيها من الوعيد مالم يأت في الكفارة
 والكفارة في القتل والظهار واليمين مقدمة على صدقة الفطر لانه عرف وجوبها بالقرآن دون صدقة الفطر مقدمة
 على الأضحية للاتفاق على وجوبها واختلاف في الأضحية وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض قال
 واليس بواجب قدم منه ما قدمه الهوى لها بينا وصار كما إذا صرح بذلك قالوا إن الثلث يقسم على جميع الوصايا ما
 كان لله تعالى وما كان للعبد فيها أصاب القرب صرف إليها على الترتيب الذي ذكرناه ويقسم على عدد القرب ولا يجعل
 الجميع كوصية واحدة لانه إن كان المقصود بجميعها رضا الله تعالى فكل واحد في نفسه مقصود فينفرد كما ينفرد وصايا
 الأدميين قال ومن أوصى بحجة الإسلام أجوا عنه رجلا من بلده يحج ركباً لأن الواجب لله تعالى الحج من يلد
 ولهذا يعتبر فيه من المال ما يكفيه من بلده والوصية لأداء ما هو الواجب عليه وإنما قال ركباً لانه لا يلزمه أن يحج
 ماشياً فانصرف إليه على الوجه الذي وجب عليه قال فان لم تبلغ الوصية النفقة أجوا عنه من حيث تبلغ وفي
 القياس لا يحج عنه لانه أمر بالحجة على صفة عدم ما فيه غيرنا جوزناه لانا نعلم أن الهوى قصد تنفيذ الوصية

له قوله من الوعيد الخ كقولنا تعالى والذين يكرهون الذهب والفضة ولا يتقوننا في سبيل الله فبشرهم عذاب
 اليم يوم يحس عيسى في نار جهنم فكأنهم يكرهون ما كرهنا من أنفسكم فزادوا فيكم كرهنا من أنفسكم فزادوا فيكم كرهنا من أنفسكم فزادوا فيكم كرهنا من أنفسكم
 لم يرد من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من مات ولم يحج فمات ميتة يهوديا أو نصرانيا
 قوله يقدم بعض الحج فمن ذلك أن صدقة الفطر مقدمة على الصدقة لانه صدقة الفطر مقدمة على الصدقة لانه صدقة الفطر مقدمة على الصدقة
 وجوبها لم يختلف في وجوب الصدقة والصدقة مقدمة على الصدقة لانه صدقة الفطر مقدمة على الصدقة لانه صدقة الفطر مقدمة على الصدقة
 بتك حصة من الصدقة وكفارة الظهار وجبت بواجب حصة من الصدقة وكفارة الظهار وجبت بواجب حصة من الصدقة وكفارة الظهار وجبت بواجب حصة من الصدقة
 عزيمته على الفقر ولا يبيع فيه بغير ما يملكه الميت فأنما كان كذلك لأن الهوى لم ينفذ هذه الصورة والصدقة مقدمة على الصدقة لانه صدقة الفطر مقدمة على الصدقة
 بغيره كان جملة الوصية لم يرد لا يقع ثبت أن الهوى لم ينفذ هذه الصورة والصدقة مقدمة على الصدقة لانه صدقة الفطر مقدمة على الصدقة
 انه يرد بالفضل فلا فضل بيد الفضل بيد بالصدقة ثم بالحج ثم بالتمتع سواء بدأ بالصدقة أم آخرها كافي
 من قوله وقسم على الحج فبجمل كل حصة من جهات القربة مفردة ولا يحل جهة واحدة نحو أن يقول ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولا يرد تقسيم على أربعة أسهم لأن كل حصة من هذه غير خرى والمقصود أن كان تتعدا
 وهو القربة ولكن تعتبر الجهة السهلة لأن الجهة السهلة هي المصنوع عليها وهو كما إذا أوصى للفقر أو المسكين وابن السبيل يعرف لكل حصة سهم وإن كان المقصود من الجميع القربة كما كان المقصود من الجميع منادى
 كان المقصود القربة أي أوصى للفقر أو المسكين وابن السبيل يجعل لكل واحد سهم عليه كذا في قوله

الدراية في تخرج أحاديث الهداية

قوله ثم تقدم الزكاة والحج على جميع الكفارات لمنزيتها عليها في القوة إذ جاء فيها من الوعيد مالم يأت في الكفارة
 أبي هريرة رفعه ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى حقها إلا إذا كان يوم القيمة صفحت له صفائح من نار الحديث متفق عليه وفيه ذكر الأمل والبقو والغنم وأخرجه مسلم
 من حديث جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابن مسعود رفعه ما من أحد لا يؤدى نكته ماله إلا مثل له يوم القيمة شجاع أقرع حتى يطوق عنقه ثم قرأوا وتحسبن
 الذين يتجلون بآياتهم الله من فضله الآية وأخرجه الحاكم من حديث ابن مسعود أكل الربوا وموكله وشاهد ولاوى الصدقة ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم
 وسأله من حديث عامر العقيلي أن أباة أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض على أول ثلاثة يدخلون الجنة أول ثلاثة يدخلون
 النار الحديث وفيه ذكر ثروة من المال لا يعطى حق ماله وعن ابن عمر رفعه لن يمنع قوم زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يطرأ وأخرجه الطبراني والحاكم
 وعن أنس رفعه ما دفع الزكاة في النار أخرج السلفي في مشيخة الرأزي من طريق سعد بن مسعود عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يؤدى الزكاة فلا صلوة
 له أخرج ابن عدي وأما أحاديث الوعيد في ترك الحج فأخرج الترمذي والبيهقي وابن عدي من حديث علي رفعه من ترك الحج فمات ميتة يهوديا أو نصرانيا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعجز فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا قال الترمذي غريب وفي أسناده مقال وقال البيهقي لا نعلم له إسنادا عن علي إلا هذا وقال ابن عدي وفيه هلال بن عبد الله معروف
 بهذا الحديث وهو غير محفوظ وقال العقيلي روى موقوفاً عن علي ولم يرد مرفوعاً عن طريق أصح من هذا وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد الرحمن
 ابن الخطاب وهو ساقط وعن أبي أمامة رفعه من لم تنع من الحج حجة ظاهرة أو سلطان جابر أو مرض حابس فمات ولم يحج فمات ميتة يهوديا أو نصرانيا أخرجه
 الدارقطني وأبو يعلى والبيهقي وكذلك أخرجه أحمد في الإيمان له وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف رواه عن عبد الرحمن بن ثابت عنه وقد أرسله ابن أبي شيبة فلم يذكر
 في أسناده إلا أمامة وقال البيهقي له شاهد من قول عمر بن الخطاب أخرجه من طريق عبد الرحمن بن غنم أنه سمع عمر يقول من مات وهو لم يحج فمات ميتة يهوديا أو نصرانيا
 يهوديا أن شاء نصرانياً وكذلك أخرجه في كتاب الإيمان وقال سعيد بن منصور ثنا هشيم عن منصور عن الحسن قال عبد الله بن عمر فمات ميتة يهوديا أو نصرانياً
 كل من كانت له حجة لم يحج فيضربوا عليه الجزية هم مسلمين وروى الواحد في التفسير عن طريق عثمان بن عطاء عن أبيه من ابن مسعود رفعه من لم يحج ولم
 يحج عنه لم يقبل له يوم القيمة عمل وأسناده ضعيف

باب الوصية للأقارب وغيرهم - حديث لا صلوة لحج المسجد الا في المسجد الدارقطني والحاكم من حديث ابى هريرة بهذا وفيه سليمان بن داود ابو الجهميل وهو ضعيف وعن جابر بنحوه الدارقطني من رواية محمد بن مسكين الشقري وهو ضعيف وعن عائشة بنحوه اخرج ابن حبان في الضعفاء في ترجمة عمر بن راشد وقال انه كان يضع الحديث وقال ابن حزم هذا الحديث ضعيف وقد صح من قول علي انتهى وهو عند الشافعي من طريق ابى حيان التميمي عن ابيه عن علي بن به وزاد قيل ومن جاز المسجد قال من اسبغ المائدة في حله ثقلت قوله وقاله الشافعي ان الجواز للربيعين دارا بعيدا ما يروى فيه ضعيف ابو يعلى من حديث ابى هريرة دفعه حق الجواز الى الربيعين دارا هكذا وهكذا وهكذا وثلثا وقد امد خلفا وفيه عبد السلام بن ابى الجنوب وفي ترجمته اخرج ابن حبان في الضعفاء وقال انه منكرا للحديث وروى الطبراني من طريق يوسف بن سفيان عن الاوزاعي عن يونس عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله اني نزلت محلة بنى فلان وان اشد همالي اذا اقم بهم لي جوار فبعث ابا بكر وعمر وعليان يا ابا ب السجد فيقوموا عليه فيصحبوا الو ان الربيعين دارا جوار ولا يدخل الجنة من كان جاره بوائقه قيل للزهري الربيعين قال الربيعين هكذا واربيعين هكذا وابو يوسف ضعيف وقد خالفه في محل فرواه عن الاوزاعي بهذا الاسناد فلم يكره ابن كعب ولا عن ابيه اخرج ابو داود في المراسل بدون القصة وجاء عن عائشة ما يخالفه فروى الميهقي عنها مرفوعا او ما في جبرائيل الجلالى الربيعين دارا عشرة من ههنا وعشرة من ههنا وعشرة من ههنا

الدراية في تخریج احادیث الهداية

حدیث ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم لما تزوج صفیة اعتق کل ذی رحم محرم منها اکراما لها وکافوا یسمون اصهار النبی صلی اللہ علیہ وسلم کذا فی المعون ان هذه القصة وقعت للجوزیرية بنت الحارث كما اخرج ابن اسحق باسناد صحيح عن عائشة واخرجه احمد وابوداؤد واسحق والبخاری وابن حبان من طریقہ وقال وقعت جوزیرية بنت الحارث في سمر ثابت بن قيس فذكر الحدیث وفيه فقال لها النبی صلی اللہ علیہ وسلم اودی عنك كتابك واتزوجك قالت نعم قال قد فعلت فتسا مع الناس فارسلوا ما يديهم اليهن السبي فاعتقوهم وقالوا اصهار رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم فما راينا امرأة كانت اعظم بركة الى قومها منها اعتقى في سبيلها مائة اهل بيت من بني المصطلق ورودي الواقدي من طريق ابن ثوبان عن عائشة نحوه مطولا واخره الحاكم من طريقه وزاد كان اسهبارة فسماها جوزيرة قال الواقدي ويقال ان النبي صلی اللہ علیہ وسلم جعل صداقاها عتي كل اسير من بني المصطلق ويقال جعل صداقاها عتي اربعين من قومها وفي رواية الواقدي واحدين كرها الحاكم فادی رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم ما كان عليها وتزوجها ووقر في رواية الحاكم :

قوله فله نصف الثلث ويراد نصف الى الورثة لعدم من يستحقه لان اللفظ جمع وادناه في الوصية اثنان فيكون لكل واحد منهما النصف فلهذا يعطى له النصف والنصف الآخر يرد الى الورثة ١٢ زيلي **قوله**
 والعلة في جواب عما يقال العلة لا يستحق العصبة فلم يكن قربتها اقرب وجوبها منها مستحق للصوت وسماها للعلة المستحق للعصبة وعلما باستحقاقها للعصبة بوصف قائم بها وهي الاوثر لا يخرجها من مساواتها للعلم في الاستحقاق
 هذه الوصية كالعرقين او الكافور لان حرمان الميراث بوصف قائم بهما للنصف القرابة ١٣ **قوله** في جميع اذكرنا معنى شتر وغير شتر الظاهر اني حقيقه وقد رد ذلك وعندنا بشرط الرحم المحرم والاقراب فالقرب ١٤ **قوله**
 فولد لعدم الحرم الخ يعني ان لم يكن للموصي ذوالرحم المحرم في هذه المسائل فالوصية باطله جدا بخيفته رد لان عنده لذي الرحم فاذا لم يكن للموصي ذوالرحم المحرم كانت الوصية لعدم الوصية لعدم باطله ١٥ **قوله**
 قولنا لانا مقبلة بهذا الوصف لان غرضه الصلة لقربائه وكان بطريق الصلة يتحقق بذي الرحم المحرم كالنفقة ١٦ **قوله** قال بذالم يقع مسا سلمان عادة المصنف ان يذكر لفظ قل اذا كان المسألة مسألة القدر
 او ما يجامح الصغير او كانت مذكورة في البداية وبه مع ما بعد الى قوله اوصى لولد فلان ليست من تلك الجملة وكل هذه المسائل مذكورة في مختصر المحشى ١٧ **قوله** يتناول معنى الخ الزوجة واليتيم في جمعه والولد اذا كان
 يولد واما اذا كان كبيرا وقد اعتزل عنه او كانت بنتا تزوجت فليس من اهل انا اهل من ضمنه نفقة وهي في عياله الا ان المالك لا يدخلون لانهم خدام الاهل تبع لهم ولا يقال لما يملك اهل المولى العينا ولو كان راي اهل بيده
 دخلوا جميعا ١٨ **قوله** قال الله تعالى اي في قصته يوسف ١٩ وقولنا باهكم اجمعين ولم ير الزوجة خاصة فيحمل على الكل ٢٠ غاية البيان **قوله** يشهد بذلك الخ فيه نظرا لانه لم يرد في الآية الزوجة خاصة لانه تعالى
 فقال لما قضى موسى الاجل وسار باله آسن من جانب الطور نار قال لاهلكنوا الا ترى انه خاطبهم بخطاب الجمع والآية في سورة القصص وكذلك غلب في سورة طه فقال بل انا ما كنت حديث موسى اذ رى غارا فقال لاهلكنوا الا ترى
 الجواب ان لم يقل ان كان معا من اقربائه وقاربها ممن يضمهم نفقة على ان التحقيق لا يستدل عليها لان طريق معرفتها السامع كما عرفت في الاصول واما استشهاد الآية بنزولها فان ثبت ان ما في الآية ليس على معنى
 حقيقة فلا ياتي في مطلوبه كذا في النسخة وغيره ٢١

ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة ولو اوصى لاول فلان فهو لاهل بيته لان الاول القبيلة التي ينسب اليها
ولو اوصى لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجده لان الاب اصل البيت ولو اوصى لاهل نسبه او لجنسه فالنسب
عبارة عن ينسب اليه والنسب يكون من جهة الأباء وبنسبه اهل بيت ابيه دون امه لان الانسان يتجنس بأبيه
بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الام والاب ولو اوصى لانيتم بنى فلان او لعينانهم او لزمناهم او لآل
راملهم ان كانوا قوما يحصون دخل في الوصية فقراؤهم واغنياءهم ذكورهم وانثاهم لانه امكن تحقيق التملك
في حقهم والوصية تملك وان كانوا لا يحصون فالوصية في الفقراء منهم لان المقصود من الوصية القرية وهي
في سدا الخلعة ورا د الجوعة وهذه الاسامى تشعّر بتحقيق الحاجة فجاز حملها على الفقراء بخلاف ما اذا اوصى
لشئان بنى فلان وهم لا يحصون او لانيتم بنى فلان وهم لا يحصون حيث تبطل الوصية لانه ليس في اللفظ
ما ينبئ عن الحاجة فلا يمكن صرفه الى الفقراء ولا يمكن تصحيحه تبليكا في الكل للجهالة المتفاحشة وتعذر
الصرف اليهم وفي الوصية للفقراء والمساكين يجب الصرف الى اثنين منهم اعتبارا المعنى الجمع واقله اثنان في
الوصايا على ما مر ولو اوصى لبنى فلان يدخل فيه الاناث في قول ابي حنيفة اول قوله وهو قولهما لان جمع
الذكور يتناول الاناث ثم رجع وقال يتناول الذكور خاصة لان حقيقة الاسم للذكور وانتظامه للاناث
تجوز والكلام لحقيقتهم بخلاف ما اذا كان بنو فلان اسم قبيلة او فخذ حيث يتناول الذكور والاناث لانه
ليس يراد بها اعيانهم اذ هو مجرد الانتساب كبنى آدم ولهذا يدخل فيه مولى العتاقة والمولات وحلفاءهم

له قوله لان الال القليلة الخ فيدخل فيه كل من ينسب اليهم من ابيهم الى اقصى اب لهم في الاسلام الا قرب والا بعد والذكر والانثى والمسلم والذمي والصغير والكبير فمير سوادها يدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة امه لانهم لا ينسبون الى امهم وانما ينسبون الى ابايهم فكانوا من جنس اخر من اهل بيت اخر لان البيت يعبر عن الالاباء انهم ١٢ انهم ٢٠ قوله يدخل فيه الخ قال شمس الائمة المشرقية في شرح الكافي اذا اوصى لاهل بيته فان كان الموصى من اولاد العباس فكل من كانت نسبه الى العباس من قبل الاب دخل فيه سواد كان ذكرا وانثى بعد ان يجوزوا منسوبين اليهم من قبل الالاباء ومن كانت نسبه من قبل الام لا يدخل فيه لانه لا يسمي من اهل بيته وانما يسمي من اهل بيت اخرين وكذا الوصية لجنس فلان او لجنس باسره لان الجنس واهل البيت سواد قال فخر الاسلام في شرح الزايدات وكذلك المرأة توصي بجنسها واهل بيتها يدخل فيه ولدها لان يكونوا من جنسها ما ١٢ عن ٢٠ قوله لان الانسان يتجنس باسره لان الجنس عبارة عن النسب والنسب الى الالاباء الاتري ان ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم كان انثيا وان كان ولد من بدمية وكذلك الخلفاء ولدوا من الالجميعا لما شذروا كانوا عباسيين صالحين بعد ١٢ عن ٢٠ قوله لا يتم الخ اليتيم اسم لصغيرات البلوغ لقول النبي عليه السلام لا يتم بعد العلم ولان اليتيم عبارة عن الافراد يقال ذرة يتيمة اي لا نظير لها منفردة فمن الافراد من سببه في حال حاجته الى التزوية كان يتيم او بعد البلوغ قد استغنى عن سببه لقدرته على القيام بمصالح نفسه فلا يسمي يتيما ٢٢ له قوله اولاد الالهم في التذويب يقال للمقبر الذي لا يقدر على شيء ممن يصل او امرأة اربل ولا يقال للتي لا زوج لها وهي مسورة اربلة وقال الشعبي الاونثة ليست بشر طرل يدخل فيه الذكر والانثى لان الالصاح مفسره حمدا وان الارملة هي المرأة البانثة التي كان لها زوج فارقا او ارضا عنها دخل بها اولم يدخل وقوله مجز في اللغة وقال بعضهم الارملة التي لا زوج لها ولا يشترط ان كان لها زوج ٢٢ له قوله ان كانوا فما يحسون الخ تفسيره عندنا في يوسف ان يحسون غير كتاب وحساب وقال حمدا اذا كانوا اكثر من مائة فمما يحسون وقال بعضهم معوض الى الراي القاضي وعليه الفتوى واليه بشره فاذا لم يجد كذا في فتاوى قاضي خان ٢٢ كـ

[illegible]

قوله لان عتق هؤلاء ثبت بعد الموت لان التوقف على الشئ يعقبه وجوده اولوية تصان الى حالته الموت لانها انت الميراث والميراث كذلك فلا بد من تحقق اسم المولى قبل الموت ولم يوجد فيها ١٢ ع
قوله وعن ابى يوسف راجع والصحيح الاول لانهم لا يشبهون اليه بالولاء بنفس الاستحقاق بل بالاجراء بالحاصل بالعتق وذلك انما يكون بعد الموت ١٢ ع **قوله** واولادهم وانما دخلت اولاد المولى في الوصية لانهم موالير ايضا بطريق الحقيقة لان ولائهم ثبت باعتراف الموصي بايمهم فكانوا موالير حقيقة وولد اولاد المولى اي ثبت ايضا بعين ذلك الاعتراف لاسباب آخر فكانوا موالير ايضا حقيقة وهذا لا يجوز نفى اولاد المولى ولا يصح ان يقال ليس هؤلاء موالير لانهم يختلف ما اذا وصى لثبني فلان ولعلنا بنون واولادهم تكون الوصية لهم دون اولادهم ولا يخلو بطريق المجاز ولهذا يصح النفي بان يقال ليس هؤلاء ولده ١٢ ع **قوله** والاشاق لازم هذا جواب اشكال مقدس فيقال لما كان المجنة متعلقة في العتق ومولى المولاة في احد جهات الانعام وفي الآخر فقد التزم كان يشي ان يظل الوصية فاجاب عنه بذلك يعني انما يبطل الوصية اذا لم يوجد اترجح لاحد المجتنب وقد وجدنا الاشاق لازم لا يكمل الصنع وولد المولاة يحتمل الصنع فكان اسم المولى للعقود اول من مولى المولاة ١٢ ع **قوله** ولا يدخل فيم انخ اى لا يدخل مولى المولى في الوصية للمولى لان مولى المولى ليسوا موالير الوصية وهو الذي يشرعنا فانا اصبغوا البه بطريق التسبب مجازا لانه باشر سبب ما سبب ولائهم وهو عتقهم لمولى الاولين ولهذا يصح لغي الاسم عنهم ان يقال هؤلاء ليسوا بوالير وانما هم موالير واللفظ اذا عمل بحقيقته لا يعرف الى المجاز ١٢ ع **قوله** ولا يدخل فيه موال اعقتم ابنه او ابوه هكذا وجدت في بعض النسخ الصحاح التي يعتمد عليها ووجد صاحب غاية البيان هكذا ولا يدخل فيه موال اعقتم ابنه لانهم انخ وانما صاحب العناية واللفظة فلم يجهزها بالنسخة ولا نكس بل وجد هكذا ولا يدخل فيه موال اعقتم ابنه لمولى انخ ثم تعقبه وقال هكذا في النسخ ولكن الصواب اعقتم ابوه او ابنه فان التعليل يطابق ذلك دون لغيره في الكتاب كما لا يخفى فتنبر ١٢ مولا ناعمة عبد الحكيم نور المشرقة

موال اعتقهم ابنه وابوه لانهم ليسوا بوالديه لاحقيقة ولا مجازا وانما يحزننا ميراثهم بالعصوبة بخلاف معتق

البعض لانه ينسب اليه بالولاء والله اعلم بالصواب

باب الوصية بالسكنى والخدمة والثمره

قال وتجاوز الوصية بخدمه عبده وسكنى داره سنين معلومه وتجاوز بذلك ابد الان المنافع يصح تبليكها في حالة

الحياة بديل وغير بديل فكذا بعد المبات لحاجته كما في الاعيان ويكون محبوبا على ملكه في حق النفعه حتى

يتملكها الموصى له على ملكه كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك الواقف وتجاوز موقتا ومؤبدا

كما في العارية فانها تبليك على اصلنا بخلاف الميراث لانه خلافة فيما يملكه المورث وذلك في عين تبقى

والنفعه عوض لا يبقى وكذا الوصية بغلة العبد والدار لانه بدل المنفعة فاخذ حكمها والمعنى يشملها قال فان

خرجت رقبة العبد من الثلث يسلم اليه لخدمه لان حق الموصى له في الثلث لا تزا حقه الورثة وان كان

لامال له غيره خدام الورثة يومين والموصى له يوما لان حقه في الثلث وحققهم في الثلثين كما في الوصية في

العين ولا تمكن قسمة العبد اجزاء لانه لا يتجزى فصرنا الى الهاية ايفاء المحققين بخلاف الوصية بسكنى الدار اذا

كانت لا تخرج من الثلث حيث تقسم عين الدار ثلاثا لا انتفاع لانه يمكن القسمة بالاجزاء وهو اعدل للتسوية

بينها زمانا وذا في الهاية تقديم احدهما زمانا ولو اقتسموا الدار محبا ياية من حيث الزمان تجوز ايضا لان

الحق لهم الاول وهو اعدل اولى وليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من ثلثي الدار وعن ابي يوسف ان

لهو ذلك لانه خالص ملكهم وجه الظاهر ان حق الموصى له ثابت في سكنى جميع الدار بان ظهر للميت مال

اخر وتخرج الدار من الثلث وكذلك حق المزاحمة فيها في ايديهم اذا خرب ما في يده والبيع يتضمن ابطال ذلك

فبيعوا عنه قال فان كان مات الموصى له عماد الى الورثة لان الموصى اوجب الحق للموصى له ليستوفي المنافع

له قوله لا يملك الخ اي لان مولى الاب والابن لا ينسبون اليه بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز لان ابائهم ليسوا بوالديه لاحقيقة ولا مجاز فلم يكونوا موالى له لاحقيقة ولا مجاز فلم يخلو تحت اللفظ ١٢ عن

قوله وانما يجوز الخ جواب اشكال وهو ان يقال الموصى يرث من موالى ابيه وابنه والارث بحكم الولاء واليه اشار الحديث الاول المحتمل لعمدة النسب فاجاب بقوله وانما يجوز الخ لم يرثهم بالعصوبة لان انتقال الولاء اليه ١٢

تاج الشريعة ١٢ قوله بخلاف الخ يرتبط بقوله ولا يخل فيه مولى فكذا تقتضي ان مقتضى البعض يدخل تحت الوصية للموالى لانه مولاة حقيقة بخلاف موالى الابن لانهم ليسوا بوالديه اصلا ولكن ينبغي ان يكون هذا على

نذهبهما لان مقتضى البعض عمدا في صيغة تامة كالمكاتب والمكاتب لا يدخل تحت الوصية للموالى فكذا مقتضى البعض فمن هذا غير بعض لفظ الكتاب وقال بخلاف مقتضى البعض ان مقتضى البعض يدخل تحت الوصية للموالى

اذ لم يكن للموالى ولدا او لولده لان ولدا لمقتضى ينسب الى الموصى مجازا بخلاف مقتضى الابن فانه لا ينسب اليه لاحقيقة ولا مجازا ١٢ من قوله بخلاف الخ لا يقع في الشك ولكن ليس بصواب انما الصواب ان يقال بخلاف

مقتضى البعض لانه لا ينسب اليه بالولاء ١٢ كقوله باب الوصية الخ لما فرغ من كلام الوصايا المتعلقة بالمنافع واخر هذا الباب لان المنافع بعد الاعيان وتجوز اذ خرب ما فيها وصنعا ١٢ ع قوله وتجاوز الوصية الخ

وعند ابن ابي ليلى لا يجوز شي من ذلك موقتا ولا غير موقت لان المنافع الحاصلة بعد موت الميت بموكله فذا يصح تبليكها لغيره ولكن نقول ان المنافع تقتضي التملك بديل كما في الاجارة ولا يصح بديل كما في الاعارة في حالة الحياة فكذا

بعد الممات كما في الاعيان فان الاعيان يصح تبليكها في حالة الحياة بديل كما يصح والمبته فكذا بعد الممات يصح تبليكها بديل بان اوصى بان يباع عبده او بغيره بديل بان اوصى بعبده لفلان وبذلك لان الموصى

يرث العين على ملكه حيث يجعل مشغولا بغيره موقتا على ما مرته فانما يردت المنفعة على ملكه كما يستوفي الموقوف عليه منفعة الوقف على حكم ملك الواقف ١٢ كقوله

قوله فانما اى العارية تبليك المنافع على اصلنا ومنه انما شاعى باصحة المنافع ١٢ كقوله لانه خلافة الخ فالارث لا يجري في الخدمة بدون الرقبة لان الورثة خلافة وتفسير بان يقوم الوارث مقام

المورث فيما كان ملكا للمورث وهذا يتصور فيما سبق بوقتين والمنفعة لا تبقى فاما الوصية فاجاب ملك بالعقد كالاجارة والاعارة ١٢ كقوله وذلك الخ اي الخلافة تقوم في عين تبقى بخلاف ايجاب

الملك واحدا لانه يمتنع فيما سبق ١٢ غلط ١٢ قوله بخلاف الخلة كل ما يحصل من ربع الارض او اكثرها او اجرة غلام او نحو ذلك ١٢ من قوله فان خرجت رقبة الخ في الايجار ينظر الى الاعيان التي اوصى بها فان

كان رجاها مقدرا لثلث جاز لا يثبت قيمة الخدمة والخدمة والسكنى وانما اعتبر الاعيان دون المنافع لان المقصود من الاعيان ما خافا فاصارت المنافع مستحقة من غير توقيت ولحق العين على ملك الوارث

صار بمنزلة العين التي لا منفعة لها فلها قيمته كقيمة الرقبة كان الوصية وقت بالرقبة ١٢ كقوله خدم الورثة يومين الخ اي اهل اذا كانت الوصية بخدمة العبد مطلقة غير موقوفة واما اذا اوصى بخدمة عبده سنين من غير

تعيين السنة وليس له مال غير العبد ولم تجز الوصية فان العبد يخدم الموصى له يوما والورثة يومين الى ثلث سنين فاذا مضى ثلث سنين ثم وصية الموصى له بالخدمة وان كان الوصية بخدمة سنة بعينها ومات قبل دخول

تلك السنة ان كان العبد يخرج من ثلث ماله او يخرج ولكن اجازت الوصية فانه يسلم العبد الى الموصى له حتى يستوفي وصيته وان كان لا يخرج ولم تجز الوصية فان العبد يخدم الموصى له يوما والورثة يومين حتى مضى السنة التي

عليها فاذا مضت يسلم العبد للورثة ١٢ كقوله وهو اعدل الخ اي هذا النوع من القسمة اقرب الى المعادلة لانه لا يحصل التسوية بين الموصى له والورثة زمانا وذا في المسألة يلزم تقديم احد على الاخر زمانا فلا يصار

اليها الا عند تقدير القسمة بالاجزاء ولكن مع هذا التواخي في القسمة من حيث الزمان تجوز ايضا الخ ١٢ من قوله قوله عاذا الموصى به بخدمته العبد وغلته وسكنى الدار وغلته الى ورثة الموصى الى ورثة الموصى له ١٢ عن

له قوله لان ايجاب الخ الى ان ايجاب الوصية يكون بعد الموت لانه متعلق بوجود الموت فاذ مات الموصي لم يقع ايجاب الوصية كما لا يقع ايجاب البائع المشتري بعد موته ١٢ **فمن** **له قوله** على ما بيناه من قبل اے في فصل اعتبار حالة الوصية في بيان الفرق بين جواز ان قراره بطلان الوصية بغير خلاف الوصية لانها ايجاب عند الموت ١٢ ع -

له قوله ولو ادعى الخ هذه المسئلة مع ما بعد ما الى قوله ومن ادعى كالتعثر بتمتة ذكرنا تفريعا على مسئلة المتقدمه ١٢ **عمن** **له قوله** فانه لو ظهر الخ اي لو ظهر على الميت دين يقضي الدين من تلك الغلة ولو سكن هو بنفسه لا يمكن ان يقضي من السكنى ١٢ **فمن** **له قوله** وليس بتلك وللهذا عليك المستعبر العادة عنده ولهذا لا يتعلق بالعادة للزوم والوصية بالمنفعة تتعلق بها للزوم ١٢ **له قوله** فانما عليك الخ قد تقدم في بيان العارية وفي الحقيقة هذا المعنى راجع الى الاصل المقرر وهو ان الشيء لا يتغير من اوقافه ١٢ **ع** **له قوله** لان الرجوع الخ جواب عما يقال ان الوصية وان كانت غير لازمة لا تملكنا لتغير لازمة بعد الموت لعدم قبولها الرجوع ووجه ذلك ان الاعتبار للموضوعات الاصلية والوصية في وضعها غير لازمة وانقطع الرجوع بموت الموصي من الواو من فلا يتغير به ١٢ **ع** **له قوله** تحقيقا للمساواة لان العبرة ان قولنا بالمنافع فجدد في المنافع صفة المارية تحقيقا للمساواة ١٢ كفاية **له قوله** وهذا يجوز يعني على ما قال ولا عليك الاقوى بالاضعفت وهو ظاهر واعتبر من عليه باجارة الحر نفسه فانه لا عليك المنفعة تبعا لملك رقبته ولا بعد المعاضضة ويجوز لركن ملكها بديل واجب بان كلام المصنف في الوصية فانه لا يفرده بالنعمة لمنفعة يجوز الوصية بها ومنفعة الحر ليست كذلك فلا تكون واردا عليه ١٢ **له قوله** وليس للموصي له الخ يعني اذا ادعى رجل من اهل الكوفة بخدمة غيره فلا يفسد لزياد يخرج من العبد ان الكوفة الى موضع آخر ليستخدمه فيها لان يكون الموصي له والمهر في غير الكوفة ثم يكون له ان يخرج الى غير الكوفة ١٢ **عمن** -

له قوله اذا كان يخرج من الثلث استرازا اذا لم يخرج فانه ليس الاخراج الى اهل الباطنة باجادة الوثرة ١٢ **ع** **له قوله** ولو ادعى الخ قد علم حوازه فيما تقدم وعلما ذكر تمسيدا لقوله ولو لم يكن له مال غيره كان لثلث غلته تلك السنة يعني اذا لم يخرج الوثرة وكان الوصية غلته عبده سنة وذكرنا الضمير باننا ذيل المال او نظر الى الجزم ١٢ **عنايه** **له قوله** فكان باجادة الخ اے كان الايصار بالغلته اقرب الى الجواز من الايصار بالخدمة لان الخدمة منفعة محققة ليست شيئا شائبة العينية وهذا لم يخرج ذلك على قول ابن ابي ليلى فاذا جازنا الايصار باجادة الايصار بالغلته بالطريق الاولى لانهما عبارة عن مال عين وهو لدارهم والوالد ناسير ١٢ **عمن**

بالجواز اولى ولو لم يكن له مال غيره كان له ثلث غلة تلك السنة لانه عين مال يحتمل القيمة بالاجزاء فلواراد
 الموصى له قيمة الدارين وبين الورثة ليكون هو الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك الا في رواية عن ابي
 يوسف فانه يقول الموصى له شريك الوارث وللشريك ذلك فكذلك للموصى له الا اننا نقول المطالبة بالقيمة
 تبتنى على ثبوت الحق للموصى له فيما يلاقيه القسمة اذ هو المطالب ولا حق له في عين الدار وانما حقه في الغلة
 فلا يملك المطالبة بقسمة الدار ولو اوصى له بخدمة عبده ولا خرب رقبة وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة
 والخدمة عليها لصاحب الخدمة لانه اوجب لكل واحد منها شيئا معلوما عطا فامنه لاحدهما على الآخر فتعتبر
 هذه الحالة بحالة الافراد ثم لما صحت الوصية لصاحب الخدمة فلزم يوص في الرقبة بشئ لصارت الرقبة
 ميراثا للورثة مع كون الخدمة للموصى له فكذلك اذا اوصى بالرقبة لانسان اخراذ الوصية اخت الميراث من
 حيث ان الملك يثبت فيها بعد الموت ولها نظائر وهو ما اذا اوصى بامه لرجل وبما في بطنها لآخر وهي تخرج من
 الثلث اذا اوصى لرجل بخاتمه والآخر بفضه او قال هذه القوصة لفلان وما فيها من التمر لفلان كان كما اوصى
 ولا شئ لصاحب الظرف في المظرف في هذه المسائل كلها اما اذا فصل احدا لا يجابدين عن الاخر فيها فكذلك
 الجواب عند ابي يوسف وعلى قول محمد الامة للموصى له بها والولد بينهما نصفان وكذلك في اخواتها لابي يوسف
 ان بايجابه في الكلام الثاني تبين ان مراده من الكلام الاول ايجاب الامة للموصى له بها دون الولد وهذا
 البيان منه صحيح وان كان مفصلا لان الوصية لا تلزم شيئا في حال حيوة الموصى فكان البيان المفصول فيه
 والموصول سواء كما في وصية الرقبة والخدمة ولمحمد ان اسم الخاتمة يتناول الحلقة والفض وكذا لك اسم الجارية
 يتناولها وما في بطنها واسم القوصة كذلك ومن اصلنا ان العامة الذي موجه ثبوت الحكم على سبيل الاحاطة
 بمنزلة الخاص فقد اجتمع في الفض وصيتان وكل منهما وصية بايجاب على حدة فيجعل الفض بينهما نصفين
 ولا يكون ايجاب الوصية فيه للثاني رجوعا عن الاول كما اذا اوصى للثاني بالخاتمة بخلاف الخدمة مع الرقبة
 لان اسم الرقبة لا يتناول الخدمة وانما يستخذمه الموصى له بحكم ان المنفعة حصلت على ملكه فاذا اوجب
 الخدمة لغيره لا يبقى للموصى له فيه حق بخلاف ما اذا كان الكلام موصولا لان ذلك دليل التخصيص والاستثناء
 له قوله

القسمة الخ هذا احسن من الوصية بخدمة العبد فان هناك لما لم يحتمل نفس العبد القسمة بالاجزاء صرنا الى قسمة الخدمة بطريق الهياة ١٢ كـ
 الخدمة لانه انما يحتمل من استخراجه اذا انفق عليه فان العبد لا يقوى على الخدمة الا بذلك وهو احق بخدمة فله من نفقته كما يستعير فان ينفق على المستعار وينفق به وان الى ان ينفق رده على صاحبه فهذا كذلك ايضا
 وان كان اوصى بخدمة عبده لغيره لا يتناول من نفقته على صاحبه الرقبة حتى يدرك الخدمة فاذا خدتم صارت نفقته على صاحبه الخدمة ١٢ كفايه
 عطف قوله لاخر بقبته بالواد على قوله اوصى له بخدمة عبده ١٢ عـ كـ قوله لما صحت الخ لما للبيان والتفسير لا قبل من حاله الا انفراد يعني لو كانت الوصية لصاحب الخدمة منفردة كانت الرقبة ميراثا للخدمة والخدمة
 للموصى له من غير اشتراك فكذلك اذا اوصى بالرقبة لانسان آخر يكون الرقبة له والخدمة للموصى له بها اذا الوصية اخت الميراث ١٢ عـ كـ قوله اذا اوصى الخ قال الامام السجستاني في شرح الطحاوي لو اوصى بالجارية
 لانسان وبما في بطنها لغيره فانه يجوز اذا ولدت اكثر من ستة اشهر بعد موت الموصى او ستة اشهر فخرج لا يجوز الوصية في الولد وكما يكون للموصى له بالجارية ١٢ غاية البيان
 كـ قوله لصاحب الخ اي الموصى له بالخدمة والخدمة ١٢ كـ قوله اذا فصل الخ يعني انما اذا كان امدا لا يجابدين موصولا بالآخر بالاتفاق اما اذا كان احدهما مفصولا عن الآخر فكذلك عند ابي يوسف
 خلافا لمحمد ١٢ عـ كـ قوله وكذلك في اخواتها اي اخوات مسالة الوصية بالخدمة وبما في بطنها لرجل آخر وارادوا خواتمها مسالة الخ التي تم مع الفض ومسالة الفخوة مع الترموسالة الشاة مع الصوف ومسالة
 الدار مع البنود ومسالة السيف والحلية ومسالة البستان والشروشل ذلك ١٢ عـ كـ قوله لابي يوسف الخ الاختلاف ذكر في اكثر شروح الزيارات ولم يذكره في الاسلام في شرح زيادته ولفظ اصوله لان
 ابا يوسف لم يثبت خلاف في ظاهر الرواية وانما علم خلافه من رواية الاملاء كذا ذكرنا في مختصر الزيارات ١٢ عـ كـ قوله كما في وصية الرقبة والخدمة فان المفصول والموصول فيهما في الحكم سواء لعدم كون الثاني بيان تغيير
 حتى يشترط الوصل لعدم كون الوصية ملزمة في حال حيوة الموصى ١٢ عـ كـ قوله ومحمد الخ تاخير قبول محمد والجواب عما استدله ابو يوسف في الكتاب دليل على ان القول عليه قول محمد ١٢ عـ كـ
 قوله بخلاف الخدمة مع الرقبة يعني لو اوصى برقبة العبد لانسان وخدمته لآخر كان كما اوصى وان كان في كلام مفصول ولا يكون للموصى له بالرقبة من الخدمة شيئا وانما كان كذا لان اسم الرقبة لا يتناول الخدمة بخلاف ما نحن فيه فان
 الخاتمة تتناول الحلقة والفض جميعا واسم الجارية يتناولها وما في بطنها واسم القوصة كذلك كفايه

فتبين انه اوجب لصاحب الخاتم الحلقة خاصة دون الفص قال ومن اوصى لاخر بثمرة بستانه ثمرات
وفيه ثمرة فله هذه الثمرة وحدها وان قال له ثمرة بستانى ابدافله هذه الثمرة وثمرته فيها يستقبل ما عاش
وان اوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيها يستقبل والفرق ان الثمرة اسم للوجود عرفا فلا
يتناول المعدوم والابدالة نائدة مثل التنصيص على الابدال انه لا يتبادل تناول المعدوم والمعدوم مذكورو
ان لم يكن شيئا اما الغلة تنتظم الموجود وما يكون بعرض الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل من غلة
بستانه ومن غلة ارضه وداره فاذا اطلقت تتناول لهما عدا غير موقوف على دلالة اخرى اما الثمرة اذا اطلقت
لا يراد بها الا الموجود فلهذا يفتقر الانصاف الى دليل نائذ قال ومن اوصى لرجل بصوف غنمه ابدافا
او باولادها او بلبنها ثمرات فله ما في بطونها من الولد وما في ضروعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم
يموت الموصى سواء قال ابدافا او لم يقل لانه ايجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ وهذا بخلاف
ما تقدم والفرق ان القياس ياتي بتملك المعدوم لانه لا يقبل الملك الا ان في الثمرة والغلة المعدومة جاء الشرع
ببورود العقد عليها كالمعاملة والاجارة فاقضى ذلك جواز في الوصية بالطريق الاولى لان بابها اوسع اما الولد
المعدوم واختلافه فلا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا تستحق بعقد ما فكذا لا يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود
منها لانه يجوز استحقاقها بعقد البيع تبعا وبالعقد الخلع مقصودا فكذا بالوصية والله اعلم بالصواب

باب وصية الذمي

قال واذا صنع يهودى او نصرانى بيعة او كنيسة في صحته ثمرات فهو ميراث لان هذا بمنزلة الوقف عند
ابى حنيفة والوقف عند يورث ولا يلزم فكذا هذا او اما عند فلان هذه معصية فلا تصح عندها قال
ولو اوصى بذلك لقوم مسلمين فهو من الثلث معناه اذا اوصى ان تبني دارة بيعة او كنيسة فهو جائز من الثلث
لان الوصية فيها معنى الاستخلاف ومعنى التملك وله ولاية ذلك فمكن تصحيحه على اعتبار المعنيين
قال وان اوصى بدار كنيسة لقوم غير مسلمين جازت الوصية عند ابى حنيفة وقال الوصية باطله لان

له قوله وفيه ثمرة انما قيد به لانه اذا لم يكن للبستان ثمرة والمسألة بحال فمسألة الثمرة كسالة الغلة في انه يتناول الثمرة
المعدومة ما عاش الموصى له كافي مسألة الغلة ١٢ انما به قوله وان اوصى له بغلة بستانه الخ ثم في البستان السقي والخراج وما فيه صلاح على صاحب الغلة لانه هو المنتفع بالبستان في كالتفقد في فصل الثمرة
١٣ كفاية قوله والفرق اي بين الغلة والثمرة في ان الغلة تتناول الموجود والحادث جميعا سواء ذكر لفظ الابدال لم يذكر الثمرة تتناول الموجود والحادث الا اذا ذكر الابدال في تناول الحادث ايضا هو ان الثمرة
الخ ١٢ عن
له قوله والفرق الخ اسه الفرق بين هذه المسألة حيث تناول الحادث وان ذكر الابدال بين ما تقدم من الوصية بثمر بستانه فاذا ذكر الابدال يقع على الحادث ايضا وكذا الوصية بالغلة تقع على الحادث ايضا ذكر
الابدال لم يذكر هو ان القياس الخ ١٢ عن قوله بعقد البيع تجاى يدخل على ظهر الغنم من الصوف في بيع الغنم تبعا للغنم ويجوز الخلع على ما في ظهر غنم من الصوف ١٢ كذا قوله وبعد الخلع صورته ان تعقل
المرأة لزوجه ما غنم على ما في بطن جارية ونحوه ولم ياتي بطنها وان لم يكن في البطن شيء فلا شيء له بعد ذلك لمرأة لان ما في البطن قد يكون ولم تقصر حتى لو كانت على حمل جارية وليس بها عمل يرد المهر
١٣ كذا قوله باب وصية الذمي ذكر وصية المسلم لان الكفار لم يحقن بالمسلمين في احكام المعاملات بطريق التبعية ١٢ عن قوله فهو ميراث اي بالاتفاق على اختلاف التخرج اما
عند ابى حنيفة لعدم لزوم الوقف وعند جماهكون ذلك الفعل معصية لا يقال البيعة في حقهم كالمسلم في حقنا المسلم اذا جعل داره مسجدا في صحته وسلم لا يورث فينبغي ان يكون البيعة كذلك لانا نقول المسجد محرر عن
حقوق العباد وما له تعالى خالصا فلا يورث ولا كذلك البيعة لان البيعة عند من لم ينافع الخلق فانها تسكن فيها اساقمهم ويدفن فيها انواتهم ١٢ كفاية قوله على اعتبار المعنيين معنى الاختلاف والتمليك مجعلا
من اشدت نظر الى الاستخلاف ويجوز ناذك نظر الى التملك واذا صار ملكا للمسلمين صنعوا ما شاؤا ١٢ انما به قوله وقال الخ قال من شئنا هذا لا خلاف في ان اوصى بينا بيعة او كنيسة في القرى خا
في المعرف فلا يجوز الاتفاق لانهم لا يكونون من اهلها في البيعة في الامصار كذا في الجا مع الصغير للبر ١٢ ك

هذه معصية حقيقة وان كان في معتقدهم قربة والوصية بالعصية باطلة لئلا في تنفيذها من تقرير المعصية ولا في حنيفة ان هذه قربة في معتقدهم ونحن امرنا بان نتركهم وما يدعونون فتجوز بناء على اعتقادهم الا يرى انه لو اوصى بها هو قربة حقيقة معصية في معتقدهم لا تجوز الوصية اعتبارا الاعتقادهم فكذا عكسه ثم الفرق لابي حنيفة بين بناء البيعة والكنيسة وبين الوصية به ان البناء نفسه ليس بسبب لزوال ملك الباني وانما يزول ملكه بان يصير محررا خالصا لله تعالى كما في مساجد المسلمين والكنيسة لم تصر محررة لله تعالى حقيقة فبقى ملك الباني فتورث عنه ولا نهم يدينون فيها الحجرات ويسكنونها فلم يتحرر لتعلق حق العباد في هذه الصورة يورث المسجد ايضا لعدم تحرره بخلاف الوصية لانه وضع لانزاله الملك الا انه امتنع ثبوت مقتضاها في غير ما هو قربة عندنا فبقى فيها هو قربة على مقتضاها فيزول ملكه فلا يورث ثم الحاصل ان وصايا الذمي على اربعة اقسام منها ان تكون قربة في معتقدهم ولا تكون قربة في حقنا وهو ما ذكرناه وما اذا اوصى الذمي بان تدبر خنازيرة وتطعم المشركين وهذا على الخلاف اذا كان لقوم غير مسلمين كما ذكرناه والوجه ما بيناه ومنها اذا اوصى بها يكون قربة في حقنا ولا يكون قربة في معتقدهم كما اذا اوصى بالحج او بان يبني مسجدا للمسلمين او بان يسرج في مساجد المسلمين وهذه الوصية باطلة بالاجماع اعتبارا الاعتقادهم الا اذا كان لقوم باعيا نهم لوقوعهم تبليكا لانهم معلومون والجهة مشورة ومنها اذا اوصى بها يكون قربة في حقنا وفي حقهم كما اذا اوصى بان يسرج في بيت المقدس او يغزي الترك وهو من الروم وهذا اجاز سواء كان القوم باعيا نهم او بغير اعيانهم لانه وصية بما هو قربة حقيقة وفي معتقدهم ايضا ومنها اذا اوصى بها لا يكون قربة لافي حقنا ولا في حقهم كما اذا اوصى للمغنيات والنائحات فان هذا غير جائز لانه معصية في حقنا وفي حقهم الا ان يكون لقوم باعيا نهم فيصح تبليكا واستخلافا وصاحب الهوى ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلمين لانا امرنا ببناء الاحكام على الظاهر وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته بين ابي حنيفة وصاحبيه وفي الردة الاصح انه تصح وصاياها لانها تبقى على الردة بخلاف المرتد لانه يقتل او يسلم قال

۱۰۰

نتركم كفى الخروا الفخر حيث يجوز بعينهم فيما بينهم لانهم يدعون جواز ذلك وهم يدعون جواز الاصل ايضا بالبيعة والكنيسة فيجوز ذلك بناء على اعتقادهم ١٢ من **قوله** لو اوصى بما هو شرع به ولو كان اذا وصى بـ الخ ادباني
يعني مسجد المسلمين او بان يسرح في مساجد المسلمين فهد الوصية منه باطلا بالاجماع ١٣ **قوله** فلذا عكسه اي يجوز الوصية بدار كنيسة لقوم غير مسلمين اعتقادا واعتقادهم ١٤ **قوله** بين شرع ادب الخ فان الذي
اذن في ذلك ثم مات يورث واذا اوصى بذلك مات لا يورث ١٥ من **قوله** لم تعز حرة فخرته بل عزة على مقدمه فبقى للباني فخرته ١٦ من **قوله** بحدائق الوصية شرع متعلق بقوله ان
البناء والغرس ليس بسبب لزوال ملك الباني والضمير في قوله لانه وضع وفي قوله لثبوت مقتضاه وفي قوله على مقتضاه كذا ما اجتمع الى الوصية بتحويل الاصل ١٧ **قوله** امتع ثمرته مقتضاه وهو زوال الملك في غير
ما هو شرع عندكم فبقى اية الاصل فيما هو شرع على مقتضاه وهو زوال الملك فلذا لم يورث ثم اورد محمد بن علي نفسه سوالا فقال كيف يكون ذاك فترى من الذي فانه لا يثاب على ذلك قلنا الاحكام في حقه فاما تبني على
ما يقوله من لاهل الحقيقة القاري انه اذ وضع وصي اسم الله كحل في حجة وان كان لا يعتقد ان الله ليس بالخ على الحقيقة ولو وضع باسم المسيح لا يمكن فخره على ما قال عمر بن الخطاب فاما مقتضى قوله فما لا يورث فانه لا يورث
قوله وهو اذا ذكرنا يدبر الوصية بناء على البيعة والكنيسة ١٨ **قوله** والوجه ما بيناه اي من الجانبين وهو ان المعبر عنه اعتقادهم وعند جما اهلنا وصية بالكنيسة ١٩ **قوله** الا اذا كان الخ وان كان لا
يحصون لا يصح الوصية لانه لا يمكن تعيينا عليك فبطل لانها ليست بطاعة عندكم لانهم لا يتقربون بمثل هذا فيما بينهم بل يدعون ذلك فيما بينهم المستندة ففرقت وصية شرع على سبيل النزل والوصية بطلبها النزل ٢٠ من
قوله قوله لو قومه عليك فيبطل الجهة التي عندها ان شاءوا فلو اذ ذلك وان شاءوا فلو اذ ان كانوا لا يوصون لا يصح لانه لا يمكن تعيينه عليك وانها ليست بقرينة في اعتقادهم حتى يكون عليك من الله تعالى في اعتقادهم
فلا يصح ٢١ **قوله** والجهة مشروطة اي حصر هذا المال للموصي به الى الخ وبناء المساجد والاسرار في غير خرج على طرق المشورة ٢٢ اك -

١٣ قوله من الروم روم بالغمر كروي است ان اذلا دروم بن عيسوي منسوبت بأن ١٢ من ١٤ قوله الا ان يكون الخ وان كانت تقوم لا يحسون بطلت لان التملك من المجول لا يصح ولا يمكن تصحيحه لانه معصية عند الكل ١٢ عن ١٥ قوله على اليك العروف الخ يعني انها جائزة عندها موقوفة عندنا في حيفه وفان اسم لغد كسائر عرفاته والاف ١٢ ١٦ قوله الاصح انه الخ وذكر صاحب الكتاب في الزايدات على خلاف هذا فقال قال بعضهم لا يكون بمنزلة الذميمة وهو الصحيح حتى لا يصح منها وصية والفرق بينها وبين الذميمة ان الذميمة تعزل على اعتقادها والمرتدة تعزل على اعتقادها لكان في النهاية ١٢ ك

واذا دخل الحرب دارنا بآمان فاوصى لمسلم او ذمى بآله كله تجاز لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث ^{لحق الورثة}
 ولهذا ينبغي باجازتهم وليس لورثته حق ^{مرعى لكونهم في دار الحرب اذ هم اموات في حقنا ولا نحرمة ماله}
 باعتبار الايمان والايمان كان لحقه لا الحق ^{ورثته ولو كان اوصى بأقل من ذلك اخذت الوصية ويرد الباقي على}
 ورثته وذلك من حق المستامن ^{اي المستامن} ايضا ولو اعتق عبدا عند الموت او دبر عبدا في دار الاسلام فذلك صحيح
 منه من غير اعتبار الثلث لما بينا وكذلك لو اوصى له مسلم او ذمى بوصية تجاز لانه مادام في دار الاسلام فهو
 في المعاملات بمنزلة الذمى ولهذا تصح عقود التمليكات منه في حال حياته ويصح تبرعه في حياته فكذا ^{بعد}
 مماته وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه لا يجوز لانه مستامن ^{من اهل الحرب اذ هو على قصد الرجوع ويمكن}
 منه ولا يمكن من زيادة المقام على السنة الا بالجزية ولو اوصى الذمى بأكثر من الثلث او لبعض ورثته لا
 يجوز اعتبارا بالمسلمين لانهم التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولو اوصى لخلاف ملته جازا اعتبارا
 بالارث اذا كفر كله مله واحدة ولو اوصى لحربي في دار الاسلام لا يجوز لان الارث ممتنع لتباين الدارين

والوصية اخته والله اعلم

باب الوصى وما يملكه

قال ومن اوصى الى رجل تقبل الوصى في وجه الوصى وردها في غير وجهه فليس يرد لان الميت مضى
 لسبيله معتمدا عليه فلو صر رده في غير وجهه في حياته او بعد مماته صار مغرورا من جهته فرد رده بخلاف
 الوكيل بشراء عبد بغير عيئه او ببيع بآله حيث يصح رده في غير وجهه لانه لا ضرر هناك لانه حي قادر على
 التصرف بنفسه فان ردها في وجهه فهو رد لانه ليس للموصى ولاية الزامه التصرف ولا غرور فيه لانه يمكنه
 ان ينيب غيره وان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصى فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل لان الوصى
 ليس له ولاية الا لزام فبقى خيرا فلوانه باع شيئا من تركته فقد لزمته لان ذلك دالة ^{اي بوج الوصى شيئا من تركته} الالتزام والقبول
 وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع لصداقة من الوصى وسواء علم بالوصاية ^{اي يعلم بخلاف الوكيل اذا}

له قوله جاز قبل هذا اذا لم يكن ورثته معه في دار الاسلام اما ان كانت ورثته معه فتوقف على ايجازهم وشارف في الكتاب الى هذا بقوله وليس لورثته حق الخ ^{اي قوله} ولو كان اوصى الخ جواب عما
 يرد على قوله ويرد الباقي على الورثة واما ان يقال قد قلت ليس لورثته حق مرعى لكونهم في دار الحرب فكيف يرد عليهم الباقي ووجهه ان ذلك الرد على الورثة ايضا مراعاة لحي المستامن لان من حقه تسليم ماله الى ورثته
 عند الفراغ من حاجته والزيادة على منفذها اوصى به فارغ من ذلك ^{اي قوله} ولو كان هذه المسألة مع ما بعد الى آخر الباب ذكرت على سبيل التفرع وانا هي من مسئلة الاصل ^{اي قوله} عن
 لما بينا اشارة الى قوله لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث لحي الورثة الخ ^{اي قوله} فكذا بعد مماته فالوصية تبرع بالتمليك بعد الموت فيعتبر بالتبرع في حالة المحلولة كالمهبة والصدقة وذلك صحيح من المسلم
 للمستامن فكذا هذا ^{اي قوله} من اهل الحرب فوصيته من اهل دار الاسلام لمن هو من دار الحرب باطل لان لتباين الدارين تأثير في قطع العصمة والموالة ^{اي قوله} غايته البيان ^{اي قوله} فكذا التزموا الخ
 فلما ان الوصية فيما زاد على الثلث والوصية لبعض الورثة لا يجوز من المسلم مراعاة لحي ورثته فكذا لا يجوز من الذي ^{اي قوله} الخ

كقوله في دار الاسلام يتعين بقوله اوصى الحربى اوصى الذمى في دار الاسلام لمحربي في دار الاسلام
 يجوز على ما ذكر قبل هذا وقوله وكذا لو اوصى لراى المستامن مسلم او ذمى بوصية جاز ^{اي قوله} باب الوصى الخ فافرح من بيان الوصى لم يشرع في بيان احكام الوصى اليه وهو الوصى لان كتاب الوصايا
 يشبهه كمن قدم احكام الوصى لكثرة ما ذكرته وقومها فكانت الحاجة الى معرفتها ^{اي قوله} من اهل الحرب فوصيته من اهل دار الاسلام لمن هو من دار الحرب باطل لان لتباين الدارين تأثير في قطع العصمة والموالة ^{اي قوله} غايته البيان ^{اي قوله} فكذا التزموا الخ
 الى تزيير الموكل لانه يزيل الوكيل نفسه ويشتري ذلك العيين نفسه وفيه ضرر للموكل ولا يلزم هذا الضرفي غير المعين كذا في غايته البيان ^{اي قوله} من اهل الحرب فوصيته من اهل دار الاسلام لمن هو من دار الحرب باطل لان لتباين الدارين تأثير في قطع العصمة والموالة ^{اي قوله} غايته البيان ^{اي قوله} فكذا التزموا الخ
 الا يصعد ولم يره اعتمادا على الوصى ولم يوص الى غيره وفي ذلك ضرر به والضرر مدفوع واجيب بان الوصى مغتر حيث لم يشر الى الرد والقبول فلا يطل الاختيار ^{اي قوله} من اهل الحرب فوصيته من اهل دار الاسلام لمن هو من دار الحرب باطل لان لتباين الدارين تأثير في قطع العصمة والموالة ^{اي قوله} غايته البيان ^{اي قوله} فكذا التزموا الخ
 ان يكون دالة فانما تعمل على الصريح اذا لم يوجد صريح بخلافه لكنه يترد ذلك بعد الموت ^{اي قوله} من اهل الحرب فوصيته من اهل دار الاسلام لمن هو من دار الحرب باطل لان لتباين الدارين تأثير في قطع العصمة والموالة ^{اي قوله} غايته البيان ^{اي قوله} فكذا التزموا الخ
 القبول مرعى يكون بالايعان وبهذا بطريق الدلالة ^{اي قوله} من اهل الحرب فوصيته من اهل دار الاسلام لمن هو من دار الحرب باطل لان لتباين الدارين تأثير في قطع العصمة والموالة ^{اي قوله} غايته البيان ^{اي قوله} فكذا التزموا الخ

لم يعلم بالتوكيل فباع حيث لا ينفذ لان الوصاية خلافة لانه يختص بحال انقطاع ولاية الميت فتنتقل
الولاية اليه واذا كانت خلافة لا يتوقف على العلم بالوراثة اما التوكيل انا بة لثبوته في حال قيام ولاية
النيب فلا يصح من غير علمه كاثبات الملك بالبيع والشراء وقد بينا طريق العلم وشرط الاخبار فيما تقدم من
الكتب وان لم يقبل حتى مات الوصي فقال لا قبل ثم قال اقبل فله ذلك ان لم يكن القاضي اخبره من
الوصية حين قال لا قبل لان مجرد قوله لا قبل لا يبطل الايصاء لان في ابطاله ضرراً بالميت وضرراً الوصي
في الابقاء مجبور بالتواب ودفع الاول وهو اعلى اولى الا ان القاضي اذا اخبره عن الوصاية يصح ذلك لانه
مجتهد فيه اذ للقاضي ولاية دفع الضرر بما يعجز عن ذلك فيتضرر ببقاء الوصاية فيدفع القاضي الضرراً
عنه وينصب حافظاً للمال الميت متصرفاً فيه فيندفع الضرر من الجانبين فلهذا ينفذ اخراجه فلو قال بعد
اخراج القاضي اياها اقبل لم يلتفت اليه لانه قبل بعد بطلان الوصاية بابطال القاضي قال ومن اوصى
الى عبداً او كافراً فاسق اخبرهم القاضي عن الوصايا ونصب غيرهم هذا اللفظ يشير الى صحة الوصية لان
الاخراج يكون بعدها وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطله قيل معناه في جميع هذه الصور ان الوصية
ستبطل وقيل في العبد معناه باطل حقيقة لعدم ولايته واستبداده وفي غيره معناه ستبطل وقيل في
الكافر ايضاً لعدم ولايته على المسلم ووجه الصحة ثم الاخراج ان اصل
النظر ثابت لقدرة العبد حقيقة وولاية الفاسق على اصلنا وولاية الكافر في الجملة لانه لم يتم النظر لتوقف
ولاية العبد على اجازة المولى وتبطل منه من الحجب بعد هاء والمعاداة الدينية الباعثة للكافر على ترك النظر
في حق المسلم واتهام الفاسق بالخيانة فيخرج القاضي من الوصايا ويقيم غيره مقامه اتباماً للنظر وشرط في
الافضل ان يكون الفاسق مخوفاً عليه في المال وهذا يصلح عنراً في اخراجه وتبديله بغيره قال ومن اوصى
الى عبد نفسه وفي الوراثة كبار لم تصح الوصية لان للكبير ان ينعه او يبيع نصيبه فيمنعه المشتري فيعجز
عن الوفاء بحق الوصاية فلا يفيد فائدتها وان كانوا صغاراً كلهم فالوصية اليه جائزة عند ابى حنيفة ولا تجوز
عندها وهو القياس وقيل قول محمد مضطرب فيه يروى مرة مع ابى حنيفة وتارة مع ابى يوسف وجب

له قوله واذا كانت ارض يعني لما كانت خلافاً كالارض مع بيع كبيع الوارث بعد موت المورث واذا صح البيع صار لنا حكماً لنفاد البيع فلا يملك رده بعد ذلك **ك** **له قوله** وقدمنا ارض يعني ان العلم بالوكالة ثبت بجزا الواحد كان او بعد احد كان او فاسقار جلا كان او امرأة صبياً كان او بالغاً وكذلك العزل عند ما يشبته بجزا الواحد مطلقاً وعند ما يصيغته ويشترط احدا والحد الثاني لا يشبه العزل عنده الاجر الا اثنين او اجر الواحد لحد ١٧ من **له قوله** وان لم يقبل ارض يعني ان الوصي اذا سكنت في حياة الوصي ثم بعد مماته قال لا تقبل فهو وصي ان لم يخرجيم القاصي حين تعلق الا قبل ١٢ غايه **له قوله** فله ذلك وفي قول زفر لا يجوز قبوله بعد ارادته لان رد نقد بطل التعويض وانا بطل التعويض لا يجوز قبوله بعد ذلك ١٢ من **له قوله** وضرب الوصي ارض هذا جواب سوال مقدر بان يقبل كما يلزم الضرب بالبيت في بطلان الوصية بقوله لا قبل يلزم الضرب بالوصي في بقاها لا يعا، ولزومه لانه مجرد عن القيام بذلك ١٢ غاية البيان **له قوله** لان القاضي ارض استناداً من قوله فله ذلك ١٢ كف به **له قوله** لانه مجتهد فيه اي لان قضاء القاضي صحيح ولو عدل في المجتهد فيه فلما صح القضاء بطلت الوصية فقبوله بعد ذلك يكون بعد بطلان الوصية فلا يصح ١٢ غاية البيان.

له قوله فيدفع له لا يفنقه قضاؤه وبطل الایجاب فلا يعتبر القبول بعده ١٢ **له قوله** الى الهدى الى غيرهم لقول بعد وتوقف ولاية العهد على اجازه للمولى ١٢ **له قوله** مستقبل ارض يدل عليه ما ذكر في الايضاح ولتصرف العهد قبل ان يخرج القاصي نفذه تصرفه لانه اهل التصرف لكن يخرج القاصي للمعنى الذي ذكرناه وهو ان منع بدنه ستحقه للمولى فلا يجوز الصرف الى وثرة الوصي وقبل الافراج الوصاية باقية فنقد تصرفه ١٣ كف به **له قوله** لعدم ولايته اشارة الى ما قبل الامارة واستبداده الى ما بعد ١٢ غايه **له قوله** واستبداده اي وعدم استبداده بنفسه لان منافعه ملو له فالظاهر انه يمنع من التبرع بما علية فذلك ملك بعد اجازة للمولى لا يصح وصاية ايضا لان ذهاب منزلة الامارة منه للعهد فيشغل به اللزوم ١٢ **له قوله** ولاية الكافر اي على المسلم في الجملة وهو ما اذا اشترى عبداً مسلماً فله بيع شرائه وقتب له الملك فيه والولاية عليه الا انه يجبر على البيع لا يشتر عدم الولاية ٢ **له قوله** ونظر ارض الى كون الفاسق بحيث يخاف عليه في المال نياته يصلح فخر في اخراج الفاسق عن الوصاية وجعل طهره وصياً مكانه لان الميت انما وصي اليه لينظر في ماله واولاده بعده بالحفظ والعتامة وبالجملة يرتفع الصيانة فلا يحصل الخوض من الصيانة ١٧ من **له قوله** مضطرب ولنا في هذا الفصل نظر لان كبار الثقات المتقدمين على صاحب الهذات كلمهم وذكروا قول محمد بن ابی یوسف رحمه الله اضطرار الادوى في حقوه والكر في حقوه والحكم الشبهيد في حقوه والى الحديث في كتاب ثمت الوصايا والقدرى في التقريب وشمس الأثر السرخسي في شرح الكافي وما كتب المستوفوت فيها وفي شهر جمادى ١٢ من . اللهم اغفر لهما وبرئنا من سيئهم ولوالدیهما جميعین آمین ثم ان ابن ارباب العالمین.

لتصحيح الاصل اولى قال ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى غيره رعاية لحق
الموصى والورثة وهذا لان تكميل النظر يحصل بضم الاخر اليه لصيانتهم وبعض كفايته فيتم النظر باعانة
غيره ولو شكى اليه الوصى ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لان الشاكى قد يكون كاذبا تخفيفا على
نفسه واذا ظهر عند القاضى عجزه اصلا استبدل به رعاية للنظر من الجانبين ولو كان قادرا على التصرف
ابينا فيه ليس للقاضى ان يخرج له لانه لو اختار غيره كان دونه لمانه كان مختارا للميت ومرة فابقاؤه اولى ولهذا
قدم على اب الميت مع وفور شفقتة فاولى ان يقدم على غيره وكذا اذا شكى الورثة او بعضهم الوصى الى القاضى
فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى تبدوله منه خيانه لانه استفاد الولاية من الميت غيرانه اذا ظهرت الخيانة
فاليت انما نصبه وصيا لامانته وقد فاتت ولو كان في الاحياء لا يخرج له منها فعند عجزه ينوب القاضى منابه

كانه لاوصى له قال ومن اوصى الى اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف عندا بنى حنيفة ومحمد دون صاحبه الا فى ا⁹شياء معدودة نبينها ان شاء الله تعالى وقال ابو يوسف يتفرد كل واحد منهما بالتصرف فى جميع الاشياء والان الوصاية سبيلها الولاية وهى وصف شرعى لا تجزى فيثبت لكل منهما كمال ولاية الانكاح للاخوين وهذا الان الوصاية خلافة وانها تتحقق اذا انتقلت الولاية اليه على الوجه الذى كان ثابتا للوصى وقد

له قوله وبذا نقض الموضوع لان الوصي انما يملك الولايات من الموصي ولا يتعدا تخريضا لا يقال ان ولايته في بعض دول بعض فلو ثبت التحريم في ولاية الموصي ثبتت في ولاية الموصي لكنه لم يتم تميز مكان عائلته على موضوعه بانقضاء ١٢ عنائه **له قوله** مستبعدا احترام معنى اليعاد الى عبد الغير فان خلا الاستبعاد لفي التصرف وعن الاليعاد الى عبد نفسه وفي الورثة كبير لان التكبير ان يبيع نصيبه منه فلا يبقى روح للعبد الا يستبدل نفسه ولما فيها نحن فيه فلا يملك بيعه احد فكان مستبعدا بالتصرف وفي الاسرار فان قيل للقاضي ولاية البيع في هذه المسئلة فلماذا اذا ثبت الاليعاد للمعبد لم يبق للقاضي ولاية البيع ١٣ **له قوله** وصار الى اليعاد الى العبد القن كالإيعاد الى الكاتب فتلك يجوز فكذلك هذا ١٤ نحن **له قوله** والوصاية الخ جواب سوال بسبيل المنع عن قولها وفي اعتبار هذه تجوزتها بان يقال لانهم ان الوصاية لا تجري ولما روي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه اذا وصى الى رجلين احدهما في العين والاخر في القاضي المدين يكون كل واحد منهما وصيا فيما وصى والعين والدوين جميعا فنقول انما هو الصانع التجري الاليعاد كيلا يبطل اصل الاليعاد لا لاولم تجوز التجري يبطل الاليعاد اصلا وغيره الخ كلام العاقل فلا يجوز الانشاء مما يمكن وتغيير وصف الاليعاد اولى من تغيير اصل الاليعاد فكان تغيير الوصف اقبح ١٥ نحن **له قوله** وتغيير الوصف الخ يعني فان قيل يقتضي الى تغيير وصف وهو جعله متجيزا لجعل كل من قلنا تغيير الوصف فيصح الاصل اولى من هذه بالكلية ١٦ عنائه **له قوله** رعاية الخ فرعانية الحق الموصي في بقايا الاول وصايا التصرف الموصي ورعاية حق الورثة في سهم الآخر اهـ ١٧ ك **له قوله** استبدال به فلو ظهر عند الموصي في حياته مجزؤه استبدال به فكذلك من قام مقامه في النظر وهو القاضي ١٨ عن **له قوله** ولهذا اي دلائل ان وصى الميت تمثالا لميت قدم على باب الميت في التصرف بالطريق الاولى ان يقدم الموصي على وصي القاضي الذي هو غير الميت ١٩ نحن **له قوله** الاتي الاشياء معدودة وانما خالف الاتي اشياء معدودة باختلاف العلماء فيما قدر في الاسرار ستة من تجزير الميت وقضاء الدين بحسب حق وشراء الابدية للصغير وبيع ما يسرع اليه الفساد ورد الغصب والوديعة والتخصومة وذكر في الجراح الصغير لقاضي خان ثمانية وهي السنة المذكورة في الاسرار وتنفيذ الوصية وقبل الهبة وذكر فيه ايضا جميع الاموال الضائعة وسجل ان يكون قبول الهبة من جس الاموال الضائعة فيعدل واحد التلاميذ يدعى بالفصل عليه من الثمانية والذي ذكرنا لم نصف اكثر من ذلك ٢٠ **له قوله** وقال ابو يوسف الخ روى عن ابى القاسم الصحارا ان هذا الخلاف بينهم فيما اذا وصى اليهما جميعا معا بعدة واحدة فما اذا وصى الميت الى كل واحد منها بعدة عظيمة فانه يفرد كل واحد منهما بالتصرف باخلاف قال الفقيه ابو الليث هذا صحيح وبه اخذ بنزهة الوكيليين اذا وكل كل واحد منهما على الانفرد وحكي عن ابى بكر الاسكاف ان الخلاف فيها جميعا سواء وصى اليها جميعا او منفردا وجعل في المبسوط هذا الصحيح لان وجوب الوصية انما يكون عند الموت وعنده تثبت الوصية لها معا فلا فرق بين الاثنين والاختصاص باختلاف الوكلاء ٢١ عناته -

القول لان الوصية انما تثبت بطريق الولاية بانتقال ولاية الموصى الى الوصي لا بطريق النابذة بغير ان الایصاد يتم بقوله وصيت مطلقا ولو كان بطريق الایمان لم يصح الا بالتعصيص على ما هو المقصود كما لو قيل فانه لو قال وكلناك لا عليك التصرف ما لم يذكر ما في فرض الميراث التصرف وكذا لو قال جعلتك حاكما عليك تنفيذ القضاء ما لم يبين رزكك وهما لما صح الایصاد اليه خلقا من فنانا اثبات الولاية بطريق الخلافة والدليل على ان اوان ولاية بعد زوال ولاية الموصى ما لو اذنت لاشين شرعا ثبت لكل واحد منهما كما على الانفراد كالالتحيز في ولاية الانسراح فكذا اذا ثبت شرطا ونزول الولاية لا تحجب التجري لانها عبارة عن القدرة الشريفة والقدرة لا تحجب بحدوث التزكك والتعلق في الحكومة

الف قولم فنی الاول اونی الخ یعنی در صورت تزویج صغیره اگر یکی از دو برادر صغیره تزویج آن علید اوائی کند حتی اگر که برادر برادر دیگر است پس صحیح خواهد شد ۱۲ ترجمه
ج قولم فنی الثاني استونی الخ ای در صورت وصیت مذکوره اگر تصرف کنی در اودی لازم آید که استیفا علیین قوی دیگر پس صحیح خواهد شد ۱۲ ترجمه **له** قولم اصله الدین الذی الخ اگر دین یک کس
برویش چه کس باشد و اذاکه یکی از انا نصیب دیگری را صحیح نمی شود ۱۲ ترجمه **له** قولم علیها و لها ای الدین اذا کان علی جلین فادی احدهما علی الآخر صحیح و ان کان الدین لرجلین فاستونی احدهما نصیب
الآخر لا یصح ۱۲ **هـ** قولم و هذا یمکنک الخ ای لاجل ان فی تأخیر الکفن فساد المیت یکک الحیران الکفین ۱۲ **هـ** قولم لا نهالیت من باب الولاية ای الولاية المستغلو من الموی فتمتقا من غیر من
اوصی الیه ۱۲ **هـ** قولم فانه یمکنک الخ ای ان من له الدین یکک اخذ فلیس بالتسلیم من الولاية فی شئ و کذا کتسلیم الولیة و کذا کتک رد المنصوب لان من له الحق یکک الیفا ۱۲ **هـ** قولم الماک ای مالک
الولیة والمشتی والمنصوب اذا غفر یاخذ من غیره ۱۲ **هـ** قولم و تغیر وصیته الخ ای کذا کت تغیر الوصیت یعنی بینه اذا کان سخر من الثلث فلم یوصی لای یاخذ و کذا کت لاحد ما ان بینه علی ذک
بالتسلیم قال فی شرح الطحاوی و کذا کت لاحد ما ان یغذ اوصایا المعینة او یغذ الوصیت من جنس ذاک المال الذی اوصی به نحو ما اوصی بطله ام الرجل فادی احد ما تلک الوصیت من الداهم و کان ثیابا فادی من جنس
تلک الثیاب و من حیث انه لا یتجهج الی التصرف فانه یجوز اذ او فاما اذا احتاج الی شئ حتی یؤدی من ثمنه الوصیت فان ذک البیع لا یجوز الا باذن صاحب کذا ذکره الامام الاسبغی ۱۲ خاتمة البیان **له** قولم
لان الاجتماع الخ کاحد الوکلیین بالخصوصة یتقررها احد ما فاحد الوصیین اولی لان ولایة الوصی اعم و لهذا کان ملوکی ان یوصی الی غیره بخلاف الوکیل لیس له ان یوکل غیره ۱۲ **هـ**
ال قولم فنی الجاهل الصغیر الخ ذکر ولایة الجاهل الصغیر لیس ان اقتضاه الدین ای فیضه لیس کقضاء بل هو علی الاختلاف ۱۲ **له** قولم والمراد بالتقاضی الاقتضاء ای القبض فی عرفهم فیکون علی الخلاف
و فی عرفنا یاردیه الطلب فیکمل کل واحد منهما ۱۲ **له** قولم لان وجوب الخ لان وجوب الوصیت یکون عند الموت فتنبت الوصیت بما یجاء بخلاف الوکالة و قد یوصی الانسان الی غیره علی ظن انه یتیمک من تمام
مقصوده و قد تم تبیین له غیره من ذک فیضم الیه غیره و کان بمنزلة الوصیت لیهما معا بخلاف الوکلیین فان رای الموکل قائم هناك و اذا عمل الوکیل یتیمک الموکل من المباشرة بنفسه فلم یکن قصده ضم الثاني الی الاول و انا
کان قصده انابة کل واحد منهما بالانفراد ۱۲ **ک**

لان الوكالة تتعاقب فان مات احداهما جعل القاضى مكانه وصيا اخر ما عند هب فلان الباقي عاجز عن التصرف
بالتصرف فيضم القاضى اليه وصيا اخر نظر المييت عند عجزه وعند يوسف المحي منها وان كان يقدر على التصرف
فالموصى قصد ان يخلفه متصرفا في حقوقه وذلك ممكن التحقق بنصب وصي اخر مكان المييت ولو ان المييت
منها وصى الى المحي فللمحي ان يتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا وصى الى شخص اخر ولا يحتاج القاضى
الى نصب وصي اخر لان رأى المييت باق حكما برأى من يخلفه وعن ابي حنيفة انه لا ينفرد بالتصرف من الوصى
ما رضى بتصرفه وحده بخلاف ما اذا وصى الى غيره لانه ينفذ تصرفه برأى المثنى كما رضىه المتوفى واذا مات الوصى
واوصى الى اخر فهو وصيه في تركته وتركته المييت الاول عندنا وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركه المييت الاول
اعتبارا بالتوكيل في حالة الحيوة والجامع بينهما انه رضى برأيه لا برأى غيره ولنا ان الوصى يتصرف بولاية منتقلة
اليه فيملك الايصاء الى غيره كالجد الا يرى ان الولاية التي كانت ثابتة للموصى تنتقل الى الوصى في المال والى الجد
في النفس ثم الجد قائم مقام الاب فيما انتقل اليه فكذلك الوصى وهذا لان الايصاء اقامة غيره مقامه فيما له
ولاية وعند الموت كانت له ولاية في الترتين فينزل الثاني منزلة فيها ولا نية لها استعانة في ذلك مع عليه
انه قد تعثر به المنية قبل تميم مقصوده بنفسه وهو تلا في ما فرط منه صار اضيا بايصائه الى غيره بخلاف الوكيل
لان الموكل حي يمكنه ان يحصل مقصوده بنفسه فلا يرضى بتوكيل غيره والايصاء اليه قال ومقاسمة الوصى
الموصى له عن الورثة جائزة ومقاسمته الورثة عن الموصى له باطلة لان الوارث خليفة المييت حتى يرد بالعيب
ويؤثر عليه به ويصير مغرورا بشراء الوصى خليفة المييت ايضا فيكون خصما عن الوارث اذا كان غائبا
فصحت قسمته عليه حتى لو حضر وقد هلك ما في يد الوصى ليس له ان يشارك الموصل له لما الموصل له فليس بخليفة عن
المييت من كل وجه لانه ملكه بسبب جديد ولهذا لا يرد بالعيب ولا يصير مغرورا بشراء الموصل فلا

له قوله فان مات الخ هذا متعلق بادل الكلام ١٢ ع ٢ قوله لان رأى المييت باق الخ فالمييت باق الخ فالامي الى صاحبه فقد رضى بتصرفه فصار فعله كفعلهما جميعا
الاترى انما لو كان جميعا فاذا ان احدهما لصاحبان بيع ويشترى ففعل جاز ففعل في قولهم جميعا فكذلك ههنا ١٢ ع ٣ قوله انه لا ينفرد يعني ان المييت رضى برأى الاثنين ولم يرض برأى احد ما في اجتماعهما من منفعة
لان المييت قصد ان يكون ماله بتدبير الاثنين كي يكون كل واحد منهما رقيقا على صاحبه ففعلات احداهما نقدات ذلك المعنى فلا يجوز ان يكون ماله بتدبير الاثنان واحده ١٢ ع ٤ قوله فهو وصيه في تركته الخ هذا اذا
اطلق ما اذا قال جملته وصى بالترك صار وصيا في تركته وتركته موصيه في ظاهر الرواية لان تركته موصيه تركته ايضا وهذا لا يوسع ويحذر يصير وصيا في تركته الوصى فقط فانه نص عليه ١٢ ع ٥ قوله لا يكون وصيا لان المييت
فرض اليه التصرف ولم يرض الايصاء الى غيره فلا يملك ١٢ ع ٦ قوله بالتوكيل ثم الوكيل لا يجوز له ان يوكيل غيره فكذلك الوصى لا يجوز له ان يوصى الى غيره ١٢ ع ٧ قوله والى الجد في النفس يعني اذا مات الاب كان
ولاية تزويج الصغار واستيفاء النفقات للموصى فكذلك الوصى فما انتقل اليه لانه خلف عن الاول والقبالة هذه الخلافات تجعل الاول قائما مكانه والحلف يعمل من الاصل من عدم الاصل ١٢ ع ٨ قوله قائم مقام الاب
الخ الاب كان له ولاية الانكاح بنفسه وباقامة غيره مقامه فكذلك الجد له ولاية الانكاح بنفسه وباقامة غيره مقامه وكذلك الوصى كان له ولاية التصرف في ماله بنفسه وباقامة غيره مقامه فكذلك الوصى قائم مقامه ١٢ ع ٩
قوله وعند الموت الخ اي عند موت الوصى كان الوصى في الترتين اي تركته نفسه سامة تركته باعتبار الاول اليه وتركته موصيه ماني تركته موصيه باعتبار الوصاية اليه فينزل الثاني منزلة فيها ١٢ ع ١٠ قوله
ولانه اي لا نسلم انه لم يرض برأى من اوصى اليه الوصى لانه الخ ١٢ ع ١١ قوله لاني ما فرطت اى تدارك ما سبق من المييت من الغفلة ونحوه قال ما فرطت بالتشديد كان اولى اي ما قصر فيه ١٢ ع ١٢ قوله ومقاسمة
الخ رجل اوصى الى رجل واوصى لرجل اخر بثلث ماله ورثة صغار او كبار غيب فقام الوصى الوصى له نائب عن الورثة واعطاه الثلث واسك الترتين الورثة فاقدة على الورثة في المنقول والعقار ان كانوا صغارا
وفي المنقول ان كانوا كبارا حتى لو ملك حصته الورثة في يده لم يرجع الورثة على الوصى لشيء مما اذا كان الورثة كبير عاخر او صاحب الوصية فاقا فقام الوصى مع الوارث عن الوصى فاعطى الورثة تمامه واسك الثلث
للموصى لم تغن القسمة على الوصى صغيرا كان او كبيرا احضره كان او غائبا في المنقول والعقار جميعا حتى لو ملك في يد الوصى ما فرطه كان له ان يرجع على الورثة بثلث ما في يدهم والفرق بين المنقول والعقار ان الوارث اذا كان صغارا
كان للموصى بيع نصيب الصغار من المنقول والعقار جميعا اذا كانوا كبارا فليس له بيع العقار عليهم وله ولاية بيع المنقول فكذلك القسمة لانه نوع بيع ووجه المسألة ما ذكره في الكتاب وحاصل ان الوصية والوصى كلاهما خلف
عن المييت فيجوز ان يكون الوصى خصما عنهم وقائما مقامهم وما الوصى فليس بخليفة عن المييت من كل وجه فلا يكون بينه وبين الوصى مناسبة حتى يكون خصما عنه وقائما مقامه في نفوذ القسمة عليه ١٢ ع ١٣ قوله ويصير
مغرورا بشراء الخ فانه اذا اشتترى جارية فمات ثم استولد بالوارث ثم استخفت الجارية فانه يرجع على بائع المييت ولو لم يكن خليفة له لم يرجع كما لو باع الوارث من آخر الوارث كما لو باعها فان المشتري يرجع على بائعه
دون بائعها كما لو لم يكن خليفة عن بائعها حتى يكون غروره كغروره ١٢ ع ١٤ قوله عن الوارث لان من كان خليفة له كان خليفة لمن قام مقامه فصار تصرفه تصرفه اذا كان غائبا ١٢ ع ١٥ قوله فصحت قسمته الخ لان
ولاية نافذة على الصغار وعلى حفظ مال كبار الوصى له خصم والقسمة بين الخصمين صحت ١٢ ع ١٦ قوله ولا يصير مغرورا الخ حتى لو كان الوصى به جارية فاستولد له الوصى لم يتم استخفت انما المستحق دوله بالبيع
الولد جارية بالقيمة بحكم الضرر بخلاف الوارث ١٢ ع ١٧

له قوله في ان الوصي الخ جواب سوال فتوى فان كانت المقتضية غير صحيحة كان تعذر غير مشروع فيجب الضمان كما لو تعدى على المال واستملكه ١٢ ع ٢ قوله ولاية الحفاظ فيها إشارة الى انه لا ضمان عليه لما كان افزه الوارثة في يومه لان الحفاظ انما يتصور في ذلك الملو سلمه اليهم فالوصي له بالاختيار ان شاء ضمن القابض والبعض وان شاء ضمن الواضع بالفتح ١٣ ع ٢ قوله فان قاسم الوارثة الخ كان معلوما مما سبق من كلامه وكن ذكره كونه حفظ الجانح الصغير ١٤ ع ٢ كنه قوله وان كان الخ جمل ات وزك الاربعة كانت درهم واصل من ثمن مقلد الجانح العت درهم فانما الوصي العاود فيها الى الذي خرج عنه ففرقت في الطريق قال ابو حنيفة روي عنه ثلث الباقي من الشركة ودرهم فان سرقت ثانيا لا يؤخذ ثلث الباقي مرة اخرى وهكذا قال ابو يوسف يؤخذ الباقي من ثلث جميع المال وذلك ثلث ثلثه وثلثون وثلث درهم فان سرقت ثانيا لا يؤخذ مرة اخرى وقال محمد اذا سرقت الالف الاولى بطلت ابو حنيفة فلا يؤخذ منه مرة اخرى ١٥ ع ٢ كنه قوله فضايع اي فضايع في يد الرسل الذي دفع اليه الثلث لم يجع عن الميت ١٦ ع ٢

٤ قوله فقسمة جائزة ذكر الامام الجعفي بان هذا الجواب فيما اذا كانت الزكاة كمال الا ينفق لان القسمة فيه تميز بعبادة حتى يتوصل اليه الشريك باخذ نصيبه من غير تضاد ولا رعا ولا يجوز لاحد جانبي بيع نصيبه
مواحدة على اتمام عليه من الثمن فاما لا يكال ولا يوزن فلا يجوز لان القسمة فيه معنى العبادة كالبيع وبيع المال الغائب لا يجوز فكذا قسمة قلت وضع الملك في الدراهم وهي ما توزن ١٢ ع ٤ قوله من الوصية
صحيحة قلنا الفقيه الثاني في شرحه للجواب الصغير والوصية صحيحة لان قول ليس بشرط ١٢ من ٤ قوله فنقد ذلك والفرق بين القاضى حيث جازت قسامة على الوصي لو كان الوصي حيث لم يجوز قسامة على الوصي
لان للقاضى ولاية على الغائب فيما يغفوه ولهذا ايكال بيع ما يخشى عليه التبع فكذلك قسمة الوصي له والوصي لا يملك بيع شيء من مال الوصي اذ لم يكن له ولاية عليه اصله فله قسمة ١٢ من ٤ قوله بخلاف
المعبر الخ اي بخلاف العبد المانقون المديون حيث لا يبيع ماله او وصيته بغير محض من الغياب لان لم حق الاستعانة حتى ياخذوا كسبه فيكون البيع بطلان فله قسمة فغير ان يطلو البيع وبما حق الزاد في الثمن لا غير فكون
البيع محققا تحققت له بطلان فكان بيع الوصي بمحض من الزاد وبغير محض منهم سواء ١٢ من ٤ قوله بغير رعا فان رعا المشتري ياخذ الوصي الثمن فاما كان عند سائمة البيع ولم يسلم له ك

عليه كالوكيل وكان أبو حنيفة يقول ^{١٢} اول ما يرجع لونه ضمن بقبضه ثم يرجع الى ما ذكرنا ويرجع في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث لان الرجوع بحكم الوصية فاخذ حكمها ومحل الوصية الثلث وجه الظاهر انه يرجع عليه بحكم الغرور وذلك دين عليه والدين يقضى من جميع التركة بخلاف القاضي وامينه اذا تولى البيع حيث لا عهدة عليه لان في الزامها القاضي تعطيل القضاء اذ يتجأ من تعطل هذه الامانة حذر عن لزوم الغرامة فتعطل مصلحة العامة وامينه سفير عنه كالرسول ولا كذلك الوصي لانه بمنزلة الوكيل وقد مر في كتاب القضاء فان كانت التركة قد هلكت او لم يكن بها وفاء لم يرجع بشئ كما اذا كان على الميت دين اخر قال وان قسم الوصي الميراث فاصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه وقبض الثمن فهلك واستحق العبد رجوع في مال الصغير لانه عامل له ويرجع الصغير على الورثة بحصته لا بتقاض القيمة باستحقاق ما اصابه قال اذا احتال الوصي بمال اليتيم فان كان خيرا لليتيم جاز وهو ان يكون املا او اذا لولاية نظرية وان كان الاول املا ولا يجوز ان كان فيه تضييع مال اليتيم على بعض الوجوه قال ولا يجوز بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يتغابن الناس في شله لانه لا نظري في الغبن الفاحش بخلاف اليسير لانه لا يمكن التحرز عنه ففي اعتبار افساد داباه والصبى الماذون والعبد الماذون والمكاتب يجوز بيعهم وشراؤهم بالغبن الفاحش عند ابي حنيفة لانهم يتصرفون بحكم المالكية والاذن فك الحجز بخلاف الوصي لانه يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظرا في تقيد بموضع النظر وعند هب لا يملكون لان التصرف بالفاحش منه تبرع لا ضرورة فيه وهم ليسوا من اهله واذا كتب كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية على حدة وكتاب الشراء على حدة لان ذلك احوط ولو كتب جملة عسى ان يكتب الشاهد شهادته في اخره من غير تفصيل فيصير ذلك حلالا على الكذب ثم قيل يكتب اشترى من فلان ابن فلان ولا يكتب من فلان وصي فلان لما بينا وقيل لا بأس بذلك لان الوصاية تعلم ظاهرا قال وبيع الوصي على الكبير الغائب ^{١٣} جائز في كل شئ الا في العقار لان الاب يلبى ما سواه ولا يلبى فكذا وصيه فيه وكان القياس ان لا يملك الوصي غير العقار

لله قول لا يرجع اي لا يرجع الوصي على احد لانه ضمن بقبضه اي لا يثبت بطلان الوصية باستحقاق الغلام ولم يكن عاملا للورثة فلا يرجع عليهم بشئ ^{١٤} الله قولم لان الرجوع بحكم الوصية لان البيع كان لتفديده الوصية فكان حكمه الوصية والوصية تنفذ من الثلث عليه ^{١٥} الله قولم انه يرجع الى ان الوصي يرجع على الميت على تركته بحكم ان الميت غره بقبول ان هذا ملكي لانه لا امره ببيع عبده وتصدق ثمنه على المساكين كان فاما ان هذا العبد ملكي فكان الوصي منورا من جهته وكان ذلك الضمان وباع على الميت والميت يفتن من بيع تركته كذا ذكره الامام قاضي خان ^{١٦} الله قولم بخلاف القاضي وامينه اذا تولى البيع فاستحق العبد او مات وقد ضاع الثمن في يده حيث لا يرجع المشتري على القاضي وامينه لانه لا عهدة عليها ^{١٧} الله قولم وقد مر في كونه فضل بالقضاء والمواثيق من فصول كتاب ادب القاضي ^{١٨} الله قولم لم يرجع بشئ اي لا على الورثة ولا على المساكين ان كان تصدق عليهم لان البيع لم يقع الا للميت فصار كما اذا كان على الميت دين آخر وذكر في الذخيرة محال الى الشئ ان الوصي يرجع على المساكين والقياس كذلك لان ثمن تصرف الوصي عاد اليهم فالتمس يجب ان يكون عليهم وهذه الرواية تخالف رواية الجاهل الصغير وجبر رواية الجاهل الصغير ان الميت اصل في غم هذا التصرف وسهوا لثواب والفقير تبيع ^{١٩} الله قولم المالك الرجل ملأه ثوبا من ثوبه وادركه مالكه فباعه ^{٢٠} الله قولم وان كان الاول ارح وان كانا سوا ذكرنا لا يجوز كذا ذكره الامام الحنفي وفي الذخيرة وان كان الثاني مثل الاول في الملاءة فاختلف المشايخ فيه وداشني في الكتاب الى انه لا يجوز ^{٢١} الله قولم على بعض الوجوه وهو ان اذ لم يكن ميا تارة او اذ اذ لم يكن ثلث من وجوه ^{٢٢} الله قولم الفاحش واضح ما قيل في الفرق بين الفاحش واليسير لا بد من تقدير المقوم فهو غبن يسير ولا بد من فاحش ^{٢٣} الله قولم لانهم يتصرفون ارح الله يتصرفون بالبيع لانه لا يملك الا اذن فك الحجز لم يكن تصرفه بناية من احد بخلاف الوصي ^{٢٤} الله قولم لان ذلك احوط ان لو كتب كتابا باحد او جميع بين الوصية والمشتري ويشهد من الشهود من لم يحمل الشهادة على الوصية فعند ادا الشهادة عسى ان يشهد بجميع ذلك فيكون شاهدا ^{٢٥} الله قولم ولو كتب جملة بان كتب اشترى من فلان وصي فلان واشهد عليه قوما وفيهم من لم يشهد على الايضا فربما يشهد بان كل يكون محال على الكذب وهذا لا يفتن ان يكون الشهود على الامرين فرقا واحدا ^{٢٦} الله قولم الغائب قيدا بنية لانهم اذا كانوا احرار ليس الوصي النصف في التركة اصلها لكن يتقاضى ويلون الميت ويتصدق وتوقروا يد في الورثة الا اذا كان على الميت دين او وصي بوصية ولم يقبض الورثة الدين ولم ينفذ الوصية من باهم فانه يرجع التركة ^{٢٧} الله قولم الا في العقار استثنى العقار حتى الكبر الغائب اباني حق الصغير عليك بيع العقار ايضا وهذا جواب السلف والماجوب السخري انما يجوز باحد بشرط تثبت امان يرغب المشتري في ضعف القيمة او لصية حاجته الى ثبوت اوبان يكون على الميت دين ولا وفاء له لا باقتال العبد الشهيد ويقتى ^{٢٨}

الاب علي ماسواه ويقضي عنه بان الاب لا يملك بالولاية الحقيقية ويملكه بحجة الحفظ والنظر **١٢** **١٣** **١٤** قوله لمخصص فلا حاجة فيه الى البيع ولو كان عليه دين يبيع العقار ثم ان كان الدين مستغنياً عن كل ما لا يباع وان لم يكن مستغنياً عن الباقي بقدر الدين عند ما لم يرد المأجور الى أكثر من ذلك وعندنا بصيغة رد جائز له بيع كل ما له من مبيع مكية فلو انشئت في البعض ثبت في الكل لاننا لا نتجزئ ولو خيف لما لم يملك بيعه لانه تعين حفظه المنقول والاصح انه لا يملك لانه تاريخه **١٥** قوله بهذا الجواب في تركه يؤخر تجديده بان الامور الموصية لا يمكن الا الحفظ فلما وصيهم فان كان للصغير مال من تركته لم يملك وصيهم تحفظ لان ولاية الحفظ مقصورة على تركه الموصي **١٦** **١٧** قوله في تركه يؤخر لا يعني الا الرجوع والام والعلم وانما قيد بتركه يؤخر لان وصي هو لا فيما ترك الاب ليس كوصي الاب في الكبير العائذ فان وصي الام لا يملك على الصغير يبيع ما ورثه الصغير عن ابيه العقار والمنقول في ذلك سواء لانه قائم مقام الام فانما في حياته لا يملك بيع ما ورثه الصغير فكذلك وصيها وما ورثه الصغير من الام فلو وصيها فبيع المنقول دون العقار لان له ولاية الحفظ وبيع المنقول من الحفظ دون العقار فان لم يكن على التركة دين او وصيته اما اذا كان فان كان مستغنياً فاعلم ببيع بالكل ودخل بيع العقار تحت ولايته لان بيع العقار طريق قضاء الدين وقضاء الدين دخل تحت ولايته وان لم يكن مستغنياً ببيع بقدر الدين وما يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف وهذا الجواب بصيغة هو الجواب عن وصي الاخ والعلم لانه كذلك ولاية الاخ والعلم عليه **١٨** **١٩** قوله فصل في الشهادة اما ان ذكر الشهادة في الوصية كونها عارية فيها غير اصلية لان الامور لا يملكها الا على عدم العارض **٢٠** **٢١** **٢٢** قوله وبو في القياس الخ اي قبول شهادتها لا غيرها وصي معها اذا ادعى المشهود له وذلك استحسان وفي القياس لا تقبل الشهادة كما اذا انكر المشهود له ذلك وهذا معنى قوله كالاول **٢٣** **٢٤** قوله ان القاضي الخ فان قيل اذا كان للبيت وصيانا فالقاضي لا يحتاج الى ان ينصب عن الميت وصياً آخر فاذا لم يكن له ذلك من غير شهادة فكذلك عند احواد الشهادة اذا تمكنت الشهادة فيقلنا القاضي وان كان لا يحتاج الى نصب الامور يمكن الوصيين لها والوارثان حتى شهدا بذلك كان من زعمها انه لا تدبير ثانياً في المال ان الثالث فاشهر من هذا الوجه ما لم يكن ثم وصي وبنك تقبل الشهادة فكذلك ان كان له كفاية **٢٥** قوله وكذلك معطوف على المستثنى منه وبوجه قوله الشهادة باطالة **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠**

فَقَوْلُهُ لَهَا يَنْظُرُ إِنَّ الْخِيَائِمَ شَهِدَ أَنْفُسَهُ بِحُجَّتِهِ فَبَطَلَتْ الشَّهَادَةُ كَمَا أَنَّ الرَّحْلَيْنِ يَشْهَدَانِ أَنَّ نَارَ الدُّعَى عَلَى نَارِ الْغُلَامِ بِشَهَادَةِ الْمَشْهُودِ لِأَنَّ شَهَادَةَ الْمُشْتَرِكِ لَا يَقْبَلُ وَشَهَادَةُ الْغَضَمِ لَا يَقْبَلُ لِأَنَّهَا مَقْصُودَةٌ لَهَا قَوْلُهُ تَجَزَّيَ حُجْرَةُ شَهَادَةِ الْوَصِيِّ لِأَنَّ كَيْفِيَّةَ مَالِ الْمَيِّتِ وَفِي غَيْرِ مَالِ الْمَيِّتِ ۚ لَمْ يَخْلُفْ شَهَادَتُهُمَا لِأَنَّ الْوَصِيَّ أَعْلَى رُتَبًا بِقَبُولِ الْوَصَايَةِ فَيَا هُوَ مِنْ حُجَّةِ الْمَوَارِثِ وَالْمَقْبُولِ وَالْمَوَارِثِ الْكَبِيرُ عَلَى الْوَصِيِّ بِالْمَوَارِثِ الْأَرْثُ بِحُجَّتِهِ أَعْلَى رُتَبًا

قال واذا شهد رجلان لرجلين على ميت بدين الف درهم وشهد الاخران للاولين بثلث ذلك شهادتهما
وان كانت شهادة كل فريق للاخرين بوصية الف درهم لم تجز وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
لا تقبل في الدين ايضا وابو حنيفة فيها ذكر الخصاف مع ابي يوسف وعن ابي يوسف مثل قول محمد وجبه
القبول ان الدين يجب في الذمة وهي قابلة لحقوق شتى فلا شركة ولهذا الوتيرع اجنبى بقضاء دين احدهما
ليس للاخر حق المشاركة وجه الردان الدين بالموت يتعلق بالشركة اذ الذمة خربت بالموت ولهذا الاستوفى احدهما
حقه من الشركة يشاركه الاخر فيه فكانت الشهادة مثبتة فتحققت التهمة بخلاف حال حياة المدين لانه في الذمة
لبقاءها في المال فلا يتحقق الشركة قال ولو شهد انه اوصى لهذين الرجلين بجا ريته وشهد الشهود لهما ان الميت
اوصى للشاهدين بعبد جازت الشهادة بالاتفاق لانه لا شركة فلا تهمة ولو شهد انه اوصى لهذين الرجلين
بثلث ماله وشهد الشهود لهما انه اوصى للشاهدين بثلث ماله فالشهادة باطلة وكذا اذا شهد الاولان ان الميت اوصى
لهذين الرجلين بالعبد وشهد الشهود لهما انه اوصى لاولين بثلث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه

کتاب الخنثی

فصل في بيانه قال واذا كان للبولود فرج وذكر فهو خنثى فان كان يبول من الذكر فهو غلام وان كان
يبول من الفرج فهو انثى لان النبي عليه السلام سئل عنه كيف يورث فقال من حيث يبول وعن
رضي الله عنه مثله ولان البول من اتي عضو كان فهو دلالة على انه هو العضو الاصلى الصحيح والاخر بمنزلة

له قوله رح الي يوسف اي لا يجوز شهادة كل فرقة من الشاهدين في حق الآخر في حق الدين ولا في الوصية بالف درهم و قوله ومن الي يوسف اي لا يجوز شهادة كل فرقة من الشاهدين في حق الآخر في حق الدين ولا يجوز في حق الوصية بالف درهم ضامن الي خليفته رحمه الله واما ان وعى الي يوسف المذكور ومن محمد رواية واحدة ١٢٦ له قوله مثل يعني لا تعقل بالشهادة في الدين ايضا فالي يوسف كما قال محمد ١٢٧ عن ١٢٨ له قوله ان الدين فكل فرقة انما يشهد لفرقة الآخر بالدين في ذمة المصية ولو شهد بكسفي حياته كانت الشهادة مقبولة فلما اذا شهدا به بعد موته وبذلك ان الدين بالموت لا يتحول من الاصل الى الفرع لا يسقط شئ من الدين ١٢٩ عن ١٣٠ له قوله يجب في الذمة الخ بخلاف الوصية لان الحق بالوصية لا يثبت في الذمة وانما يثبت في العين ضار المال مشتركا بينهم ١٣١ عن ١٣٢ له قوله شتبه ارج فشهدا كل فرقة ياتي بخلافه فغير مسلمة الوصية بالثلث وبذلك ان المقصود من اثبات الدين بعد الموت الاستغناء عن الترتيب باعتبار المقصود بتحقيق الشكر بينهم ١٣٣ عن ١٣٤ له قوله متحقق التهمة لا يعال ان لهما في ذمة الشهادة بمصرعة وجوان لتسع الترتيب في الفريقين فيقتصر حقا بالشكر كذا لقول بذاتهم عسى لا يتحقق ومنه ثبوت حق المشرك فيما يستوفى الاخر متحققه فيروا الشهادة بهذا ١٣٥ له قوله لانه لا يشترط الخ لان كل واحد من الفريقين ثبت الحق للشهود ولما في محل لا يشتر لهما في ذلك الحمل ١٣٦ عن ١٣٧

له قوله فان شهادة بالظن والاثبات مشترك بين الومى لم شهادة كل فرقى لاقت محلا مشترك بين المشهور والشاهد ١٢ من ٩ قوله بطلان لاجلها وجا شكا لانفسها فيما شهد به للآخرين
وذلك اذا شهد للآخرين بالثبوت مسددا كما في قوله كتاب التفتي ثم كذب وقوع التفتي نادرا لان الاصل ان يكون لكل شخص أكثر واحدة اما أكثر الرجل واما أكثر المرأة واجتماع الاثنين في شخص واحد في حاشية
الندوة ولكن قد يقع ذلك فتحتاج الى بيان حكمه فلا بد من سائر الكتاب ١٢ من ٩ قوله فصل في بيانه فان قيل الفصل اعاد ذكر قطع شئ من آخر اعتبار نوع منافية بينهما وسالم تقدم شئ فادبه ذكر الفصل
قلت كلامي في قوة ان يقال هذا الكتاب فيه فصلان فصل في بيان التفتي وفصل في احكامه ١٢ من ٩ قوله على انه هو الفصل في ذلك لان ما يقتضيه الفصل من الذكر والاشي عند الولادة أكثر وذلك في الأولى وفي سائر
الميوذات وعند الفصل الولدين الام متعقبة تلك الأكثر مخرج البول منها وسوله من الخارج يحدث بعد ذلك فخر فان التفتي اصلية لا كونه مبالا فان كان يبول من سبال الرجل عرضا ان الأكثر منه والآخر زيادة
بمنزلة الخرق في البدن وان كان يبول من سبال النساء فان الأكثر منه وان الآخر بمنزلة قول في البدن كما

الدراية في تخریج احادیث الهداية

كتاب الخنثى - حديث سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الخنثى كيف تورث قال من حيث يبول ابن عدى ومن طريقه البيهقي من رواية ابى يوسف عن الكلبى عن ابى صالح عن ابن عباس سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مولود ولد له قبل ودكر من ابن يورث فقال من حيث يبول واخرجه ابن ابيضا من رواية سليمان بن عمرو التميمي وهو ساقط عن الكلبى به قوله وعن علي مثله اخرجه ابن ابى شيبة وعبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي انه ورث خنثى من حيث مول واخرجه ابن ابى شيبة من وجه اخر عن علي واخرجه عبد الرزاق نحوه عن سعيد بن السيب وزاد فان كان في البول سواء فمن حيث سبق .

العيب وان بال منها فالحكم لا سبق لان ذلك دلالة اخرى على انه هو العضو الاصلى وان كانا في السابق على السواء فلا معتبر بالكثرة عند ابي حنيفة قال لا ينسب الى اكثرهما بولاً لانه علامة قوة ذلك العضو وكونه عضواً اصلياً ولان لاكثر حكم الكل في اصول الشرع فيترجح بالكثرة وله ان كثرة الخروج ليس تدل على القوة لانه قد يكون للتساع في احدهما وضيق في الاخر وان كان يخرج منها على السواء مشكل بالاتفاق لانه لا مرجح قال واذا بلغ الخنثى وخرجت لحيته او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجل او كان له ثدي مستولان هذه من علامات الذكورة ولو ظهر له ثدي كثندي المرة او نزل له لبن في ثديه او حاض او حبلى او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة لان هذه من علامات النساء وان لم يظهر احدي هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا اذا تعارضت هذه المعالم فصل في احكامه الاصل في الخنثى المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والوثيق في امور الدين وان لا يحكم بثبوت حكم وقع الشك في ثبوته قال واذا وقف خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء لاحتمال انه امرأة فلا يتخلل الرجال كيلا تفسد صلاتهم ولا النساء لاحتمال انه رجل فيفسد صلاته فان قام في صف النساء فاحب الي ان يعيد صلاته لاحتمال انه رجل وان قام في صف الرجال فصلاته تامة ويعيد الذي عن يمينه وعن يساره والذي خلف بجذائه صلاتهم احتياطاً لاحتمال انه امرأة قال واحب البنان يصلي بقناع لانه يحتمل انه امرأة ويجلس في صلاته جلوس المرأة لانه ان كان رجلاً فقد ترك سنة وهو جائز في الجملة وان كان امرأة فقد ارتكب مكروهاً وان استرعى النساء واجب ما امكن وان صلى بغير قناع امرته ان يعيد لاحتمال انه امرأة وهو على الاستحباب وان لم يعد اجزاة وتباعد لهامة تختنه ان كان له مال لانه يباح لمملوكته النظر اليه رجلاً كان او امرأة ويكره ان يختنه رجل لانه عساه انثى او تختنه امرأة لانه لعله رجل فكان الاحتياط فيما قلنا وان لم يكن له مال ابتاع له الامام مائة من بيت المال

له قوله فالحكم لا سبق لان السابق من اسباب الترجيح قبل السابق على ما هو المحرج الاصلى وخروج بعد ذلك من موضع آخر انصرف عن المحرج لعلته او عارض قد يلتفت اليه من قوله دلالة اخرى والفقر فيه ان حين وجد الاول لم يكن له معارض فاخذ اسم المبال قبل ان ياخذ الآخر ذلك الاسم والثاني بما رآه الاول حين وجوده فترجح السابق ١٢ له قوله وان كان الخ ١٣ اذا كان بولاً في الخروج والكثرة على السواء كان مشكلاً بالاتفاق وفي شرح الطحاوي وقال ابو يوسف ومحمد يعتبر الاكثر منها فان استويا في الكثرة قالوا جميعاً لا علم نابه ١٢ له قوله لان هذه من علامات الذكورة وقوله في ذلك مقبول لانه امرني باطنه يعلم غيره وقول الان ان مقبول فيما يخرجني في بطنه مما لا يعلم غيره ١٢ له قوله فصل في احكامه لا كان الفرض من ذكر الخنثى معرفة احكام الخنثى المشكل لان غير المشكل اما ان يكون رجلاً او امرأة وحكم كل واحد منهما معلوم ذكرني هذا الفصل احكامه فقال الاصل في الخنثى المشكل ولم يقل المشكل لانه لم يعلم غيره وثانيه والا اصل هو الذكر لان تراخى من فعل آدم ١٢ له قوله في احكامه اسه احكام الخنثى المشكل وهو الذي لم يظهر فيه احدى علامات او تعارضت العلامات وتذكر العنبر الرابع الى الخنثى لتقليب الذكر على الانثى لان فيه جنة الذكورة وجنة الانوثة ١٢ له قوله في الخنثى فان قلت يستنبط من قوله تعالى يبس لمن يشاء انا ما يبس لمن يشاء الذكور ان الله تعالى قسم الجنات على بنين القسمين فمن اين الخنثى المشكل قلت الخنثى المشكل ليس بذكر ولا انثى عندنا وما عند الله تعالى فهو داخل في احكامها قال الامام الرازي في تفسيره في تفسير سورة داليل التقسيم بالذكر والانثى يشمل جميع ذوى الارواح الذين هم اشرف المخلوقات والا الخنثى فهو نفسه لا بد ان يكون الذكر او الانثى بديل انه لو حلفت بالطلاق ان لم يلحق في هذا اليوم لا ذكر ولا انثى وكان قد سبق خنثى فانه بحث في ميده انتهى كلامه وقال الجلال المحلى في تفسير الخنثى المشكل عندنا ذكر او انثى عند الله فيمنع تكليمه من حلف لا يحكم ذكر او لا انثى في عواشي سليمان الجمل عليه لان الله لم يخلق من ذى الارواح الا ذكر او انثى والخنثى انما هو مشكل عندنا خلافاً للابى الفضل الهمداني في ما حكاه وجما انه ثالث النوعين مولود محمد بن محمد دام فيضه -

له قوله فالحكم لا سبق لان السابق من اسباب الترجيح قبل السابق على ما هو المحرج الاصلى وذكرني الزبير فان قام في صف النساء فصل في احكامه الى ان يعيد صلاته لانه صبي او صبوية فان كانت جميعته بجزءها صلاتها ويحتمل ان يكون صبياً فيفسد صلاته فيؤمر بالعادة تحلقاً واحتياطاً فان لم يعد فداشئ عيلان كان مرابطاً وان كان بالعادة فيسقط وجهاً او يباح بالانثى فان كان انثى لا تلزمها الا عادة وان كان ذكر كان عليه الا عادة فيجب عليه الا عادة احتياطاً ١٢ له قوله ويعد الذي الخ وفي المبسوط والمروا بالعادة الا عادة على طريق الاستحباب لما بينا ان مجازاة المرأة الرجل في حقهم موهوم ومعنى العبادة على الاحتياط فيستحب لهم ان يعيدوا صلاتهم لهذا ١٢ له قوله قال الخ فقط قال لم يقع في موقعه لانه انما يقول بل فقط قال اذا كانت المسألة المذكورة في البداية مستند الفعل اما لا الحمد والى القدرى ونه لم يذكر في البداية وانما هي من مسائل الاصل ١٢ له قوله ويعد على الاستحباب الى الامر بالعادة الصلوة اذا صلى بغير قناع متعجباً كذا في المنتجب ومقتضى كبر اول برسر الكندي في زمان كذا في فتوى الارب وفي مؤيد الفضل انتفاع بالكمرة شامة بزرگ اي واسى ١٢ له قوله ويعد على الاستحباب الى الامر بالعادة الصلوة اذا صلى بغير قناع على الاستحباب لان الفساد موهوم والسقط وهو الا عادة معلوم ١٢ له قوله الاستحباب يعني اذا كان غير بالغ وما اذا بلغ بالسن ولم يظهر فيه شيء من علامات الرجال والنساء فالعادة واجبة ١٢ له قوله لانه يباح الخ هذا التعديل وان كان صحيحاً حتى الرض فاسدى حتى المرأة لان الامنة في النظر الى سيدتها كالجنات والاولى في التعديل لانه في الذخيرة لانه متى اشترى الولي جارية لخنثى فانه يملكها الخنثى ثم ان كان الخنثى ذكراً فلهذا نظر المحكمين الى ما حكاه وان كان الخنثى انثى فانه نظر المحكمين الى الجنس وانما مباح حالة العذر ١٢

لانه اعدل نواب المسلمين فاذا اختنته باعها وادخنتها في بيت المال لوقوع الاستغناء عنها وبكره له في حياته ليس
المحلى والحديد وان ينكشف قد امار الرجال او قد امار النساء وان يتكلم به غير محرم من رجل او امرأة او يسافر من
غير محرم من الرجال توقيعا عن احتمال المحرم وان احرم وقد اهلك قال ابو يوسف لا علم لي في لباسه لانه ان كان
ذكر ايكراه له لبس المخيط وان كان انثى يكره له تركه وقال محمد يلبس لباس المرأة لان ترك لبس المخيط وهي امرأة
افحش من لبسه وهو رجل ولا شئ عليه لانه لم يبلغ ومن حلف بطلاق او عتاق ان كان اول ولد تلد بينه غلاما
فولدت خنثى لم يقع حتى يستبين امر الخنثى لان الخنثى لا يثبت بالشك ولو قال كل عبد لي حرا وقال كل امه
لي حرة وله مملوك خنثى لم يعتق حتى يستبين امره لما قلنا وان قال القولين جميعا عتق للتيقن باحد الوصفين
لانه ليس بمهمل وان قال الخنثى انا رجل او انا امرأة لم يقبل قوله اذا كان مشكلا لانه دعوى يخالف قضية
الدليل وان لم يكن مشكلا ينبغي ان يقبل قوله لانه اعلو بحاله من غيره وان مات قبل ان يستبين امره
لم يغسله رجل ولا امرأة لان حل الغسل غير ثابت بين الرجال والنساء فيتوقى لاحتمال الحرمة وتيتم
بالصعيد لتعين الغسل ولا يحضر ان كان مراهاقا غسل رجل ولا امرأة لاحتمال انه ذكر وانثى وان سجد
قبرة فهو احب لانه ان كان انثى تقيم واجبا وان كان ذكرا فالسبحية لا تضرة واذا مات فصلى
عن الرجل لاحتمال انه امرأة ويقدم على المرأة لاحتمال انه رجل ولودفن مع رجل في قبر واحد من عذر
جعل الخنثى خلف الرجل لاحتمال انه امرأة ويجعل بينهما حاجز من صعيد وان كان مع امرأة قدم
الخنثى لاحتمال انه رجل وان كان يجعل على السريد نفس المرأة فهو احب الى لاحتمال انه عورة ويكفن
كما تكفن الجارية وهو احب الى يعني يكفن في خسة اثواب لانه اذا كان انثى فقد اقيمت سنة وان كان

له قوله ويكره له الخ وقوله في حياته لا يفيد زيادة فائدة لان الحيوة تستفاد من ذكر اللبس ومن ذكر
اختصاص المراهقة بعد الموت واللباس والكراسي لللباس الا انه اتبع لفظ المبسوط واما في لفظ المبسوط فذكر ذلك لان ليس المحلى والحديد لا يلبس للرجال ويباح للمرأة فكان الاحتياط في ترك لبسه كيلا
يكون واقعا في الحرام ان كان رجلا ١٢ كنه قوله وان ينكشف قد امار الرجال لاحتمال انه امرأة او قد امار النساء لاحتمال انه رجل وهذه المسألة تدل على ان نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى ذوات محاربه لا كنظر الرجل لانه
لو كان كنظر الرجل الى الرجل لكان ينكشف قد امار النساء وكنظر الرجل الى الرجل لكان ينكشف قد امار النساء وكنظر الرجل الى الرجل لكان ينكشف قد امار النساء وكنظر الرجل الى الرجل لكان ينكشف قد امار النساء
قوله وان يتكلم به غير محرم من رجل او امرأة او يسافر من غير محرم من الرجال توقيعا عن احتمال المحرم وان احرم وقد اهلك قال ابو يوسف لا علم لي في لباسه لانه ان كان
ذكر ايكراه له لبس المخيط وان كان انثى يكره له تركه وقال محمد يلبس لباس المرأة لان ترك لبس المخيط وهي امرأة
افحش من لبسه وهو رجل ولا شئ عليه لانه لم يبلغ ومن حلف بطلاق او عتاق ان كان اول ولد تلد بينه غلاما
فولدت خنثى لم يقع حتى يستبين امر الخنثى لان الخنثى لا يثبت بالشك ولو قال كل عبد لي حرا وقال كل امه
لي حرة وله مملوك خنثى لم يعتق حتى يستبين امره لما قلنا وان قال القولين جميعا عتق للتيقن باحد الوصفين
لانه ليس بمهمل وان قال الخنثى انا رجل او انا امرأة لم يقبل قوله اذا كان مشكلا لانه دعوى يخالف قضية
الدليل وان لم يكن مشكلا ينبغي ان يقبل قوله لانه اعلو بحاله من غيره وان مات قبل ان يستبين امره
لم يغسله رجل ولا امرأة لان حل الغسل غير ثابت بين الرجال والنساء فيتوقى لاحتمال الحرمة وتيتم
بالصعيد لتعين الغسل ولا يحضر ان كان مراهاقا غسل رجل ولا امرأة لاحتمال انه ذكر وانثى وان سجد
قبرة فهو احب لانه ان كان انثى تقيم واجبا وان كان ذكرا فالسبحية لا تضرة واذا مات فصلى
عن الرجل لاحتمال انه امرأة ويقدم على المرأة لاحتمال انه رجل ولودفن مع رجل في قبر واحد من عذر
جعل الخنثى خلف الرجل لاحتمال انه امرأة ويجعل بينهما حاجز من صعيد وان كان مع امرأة قدم
الخنثى لاحتمال انه رجل وان كان يجعل على السريد نفس المرأة فهو احب الى لاحتمال انه عورة ويكفن
كما تكفن الجارية وهو احب الى يعني يكفن في خسة اثواب لانه اذا كان انثى فقد اقيمت سنة وان كان

له قوله وان قال القولين الخ يعني اذا قال كل عبد لي حرا وكل امه لي حرة يعتق المملوك الخنثى لانه اما ان يكون ذكرا في الواقع او انثى فاما كان يتيقن باحد الوصفين ١٢ كنه قوله ينبغي الخ انما قال بلفظ ينبغي لان
حكمه غير مذكور فلم يتيقن ١٢ كنه قوله لانه علم الخ فالانسان امين في حق نفسه والقول قول الابن مالم يعرف خلافه انما قال ١٢ كنه قوله ينبغي الخ لا يقال كيف لا يشترى جارية تخلص كما تشترى بنت جارية
لان القول لا فائدة في شراد الجارية بعد الموت لانها لا تدفن في ملكه لان الموت ينافي الملكية فتبقى الجارية المشتراة اجنبية غير متخلصة الجارية المشتراة في حالة الحيوة لا تملك في ملكه وحصل الفرق ١٢ كنه قوله غير ثابت
الخ اي غسل الرجل المرأة وغسل المرأة الرجل غير ثابت وذلك لان النظر الى العورة حرام وبالموت لا يكشف هذه الحرمة الا ان نظر الجنس الى الجنس عند الغسل والمراحم كالبانخ في وجوب ستر عورة فاذا كان مشكلا لا يوجد
له جنس اذ لا يعرف جنسه من جنس الرجال او النساء فيتعذر غسله لان عدم من ينسله وهو نظير امرأة تترت من الرجال ليس معها امرأة فانما يتيتم بالصعيد ١٢ كنه قوله يتيتم بالصعيد الخ مع الحرمة ان تيمم الا جنسي
وبغيره بان كان ذاهم محرم من الميت وبغيره يتيتم على وجهه ويعرض وجهه عن ذراعيه لانه ان يكون امرأة ١٢ كنه قوله لا تضرة لانه لباسه بان يسيجى ثوبه عند العزك كالحجاب والبرود المطر واشتباة حاله الخ من ذلك ١٢ كنه قوله
خلفه قوله وضع الخ واما يفعل كذلك اعتبارا لانه الحيوة لانه يقوم في الصلوة بين صف الرجال والنساء فكذلك في المات ١٢ كنه قوله يلبس لباس المرأة لان ترك لبس المخيط وهي امرأة
افحش من لبسه وهو رجل ولا شئ عليه لانه لم يبلغ ومن حلف بطلاق او عتاق ان كان اول ولد تلد بينه غلاما
فولدت خنثى لم يقع حتى يستبين امر الخنثى لان الخنثى لا يثبت بالشك ولو قال كل عبد لي حرا وقال كل امه
لي حرة وله مملوك خنثى لم يعتق حتى يستبين امره لما قلنا وان قال القولين جميعا عتق للتيقن باحد الوصفين
لانه ليس بمهمل وان قال الخنثى انا رجل او انا امرأة لم يقبل قوله اذا كان مشكلا لانه دعوى يخالف قضية
الدليل وان لم يكن مشكلا ينبغي ان يقبل قوله لانه اعلو بحاله من غيره وان مات قبل ان يستبين امره
لم يغسله رجل ولا امرأة لان حل الغسل غير ثابت بين الرجال والنساء فيتوقى لاحتمال الحرمة وتيتم
بالصعيد لتعين الغسل ولا يحضر ان كان مراهاقا غسل رجل ولا امرأة لاحتمال انه ذكر وانثى وان سجد
قبرة فهو احب لانه ان كان انثى تقيم واجبا وان كان ذكرا فالسبحية لا تضرة واذا مات فصلى
عن الرجل لاحتمال انه امرأة ويقدم على المرأة لاحتمال انه رجل ولودفن مع رجل في قبر واحد من عذر
جعل الخنثى خلف الرجل لاحتمال انه امرأة ويجعل بينهما حاجز من صعيد وان كان مع امرأة قدم
الخنثى لاحتمال انه رجل وان كان يجعل على السريد نفس المرأة فهو احب الى لاحتمال انه عورة ويكفن
كما تكفن الجارية وهو احب الى يعني يكفن في خسة اثواب لانه اذا كان انثى فقد اقيمت سنة وان كان

١٢ كنه قوله ينبغي الخ

ذكر ا فقد زادوا على الثلث ولا بأس بذلك ولو مات ابوه وخلف ابنا فالبال بينهما عند ابى حنيفة اثلا ثلاثا لابن
 سهبان وللخنثى سهم وهو انثى عدل في الميراث الا ان يتبين غير ذلك ^{اي غير كونه انثى وهو كونه ابنا} وقال للخنثى نصف ميراث ذكر
 ونصف ميراث انثى وهو قول الشعبي واختلفوا في قياس قوله قال محمد المال بينهما على اثني عشر سهما
 لابن سبعة وللخنثى خمسة وقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة ثلاثين اربعة وللخنثى ثلثة لان الابن
 يستحق كل الميراث عند الانفراد والخنثى ثلثة الارباع فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر حقيهما هذا يضرب
 بثلاثة وذلك يضرب باربعة فيكون سبعة ولمحمد ان الخنثى لو كان ذكرا يكون المال بينهما نصفين وان كان
 انثى يكون المال بينهما اثلا ^{لانه يكون النصف والثلث} اثنا احتجنا الى حساب له نصف وثلث واقل ذلك ستة ففي حال المال يكون
 بينهما نصفين لكل واحد منهما ثلثة وفي حال اثلا للخنثى سهبان وللابن اربعة فهما للخنثى ثمان
 بيقين ووقع الشك في السهم الزائد فينصف فيكون له سهبان ونصف فانكسرا فضعف ليزول الكسر فصا لحساب
 من اثني عشر للخنثى خمسة وللابن سبعة ولا بي حنيفة ان الحاجة ههنا الى اثبات المال ابتداء والاقل
 وهو ميراث الانثى يتيقن به وفيما زاد عليه شك فاثبتنا المتيقن به قصرا عليه لان المال لا يجب بالشك و
 صار كما اذا كان الشك وفي وجوب المال بسبب اخرفانه يؤخذ فيه بالمتيقن به كذا هذا الا ان يكون نصيبه
 الاقل لو قدرناه ذكرا فيعتمد على نصيب الابن في تلك الصورة لكونه متيقنا به وهو ان يكون الورثة زوجا
 واما واختالاب وامرأى خنثى او امرأة واخوين لامرأى اختالاب امرأى خنثى فعندنا في الاول للزوج النصف و
 للامرأى الثلث والباقي للخنثى وفي الثانية للمرأة الربع وللأخوين لامرأى الثلث والباقي للخنثى لانه اقل النصيبين
 فيهما والله اعلم بالصواب مسائل شتى قال واذا قرئ على الاخرس كتاب وصيته فقل له انشهد عليك

بما في هذا الكتاب فادمي بواسه اى نعم او كتب فاذا اجاب من ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في الذي
 يعتقل لسانه وقال الشافعي يجوز في الوجهين لان المجوز انما هو العجز وقد شمل الفصلين ولا فرق بين
^{اي في الاخرس ومعتقل اللسان}

له قوله ولا بأس بذلك لان عدد الكفن معتبر بعد النياح في
 حال الحيوة في الزيادة على الثلث في الكفن للرجل لا يضره كما في حال الحيوة فان لم يلبس حال حياته الزيادة على الثلث واما اذا كان خنثى كان في الانقصار على الثلث ترك السنة فان السنة في كفن المرأة ان
 تكون خمسة الثوب فكان احوط الوجهين ما ذكرنا ١٢ ^{اي قوله} ان لا يتبين الخ استشار من قوله وهو انثى عدله في الميراث يعني ان الخنثى يعتبر انثى في الميراث عند ابى حنيفة ردا الا اذا تبين غير كونه انثى بان يظهر
 فيه احدى علامات المذكورة بلا تعارض فيعتبر ذكرا ١٣ ^{اي قوله} وقال الخنثى الخ هذا طرح مخالف لما تروايات الكتب لان محمد روى عن ابى حنيفة روى في عاترة الروايات ويحتمل ان يراد بها قالا على قياس قول الشعبي
 للخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى ١٤ ^{اي قوله} واختلفوا الخ ثم اخرجوا ان علي بن محمد بن ابي يوسف قال ان علي بن محمد روى عن ابى حنيفة روى في عاترة الروايات ويحتمل ان يراد بها قالا على قياس قول الشعبي
 من اثني عشر لانا نوزدنا نصف سبع على ثلثة اسباع يعبر نصف المال والنخسة لا يعبر نصف المال لانه زيادة سهم من اثني عشر وهو نصف السدس ونصف السدس اكثر من نصف السبع فثبت ان ما قاله ابو يوسف روى انفق للخنثى
^{اي قوله} والخنثى ثلثة الارباع الخنثى في حال ابن وفي حال بنت والبنات في الميراث نصف الابن فيجعل النصف كل المال فيكون ثلثة ارباع نصيب الابن فيضرب بخارج الربع وهو اربعة في سهم وثلثة
 ارباع سهم يحصل سبعة فلللخنثى ثلثة وللابن اربعة ١٥ ^{اي قوله} ان الحاجة هنا بيان سبب استحقاقه بالذكورة والانثى فانه ليس الكلام في استحقاق اصل الميراث فان سببه
 القرابة وهو معلوم واما الكلام في استحقاق المقدار وسببه الذكورة والانثى منها يتيقن فيه واثبات المال ابتداء بدون سبب محقق غير مشروع فلا بد من البناء على المتيقن والاقل وهو ميراث الانثى يتيقن
 فاصحناه كما اذا كان اثباته بطريق اخر فانه يؤخذ بالمتيقن به دون المشكوك الا ان يقوم الدليل على الزائد فان من قال لعنه على درهم يحكم بالثلثة حتى يقوم الدليل على الزائد يكون الاول مقتضاها دون الزائد ١٦ غاية
^{اي قوله} فيمنع الخ ولو مات امرأة وترك زوجا واختالاب وامرأى خنثى لا ب فلزوج النصف والاختالاب وامرأى خنثى لا ب فلزوج النصف والاختالاب وامرأى خنثى لا ب فلزوج النصف والاختالاب وامرأى خنثى لا ب
 لكان لمرس وسهول المسألة فيجعل ذكرا ١٧ ^{اي قوله} وهو ان يكون الورثة زوجا الخ فلزوج النصف وللامرأى الثلث فلو قدرنا الخنثى يكون لها النصف فعول المسألة الى ثمانية ولو قدرناه ذكرا يكون له
 الباقي من الستة وهو السدس فيعطي السدس لانه اقل من النصف ١٨ ^{اي قوله} وامرأة واخوين الخ اصل المسألة من اثني عشر فللمرأة الربع وللأخوين لامرأى الثلث فلو قدرنا الخنثى ذكرا يكون له الباقي وهو الخمسة
 لو قدرناه انثى يكون لها النصف وهو ستة فتقول المسألة الى ثلثة عشر فيعطي الخمسة لانا اقل من الستة ١٩ غاية البيان ^{اي قوله} مسائل شتى او مسائل متفرقة هذا من باب المصنفين لتذكر ما لم يذكر فيما كان
 يحق ذكره في ١٢ ^{اي قوله} فاذا جاء من ذلك اى اذا جاء من الايام والكتابتا يعرف انه اقرار فهو يكون وصيته وانما يقيد بقوله ما يعرف انه اقرار لانه ما يجي من الاخرس ومعتقل اللسان على نوعين احدهما ما يكون ذلك
 منه دلالة ان الكلام اذا حرك راسه عرضا مثلا وانثى ما يكون ذلك منه دلالة ان اقراره كما اذا حرك راسه طولا اذا كان ذلك مبهودا منه في نعم ٢٠ ^{اي قوله} فلو قيل لسانه على بناء المجول يقال انقل لسانه بغير التاء اذا اجبست
 عن الكلام وقد يقدّر عليه ١٢ غايه

الاصلي والعارضي كالخش والتمش من الاهلي في حق النكوة والفرق لصاحبنا رحمه الله ان الاشارة انها
تعتبر اذا صارت معهودة معلومة وذلك في الاخرس دون المعتقل لسانه حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارات
معلومة قالوا هو بمنزلة الاخرس ولان التفريط جاء من قبله حيث اخرا الوصية الى هذا الوقت اما الاخرس فلا
تفريط منه ولان العارضي على شرف الزوال دون الاصلي فلا يتقاسان في الابدية عرفنا بالنص قال واذا كان
الاخرس يكتب كتابا او يوصي ايماء يعرف به فانه يجوز نكاحه وطلاقه وعتاقه وبيعه وشرائه ويقتص له
ومنه ولا يحد له اما الكتابة فلا تنها من نأى بمنزلة الخطاب ممن دنا الا ترى ان النبي عليه السلام
ادى واجب التبليغ مرة بالعبارة وتارة بالكتابة الى المغيب والمجوز في حق الغائب العجز وهو في الاخرس اظهر
الزم ثم الكتابة على ثلاث مراتب مستبين مرسوم هو بمنزلة النطق في الغائب والحاضر على ما قالوا ومستبين غير
مرسوم كالكتابة على الجدار او اوراق الاشجار وينوي فيه لانه بمنزلة صريح الكناية فلا بد من النية وغير
مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم واما الاشارة فجعلت حجة
في حق الاخرس في حق هذه الاحكام للحاجة الى ذلك لانها من حقوق العباد ولا تختص بلفظ دون لفظ

له قوله كالخش والتمش من الاهلي اي ما توشح من انعم فذكر ان المقول بالمرح كالخش والتمش من الاهلي والعارضي فلهذا مناهنا كفاية -
قوله في هذا الموضع كذا ذكره الامام الترمذي وذكر الحاكم ابو محمد رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لان مجرد النطق
بمعنى لا يرجي زواله فكان الاخرس قالوا عليه الفتوى كذا ذكره الامام المجبوني ١٢ ك
قوله ولان التفريط الخ اقول لا يذهب عليك ان هذا التعليق يقتضي ان لا يجوز اشارة معتقل باللسان ولو امتد اعتقاله لان
تاخير الوصية قد جاء من قبله من انك لا تقرأ الاخرس في الحكم كما صرح به المصنف فيما قبل ١٢ ننت
قوله وفي الآية الخ جواب عن قول الشافعي في كالخش والتمش الالهي وهو ما روي عن علي بن
ابن قيس ان بيرا من اهل الصدقات قد فرأه رجل بسهم وسمى فقوله فقال عليه الصلوة واسلم ان لها كذا واذا بالوش فاذا فعلت شيئا من ذلك فافعلوا بها ففعلتم بهذا ثم كره في صيده المبسوط ١٢ ك
قوله ولا يجزى هذا في جميع الانواع اي لا يجزى الاخرس اذا كان قاذفا بالاشارة او الكناية وكذا اذا اقربا لزمانا والسرقة او الشرب لان المقول نفسه بعض الاسباب الموجبة للعقوبة مالم يذكر اللفظ الصريح لا
يستوجب العقوبة ١٢ ك
قوله فلا تنها من نأى الخ اقول في شيء من ان المدعي ان كتاب الاخرس حجة فيما سوى الحدود وبذلك لا يدل على انه حجة في الحدود ايضا فانه اذا كان بمنزلة النطق في حق الحاكم لم يكن حجة
ضرورية فينبغي ان يكون حجة في الحدود ايضا كما كان النطق حجة فيما ايضا ١٢ ننت
قوله اظهر واذا لم وذلك لان الظاهر من حال الغائب انه يحضر واما الاخرس فانما هو من حاله لا يزول خسر فلا قبل الكتابة من
الغائب في ثبوت الاحكام مع بقاء النطق بالحضور فلان نقبل في حق الاخرس اولى ١٢ ك
قوله مستبين مستبين استبراه من غير الاستبين وهو الكناية على البهوت واللامر بوم اي معنى اي معصرا بعنوان وهو ان
يكتب في صدره من فلان الى فلان ١٢ ك
قوله لانه بمنزلة الخ اي بمنزلة كناية قولية اما الكتابة فهي ليست بمنزلة الكناية فهي فعل والكناية في الحقيقة انما تكون في القول وذكر الامام الترمذي في واذا كتب
مستبين لكن غير مرسوم كالكتابة على الجدار او على التراب او على الكفا فلا على وجه الرسم كان لولا انه لا عوت في الظاهر الامر بهذا فيكون حجة الابا بنية والبيان ١٢ ك
قوله فانها من حقوق الخ اقول نقائل ان
يقول من هذه الاحكام المطلق على ما صرح به في موضع المسئلة وهو من حقوق المتقالي لان فيه تحريم الفرج وهو حق المتقالي ولذا لم يشترط الدعوى في الشهادة عليه بالاتفاق ولابد ان يكون الاشارة حجة من ان يكون
الحكم في حقوق العباد فقط او ما غلب فيه حق العبد على حق الله كالنقصان لا مما غلب فيه حق العبد على حق المتقالي ممنوع ١٢ ننت
قوله ولا تختص بالمرح كما ثبتت بالمرحى ثبتت بخبر ١٢ -

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم ادى واجب التبليغ تارة بالعبارة وتارة بالكتابة الى الغائب اما التبليغ بالعبارة فمشهورة اما الكتابة ففي الصحيحين عن ابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى قيصر يدعوه الى الاسلام وبعث بكتابه مع دحية الحديث بطوله وسلم عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب
الى كسرى وقيصر والى النجاشي والى كل جبار يدعوه الى الله عز وجل وعن ابن عباس قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يهود خيبر فذكر قصة اخرجه ابن
هشام في السيرة وعن انس قال كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى بكر بن وائل اسلموا تسلموا الحديث اخرجه ابن حبان وعن عبد الله بن حكيم ان النبي صلى الله عليه وسلم
كتب الى جهينة ان لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب اخرجه الاربعة وتقدم في اول الكتاب وعن يزيد بن عبد الله قال كنا بالمربد فذكر قصة فيها رجل
لؤلؤه رقعة فيها من محمد رسول الله الى بني زهير بن قيس انكم ان شهد كره ان لاله الا الله الحديث وفيه فقلنا له من كتب لك هذا الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم اخرجه ابوداؤد وابن بكر بن سليمان بن ابي حنيفة وقال يفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم من الحضرة الى منذر بن ساوي بالبحرين وكتب اليه كتابا
فذكر القصة بطولها اخرجه الواقدي في اخر كتاب الردة وعن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه مع عبد الله بن حنافة وامره ان يدفعه الى عظيم البحرين
فدفعه عظيم البحرين الى كسرى الحديث اخرجه البخاري وذكر الواقدي ان ذلك كان منصرفه من الحديبية اودعه من حديث الشفيع بنت عبد الله وساق ما في الكتاب
نحو ما ذكره ابوسفيان الى هرقل وفي اخره فان ابنت فان عليك انك الجوس وفيه قال عبد الله بن حنافة فقرئ عليه فاحذنه ومزقه فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال منق ملكه وذكر الواقدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى النجاشي كتابا وارسله مع عمر بن امية الضمري فذكر الحديث وذكر ايضا انه كتب الى المقوقس
مع جابط بن ابي بلتعنة فذكر القصة مطولة وذكر ايضا انه كتب الى جيفر وعبد الله بن الجبلندي ملكي عمان مع عمرو بن العاص فذكر القصة مطولة وذكر ايضا انه كتب
الى الحارث بن ابي الشمر ملك الشام مع شعاع بن وهب وذكر ابن هشام انه كتب الى جبلة بن الايهر فذكر القصة مطولة وذكر ايضا انه كتب الى هودبة بن علي الخنفي صاحب
اليامة مع سليط بن عمرو والعامري فذكر القصة : تهت

وقد ثبت بدون اللفظ والقصاص حق العبد ايضاً ولا حاجة الى الحدود ولا نها حق الله تعالى ولا نها تدرى
 بالشبهات ولعله كان مصداقاً للقاذ فليحد للشبهة ولا يحد ايضاً بالاشارة في القذف لانعدام القذف صريحاً
 وهو الشرط ثم الفرق بين الحدود والقصاص ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة الا ترى لو شهدوا بالوطي الحرام
 او اقرب بالوطي الحرام لا يجب الحد ولو شهدوا بالقتل المطلق او اقرب بطلق القتل يجب القصاص وأن لم يوجد لفظ
 التعمد وهذا لان القصاص فيه معنى العوضية لانه شرع جابراً فجازان يثبت مع الشبهة كسائر المعاوزات التي
 هي حق العبد اما الحدود الخالصة لله تعالى شرعت نواجر وليس فيها معنى العوضية فلا تثبت مع الشبهة لعدم الحاجة
 وذكر في كتاب الاقرار ان الكتاب من الغائب ليس بحجة في قصاص يجب عليه ويحتمل ان يكون الجواب هنا كذلك فيكون
 فيهما روايتان ويحتمل ان يكون مفارقاً لذلك لانه يمكن الوصول الى نطق الغائب في الجملة لقيام اهلية النطق ولا كذلك
 الاخرس لتعذر الوصول الى النطق للافة المانعة ودلت المسئلة على ان الاشارة معتبرة وان كان قادراً على الكتابة
 بخلاف ما توهمه بعض اصحابنا انه لا تعتبر الاشارة مع القدرة على الكتابة لانه حجة ضرورية ولا ضرورة لا يستلزم
 جمع ههنا بينهما فقال اشاروا كتب وانما استويا لان كل واحد منهما حجة ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم يوجد
 في الاشارة وفي الاشارة زيادة امر لم يوجد في الكتابة لهما انه اقرب الى النطق من اثار الاقلام فاستويا وكذلك الذي
 صمت يوماً او يومين بعارض لما بينا في المعتقل لسانه ان الة النطق قائمة وقيل هذا تفسير لمعتقل اللسان قال اذا كان

الغمر من بوحة وفيها ميتة فان كانت المذبوحة أكثر تحرى فيها واكل وان كانت الميتة أكثر امكن ان نصفين لم يוכל
 هذا اذا كانت الحالة حالة الاختيار اما في حالة الضرورة يحل له تناول في جميع ذلك لان الميتة المتيقنة تحل له في
 حالة الضرورة فالتى تحتمل ان تكون ذكية اولى غير انه يحرى لانه طريق يوصله الى الذكية في الجملة فلا يتركه من
 غير ضرورة وقال الشافعي لا يجوز الاكل في حالة الاختيار وان كانت المذبوحة أكثر لان التحرى دليل ضروري فلا
 يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة لان الحالة حالة الاختيار ولنا ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الاباحة
 الا ترى ان اسواق المسلمين لا تخلو عن المحرم والمسروق والمغصوب ومع ذلك يباح تناول اعتماداً على الغالب
 هذا لان القليل لا يمكن الاحتراز عنه ولا يستطيع الامتناع عنه فسقط اعتباراً دفعاً للمحرج كقليل النجاسة وقليل
 الانكشاف بخلاف ما اذا كانا نصفين او كانت الميتة اغلب لانه لا ضرورة فيه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

له قوله وقد ثبت بدون اللفظ كما في بيع المتاع ونكاح الفضولي مع القدرة على التكلم فلان ثبت ههنا ولا يجوز تحقيق اولى ١٢ كفاية
 عدة موانع من هذا الكتاب من ان القصاص ايضا تدرى بالشبهة كما قدر في كتاب الشهادة وكتاب الكفارة وكتاب الدعوى فخال ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقدته
 محل هناك فان حد القذف غير خالص بل فيه حق الله تعالى بل فيه حق العبد كما صرح به مع الايضاح لا يثبت بالشبهة لا يكون الاشارة الاخرس حجة فيه ايضا كما صرح به فيما مر فليتم التقريب بالنظر اليه ١٢ -
 له قوله كذلك اي لا يكون كالتبعية حجة في حق الاخرس ١٢ ك
 له قوله فيما اي في الاخرس وانما الغائب غير الاخرس ١٢ ك
 له قوله لانه محج ههنا بينهما يتعلق بقوله محج ههنا اي لا يكون دليل
 كونه من الغائب كما توهمه البعض ١٢ ك
 له قوله زيادة بيان لانه يفهم منه المقصود بلا شبهة بجملة الاشارة فان فيها نوع اسام ١٢ ثمانية
 له قوله لما ان اقرب الخ اي الاشارة اقرب الى الكلام من
 الكتابة لان العلم بالكتابة انما يحصل بآثار الاقلام وهي منفصلة عن التكلم واما العلم الحاصل بالاشارة فاصل بما هو متصل بالتكلم اقرب اليه من الانفصال منه فكان الاعتبار لما هو اقرب الى الموضوع للبيان اولى ١٢ ك
 له قوله وكذلك الذي صمت يوماً او يومين بعارض اي لا يجوز اقراره بان اولى برأسه اي نعم او كتب وهو معطوف على قوله ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه ١٢ ك
 له قوله تحرى فيما يحل حال سوا ذلك انت الغلبة للظاهر وللخمس اذا استويا وهذا لان حكم الشياخ اخف ولهذا لم يكن موافقاً لثوب واحد وبعبر طاهر يصلي فيه بالاجماع وان كانت ثلثة اربعة نجسا واما اذا كان الطاهر اقل من
 الراجح فذلك عند محمد ١٢ خيفه والى يوسف رويته بين ان يصلي عرياناً او باللباس فاما جازت الصلوة في ثوب نجس حالة الضرورة فلان يجوز بالتحري حالة الاشتباه اولى ١٢ كفاية

خاتمة الطبع

الشيخ قوله كانت ولايته سنة وثلثين بعد الالف ولما تبين من الهجرة في الوطن الاصل المعروف بالكنوة وفاته في جبر آباد من بلاد الدكن في تاريخ تسع وعشرين من شعبان يوم الاثنين سنة خمس وثمانين كان رحمه الله جاعلا للعلوم العقلية والتقليدية وما يلائم الفنون الفرعية والاصولية ولم يزل في عمره مشغولا بالتدريس والتصنيف وقد بسطت الكلام في ترجمته من مبدأ عمره الى شتائه في رسالته سميتها حسنة العالم بوفات مرجع العالم ١٢٠٠ سنة **الشيخ** قوله يوم شيوخ السالبي بكسر السين المهملة والهمزة والالف وكسر اللام بعد ياء تختاية تعني من اعمال كنفوشوشونها فريقان عثمانيون وانصارديون وهم من الشيوخ الانصاريين اخذ العلوم عن الملائكة انبئال الجوراسي نسبة الى جوارس بفتح الجيم وسكون الواو والراء والالف والسين فقتله من قصبات الغروب وهو تلميذ لما عبد السلام الديوبندي نسبة الى ديوبه بكسر الدال المهملة وسكون التختاية وفتح الواو والهمزة في الاخير تعني من قصبات الغروب واخذ ايضا عن القاضي كاسي وهو تلميذ لما عبد الله الاكبر اباي صاحب التوسيع كان رحمه الله في المعقول والمنقول صارفا كآثاره ليل واطراف النهار في التصنيف والتأليف وكان بين الانصاريين عثمانيين نوع نزاع من جهة المشاركة في الرئاسة فهم الغنائميون على المادح وقواده وقلوه سنة ثلث ومائة بعد الالف ١٢٠٠ سنة **الشيخ** قوله كان له تصانيف منها حاشية شرح العقائد العبدية ومنها حاشية التلويح وحاشية شرح عقائد النسفي وحاشية المطول ورسالته في تحقيق دار الحرب اكثر ما عرفت في فتنه قتله كذا في البحر الزاخر وجمدة الوسائل وغيرهما ١٢٠٠ سنة **الشيخ** هو عالم خبير وفاضل غير خسرتم تحصيله في حوزة درس الشيخ فخر نقشبند وانتهت اليربيرة في العلم في الغروب ولبس الخرقة عن السيد عبدالرزاق الباسوي المتوفى سنة ست وثلثين ومائة والالف واخذ الفيوض الكثير عن السيد اسماعيل البكراني المتوفى سنة اربع وستين وانا دخلت كنفه في سنة ثمان واربعين واجتمعت به فوجدته على طريقتي السلف توفي في التاسع من جمادى الاولى سنة احدى وستين ومائة والالف ومن تاليفاته حاشية على شرح بداية الحكمة للصداد وشرح المسلم وغيره ١٢٠٠ سنة **الشيخ** المرحان **الشيخ** له لولاهنا حسام الدين بن علي السنغاني المتوفى سنة عشرين وسبع مائة ١٢٠٠ سنة **الشيخ** الظنون **الشيخ** له للسيد جلال الدين الدين الخوارزمي على الصبيح وقيل هو صاحب الوفاية ولا صحتها ١٢٠٠ سنة **الشيخ** قيل اول من تخرج الهداية حميد الدين علي بن محمد الفاضل الخاري المتوفى سنة في جزين يسمى بالقرام ١٢٠٠ سنة **الشيخ** قوام الدين محمد بن محمد البخاري الكاكي المتوفى سنة ١٢٠٠ سنة **الشيخ** تاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة الاول عبيد الله المحبوبي ١٢٠٠ سنة **الشيخ** قوام الدين الاتقاني امير كاتب بن امير المتوفى سنة ١٢٠٠ سنة **الشيخ** اكمل الدين البارقي محمد بن محمود المتوفى سنة ١٢٠٠ سنة **الشيخ** له للقاضي بدر الدين محمود ابن احمد المعيني المتوفى سنة ١٢٠٠ سنة **الشيخ** الامام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيدواي المعروف بابن الهمام المتوفى سنة ١٢٠٠ سنة **الشيخ** له زين الدين محمد اخندي المتوفى سنة ١٢٠٠ سنة **الشيخ** له لشيخ جمال الدين بن يوسف الزليعي المتوفى سنة ١٢٠٠ سنة كذا بخط السخاوي ولخصه الشيخ ابن حجر العسقلاني وسماه الدرر اية ١٢٠٠ سنة **الشيخ** هو من احفاد الشيخ احمد بن اعظم زائر البيت الحرام الملقب بالاظم الثاني كان فاضلا جديدا تصانيف منها حاشية التلويح وحاشية النجالي وشرح المنار وحاشية البيضاوي وحاشية التحقيق وشرح التهذيب وخواشي شرح الصحائف وغيره اذ كانت وفاته في سنة ١٢٠٠ سنة **الشيخ** هو من تلامذة السيد غلام نور من افاضل الدكن المتوفى سنة ١٢٠٠ سنة له حاشيتان على شرح المحفني وحاشية على الحاشية الزاهدية للرسالة لفظية ايضا وغيرهما ١٢٠٠ سنة

عمده کتابت، طباعت، خوبصورت، بانڈنگ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَا أَشْكُرُ السُّؤَالَ فُحْزُوهُ وَمَا تُهْبِكُمْ عَنْهُ فَإِنَّهُ

جَمْعُ التَّرْمِذِيِّ

وَفِي آخِرِهِ

شَمَائِلُ التَّرْمِذِيِّ

لِلْإِمَامِ الْعَلَامِ أَبِي عِيسَى مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى بْنِ سُوْرَةَ التَّرْمِذِيِّ

الْمَكِّيِّ

بِالْحَوَاشِي الْمَقْدِيَّةِ مُؤَلَّفًا بِالْمُحَرِّرِ الْحَمْدُ عَلَى السَّهْلِ الْفَوْرِيِّ

الْعَرَفُ الشَّكَنَ

لِلْعَلَّامِ الْكَبِيرِ مُؤَلَّفًا بِالْمُحَرِّرِ الْفَرَسَانِيِّ الْكَشِيرِيِّ

وَمُتَشَا

نَفْعُ قُوْتِ الْمَخْنَنِ

لِلْعَلَّامِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ

وَفِي آخِرِهِ

التَّقْرِيرُ لِلتَّرْمِذِيِّ

لِلْعَلَّامِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ الْكَبِيرِ

مَكْتَبَةُ رَحْمَانِيَّةٍ

اقرأ سنتر غزنی سٹریٹ اردو بازار لاہور